جامعة عباس لغرور خنشلة

ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

الإيداع القانوني مارس 2017

Legal deposit : march 2017

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

مجلة الأصيل

للبحوث الإقتصادية و الإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

EL ACIL Journal

for Economic and Administrative Research

INTERNATIONAL SCIENTIFIC JOURNAL , ISSUED BY THE FACULTY OF ECONOMIC -AND COMMERCIAL SCIENCES AND MANAGEMENT SCIENCES .ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية

EL ACIL

المجلد : 6
العـدد : 2
أكتوبر 2022

Volume : 6
Number : 2
October 2022

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرور خنشلة

المدير الشرفي للمجلة
أ.د. عبد الواحد شالة مدير الجامعة

رئيس التحرير
أ.د.ليليا بن منصور

أمانة المجلــة:
السيدة: رزيقة سلامي
السيدة: محبوبة سعيدي

Volume: 6 **المجلـد:6**
Number:2 **العـدد:2**

أكتوبر2022
October 2022

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866
Legal Deposit March2017

فريق تحرير المجلة

رئيس التحرير

أ.د.ليليا بن منصور

المحررون المساعدون

د.عجالي دلال جامعة خنشلة-الجزائر	**أ.د. رابح خوني** جامعة بسكرة-الجزائر	**أ.د. طارق الصدراوي** جامعة المهدية-تونس
د. شامية بن عباس جامعة خنشلة-الجزائر	**أ.د. نعيمة غلاب** جامعة قسنطينة2-الجزائر	**د.ايمان الصالجين احمد بوذهب** جامعة عمر المختار-ليبيا
د. وهيبة قحام جامعة سكيكدة-الجزائر	**أ.د زبير عياش** جامعة أم البواقي-الجزائر	**د. عطوش هشام** جامعة محمد الخامس الرباط-المغرب
أ.د. وسيلة السبتي جامعة بسكرة-الجزائر	**د.نوفل سمايلي** جامعة تبسة-الجزائر	**د.ماجد قاسم السياني** جامعة العلوم والتكنولوجيا - اليمن
د.فضيلة بوطورة جامعة تبسة-الجزائر	**ا.د. كايا سيد علي كمال** جامعة تولوز-فرنسا-	**د. مصطفى محمود عبد السلام** جامعة أم القرى -العربية السعودية
أ.د.عزيزحميوي جامعة فاس -المغرب	**د.القوصي همام** جامعة حلب - سوريا	**د.ولد حام الطالب مصطفى** جامعة نواكشوط العصرية
د.جمال لعمارة جامعة طيبة -السعودية	**د.سملالي يحضيه** جامعة الملك فيصل - السعودية	**د. شفيق باكور** المدرسة الوطنية للتجارة ةالتسيير طنجة-المغرب
د. مونيا بن عبد الله جامعة تولون-فرنسا-	**د. محمد كنوش** الجامعة التركية-تركيا	**د.سمية محمد مصطفي محمد الامين**جامعة كسلا - السودان
د . يوسف ناصري الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا	**د. فيصل فرحي** جامعة مونربال-كندا-	**د.أميرة السيد عبد الحميد الجندي** جامعة الازهر -مصر
د.جبريل و ائل محمد جامعة عمر المختار- ليبيا	**د.اوكيل عمار** جامعة السلطان قابوس -عمان	**عبد القادر محمد منصور منصور**جامعة الأقصى غزة -فلسطين

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866
Legal Deposit March2017

تقديم المجلـة

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية:مجلة علمية دولية ، محكمة نصف سنوية مجانية لا تهدف إلى الربح، ذات وصول مفتوح، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عباس لغرور خنشلة منذ سنة**2017**،ذات الترقيم الدولي **EISSN:2661-7854**،**ISSN:2571-9866**وإيداع قانوني: **مارس2017** ، تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية الأصيلة التي لم يسبق نشرها في ميدان العلوم: الاقتصادية، التجارية، التسييرية الإدارية، وكل العلوم ذات الصلة، باللغات: العربية، الفرنسية والإنجليزية .

تنشر أعداد المجلة في وقتها بشكلي الكتروني وورقي وهي متاحة للتحميل.

موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

الموقع الالكتروني للمجلة:

http://www.univ-khenchela.dz/revueAcile/index.html

البريد الالكتروني للمجلة:

revue.elacil2017@gmail.com
revu.eco@univ-khenchela.dz

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

أخلاقيـات النشــر

تنشر **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية** المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقرائها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة.

تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى في نشر المقالات بالمجلة، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحدة للسلوك وتسهر المجلة على ان يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية اتفاقا، وبذلك فهي ملتزمة تماما بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف:

1. مسؤولية الناشر:

- **قرار النشر:** يجب مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، ويعتبر رئيس التحرير مسؤولا عن قرار النشر والطبع ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.

- **النزاهة:** يضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.

- **السرية:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية وأن يحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.

- **الموافقة الصريحة:** لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر دون تصريح أو إذن خطي من مؤلفها.

2. مسؤولية المحكم:

-**المساهمة في قرار النشر:** يساعد المحكم(المراجع) رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه.

- **سرعة الخدمة والتقيد بالآجال:** على المحكم(المراجع) المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال المرسل إليه حسب المنصة ASJP في الآجال المحددة، وإذا تعذر ذلك بعد الاطلاع الأولي على المقال ووجد أن موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه عليه بالضغط على أيقونة رفض التحكيم.

- **السرية:** يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمحكم، أن يسعى المحكم على سريتها ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها من أي طرف باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.

- **الموضوعية:** على المحكم إثبات مراجعته وتقييمه للأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس
بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصرية، المذهبي وغيره.

- **تحديد المصادر:** على المحكم محاولة إيجاد المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع (المقال) والتي لم يدرجها المؤلف في قائمة الهوامش، وأي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشورة سابقا يجب وضعها في قائمة الهوامش، بشكل صحيح، وعلى المحكم إبلاغ رئيس التحرير وإنذاره بأي أعمال متماثلة أو متشابهة أو متداخلة مع العمل قيد التحكيم.

- **تعارض المصالح:** على المحكم عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح لأشخاص أو المؤسسات أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.

3. مسؤولية المؤلف:

- **معايير الإعداد:** على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة أو الشكل أو المضمون وذلك وفق معايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات **بشكل صحيح، وذلك عن طريق:** الإحالة الكاملة ومراعاة حقوق الآخرين في المقال، وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.

- **الأصالة والقرصنة:** على المؤلف إثبات أصالة عمله وأي إقتباس أو إستعمال فقرات أو كلمات الآخرين، يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة، ومجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية تحتفظ بحق استخدام برامج القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.

- **إعادة النشر:** لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.

- **الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها:** على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع.

- **الإفصاح:** على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح ، مالي أو غيره والذي قد يؤثر على نتائج البحث وتفسيرها، ويجب الإفصاح مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله.

- **مؤلفي المقال:** ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال أو أولئك المساهمين بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال وهو الذي يؤدي دورا كبيرا في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يذكرون أيضا في المقال على أنهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء آخرين لغير المؤلفين للمقال، كما يجب أن يطلع المؤلفون بأجمعهم عن المقال جيدا وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواه ونشره بذلك الشكل المطلوب في قالب المجلة الذي يتم تحميله عن طريق المنصة ASJP.

- **الإحالات والمراجع:** يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، والمواقع الالكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في نص المقال.

- **الإبلاغ عن الأخطاء:** على المؤلف إذا تنبه أو إكتشف إلى وجود خطأ جوهري وعدم الدقة في جزيئات مقاله في أي زمن أن يشعر فورا رئيس تحرير المجلة أو الناشر ويتعاون لتصحيح الخطأ.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

دليل المؤلفين

1. تقديم المقالات:

ندعو الباحثين الراغبين في نشر مقالاتهم في **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"**، الاطلاع على:" تعليمات للمؤلفين " و " دليل للمؤلفين" عبر الصفحة المخصصة للمجلة على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، وذلك من خلال رابط المجلة :

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

ولتقديم المقالات المقترحة للنشر، على المؤلف النقر على أيقونة: " إرسال مقال" الموجودة بقائمة الاختيارات على يسار الشاشة بصيغة **Word** . في رابط المجلة**:**

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

إذا كان لدى المؤلف حساب من قبل(اسم مستخدم/ كلمة مرور) للدخول إلى مساحة . **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"** فعليه النقر على الخيار " دخول ". وإن لم يكن لديه حساب فعليه تسجيل نفسه في المنصة بالنقر على الخيار " تسجيل"، وهذا حتى يتسنى له إرسال مقاله ومتابعته عبر المنصة.

2. المبادئ التوجيهية للمؤلف:

- على المؤلف قراءة وإتباع التوجيهات والتوصيات بدقة.
- يحق لرئيس التحرير إعادة المقالات التي لا تتوفر فيها التوجيهات و التوصيات. المطلوبة.

3. عملية تقييم وتحكيم المقالات:

أولا: يتم فحص المقالات بشكل سري وفي مرحلة قبل التقييم للتحقق من مدى استيفائها لشروط النشر واحترامها لنموذج قالب المجلة وكذلك مدى تطابقها مع تخصص المجلة، إذا كان القرار سلبيا يتم رفض المقال على المنصة مع إعلام صاحب المقال بسبب الرفض. .يمكن للمؤلف إعادة إرساله مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة.

ثانيا: إذا كان المقال مؤهلا (تم إعداده وفق نموذج قالب المجلة ومستوفيا لشروط النشر ويقع ضمن تخصص المجلة)، يتم إرساله في حالة مشفرة من طرف رئيس التحرير إلى مراجعين إثنين أو إرساله للمحرر المساعد ذي الاختصاص، والذي بدوره سيقدمه إلى مراجعين اثنين في شبكته. في الحالتين سيتولى المراجعون مسؤولية تحكيم المقال وفقا لاستمارة تقييم موحدة متوفرة على المنصة ASJP بشكل إلزامي.

ثالثا. إذا كان التقريرين المقدمين من طرف المراجعين إيجابيين وفي صالح النشر، يرسلان إلى المؤلف بعد إخفاء هوية المحكمين ، والذي يقوم بالتعديلات المطلوبة إن وجدت(سواء تعديلات في الشكل أو المضمون). أما إن كان أحد التقريرين سلبي، يرسل المقال إلى مراجع ثالث للتحكيم والفصل في قرار النشر من عدمه.

رابعا. بعد استلام المقال في شكله المعدل، يفحص من طرف هيئة التحرير للتحقق من أن التعديلات المطلوبة قد التزم بها المؤلف، ثم يرسل للمراجعين لغرض التأكد. وإن اتضح إن المؤلف لم يلتزم بالتعديلات المطلوبة، يتم إرساله ثانية لأصحابه للتعديل مرة ثانية مع تحديد الآجال(72 ساعة)، وإلا سيتم رفض المقال. في حالة قبول المقال ترسل النسخة النهائية إلى أمانة المجلة للنشر .

4. فترة تقييم المقال:

تمنح فترة تقييم تقدر بشهر واحد(30 يوما)، وقد تكون أطول.

5. إعداد مقال:

من أجل النشر في **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"**، على المؤلف تحميل نموذج مقال المجلة (Template)، يحمل من حساب المجلة بالمنصة من قسم **"تعليمات للمؤلفين"**.

6. الاطلاع على دليل المؤلف:

لتحميل ملف **دليل المؤلف** يجب الضغط على **أيقونة دليل المؤلف**، وهو ملف يوضح طريقة إرسال مقال ، كما يتضمن حقوق المؤلف الخاص بالمجلة، ويتضمن أيضا خطاب تعهد يوقع من طرف صاحب المقال.

7. إرسال المقال:

بعد إعداد المقال وفق قالب المجلة ،نقوم بإرساله وذلك عن طريق النقر على أيقونة **"إرسال مقال"**، حيث تظهر إستمارة للملء تتضمن مختلف البيانات الخاصة بالمقال وبالمؤلفين، بعد ملء كل المعلومات وتحميل ملف المقال على المنصة، يتم الضغط على أيقونة **"إرسال مقال"** الموجودة أسفل إستمارة المعلومات.

8. متابعة عملية تقييم المقال عبر المنصة:

1.8. إشعار باستلام المقال: في حالة نجاح عملية إرسال المقال على المنصة تظهر رسالة على الشاشة تبين ذلك؛

2.8. إشعار برفض المقال: إذا تبين ان المقال لا يحترم قالب المجلة وشروط النشر، يتم إشعار المؤلف برفض المقال؛

3.8. متابعة وضعية المقال: ممكن للمؤلف الدخول إلى المنصة من خلال حسابه ومتابعة وضعية مقاله مرحلة بمرحلة وذلك بالضغط على أيقونة **" المقالات"** ثم الضغط على أيقونة **" المقالات المرسلة"** ، يظهر جدول يحمل كل تفاصيل المقال.

- **في حالة قبول المقال**، ترفق المادة المقدمة للنشر **بخطاب التعهد** الذي يمكن تحميله من مساحة المجلة بالمنصة،وهذاالخطاب مدرج في ملف مضغوط موجود تحت البند" دليل للمؤلف."

9. نشر المقال على المنصة:

بمجرد قبول المقال للنشر **يعلم المؤلف بذلك** عن طريق رسالة الكترونية يتم دعوته من خلالها إلى الولوج إلى حسابه على المنصة و **إدراج المراجع المعتمدة في المقال وفقًا للإطار المحدد** من طرف منصة المجلات العلمية الجزائريةASJP. **في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.**

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

10. خطوات إدراج المراجع عبر المنصة:

لإدراج المراجع عبر المنصة يجب إتباع الخطوات الآتية:

- أدخل على حسابك بالمنصة ثم إضغط على أيقونة المقالات؛
- ثم أدخل على قائمة المقالات المقبولة؛
- لبدء عملية إدخال المراجع إضغط على أيقونة مراجع ؛
- تظهر لك شاشة، إضغط على أيقونة"إضافة مرجع"؛
- يجب تحديد نوع المرجع حسب قائمة الخيارات الممنوحة لك(مقال، ملتقى، أطروحة، كتاب، فصل كتاب، صفحة ويب)؛
- بعد الضغط على نوع المرجع، يجب إستكمال جميع المعلومات الخاصة به التي تظهر على الشاشة، بعده قم بالضغط على أيقونة" أضف"، وهكذا حتى إستكمال جميع المراجع المدرجة في المقال؛
- إذا أكملت عملية إدراج جميع المراجع وكنت متأكدا من ذلك وبطريقة صحيحة، إضغط على أيقونة" إنهاء"؛
- في هذه المرحلة تكون قد أنهيت العملية ويكون الرمز الموضوع على أيقونة مراجع قد تغير :من إلى

وبهذا يظهر لرئيس التحرير أنك أكملت عملية إدراج المراجع من أجل التأكد من صحتها ومطابقتها للمراجع الموجودة في المقال؛

- بعد قبولها من طرف رئيس التحرير يمكن برمجت المقال للنشر، وإن كانت غير صحيحة وغير مطابقة لما هو موجود في المقال ، يقوم رئيس التحرير برفضها، وتعاد العملية من جديد.

11. سياسة الانتحال:

تشكل السرقة العلمية، بجميع أشكالها سلوكًا غير أخلاقي للمجلة .ولا يتم قبول أي خرق لهذه القاعدة .ولن يتم قبول أي مقال آخر للمؤلف الذي قام بالانتحال.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

مخطط توضيحي لمراحل تقييم ونشر مقال

يتم استلام جميع المقالات حصريا على المنصة الوطنية للمجلات ASJP :كما يلي

1- يجب التسجيل في المنصة وفتح حساب على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/signup

2- الدخول إلى موقع المجلة في المنصة على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

3- إرسال المقال على شكل word من الخانة المخصصة لذلك.

4- يتابع مراحل استلام وتقييم مقالة عبر حسابه في المنصة .

5- تمر عملية استلام وتقييم المقالات بالمراحل الآتية:

استقبال المقال عن طريق المنصةASJP

مقال مطابق لشروط وقواعد النشر

مقال غير مطابق لشروط وقواعد النشر

إرجاع المقال إلى صاحبه وإعلامه بسبب عدم قبوله، لتعديله وفق الشروط وإعادة إرساله

تحذف كل المعلومات المتعلقة بصاحب المقال ويعطى رقم سري للمقال

يرسل المقال إلى مراجع 1 سريا ، وتمنح له مدة شهر لإبداء رأيه النهائي

يرسل المقال إلى مراجع 2 سريا ، وتمنح له مدة شهر لإبداء رأيه النهائي

مقال مقبول

مقال مرفوض

مقال مرفوض

مقال مقبول

برفض نشر المقال ويعلم صاحبه

برسل المقال إلى مراجع 3 سريا ويكون رأيه الفاصل

مقال مقبول للنشر إما:

- مقال مقبول للنشر دون تعديل؛
- مقال مقبول للنشر بتحفظ: ترسل التعديلات المطلوبة لصاحب المقال وتعطى له مدة محددة لتعديل المقال.

لنشر المقال لابد من :

إدراج المراجع المعتمدة من طرف المؤلف وفقا للإطار المحدد على المنصةASJP
في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، المبعوث رحمة للعالمين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد :

يسر هيئة التحرير أن تقدم لكم المجلد:6،العدد:2 أكتوبر2022من مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية،والتي نأمل أن تكون فضاء علميا لنشر المعرفة وتقديم كل جديد من خلال المقالات والأبحاث المنشورة في أعدادها.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأسرة المجلة من مساعدي رئيس التحرير والمراجعين،لما قدموه ويقدمونه من عطاء متميز في سبيل الارتقاء بالمجلة واختيار أفضل المقالات وعلى التعاون الرائع لإخراج هذا العدد في شكله النهائي، كما نشكر كل الباحثين الذين ساهموا بمقالاتهم ومواضيعهم العلمية التي أثرت صفحات المجلة.

وتجدد هيئة التحرير دعوتها لكل الباحثين والأكاديميين للمساهمة بمقالاتهم وأبحاثهم العلمية للنشر في أعدادنا القادمة وذلك عن طريق البوابة الالكترونية للمجلات العلمية الجزائرية على رابط المجلة:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.....

هيئة التحريـر

فهرس المحتويات

	عنوان المقال	الصفحة
01	**Impact Of Job Rotation On Employees Performance** **Case Study : The National Savings and Reserve Fund-Bank-Reghaia** **Saloua Tichat** University Of Ouargla, Algeria	(32.15)
02	**Russian- Ukraine 2022 Conflict: A Review of Economic and Financial Impacts** **Chenaker Zakia** University of Khenchela	(51.33)
03	**Les déterminants de la défaillance des PME en Algérie : Une modélisation quantitative basée sur les systèmes experts** **Sid-Ahmed Mokhtari** l'École Nationale Supérieure de la Statistique et d'Économie Appliquée	(71.52)
04	**Le rôle des institutions bancaires dans le financement du logement social en Algérie : Etude du cas « la CNEP »** **Kara Malek** Université Constantine 2	(87.72)
05	**Mondialisation et risques sanitaires : l'impératif d'un système d'information sanitaire solide et fiable.** **SALMI Madjid** Université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou- Algérie	(107.88)
06	**أهمية رسكلة النفايات في الاقتصاد الجزائري :دراسة لتجارب دولية رائدة** **سلطاني وفاء، عايشي كمال** جامعة باتنة-1-الجزائر	(125.108)
07	**الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد19) على المالية العامة في الجزائر وسبل مواجهتها** **بشكيط سهام** جامعة جيجل-الجزائر	(148.126)
08	**الإبداع .....من الخطية إلى التأسيس، إشارة إلى المنظومة الجزائرية** **مسعي سمير** جامعة خنشلة_الجزائر	(164.149)

09	**الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة –دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية–** **صفاء زايدي، سعاد قوفي** جامعة أم البواقي– الجزائر	(184.165)
10	**واقع و آفاق استغلال الطاقة الشمسية للحد من التبعية لقطاع المحروقات في الجزائر** **منيعي فتيحة** جامعة قسنطينة 02_الجزائر	(204.185)
11	**التامين من المخاطر السياسية والتجارية كإستراتيجية لتنمية الصادرات في المنطقة العربية** **عبد الحفيظ مسكين، مليكة بلفتحي ، صفية درويش** جامعة جيجل_الجزائر	(224.205)
12	**التجمعات الصناعية العنقودية كاستراتيجية لدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري– دراسة قياسية للفترة الزمنية (2007– 2016)** **ربيع بلايلية ، الشريف بوفاس** جامعة سوق أهراس_الجزائر	(242.225)
13	**التسويق عبر المنصات الرقمية كاستراتيجية لتعزيز أداء الوكالات السياحية نحو تنشيط السياحة الجزائرية –دراسة ميدانية لعينة من الوكالات السياحية لولايتي عنابة وقالمة–** **فريحة ليندة ، ثوامرية ريم ، براهمية نبيل** جامعة قالمة–الجزائر	(262.243)
14	**التمويل الجماعي بديل فعال لتمويل الشركات الناشئة دراسة تحليلية للتجربة الفرنسية (2015–2021)** **شوقي جباري** جامعة أم البواقي–الجزائر	(280.263)
15	**انعكاسات العوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي على إدارة أرباح الشركات– دراسة آراء مجموعة من المهنيين والأكاديميين** **حمزة بولعراس، عصام سليماني** جامعة خنشلة_الجزائر	(299.281)
16	**تشخيص واقع القطاع المصرفي الجزائري وآليات تفعيل دوره في تحقيق النمو الاقتصادي** **تافساست خديجة** جامعة باتنة 1 –الجزائر	(317.300)
17	**تقويم الأداء التدريسي الجامعي من منظور جودة التعليم العالي: وجهة أعضاء هيئة التدريس– جامعة خنشلة.** **حرنان نجوى** جامعة اخنشلة–الجزائر ، **مخزومي لطفي** جامعة الوادي–الجزائر	(331.318)

18	**تقييم التجربة الجزائرية لدعم و ترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة على المستوى المغاربي،العربي، الافريقي والدولي** **بن عمار حسيبة** جامعة قسنطينة 2-الجزائر	(352.332)
19	**دور التسويق الالكتروني في تفعيل تنافسية المؤسسات الاقتصادية** **فاطمة الزهراء بوطورة** جامعة تبسة-الجزائر	(370.353)
20	**دور نظام الاستخبارات التسويقية في تفعيل سياسة الترويج لمؤسسة كوندور برج بوعريريج** **حفيزة شخاب ، شرف الدين زديرة** جامعة خنشلة-الجزائر	(388.371)
21	**البحوث في ميدان المحاسبة – دراسة ببليومترية للفترة 2010-2021** **نور الهدى حداد** جامعة أم البواقي _ الجزائر	(408.389)
22	**قياس عدم التماثل في أثر الادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970- 2020)** **شرون عزالدين ، بوالكور نورالدين** جامعة سكيكدة-الجزائر-	(430.409)
23	**من الشراكة إلى الحرب التجارية: واقع وآفاق التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال افريقيا** **بلعابد دليلة، ناصري أبو بكر** جامعة خنشلة_الجزائر	(449.431)
24	**دور المراقب المالي في ضبط نفقات الجماعات المحلية (دراسة حالة بلدية عين بوسيف للفترة 2017-2021)** **سوفطة مليكة** المركز الجامعي تيبازة_الجزائر ، **سمير عز الدين** جامعة الجزائر 3_الجزائر	(468.450)

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
*Volume:**6** / N°**2** / October,**2022**, PP 15-32*

Impact Of Job Rotation On Employees Performance
Case Study : The National Savings and Reserve Fund-Bank-Reghaia

أثر التدوير الوظيفي على أداء العاملين
دراسة حالة: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– بنك– رغاية

***Saloua Tichat**
Laboratory of qualification requirements for developing economies in light of international economic openness
University Of Kasdi Merbah, Ouargla, Ageria
tichat.saloua@univ.ouargla.dz

Received:14/07/2022 Accepted:27/09/2022 Published: 10/10/.2022

Abstract :
The purpose of this study is to determine the influence of job rotation on employee performance in the National Savings and Reserve Fund-BankReghaia.The study was conducted on a sample of (49)employees. The questionnaire was employed as a data gathering method to meet the study's aims.The (SPSS) program version (22) was used to analyze the data. The study ended with various findings, the most notable of which are as follows:In the National Savings and Reserve Fund-BankReghaia, there is a positive andstatistically significant relation ship between job rotation and employee performance.
Keywords:Job Rotation, Employees Performance, CNEP-Bank.
JEL Classification: M12; O15.

Résumé:
Le but de cette étude est de déterminer l'influence de la rotation des postes sur la performance des employés de la Caisse nationale d'épargne et de prévoyance-BanqueReghaia. L'étude a été menée sur un échantillon de (49) employés. Pour atteindre les objectifs de l'étudele questionnaire a été utilisé comme méthode de collecte de données.Le programme (SPSS) version (22) a été utilisé pour analyser les données.L'étude s'est terminée par diverses conclusions, dont les plus notables sont les suivantes: Dans la Caisse nationale d'épargne et de prévoyance -Banque Reghaia, il existe une relation positif etstatistiquemensignificativeentre la rotation des postes et la performance des employés.
Mots-clés : rotation des postes, Performance des employés, CNEP-Banque.
Classement JEL : M12 ; O15.

**Corresponding author*

1. Introduction:

Organizations are a vital tool in contemporary societies, and the human element in them is the decisive element for their success and continuity.Whatever the type and size of the organization, it is in constant need of human elements with the necessary competence that makes it able to perform its tasks as required.In view of the growth and development that public institutions and administrations are witnessing at the present time, it was necessary for them to double their interest in their human resources by adopting modern administrative methods based on involving employees in the decision-making process by delegating them some powers and providing them with information and giving them new job experiences in various and multiple positions that contribute In raising the level of their skills, especially in light of the new trend that encourages teamwork.

The concept of job rotation has emerged as one of the methods of career change and development, and it is a modern administrative method that is practiced to provide the opportunity for the largest number of employees to practice more than one organized work, whether in technical or administrative work, or in the field of supervision, management or leadership. It is also a smart method for investing in human resources at various levels, especially as it contributes to increasing the ability of employees to assume several jobs in the organization, which raises the level of management's confidence in employees and encourages them to adopt a method ofemployees empowering.

Job performance is one of the most crucial factors in determining whether an organization will be successful in achieving its objectives. As a result, the degree to which an organization is successful in raising the performance of its employees is regarded as the most important factor in ensuring survival and continuity. By raising both the quantity and quality of this performance, it advances the organization's goals.

The National Savings and Reserve Fund-BankReghaia is considered one of the Algerian institutions that strives to raise the efficiency of its employees.Therefore, it is constantly required to develop the performance of its personnel by adopting a job rotation in order to enable its employees to acquire professional experience that qualifies them to make decisions and assume positions of responsibility. Job

rotation helps to reveal the advantages and creative capabilities of employees.

This study will try to reveal the impact of job rotation on employees performance in the National Savings and Reserve Fund-BankReghaia. As a result, we posed the following primary question: **What is the impact of job rotation on employees performance in The National Savings and Reserve Fund-BankReghaia?**

✓ **Sub-questions:** In order to answer the primary question, we presented the following sub-questions:

- What is the level of application of job rotation in The National Savings and Reserve Fund-BankReghaia?
- What is the reality of employees performance in The National Savings and Reserve Fund-BankReghaia?
- Is there a statistically significant effect between job rotation and employees performance in The National Saving and Reserve Fund-Bank Reghaia?
- what is the most influential dimension on employees performance in The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia?

✓ **Study hypotheses:** We suggest the following tentative hypotheses to answer the research questions: -The Financial Control Department applies a high level of job rotation;

- In The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia There is a high level of employees performance;
- There is a statistically significant effect between job rotation and employees performance in The National Saving and Reserve Fund-Bank Reghaia;
- The training and development dimension is the most influential dimension on performance in The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia;

✓ **the importance of the study:** The importance of this research is highlighted in shedding light on the concepts of job rotation and performance as one of the most important modern administrative concepts. Job rotation allows the individual to acquire skills and experiences in several jobs that qualify him to work in several positions. Employees performance also contributes to improving the performance of the organization and raising the morale of employees, and the importance of this research highlights the possibility of benefiting The National Saving and Reserve Fund-Bank Reghaia from the results of the study.

✓ **Objectives of the study:**The study seeks to achieve the following goals:

- Recognizing the level of application of job rotation in The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia;
- Identifying the level of employees performance in The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia;
- Determining the impact of the job rotation on empoloyees performance in The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia?
- Identifying the most influential dimensions of job rotation on employees performance in The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia.

Previous Studies: Many researchers have been interested in the concepts of job rotation and employee performance. Among these studies, we mention the following:

- **Oluwatuase, Taiwo , Enitilo, Olalekan, Ogunjobi, Emmanuel Abiodun's study (2019), entitled: « Effects Of Job Rotation On employees'performance In Nigerian Banks ».**

The study examined the effect of job rotation on employees' performance in Nigeria withreference to Skye Bank Nigeria Plc. The specific objectives were targeted towards assessingthe effect of job rotation on employees' performance. The population for the study was 3,011employees of Skye bank Nigeria Plc., in Southwest, Nigeria as indicated in the annual report ofthe bank as at 2015. Multi-stage sampling technique was used. Logit regression analysis wasadopted to analyse the objective. The results showed that job rotation has significant effect onperformance through employee improvement and versatility (β =0.801, t = 2.25, $p < 0.05$) andon the job. The study concluded that rotating employee on the job will make him improved hisability on the job, making him versatile with attendant effect on performance.

- **Jessica Jocom, Linda Lambey,Merinda Pandowo's study (2017), entitled:"The Effect Of Job Rotation And Training on employee performance In PT. Pegadaian (Persero) Manado"**

The objective of this research is to analyze the effect of job rotation and training on employee performance. The data was analyze quantitatively with multiple regression analysis method.

This research is causal type of research which uses primary data obtained through questionnaires. The respondents of this research are the permanent employees in PT. Pegadaian (Persero) Manado with sample size as many as 100respondents. The result of this study shows that Job Rotation has no significant influence on employee performance and Training has positive significant influence on employee performance. PT. Pegadaian (Persero) Manado should be more concerned to manage job rotation program, to prevent the dissatifaction of employee. And should keep up the training program in order to maintain employee performance to the better level.

- **Murad Mohammed Al-Nashmi1, Amani Abdullah Ahmed Almoayad' study (2015)** entitled: "**The Influence of Job Rotation Practices on Employee Motivation: A Study among Mobile Network Companies' Employees in Yemen".**

The purpose of this study is to investigate the impact of the five components of Job Rotation (i.e., overall JR, training and capacity development, job design, career development plan, and business regulations or processes and procedures) on EM in Yemeni mobile network enterprises.It examines the literature on JR and its components, as well as EM in Yemeni mobile network businesses.The study's structure and assumptions are proposed in order to investigate empirically the influence of Job Rotation on EM.Only 205 valid questionnaires were assessed as the final sample size utilizing both descriptive and inferential statistical analyses after 250 questionnaires were sent to individual workers among Yemen's four mobile network operators.The obtained results indicated that the five components of JR have substantial positive associations with EM.in Yemeni mobile network service providers furthermore, the corporate norms (i.e., processes and procedures) are the most significant components of JR on the EM, followed by training and capacity development.

- **Nawal Zehra's study (2015), entitled: « Impact of Job Rotation on Employee Performance: The Case of Pakistani Banking Industry ».**

This study focused on investigating the impact of job satisfaction on the motivational level, commitment level, and involvement level of employees in banking sector of Pakistan. Samples selected for this study were the hundred employees of different banks of Pakistan.

The study incorporated primary data collection method and with the help of survey questionnaire, it was able to identify that the job rotation has significant relation with employees' motivation, commitment and involvement.

- **DayanathDhanraj, SanjanaBrijballParumasur's study (2014)** entitled :**Perceptions of the impact of job rotation on employees, productivity, the organization and on job secutity**.

Employee opinions of the influence of job rotation on employees, production, the organization, and job security were investigated in this study.These implications were also evaluated in terms of biographical influences (gender, age, marital status, division, organizational level, and tenure).The research was carried out in the operations of a textile industry in KwaZulu-Natal, South Africa.The population consists of 77 full-time shift employees in the company, and because the population size is modest, consensus sampling was utilized.Data were gathered using a self-created, pre-coded, self-administered questionnaire, the reliability of which was determined using Cronbach's Coefficient Alpha.Descriptive and inferential statistics were used to analyze the data.According to the data, employees believe that job rotation has a high level of beneficial influence on employees, productivity, job security, and the business.

It is clear from the previous studies that some of them were similar with the current study using the same study tool (the questionnaire), as well as the statistical program in data analysis and processing (SPSS), while some of them were theoretical studies and therefore differed with the current study in the study tool.These studies were also carried out in Arab and foreign environments. As for the study variables, they differed from one study to another. Some of them dealt with job rotation, employees, performance, motivation...etc.As for our study focused on studying the relationship between job rotation and employees performance, and it was conducted in the Banking sector.

2. THE ORETICAL FRAM WORK

2.1. Job rotation concept:

Since the industrial revolution, job rotation has been used as a method of training for developing individual knowledge, skills, and abilities, and in today's dynamic global workplace, job rotation organizations have the opportunity to manage

changingpsychological work contracts and employee desires for self-managed careers**.** (Al-Nashmi & Abdullah Ahmed Almoayad , 2015, p. 50)

Job rotation has been defined in a variety of ways, including the following:

Job rotation, defined as switching from one job to another, has been stated to provide the following benefits: morale building, productivity improvement, enhanced worker retention, training opportunities, and the potential to advance one's career. (JORGENSEN & ALL, 2005, p. 1721). Job rotation, according to Bennett (2003), is the intentional replacement of personnel among multiple positions over a period of time in order to improve skills and job independence, which results in increased motivation, job performance, and productivity.(Dayanath Dhanraj & Sanjanar , 2014, p. 683).Job Rotation is defined as working on different tasks or in different positions for set periods of time in a planned manner using lateral transfers, with the goal of allowing employees to gain a variety of knowledge, skills, and competencies. It is also viewed as an on-the-job training technique, and as such is known to have an effect on employee motivation.(Kaymaz, 2010, p. 71). Job rotation refers to moving employees from job to job to add variety and reduce boredom by allowing them to perform a variety of tasks. (Oluwatuase & All, 2019, p. 497).

This training strategy entails changing students from one task to another in order to broaden their exposure and provide them with a basic grasp of the business as a whole(Evans, 2021, p. 08). As for Abdel-Fattah Al-Rahali, he defines job rotation as: “The manager or leader moves from work to work according to specific practical goals and according to specific regulations, and therefore it is expressed as the infusion of new blood into the position with the aim of creating performance development”**.**Ahmed Maher defined job rotation as: “that organized transfer from one job to another with the aim of developing performance, strengthening administrative leadership and strengthening the principle of reliance on competition, in order to encourage the competencies of administrative cadres in organizations.” (Maher Ahmed, 2009, p. 30).

Through the previous definitions, job rotation can be defined as: “The movement of an employee from one employment to another with the intention of developing his personal skills and experience,

and familiarity with the functions of the organization as a whole, which contributes to the development and diversification of their skills, and thus achieving the goals of the organization with the highest level of efficiency.

2.2 Job Rotation Advantages:

Many studies have found a range of advantages to implementing job rotation, including:(ERGONOMICS, p. 2)

- Less exposure to the concentrated physical demands of a single profession.
- Reduced physiological stress, strain, and exhaustion in a single muscle group
- Reduces employee exposure to hazardous job demands.
- Reduced the number and severity of MSD events.
- Improved work process efficiency and increased inventiveness.
- Over time, improves employee skill set and enhances work assignment flexibility.
- Less dullness and complacency.
- Improved productivity and quality.
- Lower absenteeism and turnover.
- Job rotation is an intriguing method since it allows the business to study individuals in action in various roles and so discover which job best matches each employee (Jaime Ortega, 2001, p. 1363).

Furthermore, we mention: (Evans, 2021, p. 8)

- Allowing staff to work in different areas of the organization through cross-functional;
- Cross-functional job rotation can lead to a greater understanding by employees of the many functions of the organization;
- Job rotation can help employees develop social and individual human capital by allowing them to form new relationships with other employees across the organization while also gaining on-the-job experience;
- Skill diversity can help employees meet the minimum qualification of jobs for future career advancement;
- Employees may make a more serious commitment to their career when an organization invests time in them and develops their abilities.
- job rotations have been found to have an influence on employee performance through developing employee skills. (Cherotich & All, 2021, p. 142).

- job rotation and job swaps can contribute to employees' knowledge of the organization and its functions. Employee participates in job rotation, and absorbs new tacit knowledge from the target rotating jobs, and then integrates the new knowledge with original personal knowledge system, so that they update the personal knowledge base. After the rotators return to the previous position, they could apply and create the tacit knowledge through complete the tasks and jobs on the core positions, and finally reflect in the output and results, to enrich and update the knowledge base and realize the transformation from personal knowledge to job knowledge. (Hongle Lu & yang, 2015, pp. 35-36).

2.3 The concept of employees performance:

Through the literature, scholars continuously insist that no standardized or uniform definition of performance exists, and they argue on how it is a multidimensional concept. Still Tatjana Samsonowa argues that all the different definitions she had to review, in the performance measurement literature, have one common characteristic; they all are related to two terms: effectiveness and efficiency; effectiveness as an indicator of the degree of a goal attainment, and efficiency as an indicator of the resources that were consumed to reach the level of achievement. In her work, she uses the term "performance" as the level/degree of goal achievement of an organization/department rather than of individuals. (Ghalem & all, 2016, p. 03)

Literally, performance simply refers to act of doing something, such as a piece of work, task or duty. It also refers to the execution of an order, concerning a given job, task or assignment. The performance of an employee is that, how well an employee performs his or her task duties and responsibilities. Employees' performance is also crucial. Because the achievement of goals and objectives of the organization is assessed by performance of its resources, employees' performance should be assessed and maintained periodically (Eltahir, 2018, p. 291). Employee performance is one of the crucial measures emphasized by the top management; employees are more concerned about their own productivity and are increasingly aware of the accelerated obsolescence of knowledge and skills in their turbulent environment. As the literature suggests, by effectively training and developing employees, they will become more aligned for career growth--career potential enhances personal motivation (Jocom, Linda , & Pandowo, 2017, pp. 281-282). Authors

agree that when conceptualizing performance one has to differentiate between an action (i.e., behavioral) aspect and an outcome aspect of performance The behavioral aspect refers to what an individual does in the work situation. (Sonnentag & Frese, 2005, p. 05). Performance is the level of achievement and completion of the tasks given to a certain individual completes or meets the demands of the position. It reflects how the Performance and effort are frequently overlapping concepts .The difference between effort and performance is that effort relates to the energy used, whereas performance refers to the results a person achieves.

2.4 Determinants of job performance:

job performance is "the final result of a person's efforts, which starts with their abilities and understanding of their roles and responsibilities.

Accordingly, performance is the result of the interaction between effort, capability, and knowledge of the crucial role that each individual plays. As a result, we find that the factors wich**Determining** performance are: (Hassan, 2001, p. 210)

- **Effort**:Effort: The physical and mental energy that a individual expends to complete a task or job in order to reach the greatest levels of giving in his line of work is referred to as effort.
- **Abilities**: personal qualities of an individual that he uses to perform his job or tasks.
- **Awareness of the role (task):** This refers to the direction in which the person feels it is required to focus his efforts and recognizes the significance of it in his performance.

Job e Performance Appraisal:

Performance Evaluation is a constructive process to acknowledge theperformance of an employee. An employee's evaluation shall be sufficientlyspecific to inform and guide the employee in the performance of his/her duties.Performance evaluation is not in and of itself a disciplinary procedure.

Performance appraisal is a systematic process that evaluates an individual employee's performance in terms of his productivity with respect to the pre-determined set of objectives. Performance appraisals facilitate communication between the management and their subordinates, which plays a really significant role in conveying the expectations of the management to the employee and vice versa. Performance appraisals have also been regarded to serve a useful purpose in employee motivation by providing a platform for

cognition of efforts and achievements. Studies suggest that employee recognition may trigger creativity and innovation as wellas overall employee performance. (Abouzeid, 2018, p. 03). As a result, it can be said that performance appraisal is a regular periodic process used by the manager to develop the performance of the employees working with him. This process involves gathering information about the actual achievements of his employees over a specific time period and comparing them to the standard performance rates prepared in advance.

2.5 Uses of Performance Appraisal :

For many organizations, the primary goal of an appraisal system is to improve individual and organizational performance. There may be other goals, however. A potential problem withperformance appraisal, and a possible cause of much dissatisfaction, is expecting too much from one appraisal plan. For example, a plan that is effective for developing employees may not be the best for determining pay increases. Yet, a properly designed system can help achieve organizational objectives and enhance employee performance. In fact, PA data are potentially valuable for virtually every human resource functional area.Performance appraisal, results are used in many aspects: (Hammoud, 2007, p. 152)

- Human Resource Planning ;
- Recruitment and Selection;
- Training and Development;
- Career Planning and Development ;
- Compensation Programs;
- Internal Employee Relations;
- Assessment of Employee Potential.

3. METHODS AND TOOLS

3.1 the Study population and sample: This study's population comprises of employees from The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia, with a total of (60) people. The questionnaire was sent to a simple random sample of 49 Employees.

3.2 Data collection tool: We have relied in our research on the questionnaire, which is considered one of the most effective and common means in collecting data and revealing aspects of the subject. The questionnaire was split into two sections:

• **Part One**: It is based on determining the perceptions of the study sample members of the dimensions of job rotation, through 16 phrases that reflect the four main indicators of the dimensions of job rotation;

• **Part Two**: relates to phrases related to employee performancethrough 20 phrases.

3.3 Stability of the study tool: Through Table N°. (1) we note that the value of Alpha Cronbach is estimated at 90,9%, which is greater than 0.6, a percentage that shows the high credibility of the results.

All of them were presented using the three-tiered Likert, and the ladder was divided into three areas to determine the degree of job rotation and the extent of its contribution to achieving the performance of employees in The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia, as follows:

[1-1.66] low degree - [1.67- 2.33] medium degree - [2.34-3] high degree.

Table 1. Alpha-Cronbach's coefficient

	number of paragraphs	Alpha Cronbach
Job rotation and employees performance	**36**	**90,9%**

Source: Created by the researcher using the SPSS22 software results.

4. RESULTS ANDDISCUSSION

4.1. the first hypothesis: " The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia applies a high level of job rotation".

To answer this hypothesis and verify its validity or not, we calculated the arithmetic mean and standard deviations of the independent variable (job rotation).

Table 2. The independent variable's arithmetic mean and standard Deviations

Number	Dimensions	arithmetic mean	standard deviation	the level	ranking
01	the training and capacity development	2.25	0.586	medium	**3**
02	the job design	2.31	0.569	medium	**2**
03	career development strategy	2.62	0.555	High	**1**
04	systems and procedures	1.96	0.642	medium	**4**
	The general mean of the dimensions of job rotation	**2.32**	**1.870**	**medium**	/

Source: Created by the researcher using the SPSS22 software results.

It is clear from Table N°. 2 that the general arithmetic mean of the total job rotation phrases was (2.32) With a standard deviation of (1.870). It is also clear to us from the same table that the most available dimensions among the dimensions of job rotation are the career development strategy, followed by job design, then training and capacity development, and finally systems and procedures, where most of them came with a medium degrees, which reflects the medium level of Job rotation in the Financial control Department of Ouargla, which negates the validity of the first hypothesis which states: **"The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia applies a high level of job rotation".**

4.2 The second hypothesis "In the Financial Control Department There is a medium level of employees empowerment".

Table 3. Arithmetic mean and standard deviations of the dependent variable (employee performance).

Nber	dimensions	arithmetic mean	standard deviation	the level	ranking
01	**Desire to work**	2.87	0.324	High	**01**
02	**work capacity**	2.56	0.406	High	**02**
03	**Performance evaluation**	1.94	0.601	medium	**03**
	The general mean of employee performance t dimensions	**2.46**	**0.292**	High	/

Source: Created by the researcher using the SPSS22 software results.

It is clear from Table N°. 03 that the arithmetic mean of the total expressions of employees performance amounted to (2.46), with a standard deviation of (0.292), and that the arithmetic mean for most of the areas of this axis came at a High degree wich reflects an high level of employees performance.It suggests that the employees in the Bank perform at a high level, as demonstrated by the three dimensions, where the largest value of the arithmetic mean for the dimension of desire to work was (2.87), with a standard deviation of (0.324), and the lowest value for evaluating performance was (1.94) with a standard deviation of (0.601).

This proves the validity of the second hypothesis: **"in the National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia There is a high level of employees empowerment".**

4.3 The third hypothesis: "There is a statistically significant effect between job rotation and employees performance in the National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia ".

We can tested thishypothesis through regression analysis and testing the relationship between the independent variable (job rotation) and the dependent variable (performance of employees), using the method of least squares Entry at the significance level (0.05), and the following table shows the linear relationship between the two variables**:**

Table 4. Results of a regression analysis to test the relationship between job rotation and employee performance

Model	Sum of Squares	df	Mean of Squares	sig	R	R2 Square	Constant
Regression	2.659	1	2.659	0.000	0.403	0.163	2.780
Residual	13.691	73	0.188				
Total	16.349	74					

Source: Created by the researcherusing the SPSS22 software results.

From Table N°. (04), we note that the correlation coefficient R between the independent and dependent variable equals (R=0.403) and the coefficient of determination equals (R2=0.163), consequently, the independent variable explains roughly (0.163) of the changes in the dependent variable, indicating a positive and moderate correlation, demonstrating the importance of job rotation in enhancing employee performance. And the significance level is equal to (Sig = 0.000), which is less than the significance level (0.05), and this confirms the validity of the third hypothesis which states: **"there is a statistically significant effect between job rotation and employees performance in the National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia"**, and it can be written The simple linear regression equation that expresses the relationship between independent variable job rotation **X** and dependent variable employees empowering **Y**.

$$Y=a+Bx$$
$$Y=2.780+0.388x$$

4.4 The fourth hypothesis: "The training and development dimension is the most influential dimension on employees performance in the National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia".

- **Analysing data using progressive multiple regression analysis:**

To know the effect of each dimension and its importance for the dependent variable, as well as to know the impact of each dimension of job rotation on employees performance the researcher used the regression method Progressive multiplayer. From the analysis of the results we have a model, where we will try to clarify the relationship of the independent variable (job rotation) with the dependent variable (performance of employees) through only one of the dimensions of the independent variable (job design), which is statistically significant.

- **Linear correlation coefficient for the residual independent variable job design and employees performance (for the study model)**

Table 5. Linear correlation coefficient.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.444[a]	.197	.186	.42414

a. job Designa. Predictors: (Constant)

b. dependent Variable :employees performance

Source: Created by the researcher using the SPSS22 software results.

We note from Table (05) that the remaining independent variable in the study model is "job design", as the linear correlation coefficient between the independent variable (job design) and the dependent variable, employees performance, reached 44.1%, which is an acceptable and positive correlation. As 19.7% of the variables that occur in the dependent variable employees performance are due to job design, and the remaining 80.3% are due to other factors.

- **Stepwise regression coefficients**:

Table 6. Regression line coefficients.

Model		Coefficient[a]				
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.929	0.271		10.803	,000
	Job design	0.320	0.076	0.444	4.229	,000

Source: Created by the researcher using the SPSS22 software results.

We performed and examined progressive multiple regression to establish the amount to which the independent variable contributes to the mathematical model that depicts "the impact of job rotation on pmployees performance ".It is clear from the data analysisthe entry of independent variable job design into the regression equation, which explain the amount of (19.7%) of the variance in the dependent variable to enable employees depending on the value of the coefficient of determination, (R2) and the calculated significancereached level (0.000) whichis less than the significance level adopted in the study,and it can be written The simple linear regression equation that expresses the relationship between independent variable job design **X** and dependent variable employees performance **Y**.

$$Y=a+bX$$

$$\mathbf{Y=2.929+0.320x}$$

5. Conclusion :

We have tried through this study to research the relationship between job rotation and employees performance in the National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia. The researchers reached a set of results that can be highlighted as follows:

- The National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia applies a medium level of job rotation.
- Existence of an high level of employees performance in the National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia.
- There is a medium positive correlation of 40.4% between job rotation and employees performancein the National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia.
- There is a statistically significant effect between job rotation and employees performance in the National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia.
- The job design dimension is the most influential dimension of the independent variable (job rotation) in the dependent variable (performance of employees).

In light of the results obtained and the shortcomings that we noticed through the study, we suggest the following points:

- Encouraging the process of delegation authority and powers to employees to give them more responsibility to make decisions related to the tasks assigned to them.

- Carrying out periodic and continuous training, especially for new employees.
- Reconsidering the motivation system applied in the National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia.
- giving more freedom for employees to participate in the decision-making process.
- Increasing awareness of the importance of job rotation, especially in its positive aspects that push human ressources to improve performance.
- Providing greater flexibility in the systems and procedures of the National Saving and Reserve Fund- Bank Reghaia.

6. Bibliography List:

- Khudair Kazem Hammoud (2007), **Human Resources Management**, Dar Al Masirah, Amman, Jordan.
- Maher Ahmed. (2009) **The Career Future**: A Guide for Organizations and Individuals in Planning and Developing Career Futures, Alexandria University.
- Rawya Hassan, **Behavior in Organizations**, University House, Alexandria, 2001.
- Dayanath Dhanraj, Sanjana Brijball Parumasur. (2014), **Perceptions OfThe Impact Of Job Rotation On Employees**, Productivity, The Organization And On Job Security, Corporate Ownership & Control / 11(4), pp 682-691.
- Honglei Lu, Congjie Yang (2015), **Job Rotation: An Effective Tool to Transfer the Tacit Knowledge within an Enterprise**, Journal of human Resource and sustainability studies, 3(1), pp 34-40.
- Jaime Ortega. (2001), **Job Rotation as a Learning Mechanism**, Management Science, INFORMS.47, (10), pp 1361–1370.
- Jessica Jocom, Linda Lambey, Merinda Pandowo, **the effect of job rotation and training on employee performance pt. pegadaian (Persero) Manado** (2017), Jurnal EMBA Vol.5 No.2, PP 279 – 288.
- Kurtulus Kaymaza. (2010), **The Effects of Job Rotation Practices on Motivation: A Research on Managers in the Automotive Organizations**, Business and Economics Research Journal, 1(3), pp 69-85.
- Murad Mohammed Al-Nashmi, Amani Abdullah Ahmed Almoayad. (2015), **The Influence of Job Rotation Practices on Employee Motivation: A Study among Mobile Network Companies' Employees in Yemen**, International Journal of Social Sciences and Humanities Research, 3 (9), pp 44-72.

- MichaelI JorgensenyO, Kermit Davis, Susan Kotowski, Panathi Aedlay, and Kari Dunning. (2005), **Characteristics of job rotation in the Midwest US manufacturing sector**, Ergonomics, 48(15), pp 1721 –1733.
- Nawal Zehra (2015), **Impact of Job Rotation on Employee Performance: The Case of Pakistani Banking Industry**, RADS Vol 2, No. 2, pp 01-12.
- Sharon Cherotich1, Williter Rop, Alfred Bett (2021), **The Relationship between Job Rotation and Employee Performance in Level-Four Hospitals within the SouthRift region in Kenya**, international journal of scientific and research publications,11(09), pp 139-145.
- Omer Ali Babiker Eltahir (2018), **Impact of Job Rotation on Employees' Performance: Case study Omdurman Ahlia University Employees**, Sudan, GCNU Journal, 2(39), pp 284-300.
- Oluwatuase Taiwo, Enitilo Olalekan, Ogunjobi Emmanuel Abiodun (2019), **Effects of Job Rotation On Employee's Performance In Nigerian Banks,** International Journal of Economics, Commerce and Management United Kingdom Vol. VII, Issue 2, pp 495-502.
- Walid Aboubakr Abouzeid (2018), **The Significance of Performance evaluationand anappraisal on employees in an organization**, 9(04), Fjces journals
PP 01-10.
- Âta Ghalem, Chafik Okar, Razane Chroqui, Elalami Semma (2016),**Performance: A concept to define, pp1-13**(PDF) Performance: A concept to define (researchgate.net),(consulted on 20-06-2022).
- Emmanuel Evans. (2021), Job Rotation As Training And Development Tool For Enhancing Employees Performance: A Study of united bank of Africa (UBA), Lagos, University of Lagoshttps://www.researchgate.net/project/JOB-ROTATION-AS-TRAINING-AND-DEVELOPMENT.(consulted on 12-06-2022).
- ERGONOMICS plus, A Step-by-Step Guide to Job Rotation, http://ergo-plus.com/wp-content/uploads/Job-Rotation.pdf
- Sabine Sonnentag, Michael Frese (2005), **Performance Concepts and Performance Theory**, PP (1-25), www.researchgate.net/publication/291062476_Performance_Concepts_and_Performance_Theory**.**(consulted on 15-06-2022).

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854
Volume:6 / N°2 / October,2022, PP 33.-51

Russian- Ukraine 2022 Conflict: A Review of Economic and Financial Impacts

الصراع الروسي الأوكراني 2022: قراءة في الآثار الاقتصادية والمالية

***Chenaker Zakia**
Abbes Laghrour University of Khenchela,
chenaker.zakia@univ-khenchela.dz

Received:29/07/2022 Accepted:08/10/2022 Published: 10/10/2022

Abstract :

This Study aims to elaborate economic and financial effects of Russia-Ukraine war conflict; furthermore, to get understanding the repercussions of the conflict at the sectoral level at which, economies suffer from ; In order to achieve this goal, the researcher used descriptive analytical methods.

The study concluded that the conflict complicated the global economic potential solutions. At the end, the researcher presents the mechanism to solve the war conflict influences.

Keywords : Russian- Ukraine War Conflict ; Economic impacts ; Financial Impacts.
Jel Classification Codes : A1, B22, D74, Q43.

Résumé:

Cette étude vise à élaborer les effets économiques et financiers du conflit de guerre entre la Russie et l'Ukraine; en outre, à mieux comprendre les répercussions du conflit au niveau sectoriel dont souffrent les économies. la chercheuse a utilisé des méthodes analytiques descriptives.

L'étude a conclu que le conflit compliquait les solutions économiques potentielles mondiales. Enfin, le chercheur présente le mécanisme de résolution des influences des conflits de guerre.

Mots clés : conflit de guerre entre la Russie et l'Ukraine ; répercussions économiques ; répercussions financières.
JEL classification: A1, B22, D74, Q43.

**Chenaker Zakia*

1. Introduction.

Despitethe wake of the December 1991 Ukraine independence referendum with the collapse of the Soviet Union, the tendency to converge with the West, NATO and the European Union has been strong. Russia, however, did not accept the intensification of western orientation. Ukraine has thus fallen into a state of Western-Russian competition, in which each party seeks to take advantage of it (عامر، 2022).

In 2014, Russia seized control of Ukrainian territory in Crimea and supported secessionist forces fighting in the eastern Donbass and Luhansk regions.Simply put, the hostility between Russia and Ukraine go back to the annexation of Crimea to Russia in 2016, which it regards as Russian territory, while Ukraine claims (زياد، 2022).

On the other hand, the outbreak of the war was preceded by explicit and implicit Russian threats against Ukraine, and some were not taking them seriously, until the day of February 24, 2022came and Russia's military operations towards Ukraine began(زياد، 2022).

Apart from looking at the Russia-Ukraine war conflict in the light of geopolitical tension, this ongoing invasion will have major repercussions on the world. However, prior to the outbreak of geopolitical tensions, the key pillars of macroeconomic policy were seen global recovery over 2021-2022following the ongoing fallout from covid-19 pandemic. Given these effects, no person knew how long this war conflict would last, or how deep the repercussions would be.

As the war accesses its seventh month, however, to the best of our knowledge, the economic fallout is becoming clearer and horrifying, and the forestation does not look good.Moreover, it is necessary to keep in mind all the complexity and emergency of the situation in the world economy and geopolitical relations. The researcher goes a step further by identifying through which Russia-Ukraine war strips economic growth potential as well as better findings by minimizing financial losses.

-The research' problem:

Despite the reports done by many experts, the topic of a comprehensive assessment of the global influences remains open.

This paper is structured to investigate this problematic issue :
-How Russia-Ukraine war affect global economic keys ?

-**Studyhypothesis**:

- Ongoing fall out from Russia- Ukraine war conflict has already driven- up a range of economic variables
- Russian- Ukraine war conflict increases financial stability risks.

- **Research' Objectives:**

The author discusses main three channels namely commodity market, supply chain, and financial sanctions ; in particular, the economic and financial channels through which Russia-Ukraine conflict affects global economy growth.

- Methodology:

The author followed the descriptive analytical approach as it is the most appropriate with this type of topics, the researcher collected data from international institution materials such as IMF, OECD library, World Bank, FAO, EIA and so on.

- Previous Studies:

Much has been written about economic and financial concequences of Russia's invasion to Ukraine including reports done by economists, experts, international institutions staffs, giving that is an ongoing recession with persistent updated information flowing via many news outlets.

On the other side, very few academic research has been made on the 2022 Russia- Ukraine war conflict, among which (Mbah & Wasun, 2022)examine the economic impact of this crisis with a focus on USA, Canada, the UK, and the EU economies. The purpose of their study was to review the economic impact of the 2022 Russia-Ukraine war on key global economic actors, specifically, in USA, Canada, UK, and EU. However, they used the Social Contract and the Interest Group Theories to explain the rationale behind this crisis from its origin. Due to the persistent crisis, a negative impact has been knocked on worldwide through household consumption, increase uncertainty, unpredictable stock swings, supply chain disruptions, bulging utility bills, decreased investment due to political risks, and economic growth impediments. Ruth and Divine suggested to seek for alternative means of survival if Russia decides

to react by restricting its export of vital global commodities of which it is a significant export leader.(Yousaf, Patel, & Larisa, 2022)investigated the conflict between Russia and Ukraine in the G20 and other selected stock markets using the event study approach. They identified that the day of invasion revealed a strong negative impact of this military action on a majority of the stock markets, especially on the Russian market. The country-wise analysis demonstrated that the stock markets of Hungary, Russia, Poland, and Slovakia were first to react in anticipation of the military actions in Ukraine, showing negative returns in pre- event days already, whereas the stock markets of Australia, France, Germany, India, Italy, Japan, Romania, South Africa, Spain, and Turkey were adversely affected in the post-invasion days. Finally, the regional analysis indicates that the European and Asian regions are significantly and adversely affected by this event.(Tosun & Eshraghi, 2022)Investigated the financial market reaction to announcements of companies remaining in Russia during the eventful two weeks following the invasion. their findings showed that a portfolio of remainers underperforms the leavers and the market benchmark. Investors impose a significant market penalty on the remainers. There is evidence of higher trading volume and selling pressure on remainers, suggesting equity markets are acutely sensitive to corporate decisions in times of political conflict.

In this note, this paper contributes to an existing papersto provide a better assessement of the economic and financialknock-on effects of geopolitical tensionsworldwide.

2. Russia, Ukraine and Global Economy

2.1. Global Economy : pre-war time to now.

Prior to the outbreak of geopolitical tensions, the key pillars of macroeconomic policy were seen global recovery over 2022-2023 following the covid-19 pandemic.However, global growth represented by GDP is expected to grow 6 percent in 2021 moderating to 4.4 percent in 2022 and 3.2 percent in 2023 respectively (Fig.1). The predictions then are stronger than in 2020 ; the upward trend of GDP reflects global vaccination efforts and continued adaptive supportive macroeconomic policies in the major economies under favourable financial circumstances. Moreover, the downward trend of GDP reflects higher food and energy prices,

broadening of inflation expectations, supply-chain constraints and unexpected finantcial stress (IMF, 2022).

Amid war, the global economic growth could be more than 1 percentage point over the one year period beginning February 24, 2022 than was projected before the conflict (new projected GDP rate around 3 percent), and the rate is likely to evolve if the war deepens further (OECD, 2022).

Fig 1. GDP growth before and amid the conflict

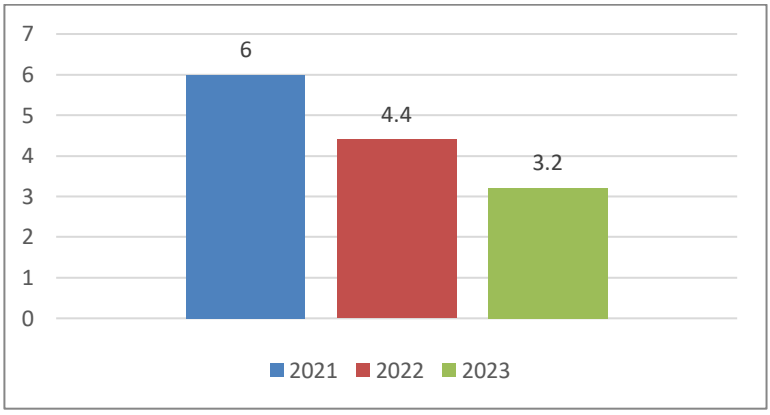

Source :author' own.

2.2.Russiaand Ukraine : Two Protagonists in Global Economy

The two protagonists in the conflict hit global economy for the following reasons :(OECD, 2022)(Ait Ali, Azaroual, Bourhriba, & Dadush, 2022)

- Russia ranked the world's 13th largest economy by GDP.
- Russia accounts for about 2 percent of global GDP.
- The integration of Russia into global value chains (GVC) is limited and consists mainly of providing raw materials in the form of Fossil Fuels, Cereals, and Fertilizers.
- Russia's exports of foreign inputs accounts for a very limited extent, only 9 percent.
- Stocks of foreign direct investment in Russia, and by Russia in other economies, account for between 1-1.5 per cent of the global total.

- Russia plays a direct role in energy markets; its exports account for around 11% and 9% of global petroleum and gas imports respectively.
- Russia accounts for 5% of global cereals imports and 24% of wheat. Russian sunflower oil exports are also critical for the global market, as they represent 23% of world imports of that product.
- Russia is also the world's largest supplier of fertilizers, accounting for 12.5% of the world imports of manufactured fertilizers and is one of the largest supplier of metals such as palladium, nickel, and aluminum
- Russia is a key supplier of palladium, used in catalytic converters for cars, and nickel, used in steel production and the manufacture of batteries.
- Ukraine ranked the world's 61th largest economy by GDP,
- Ukraine accounts for about 2 percent of global GDP,
- The Ukrainian economy is more diversified and far smaller than Russia's one,
- Ukraine accounts only for 0.2% of global output.
- Ukraine plays a critical role in the international food market, supplying 6% of the world's cereal exports, and 10% of vegetable oil and oil seed exports. The share is even more important for wheat, reaching 10% of global exports, and sunflower oil, at 50% of world exports, and 9% of sunflower seed (IFPRI, 2022). Other important areas of production disruption of Ukraine's supply capacity and transportation routes over the course of the conflict and beyond it is bound to have a significant immediate effect on the price of these commodities.
- In one respect, however, Russia and Ukraine are also sources of inert gases such as argon and neon, used in the production of semiconductors, and large producers of titanium sponge, used in aircraft. Both countries also have globally important reserves of uranium.
- Russia and Ukraine do have an important influence on the global economy. This is via their role as major suppliers in a number of commodity markets. Russia and Ukraine together account for about 30% of global exports of wheat, 20% for corn, mineral fertilisers and natural gas, and 11% for oil. In addition, supply chains around the world are dependent on exports of metals from Russia and Ukraine.

Table .1 Top Ten Ukranian Exports and Their Shares of Global Trade

Top Ten Ukranian Exports	Share of Global Imports (%)	Share of Ukranian Exports (%)
Vegetable oils	6.7	9.3
Cereals	6	20
Oil and Fruit Seeds	3.1	5
Iron and Steel	2.3	18.8
Animal Feed	1.8	3
Metal Ores / Metal Scrap	1.1	8.3
Meat & Preparations	0.5	1.4
Railway & Tramway Equipment	0.2	1.5
Electrical Equipments	0.1	4.8
Industrial Equipments	0.1	1.4
Total Exports in billions of US Dollar		50 .1

Source : (Ait Ali, Azaroual, Bourhriba, & Dadush, 2022)

Table .2 Top Ten Russian Exports and their Shares of Global Trade

Top Ten Russian Exports	Share of Global Imports (%)	Share of Russian Exports (%)
UN	14.2	13.0
Manufactured Fertilizers	12.5	2
Coal/Coke/ Briquettes	11.6	4
Petroleum and Products	10.9	45.5
Gaz Natural & Manufactured	8.7	6.8
Cork and Wood	8.4	1.5
Non- Ferrous Metals	5.3	4.4
Cereals	5.2	2
Iron and Steel	4.7	4.5
Metal Ores / Metal Scrap	1.7	1.5
Total Exports in billions of US Dollar		426.7

Source : (Ait Ali, Azaroual, Bourhriba, & Dadush, 2022)

3. Economic Impacts of Russia-Ukraine 2022 WAR Conflict

The war between Russia and Ukraine will hinder global economy via three main channels : commodities prices fluctuations, supply- chain disruptions, and financial sanctions.

3.1.First Channel : Commodities Market

Commodities market is at very arduous context, since the world economy is still struggling to set the prices of commodities on the recovery path. In this section, the focus will be on the fluctuations of the prices of some commodities, mainly, oil, petroluim & gaz, wheat and metals.

For now at least, the overall global economy will be hardly hit by a double whammy of soaring energy and food prices. The following curves show changes on some commodities prices.

a. Brend Crude Oil Market

Fig.3. Brend Crude Oil Price Volatility

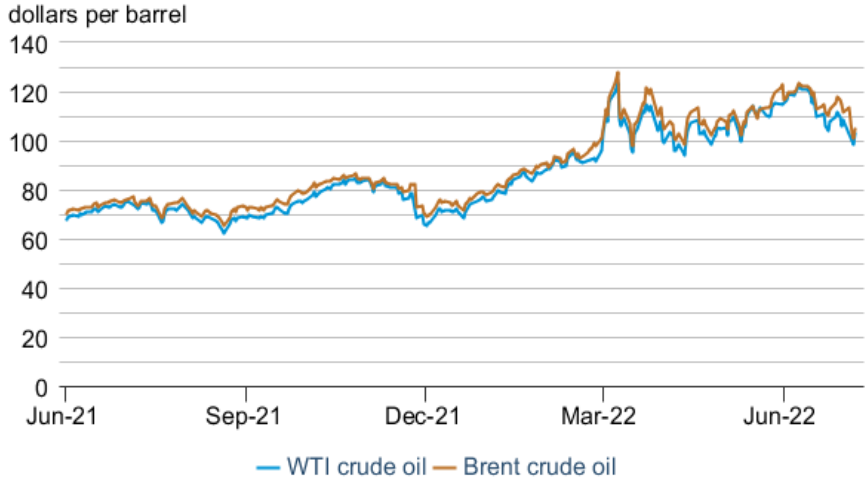

Source : (EIA, 2022)

When Russia invaded Ukraine in February, 24, it had impact on Brent crude oil future prices as Russia is the third largest producer. However, crude oil prices started to rise gradually. Internationally, brent crude oil prices settled at 104.65 US Dollar per barrel on July 7, 2022 ; 11.64 US Dollar per barrel from June 1, 2022 price of 116.92 US Dollar per barrel ; up nearly 117 US Dollar per barrel on March, averaged nearly 97 US Dollar per barrel in February 2022.

According to Energy Information Administration short- term energy outlook, the prices of brent crude oil decreased in early July since the growth in the manufactoring sector is slowing in some of the world's largest economies such as USA, INDIA, EURO area ; these economies reported its lowest Manufacturing Purchasing Manager Index (PMI) since late July 2020.

Despite previous economic data, as the war continued, the prices of crude oil settled in out on an upward trajectory reaching above 100 US Dollar per barrel, likely as a result of low inventories and continued uncertainty concerning Russia's future oil supply.

b. European & US Natural Gaz Market

Fig.4. European & US Natural Gaz Price Volatility

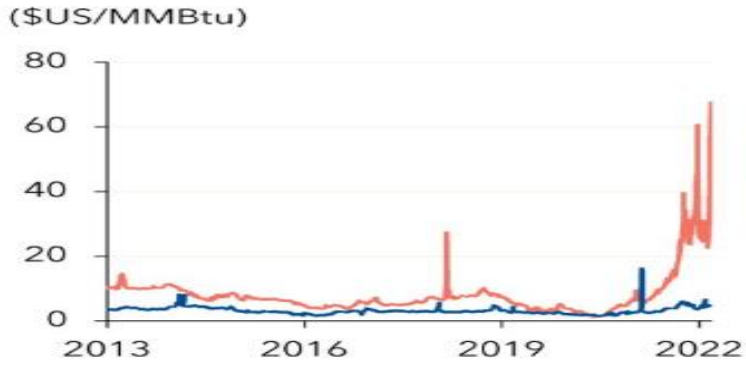

Source : (IMF, 2022)

Comparing the prices of European Natural Gaz illustrated in red colour with the prices of US Natural Gaz illustrated in blue colour, the author concludes that Russia is a critical source of Natural Gaz for Europe than US. However, steeper price increases for Natural Gaz may spur a greater risk of reducing consumption of this commodity, and thus a decline of growth output. Where, studies made by OECD staffs show that one percent change in gross output comes from a twenty percent decline from imported energy inputs in Europe economies.

c. Corn, Wheat and Soybeans Market

Fig.5. Corn, Wheat and Soybeans Price Volatility

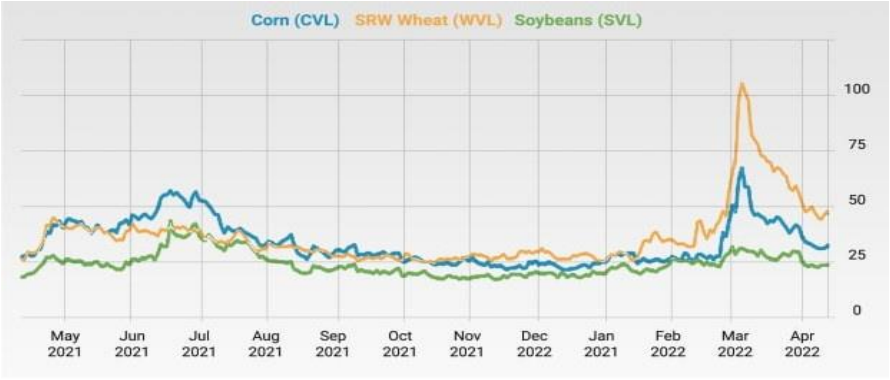

Source : (CME Group, 2022)

Russia and Ukraine disruptions have caused food prices to jump. From the above figure, both wheat soybeans and corn prices are rising sharply since 2021 with a clear spike in volatility following the 2022 Russia-Ukraine war conflict. Moreso, the Black Sea region produces more than one quarter of the world's wheat, as well as corn and soybean ; thus uncertainty around supply has led to a heightened volatility.While food insecurity is likely to further increase.

The decrease in pricesof wheat due to the Ukraine wheat export agreement signed on Friday July 22, 2022 by Russia, Ukraine, United States and Turkey for 120 days across three Ukrainian ports through Black Sea, but on Saturday Russia bombed the port of Odessa, sowing renewed fear that the agreement might not take place. As a result, the prices of wheat is unlikely to further increase (France24, 2022).

d. Metal Market

Fig.6. Metal Price Volatility

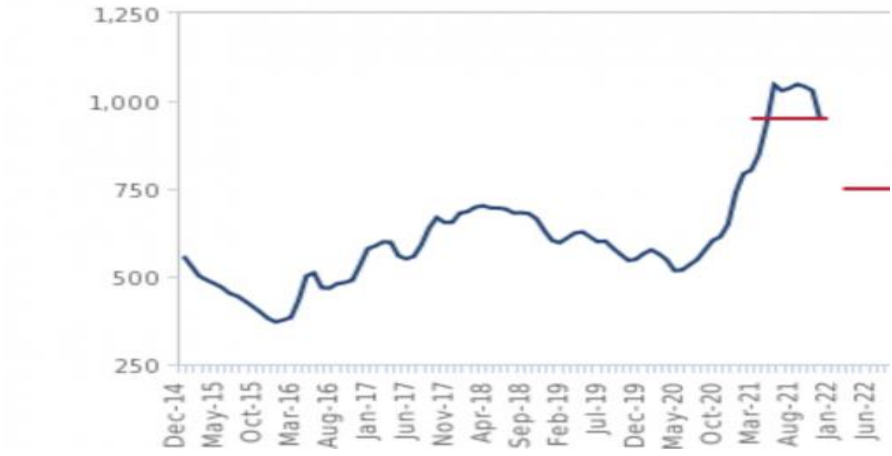

Source : (Bloomberg, 2022)

It is worth noting that the metal includes aluminum, cobalt, copper, iron ore, lead, molybdenum, nickel, tin, uranium, and zinc. The metal prices tend to rise as a result of conflict since the beginning of 2022 as shown in Fig.6. Moreso, high metal prices could affect a wide range of industries such as aircraft, car and chip manufacturing.

e. World Inflation : Stagflation ahead

Financial stability risks have soared since the outbreak of the war conflict pushing up global consumer price inflation, thereby increasing the risks of stagflation in both developped and developping countries.

The figure below plots the response of world inflation over time to heightened geopolitical tensions since Feb 2022. The solid red line in the figure shows the central estimates, the dashed blue lines plot the 70 percent confidence intervals.

Fig.7. The Estimated Increase of Inflation Rate

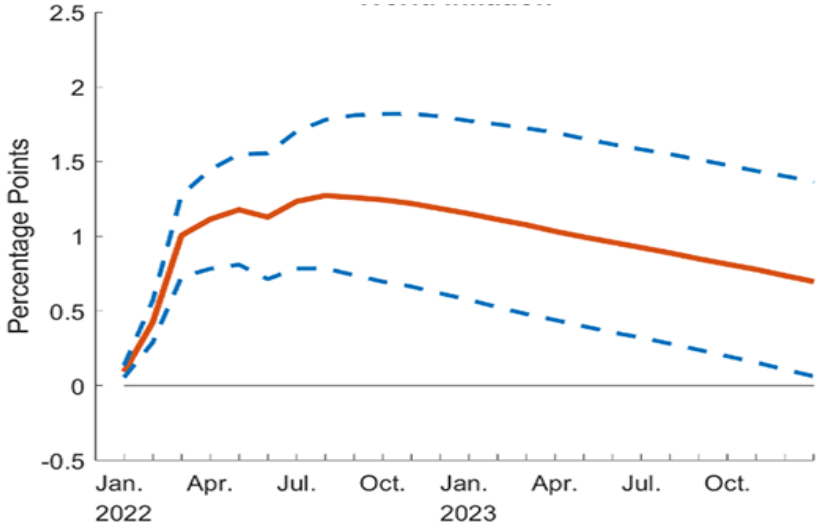

Source : (Federal Reserve System Staff Calculations, 2022)

The war conflict boosts commodity prices, causing an increase in world inflation of 1.3 percentage points by the second half of 2022, after which the effects begin to settle (Dario, Sarah, Matteo, & and Maddie, 2022).

3.2.Second Channel : Supply Chain disruptions

The Ukrainian crisis imposes many negative repercussions on the global logistics sector, which is linked to core areas such as storage, shipping and distribution, This will negatively affect the global supply chain through many phases, as follows (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022):

a. High air freight prices :

The Freightos Air Freight Index (Freightos) prices have risen significantly, especially for major destinations linking China's production and manufacturing hubs to consumers in UnitedStates and Europe, rising between China and Europe by 80% to about $11.36 per kilogram in the first week of March.

This is due to the closure of some air routes and logistics companies having to resort to longer routes due to the war, as well as higher prices for Jet Oil aviation fuel, in parallel with Brent crude's rise of more than 110 US Dollar per barrel. Air freight prices are likely to continue to rise as Ukraine's war continues.

According to British Supply Chain, freight industry profits have doubled 5 times than before in recent years, valued at 2021, 290 billion US Dollars.

b. High sea freight prices :

The security risks facing Europe's main maritime shipping channels have escalated, resulting in a rise in maritime shipping costs from Europe to various countries around the world, in parallel with substantially higher shipping prices from China to USA and Europe.

Ships are overcrowded and lined up outside U.S. ports waiting for their goods to be unloadedmore than 20 days. In the aftermath of the war.In the wake of the war, shipping prices are likely to continue to rise until the end of 2022.

c. Maritime labour crisis and ships' crews

The war blocked sailors working on Ukrainian ships, which were supposed to take off for global markets. At least 1,000 maritime workers and ships' crews are stuck in Ukraine, transport of goods through Mariupel and Odessais therefore likely to experience serious difficulties as this war continues.

d. Lower numbers of ships leaving Russian ports

The number of ships leaving Russian and Ukrainian ports dropped sharply. ships leaving Russian ports fell 35% since the

invasion began (20 February-16 March 2022). There are also more than 350 ships stuck in Ukraine, which cannot load, unload or move because of Russia's blockade of Ukrainian ports on the Black Sea.

e. Threat to commodity and industrial supply chains

The recent crisis represented a clear threat to global supply chains of energy and food commodities, and threatened to halt the supply of Russian-manufactured minerals to countries around the world, such as nickel, copper, iron, neon, palladium and platinum, causing a resurgence of the global semiconductor crisis.This will result in a slowdown in European vehicle production and higher car prices for consumers.

while large consumers of seaborne goods were heavy enough to negotiate better in terms of dealing and absorb additional expenses, importers and small exporters could not. Especially in poor countries - those who rely on these companies to transfer everything from electronics and clothing to cereals and chemicals, easily pass on these costs, which means a new wave of inflation in those countries. Beside, shipping costs, delay, empty sailing operations could also be a reason of heavy costs.

f. Changing global trade trends

The cessation of Ukrainian exports and the decline in Russian exports are likely to drive importers to diversify their sources of commodity imports, especially agricultural and energy ones. Moreso, European countries will look to diversify their energy supply away from Russia. This will lead to the restructuring of the global trade map and the creation of new supply chains.

g. The rise in container prices

According to a study done by the Food Industries Chamber of the Federation of Egyptian Industries, SMEs in the sector were severely affected after the rise in container prices in 2021, pointing to the erosion of 50% of exporting companies' capital when European buyers withheld high costs.

The current flash forecast for the Container Throughput Index of RWI /ISL indicates a seasonally adjusted increase of 1.5 points to

123.6 points in May, 6.5 points less in February . Thus, the container throughput showed significant recovery.

Fig.8. RWI /ISLContainer Throughput Index

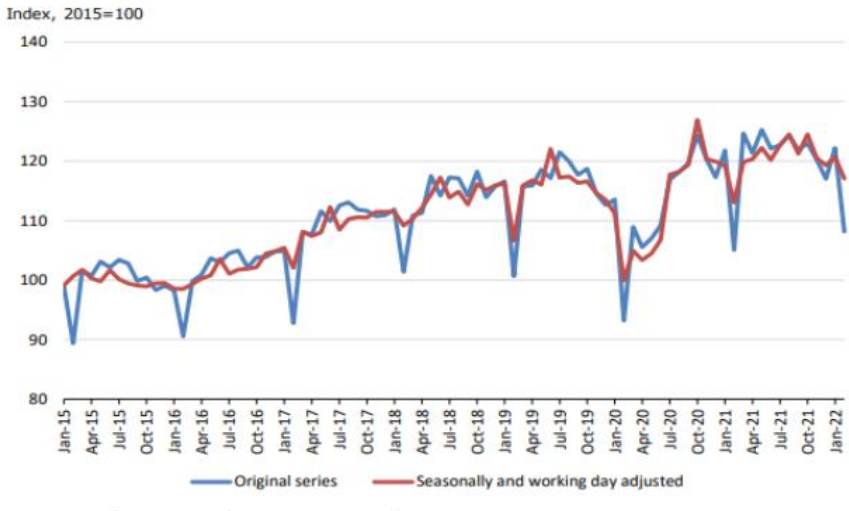

Source : (WTO, 2022)

3.3.Third Channel : Financial Sanctions

A wave of financial restrictions are Triggered for Russia at which hardly will hit its economy and many other economies. The following are brief illustration to such consequences :

a- Moscow's exclusion from SWIFT's global financial system.

Accordingly, it would be more difficult for Russian financial institutions to make international payments. The United States also banned American banks from acting as correspondent banks for Sperbank, the most important Russian commercial bank(Strohecker, 2022).

b- The value of rouble has been plunged :

The Central Bank is currently buying Russian roubles with its foreign currency reserves, in order to stabilise the price of the rouble, which has lost over 30% of its value since the invasion began. If the Central Bank were no longer able to sell its foreign currency reserves, the rouble would depreciate even further(Swissinfo, 2022).

fig. 8. The value of Rouble over 20 years

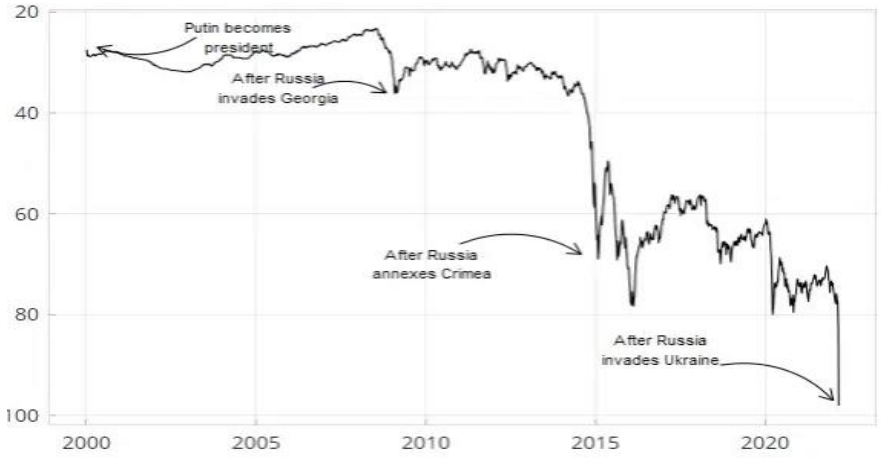

Source :(Pettinger, 2022)

c- Freezing the assets of the Central Bank of Russia :

This is one of the harshest financial sanctions ever imposed; It's about 460 billion US Dollar to 630 billion US Dollar worth of assets, depending on what's counted. In turn, the Swiss National Bank would be indirectly affected by the move(Swissinfo, 2022).

d- Hyperinflation :

If a country is devastated by war and the capacity to produce goods is sharply reduced, it can create the circumstances of hyperinflation as governments desperately print money to try and deal with the lack of goods (Pettinger, 2022).

e- Russian government bonds have risen sharply :

The reasons have become more expensive to find funds for the Russian state. The reason is that many international investors are no longer allowed to buy Russian government bonds because of the sanctions imposed on Moscow. This narrows the circle of people who can lend money to the Russian State. Indeed, interest rates on Russian government bonds have risen sharply in recent weeks(Megan & Alexandra, 2022).

f- Double main interest rate

Russia has more than doubled the main interest rate in an effort to stop the decline of the rouble, which fell 30 percent against the dollar after the imposition of sanctions. It has also blocked interest

payments to foreign investors holding government bonds, banned Russian companies from paying foreign shareholders(Hotten, 2022).

Many of the world's largest cryptocurrency exchanges are refusing a blanket ban on Russian agents. The Russian Foreign Ministry has threatened to impose sanctions on the West, which may include reducing or stopping gas supplies to Europe. British airlines cannot enter Russian airspace or land (BBC News, 2022)

4. Results and Discussion :

‘’ it’s bigger than a conflict between two countries. It’s bigger than Russia and Nato. It’s a crisis with global consequences…’’Antony Blinken, the US Secretary of State words expressing the war conflict.

From the above sections of literature reviewedThis study was conducted on economic channels during the invasion, given this crisis, the consequences have had a fatal impact on world economy, more specifically, since Russia and Ukraine are significant exporters, this conflict has shattered commodities patterns(oil, gaz, wheat, corn, and minerals), supply chains chokeholdsand financial markets. Inflation which is already ravaging most global economies is soaring due to the sharp increase in energy and food prices from February 2022- on going.

Additionally this study is focused on the economic and financial impacts of the war conflict worldwide. Thus, it is evident that this particular work deviate from current trend of write-ups which have focused on the impact of this crisis on Russia and Ukraine.

It is worth noting that the study was conducted in during a specific period immediately after the start of the war, and the outcomes are showing short-term consequences

5. Conclusion :

On the day the war began, financial markets worldwide fell sharply, and the commodities soared at a record. The escalation of the invasion intensifies the threat of high inflation, hence, increasing the risks of stagflation. Moreso, the subsequent financial sanctions and war conflict have had a strongly negative impact on global economic growth potential.

On top of that, putting more countries on a favorable growth path will require concerted international action and a comprehensive set of national policy responses

While some effects may not fully come into focus for many years, there are already clear signs that the war

and resulting jump in costs for essential commodities will make it harder for policymakers in some countries to strike the delicate balance between containing inflation and supporting the economic recovery from the pandemic

6.Bibliography List:

Ait Ali, A., Azaroual, F., Bourhriba, O., & Dadush, U. (2022). *The Economic Implications of the War in Ukraine for Africa and Morocco.* Policy Center for the new south number.

BBC News. (2022, 03 9). *روسيا واوكرانيا ماهي العقوبات المفروضة على موسكو؟*. Récupéré sur https://www.bbc.com/arabic/world-60558971

Dario, C., Sarah, C., Matteo, I., & and Maddie, P. (2022, may 27). *Federal Reserve System*. Retrieved from The Effect of the War in Ukraine on Global Activity and Inflation: https://www.federalreserve.gov/econres/notes/feds-notes/the-effect-of-the-war-in-ukraine-on-global-activity-and-inflation-20220527.htm#fig1

EIA. (2022, 07 12). *Short-Term Energy Outlook*. Retrieved from Energy Information Administration: https://www.eia.gov/outlooks/steo/marketreview/crude.php

Federal Reserve System Staff Calculations. (2022).

France24. (2022, July 23). *صواريخ روسية تستهدف ميناء أوديسا بجنوب أوكرانيا بعد يوم من اتفاقية تصدير الحبوب..*. Retrieved from France24: https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7/20220723-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%88%D8%A8-%D8%B5%D9%88%D8%A7%

Hotten, R. (2022, 02 28). *Ukraine conflict: Russia doubles interest rate after rouble slumps*. Retrieved from BBC News: https://www.bbc.com/news/business-60550992

IMF. (2022, March 15). How War in Ukraine is Reverberating Across the World's Regions.

IMF. (2022, January 25). World Economic Outlook update: Rising Caseloads, a Disrupted Recovery and Higher Inflation.

Kimberly, A. (2022, April 13). *Oil Price Forecast 2022-2050 Current and Future Crude Oil prices.* Retrieved from The Balance: https://www.thebalance.com/oil-price-forecast-3306219#citation-51

Mbah, R., & Wasun, D. (2022). Russian- Ukraine 2022 War: A Review of the Economic Impact of Russian-Ukraine crisis on the USA, UK, Canada, and Europe. *Advances in Social Sciences Research Journal, 9*(3), 144-153.

Megan, D., & Alexandra, A. (2022, April 05). *U.S. stops Russian bond payments, raising risk of default*. Retrieved from Reuters: https://www.reuters.com/business/us-cracks-down-russian-debt-payments-latest-sovereign-payments-halted-2022-04-05/

OECD. (2022, march). OECD Economic Outlook Interim Report.

Pettinger, T. (2022, February 24). *economic-impact-of-war.* Retrieved from economicshelp: https://www.economicshelp.org/blog/2180/economics/economic-impact-of-war/

Strohecker, K. R. (2022, 05 05). *Reuters*. Retrieved from Explainer: Disconnecting Russia's banks: Sberbank faces SWIFT removal: https://www.reuters.com/business/finance/disconnecting-russias-banks-sberbank-faces-swift-removal-2022-05-05/

Swissinfo. (2022, 03 02). *العقوبات المالية ضد روسيا بالمختصر المفيد*. Retrieved from Swissinfo: https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%8A%D8%AF-/473

Tosun, O., & Eshraghi, A. (2022). Corporate Decitions in Times of War: Evidence From the Russia-Ukraine Conflict. *Finance Research Letters, 48*.

Yousaf, I., Patel, R., & Larisa, Y. (2022, March 29). *The Reaction of G20+ Stock Markets to the Russia-Ukraine Conflict 'Black-Swan' Event: Evidence From Event Study Approach.* Retrieved from SSRN: SSRN: https://ssrn.com/abstract=4069555 or http:/

زياد, ا. (2022, 21مارس). *الآثار الاقتصادية والمالية للحرب في أوكرانيا على .دراسة الاقتصاد العالمي والدول والأسواق المالية الدولية.* Retrieved from الدستور: https://www.addustour.com/articles/1272703-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9

عامر, ر. (2022, 07أفريل). *الحرب الروسية على أوكرانيا بين الخلفيات التاريخية والأسباب الراهنة.* Retrieved from مركز حرمون للدراسات المعاصرة: https://www.harmoon.org/reports/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A/

كيف *ستؤثر الأزمة الأوكرانية على قطاع اللوجستيات العالمي؟*. (2022, 07أفريل). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. Retrieved from مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7220/%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854
*Volume:**6** / N°**2** / Octobre,**2022**, PP 52-71*

Les déterminants de la défaillance des PME en Algérie : Une modélisation quantitative basée sur les systèmes experts

The factors behind the failure SME in Algeria : Quantitative modelling based on expert systems

[*]Dr. Sid-Ahmed Mokhtari
l'École Nationale Supérieure de la Statistique et d'Économie Appliquée
Msido70@yahoo.fr

Reçu le:02/09/2022 *Acceptéle:29/09/2022* *Publié le: 10./10/2022*

Résumé:
Le présent article tente d'établir un emodélisation de la défaillance des PME par le biais d'un système expert en vue d'analyser et de comprendre si plusieurs déterminants, perçus comme des facteurs clés, contribuent à entraîner ces entreprises vers la faillite. Notre étude porte sur un échantillon de 84 PME réparties à part égale entre saines et défaillantes. L'objectif recherché est de mettre en place une stratégie proactive visant l'immunisation des entreprises contre de risque de défaut. Pour se faire, nous avons procédé à la réalisation d'une enquête administrée auprès des dirigeants de PME en activité et en cessation de paiement. Cette recherche est basée sur une approche quantitative traitant les données récoltées et analysées.
Mots clés : Défaillance d'entreprise, Modélisation, système expert, risque de défaut.
Codes de classification JEL: C5 ;L2.

Abstract :
This article attempts to model the failure of SME through an expert system in order to analyse and understand whether several determinants, perceived as key factors, are contributing to the bankruptcy of these enterprises. Our study is based on a sample of 84 corporate equally divided between healthy and failing SME. The objective is to put in place a proactive strategy aimed at immunizing companies against risk of default. To do so, we conducting an administered survey among the managers of SME in business and in default of payment. This research is based on a quantitative approach to data collection and analysis.
Key words: Corporate failure, Modeling, expert system, default risk
JEL classification codes : C5 ;L2.

[*] ***Auteur correspondant***

1. Introduction :

En Algérie, comme l'attestent les chiffres de l'Office national de la statistique (ONS), environ une entreprise sur trois disparait avant sa cinquième année de vie. Cette situation entraîne, de ce fait, des conséquences désastreuses sur le plan économique, tant bien pour l'entreprise que pour ses partenaires. Ainsi, les clients, créanciers et fournisseurs, mais aussi les salariés sont directement concernés par la défaillance d'une firme. Une multitude d'études y ont été menées, à l'instar notamment de travaux sur les modèles de prévision de la défaillance des entreprises (Benjabeur & Fahmi, 2014), les facteurs d'échec des PME (Arasti, Zandi, & Bahmani, 2014), les causes de l'échec des PME (Olawale, 2014), etc. Les premiers travaux relatifs à ce phénomène de défaillance des entreprises ont développé des modèles qui permettent de prédire la faillite sur la base d'une analyse de ratios financiers (Altman E. I., 1984); (Morris, 1997);(Ooghe & Prijcker, 2006). Ces modèles, bien que très utiles pour les gestionnaires et les banquiers, restent cependant limités, dans la mesure où ils ne s'intéressent qu'à la défaillance financière des entreprises. Or, les facteurs explicatifs de la défaillance des PME, ne sont pas seulement financiers. Dans ce papier, nous chercherons à comprendre et à identifier les principaux facteurs qui sont supposés entraver la pérennité des PME. Toutefois, tenter de prédire leur défaillance demeure une tâche difficile en raison des spécificités de ce type d'entreprises qui se distinguent des grandes entreprises mais aussi des toutes petites entreprises. En effet, si les PME sont connues pour leur souplesse et flexibilité, il est vrai que diriger une PME nécessite beaucoup de compétences et implique un traitement d'une grande quantité d'informations indispensables à la prise de décisions. (Gordini & Ciampi, 2008)Pour cela, nous tenterons, dans ce travail, de répondre à la question principale suivante : « Quels sont les déterminants majeurs de la défaillance des PME au Algérie ? ».

2. Notion de la défaillance d'entreprise

Évoquer la défaillance d'une entreprise revient à mettre en évidence un dysfonctionnement des différents facteurs humain, matériel et financier. Il peut s'agir, aussi, de difficultés d'approvisionnement en matières premières, d'écoulement du produit fini ou de recouvrement des créances. L'environnement, qu'il soit juridiqueou politique, peut, également, constituer une source de menace pour l'entreprise.

Il est admis que le processus de défaillance peut être perçu selon une approche juridique, économique et financière(Morin, Protéger votre entreprise de la défaillance, 2015). La défaillance juridique concerne en principe une action de dépôt du bilan liée à une situation d'insolvabilité. D'un point de vue économique, la défaillance se réfère à l'absence de rentabilité et d'efficacité de l'appareil productif. Enfin, la détresse financière est liée à des problèmes de trésorerie et d'incapacité de remboursement des dettes. D'ailleurs, l'entreprise est menacée à partir du moment où la rentabilité devient insuffisante puisqu'elle ne permet plus de rémunérer les fonds propres aux taux en vigueur sur le marché ce qui se traduit par des incidents de paiement (Gresse, 2003). Globalement, on peut dire « qu'une entreprise est en situation de défaillance à partir du moment où une procédure de redressement judiciaire est ouverte à son encontre. Cette procédure intervient lorsqu'une entreprise est en état de cessation de paiement, c'est-à-dire qu'elle n'est plus en mesure de faire face à son passif exigible avec son actif disponible[†]».Dans le cadre de cette étude, une entreprise est dite défaillante, si elle est liquidée, si elle a été victime d'un redressement judiciaire ou si elle est en cessation d'activité.

3. Les PME en Algérie entre croissance et mortalité

Afin d'appréhender et d'analyser le phénomène de la défaillance dans les PME algériennes, nous avons collectéles données statistiques dans l'environnement à la fois restreint et étendu de l'entreprise.La crise que subit le secteur de la PME est perceptible, aussi bien, à travers les difficultés, qu'éprouvent les unités en activité à se maintenir en vie, que dans celles que subissent les 40 à 50.000 nouvelles sociétés qui naissent chaque année. La démographie des sociétés algériennes est en effet caractérisée par une très forte mortalité que l'Office National des Statistiques avait estimée à environ 40.000 en 2011.

3.1.Les statistiques des PME Algériennes :

Considéré comme un véritable levier de la croissance en économie, le nombre de PME en Algérie demeure largement en deçà des perspectives tracées par les autorités et comparé aux pays voisins.

[†] INSEE : Institut National des Statistiques et des Études Économiques, France

Tableau 1 : Nombre de PME en Algérie

Année	Nombre de PME en Algérie
2016	1 324 514
2017	2 323 027
2018	2 013 374

Source : ONS

Les statistiques officielles affichent une nette rétraction du nombre des PME en Algérie entre 2017 et 2018.

Figure 1: Nombre de PME en Algérie 2016-2018

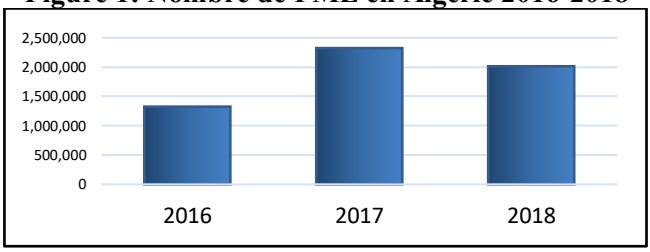

Source : Office National des statistiques

La répartition des PME en Algérie entre 2016 et 2018 selon la forme juridique atteste de la prédominance des PME personne physique sur les PME personne morale (voir tableau 2) :

Tableau 2 : Répartition des PME selon la forme juridique

Année	Nombre de PME			
	Personne morale	En %	Personne physique	En %
2016	161 943	12%	1 162 571	88%
2017	174 786	8%	2 148 241	92%
2018	180 405	9%	1 832 969	91%

Source : ONS

Au courant de l'année 2017, les « PME Personnes morales » ont opté pour le commerce comme secteur d'activité prédominant avec 61899 entreprises versées dans ce domaine, soit 35% du total.

Tableau 3 : Répartition des PME Personne morale par secteur d'activité et par région géographique, Année 2017

Secteur d'activité	Régions géographiques				Total	% par secteur d'activité
	Centre	Est	Ouest	Sud		
Commerce	34 231	16 953	8 767	1 948	61 899	35%
Industrie manufacturière	19 338	9 363	5 773	1 585	36 059	21%
BTPH	17 632	7 828	6 050	2 407	33 917	19%

Service	20 742	7 488	5 901	1 748	35 879	21%
Agriculture et pêche	3 285	1 985	1 348	414	7 032	4%
Total	**95 228**	**43 617**	**27 839**	**8 102**	**174 786**	**100%**
% Région géographique	54%	25%	16%	5%		

Source : ONS

L'industrie manufacturière occupe le 2ème rang avec 36 059 entreprises, soit 21% du total, suivi de près par les services avec 35 879 entreprises. D'un point de vue de la concentration géographique des « PME Personnes morales », 54% d'entre elles sont implantées au centre du pays, 25% sont situées à l'Est, 16% à l'Ouest et seulement 5% dans la région Sud. Bien entendu, ceci est dû, en partie à la concentration des centres de décision, à l'accès à l'information, à la densité de la population.

3.2.Création et mortalité des PME

La démographie des PME en termes de création a connu une tendance baissière entre 2016 et 2019 de près de 47%. Ceci s'explique, en partie, par la récession économique que traverse le pays et le plan de charge des PME qui provient principalement de la commande publique qui a été fortement rationnalisée. Le taux de défaillance affiche son plus haut niveau en 2019 avec 17 312 PME défaillantes, soit 30% dont 65% sont des personnes physiques. Avec cinq (05) créations de PME pour une (01) défaillance, le processus de mise en défaut des entreprises affiche une tendance qui risque de s'inverser si des mesures strictes et efficaces ne seront pas prises par les autorités.

Tableau 4 : Création & mortalité des PME 2016-2019

Indicateurs	2016	2017	2018	2019
Nombre des PME créés	108 538	73 314	67 336	57 642
Nombre des PME défaillantes	19 899	17 995	5 336	17 312
Taux de défaillance	**18%**	**25%**	**8%**	**30%**
Personnes morales défaillantes	4 476	4 559	4 035	6 008
Taux de défaillance Pers. Morales	**22%**	**25%**	**76%**	**35%**
Personnes physiques défaillantes	15 423	13 436	1 301	11 304
Taux de défaillance Pers. physique	**78%**	**75%**	**24%**	**65%**

Source : ONS, les données de 2018 et 2019 sont issues des bulletins d'information du Ministère de l'industrie

En dépit d'une baisse en 2018, la mortalité chez les « PME personnes physiques » demeure majoritairement prépondérante comparée à celle observée chez les « PME personnes morales ».

Figure 2: Création et mortalité des PME en Algérie 2016-2019

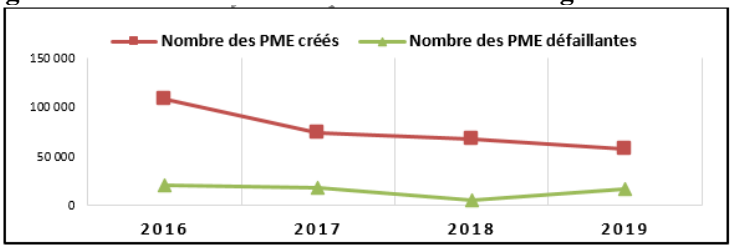

Les pouvoirs publics n'ayant pris aucune décision forte de nature à améliorer la principale cause de mortalité qu'est le climat des affaires, la « casse » s'est poursuivie tout au long de ces quatre dernières années durant lesquelles furent enregistrées annuellement, entre 5000 et 20.000 défaillances d'entreprises, parmi lesquelles figurent de très nombreuses TPE.

4. Les origines financières de la défaillance

Une multitude d'approches théoriques contribuant chacune à comprendre et à expliquer les causes de la défaillance des entreprises s'est développée au sein de la recherche en sciences de gestion. La première que l'on appelle approche comptable et financière met davantage l'accent sur des indicateurs financiers et comptables tels que la rentabilité, les cashflows et la solvabilité la liquidité. (Crutzen & Caillie, 2007).Les tenants de cette approche soutiennent que, c'est la détérioration des indicateurs financiers et comptables qui, au fil du temps, conduit l'entreprise à la faillite. La deuxième que l'on appelle approche managériale et stratégique attribue la défaillance de l'entreprise à son environnement aussi bien interne qu'externe. Les tenants de cette approche sont importants (Crutzen & Caillie, 2007).

et défendent que les causes potentielles de la défaillance des entreprises résident dans les facteurs tels que : la qualité de gestion, la concurrence, l'âge, l'expérience et l'apprentissage de l'entreprise.
La troisième et dernière approche est d'ordre macroéconomique. Selon les partisans de cette approche, les causes de la défaillance sont des indicateurs comme le taux d'intérêt et les conditions de crédit, le cycle économique et l'inflatio(Altman E. I., 1984), l'instabilité sociopolitique. (Crutzen & Caillie, 2007).

L'interaction entre l'insuffisance de liquidité associée à une rentabilité négative, a poussé (Ooghe & Wymeersch, Modèles prévisionnels de la faillite., 1986) à distinguer quatre catégories d'entreprises sur la base de leur état de santé. Selon les deux auteurs, l'insuffisance de la valeur ajoutée et le poids excessif des charges de structure sont à l'origine du manque de rentabilité de l'entreprise. Elle ne trouve plus de solution pour payer sa dette, ce qui se traduit par des incidents de paiement.La consolidation de toutes les informations recensées a permis de dégager 14 indicateurs pouvant transcrire les caractéristiques structurelles et financières de la PME et à détecter les difficultés rencontrées au cours du processus de défaillance. D'un point de vue financier, une entreprise est considérée comme défaillante si elle est incapable de respecter ses engagements.

Nous proposerons dans ce qui suit une Matrice de lecture de ces indicateurs qui permettra de classer les PME en 4 catégories : PME saine ; PME avec des problèmes passagers ; PME avec des problèmes chroniques ; PME avec risque de faillite proche. Nous affinerons et confirmerons les résultats obtenus grâce à la modélisation par un système expert. Les autres ratios de structure du bilan, de l'activité et de solvabilité viendront conforter les utilisateurs dans leurs prises de décision. Cette Méthode présente l'avantage d'opter pour un modèle de prédiction de la faillite en élaborant un rating pour noter les PME.

Figure 3 : Classement des PME selon la liquidité et la rentabilité

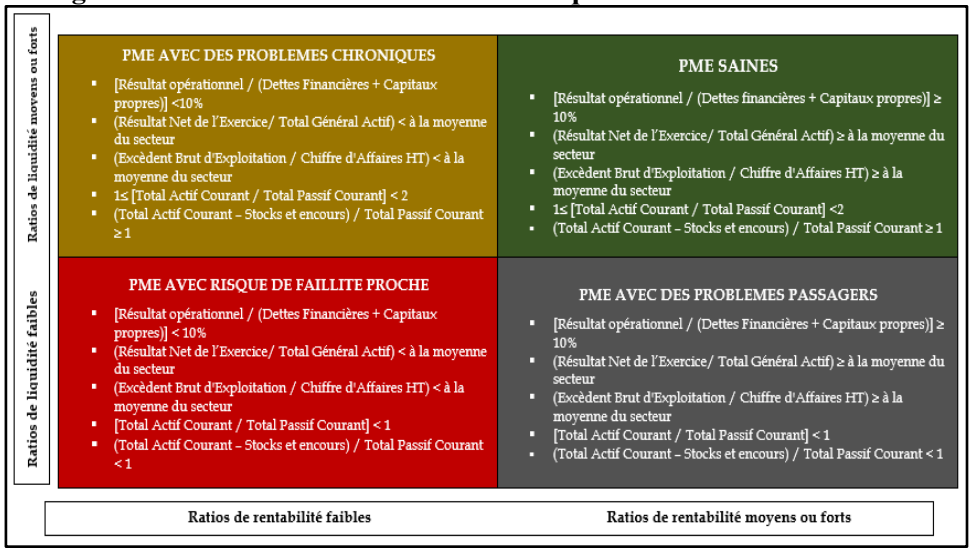

5. Analyse de la défaillance des PME

À la lumière de cette revue de la littérature sur la défaillance des entreprises, il importe de souligner que nous retiendrons l'approche comptable et financière et l'approche managériale et stratégique. Ce choix se justifie par le fait que, dans le contexte Algérien actuel, la défaillance des PME serait due à la dégradation de leur situation financière dans un environnement économique en perpétuelle mutation, mais aussi à une mauvaise stratégie managériale de leur dirigeant.

5.1.Déterminants majeurs de la défaillance des PME

Malgré le rôle majeur des PME dans l'activité économique, elles demeurent confrontées à de multiples difficultés au rang desquelles le manque de liquidité, un faible accès au crédit bancaire, l'environnement des affaires non propice à leur développement, la concurrence déloyale imposée par l'économie informelle, l'incompétence des dirigeants, la taille de la PME et l'inadéquation de la forme juridique. Une revue de tous ces problèmes semble appropriée afin d'en élaborer un modèle explicatif de leur défaillance.

Selon de nombreuses études menées auprès des patrons des PME, le problème majeur pour leur épanouissement demeure le manque de liquiditésuffisante pour couvrir le cycle d'exploitation. (Kherrazi & Ahsina, 2016).

Le faible accès au crédit est majoritairement évoqué par les dirigeants d'entreprise qui considèrent que le manque d'accompagnement des banques de leurs projets d'investissement constitue un facteur déterminant de la défaillance motivé par une capacité d'endettement insuffisante due à la faiblesse de leur fonds propres. À cela s'ajoute un faible taux de bancarisation des entreprises sur le marché Algérien qui n'arrive toujours pas à capter leur épargne.

Comme autre facteur majeur de la défaillance des PME, c'est l'environnement des affaires. En Algérie, la plupart des PME ont des problèmes relatifs aux lenteurs administratives, l'indisponibilité et la non publication de l'information, le manque de modernisation des services administratifs et un appareil judiciaire non spécialisé qui sont des entraves majeures à leur pérennité. À cela s'ajoute une concurrence déloyale imposée par l'économie informelle qui rend le cadre institutionnel actuel peu favorable à la création des PME.

De nombreux chercheurs ont mis en évidence l'incompétence des dirigeants comme étant le principal facteur explicatif de la défaillance des entreprises. (Altman E. I., 1984); (Ropega, 2011).
C'est dans ce sens que(Ropega, 2011), en dressant le profil des entrepreneurs en fonction de leur comportement, démontre que les dirigeants d'entreprises performantes privilégient un objectif de pérennité nettement supérieur à celui des dirigeants des entreprises défaillantes. Le long délai dans le traitement du dossier de crédit peut également être mis en cause dans la défaillance des PME. Par ailleurs, l'inadéquation de la forme juridique qui caractérise les PME Algériennes, peuvent être considérés comme une source potentielle à la défaillance des entreprises due à la méconnaissance des obligations et des responsabilités des différents acteurs figurant dans les statuts de l'entreprise. Le manque de système d'information comptable et financier, est fréquemment signalé comme une des principales causes de défaillance des PME. (Slatter & Lovett, 1999); (Feudjo & Tchankam., 2012); (Missoka, 2013).

6. La modélisation de la défaillance

Nous cherchons à expliquer la défaillance des PME Algériennes par un ensemble de facteurs susceptibles d'avoir un pouvoir explicatif statistiquement significatif.

6.1.Formulation du modèle

Pour ce faire, plusieurs solutions s'offrent à nous : l'analyse discriminante, la régression linéaire multiple et la régression logistique binomiale. Cependant, c'est cette dernière qui est retenue dans le cadre de cette étude. Ce choix se justifie par le fait que, contrairement à la régression linéaire, la régression logistique ne requiert pas les conditions de normalité des variables. Et par rapport à l'analyse discriminante utilisée trop souvent à des fins de prévision, la régression logistique n'exige pas que les variables soient qualitatives. Dans ce sens, l'équation du modèle appliquée aux défaillances des PME est la suivante :

$$\boldsymbol{Z = ln\left(\frac{P(Y)}{1 - P(Y)}\right) = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \cdots + \beta_n X_n + \varepsilon}$$

Où Z est la transformation logarithmique de Y ; $\beta_j (j = \overline{1,n})$ les paramètres du modèle (ou encore coefficients du vecteur X prédictif) ; $X_j (j = \overline{1,n})$ les variables indépendantes du modèle.

6.2.Caractéristiques du modèle

Il sera question d'aborder successivement, les caractéristiques de l'échantillon et la mesures de variables du modèle.

a. Les caractéristiques de l'échantillon

Notre échantillon d'étude est constitué de 84 PME subdivisées de la manière suivante :

Tableau 5 : Répartition de l'échantillon par secteur d'activité

Secteur d'activité	Effectif	Pour-centage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Industrie	29	34%	34%	34%
Commerce	21	25%	25%	59%
BTPH	15	18%	18%	77%
Services	20	23%	23%	100%
Total	**84**	**100%**	**100%**	

42 PME saines et 42 PME défaillantes. Ces deux groupes étaient tous composés des PME de différents secteurs d'activités (Industrie (34 %), Commerce (25 %), bâtiment et travaux publiques et hydrauliques (BTPH, 18 %) et Service (20 %)). Par ailleurs, ces entreprises ont une taille comprise entre 10 et 100 employés.

Figure 4 : Répartitionde l'échantillon par secteur d'activité

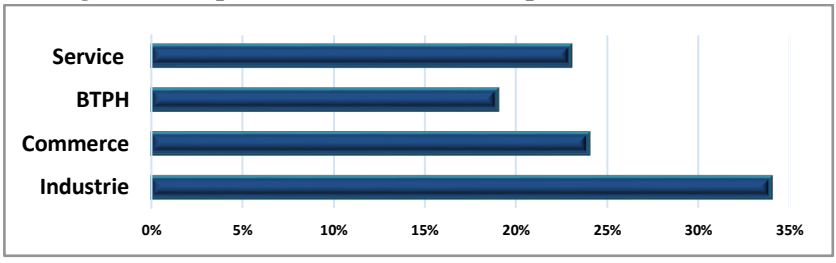

b. Les variables du modèle

Les variables impliquées dans cette étude sont de deux sortes : la variable dépendante ou expliquée (défaillance de l'entreprise) et les variables indépendantes ou explicatives. Ces deux catégories de variables seront présentées de manière successive.

b.1 – La variable dépendante

La variable dépendante *Y* traduisant la « Défaillance » est mesurée par des indicateurs suivants : l'entreprise en question est liquidée ou est victime d'un redressement judiciaire ou est en cessation

d'activité. Cette variable est codifiée par la valeur 1 lorsque la PME est défaillante et la valeur 0 lorsqu'elle est saine.

b.2 – Les variables indépendantes

b.2.1. Le manque de liquidité (MDL)

Il est mesuré par le Ratio, noté R_1, de liquidité générale :

$$R_1 = Ratio\ MDL = \frac{Actifs\ \text{à}\ moins\ d'un\ mois}{Passifs\ \text{à}\ moins\ d'un\ mois}$$

Si le ratio est inférieur à 1, il prend la valeur 1 et l'entreprise enquestion est considérée comme « non liquide », et s'il est supérieur à 1, il prend la valeur 0 et l'entreprise en question est considérée comme « liquide ».

$$R_1 = \begin{cases} 1 & Si\ R_1 < 1\ \ et\ la\ PME\ est\ "non\ liquide" \\ 0 & Si\ R_1 > 1\ \ et\ la\ PME\ est\ "liquide" \end{cases}$$

b.2.2. Le faible accès au crédit bancaire (FAC)

L'accès aux crédits constitue un élément de blocage dû à l'instauration de critère d'éligibilité aux financements dont principalement l'importance des fonds propres et le coût du crédit qui reste trop onéreux. Cette variable reflète l'incapacité d'assurer un endettement minimum nécessaire au financement du cycle d'exploitation de la PME. Elle est mesurée par le Ratio, noté R_2, de capacité d'endettement :

$$R_2 = Ratio\ FAC = \frac{Fonds\ propres}{Dettes\ \text{à}\ long\ et\ moyen\ terme}$$

Si ce ratio est inférieur à 1, la PME est sous-capitalisée du fait de la faiblesse de ces fonds propres comparée à ses DLMT[‡]. Elle est considérée, dans ce cas, comme ayant « un faible accès au crédit » :

$$R_2 = \begin{cases} 1\ \ Si\ R_2 < 1\ : PME\ \text{à}\ faible\ accès\ au\ crédit \\ 0\ \ \ \ Si\ R_2 > 1 : PME\ \text{à}\ fort\ accès\ au\ crédit \end{cases}$$

b.2.3. L'environnement des affaires (EDA)

Pour mesurer la variable qualitative « environnement des affaires », nous avons demandé aux dirigeants des PME sélectionnées dans notre échantillon de donner leur opinion par rapport au milieu dans lequel ils exercent à travers les d'indicateurs suivants :

– Les formalités administratives dans les affaires sont lourdes ;
– La corruption constitue un obstacle à la croissance des activités ;

[‡]Dettes à long et moyen terme.

- Le droit et la justice demeurent des freins importants à la croissance du secteur privé ;
- Le manque d'infrastructures (transport, énergie, etc.) limite fortement le développement des entreprises.

Ces indicateurs étant mesurés par l'échelle de Likert en cinq points (1 = pas du tout d'accord ; 5 = tout à fait d'accord).

b.2.4. La concurrence déloyale imposée par l'économie informelle (CDIEI)

Il s'agit de répondre par « Oui = 0 » ou « Non = 1 » à la question suivanteposée aux dirigeants des PME : l'économie informelle exerce-t-elle une concurrence déloyale sur les produits et services que vous commercialiser ?

b.2.5. L'incompétence des dirigeants (IDD)

Concernant l'incompétence des dirigeants, nous l'avons mesuré par 8 rubriques à l'aide d'une échelle de Likert en cinq point (1 = pas du tout d'accord ; 5 = tout à fait d'accord). Il s'agit de :

- Parfois, il m'arrive de ne pas être capable de conseiller mes collaborateurs ;
- Je choisi toujours la moins probable des possibilités qui s'offrent à mon entreprise ;
- Je demande toujours à mes subordonnés de résoudre des problèmes complexes quand je n'ai pas de temps ;
- Je donne des objectifs annuels nombreux et variés pour être sûr d'atteindre aux moins quelques-uns ;
- Je suis le seul à pouvoir sauver mon entreprise en cas de difficulté ;
- Je pense que mes subordonnés se dévoueront corps et âme pour atteindre les objectifs ;
- En cas de crise, le seul facteur d'ajustement sur laquelle je peux agir est le nombre d'employés ;
- En cas des difficultés, je délocalise sans hésitation mon entreprise ;
- Je pense que les nombreux indicateurs que je demande chaque mois suffisent à garantir le succès de mon entreprise lorsqu'ils sont bons.

b.2.6. La taille de la PME (TDP)

La taille de l'entreprise a toujours une corrélation très forte avec son degré de fragilité : plus l'entreprise est petite, plus elle risque de se retrouver en défaillance. Ainsi, en 2017, 73,5 % des entreprises

touchées par la défaillance étaient des TPE [§] ayant un effectif inférieur à trois. À l'inverse, plus l'entreprise est grande, moins son risque de défaillance est élevé. C'est donc sans surprise les PME d'au moins 100 personnes qui ont eu le taux de défaillance le plus faible et le plus stable (0,2 % en 2017). On retrouve d'ailleurs cette même logique au niveau des tailles de chiffre d'affaires (CA) : les plus touchées ont eu un CA inférieur à 2,5 millions de dinars, alors que les plus résistantes ont généré un CA supérieur à 25 millions de dinars.

$$R_3 = Ratio\ TDP = \begin{cases} 1 & Si\ CA < 2{,}5\ MDA : PME\ fragile\ avec\ risk\ élevé \\ 0 & Si\ CA > 25\ MDA : PME\ solide\ avec\ risk\ faible \end{cases}$$

b.2.7. Long délai dans le traitement des dossiers de crédit (LDTDC)

Concernant les délais longs enregistrés par les banques dans le traitement des dossiers de crédit des PME, nous avons demandé aux dirigeants de répondre par « Oui = 0 » ou « Non = 1 » par rapport à la question suivante : Jugez-vous longs les délais subis par votre entreprise dans traitement des dossiers de crédit introduits auprès de votre banque ?

b.2.8. Manque de système d'information comptable et financier (MSICF)

Pour mesurer le manque d'un système d'information comptable et financier au sein l'entreprise, nous avons demandé aux dirigeants de répondre par « Oui = 0 » ou « Non = 1 » par rapport à la question suivante : disposez-vous d'un système d'information comptable et financière au sein de votre entreprise ?

b.2.9. Inadéquation de la forme juridique (IFJ)

Plus la responsabilité des associés est grande, plus faible sera le risque de défaillance. Ce critère sera modélisé par la variable suivante :

$$R_4 = Ratio\ IFJ\ = \begin{cases} 1 & Si\ \ SNC\ ou\ SARL \\ 0 & Si\ EURL\ ou\ Entreprise\ Individuelle \end{cases}$$

La forme juridique de l'entreprise est traduite par le degré d'engagement et de responsabilité des associés et sur les personnes détenant un réel pouvoir de décision. Les études montrent que les entreprises de forme juridique « SNC » sont les moins risqués, car les associés, en sus d'avoir une responsabilité illimitée face aux dettes de la société, sont également solidaires entres eux. Ensuite on trouve les « SARL », qui incarnent une responsabilité limitée et une solidarité des associés. En revanche, dans le cas d'une entreprise

[§]Issues principalement des dispositifs d'emploi : ANSEJ, CNAC et ANGEM.

unipersonnelle à responsabilité limitée (EURL), l'associé unique est le seul maître à bord qui ne risque pas d'engager ses biens personnels en cas de défaillance. Enfin on trouve l'entreprise individuelle quimet les créanciers en cas de défaillance, devant une garantie faible.

7. Présentation des résultats

On peut dire de manière générale que le modèle est satisfaisant. En effet, le modèle obtenu explique 88,5 % de la variance de la défaillance des PME (voir R^2 de Nagelkerke). Par ailleurs, le pourcentage total confirme la force du modèle, puisqu'il indique 95,6 %, ce qui signifie que notre modèle est vrai dans 95,6 % des cas. Ces résultats sont illustrés dans le tableau 7.

Tableau 6 : Caractéristiques globales du modèle

Test de spécification du modèle			
Khi-deux		Ddl	Sig.
112,534		8	0,000
Récapitulatif des modèles			Pourcentage correct
-2log-vraisemblance	R-deux de Cox & Snell	R-deux de Nagelkerke	
28,073	0,627	0,885	95,6

Élaboré par nos soins

Les résultats statistiquement significatifs au seuil de 5 % de la régression logistique binomiale de la défaillance des PME sur l'ensemble de variables sont les suivants :

Tableau 7 : Résultats de la régression logistique binomiale de la défaillance

Variables	Coef. β	E.S.	Wald	ddl	Sig.	Exp (β)
Le manque de liquidité (MDL)	3,525	1,456	5,859	1	0,001	33,954
Le faible accès au crédit bancaire (FAC)	8,135	431,564	0,000	1	0,005	3411,820
L'environnement des affaires (EDA)	6,472	2,174	8,859	1	0,003	646,776
La concurrence déloyale imposée par l'économie informelle (CDIEI)	1,127	0,432	0,086	1	0,090	3,084
L'incompétences des dirigeants (IDD)	1,722	1,124	2,347	1	0,006	5,595
La taille de la PME (TDP)	2,349	0,810	8,411	1	0,004	10,480
Long délai dans le traitement des dossiers de crédit (LDTDC)	2,898	1,551	3,336	1	0,002	7,407
Le manque du système d'information comptable et financier (MSICF)	1,027	1,602	0,411	1	0,520	2,792
Inadéquation de la forme juridique (IFJ)	3,166	52,117	4,935	1	0,007	23,712
Constante	-41,226	1293,688	0,000	1	0,996	0,000

Source : Élaboré par nos soins

À la lecture du tableau 8, on constate que la concurrence déloyale imposée par l'économie informelle n'influence pas la défaillance des PME (Sig. = 0,090 > 0,05). Au regard de ce tableau, nous constatons également que la variable « manque du système d'information comptable et financier (MSICF) » n'explique pas la défaillance puisque le coefficient β= 1,027 n'est pas significatif au seuil de 5% (Sig. = 0,520 > 0,05).Concernant le manque de liquidité (MDL), les résultats montrent que celui-ci influence positivement la défaillance des PME (β = 3,525 > 1 et Sig. = 0,005 < 0,05). Ce qui signifie que le manque de liquidité pour couvrir le cycle d'exploitation est l'une des causes de la défaillance des PME les plus évoquées par des chercheurs. Pour ce qui est du « faible accès au crédit (FAC) », les résultats montrent son influence positive sur la défaillance des PME (β = 8,135 > 1 et Sig. = 0,005 < 0,05). S'agissant de « l'environnement des affaires (EDA) », nos résultats concordent à dire que la plupart des PME défaillantes ont des problèmes relatifs à l'environnement dans lequel elles évoluent. Ainsi, cette variable est significative car β = 6,472 > 1 et Sig. = 0,003 < 0,05). Aussi, la variable « incompétence des dirigeants (IDD) » explique significativement la défaillance. En ce qui concerne « la taille de la PME (TDP) » nos résultats montrent que ce dernier est mis en cause dans la défaillance des PME. Les résultats affirment que la variable « longs délais dans le traitement des dossiers de crédit (LDTDC) » est significative, car sa valeur est conforme au seuil (β = 2,898 > 1 et Sig. = 0,002 < 0,05). Aussi, la variable « inadéquation de la forme juridique (IFJ) » explique significativement la défaillance des PME (Sig. = 0,007 < 0,05) et impose l'impératif choix de la forme juridique qu'il se doit être judicieux au moment de la création de l'entreprise.

Enfin, nous pouvons affirmer, conformément au test de Wald dans le tableau8que, le modèle retient sept (07) variables pouvant significativement expliquer la défaillance des PME au seuil de 5 % (IC=95 %).Il s'agit des variables :Manque de liquidité (MDL),Faible accès au crédit (FAC) ; Environnement des affaires (EDA) ;Incompétence des dirigeants (IDD) ;La taille de la PME (TDP) ; Longs délais dans le traitement des dossiers de crédit (LDTDC) et Inadéquation de la forme juridique (IFJ).Par contre, les variables « concurrence déloyale imposée par l'économie informelle (CDIEI) » et « manque du système d'information comptable et financier (MSICF) » seront éliminées du modèle vu qu'elles n'ont pas unpouvoir explicatif significatif. Le modèle d'équation finale est

repris comme suit :

$$Z = -41,226 + 3,525MDL + 8,135FAC + 6,472EDA + 1,722IDD + 2,349TDP + 2,898LDTDC + 3,166IFJ + \varepsilon$$

8. Analyse et interprétation des résultats

L'analyse des facteurs déterminants de la défaillance des PME, nous a permis de testerle pouvoir explicatifdes facteurs majeurs causant cette défaillance. Par rapport à la variable « concurrence déloyale imposée par l'économie informelle » qui a été non significative, ces résultats peuvent s'expliquer par le fait que le marché Algérien est entièrement libre d'accès à tous les opérateurs d'une part et le manque d'information statistique sur l'économie parallèle d'autre part. Concernant le « manque du système d'information comptable et financier » qui n'est pas aussi confirmée dans cette étude, les résultats rejettent ainsi l'idée [**] selon laquelle le manque d'information comptable et financière constitue une cause majeure de la défaillance.

Pour ce qui est du manque de liquidité, il est admis que c'est un indicateur essentiel de la défaillance des PME. Ce manque de liquidité peut être dû à une chute brutale des ventes de l'entreprise, une concurrenceintense, une mauvaise politique des prix, une mauvaise compréhension des attentes et besoins[††].

Concernant « le faible accès au crédit » les résultats montrent que celle-ci influence positivement la défaillance des PME[‡‡] due un faible taux de bancabilité, une structure financière sous-capitalisée et une faible rentabilité de l'appareil productif qui contraint ainsi les banques à refuser leurs demandes de crédit.Pour ce qui est de l'environnement des affaires, nos résultats affirment que la plupart des PME défaillantes ont des problèmes relatifs à l'environnement dans lequel elles évoluent, notamment les lenteurs administratives, la corruption et une bureaucratie étouffante. À cela, s'ajoute l'octroi de terrains à usages industriels, la délivrance de permis de construire, les branchements à l'électricité, au gaz et à l'eau continuent à prendre beaucoup de temps. La levée de crédits bancaires et autres commodités indispensables à la survie d'une entreprise nouvellement

[**]Défendue par certains auteurs (Feudjo & Tchankam., 2012) ; (Missoka, 2013)

[††](Ooghe & Prijcker, Failure Processes and Causes of Company Bankruptcy : A Typology., 2006).

[‡‡]Ces résultats vont dans le même sens que ceux de (Benjabeur & Fahmi, 2014).

créée (connexion internet, mises à niveau des procès de production etc.) continuent à relever du parcours du combattant, notamment, lorsque l'unité est implantée à l'intérieur du pays.

Par rapport à l'incompétence des dirigeants, cette variable est le principal facteur explicatif de la défaillance des entreprises. Ainsi, un dirigeant incompétent est caractérisé par une gestion stratégique inadéquate et une incapacité à anticiper suffisamment et justement l'évolution future de son environnement.En ce qui concerne la taille de la PME qui influence positivement la défaillance des PME, cette variable est souvent concordante avec l'adage « to big to fail » puis que les difficultés menant à la défaillance sont majoritairement observées chez les TPE. En effet, plus la taille de l'entreprise est importante, plus celle-ci est en mesure de bénéficier de l'économie d'échelle lui permettant de se doter d'une bonne organisation et des structures nécessaires pour capitaliser sur son expérience et ses compétences afin d'assurer son immunité.

Quant à la variable « Longs délais dans le traitement des dossiers de crédit », nos résultats viennent une fois de plus confirmer l'opinion selon laquelle l'incapacité des banques à agir et réagir rapidement aux demandes de financement des PME conduit inéluctablement à leur défaillance.

Par ailleurs, il a été observé que le choix de la forme juridique au moment de la création de la PME demeure majoritairement inadéquat puisque cette variable explique parfaitement la défaillance de l'entreprise. Ceci est généralement dû à l'absence de connaissance juridique permettant à la PME de mesurer le sens de responsabilité engageant des associés dans les statuts de l'entreprise d'une part et les problèmes entre associés se terminant souvent par la dissolution et la faillite de la PME.

9. Conclusion

Dans un contexte de mutation profonde, créer des entreprises, mais aussi et surtout, les garder le plus longtemps possible en vie, constitue aujourd'hui encore un véritable défi. C'est pourtant sur ces entreprises auxquelles on mène la vie dure que l'on compte pour créer de la richesse et les emplois qui font cruellement défaut au pays.Au regard de la rareté d'études empiriques sur la défaillance des PME dans le contexte algérien, ce papier se propose de contribuer à la compréhension du phénomène de la défaillance, très peu appréhendé dans le contexte Algérien. L'objectif étant de doter

les dirigeants de PME, d'outils d'aide à la prédiction de la faillite des entreprises. En ce sens, les facteurs que nous avons relevés serviraient à élaborer des indicateurs des tableaux de bord permettant d'alerter les dirigeants sur les symptômes de la mortalité.Cependant, quelques limites entachent la présente étude. Au premier rang, nous pouvons citer la taille de l'échantillon. Malgré qu'elle soit statistiquement acceptable, mériterait d'être plus importante afin d'améliorer à la fois la validité interne et externe de l'étude. À cela s'ajoute la fiabilité des informations récoltées. Par ailleurs, il est souhaitable, dans les recherches futures, d'approfondir l'analyse en menant des études au sein d'un échantillon homogène de PME car le processus de la défaillance ne semble pas suivre la même trajectoire dans tous les secteurs d'activités.

10. Références bibliographiques

Altman, E. (1968). Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. *Journal of Finance*, 589-609.

Altman, E. I. (1984). The Success of Business Failure Prediction Models : An International Survey. *Journal of Banking & Finance, 8*, 171-198.

Altman, E., & Narayanan, P. (1977). Zeta analysis : A new model to identify bankruptcy risk of corporations. *Journal of Banking and Finance*, 29-54.

Altman, E., & Saunders, A. (1998). Credit risk measurement : Developments over the last 20 years. *Journal of Banking and Finance 21*, 1721-1742.

Arasti, Zandi, & Bahmani. (2014). Business failure factors in Iranian SMEs: Do successful and unsuccessful entrepreneurs have different viewpoints? *Journal of Global entrepreneurship*.

Benjabeur, S., & Fahmi, Y. (2014). Les modèles de prévision de la défaillance des entreprises françaises : une approche comparative. *Working Papers 2014*, 317.

Cohen, D. (2015). *Comment sauver l'entreprise.* France: Eyrolles.

Crutzen, & Caillie, V. (2007). Le processus de défaillance de l'entreprise : Intégration et relecture de la littérature. *Centre d'Etude de la Performance des Entreprises*.

Feudjo, J. R., & Tchankam., J.-P. (2012). Les déterminants de la structure financière : comment expliquer le « paradoxe de l'insolvabilité et de l'endettement » des PMI au Cameroun ? *Revue internationale P.M.E, 25 (2)*, 9-128.

Feydel, R. (2021). *Le refinancement d'entreprises en difficulté.* France: l'Harmattan.

Gordini, & Ciampi. (2008). Can Credit Scoring Models Effectively Predict Small Enterprise Default? Statistical Evidence from Italian Firms. *8th Global Conference on Business & Economics*, *N°1.* Florence, Italy.

Gresse, C. (2003). *Les entreprises en difficulté.* France: Economica.

Jones, S. H. (2004). Predicting Firm Financial Distress : A Mixed Logit Model. . *The Accounting Review, 79 (4)*, 1011-1038.

Kherrazi, S., & Ahsina, K. (2016). Défaillance et politique d'entreprises : modélisation financière déployée sous un modèle logistique appliqué aux PME marocaines. *La Revue gestion et organisation* , 53-64.

Koumba, M. E. (2013). *Droit de l'OHADA, prévenir les difficultés des entreprises.* France: l'Harmattan.

Lahbib, M. (2014). *Entreprises en difficultés quels sont vos droits ?* La croisée du chemin .
Lethielleux, L. (2008). *Management des entreprises en difficultés.* France: Gualino.
Michel, J. L. (2016). *Les 06 causes de vos problèmes de trésorerie.* France: Edition des puits.
Missoka, P. (2013). Petites et Moyennes Entreprises Camerounaises : Opportunités et Enjeux. *Denis & Lenora Foretia Foundation*.
Morin, P. (2015). *Protéger votre entreprise de la défaillance.* Paris: Afnor.
Morin, P. (2018). *Reprendre une PME en difficulté.* Paris: Afnor.
Morris, R. (1997). Early Warning Indicators of Corporate Failure. *A Critical Review of Previous Research and Further Empirical evidence, Aldershot : Ashgate.*
Olawale, F. (2014). The Causes of the Failure of New Small and Medium Enterprises in South Africa. *Journal of mediterranian and social* .
Ooghe, H., & Prijcker, S. D. (2006). Failure Processes and Causes of Company Bankruptcy : A Typology. *Management Decision, 46 (2)*, 223-242.
Ooghe, H., & Wymeersch, C. V. (1986). Modèles prévisionnels de la faillite. *Revue de la faculté de droit de l'Université de Liège*, 183-195.
Rivet, A., & Yildirim, G. (2020). *Les difficultés des petites entreprises.* France: l'Harmattan.
Ropega. (2011). The Reasons and Symptoms of Failure in SME. *International Advances in Economic Research*, 1-8.
Severin, E. (2002). *L'endettement des entreprises.* France: e-theque.
Slatter, S. S., & Lovett, D. (1999). *Corporate Recovery : Managing Companies in Distress.* Beard Books.
Y, G., Gueyié, J.-P., & M, S. (2017). La décision de crédit : Procédure et comparaison de la performance de quatre modèles de prévision d'insolvabilité,. *La Revue des Sciences de Gestion.*, N° 224-225.

11. Annexes :

Annexe I :

Analyse factorielle sur l'environnement des affaires

Matrice des composantes

Rubriques	Composante 1	Communalité
Les formalités administratives dans les affaires sont lourdes.	0,786	0,619
La corruption constitue un obstacle au développement de mes activités.	0,843	0,711
Le droit et la justice demeurent des freins importants au plein épanouissement du secteur privé.	0,535	0,286
Le manque d'infrastructures (transport, énergie, etc.) limite fortement le développement des entreprises.	0,783	0,613
Valeurs propres	2,229	-
% variance expliquée	55,723	-
% cumulé variance expliquée	55,723	-
Coefficient alpha de Cronbach	0,856	-

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Annexe III :

Analyse factorielle sur l'incompétence des dirigeants

Rubrique	Composante 1	Communalité
Dans mon entreprise, il m'arrive parfois de ne pas être capable de conseiller mes collaborateurs sur diverses tâches.	0,863	0,744
Lorsque plusieurs possibilités s'offrent à mon entreprise, c'est toujours la moins probable que je choisie.	0,837	0,701
Je demande toujours à mes subordonnés de résoudre des problèmes complexes quand je n'ai pas de temps.	0,820	0,672
Je donne des objectifs annuels nombreux et variés pour être sûr de n'atteindre aux moins quelques-uns.	0,740	0,548
Je suis le seul à pouvoir sauver mon entreprise en cas de difficulté.	0,604	0,365
Je pense que mes subordonnés se dévoueront corps et âme pour réussir leurs propres objectifs.	0,595	0,354
En cas de crise, la seule variable d'ajustement sur laquelle je peux agir est le nombre d'employés.	0,538	0,289
En cas des difficultés, je délocalise sans hésitation mon entreprise.	0,498	0,256
Je pense que les nombreux indicateurs que je demande chaque mois suffisent à garantir le succès de mon entreprise lorsqu'ils sont bons.	0,398	0,158
Valeurs propres	3,832	-
% variance expliquée	47,896	-
% cumulé variance expliquée	47,896	-
Coefficient alpha de Cronbach	0,830	-

Annexe IV :

La défaillance de l'entreprise

Résultat	Variable endogène	Effectif	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui	42	50,0%	50,0%	50,0%
	Non	42	50,0%	50,0%	100,0%
	Total	84	100,0%	100,0%	

Traitement statistique de la variable : Manque de liquidité (MDL)

Variable	Effectif	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Oui	60	71,3%	71,3%	71,3%
Non	24	28,7%	28,7%	100,0%
Total	84	100,0%	100,0%	

Traitement statistique de la variable : Faible accès au crédit (FAC)

Résultat	Variable	Effectif	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui	54	64,0%	64,0%	64,0%
	Non	30	36,0%	36,0%	100,0%
	Total	84	100,0%	100,0%	

Traitement statistique de la variable : Concurrence déloyale imposée par l'économie informelle (CDIEI)

Résultat	Variable	Effectif	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui	19	23,0%	23,0%	23,0%
	Non	65	77,0%	77,0%	100,0%
	Total	**84**	**100,0%**	**100,0%**	

Traitement statistique de la variable : Manque de système d'information comptable et financier (MSICF)

Résultat	Variable	Effectif	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui	34	40,0%	40,0%	40,0%
	Non	50	60,0%	60,0%	100,0%
	Total	**84**	**100,0%**	**100,0%**	

Traitement statistique de la variable : Taille de la PME (TDP)

Résultat	Variable	Effectif	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui	59	70,0%	70,0%	70,0%
	Non	25	30,0%	30,0%	100,0%
	Total	**84**	**100,0%**	**100,0%**	

Annexe V :

La régression logistique : Récapitulatif de traitement des observations

Observations non pondérées		N	Pourcentage
Observations sélectionnées	Inclus dans l'analyse	84	100,0
	Observations manquantes	0	0
	Total	84	100,0
Observations exclues		0	0
Total		84	100,0

Codage de variables dépendantes

Valeur d'origine	Valeur Interne
Non	0
Oui	1

Étape 0 : Bloc de départ : Tableau de classement

Observations			Prévisions		
			La défaillance de l'entreprise		Pourcentage correct
			Non	Oui	
Étape 0	La défaillance de l'entreprise	Non	0	71	0,0
		Oui	0	79	100,0
	Pourcentage global				69,3

Variables dans l'équation

		Coef. β	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(β)
Étape 0	Constante	0,814	0,203	16,075	1	0,000	2,257

Étape 1 : Tests de spécification du modèle

		Khi-Chi-deux	ddl	Sig.
Étape 1	Etape	112,534	8	0,000
	Bloc	112,534	8	0,000
	Modèle	112,534	8	0,000

Récapitulatif des modèles

Étape	-2log vraisemblance	R-deux de Cox & Snell	R-deux de Nagelkerke
1	28,073	0,627	0,885

Étape 1 : Tableau de classement

Observations			Prévisions		
			La défaillance de l'entreprise		Pourcentage correct
			Non	Oui	
Étape 1	La défaillance de l'entreprise	Non	36	35	85,7
		Oui	2	77	97,5
	Pourcentage global				95,6

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854
*Volume:**6** / N°**2** / Octobre,**2022**, PP 72-87*

Le rôle des institutions bancaires dans le financement du logement social en Algérie : Etude du cas « la CNEP »

The role of banking institutions in the financing of social housing in Algeria; A case study "CNEP"

[*]Kara Malek
Université Constantine 2
Malak.kara@uinvconstantine2.dz

Reçu le : 28/05/2022 *Accepté le:27/07/2022* *Publié le: 10/10/2022*

Résumé:

L'Algérie a accordé une grande importance au secteur du logement en raison de l'aggravation de la crise de ce dernier. Ceci a nécessité la recherche de diverses sources de financement répondant aux besoins de ce secteur.

.Notre étude vise à mettre l'accent sur le rôle des institutions bancaires, notamment du Fonds national d'épargne et de réserve dans le financement du logement social en Algérie.

Mots clés : logement social, financement du logement, couvertures financières, la CNEP.
Codes de classification JEL:I38

Abstract :

Algeria has granted a great importance to the housing sector because of the worsening crisis which has required the search for various sources of financing to meet the needs of this sector.

Our study aims to high light the role of banking institutions, particularly the National Savings and Reserves Fund in financing social housing in Algeria.

Key words: social housing, housing finance, financial hedges, CNEP.
JEL classification codes :I38

[*] *Auteur correspondant*

1. Introduction:

Le sujet du logement est une préoccupation à grande échelle étant donné le fait qu'il est considéré comme un impératif nécessaire pour parvenir à une stabilité psychologique et sociale.

Les gouvernements des différents pays accordent une grande attention à la crise du logement reflétée par de vastes réformes administratives et législatives dans ce domaine, ainsi que la recherche de divers mécanismes et de nouvelles sources de financement pour soutenir ce secteur.

L'Algérie fait partie des pays qui cherchent à réduire la crise du logement compte tenu de la nature chaotique de ses constructions et de ses quartiers répartis .Ses efforts figurent dans les différentes réformes du premier système de financement qui s'étend sur la période de l'après- indépendance jusqu'aux années 1990. Il a été conçu pour couvrir les besoins du marché en s'appuyant sur les ressources du trésor public, outre les économies recueillies et les finances de réserve. Mais le système n'a pas fonctionné en raison de l'omission de satisfaire une demande croissante de logement. Pour cette raison, l'état a coopéré avec les ministères du logement et des finances, ainsi que la banque mondiale. Des consultations ont eu lieu pour examiner le système de financement bancaire permettant la collection des fonds nécessaires pour couvrir les besoins de ce marché sans s'appuyer fortement sur l'état.

Les institutions financières, étant principalement des banques commerciales, fournissent le système de financement du logement et jouent le rôle d'intermédiaire financier assurant la provision des ressources financières nécessaires à des coûts appropriés, ainsi que leur utilisation pour l'octroi et la gestion de prêts bancaires.

a-Problématique: Le problème de notre recherche s'articule autour de la question principale suivante: Dans quelle mesure ont les banques commerciales été en capacité de contribuer à la réduction de la crise du logement en Algérie? Quelle est la contribution de la caisse nationale d'épargne et de réserve au financement du logement social?

À travers le problème précédent, les sous-questions suivantes peuvent être posées:

- Qu'entendons-nous par logement social?
- Quels sont les lois et règlements en Algérie pour le financement du logement? A-t-il joué un rôle important dans l'activation de la politique de financement du logement?
- Quelles sont les institutions chargées du financement?
- Quel est le rôle de la réserve nationale et du fonds d'épargne dans le financement du logement social?

b-Hypothèses: Pour répondre aux questions précédentes, nous avons eu recours aux hypothèses suivantes:

- Les lois et règlements algériens en matière de logement sont encore déficients, ce qui réduit l'efficacité de la politique de financement du logement dans ce pays.
- Les prêts accordés par le Fonds national pour l'épargne et les réserves dans le domaine du financement du logement en Algérie varient, ce qui fut en fait une contribution importante à la réduction de la crise du logement.

c-Objectif de l'étude: Notre étude vise à identifier la réalité du logement social en Algérie, l'efficacité des politiques en matière de logement, en plus des politiques de financement suivies par les banques pour activer ce secteur.

d-Importance de l'étude : l'importance de l'étude réside dans l'importance du sujet lui-même, ne pouvant pas ignorer la crise du logement qui s'aggrave en Algérie et leurs inconvénients sur le plan social et physique.

e-Méthodologie utilisée: Dans notre étude, nous avons utilisé deux méthodes : descriptive et analytique pour diagnostiquer le phénomène de la crise du logement en Algérie sur la base de données statistiques provenant de sources fiables.

2. Le concept de logement social :

Il existe plusieurs définitions du logement social, notamment:

Définition 1:"Il s'agit d'un programme résidentiel destiné aux groupes à revenus moyens pour l'acquisition de biens immobiliers résidentiels, caractérisé par la diversification des sources de financement et reposant principalement sur une structure financière commune entre le bénéficiaire et la subvention de l'État". (HENRI, 1963, p. 12).

Définition2:"Logements locatifs publics sont des logements financés par l'État ou par les collectivités locales, destinés uniquement à des

personnes classées en fonction de leur revenu dans des groupes sociaux défavorisés ne disposant pas de logement ou ne vivant pas dans des logements indécents et / ou dépourvues de conditions hygiéniques". (Décret n ° 08-142, 2008, p. 1).

Les deux définitions précédentes permettent de donner une définition complète du logement social : "Le logement social est destiné à une certaine catégorie de la société, incapable de payer son loyer, ou posséder sa propre logement, ce dernier est financé par l'état."

Selon le décret susmentionné, une personne ne peut solliciter un logement social si elle:(Décret n ° 08-142, 2008, p. 2).

• possède des biens en pleine propriété;

• possède un terrain propice à la construction;

• a bénéficié de logements locatifs publics, de logements sociaux collectifs, de logements ruraux ou de logements acquis dans le cadre de la vente par loyers;

• est bénéficiaire de la subvention de l'état dans le cadre de l'achat ou de la construction de logements ou de la préparation de logements ruraux.

Concernant les conditions qui doivent être disponibles dans cette personne pour demander un fichier de logement social**:**

- Cette personne réside depuis au moins cinq (5) ans dans la commune de sa résidence habituelle et le revenu mensuel de son ménage n'excède pas vingt-quatre mille dinars (24 000 Da).
- Le demandeur doit avoir au moins vingt-et-un (21) ans à la date du dépôt de sa demande.(HAMDI, 2000, p. 15).

3. Politiques adoptées par l'Algérie pour réduire la crise du logement :

Les politiques de logement adoptées en Algérie ont connu plusieurs étapes dont les plus importantes sont:

3.1. La période de 1962 à 1966 :

À ce stade, les autorités estimèrent que le nombre de logements laissés par les colons était insuffisant compte tenu de l'exode rural durant cette période:75 000 nouveaux logements ont été achevés dans le secteur civil et 65 000 dans le secteur rural(ZITARI, 1994, p. 86).

3.2.Phase du premier plan tripartite 1967-1969 :

Le plan tripartite accorda une grande importance au domaine du logement comme en témoignaient les résultats enregistrés suite à ces procédures: en 1996-1968, 16686 logements avaient été achevés. Les logements de type HLM sont achevés depuis 1967 grâce aux ressources financières garanties par le trésor algérien pour financer ces projets(ZITARI, 1994, p. 87).

3.3. Le premier plan en quatre phases 1970-1973 :

Ce plan convoita à l'origine la mise en place d'une politique nationale visant à améliorer les conditions de vie des citoyens, à satisfaire leurs demandes ainsi que les besoins fondamentaux de la société dans tous les domaines, notamment, le logement, les services sociaux, et la santé publique, …etc.

Le taux de répartition du logement a été estimé à 21 000 logements ruraux et urbains en moyenne, ce qui équivalait à une augmentation de 3 fois par rapport au stade précédent. Ce déménagement ou programme peut être considéré comme une réelle avancée pour les futurs programmes ambitieux dans le domaine de la construction et de la reconstruction(Abdelkafi, 1980, p. 114).

3.4.Étape du quatrième quadrant 1974-1979 :

Ce projet donna lieu à une nouvelle mobilité dans le secteur du logement après la levée du budget alloué à l'achèvement du logement qui a permis la programmation de 100 000 nouveaux logements dans des zones urbaines. Ces derniers ont été livrés à 90 000. Afin de réduire les empiétements ruraux, 300 villages socialistes ruraux ont été établis à la campagne, et l'auto-construction a été encouragée

3.5. Le plan quinquennal 1980-1985 :

Selon ce dernier, un budget de 60 milliards de DA avait été alloué prévoyant la réalisation de 450 000 logements, dont 300 000 dans les villes, avec une enveloppe financière de 45 milliards de DA, 150 000 à la campagne, ainsi que l'achèvement de 300 plans urbains et 200 zones urbaines.(HAMDI, 2000, p. 45).

3.6.Deuxième plan quinquennal 1986-1989 :

Le plan coïncidait avec la crise mondiale et l'effondrement des prix du pétrole qui ont entraîné la réduction du budget de plusieurs secteurs en Algérie et provoqué un changement radical du développement du secteur du logement.

3.7. Les années 1990 :

Cette période a été marquée par une instabilité politique et sécuritaire dans le pays et une stagnation économique ainsi que la destruction d'environ 60% des installations et infrastructures publiques; ce qui a conduit à un financement insuffisant des divers plans de développement. Cette étape peut être divisée en stades:

a.1994-1998 :

Au cours de cette période, le gouvernement a été en mesure de lancer des projets de construction avec la participation de particuliers au financement par épargne. Environ 800 000 unités ont été achevées. (MOUAZIZ, 2017, p. 3).

b.1999-2005 :

Cette période a accordé une grande attention au secteur du logement, où l'Etat a développé une stratégie pour le secteur couvrant la construction d'un million de logements jusqu'en 2009.

Soixante-douze pour cent des nouveaux logements ont été alloués aux grandes villes dans le but d'éliminer les logements fragiles, ce qui a coïncidé avec la disponibilité de toutes les ressources financières et matérielles, et qui a permis aussi d'ouvrir plusieurs ateliers au niveau national.

Afin de bénéficier de l'expérience mondiale de la construction, les entreprises étrangères ont contribué au projet à hauteur de 8% contre 92% des projets alloués à des entreprises algériennes. Et pour déterminer les conditions d'utilisation du logement, un décret exécutif n° 08-142 a été publié en 11 mai 2008, fixant les règles d'octroi d'un logement locatif public.(AMROUI, 2008, p. 98).

Le tableau suivant montre la taille des couvertures financières pour le financement du logement social au cours de la période 1990-2002.

Tableau 1 : La taille des couvertures financières pour le financement du logement social période : 1990-2002 (Unité : milliards DA)

An	1990	1991	1993	1994	1995	1996
C.F	5.254	5.263	10.179	16.121	14.318	41.318
An	1997	1998	1999	2000	2001	2002
C.F	59.834	54.008	38.220	43.463	47.591	52.205

Source : http://www.mhuv.gov.dz/Pages/StatistiquesArabes.asp

Dans le tableau précédent, nous notons que la couverture financière du financement du logement social a continué à augmenter, passant de 5,254 milliards de DA en 1990 à 52,205 milliards de DA en 2001, ce qui indique que la politique de logement adoptée par l'état pour fournir du logement par rapport à l'augmentation de la population dans cette période.

Le tableau n° (2), montre les livraisons de différents logements en Algérie durant la période 2005 -2012

Tableau2: Livraison de divers logements en AlgériePériode: 2005-2012

Années	LPL	LSP	Loc vente	Promo tionnel	Auto-const	S/Total Urbain	Rural	Total
2005	25 834	15 787	12 350	8 027	27 574	**89 572**	42 907	**132 479**
2006	43 527	23 769	7 128	8 435	18 630	**101 489**	76 287	**177 776**
2007	44 079	19 325	8 491	5 028	14 671	**91 594**	88 336	**179 930**
2008	57 657	37 123	1 827	4 070	15 176	**115 853**	104 968	**220 821**
2009	55 550	37 924	9 043	5 644	18 142	**126 303**	91 492	**217 795**
2010	61 316	28 889	7 777	4 891	11 761	**114 634**	76 239	**190 873**
2011	74 317	28 114	6 816	6 061	30 836	**146 144**	66 521	**212 665**
2012	66 259	24 732	2 422	5 454	14 750	**113 617**	85 562	**199 179**
TOTAL	**428 539**	**215 663**	**55 854**	**47 610**	**151 540**	**899 206**	**632 312**	**1 531 518**

Source : Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la ville,http://www.mhuv.gov.dz/Pages/StatistiquesArabes.aspx

Dans le tableau précédent, nous notons que le nombre de différents logements en Algérie a augmenté de façon constante au cours de la période 2005-2012, ce qui témoigne des efforts considérables déployés par l'état pour réduire la crise du logement. Mais malgré ces efforts, le pays est toujours en crise pour plusieurs raisons:

- l'existence de quartiers en étain et de logements au hasard ne disposant pas des conditions minimales permettant une vie décente;
- la pratique de la location d'espaces étroits tels que des chambres et des garages en tant que résidences privées;
- le nombre élevé d'expulsions consécutives à des décisions judiciaires prises à l'initiative de personnes;
- La dégradation des bâtiments hérités des périodes coloniales et ottomane, ainsi que la dégradation du parc de logements adopté par l'état .(Rolnek, 2011).(ROLNIK, 2011, p. 22)

4. Mesures récentes prises pour financer le logement en Algérie :

Ces réformes visent à soutenir les objectifs recherchés avec l'appui permanent du fonds national de l'épargne et des réserves, dont les plus importants sont décrits comme suit:

4.1. Caisse Nationale du Logement (CNL)

La Caisse Nationale du Logement (CNL) est un établissement Public à caractère industriel et commercial (EPIC) créé par décret exécutif n° 91-145du 12 mai1991modifié par le décret exécutif n°94-111 du 18 mai1994. Cette caisse a comme missions et attributions (CNL, 2018, p. 1):

-De gérer les contributions et aides de l 'Etat en faveur de l'habitat, notamment en matière de loyers, de résorption de l'habitat précaire, de restructuration urbaine, de réhabilitation et de maintenance du cadre bâti et de promotion du logement à caractère social,

-De promouvoir toute forme de financement de l'habitat et notamment du logement à caractère social, par la mobilisation de sources de financement autres que budgétaires(CNL, 2018, p. 2).

A ce titre, elle est chargée notamment de :

- Participer à la définition de la politique de financement de l'habitat et notamment du logement à caractère social ;
- Recevoir et gérer les ressources instituées à son profit par la législation et la réglementation en vigueur ;
- Proposer toutes études tendant à améliorer l'action des pouvoirs publics en direction de l'habitat et notamment du logement à caractère social (CNL, 2018, p. 2)

La CNL procure également la possibilité de/du :

a.Aide à l'Accession à la Propriété (AAP) :

C'est est une aide financière directe non remboursable, octroyée par l'état et servie par la CNL sur les dispositifs suivants :

a.1. En milieu urbain :

Le logement promotionnel aidé destiné à des postulants éligibles à l'aide de l'état est réalisé par un promoteur immobilier. L'aide est modulée selon le niveau de revenu mensuel du postulant augmenté, le cas échéant par celui de son conjoint, comme suit :

- 700 000 DA lorsque le revenu est supérieur au SNMG, et inférieur ou égal à quatre (04) fois le SNMG (72 000.00 DA)

- 400 000 DA lorsque le revenu est supérieur à quatre fois le SNMG, et inférieur ou égal à six (06) fois le SNMG (108 000.00 DA)
- **Logement en formule Location-Vente** : La location-vente est un mode d'accès à un logement avec option d'acquisition au terme d'une période de location.
- **Programme AADL** : l'aide est fixée à 700 000 DA lorsque le revenu est supérieur à 24 000 DA et inférieur ou égal à six (06) fois le SNMG (108 000.00 DA).
- **Programme CNEP** : l'aide est modulée selon le niveau mensuel comme suit :
- 700 000 DA lorsque le revenu est supérieur à 24 000 ou égal à quatre (04) fois le SNMG (72 000.00 DA);
- 400 000 DA lorsque le revenu est supérieur à quatre (04) fois le SNMG et inférieur ou égal à six (06) fois le SNMG (108 000.00 DA).
- **Logement Social Participatif (LSP):**Les promoteurs immobiliers ont la possibilité d'initier des projets de Logements Sociaux Participatifs (LSP) au profit de leurs clients éligibles à l'Aide de l'état à l'Accessionà la Propriété (AAP).Dans ce cadre, ils bénéficient :

a) - D'un abattement de 80% sur le prix de cession de l'assiette foncière, quand il s'agit d'un terrain du domaine privé de l'Etat.
b) - D'un dispositif d'Aide destiné à solvabiliser les clients retenus, d'un montant de 700.000 DA par bénéficiaire.
c) - D'exonérations fiscales (IBS et IRG), sous conditions de prix et de surface.

a.2. En milieu rural :

L'Aide à l'Accession à la Propriété en milieu rural est destinée aux personnes physiques qui exercent ou résident en milieu rural et voulant construire une habitation**.** Le niveau de l'aide financière est fixé en fonction de la wilaya du lieu d'implantation du projet soit **:**

- 1 000 000 DA pour les wilayas d'Adrar, Tamanrasset, Illizi, Laghouat, Biskra, Bechar, Ouargla, El Oued et Ghardaia.
- 700 000 DA pour les autre wilayas.

***. Conditions d'éligibilité à l'aide de l'état :**

Les conditions sont:

- Ne pas avoir bénéficié d'une aide de l'état destinée au logement

- Ne pas être propriétaire d'un logement, à l'exception de type F1, ou d'un terrain à bâtir, sauf si celui-ci est destiné à recevoir une construction dans le cadre de l'habitat rural ;
- Ne pas être locataire d'un logement public locatif, sauf à le restituer au bailleur;
- Avoir un revenu inférieur ou égal à six (06) fois le SNMG(CNL, 2018, p. 2).

La figure suivante nous montre l'évolution globale des paiements par CNL pour la période 2012-2017.

Figure1 l'évolution globale des paiements par CNL (période 2012-2017)

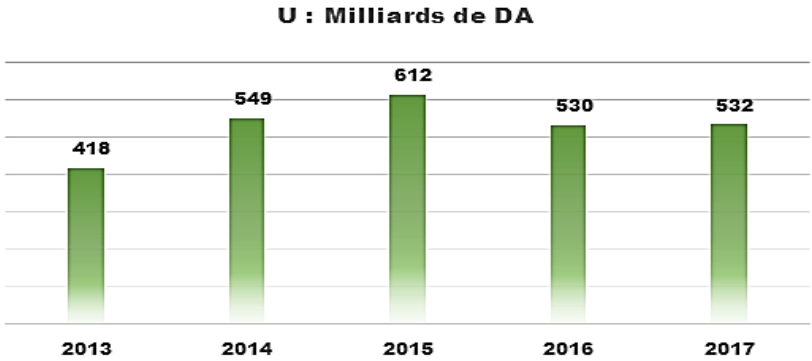

Source : www.cnl.gov.dz

D'après la figure précédente, on voit que l'augmentation des paiements par CNL, qui a atteint son sommet en 2015 à 612 milliards DA, a baissé à 532 milliards de dinars en 2017, et cela s'explique par le faitque l'état a eu d'autres modes de financement au cours de cette période.

La figure suivante nous montre la répartition des décaissements de l'exercice 2017 par produit :

Figure 2 : Répartition des décaissements de l'exercice 2017 par produit

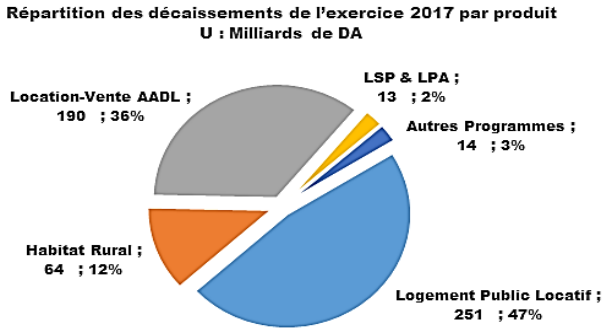

Source : www.cnl.gov.dz

Dans le graphique précédent, nous voyons que la plus grande part des dépenses en 2017 est constituée de 47% pour le logement locatif public et de 36% pour le leasing par vente, ce qui indique l'ampleur du financement public important des bateaux en Algérie.

3.2. La Société de Refinancement Hypothécaire (SRH)

Créée le 27 novembre 1997, la **Société de Refinancement Hypothécaire** est un établissement financier, qui a le statut d'Entreprise Publique Economique, société par actions (SPA) dotée d'un capital social initial de 3.290.000.000 DA, augmenté à 4.165.000.000 DA en 2003. Son capital est intégralement libéré et souscrit, il est composé de 833 actions d'une valeur de 5.000.000 DA.

Les actions de la SRH sont sur les neufs détenteurs suivants (SRH, 2011, p. 1) :

- Le Trésor Public : 254 actions, soit 1270 millions de DA.
- La BNA : 109 actions, soit 545 millions de DA.
- La BEA : 109 actions, soit 545 millions de DA.
- Le CPA : 109 actions, soit 545 millions de DA.
- La CNEP : 76 actions, soit 380 millions de DA.
- La BADR : 50 actions, soit 250 millions de DA.
- La CAAR : 50 actions, soit 250 millions de DA.
- La SAA : 50 actions, soit 250 millions de DA.
- La CAAT : 26 actions, soit 130 millions de DA.

L'objectif principal de cet établissement (agréé par la Banque d' Algérie), est le refinancement des prêts aux logements consentis par les intermédiaires financiers agréés.

3.3. Société de Garantie du Crédit Immobilier (SGCI)

C'est une société d'assurance qui garantit les Banques contre **l'insolvabilité définitive** de leurs clients ayant bénéficié de crédits immobiliers. Elle offre une couverture du risque insolvabilité des emprunteurs moyennant le paiement d'une prime d'assurance calculée en fonction du ratio prêt/valeur qui reflète le niveau de risque encouru par la banque prêteuse(SGCI, 2017, p. 2).

3.4. L'Agence Nationale de l'Amélioration et du Développement du Logement

L'Agence Nationale de l'Amélioration et du Développement du Logement (AADL) a été créée en 1991 par le décret N° 91-148 du 12 mai 1991 en la forme d'un établissement public à caractère industriel et commercial sous la tutelle du Ministère de l'Habitat. L'AADL assure une mission de service public, elle est dotée de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

L'objectif de cette agence sur l'ensemble du territoire national est:

- La maîtrise d'ouvrage délégué : Programme National type Location – Vente ;
- la promotion et le développement du marché foncier et immobilier;
- l'encadrement et la dynamisation des actions de :
    - résorption de l'habitat insalubre;
    - rénovation et de restauration des tissus anciens;
    - restauration urbaine;
    - création de villes nouvelles;
- l'élaboration et la vulgarisation en vue de leur développement, des méthodes de construction novatrices à travers son programme d'action;
- la conception et la diffusion la plus large de l'information, en direction des acteurs des marchés foncier et immobilier - promoteurs, citoyens, institutions financières, pouvoirs publics locaux, producteurs de matériaux, bureaux d'études, entreprises de réalisation, gestionnaires d'immeubles, associations …etc (AADL, 2018, p. 1)

4. La CNEP et le logement social :

La CNEP/BANQUE crée le 10/08/1964 sous l'égide de la loi N° 64- 227 en substitution à la caisse de la solidarité de départements et communes d'Algérie (CSDCA),n'a été opérationnelle qu'a partir de 1966 et depuis trois grandes missions lui sont accordé à savoir :

· La collecte de l'épargne
· Le financement du logement
· La promotion immobilière

La CNEP a connu diverse changements tant sur le plan statutaire que sur le plan de ses activités. En plus de ces tâches, l'arrêté du 19 février 1971 du Ministère des finances confère à la CNEP une vocation de « BANQUE DE L'HABITAT ». Elle a institué dès lors le système d'épargne logement qui lie l'épargne à la perspective d'acquérir un logement. Le 27 avril 1971, une instruction de la direction du trésor public renforce cette vocation et oblige la CNEP à participer aux différents programmes d'habitat social.

A partir de 1980, de nouvelles tâches sont assignées à la CNEP et elles se résument en deux axes principaux :

- Les crédits aux particuliers pour la construction de logements ;
- Le financement de l'habitat promotionnel sur fonds d'épargne au profit exclusif des épargnants.

Ce n'est qu'à partir de 1988 que la CNEP commença à se préoccuper de la diversification de ses produits et services afin de cibler d'autres groupes sociaux. Pour se faire, il fallait donc attendre l'année 1997 pour que la CNEP soit érigée en société par actions (SPA) et devienne ainsi une banque universelle exerçant toutes les activités que lui conférées la loi (Bessa,1999).(BESSA, 1999, p. 19)

- **De 1973 à 1979** : le financement était assuré par le trésor public (75%) et la CNEP (25%).
- **De 1990 à 1996** : en 1990, par décision du gouvernement de l'époque, le financement des logements sociaux aété mis à la charge de la CNEP sur fonds d'épargne. Cette procédure était prévue provisoirement pour l'année 90, mais a duré, en réalité, six (06) années (MAHOUI, 1998, p. 28)

La CNEP est resté le principal fournisseur d'épargne en Algérie dans les années 90, en raison de l'importance du montant des ressources d'épargne collectées jusqu'au 31-12-1990 : 82 milliards DA dans 135 agences, et 2652 bureaux de poste. Tandis que La valeur des montants accordés aux secteurs privés était estimée à 12 milliards DA pour un total de 80 000 prêts.

En 1997, la CNEP a modifié ses statuts et est devenue une banque capable de mener toutes les opérations bancaires à l'exception des opérations de commerce extérieur.

Apartir d'année 2005, la CNEP a pu se concentrer sur les activités liées aux infrastructures et à la construction, en particulier pour la réalisation de biens immobiliers de nature professionnelle, administrative, industrielle, hôtelière, de la santé, sportive, éducative et culturelle ,etc…

Depuis 2007, ce fonds est autorisé à fournir des prêts à la consommation et l'acquisition de programmes de construction de terrains.

En termes de montant engagé pour le financement de logement social, la CNEP a chiffré en 2010 : 24,28 milliards de DA, contre 17,28 mds de DA en 2009, soit une progression de 30%.

Ceci indique la grande efficacité de cette banque dans financement de ce type logement.

La figure suivante nous montre la part du financement public du logement en Algérie période 2010-2015.

Figure3: La part du financement public du logement période : 2010-2015

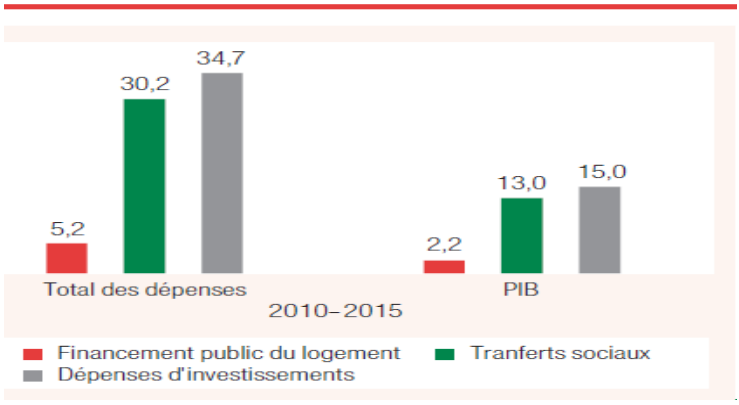

Source :BM,Algérie,rapport de suivi de la situation économique, Automne 2017, p 22.

Selon la figure3, les dépenses publiques pour le secteur du logement ont été très importantes ces dernières années. Entre la période 2010-2015, le gouvernement a investi environ 2450 milliards de DA dans ce secteur. Les programmes de financement de logement représenté au cours de cette période environ 2.2% de PIB, soit environ 1 /6 pour des transferts sociaux.

Conclusion

La réalité du financement du logement en Algérie met en évidence les problèmes rencontrés par le secteur du logement, malgré l'introduction de fonds modernes dans lesquels l'état a tenté de réduire la crise du logement. Cependant, les lois algériennes en matière de logement souffrent encore de lacunes car elles ne sont pas en phase avec la réalité économique du pays qui dépend principalement du pétrole et est caractérisé par les fluctuations de ses prix, ce qui oblige l'état à réduire les projets de logement en cas de faible pétrole (l'austérité du pays). La conséquence est vue comme étant l'efficacité de la politique de financement du logement. Ce qui signifie la confirmation de la **première hypothèse** selon laquelle les lois et règlements qui concernent le logement en Algérie sont encore déficients, ce qui réduit l'efficacité de la politique de financement du logement dans ce pays.

Le Fonds national de l'épargne et des réserves a contribué de manière significative au financement du logement en Algérie depuis l'indépendance, malgré la diversité des sources de financement du logement.

La diversification des prêts accordés par ce fonds a largement contribué à l'augmentation du volume de logements octroyés, ce qui confirme **la deuxième hypothèse** qui dise que les prêts accordés par le Fonds national pour l'épargne et les réserves dans le domaine du financement du logement en Algérie varient, ce qui en fait une contribution importante à la réduction de la crise du logement.

Nous pouvons développer une campagne de suggestions afin de:
- Réduire le monopole de l'état dans le financement du logement, en laissant de la place pour les propriétés.
- Augmentation des aides au logement, en particulier pour les gens à faibles revenus, qui représentent une proportion importante de la société.
- Introduire des réformes radicales du système financier conformes aux exigences actuelles du marché.
- Tirer parti des expériences des principaux pays du secteur résidentiel et échanger des expériences avec eux.
- La coordination du travail entre les banques commerciales et les institutions soutenant leurs activités dans ce domaine, en vue de développer et d'améliorer la qualité des prêts au logement conformément aux conditions financières spécifiées par ces institutions.

4. Liste Bibliographique :

Livres :

-HAMDI.K,2000,Analyse de projets et leur financement , Imprimerie Essalem, Alger.

-HENRI. Albert,1963, De BABYLONE AU H.L.M : le logement social à travers les âges , Édition du Scorpion,paris.

Thèses :

-AMROUI.S, 2008- 2009, les politiques de logement en Algérie, thèse de magister, faculté des sciences économiques, université hadj lekhdar, Batna.

-ZITARI.Samia,1994,étude analytique et économétrique du marché du logement (1962-1992) , thèse pour l'obtention de magister, option économétrie, institut des sciences économiques, Alger.

Article du Journal :

-ABDELKAFI.J,1980,pénurie de logement et crise urbaine en algérie,revue technique et architecture,n°329,paris.

-BESSA.Djmel,1999,La CNEP s'ouvre à l'activité bancaire dans sa globalité ,Revue interne « CNEP NEWS », N° 02

Sites web :

-AADL ,2018, www.aadl.com.dz,[consulté le 13 octobre 2018].

-CNL ,2018, www.cnl.gov.dz,consulté le 13 octobre 2018].

-SGCI , 2017, www.sgci.dz,[consulté le 13 octobre 2018].

SRH, www.srh-dz.org,[consulté le 03 avril 2020].

-MAHIOU.Samira. 1998, Le nouveau dispositif du financement du logement en Algérie, www.ummto.dz,,[consulté le 12aout 2018].

-MOUAZIZBouchentouf .Najet,2017, Histoire et politique de l'Habitat en Algérie,université d'Oran ,www.univ-usto.dz,[consulté le 25 novembre 2020].

-ROLNIK.Raquel,2011,rapport sur le logement en Algérie,www.ohchr.org,,[consulté le19 mai2019].

Décret :

-Décret n ° 08-142 du 11 mai 2008 , Article2, fixant les règles d'octroi d'un logement locatif public.

-Décret n ° 08, Article 4 et 5.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854
*Volume:**6** / N°**2** / Octobre,**2022**, PP 88-107*

Mondialisation et risques sanitaires : l'impératif d'un système d'information sanitaire solide et fiable.

Globalisation and health risks: the imperative of a robust and reliable health information network.

*** SALMI Madjid**
Université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou- Algérie
Laboratoire de performance, management et innovation, HEC Koléa
salmimadjid@yahoo.fr

Reçu le:02/08/2022 Accepté le:27/09/2022 Publié le: 10/10/2022

Résumé:
Cette recherche vise à mettre en lumière la mondialisation des risques sanitaires (MRS) à travers les données et l'impératif pour tout pays de disposer d'un système d'information sanitaire (SIS) solide et fiable. Notre problématique est: le SIS algérien, est il en mesure de répondre aux exigences de la MRS et de renseigner les décideurs dans les situations de crise sanitaire? Les résultats : le SIS doit être porté par la numérisation, il doit se fixer l'objectif de renseigner la décision et enfin le constat de la mise à l'épreuve du SIS en Algérie durant la pandémie de la COVID19.
Mots clés : Mondialisation, risques sanitaires, SIS en Algérie, OMS, pandémie de la Covid19
Codes de classification JEL :F02

Abstract :
This research aims to highlight the globalisation of health risks (MRS) through data and the imperative for any country to have a solid and reliable health information system (HIS). Our problem is: is the Algerian HIS able to meet the requirements of the MRS and to inform decision-makers in health crisis situations? The results: the HIS must be supported by digitisation, it must set itself the objective of informing the decision and finally the observation of the testing of the HIS in Algeria during the COVID19 pandemic.
Key words: Globalization, health risks, SIS in Algeria, WHO, Covid pandemic19
JEL classification codes : F02

* ***Auteur correspondant***

1. Introduction:

La globalisation a vu l'augmentation des voyages internationaux et des échanges commerciaux, dans le cadre desquels un grand nombre de barrières entre les Etats se sont effacées. La multiplication des flux humains et marchands augmente d'autant plus les risques et la rapidité de propagation des agents pathogènes**.**

Par ailleurs, l'accroissement considérable de la population humaine, la mobilité, l'urbanisation, la destruction des écosystèmes et la déforestation seraient ainsi intimement liés au développement des maladies émergentes ou ré-émergentes. En dépit des progrès majeurs des 150 dernières années en vaccinologie, les maladies infectieuses représentent toujours une menace réelle pour la santé humaine et animale étant donné que 60% des maladies infectieuses chez l'Homme sont toujours d'origine animale et que plus de 200 maladies d'origine animale connues constituent une menace avérée pour la santé humaine et animale et engendre encore plus de 20% de perte de la production animale mondiale.

Les crises sanitaires des dernières années, la fièvre aphteuse, la maladie de la vache folle, la grippe aviaire…ont largement mis en lumière les conséquences des épidémies animales, tant en termes de santé publique que d'impact économique pour les pays concernés. Ainsi on estime par exemple que l'épidémie de la fièvre aphteuse, au Royaume-Uni, en 2001, a coûté 10 milliards de dollars, nécessitant l'abattage de près de 6 millions d'ovins et de bovins (OIE 2022). Au cours des 10 dernières années, le virus de la grippe aviaire a entrainé l'abattage de 200 millions d'oiseaux en Asie seulement, avec des pertes dépassant les 10 milliards de dollars pour le secteur avicole de la région et en France, la gestion de la grippe aviaire en 2015 aurait coûté près de 250 millions d'euros. Plus globalement, la Banque Mondiale a estimé que les maladies animales ont provoqué une perte avoisinant les 200 milliards de dollars sur 10 ans (IFAH, 2013), commerce, tourisme et recettes fiscales confondues.

La pandémie de Covid-19 dont les conséquences sévissent encore, serait responsable, selon l'OMS (OMS, 2022), de la mort de 13 à 17 millions de personnes à la fin 2021. Ces chiffres permettent de donner une idée plus réaliste des effets dévastateurs - y compris indirects - de la pire pandémie depuis un siècle. Cette dernière qui donne à réfléchir, soulignent non seulement son impact, mais aussi la nécessité pour tous les pays d'investir dans des systèmes de santé

plus résilients qui puissent soutenir les services de santé, essentiels pendant les crises, y compris des systèmes d'information sanitaire plus solides (OMS,2022). Les recommandations de l'OMS sont donc d'investir plus pour des systèmes d'information sanitaires plus solides à même d'informer et d'agréger les informations pour une meilleure prise de décision dans les situations de crise sanitaire. C'est dans cette perspective que notre questionnement principal dans cette recherche est le suivant: « le SIS mis en place en Algérie, objet d'une modernisation, est il en mesure de répondre aux exigences de la MRS et de renseigner les décideurs dans les situations de crise sanitaire? Notre travail se pose comme hypothèses: - que tout système d'information sanitaire doit être porté par la numérisation, - qu'à ce dernier des objectifs soient assignés - sans négliger l'importance d'une coopération internationale pour la mise en place d'indicateurs de surveillance et de suivis épidémiologiques agrégés à un niveau mondial.

Pour répondre à notre problématique, nous allons dans un premier temps recourir aux données mettant en exergue l'importance de la mondialisation des risques sanitaires, et puis en nous basant sur les recommandations de l'OMS en la matière nous aborderons dans un second temps le SIS en Algérie à travers deux rapports: - évaluation du système national d'information sanitaire (SNIS) et - mise en oeuvre du SISDZ, sont nécessaires pour appuyer le rôle du SIS en Algérie durant la pandémie de la covid19.

2. Mondialisation et risques sanitaires :

Par mondialisation, on entend l'ouverture de toutes les économies du monde et l'interdépendance qui caractérise ces économies à l'heure actuelle. Certains auteurs soutiennent l'idée que la mondialisation, sous sa forme actuelle, est à même d'aggraver le chômage, les inégalités et la pauvreté, alors que d'autres soutiennent le contraire puisqu'ils sont convaincus que ce phénomène de mondialisation contribue à atténuer tous ces paramètres. Sur le plan strictement sanitaire, la mondialisation sous tend que les virus, les microbes et toutes les maladies que ces derniers génèrent, celles-ci peuvent se propager très vite d'un pays à un autre pour gagner le monde entier en un temps record suite au développement des voies de communication et les transports de plus en plus rapide.

2.1. Le risque sanitaire

Le risque sanitaire est un risque susceptible d'affecter la santé de la population du fait d'agents infectieux (virus); de produits chimiques (pollution) ou de substances radioactives; de produits utilisés dans le système de soins (médicaments, sang, organes); d'actes thérapeutiques ou de dysfonctionnements des organisations de soins (maladies nosocomiales).

Ce risque peut être immédiat ou à long terme constituant une menace directe pour la santé des populations nécessitant une réponse adaptée du système de santé. L'OMS (OMS, 2010) définit le risque sanitaire en se référant aux grands déterminants de la santé, pour elle le risque sanitaire est une «situation sociale ou économique, état biologique, comportement ou environnement qui est lié, éventuellement par une relation de cause à effet, à une vulnérabilité accrue à une maladie, à des problèmes». Cette définition nous ramène aux grands déterminants de la santé tels que les conditions de vie, l'âge, le réchauffement climatique et l'urbanisation…etc. Selon le critère de gravité, on distingue deux types de risque sanitaire.

a. Le risque épidémiologique: l'épidémie est la présence de cas d'une maladie généralement absente dans la communauté, ou situation dans laquelle la maladie, habituellement présente, atteint soudainement des niveaux d'incidence qui excèdent le nombre attendu. Une épidémie se définit par la croissance rapide de l'incidence d'une maladie dans une région donnée et pendant une période donnée.

b. **Le risque pandémique**: constitue le risque d'apparition d'une situation sanitaire exceptionnelle, lors de sa survenance, il déstabilise nos habitudes, déstructure notre système et notre schéma organisationnel, affaiblit notre capacité de réponse normative et opérationnelle et si cette situation s'aggrave, celle ci peut mener à une situation de crise sanitaire. Ainsi la pandémie est « une épidémie qui s'étend à une population entière, à un continent, voire au monde entier ». Ceci étant, la pandémie est une épidémie qui affecte une vaste zone, une grande partie de la population, un pays, un continent ou le monde entier.

2.2. Le risque sanitaire: une préoccupation mondiale

Les expériences épidémiques et surtout pandémiques vécues par l'humanité sont nombreuses, la grippe dite espagnole pour laquelle, selon l'étude de Barro et ses coauteurs (2020) (Ginglinger.E,2022),

sur 43 pays pour lesquels des données détaillées sont disponibles, cette dernière a tué 39 millions de personnes de 1918 à 1920, en trois vagues : 26,4 millions de personnes en 1918 de personnes, 9,4 millions de personnes en 1919 et 3,1 millions en 1920. Son impact sur le PIB moyen par habitant de ces pays a été estimé à -6%. Confirmant l'étude de Barro pour la grippe espagnole, Gourinchas (2020) (Ginglinger.E, 2022) a estimé que la réduction du PIB par rapport à 1919 pouvait être comprise entre 6.5% et 10% pour les Etats-Unis, d'où un impact supérieur à celui de la crise financière internationale de 2008.

2.3. Un réseau de métrologie sanitaire mondial

Le Réseau de métrologie sanitaire créé en 2005 et dont l'un des fondateurs est l'OMS, a pour objectif d'aider les pays et les partenaires à produire et à utiliser des données de meilleure qualité pour prendre des décisions fondées sur des bases factuelles. Ainsi, selon l'OMS, ce réseau est l'un des rares partenariats mondiaux s'intéressant à la santé qui soit axé sur le système de santé plutôt que sur les maladies. Il est composé d'utilisateurs et de producteurs d'information sanitaire à savoir les ministères de la santé et offices nationaux de la statistique, les organisations du système des Nations Unies, les banques de développement, les partenariats mondiaux pour la santé, les donateurs bilatéraux et experts techniques. Le réseau vise à accroître la disponibilité, la qualité, la valeur et l'utilisation d'informations sanitaires pertinentes et exactes en favorisant le financement conjoint et la mise au point de systèmes d'information sanitaire de base dans les pays. Pour y parvenir, le réseau s'est fixé trois objectifs principaux à savoir:

- Créer un cadre et des normes pour les systèmes d'information sanitaire ;
- renforcer les systèmes d'information sanitaire dans les pays en développement en apportant un soutien technique et financier ;
- améliorer l'accès à une information sanitaire de meilleure qualité davantage utilisée, moyennant des mesures incitatives pour la diffusion et l'application de ces informations à tous les niveaux que ce soient mondial, régional, national et local.

Dans cette perspective l'enquête pour le rapport 2020 du « World Economic Forum Global Risk », réalisée en octobre 2019, paru le 15 janvier 2020 faisait état des 10 risques les plus probables, le risque d'épidémie ne figure pas, alors qu'il n'apparait qu'en 10ème position

parmi les risques susceptibles d'avoir un impact significatif. Deux mois après la publication de ce rapport, l'épidémie de Covid-19 est présente dans la plupart des pays, et laisse entrevoir de lourdes conséquences humaines, économiques et financières.

Par conséquent, et à la surprise de tous, le Covid19 entraine, ainsi, trois types de chocs : les personnes malades ne contribuent plus au PIB, les mesures de confinement et de fermeture des magasins donnent un coup d'arrêt aux dépenses des ménages et des entreprises et enfin l'incertitude entourant l'évolution de la situation et les anticipations négatives qui peuvent en résulter accentuent l'effet négatif sur l'économie ce qui laisse les acteurs économiques en mode veille.

En effet, des mesures de confinement ont été prises pour contenir la propagation rapide de l'actuelle pandémie de la COVID19. Ce confinement nécessaire d'un point de vue sanitaire, mais qui est susceptible d'accentuer la sévérité de la récession. A cet effet, l'Organisation Internationale du Travail (OIT) estime que la crise du coronavirus entrainera une augmentation du nombre de chômeurs dans le monde comprise entre 5.3 et 24.7 millions selon les scénarios (à comparer à une augmentation de 22 millions durant la crise de 2008). Pour atténuer le choc économique, tous les gouvernements se mobilisent pour proposer des mesures évitant les ruptures dans les chaines d'interconnexion de l'économie (maintenir les salaires, éviter les licenciements, les faillites en cascade, les perturbations des chaines logistiques, la crise financière…). La pandémie de Covid19 a révélé les failles du système de production mondialisé. Ces divers constats sur les plans économiques, financiers et sanitaires donnent à réfléchir, et soulignent non seulement l'impact de la pandémie, mais aussi la nécessité pour tous les pays d'investir dans des systèmes de santé plus résilients qui puissent soutenir les services de santé, essentiels pendant les crises, y compris des systèmes d'information sanitaire plus solides et plus fiables.

3. Le système d'information sanitaire (SIS): des exigences face à la mondialisation des risques sanitaires

Une information sanitaire fiable et communiquée en temps voulu revêt une importance capitale car elle constitue l'essence de toute décision ou action de santé publique aussi bien au niveau national, régional que mondial. Elle est cruciale aux décideurs dans leurs processus de décision pour des choix judicieux en matière de

politique de santé, et de s'assurer que les objectifs des différents programmes de santé ont été atteints à des coûts efficients, que des stratégies ont été mises en place et enfin, que ces différents programmes sont régulièrement évalués notamment en vue de la détermination des besoins et d'une allocation équitable des ressources.

Le système national d'information sanitaire (SNIS) est un ensemble organisé de structures, d'institutions, de personnels, de procédures, de méthodes et d'équipements permettant de fournir l'information nécessaire à la prise de décision, à la gestion des programmes sanitaires et au développement du système de santé. Il englobe tout autant le secteur public que le secteur privé du système national de santé. Il a pour but d'accroitre la disponibilité, en temps voulu, d'une information sanitaire sûre à tous les niveaux du système de santé (en référence à la déclaration de Ouagadougou, 30 avril 2008 sur les soins de santé de base).

3.1. Les composantes du SNIS

Les composantes du SNIS se déclinent sur les points suivants et chaque sous système est défini par des objectifs opérationnels, des outils, des procédures, une organisation et des ressources qui lui sont propres.

- La surveillance épidémiologique qui est axée essentiellement sur les maladies à déclaration obligatoire (MDO),
- La surveillance et l'évaluation des activités des services de santé,
- La gestion des programmes de santé,
- La gestion des ressources (finances, personnels, infrastructures, équipements, etc.…),
- Les enquêtes de santé,
- Le système d'information à assises communautaires,
- L'état civil (naissances, décès, mariages…) ; etc.

3.2. Le choix du contenu du SIS: les axes clés du SIS

Les exigences de contrôle de tout programme de santé doivent refléter le modèle de soins de santé à la base de la planification, de l'organisation et de l'administration des services de santé. Ainsi le SIS contient dix modules qui correspondent aux composants essentiels des soins de santé que sont: population, mortalité, morbidité, hospitalisation et transfert, laboratoire, lutte contre les maladies, programme élargi de vaccination (PEV) avec notamment la surveillance de la vitamine A, de l'anatoxine tétanique et de la

croissance, nutrition, santé génésique et VIH/SIDA. Dans chaque section technique, le contenu du SIS peut être regroupé selon trois axes clés:

a. Les normes et les indicateurs

Les indicateurs sont définis comme des variables, reproductibles dans le temps, qui permettent de suivre l'évolution de la réalisation des objectifs. Une norme correspondante est utilisée afin de déterminer le niveau minimum acceptable dans la réalisation de chaque indicateur. Ces derniers représentent les points initiaux et finaux de la conception du SIS. Ils fixent les données devant être recueillies, la disposition et le format des sources d'informations, et indiquent comment les données doivent être gérées, interprétées et utilisées pour diriger les pratiques de santé publique. Ainsi, les systèmes de santé qui n'utilisent pas les mêmes indicateurs de santé ne sont pas standardisés, tout comme les informations de santé qu'ils génèrent. Par conséquent, les données produites par des systèmes de santé non standardisés sont souvent incomplètes, et donc ne peuvent être cumulées et ne sont pas adaptées à l'évaluation d'une situation.

Le point de départ du processus de standardisation du SIS consiste à établir un consensus autour d'un ensemble clé d'indicateurs et de normes. Cette liste permet de développer un ensemble d'outils cohérents, accompagnés de conseils normatifs relatifs à leur utilisation et leur application sur le terrain. Le processus de sélection des indicateurs est complexe. Chaque indicateur doit être techniquement valide, simple et mesurable. En outre, le développement et la mise en place de politiques nouvelles (ou révisées) au niveau national et organisationnel dévoilent de nouveaux secteurs de contrôle et de mise en œuvre sur le terrain, qui doivent être en permanence évalués et pris en compte.

Les normes doivent être adaptées à l'environnement spécifique dans lequel elles sont utilisées et doivent reposer sur la validité empirique de chaque opération. En l'absence de données spécifiques au pays, les normes internationales sont prises en compte en regard de certains indicateurs. IL est prévu qu’après évaluation et examen approfondis, ces normes soient modifiées et affinées de manière à mettre en place un ensemble de valeurs spécifiques au pays, sur chaque site. En présence d'indicateurs sans norme de référence, le processus permet également de définir des normes empiriques dans des versions actualisées du SIS.

b. Les outils de collecte d’information

IL est essentiel d'utiliser des outils et des méthodes de collecte communs (OMS, 2022) afin que les données générées dans le SIS soient cohérentes et de bonne qualité. Lorsqu'elles sont utilisées de manière systématique et coordonnée par tous les partenaires de santé, ces ressources permettent de veiller à la comparaison possible des indicateurs d'un cas à l'autre et à l'obtention de niveaux de cumul compatibles. La conception du SIS doit impérativement prendre en charge les questionnements suivants:

- Quels sont les outils utilisés pour la collecte des données ?
- Qui est chargé de la collecte des données ?
- Quelles données doivent être recueillies et comment ?
- Quand et comment les données doivent-elles faire l'objet d'un rapport ?
- Comment les données doivent-elles être interprétées et utilisées ?

c. La coordination des outils et des sources du SIS

Les ressources, la surveillance et le contrôle des entrées provenant des différents intervenants sur le SIS assurent la cohésion nécessaire de ce dernier. Toutefois, les activités de collecte de données conflictuelles ou menées en parallèle ne constituent pas seulement une perte de temps du fait qu'elles pèsent lourdement sur les prestataires de santé sur le terrain. Elles affectent souvent la qualité des soins car le personnel se voit contraint d'abandonner les soins des patients pour se consacrer aux systèmes dupliqués et chaotiques d'enregistrement des données. Une coordination et une supervision solides, à tous les niveaux de gestion des soins de santé, sont indispensables pour que le SIS fonctionne de manière efficace. Les rôles respectifs de chaque partenaire doivent être décrits clairement.

d. Fonctionnement et contrôle du SIS

Les axes clés du SIS ne peuvent fonctionner seuls. Chacun doit opérer dans un cadre commun, qui définisse clairement les points suivants:

- Comment les données doivent être gérées ? (cycle des données) ;
- Quand exercer un contrôle ? (fréquence des contrôles) ;
- Qui participe au contrôle et quels sont les rôles de chacun ?

Les partenaires de santé doivent pouvoir surveiller les objectifs des programmes de santé sur de longues périodes. Aussi, il est important d'obtenir des tendances moyennes de données qui ne soient pas biaisées par des aberrations ou des variations temporelles. On peut ainsi dériver les informations de référence pour définir les normes et les seuils d'alerte, et calculer les indicateurs instables qui doivent être

surveillés sur de longues périodes avant de pouvoir être interprétés et utilisés de façon fiable. Une base de données du SIS permet aux partenaires de santé d'assurer une gestion et une conservation encore plus avancées des rapports mensuels, mais aussi de générer des analyses cumulées dans le temps. Les organismes exigent, le plus souvent, des rapports trimestriels, biannuels et annuels.

3.3 **Fixer des objectifs au SIS** :

Un Système d'information sanitaire doit se fixer pour objectif de générer, d'analyser et de diffuser les données de santé. Il s'agit d'une activité réalisée en continu, régulièrement en lien étroit avec les décisions prises en matière de santé publique et la mise en œuvre des actions d'un programme. Ces derniers peuvent être déclinés comme suit:

- Détecter au plus tôt les problèmes de santé et les épidémies, et y répondre rapidement ;
- Surveiller les tendances en matière d'état de santé et tenir compte en permanence des priorités de soins de santé ;
- Évaluer l'efficacité des interventions et l'étendue des services proposés ;
- S'assurer que les ressources sont adaptées aux secteurs et groupes qui en ont le plus besoin ;
- Évaluer la qualité des interventions de santé.

Ceux sont ces objectifs qui sont la clé de voute pour le choix des indicateurs déjà abordés, des normes et du rythme de contrôle du fonctionnement du SIS.

4. Le SIS en Algérie à l'épreuve de la mondialisation des risques sanitaires.

Des efforts considérables ont été consentis par l'Algérie en matière de renforcement du système d'information sanitaire en répondant aux exigences de l'OMS en matière de SIS. A cet effet et toujours avec l'appui de cette dernière l'institut national de santé publique (INSP) (Hannoun 2012) a procédé à l'évaluation du SNIS en recourant au ' Health Metrics' un outil d'évaluation des systèmes nationaux d'information sanitaire et développé par l'OMS en collaboration avec le réseau de métrologie sanitaire (RMS). Le résultat de cette évaluation a mis en lumière les insuffisances du SNIS algérien. A la suite de cette évaluation, il a été décidé une modernisation par la numérisation du SNIS. Un programme de numérisation de ce dernier dans le cadre du programme d'appui au

secteur de la santé (PASS) et avec l'appui de l'Union Européenne a été enclenché en 2011 pour prendre fin en 2014. Ce dernier a nécessité une mise à nu de l'ensemble des dysfonctionnements et insuffisances du SNIS dont la finalité a été de mettre en œuvre le système d'information sanitaire SIS.DZ.

4.1. L'évaluation du SNIS à travers le ' Health Metrics'

Un état des lieux du SNIS du secteur de la santé existant (Hannoun, 2012) a établi le diagnostic du processus de collecte, de consolidation et d'analyse de l'information mis en place donnant lieu à des constatations à divers niveaux comme suit.

a. **Le processus de collecte, de consolidation et d'analyse d'information**

La structure administrative du MSPRH se décline en 4 niveaux de soins et de prise en charge voire fig1:

Fig 1: Processus de collecte d'information du MSPRH

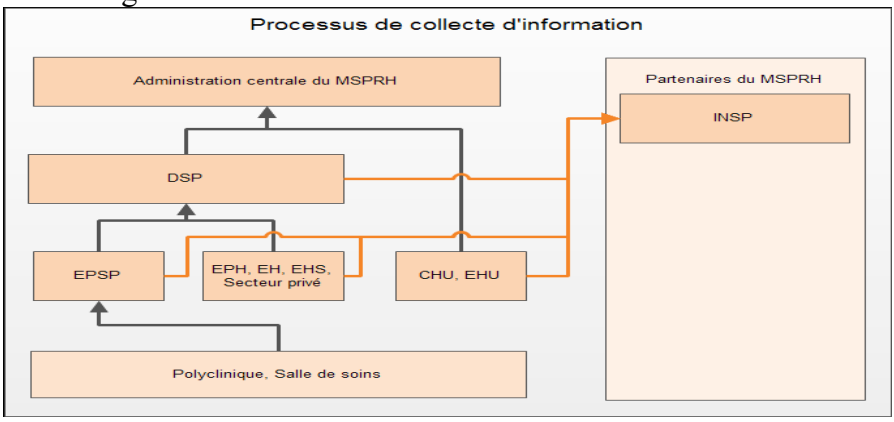

Source : Dr Simon NDIRA, Nadir BENHAMOUDA « Conception, développement et mise enœuvre du Système d'Information Sanitaire d'Algérie SIS.DZ » rapport final 2014 ; page 27

- **la collecte des données**

Les données des patients proviennent des établissements (ou des polycliniques et salles de soins) particulièrement des registres en place. A la fin de chaque période de rapportage, les données des registres sont agrégées en différents rapports et envoyés à la DSP, qui les agrègent à son tour et envoie un récapitulatif aux différents programmes et directions du niveau central du MSPRH. A chaque étape de ce processus, les données sont consolidées et retranscrites avant d'être envoyées au niveau supérieur. Le premier niveau de consolidation des données provenant des salles de soins et des polycliniques est l'EPSP, qui les retranscrit et les envoie à la DSP. En commençant par les établissements sanitaires et les EPSP, et en identifiant tous les

rapports qui sont envoyés au niveau supérieur.

- **les supports de collecte et de transmission des données**

Le MSPRH utilise surtout les canevas sur papier pour la collecte des données. Les canevas sont élaborés par les différents programmes de santé.

- Les canevas de collecte de données de veille sanitaire : le point d'entrée pour la collecte d'information de veille sanitaire est le service de médecine préventive (SEMEP), présent dans tous les établissements hospitaliers et l'EPSP. Ils collectent les données des 15 programmes suivants : le programme national de périnatalité, le programme de nutrition, le programme national de santé mentale, les accidents domestiques, le programme de santé scolaire, le programme de santé universitaire, le programme de santé bucco-dentaire scolaire, le programme fluor, le programme de prise en charge des maladies non transmissibles (MNT), le programme élargi de vaccination (PEV), le programme de déclaration des maladies diarrhéiques et des infections respiratoires aiguës (IRA), le programme national de lutte contre les zoonoses, le programme national de lutte contre la rougeole, le programme national d'élimination du tétanos néonatale, le programme national de lutte contre la poliomyélite, les mesures des activités, l'hygiène du milieu, la protection maternelle et infantile (PMI) et les maladies à déclaration obligatoire.

- Les canevas de collecte de données sanitaires pour la planification et la gestion :

Les services et directions qui ont à collecter de données pour la planification et la gestion des services de santé envoient celles-ci aux directions pertinentes de l'administration centrale du MSPRH. Ces données sont également collectées à partir de canevas papiers, élaborés par les directions concernées.

- **Les logiciels opérationnels sous le SNIS**

Les établissements utilisent différents outils de traitement des données, notamment:

- Le Logiciel patient conçu pour la gestion administrative du malade, son suivi durant le séjour hospitalier, la saisie de la fiche navette (actes professionnels faits à l'établissement d'hospitalisation; actes professionnels faits à l'établissement externe; médicaments), et la saisie des informations de sortie (résumé standard de sortie) ;

- **Epi-info** pour la consolidation et l'analyse des données de veille sanitaire ;

- **Epipharm** pour la gestion des stocks des médicaments et faciliter les travaux des pharmaciens ;
- **Epistat** pour la collecte des données statistiques épidémiologiques et autres ;
- **3COH** (triple comptabilité hospitalière), qui permet à la fois une comptabilité patrimoniale (comptabilité générale), une comptabilité budgétaire et une comptabilité analytique.

IL existe aussi plusieurs autres outils exploités par certains établissements hospitaliers non généralisés par le MSPRH.

- **La consolidation et la transmission des données**

Les données nécessitant une consolidation sont essentiellement traitées à l'aide de fichiers Excel. Les modes de transmission des données vers les DSP et l'administration centrale les plus utilisés sont les fax, le courrier administratif et les emails.

4.2 Dysfonctionnements du SNIS

L'évaluation par le 'Health Metrics' a fait ressortir les insuffisances liées à chaque élément du SNIS évalué comme suit :

- On constate une double transmission des données vers l'administration centrale et vers les partenaires, notamment l'INSP. Cette double transmission peut provenir directement des établissements ou parfois des DSP et parfois même certains CHU transmettent leurs données à la DSP de leur lieu d'implantation.
- IL existe plusieurs circuits de remontée de la même information (redondance) à travers la hiérarchie du secteur de la santé, ce qui induit à une multitude de points d'accès à l'information non intégrées et souvent non fiables.
- Les données étant collectées par programme ou pour des utilisateurs différents, l'analyse a révélé des chevauchements et des double-saisies de données dans les différents canevas.
- Il faut noter que les logiciels existants dans les différents établissments ne communiquent pas entre eux et demeurent non-interopérables, par conséquent ils ne permettent pas l'échange d'information et se basent sur une technologie dépassée par l'avancement des TIC.
- Manque d'indicateurs pour la prise de decision: le MSPRH ne dispose pas assez d'indicateurs pour la prise de decision, en effet le SNIS prend en charge quelques indicateurs eux mêmes correspondant à des programmes,
- Fragmentation et manque de partage de l'information**.** Les informations sont fragmentées entre différents programmes de santé et services et il n'y a pas de point d'accès unique à

l'information pour l'ensemble des structures du système de santé.
- Manque de supports d'information aidant à la prise de décision.
- Manque de partage d'information au sein du MSPRH, en plus l'information nécessaire pour la prise de décision est toujours inaccessible aux responsables du MSPRH.
- Manque d'utilisation des données pour la prise de décision à travers tous les niveaux de soins : le SNIS est seulement orienté vers la communication des données aux niveaux supérieurs et non pas sur l'analyse de l'information pour l'action à tous les niveaux.

Ainsi et sur la base de ces insuffisances identifiées, la nécessaire mise en place d'un système d'information sanitaire moderne SISDZ s'appuyant sur les nouvelles technologies de l'information et de la communication a fait objet des priorités du secteur de la santé.

4.3.Le SIS.DZ un acquis inestimable face à la crise sanitaire de la covid19

Le programme financé dans le cadre de du programme d'appui au secteur de la santé (PASS) avec l'UE a eu pour but principal d'appuyer le ministère de la santé dans ses démarches de réformes et de modernisation du système d'information sanitaire. A cet effet un projet d'envergure a été inscrit par l'équipe du PASS pour « développer et mettre en œuvre un système d'information sanitaire algérien SIS.DZ» avec l'appui exclusif de l'expertise technique mobilisée par le programme au profit du secteur.

L'objectif principal du SIS.DZ est de rendre disponible aux décideurs des différents niveaux du système de santé, les données et informations nécessaires pour développer et adapter les stratégies sectorielles et assurer une allocation appropriée des ressources. Le système est conçu pour consolider des données provenant de sources différentes, afin de produire des rapports réguliers dans le domaine de la veille sanitaire, de la planification du secteur et de la gestion des ressources (humaines, financières et matérielles). Ainsi, le SIS.DZ est en mesure de mettre en œuvre des procédures et applications assurant tant le pilotage du secteur au niveau stratégique que la prise de décision quotidienne au niveau opérationnel.

a.**L'architecture du SIS.DZ**

L'architecture applicative du SIS.DZ est conceptualisée autour des applications suivantes (voire figure n°2)

Fig 2 : l'architecture du SIS.DZ

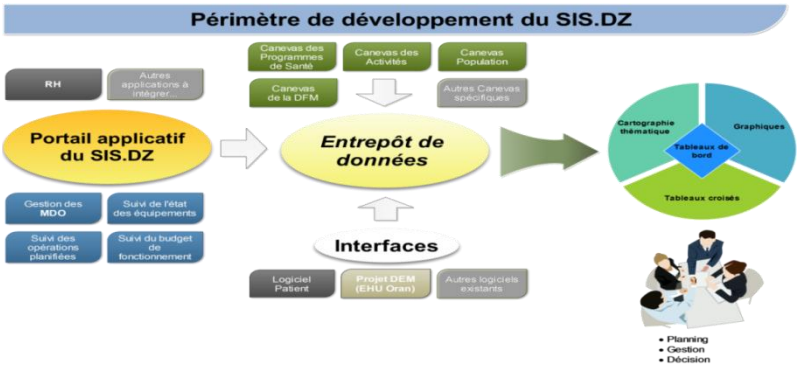

Source : Simon NDIRA, Nadir BENHAMOUDA**.** rapport final du SISDZ Page 41

- **L'entrepôt de données central, le système d'information décisionnel (SID)**

Les informations récoltées de sources différentes en tant que données brutes sont agrégées et consolidées par le SID pour le calcul des indicateurs définis (Simon.N et Benhammouda.N, 2014). Les indicateurs ainsi calculés sont rendus accessibles aux responsables du MSPRH (à travers tous les niveaux de soins et de l'administration centrale) dans des formes diverses (tableaux croisés, graphiques et cartographie) pour l'analyse, ceux-ci sont compilés dans des rapports de sortie.

-

Le portail applicatif du SIS.DZ:

Il est constitué des applications développées pour répondre aux attentes des responsables du MSPRH, y compris les outils suivants: - gestion des maladies à déclaration obligatoires (MDO) ; suivi de l'état des équipements de santé (mini-GMAO) ; gestion des opérations planifiées ; suivi du budget de fonctionnement ; tableau de bord des ressources humaines, positionnement des structures de santé ; déclarations des décès maternels et gestion du dictionnaire de méta données des indicateurs.

Autres applications interfacées au SID

- Le système d'information des ressources humaines (SIRH)
- Le dossier électronique médical (DEM) mis en place au niveau de l'EHU Oran par la société Medasys dans le cadre du marché contractuel
- Interface au logiciel patient pour la récupération des statistiques sur les mortalités et morbidités hospitalières.

- **Les canevas de saisie** des données brutes utilisées au niveau des

établissements, qui sont intégrées directement dans le SID. Les canevas suivants ont été élaborés :

- Les canevas de saisie des données pour le calcul des indicateurs arrêtés par la direction des finances et des moyens (DFM) ;
- Les canevas de saisies des données pour le calcul des indicateurs proposés.

Le SIS.DZ est évolutif, il permet l'intégration d'autres applications, la configuration d'autres interfaces aux logiciels existants ou aux nouveaux logiciels à introduire auprès du MSPRH et la constitution des nouveaux formulaires de saisies des données.

4.4. Les indicateurs développés sous le SISDZ

a. Les indicateurs de veille sanitaire

Un travail en étroite collaboration avec la direction générale de la prévention et de la promotion de la santé (DGPPS) et l'INSP a été effectué pour la définition des indicateurs de veille sanitaire, mettant l'accent d'abord sur les indicateurs des maladies transmissibles en tenant compte de la liste des maladies à déclaration internationale et de la nouvelle liste des maladies à déclaration obligatoire (MDO) (Simon.N et Benhammouda.N, 2014) du MSPRH. En plus, des maladies transmissibles prioritaires représentant 15% de la morbidité toutes causes confondues, ajoutant à ceux là quelques indicateurs pour le suivi du plan cancer ont été définis en collaboration avec la direction générale des services de santé et de la réforme hospitalière (DGSSRH). Ainsi, un nombre de 49 indicateurs de veille sanitaire ont été définis et intégrés dans le SIS.DZ.

b. Les indicateurs de planification et gestion des services de santé

Les indicateurs de planification et gestion des services de santé ont été définis avec la participation de plusieurs directions du MSPRH, à savoir la direction des finances et des moyens (DFM), la direction des études et de la planification (DEP), la direction des services de santé et de la réforme hospitalière (DGSSRH) et la direction des ressources humaines (DRH) ainsi que les responsables du MSPRH aux niveaux décentralisés (DSP, établissements).

Ainsi un nombre de 50 indicateurs de planification et gestion des services de santé ont été définis; ils se répartissent en trois domaines clés:

- L'accessibilité à l'offre de soins, y compris les infrastructures, le personnel de santé disponible dans les structures, les équipements médicaux qui y sont installés;

- La performance du système de santé c'est à dire la couverture de la population, l'activité des structures de soins, l'activité du personnel soignant et les relations que le système de santé entretient avec les usagers ;
- Le financement du système de santé, soit son fonctionnement et ses investissements pour répondre aux besoins de santé de la population.

c. Les indicateurs de la population

Il a été introduit dans le SIS.DZ une liste de 24 indicateurs de mesure qualitatifs touchant les domaines de:

- **Santé de la reproduction et planification familiale** (SR/PF) y compris 7 indicateurs sur la planification familial; la budgétisation; approvisionnement et sécurisation des produits SR (BAS); et dépistage des lesions; précurseurs du cancer.
- **Démographie** y compris 16 indicateurs sur la situation démographique, la mortalité maternelle et les projections démographiques.

Ainsi qu'un indicateur sur la productivité, à savoir le taux de complétude des rapports.

5. Des conditions pour la pérennité du SIS.DZ

Le système d'information sanitaire pour le secteur de la santé en Algérie a été conçu, testé à titre pilote et mis en œuvre, toutefois il reste tributaire d'un nombre d'exigences à respecter pour sa pérennité qu'on peut décliner comme suit :

- Réplication au territoire national.
- Renforcement des ressources humaines formées et compétentes.
- Une infrastructure serveurs et réseaux.
- Elargissement des domaines applicatifs.
- Un cadre réglementaire pour le SIS.DZ lui fournissant un ancrage juridique permettant de définir les missions des entités responsables et utilisatrices de ce système, ainsi que les procédures de travail pour les membres administrateurs désignés.

6. Le SIS.DZ et la crise sanitaire de la covid19

Le programme d'aide au secteur de la santé pour la modernisation du SIS a aidé l'INSP et le MSPRH dans l'élaboration d'un partenariat entre l'institut national de santé publique de Bruxelles (WIV-ISP). Le partenariat portant sur des axes stratégiques notamment:

- La surveillance épidémiologique ;

- L'information sanitaire et la communication, en particulier le renforcement de la gestion, du partage et de l'archivage des données;
- Le renforcement des fonctions d'expertise en matière d'évaluation des risques en terme d'impact pour la santé des citoyens de différents domaines et le renforcement des capacités de l'INSP dans le domaine de la prédiction et de la modélisation.

Grâce au SIS.DZ et le partenariat étranger, il a été possible pour le MSPRH et l'INSP de prendre les mesures nécessaires pour la riposte contre la COVID19, de mettre en place des mesures d'endiguement de la propagation du virus en détectant à temps le premier cas suspect sur le territoire national et de prendre des mesures rapidement, le suivi en continu de la détection des foyers de contamination au virus COVID19 à temps pour exiger la mise en place du protocole de riposte. Le SIS.DZ a été mis à l'épreuve pour identifier la disponibilité des moyens et des ressources et leur affectation afin de répondre aux besoins exprimés, ce qui a été le cas pour la gestion des médicaments faisant liste du traitement à prescrire, aux personnes contaminées par le virus de la COVID19. Le MSPRH a eu un outil pour s'informer et informer en continu l'opinion publique et la population sur l'évolution des différents indicateurs de morbidité et de mortalité liés à la Covid19.

Conclusion

Cette recherche articulée autour de la problématique de la mondialisation des risques sanitaires et du défi des systèmes d'information sanitaire comme outil de détection de ces derniers et de leur potentielle évolution, nous a permis de nous pencher sur les données de l'OMS sur un nombre d'expériences liées mises en lumière afin de mettre en exergue l'urgence pour chaque pays de disposer d'un système d'information sanitaire solide et fiable. Ce dernier pouvant servir de base à informer la décision des Etats face aux différents risques sanitaires qui se trouvent aujourd'hui plus que multiples. Nous avons pu établir que, l'OMS préconise des conditions à la mise en œuvre de ces systèmes pour qu'ils puissent être fiables et solides et servir d'une assurance "bouclier". Nous avons abordé le système d'information sanitaire en Algérie, et nous avons pu constater que ce dernier a été, en 2011, l'objet d'une évaluation par l'institut national INSP en se référant à un outil d'évaluation des SIS "health metrics" fourni par l'OMS, et dont le rapport a fait état de ses diverses insuffisances. Par ailleurs, la

modernisation par la numérisation et le recours aux TIC du SIS, en Algérie, a été l'objet d'une coopération étrangère qui s'est basée sur ce rapport pour mettre en place le système d'information sanitaire actuel SIS.DZ.

La pandémie de la covid 19 a mis à nu les dysfonctionnements des systèmes d'information. Elle a, aussi, été le moment de vérité pour le SIS.DZ. IL nous a été donné de constater que le SIS.DZ répond aux exigences de l'OMS en matière de SIS et ce en termes de conception, de la possibilté d'une coopération internationale pour une gestion efficace du risque sanitaire lié à une crise sanitaire mondiale. C'est la raison pour laquelle la disponibilité de l'information agrégée et coordonnée avec l'OMS a facilté la prise de décision pour la gestion de la crise sanitaire de la covid19 en Algérie. La capacité du système SIS.DZ à détecter le premier cas ainsi que les premiers foyers de contamination ont permis la prise de décision rapide, ce qui a évité une catastrophe humaine en Algérie. La gestion de la prise en charge et la gestion des prescriptions des medicaments contre la COVID19 a été aussi l'objet de mise à l'épreuve pour le SIS.DZ. Toutefois, en dépit des realisations accomplis par la mise en oeuvre du SIS.DZ pour une aide à la décision dans le cadre de la prise en charge et de la riposte aux risques sanitaires liés à la mondialisation, des manquements ont été ressentis à l'éxemple de la pénurie d'oxygène rencontrèe en juillet 2021. Ceci pour conclure et insister sur les efforts de pérennisation qui restent à faire dans le cadre de l'enrichissment du contenu du SIS.DZ.

Références bibliographiques

- 2éme Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, Algérie 2010.
- Cadre et normes des systèmes nationaux d'information sanitaire, deuxième édition, organisation mondiale de la Santé, Genève 2008.
- Enquête nationale de santé, transition épidémiologique et système de santé, projet TAHINA (contrat IC A3-CT-2002-10011), INSP, Algérie 2007.
- Evaluation du système national d'information sanitaire : un outil d'évaluation. Draft version 4.00, 18 Décembre 2008-OMS-HMN.
- https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7365146/ consulté le 06/08/2022

- https://www.optionfinance.fr/analyses/coronavirus-quel-impact financier.html; consulté le 11/08/22.
- Interventions prioritaires pour renforcer les systèmes nationaux d'information sanitaire, AFR/CR54/R3 du 02 septembre 2004.
- Edith Ginglinger « corona virus, quel impact financier ? » ; https://www.optionfinance.fr/analyses/coronavirus-quel-impact-financier.html, consulté le 11/08/22.
- Les systèmes de santé en Algérie, Maroc et Tunisie. Défis nationaux et enjeux partagés. Les notes IPEMED N° 13, avril 2012.
- Mondialisation et changement climatique accélèrent les risques sanitaires à l'échelle de la planète ; https://www.boehringer-ingelheim.fr/notre-expertise/notre-responsabilite/des-enjeux-sanitaires-et-economiques-majeurs#:~:text=Mondialisation%20et%20changement%20climatique%20acc%C3%A9l%C3%A8rent%20les%20risques%20sanitaires,majeurs%20de%20ces%20150%20derni%C3%A8res%20ann%C3%A9es%20en%20vaccinologie Consulté le 08/08/2022.
- Option finance n° 1665 https://www.optionfinance.fr/analyses/le-nouveau-visage-de-la-mondialisation.html consulté le 11/08/22.
- Rapport sur le développement humain, programme des nations unies pour le développement, 2010.
- Renforcement des systèmes d'information sanitaire, WHA60.27 soixantième assemblée mondiale de la santé, résolutions et décisions. Génève, 14-23 Mai 2007, WHASS1/2006-WHA60/2007/REC/1.
- Observations inattendues... et capricieuses de la santé, risques, catastrophes, crises, ORS 2010 https://sofia.medicalistes.fr/spip/IMG/pdf/Risques_catatrophes_crises_observatoire_sante_region_nord_.pdf, consulté le 11/08/2022.
- Vocabulaire médical, endémie/épidémie/épidémiologie/pandémie, https://www.vocabulaire-medical.fr/encyclopédie/141-endémie épidémie-épidémiologie-pandémie/, consulté le 11/08/2022.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

المجلد: 6/ العدد: 2/ أكتوبر، 2022 ، ص ص108-125

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

أهمية رسكلة النفايات في الاقتصاد الجزائري :دراسة لتجارب دولية رائدة

The importance of waste recycling in the Algerian economy: a study of leading international experiences

د.سلطاني وفاء
Soltani Wafa
جامعة باتنة–1–الجزائر
wafa.soltani@univ-batna.dz

* أ.د عايشي كمال
Aichi Kamel
جامعة باتنة–1–الجزائر
aichikamel@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/ 03/26 تاريخ القبول: 2022/09/28 تاريخ النشر: 2022/10/10

الملخص :

. تهدف الدراسة في هذا المقال الى معرفة كيفية تثمين النفايات من خلال رسكلتها وبالتالي خلق قيمة مضافة في الاقتصاد وتوفير الطاقة ومناصب الشغل .وقد خلصت الدراسة الى أن إ إعادة تدوير النفايات تساهم بقدر كبير في تحقيق التوازن الاجتماعي من جهة و حماية البيئة من مخاطر التلوث و الحفاظ عليها و تحقيق الموارد الاقتصادية من جهة أخرى. وأيضا من خلال الإدارة و التسيير الجيد للنفايات الصلبة و استخدام الأساليب العلمية لمعالجتها و التكنولوجيا المتطورة لإعادة تدويرها يؤثر ايجابيا على التوازن البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي ، و يتضح هذا من خلال ما حققته الدول المتقدمة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: النفايات ، ،الرسكلة ،اعادة تدوير النفايات ،حماية البئة ،التوازن البيئ والاقتصادي والاجتماعي

تصنيف JEL: E1

Abstract :

The study aims in this article to know how to value waste through its recycling and thus create an added value in the economy, save energy and jobs. The study concluded that waste recycling contributes greatly to achieving social balance on the one hand and protecting the environment from pollution risks and preserving and economic resources on the other hand. Also, through the good management and management of solid waste and the use of scientific methods for its treatment and advanced technology for recycling, it positively affects the environmental, economic and social balance, and this is evident through what the developed countries have achieved in this field.

Keywords: waste, recycling, waste recycling, environmental protection, environmental, economic and social balance

JEL classification codes: E1

* المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

يفرض النمط الاستهلاكي للحياة العصرية زيادة النفايات المختلفة التي تلقي بها المنازل والمكاتب والشركات إلى حاويات القمامة. ومع النمو الديموغرافي أصبحت مشكلة التخلص من هذه النفايات أمراً يقض مضجع الحكومات حول العالم، لا للتخلص منها فقط بل لجعلها مورداً اقتصادياً مهماً ومزوداً للمصانع ببعض المواد الخام عبر عملية اعادة تدويرها .

ولئن تكن النفايات الصلبة مشكلة بيئية قائمة بذاتها نظراً للتلوث البيئي الذي ينجم عنها، إلا أنه من خلال إعادة تدويرها يمكننا الاستفادة منها، بدلاً من رميها بشكل عشوائي أو نقلها إلى مكب عام للقمامة حيث يتم غالباً تجميعها ومن ثم ردمها من دون معالجة. فهي يمكن أن تصبح مصدراً للثروة، اقتداء بالتجارب الأوروبية في هذا المجال، خصوصاً عبر الاستفادة من المخلفات المنزلية بتحويلها إلى سماد عضوي ذي جودة عالية، والاستفادة من المخلفات الصلبة بواسطة الفرز الجاف .

وفي الجزائر، أخيرا زاد الاهتمام بمشكل التخلص من النفايات بدافع البحث عن حلول عملية واستخدام أساليب وقائية ووضع ضوابط تجبر المؤسسات على التحكم في النفايات والحد من أخطارها مع السعي لوضع مخطط شامل يهتم بإدارتها ومعالجتها والتقليص من الخسائر الاقتصادية لها نتيجة الوضع البيئ في الجزائر. كما سنحول من خلال هذا البحث تبيان :

كيفية تثمين النفايات من خلال رسكلتها وبالتالي خلق قيمة مضافة في الاقتصاد وتوفير الطاقة ومناصب الشغل وكذلك معرفة مدى تأثير النفايات على تكاليف المؤسسات مع توضيح إمكانية تخفيضها والمحافظة على المحيط الطبيعي والبيئى.وهذا استنادا الى تجارب دولية في مجال تدوير النفايات والأخذ بأسلوب دور الاقتصاد الدائري في التنمية المحلية .

تساؤلات الدراسة :

1– ما هي حقيقة وضع رسكلة وتسيير النفايات في الاقتصاد المحلي الجزائري ؟

2– وما هي الآثار الاقتصادية والبيئة المترتبة عن معالجة هذه النفايات في هذا الاقتصاد ؟

3 – وكيف يمكن تخفيض التكاليف الخاصة بمعالجتها؟

4– ما هي رهانات وآفاق الاقتصاد الدائري في الجزائر؟

الفرضيات :من حلال ماسبق يمكن طرح الفرضيات التالية:

– إن إعادة تدوير النفايات الصلبة هي احد ركائز و أولويات أبعاد التنمية المستدامة ؛

– إن تطور مفهوم إدارة و تسيير النفايات الصلبة هو من اجل تحقق التوازن الاقتصادي و البيئي و الاجتماعي ؛

– يعد البعد البيئي أهم بعد تهدف إلى تحقيقه عملية إعادة تدوير النفايات الصلبة.

أهمية الدراسة:يكتسي الموضوع أهميته من خلال:

–تبني الدول المتقدمة عمليات إعادة تدوير النفايات الصلبة من خلال عرض لأهم التجارب الناجحة و الرائدة في هذا المجال و مثالا يقتدى به ،من اجل تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة لأنها السبيل الذي من خلاله يمكن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة و دون الإضرار بمستقبل الأجيال القادمة ؛

–إبراز أن عملية إعادة تدوير النفايات الصلبة هي احد متطلبات التنمية المستدامة من اجل العيش في عالم دون نفايات و لا تلوث.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى:

–ضرورة إدماج أبعاد التنمية المستدامة في مجال إعادة تدوير النفايات الصلبة ؛

–محاولة تسليط الضوء على خطورة تراكم النفايات الصلبة على الإنسان و البيئة ؛

–إبراز أهمية إدارة و تسيير النفايات الصلبة بطرق علمية و أساليب متطورة ؛

–التطرق إلى بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال إعادة تدوير النفايات الصلب

المنهجية المتبعة :وتماشيا مع أهداف وطبيعة موضوع الدراسة سنستخدم المنهجين الوصفي : وكيف أنّ التركيز على والتحليلي بغرض وصف واقع رسكلة النفايات في المؤسسة الاقتصادية، تبادل المعارف والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال له أثر ايجابي على النشاط الاقصادى.

2– مفهوم رسكلة النفايات ومزاياها :

الرسكلة (احمد عبد الوهاب عبد الجواد، 2007،ص12): مصطلح يعبر عن المواد المستردة من النفايات الى منتجات جديدة بتغيير طبيعتها قبل إعادة استخدامها مثل تحويل النفايات الصناعية العضوية إلى سماد عضوي .

من هذا التعريف نستنتج أن هذه العملية تعني التثمين المادي للنفاية وأن مفهوم الرسكلة مشتق من مفهوم استرداد المواد الذي يعتبر مفهوم شامل يتضمن إعادة الاستعمال والرسكلة.

2-1مزايا إعادة التدوير أو الرسكلة :

للرسكلة مزايا كثيرة أهمها:(احمد عبد الوهاب عبد الجواد ، 2007،ص56)

- قلة الحاجة إلى استنزاف المواد الخام الجديدة وكذلك تقليل تدهور الوسط البيئ نظرا لانخفاض كمية ملوثات ملقاة في الأوساط البيئة .
- كلما زادت طاقة الاقتصاد الوطني في مجال الرسكلة كلما زادت مرونته في مواجهة التغيرات الحاصلة بالعوامل الخارجية .
- حل مشكلة محدودية الموارد.
- الرسكلة توفر وفورات اقتصادية لا يستهان بها حيث:

– إن رسكلة طن واحد من نفايات التغليف بالورق المقوى يوفر1.5 طن من الخشب.

– إن رسكلة طن واحد من نفايات التغليف المعدني، يعني توفير طن واحد من الحديد و نصف طن من الفحم الحجري، والاستهلاك السنوي من الطاقة لساكن واحد وتوفير استهلاك أربعة أشهر من الماء .

– إن رسكلة 1 طن من التغليف بالزجاج بعني توفير 700 كغ من الرمل و 100كغ من الوقود وما يستهلكه ساكن واحد خلال 8 أيام .

2-3 بديل الاقتصاد الخطي

لقد اكتسب الاقتصاد الدائري أهمية سياسية وتجارية بفضل مجهودات المنظمات غير الربحية، والمنظمات الحكومية الدولية، وعلماء البيئة، والحكومات الوطنية في مختلف الدول ويساهم الاقتصاد الدائري بشكل كبير في الحد من تدهور البيئة، واستنزاف مواردها الطبيعية، والحفاظ علي التنوع البيولوجي، والاستفادة من النفايات بتحويلها لمشروعات إنتاجية عملاقة، والحد من مخاطر التغيرات المناخية.

وللحكومات أيضاً دوراً في تشجيع الشركات الخاصّة وذلك عبر وضع حوافز مثل تخفيض الضرائب، تقديم الدّعم، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP).

فالاقتصاد الدائري سيكون البديل للاقتصاد «الخطي» الموجود حالياً، ومن المتوقع أن تلعب الشركات الناشئة وشركات التكنولجيا هذا الدور، والذي يتم فيه التخلص من المنتجات بعد استهلاكها وفي الغالب، من دون الاستفادة منها استفادة كاملة، فعلى الرغم من انتشار إعادة التدوير وإعادة الاستخدام،

مازالت هناك كميات هائلة من الفاقد، ويكفي أن نعرف، على سبيل المثال، أن في كل دقيقة يتم دفن أو حرق ما يعادل عبوات ستين شاحنة من الملابس المستعملة وبقايا الأقمشة والمنسوجات (بحسب مؤسسة إيلين ماك أرثر)، وبالطبع هناك الآف الأمثلة من هذا القبيل، سواء في صناعة الغذاء أو الأجهزة الكهربائية أو السيارات، الخ. أما لو تم تغيير قواعد اللعبة بتغيير تقنيات وأساليب التصنيع، وقبل ذلك السياسات والتشريعات اللازمة، فسيتغير كل شيء، وأتصور أن الوقت الحالي هو أفضل حافز للتغيير وترك الاقتصاد الخطي وراء ظهورنا بلا رجعة.

2-4 ما المقصود بالاقتصاد الدائري؟

هو عبارة عن نموذج اقتصادي يستهدف تقليل المهدر من المواد والسلع والطاقة والاستفادة منها قدر الإمكان، بحيث يتم خفض الاستهلاك والنفايات والانبعاثات، وذلك عن طريق تبسيط العمليات وسلاسل الإمداد.

الاقتصاد الدائري (د ثامر البكري ،2008 ص2)هو مصطلح عام يعني الاقتصاد الصناعي الذي لا ينتج نفايات أو يحدث تلوثا، من بداية تصميمه ومنذ النية في إنشائه ويعود مفهوم الاقتصاد الدائري إلى عام 1976، الذي نادت به سويسرا والتي طرحت هذا النموذج الاقتصادي ، والذي مفاده أن الاقتصاد الدائري يعمل على الحفاظ على قيمة المنتجات وإدارة المخزون ورأس المال الطبيعي والبشري والمصنّع والمالي.

ويتطلع هذا النموذج إلى إطالة عمر المنتجات في مرحلة الاستخدام، من خلال الحفاظ على قيمتها وتعتبر عملية إعادة التدوير أفضل خيار لإعادة الاستخدام.

ويبرز مفهوم جديد للاقتصاد الدائري تحت اسم «اقتصاد الخدمات» حيث يوجد توجه عالمي للتحول من الملكية الفردية إلى فكرة «رخصة الاستخدام وتقاسم الخدمات»، ويشجع على استخدام التكنولوجيا لدعم خلق منتجات وأنظمة يتم فيها إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها أو إعادة تصنيعها والتوجه نحو التشارك بدلا من الامتلاك.

ويفصل الاقتصاد الدائري بين النمو الاقتصادي والتنمية عن استهلاك الموارد المحدودة، وتهدف إلى إبقاء المنتجات والمكونات والمواد في أعلى قيمة وفائدة في جميع الأوقات من خلال إعادة تنظيم الإنتاج والاستهلاك حول أربعة عناصر رئيسة وهي: إعادة تصميم سلاسل التوريد، والابتكار وتطوير التكنولوجيا، والتغيير في سلوك المستهلكين والسياسات والتنظيمات، التي تمكّن لهذه التغييرات.

2-5مزايا الاقتصاد الدائري

يسهم الاقتصاد الدائري أيضاً في تعظيم الاستفادة من جميع المواد الخام والمعادن والطاقة والموارد بمختلف صورها، فضلاً على إطلاق عمليات إعادة التدوير والاستخدام وإعادة التصنيع والتطوير، بدلاً من نمط الهدر وإلقاء النفايات.

يعيد الاقتصاد الدائري بوجه عام تطوير الأنظمة الصحية والاستهلاكية والتعريف بقيمة الأشياء وأهمية الاستخدام الفعال وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن الأنماط الاقتصادية التقليدية، كما أنه يسهم في خلق فرص اقتصادية واستثمارية أفضل للشركات والمؤسسات، فضلاً على المزايا البيئية والاجتماعية.

ويهدف الاقتصاد الدائري إلى الحفاظ على استخدام المنتجات والمعدات والبنية التحتية لفترة أطول، وبالتالي تحسين إنتاجية هذه الموارد، فكلما جرى تناقل الموارد عبر عمليات المعالجة المختلفة، أو من خلال إعادة الاستخدام أو الإصلاح أو إعادة التصميم أو إعادة التصنيع، قلت الحاجة إلى مواد خام جديدة، وتناقصت كمية المخلفات، ويساهم في عدة مجالات:(صدى مدحت مجيد الساهوكي،2017،ص120)

1. الإسهام في توفير التكاليف
2. جذب مصادر جديدة للدخل
3. تعزيز العلاقات مع أصحاب المصالح
4. التقليل من آثار الأزمات حال حدوثها
5. تعزيز أداور الاستدامة للشركة وتعزيز علامتها التجارية
6. مزايا الاقتصاد الدائري
7. يحقق الاقتصاد الدائري المزايا التالية
8. تعزيز الكفاءة البيئية

9. تقليل حجم النفايات والانبعاث.
10. إعادة استخدام الموارد في الإنتاج أكثر من مرة
11. الحد من استخدام مصادر الطاقة غير المتجددة
12. تقليل تكاليف المواد الخام واستخدامات الطاقة
13. تقليل تكاليف الحفاظ علي البيئة
14. زيادة الشعور بالمسئولية
15. تحسين صورة الأسواق والمؤسسات
16. خلق فرص وظيفية جديدة من خلال تعظيم استخدامات الموارد
17. تعزيز التعاون والمشاركة في كافة مجالات الاقتصاد
18. تقليل الخسائر وتعظيم القيمة

2-6 محاور الاقتصاد الدائري

يعتمد الاقتصاد الدائري على ثلاثة محاور، هي: إعادة تجديد نظام الطبيعة، تصميم نظام للمخرجات والنفايات، واستمرارية استخدام المنتجات والمواد. إن تبني النظام الاقتصادي الجديد من شأنه أن يقلل انبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبة 48% بحلول عام 2030، ويخفض كلفة النظام الصحي والغذائي ب550 مليار دولارا.(**سامية جلال سعد** ، 2005،ص117)

ويقلل الازدحام المروري بنسبة 47%، لقد بدأت بعض الدول مثل اسكتلندا في وضع إستراتيجية وطنية للتحول نحو هذا النظام الجديد، كما بدأت بعض الجامعات والجهات التعليمية في طرح مساقات وبرامج دراسات عليا في أساليب الاقتصاد الدائري، وأعتقد أنه سيكون هناك المزيد من خطوات التحول، بعد عبور أزمة «كورونا»، بسرعة كبيرة.

3- الخسائر الاقتصادية نتيجة النفايات والوضع البيئي في الجزائر

إن تدهور الوضع البيئي في الجزائر قد انعكس سلبا على صحة السكان وعلى الاقتصاد الوطني وعلى إطار المعيشة للسكان، مما أدى إلى تحمل الدولة أعباء مالية معتبرة يمكن تقييم

تكلفة هذه الخسائر بالمقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الأعباء المتجهة إلى الصحة والاقتصاد وإطار الحياة والمعيشة .

- فحسب إحصائيات وزارة البيئة فإن تكلفة التدهور البيئي في الجزائر قد وصلت إلى 5.82 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وترجع أسباب ارتفاع التكلفة إلى غياب رسكلة النفايات، حيث لا تتوفر الأساليب الصناعية كالفرز وعمليات إعادة التدوير، والجمع الانتقائي ويمكن القول أن الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالتدهور البيئ في الجزائر تتعلق بالركائز التالية (Farahat, 2010،p12) :
- تلوث الهواء
- خسائر مرتبطة بتسيير النفايات: خسائر الطاقة، المواد الأولية، المنافسة.
- تدهور الساحل ، مما أدى الى فقدان العائد السياحي .
- تمثل الخسائر المرتبطة بتسيير النفايات أكثر من 50% من الخسائر الاقتصادية الإجمالية حيث أن هذه النتيجة تبين مدى تأخر الجزائر في مجال رسكلة النفايات والتسيير الغير فعال للطاقة ، وعدم اعتبار النفاية مورد او مادة اولية ثانوية وغياب النظافة أحد عوامل الجذب السياحي .
- وفي هذا السياق قدرت الشراكة الجزائرية الألمانية، أن الجزائر تأخرت في مجال رسكلة النفايات، حيث يمكن لهذه الأخيرة توفير ما قيمته 300 مليون أورو سنويا نظرا لتدتية استهلاك المواد الأولية وعدم تحقيق وفورات في الطاقة
- وخلاصة القول أن الجزائر تحملت خسائر معتبرة نتيجة اتباعها نمط معين في فترة زمنية معينة في مجال تسيير النفايات ويجب عليها تحسين هذا النمط التسييري لتعويض الخسائر المتراكمة وتحقيق إضافة اقتصادية تدعم مسار التنمية المستدامة، وهذا بمنع مس هذه الآثار للأجيال المقبلة عن طريق ترشيد مورد النفاية بأتباع أساليب حديثة منتهجة في الدول الصناعية المتقدمة لتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية وفق معايير عالمية متعارف عليها في هذا المجال .

4-حقيقة وضع النفايات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والنموذج الجزائري لمعالجتها:

الجزائر من البلدان العربية التي بدأت في اتخاذ خطوات عملية لتفادي كوارث مماثلة .تنتج الجزائر سنوياً ما يقدر بـ200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطرة، الناتجة أساساً عن

النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية. وهي حالياً تخزن ضمن وحدات إنتاجها أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساساً للنفايات المنزلية، وفي هذه الحالة تصبح مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية (تومي ميلود ، 2002،ص200)

وقد شرعت وزارة البيئة الجزائرية في وضع إستراتيجية بيئية وطنية، معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييراً جبرياً يخضع للمقاييس البيئية العالمية. هذه العملية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر ستسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيميائية الخطرة، والنفايات الخاصة، وتفادي وقوع مآسٍ كتلك التي حدثت في مصنع AZF بالقرب من وسط مدينة تولوز الفرنسية وتسببت في وفاة 30 شخصاً وفي خسائر مادية معتبرة، وكادت أن تكون أفدح لو انفجر المخزون الكبير من مادة الأمونيوم المقدر بـ300 طن.

ولأن الجزائر، كبقية الدول، معرضة لحوادث مثل هذه، انطلقت وزارة البيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة. وبالفعل، شهدت سبع ولايات في البلاد، هي الجزائر وسكيكدة وغرداية وتلمسان ومسيلة وباتنة، تنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين، وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة، وكذلك مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة وتقنيي المراكز الطبية الجامعية والمكلفين بتسيير نفايات المستشفيات.

تضمن جدول عمل الورشات الوضعية الحالية لطريقة تسيير النفايات الخاصة في الجزائر، والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد، وشرح طريقة ملئ الاستبيان الذي يحوي جملة أسئلة تساعد على جمع معلومات عن النفايات الخاصة وأنواعها ومناطق تواجدها، ووضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.

5- تثمين النفايات سيخلق قيمة مضافة أكيدة للجزائر بوسعها توفير الطاقة والعملة ومناصب شغل

أبرز خبراء أنّ إعادة تصنيع أكثر من ثلاثة ملايين طن من النفايات المنزلية كل عام، يتم قذفها غالبا داخل المفرغات العامة، أو حرقها في مراكز الترميد، لها جدوى اقتصادية أكيدة، حيث تستخدم الطاقات المولّدة منها لأغراض التسخين وتوليد الكهرباء، فضلا عن خلقها فرصا استثمارية، خلافا لما هو حاصل حاليا، أين تسبب إهمال هذه النفايات في تكبيد الخزينة العمومية خسائر تربو عن 7 ملايير دولار جراء إهدار وعاء بهذا الحجم. ويؤكد «طاهر طولبة» المدير الفرعي المكلف بالنفايات المنزلية على مستوى وزارة البيئة والتهيئة العمرانية، وجود رافد هائل من النفايات القابلة للتثمين والتي يمكن أن يصبح لها عمر جديد، شريطة وجود محولين على المستوى الوطني، ينسجون على منوال ما هو حاصل في أوروبا، أين صارت رسكلة النفايات صناعة قائمة بذاتها تخلق مناصب شغل وتحرّك عجلة الاقتصاد، وتعتبر مصدرا للقيمة المضافة كما هو حال ألمانيا، فرنسا، هولندا وغيرها. السؤال الذي يطرح نفسه: كيف للجزائر أن تثمّن الأطنان المكدسة من النفايات، وكيف يمكن تحويل المواد المهدورة إلى موارد منتجة للثروة؟

يشرح طولبة أنّ رسكلة النفايات بوسعها توفير الطاقة والعملة، معتبرا أنّ قانون البلدية والأطر التي استحدثتها السلطات في مجال استغلال النفايات، لا تقف حائلا في وجه استثمار بقايا الحديد، النحاس، الزجاج، الخشب والبلاستيك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن توظيف النفايات الحديدية وغير الحديدية التي تتعرض إلى استنزاف منظم منذ سنوات طويلة بواقع 150 ألف طن يجري تهريبها كل عام، في دفع صناعة الحديد والنحاس وتصنيع كوابل الكهرباء وأسلاك المباني. وتبرز تجربتا المتعامل الألماني «جيتي زاد» في إعادة تدوير النفايات الصلبة، وكذا شركة «الفار» التابعة للمؤسسة الوطنية للزجاج والمواد الكاشطة بوهران، حيث انخفضت تكلفة استرجاع الزجاج على نحو يساعد على اقتصاد مالي مهمّ لعدم الحاجة إلى استيراد مواد أولية، وبما يساعد على التأسيس لاقتصاد رابح (وين وين).

6- الأساليب الممكن اعتمادها لرسكلة النفايات وخلق القيمة في الجزائر:

يمكن للجزائر انتهاج الأساليب المتبع في الدول الصناعية للتخلص من النفايات بأقل التكاليف باعتبارها أساليب تلائم معطيات كل دولة (البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة https:// portait.cer.dzتاريخ اخر اطلاع 2020/12/20)

6-1 صناعة بدرجة صفر نفاية :

طبقا لإحصائيات الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فان الإنتاج الصناعي العالمي سيتضاعف من الآن إلى غاية عام2030، الأمر الذي يزيد من مشكلة النفايات، لذلك طرحت المنظمة الدولية برنامجا طويل الأمد من أجل تحقيق صناعة بدرجة صفر نفايات لإنقاذ الشعوب والحضارات من الأخطار المتلاحقة للنفايات؛

خاصة الخطرة والكيميائية والنووية منها .

فالنظام الأمثل هو الذي يتساوى فيها إجمالي المدخلات مع إجمالي المخرجات، فمثلا يمكن استرجاع النفايات بحيث نستخدم نفايات صناعة أخرى كمواد خام لصناعة ما، أي تتعاون الصناعات فيما بينها وتشجع الاستثمارات الموجهة لصناعة وتحويل النفايات وفتح الأسواق لمنتجاتها .

6-2 – أسلوب Rللتخلص الأمثل من النفايات بأقل التكاليف:

هو منهج محكم في الأوساط العلمية يناسب جميع الظروف الجغرافية و يلائم معطيات كل دولة ويشمل: (احمد عبد الوهاب عبد الجواد ،2007،ص12)

تقليل إنتاج النفاية + إعادة الاستخدام + إعادة تدوير النفايات + إعادة التفكير:

إن التروي والتمهل والتفكير واستخدام الافتراضات، وترشيد الاستهلاك وتخفيض النفايات من المنبع، وإطالة عمر المنتج وإعادة استخدام النفايات بعد ترشيدها وتوعية الناس بذلك، ثم إعادة تصنيع المتبقي كمواد أولية جديدة؛ تمثل مصدرا للدخل بدلا من كونه عبئا على المؤسسة والبيئة والمجتمع، وهذه الطريقة تؤدي إلى تحويل المجتمعات حاليا إلى مجتمعات متوافقة بيئيا ذات تلوث صفري، وتعتمد هذه الطريقة على:

أ.تقليل النفايات من المنبع :يمكن تقليل النفايات من المنبع بتغيير المواد الخام واختيار مواد خام أفضل أو تغيير نمط التغليف أو تغيير العمليات الصناعية حتى نستطيع تقليل المياه والطاقة والمواد الخام ...

ب.إعادة استخدام المخلفات :أي إعادة استخدامها كما هي دون تغيير في الخواص أو إدخال النفايات في عمليات صناعية داخل المنشاة .

ج.إعادة تدوير المخلفات: أي إدخال النفايات في عمليات صناعية مع بعض الإضافات لإنتاج منتجات أخرى ثم يأتي بعد ذلك استرجاع المواد الخام من النفايات عن طريق المعالجة الجزئية .

د.إعادة التفكير :أي النظر في كيفية الاستفادة من النفايات بابتكار تكنولوجيا جديدة قادرة على الاستفادة من النفايات المتبقية.

7- الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملية تدوير النفايات:

7 -1 الآثار الاقتصادية:

يؤثر تراكم النفايات تأثيرا اقتصاديا سلبيا مما يؤدي إلى عدم استثمار موارد اقتصادية يمكن استرجاعها وتدويرها بطريقة مثلى والتعامل معها كمصدر تلوث وليس مصدر للثروة، مثل الورق والكرتون والزجاج والحديد والبلاستيك....

كما يؤدي طرح النفايات في المفارغ العمومية إلى ما يلي:

- التصحر وتدهور المناطق الطبيعية بما فيها الأراضي الخصبة،
- تلوث التربة وانتشار الروائح الكريهة،
- استنزاف الموارد المتجددة وغير المتجددة.

7-2 الآثار الاجتماعية للنفايات:

تنتج عن انتشار النفايات الإصابة بالأمراض الاجتماعية والعضوية، حيث يمكن ذكر البعض من هذه الأمراض المعدية كحمى التفوئيد، الطاعون، الأمراض التنفسية، الربو، الإصابة بالسرطان، الكوليرا، التهاب الأمعاء...الخ من الأمراض التي تخلف عشرات الضحايا كل عام .

7 -3 التأثير على السياحة:

حيث يؤدي عدم توفر عناصر النظافة العامة والجمال بالمناطق الأثرية والسياحية بتواجد تراكم النفايات بالمناطق الأثرية والسياحية أو بالطرق المؤدية إليها إلى التأثير على مشاعر السياح

بالتناقض بين الجمال التاريخي القديم والأصالة الحضارية من جانب، وإحداثيات التلوث والتدهور البيئي من جانب آخر.

7-4 فوائد تدوير النفايات:

قد يظن البعض ان الهدف الاساسي لإعادة تدوير النفايات هو عدم تلويث البيئة او عدم الاضرار بها والحفاظ عليها وتلبية حاجة المجتمع والمستهلك من دون استنفاذ الموارد البيئية الطبيعية وخصوصا الناضبة او غير المتجدد منها، والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية للأجيال القادمة .وقد تكون فعلا هذه بعض الفوائد ولكن هناك ميزات اقتصادية وبيئية مهمة جدا.

7-5 الفوائد الاقتصادية:

يمكن تحديد بعض المكاسب من إعادة التدوير وهي :

-تعد فرصة تنافسية للمصانع الإنتاجية في الحصول على مواد آو أجزاء مواد بسعر أدنى مما لو كانت مواد طبيعية أو جديدة، وهذا ما يسمح بتخفيض التكاليف ومن ثم السعر النهائي للبيع، والذي ينعكس إيجابا على المستهلك،

-المنتجات المتحققة من هذه العملية حتى وان كانت اقل جودة ولكنها يمكن أن تخاطب شريحة اجتماعية معينة من المستهلكين ربما تعجز ظروفهم الاقتصادية عن شراء سلع جديدة أو أصلية أو أغلى ثمنا منها،

-فرصة لتشغيل الأيدي العاملة غير الماهرة في هذه المصانع، وكذلك فرص لعمل بعض المواد من النفايات لتقديمها إلى مصانع التدوير والحصول على عوائد مجزية مقابل ذلك،

-يحصل المستهلك النهائي على عوائد حتى وان كانت بسيطة على المواد والسلع التي يعيدها إلى الوسطاء أو مصانع التدوير بدلا من رميها كنفايات وبدون أن يحصل على عوائد.

8- رهانات وآفاق الاستثمار في الاقتصاد الدائري في الجزائر

تسجل الجزائر تأخرا مهما في مجال تدابير الجمع، النقل، التخلص وتثمين النفايات وهو الأمر الذي له انعكاسات اقتصادية وصحية مهمة، كما أن قطاع تدوير النفايات يبقى هامشيا كما أن إنتاج السماد انطلاقا من النفايات يكاد لا يذكر وحسب كاتبة الدولة المكلفة بالبيئة، فإن الجزائر تفقد 277 مليون اورو سنويا بسبب عدم اعتماد تدوير النفايات.

ويسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية إلى تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول لنسبة 70 % في أفق سنة 2025 مقابل نسبة تتراوح حاليا بين 5 و 6 % ويتسم نشاط جمع وتدوير النفايات بكونه نشاطا غير مهيكل وتبقى مشاركة القطاع الخاص لحد اليوم محدود، وقد أطلقت الوكالة الوطنية للنفايات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مشروع 5000 شركة صغيرة جدا .فالجزائر تنتج سنويا 34 مليون طن من النفايات المتوقع أن يرتفع حجمها في آفاق 2035 إلى 70 مليون طن، % 50 منها قابلة للتدوير، على غرار البلاستيك والنفايات المنزلية وما شابهها (حدة فروحات، 2008،ص212).

وفي هذا الصدد أكدت وزيرة البيئة فاطمة الزهراء زرواطي على ضرورة استغلال هذا المخزون كمصدر للثروة وموفر لمناصب العمل، مشيرة إلى أن مجالالتدوير وإعادة التدوير يعد من ابرز المجالات التي يعول عليها لترقية الاقتصاد الوطني.

واقترحت وزيرة البيئة التوصيات التالية (الأمم المتحدة :اللجنة الاقتصادية الإفريقية، ، (2017)، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه**، مكتب شمال إفريقيا (**https://www.uneca.org**)

-تخفيض الضريبة على أرباح الشركات للناشطين في مجال الاقتصاد الدائري بالإضافة إلى تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة لأصحاب المشاريع ذات الصلة بالاقتصاد الدائري،

-تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وكذا حاملي المشاريع في إطار دعم وتشغيل الشباب،

-منح الأولوية لحاملي هذه المشاريع في الاستفادة من العقار الصناعي،

-مراجعة المرسوم التنفيذي المتعلق بالمخطط التوجيهي لتسيير النفايات وهذا بإدماج الاقتصاد الدائري والتأكيد على مراجعة القانون الخاص بالنفايات

01- 19المؤرخ في سنة 2001 الذي يتطرق لتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها وهذا بإدراج إضافات تنظم إعادة التدوير. وبالتالي تتزايد ضرورة الإسراع في التركيز على إعادة التدوير واستعادة الطاقة والاقتصاد الدائري.

9- تجارب دولية في إعادة تدوير النفايات الصلبة

تساهم عملية إعادة التدوير في مواجهة التلوث و تخفيضه إلى ادني مستوى ممكن الوصول إليه ، على المستوى الدولي فان عملية إعادة التدوير لا يمكن أن تقترب إلى حد اللاتلوث طالما

أن البيئة مازالت تستطيع استيعاب مستويات من التلوث ، قام الباحثون في هذا المجال بعدة دراسات معمقة من اجل معرفة العلاقة التي تربط مستوى التلوث بعملية إعادة التدوير و محاولة خفضه و تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الأخرى من خلال هذه النقطة سيتم التطرق إلى انجح التجارب الدولية التي استطاعت من خلال إعادة التدوير أن تحقق ما تهدف إليه التنمية المستدامة على المستوى البيئي أو الاجتماعي أو الاقتصادي:(السويد من أعلى دول العالم في تدوير النفايات تنتج طاقة كهربائية ل 300 ألف منزل، على الربط الالكتروني:

https://www.beawseha.com/2016/11/ / تجارب – عالمية – ا رئدة – في – تدوير – النفايات)

9– 1دولة ألمانيا

ألمانيا من الدول التي حرصت منذ سنوات على تقليل استعمال البلاستيك بأنواعه الاستهلاكية، الأمر الذي مكنها لتكون من أوائل الدول والمدن التي تطبق مؤشرات التنمية المستدامة، وكذلك زيورخ ولندن وسنغافورة. وللأسف تأتي الدول العربية في نهاية القائمة.

الاهتمام بقضية البيئة والحفاظ عليها والاهتمام بمكوناتها وعدم تدميرها والتي لا تكون إلا من خلال فرض القوانين واللوائح والتشريعات التي تحافظ على مكونات البيئة البحرية وعلى مكونات البيئة الصحراوية والحفاظ على الهواء من التلوث.

9–2 سويسرا : طبق سويسرا قواعد صارمة و قوانين متعددة للمواطنين للالتزام بها ، وفعلا فالمواطن السويسري كان له الوعي كبير في تطبيق هذه القوانين و القواعد و أصبحت ضمن روتينه اليومي ، إذا أراد المواطن المقيم أن تجمع الجهة المختصة (البلدية) نفاياته من أمام بيته فانه يتوجب عليه دفع رسوم أما إذا ا راد أخذها بنفسه إلى حاوياتها الخاصة بإعادة التدوير فهي مجانية ،توجد حاويات خاصة و أكياس خاصة بلون معين لكل نوع من النفايات و يمنع منعا باتا إلقاء البطاريات ضمن النفايات الأخرى ، الحاويات متنوعة منها : للزجاج البلاستيك ، الألمنيوم ،الصحف و المجلات و الورق ، المخلفات النباتية و هذه الحاويات هي متوفرة في التجمعات السكانية ،منذ سنة منعت الحكومة السويسرية بالتخلص من النفايات عبر الطمر و الدفن في باطن الأرض لان طبيعة و تربة البلد جبلية صعبة الحفر المستمر لذا فان سويسرا تتخلص من النفايات غير قابلة للتدوير عبر عملية الحرق في أماكن مخصصة باستخدام تكنولوجيا متطورة بحيث لا تتسبب تلوثا لهواء أما الطاقة الناتجة عن عملية الحرق فهي تستعملها في إنتاج الطاقة و الكهرباء؛.

9-3 السويد

إن السويد لا تحتل المركز الأول في إعادة التدوير إلا أنها تتبع طريقة متطورة و جديرة بالذكر ، تبلغ نفايتها حوالي4.5مليون طن سنويا و يبقى من هذه النفايات لأجل الطمر1بالمئة فقط و تتبع السويد طريقة الفرز من المصدر أي المستهلك مما يسهل عليها عميلة إعادة تدوير 50من النفايات و ما يتبقى فانه يتم حرقه في محارق صحية متطورة تساعد في توليد الطاقة الكهربائية التي تكفي لسد حاجة نحو 300 ألف منزل و تساهم في تسخين المياه التي تؤمن التدفئة لما يقارب المليون منزل ، لم تكتفي السويد بنفاياتها بل تعدى الأمر إلى استيراد نحو 700 ألف طن من النفايات من بلدان أخرى لتامين الوقود،نجحت السويد في الحد من المطامر منذ سنة 2005 ووقفا لتوقعات المناخ السويدية فان حرق النفايات لتوليد الطاقة بدل طمره سيخفض الانبعاثات الغازية بنسبة99% بحلول سنة2020 . ويعد برنامج إعادة التدوير في السويد ناجحا و متطورا بالإضافة إلى وعي المواطن السويدي بضرورة المساهمة بعملية إعادة التدوير ، هذا العملية أدت إلى نفاذ النفايات السويدية ما جعلها تقوم باستيرادها من الخارج و تعد هذه الحالة فريدة من نوعها من اجل تمويل برنامجها الخاص بحرق و تحويل النفايات إلى طاقة إذ تستورد السويد حوالي 800 ألف طن من النفايات من دول الاتحاد الأوروبي .

9-4 الصين :

قامت الصين بشراكة مع بريطانيا من اجل التخلص من النفايات و هو مشروع لخدمة و تعبئة المخلفات و النفايات و هو يمثل % 50 من السوق و بدأت الصين الدخول في المشروع سنة 2004 و تم التعاقد مع 100 مصنع صيني وقد تم سنة 2008 معالجة أكثر من500 ألف طن من النفايات التي تشمل المواد الخام و المخلفات الورقية و البلاستيكية ،قامت بالشركة أيضا مع شركة Green point و هي الشركة القائدة في إعادة التدوير في ألمانيا و بدأت الصين عملية إعادة التدوير و التنمية الاقتصادية خلال ثلاث مراحل ، إدارة النفايات و تسييرها من خلال إعادة التدوير خلال (2000-2002)وضع مجموعة من السياسات القومية للسوق الصيني خلال (2003-2005)أما المرحلة الثالثة تمثلت في الهيمنة الكاملة و الشاملة على عملية إدارة النفايات خلال(2006 لحد الآن.)

كما قامت الحكومة الصينية ي وضع قانون لإعادة التدوير و حماية البيئة و بناء منطقة خاصة لإعادة التدوير من اجل إدارة و تخفيض قيمة التلوث و ترتكز على ثلاث عناصر

أساسية من المخلفات هي المنتجات الالكترونية، معدات النقل و السيارات الخردة و البلاستيك و المطاط و من خلالها يتم توليد الطاقة و بالإضافة إلى حماية البيئة ،و تعمل في الصين أكثر من 120 شركة في مجال إعادة التدوير و يتم تدوير أكثر من مليوني طن من النفايات الموجودة في الصين.

10. خاتمة

وفي الأخير نستنتج أن الواقع الاقتصادي الحالي لا يقتصر على التقسيم الثنائي البسيط :إنتاج استهلاك، بل يندرج في منظومة أكثر تعقيدا، تربط بين الإنتاج والاستهلاك والمخلفات، وإننا لا نطالب بإنشاء شيء من العدم لكن فقط نحول الموارد المادية والطبيعية إلى سلع اقتصادية ومخلفات في وقت واحد .

ومن هنا ندرك أن النفاية ليست نفقة خارجية؛ بل يجب أن تدرج كعنصر فاعل في الواقع الاقتصادي الحالي لضمان توازن مادي وبيئي أفضل/

وعلى كل فإن إن إعادة تدوير النفايات تساهم بقدر كبير في تحقيق التوازن الاجتماعي من جهة و حماية البيئة من مخاطر التلوث و الحفاظ عليها و تحقيق الموارد الاقتصادية من جهة أخرى وأيضا من خلال الإدارة و التسيير الجيد للنفايات الصلبة و استخدام الأساليب العلمية لمعالجتها و التكنولوجيا المتطورة لإعادة تدويرها يؤثر ايجابيا على التوازن البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي ، و يتضح من خلال ما حققته الدول المتقدمة في هذا المجال.

من خلال ما سبق يمكن عرض التوصيات التالية:

- ضرورة إتباع طرق و مناهج علمية في عملية تسيير و إدارة النفايات بما يساهم في رفع الإنتاجية و خلق أفاق جديدة للاقتصاد؛
- الاعتناء أكثر بالبيئة لأنها احد أهم مبادئ التنمية المستدامة ؛
- استخدام التقنيات الحديثة العالمية في إيجاد بدائل الطاقة لما لها من تأثير ايجابي على الصحة و البيئة ؛
- استغلال أراضي الطمر في الزراعة و البناء و التخلص من الروائح الكريهة و الحشرات و بالتالي المحافظة على الصحة والبيئة.

- إيجاد فرص عمل جديدة و بالتالي التقليل من نسبة البطالة و هذا من خلال الاستثمار في مجال إعادة تدوير النفايات.

. قائمة المراجع:

1- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد،) 0207 (، **قضايا تكنولوجيا تدوير النفايات**، الدار العربية للنشر و التوزيع ، ط0 ، مصر.

2- ايمن سليمان) **لبيئة والمجتمع**، عمان، الاردن، دارالشروق للنشر والتوزيع.

3- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية الإفريقية، ،(2017)، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه**، مكتب شمال إفريقيا **https://www.uneca.org**

4-البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة**portait.cer.dz** https:// تاريخ اخر اطلاع 2020/12/20

5-تومي ميلود ، **ضرورة المعالجة الاقتصادية للنفايات،2002(2002)** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد2

6-الد مصطفى فهمي ،(2011) **الجوانب القانونية لحماية البيئة في ظل التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية** ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ،- دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية.

7-فؤاد غضبان ،) 2800 (، **المدن المستدامة و المشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام** ، دار الصفاء للنشر ، عمان

8- .لمياء السيد حنفي ، فتحي الشرقاوي،(2008) ، **الاتجاهات الحديثة في السياحة** ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1.Pierre Delage, Bernard Schrefler**,(2005) , Géomécanique environnementale sols pollués et déchets**, édition Hermes – science, Paris.

2-Ahmed Abdel Wahab Abdel-Gawad, (1989), **Waste Issues in the Arab World,** The Arab Publishing House and Distribution, I 1, Egypt

3. Ahmed Abdel Wahab Abdel-Gawad, (1987), **Issues of Waste Recycling Technology**, Arab Publishing House and Distribution, I 1, Egypt.

4. Tommy Melod, (2002), The **Need for Economic Treatment of Waste**, Journal of Human Sciences, University of Muhammad Khaidr, Biskra, No. 2.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:6/ العدد:2/أكتوبر،2022 ،ص ص126-148

الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد19) على المالية العامة في الجزائر وسبل مواجهتها

The economic effects of the coronavirus (Covid 19) pandemic on public finance in Algeria and ways to confront it

*بشكيط سهام
Bechkit Siham
جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–
s.bechkit@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام : 19/07/ 2022 تاريخ القبول: 2022/09/28 تاريخ النشر: 2022/10/10

الملخص :
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19) على الإيرادات العامة في الجزائر وانعكاساتها على الإنفاق والدين العام، مع تقديم سبل مواجهة هذه الآثار. وقد توصلت الدراسة إلى أن المبادرات المتخذة من طرف الدولة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد 19) أثرت سلبا على المالية العامة في الجزائر، حيث أدت إلى تراجع الإيرادات الضريبية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وتأجيل الإقرارات الضريبية. كما أدت إلى تراجع الإيرادات البترولية نتيجة تراجع أسعار النفط لانخفاض الطلب عليه. مما أثر على نفقات الدولة، حيث ارتفع الإنفاق الجاري للدولة نتيجة ارتفاع تكاليف الصحة، مقابل تراجع الإنفاق الإستثماري. مما ساهم في ارتفاع العجز الكلي للموازنة العامة للجزائر، والدين العام.
الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا (كوفيد 19)، مالية عامة، إيرادات عامة، الإنفاق والدين العام، الجزائر.
تصنيف JEL: H50، H69، I18

Abstract :
This study aims to know the economic effects of the Corona virus (Covid 19) on public revenues in Algeria and its reflections on public spending and debt, while presenting ways to counter these effects. The study found that the initiatives taken by the state to confront the Corona virus (Covid 19) negatively affected the public finance in Algeria, as it led to a decline in tax revenues due to the decline in economic activity and the postponement of tax returns. It also led to a decline in oil revenues as a result of the decline in oil prices due to the decrease in demand for it. This affected the state's expenditures, as the state's current spending increased as a result of the rise in health costs, in contrast to the decline in investment spending. This contributed to the rise in the total deficit of the general budget of Algeria, and the public deb.
Key words: Corona Virus (Covid 19), public finance, public revenues, public spending and debt, Algeria.
JEL classificationcodes:H50, H69, I18

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي مطلع عام 2020 أصعب أزمة اقتصادية، بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، الذي ظهر لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في 31 ديسمبر 2019، ليعرف بعدها موجة انتشار واسعة تسببت في أضرار بالغة لمستويات النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بالرغم من أن الأزمة صحية بالدرجة الأولى.

حيث تحول معدل نمو الاقتصاد العالمي البالغ 2,8% عام 2019 إلى انكماش بنسبة 3,3%عام 2020.(صندوق النقد الدولي، أبريل 2021، صفحة 9)كما أدت إجراءات الإغلاق التي انتهجتها الدول لكبح انتقال العدوى بين الدول، إلى الحد من تدفق السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص، (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 30)مما أدىإلى تضرر عدد من القطاعات الاقتصادية، لا سيما قطاع السياحة والخدمات الفندقية، قطاع النقل.

كما تأثر قطاع الصناعات الاستخراجية، نتيجة الانخفاض الملموس في الأسعار العالمية للنفط(بلغت مستويات منخفضة قدرت ب 41,5 دولار للبرميل عام 2020)،(صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 7)وتراجع كميات الإنتاج، كما تأثرت العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، بدرجات متفاوتة بين الدول وداخل الدولة الواحدة.

الجزائر لم تكن بمنأى عن آثار هذه الأزمة، حيث شهدت أوضاعا اقتصادية مضطربة بداية من عام 2020- خاصة وأن اقتصادها يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط-،مما دفع الدولة إلى اتباع عدة إجراءات للحد من تداعيات وآثار هذه الأزمة، شملت هذه الإجراءات: تأجيل الإقرارات الضريبية، وتجنب دفع الدفعة الأولى من ضرائب دخل الشركات والأرباح، تسهيل جداول السداد لدافعي الضرائب الذين يجدون أنفسهم في وضع مالي صعب، تعليق فرض الضرائب على الأرباح غير المقيدة، ...إلخ.(منه، 2020، صفحة 5).

بناءا على ماسبق، وفي ظل الإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف الدولة للحد من انتشار الوباء وحماية مواطنيها من جهة، ومن جهة أخرى الانكماش الحاد للعديد من الأنشطة الاقتصادية وتراجع أسعار النفط. يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل للتداعيات والآثار الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا أثر على المالية العامة في الجزائر؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على الإيرادات والنفقات والدين العام في الجزائر؟
- ما هي المبادرات التي تبنتها الدولة لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19) في مجال المالية العامة؟
- ماهي سبل مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على المالية العامة في الجزائر؟

الفرضيات:

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

- عرفت الإيرادات العامة بالجزائر انخفاضا في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19).
- عرف الإنفاق العام في الجزائر ارتفاعا نتيجة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19).
- لفيروس كورونا (كوفيد 19) أثر كبير على رصيد الميزانية والدين العام بالجزائر.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلىالتعرف على الآثار الاقتصادية التي خلفتها أزمة كوفيد 19 على الإيرادات، النفقات والدين العام في الجزائر، خلال فترة انتشار الفيروس2020-2021. مع عرض الإجراءات المتبعة من طرف الدولة، على مستوى المالية العامة لمواجهة أزمة فيروس كورونا (كوفيد19).إضافة إلى تقديم سبل مواجهة الأزمة وإصلاح المالية العامة في الجزائر.

منهجية البحث:سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على عرض وتحليل البيانات الخاصة بالمالية العامة الصادرة عن بنك الجزائر ووزارة المالية بالجزائر، خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة: هذا الموضوع من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من الدراسات على المستوى الدولي والوطني، سيتم فيما يلي استعراض أهم ما توصلت إليه أبرز هذه الدراسات:

- **دراسة بوشيخي أحمد، سالمي رشيد،تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة** (2019-2021)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2022. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير جائحة كورونا في تزايد الانفاق العمومي، ممثلا في

نفقات التسيير والتجهيز ومقارنتها بالسنوات الثلاثة الأخيرة، مع إبراز انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة. إذ تعد النفقات العامة مرآة عاكسة لمختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة، فهي تعتبر أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن تقلص حجم المشاريع التنموية مقارنة بالمخصصات المالية المرصودة من عائدات البترول لمجابهة فيروس كورونا زادتها حدة تراجع أسعار النفط وهو ما أثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

- **دراسة علي بن ناجح علي منصور، الآثار والأبعاد الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19) على المالية العامة في المملكة العربية السعودية وسبل علاجها**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، العدد2، يوليو 2021. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية الناتجة من فيروس كورونا على المالية العامة في المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة، وتقديم سبل العلاج اللازمة لعلاج تلك الأثار الاقتصادية السلبية التي أثرت بالسلب على المالية العامة للمملكة العربية السعودية، مع تحديد مدى ملائمة المبادرات التي تبنتها الدولة في تلك الأزمة في دعم الاقتصاد السعودي، وتحديد مدى تأثر أهداف رؤية المملكة 2020 بتبعات هذه الأزمة. وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات المالية العامة، التي اتخذتها المملكة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد19) أثرت بشكل مباشر على جانبي الإيرادات والنفقات، وذلك فيما يتمثل في تأجيل سداد الضرائب والتحويلات النقدية وضخ رؤوس الأموال المساهمة، والضمانات الحكومية للقطاع العام، وأثرت تداعيات الفيروس الاقتصادية على هبوط الإيرادات الحكومية بنسبة أعلى من انخفاض الناتج، ومن تم زادت البطالة وانخفض دخل العاملين لحسابهم الخاص وارتفعت تكاليف الصحة العامة. وازدادت النفقات لتعويض البطالة وإعانة الفئات التي انقطعت عنها مصادر الدخل، مما أثر على المصروفات بالدولة.

- **دراسة تونسي نجات: تداعيات فيروس كورونا كوفيد19 على اقتصاديات المغرب العربي**، مجلة المالية والأسواق، المجلد08، العدد01، مارس 2021. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على فيروس كورونا (كوفيد19) على اقتصاديات المغرب العربي، وتم التوصل من خلالها إلى أن فيروس كورونا (كوفيد19) جاء ليكشف هشاشة وضعف

اقتصاد دول المغرب العربي، وحتى يتسنى لهذه الدول الخروج من الأزمةالراهنة عليها إخضاع اقتصادها إلى جملة من الإصلاحات الجدرية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها للآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا على جانبي الميزانية والدين العام، كما اقتصرت الدراسة على حالة الجزائر، ونظرا لاختلاف الخصائص الاقتصادية لكل دولة، فإن آثار هذه الأزمة وسبل مواجهتها وإجراءات الإصلاح اللازمة تختلف من دولة إلى أخرى.

2. الإطار النظري للدراسة.

سيتم التركيز في هذا العنصر على الإطار المفاهيمي لعناصر الدراسة، من خلال تقديم المفاهيم المستعملة في الدراسة.

1.2. مفهوم الموازنة العامة للدولة:

توجد عدة تعاريف للموازنة تختلف باختلاف توجهات الباحثين والوظائف التي تؤديها، منها:

تعريف محرزي محمد عباس: "الميزانية وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة، كما تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".(محرزي، 2015، صفحة 317)

كما عرفها جمال لعمارة على أنها: "جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية وقد تتطابق السنة المالية مع بداية ونهاية السنة الهجرية أو الميلادية، كما قد تبدأ وتنتهي بتاريخ آخر خلال السنة".(لعمارة، 2004، صفحة 44)

وعرفها المشرع الجزائري أيضا في المادة السادسة من القانون الجزائري رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية على أنها: "تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية المعمول بها".(المادة 6 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984)

وعليه فالموازنة العامة،من الناحية الشكلية هي وثيقة مرخصة للإيرادات والنفقات للهيئات العمومية ومن الناحية المادية هي مجموع المبالغ المرخص بها خلال سنة محددة". (Duruel (D) & Buisson (J), 2001, p. 10)

تتكون الموازنة العامة من جانبين رئيسيين هما:(غازي فيصل و آخرون، 2020)

أ- الإيرادات العامة: تتضمن الإيرادات العامة للدولة جميع المبالغ التي تحصل عليها الدولة سواء كانت داخلية أو خارجية، وتتضمن الإيرادات الضريبية المفروضة على الدخل والأرباح، السلع والخدمات وأي ضرائب أخرى تفرضها الدولة بموجب قانون، وكذلك الإيرادات البترولية، والإيرادات غير الضريبية، إضافة إلى التحويلات والمنح التي تحصل عليها من جهات محلية أو خارجية سواء كانت نقدية أو عينية.

ب- النفقات العامة: تشمل النفقات جميع المبالغ التي تنفقها الدولة والمخططة في الموازنة، وتنقسم إلى نفقات جارية وأخرى استثمارية.تتضمن النفقات الجارية منها كافة النفقات الحكومية على القطاع العام، كالرواتب والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والأمن والدفاع. أما النفقات الاستثمارية فتتضمن المبالغ التي تنفق على تكوين رأس المال كالإنفاق على شراء المعدات والعقارات، إضافة إلى الإنفاق على البنية التحتية كالمطارات والطرق والجسور والجامعات والمدارس والمستشفيات.

2.2.مفهوم فيروس كورونا (كوفيد 19)

يعد فيروس كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات المعدية التي تصيب الجهاز التنفسي لدى الإنسان،(الشقير، 2020، صفحة 147) اكتشف لأول مرة في الصين في ديسمبر 2019 وقد تسبب في اضطرابات اقتصادية واجتماعية كبيرة في العالم.

يشتق لفظ فيروس كورونا "coronavirus" باللاتينية من "corona"، وتعني الإكليل أو التاج أو الهالة. يشير الاسم إلى المظهر المميز الذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني، حيث تحتوي على براويز سطحية، مما يظهرها على شكل تاج الملك.(آدم ابراهيم، 15 - 16 جويلية 2020، صفحة 37)وعليه يعتبر فيروس كورونا (كوفيد19) من الفيروسات التاجية وهي عائلة فيروسات كبيرة تتسبب في أمراض تتراوح من نزلات البرد إلى حالات أكثر خطورة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية Mers-Cov والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة SARS-COV.(خلوفي و شريط، ديسمبر 2021، صفحة 1653)

ذهب بعض العلماء والمختصين إلى أن الخفافيش والطيور – والفقاريات الطائرة هي مصدر جيني لفيروس كورونا (المستجد). ويعتقد الكثيرون أن هناك علاقة وثيقة بين الإرهاب البيولوجي وظهور فيروس كورونا (كوفيد19) لأن عوامل الإصابة قريبة لبعضها البعض، فالفيروسات

والسموم... وغيرها من العوامل الضارة الأخرى التي تسبب المرض أو الوفاة للبشر أو الحيوانات أو النباتات، وقد يتم إطلاق هذه العوامل بشكل طبيعي بواسطة البشر. (آدم ابراهيم، 15 – 16 جويلية 2020، صفحة 39).

مع ازدياد عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في جميع أنحاء العالم،أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا يشكل "جائحة".

3. دراسة تحليلية لأثر فيروس كورونا على الإيرادات العامة في الجزائر.

لتوضيح أثر جائحة فيروس كورونا على الايرادات العامة في الجزائر، نستعرض الجدول التالي الذي يوضح أهم إيرادات الموازنة العامة.

الجدول 1: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2019–2021

	الإيرادات العامة (مليار دج)				هيكل الإيرادات العامة (%)			النسبة إلى الناتج المحلي (%)		
	2019	2020	نسبة التغير	2021*	2019	2020	2021*	2019	2020	2021*
الإيرادات البترولية	2 668,50	1 921,60	-27,99%	534,60	40,42%	34,06%	40,00%	13,16%	10,45%	10,85%
الإيرادات الضريبية	2 843,50	2 625,20	-7,68%	714,70	43,07%	46,54%	53,48%	14,02%	14,28%	14,50%
الإيرادات غير الضريبية	1 089,60	1 094,20	0,42%	87,20	16,51%	19,40%	6,52%	5,37%	5,95%	1,77%
إجمالي الإيرادات	**6 601,60**	**5 641,00**	**-14,55%**	**1 336,50**	**100%**	**100%**	**100%**	**32,55%**	**30,68%**	**27,12%**

المصدر:- نشرة التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2021.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2021، الثلاثي الثالث رقم 56، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/31.

يتبين لنا من خلال الجدول، تراجع إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر بنسبة 14,55%، ليصل إلى 5641 مليار دج عام 2020 مقابل 6601,6 مليار دج عام 2019،وذلك نتيجة تراجع الإيرادات البترولية بنسبة 27,99%والإيرادات الضريبية بنسبة 7,68%خلال نفس الفترة.حيث أدت المخاطر الصحية المرتبطة بفيروس كورونا (كوفيد19) إلى تراجع ملحوظ في حركة النشاط الاقتصادي انعكس على غالبية القطاعات الاقتصادية.

تبع ذلك التدابير المتخذة من طرف الدولة والتي شملت:تأجيل الإقرارات الضريبية، وتجنب دفع الدفعة الأولى من ضرائب دخل الشركات والأرباح، تسهيل جداول السداد لدافعي الضرائب الذين يجدون أنفسهم في وضع مالي صعب، تعليق فرض الضرائب على الأرباح غير المقيدة،.(منه، 2020، صفحة 5)مما أثر على الإيرادات الضريبية.

كما أشارت إحصائيات بنك الجزائر إلى أن إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر سجلت تراجعا ب 14,05% خلال شهر مارس من عام 2021 مقارنة بنفس الفترة خلال عام 2020. حيث قدرت ب 1336,5 مليار دج مقابل 1554,9 مليار دج نهاية شهر مارس 2020، نتيجة الأزمة الصحية الناتجة عن فيروس كورونا والتي كانت لها آثار على الإيرادات

البترولية حيث انخفضت الإيرادات البترولية ب 30,65% خلال نفس الفترة، لتستقر في 534,6 مليار دج نهاية شهر مارس 2021 مقابل 770,9 مليار دج نهاية شهر مارس 2020. وكذلك الإيرادات الجبائية التي سجلت تراجعا ب 1,01% خلال نفس الفترة حيث قدرت ب 714,7 مليار دج نهاية شهر مارس من سنة 2021 مقابل 722 مليار دج نهاية شهر مارس 2020، في حين ارتفعت الإيرادات غير الجبائية من 62 مليار دج نهاية شهر مارس 2020 إلى 87,2 مليار دج نهاية شهر مارس 2021، بما يعادل 40,62%. (Bank of Algeria, Novembre 2021, p. 14) نتيجة الارتفاع الاستثنائي في الأرباح المدفوعة لفائدة الخزينة العمومية.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقدتراجعت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32,55% عام 2019 إلى 30,68%عام 2020، و27,12% خلال شهر مارس 2021، لتراجع نسبة الإيرادات البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13,16%عام 2019 إلى 10,45%عام 2020.بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وانخفاض الطلب عليه.

ومن المتوقع انخفاض الإيرادات العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 إلى 27,6%. (صندوق النقد الدولي، نوفمبر 2021)مما يستدعي تنويع مصادر تمويل الميزانية مستقبلا والسعي إلى إصلاح أوضاع المالية العامة بالجزائر بشكل تدريجي ومستمر.

1.3. الإيرادات البترولية:

تمثل الإيرادات البترولية مصدرا هاما للإيرادات العامة في الجزائر، قدرت نسبتها ب 34,06%عام 2020 مقابل 40,42%عام 2019.سجلت الإيرادات البترولية تراجعا خلال عام 2020 بنسبة قدرت ب 27,99% حيث وصلت إلى 1921,6 مليار دج مقابل 2668,5 مليار دج عام 2019. وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: تطور الإيرادات البترولية وأسعار البترول

	2019	2020	نسبة التغير	2021*
الإيرادات البترولية (مليار دج)	2 668,50	1 921,60	-27,99%	534,60
أسعار البترول (دولار/برميل)	64,40	42,10	-31,92	61,60

المصدر:- نشرة التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2021.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الفلاثية لسنة 2021، الثلاثي الثالث رقم 56، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/31.

يتبين لنا من خلال الجدول تراجع متوسط سعر البرميل من 64,4 دولار للبرميل سنة 2019 إلى 42,1 دولار للبرميل سنة 2020، (ما يعادل 32%) ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الطلب العالمي عليه.

ففي ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق "أوبك +" لخفض كميات الإنتاج،سجلت مستويات الإنتاج النفطي تراجعا بنسبة 12%،حيث بلغت 899 ألف برميل في اليوم لمتوسط الإنتاج المسجل سنة 2020، مقابل 1023 ألف برميل يوميا خلال عام 2019،(صندوق النقد العربي، يوليو 2021، صفحة 21)الأمر الذي أدى إلى تراجع صادرات المحروقات إلى 20,02 مليار دولار أمريكي عام 2020، مقابل 33,24 مليار دولار أمريكي عام 2019، (بنك الجزائر، ديسمبر 2021، صفحة 15)وانكماش الناتج المحلي الإجمالي.

في حين شهدت كميات الإنتاج في القطاع النفطي تعافيا خلال الربع الثالث من عام 2021، حيث بلغت نحو 924 ألف برميل في اليوم خلال شهري جويلية وأوت من عام 2021، وهو ما سيؤدي إلى تعافي الاقتصاد الجزائري في سنة 2021 مستفيدا من الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط ومن الاستثمارات في قطاع المحروقات، والتي ستدعم الموازنة العامة للجزائر.

2.3.الإيرادات الضريبية:

تشكل الإيرادات الضريبية مصدرا مهما للإيرادات الحكومية، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات 43%خلال الفترة المدروسة. ورغم انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية سنة 2020 (قدر معدل انخفاضها ب 7,68%)، إلا أن مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة عرفت منحى تصاعدي من 43,07% عام 2019 إلى 46,54% عام 2020، كما سبق توضيحه في الجدول 1. تتمثل الإيرادات الضريبية أساسا في الضرائب على الدخل والأرباح، الضرائب على السلع والخدمات، الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، والتي قدرت نسبها إلى إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2019-2020 كما يلي:

الجدول 3: هيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2019-2020

	هيكل الإيرادات الضريبية (%)		
	2019	2020	نسبة التغير
الدخل والأرباح	46,90%	44,40%	2,50%-
السلع والخدمات	36,80%	39,70%	2,90%
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	12,70%	/	/
ضرائب أخرى	3,60%	15,90%	12,30%
إجمالي الإيرادات الضريبية	**100%**	**100%**	/

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، الإمارات العربية المتحدة، ص 358. على الموقع: www.amf.org.ae، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/17.

يتبين لنا من خلال الجدول،هيمنة حصة الضرائب على الدخل والأرباح على إجمالي الإيرادات الضريبية بالرغم من انخفاض حصتها ب 2,5% خلال الفترة 2019-2020، نتيجة إجراءات تأجيل سداد الالتزامات الضريبية،تليها الضرائب على السلع والخدمات والتي بالرغم من ارتفاع حصتها من 36,8% عام 2019 إلى 39,7% عام 2020، عرفت حصيلتها انخفاضا بسبب تراجع نشاط الاستهلاك وحركة التجارة الخارجية.كما أثرت الإعفاءات من الرسوم الحكومية على عائدات الرسوم على الخدمات الحكومية المختلفة.

4. دراسة تحليلية لأثر فيروس كورونا على النفقات العامة في الجزائر.

لانخفاض الإيرادات العامة أثر واضح على النفقات، حيث أدت إلى تقليص الإنفاق الاستثماري لصالح الإنفاق الجاري، وهو ما انعكس على إجمالي النفقات.

الجدول 4: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2019-2021

	النفقات العامة (مليار دج)				هيكل النفقات العامة (%)			النسبة إلى الناتج المحلي (%)		
	2019	2020	نسبة التغير	2021*	2019	2020	2021*	2019	2020	2021*
الإنفاق الجاري	4 895,20	5 009,30	2,33%	2 123,10	63,23%	72,57%	77,52%	24,13%	27,25%	43,08%
الإنفاق الاستثماري	2 846,10	1 893,50	-33,47%	615,80	36,77%	27,43%	22,48%	14,03%	10,30%	12,49%
إجمالي النفقات العامة	**7 741,30**	**6 902,80**	**-10,83%**	**2 738,90**	100%	100%	100%	**38,16%**	**37,55%**	**55,57%**

المصدر:- نشرة التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2021.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2021، الثلاثي الثالث رقم 56.على الموقع: www.bank-of-algeria.dz ، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/31.

يتبين لنا من خلال الجدول، تراجع إجمالي النفقات الفعليةبنسبة 10,83%، لتصل إلى 6902,8 مليار دج عام 2020 مقابل 7741,3 مليار دج عام 2019، وذلك بسبب سياسة التقشف وترشيد النفقات العامة التي اتبعتها الدولة والمتمثلة في الحد من الاسراف في استخدام الموارد وعقلنة نفقات التسيير والتجهيز، التي ليس لها تأثير على تحسين معيشة المواطن.(بوشيخي و سالمي، 2022، صفحة 712)

سجل خلالها الإنفاق الجاري ارتفاعا بنسبة ضئيلة قدرت ب 2,33%خلال نفس الفترة،نتيجة الإنفاق الطارئ على المستلزمات الطبية والقطاع الصحي لعلاج الأعراض الناتجة عن فيروس كورونا. أما الإنفاق الاستثماري فعرف تراجعا بنسبة 33,47%،وذلك نتيجة توجه الدولة إلى تخفيض الانفاق الاستثماري لانخفاض الموارد بسبب الجائحة.

في نهاية مارس 2021، ارتفعت النفقات العامة ب 8,67% حيث وصلت إلى 2738,9 مليار دج مقابل 2520,4 مليار دج في نفس الفترة من سنة 2020. ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية ب 49,56%، وشبه استقرار في النفقات الجارية.(Bank of Algeria, Novembre 2021, p. 15)

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 38,16% سنة 2019 إلى 37,55% سنة 2020، بسبب انكماش الناتج المحلي الإجمالي ب 9,37%في عام 2020 مقارنة بمستواه في عام 2019.

1.4. أثر فيروس كورونا على الإنفاق الجاري.

عرف الإنفاق الجاري الفعلي ارتفاعا بنسبة 2,33%، ليصل إلى 5009,3 مليار دج عام 2020 مقابل 4895,2 مليار دج عام 2019 (كما هو موضح في الجدول 4)، بالرغم من أن الاعتمادات المالية المخصصة لقسم التسيير عرفت انخفاضا قدر ب 1,23% خلال نفس الفترة، بسبب التدابير التي اتخذتها الدولة من أجل وترشيد النفقات. يعود هذا الارتفاع للتأثير المباشر للجائحة على بعض القطاعات كقطاع الصحة والتربية.

وفي ظل الظروف الاستثنائية لعام 2020، أولت الحكومة أهمية كبرى إلى تعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم المجالات الأكثر إلحاحا لمواجهة وتجاوز الأزمة، عبر اتخاذ عدد من الإجراءات التحفيزية للمساهمة في الحفاظ على صحة وحياة المواطنين كونها الأولوية الأسمى للدولة. في هذا الصدد عرفت الاعتمادات المالية لسنة 2021 أعلى قيمة لها مقارنة بسنتي 2019 و2020.

الجدول 5: تطور نفقات التسيير حسب الدوائر الوزارية في الجزائر خلال الفترة 2019-2021

السنوات / الدوائر الوزارية	2019	2020	نسبة التغير	2021	نسبة التغير
رئاسة الجمهورية	8,22	8,27	0,62%	9,18	10,96%
مصالح الوزير الأول	4,50	4,33	-3,80%	4,50	3,98%
وزارة الدفاع الوطني	1 230,00	1 230,33	0,03%	1 230,00	-0,03%
المالية	86,98	86,62	-0,42%	88,84	2,57%
الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج	38,07	38,38	0,83%	39,84	3,80%
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	418,41	431,99	3,25%	555,57	28,60%
العدل	50,80	59,84	17,80%	64,31	7,46%
الطاقة والمناجم	50,80	59,84	17,80%	64,31	7,46%
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	-	-		2,68	
المجاهدين وذوي الحقوق	224,96	230,75	2,58%	235,32	1,98%
الشؤون الدينية والأوقاف	25,28	25,36	0,30%	27,45	8,25%
التربية الوطنية	709,56	724,68	2,13%	771,35	6,44%
التعليم العالي والبحث العلمي	317,34	364,28	14,79%	370,60	1,73%
التكوين والتعليم المهنيين	47,84	43,94	-8,16%	51,57	17,37%
الشباب والرياضة	35,46	36,52	2,98%	38,06	4,22%
الصناعة	4,73	4,69	-0,89%	4,54	-3,18%
الفلاحة والتنمية الريفية	235,30	225,18	-4,30%	224,45	-0,32%
السكن والعمران والمدنية	16,28	16,24	-0,26%	17,48	7,67%
التجارة وترقية الصادرات	18,38	17,53	-4,63%	16,22	-7,43%
الاتصال	21,01	18,36	-12,60%	18,18	-0,99%
الأشغال العمومية	49,96	24,66	-50,65%	16,43	-33,36%
النقل	-	-		7,80	
الموارد المائية والأمن المائي	14,15	13,69	-3,25%	19,93	45,63%
السياحة والصناعة التقليدية	3,20	3,12	-2,65%	3,24	4,07%
الصحة	398,97	408,28	2,33%	410,67	0,59%
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	153,70	197,60	28,56%	163,12	-17,45%
الصناعة الصيدلانية	-	0,33		0,53	61,16%
دوائر وزارية أخرى	513,53	715,40	39,31%	1 283,49	79,41%
المجموع	**4 954,48**	**4 893,44**	**-1,23%**	**5 314,51**	8,60%

المصدر: وزارة المالية بالجزائر، قوانين المالية لسنوات 2019-2020-2021، على الموقع الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz

يتبين لنا من خلال الجدول، أن الدولة قامت بتخفيض الاعتمادات المالية لبعض الوزارات في ظل الظروف الاستثنائية لسنة 2020، كوزارة الصناعة، وزارة التجارة وترقية الصادرات، وزارة

الاشغال العمومية، وذلك بسبب إجراءات الحجر الصحي المتبعة في تلك الفترة. وفي المقابل قامت برفع الاعتمادات المالية لوزارة الصحة والصناعة الصيدلانية من أجل توفير احتياجات القطاع من كمامات ومعقمات وأدوية...إلخ، حيث فاقت الصفقات العمومية التي قامت الدولة بتخصيصها من أجل توفير اللقاحات 12 مليار دج.(المادة 2، من المرسوم الرئاسي رقم 21-143 ، المؤرخ في 15 أبريل2021، صفحة 7) بالإضافة إلى قطاع التربية والتكوين نتيجة التدابير الوقائية المتبعة لتوفير مستلزمات الوقاية لهذا القطاع.

2.4. أثر فيروس كورونا على الإنفاق الاستثماري.

نتيجة الظروف الطارئة لجائحة كوفيد 19عرفت نفقات التجهيز الفعلية انخفاضا في عام 2020، حيث قدرت ب 1893,5 مليار دج مقابل 2846,10 مليار دج عام 2019، وهي أقل من الاعتمادات المالية المدرجة في قوانين المالية للفترة 2019-2021.

الجدول 6: تطور نفقات التجهيز حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2019-2021

القطاعات	نفقات قسم التجهيز (مليار دج)			هيكل نفقات قسم التجهيز (%)		
	اعتمادات الدفع 2019	اعتمادات الدفع 2020	اعتمادات الدفع 2021	2019	2020	2021
الصناعة	61,24	8,23	3,69	1,70%	0,28%	0,13%
المناجم والطاقة	-	-	1,82	-	-	0,07%
الفلاحة والري	235,60	209,53	214,97	6,54%	7,15%	7,68%
دعم الخدمات المنتجة	72,76	55,25	54,62	2,02%	1,89%	1,95%
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	635,78	602,15	588,06	17,65%	20,55%	21,01%
التربية والتكوين	162,89	155,76	122,15	4,52%	5,32%	4,36%
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	146,55	129,33	116,72	4,07%	4,41%	4,17%
دعم الحصول على سكن	423,43	329,95	434,24	11,75%	11,26%	15,52%
نفقات أخرى	600,00	600,00	600,00	16,65%	20,48%	21,44%
المخططات البلدية للتنمية	100,00	40,00	100,00	2,78%	1,37%	3,57%
المجموع الفرعي للاستثمار	**2 438,25**	**2 130,21**	**2 236,28**	**67,68%**	**72,71%**	**79,91%**
المجموع الفردي لعمليات برأس المال	**1 164,43**	**799,46**	**562,24**	**32,32%**	**27,29%**	**20,09%**
مجموع ميزانية التجهيز	**3 602,68**	**2 929,67**	**2 798,52**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر:وزارة المالية بالجزائر، قوانين المالية لسنوات 2019-2020-2021، على الموقع الإلكتروني:https://www.mfdgi.gov.dz

من خلال الجدول، يتبين لنا أن الاعتمادات المالية لنفقات التجهيز لعام 2020 عرفت انخفاضا مقارنة بعام 2019 قدر ب 18,68%، يعود هذا الانخفاض إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الجزائر خلال عام 2020.

ومع تفشي فيروس كورونا عام 2020، تراجعت قيمة الاعتمادات المالية المخصصة للتجهيز أكثر مقارنة بسنتي 2019 و2020، يعود هذا التراجع إلى توجه الحكومة إلى تقليص نفقات التجهيز ب 20,1% في قانون المالية 2020، والذي سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية.من أهم القطاعات التي شهدت انخفاضا في الإنفاق، قطاع الصناعة حيث شهد تراجعا من 61,24 مليار دج عام 2019 إلى 8,23 مليار دج عام 2020 و 3,69 مليار دج عام 2021، يعود هذا التراجع إلى نقص عائدات القطاع وتسريح العمال، مما أدى إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية وتعطيل حركة التصنيع. قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية التي شهدت تراجعا من 635,78 مليار دج إلى 602,15 مليار دج و 588,06 مليار دج عامي 2020 و 2021 على التوالي، بالإضافة إلى قطاعات الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، التي شهدت هي الأخرى تراجعا بسبب إجراءات الحجر المتبعة من طرف الدولة.

كما ساهم في تراجع نفقات التجهيز التراجع الذي شهدته العمليات المتعلقة برأس المال (مخصصات الحسابات الخاصة، دعم أسعار الفائدة، دفع المتأخرات، المساهمة في ميزانية صندوق الضمان الاجتماعي) والمقدر ب 31,34% و 29,67%عامي 2020 و 2021 على التوالي.

5. أثر فيروس كورونا على رصيد الميزانية والدين العام في الجزائر

نتيجة لانخفاض الإيرادات وارتفاع الانفاق الجاري وانخفاض الإنفاق الاستثماري، ارتفع عجز الموازنة العامة في الجزائر ليصل إلى 1261,8 مليار دج عام 2020 مقابل 1139,7 مليار دج عام 2019. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 7: تطور رصيد الميزانية واجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2019-2022

	2019	2020	2021*	2022*
رصيد الميزانية (مليار دج)	-1 139,70	-1 261,80	/	/
نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	**-5,62%**	**-11,70%**	**-11,80%**	**17%****
إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	**45,80%**	**50,70%**	**59,20%**	**65,40%**
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	**2,20%**	**2,40%**	**2,00%**	**1,90%**

* : توقعات صندوق النقد الدولي لسنوات 2021 و2022.

**: توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر:- نشرة التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2021. على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/31.

- الإحصائيات خلال الفترة 2020-2021، تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي على الموقع: https://www.imf.org، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/15.

ساهمت الجائحة في ارتفاع عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصل إلى 11,7%عام 2020، مقابل 5,62%عام 2019. ومن المتوقع استمرار ارتفاع العجز ليبلغ جوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية سنة 2022.

أدى استمرار العجز في الميزانية العامة إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى الدين العام إلى الناتج المحلي. حيث ارتفع من 45,8% عام 2019 إلى 50,7% عام 2020، بنحو 4,9 نقطة مئوية خلال عام 2020. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الدين العامإلى 65,4%من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022. وذلك في ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية لمواجهة الآثار المالية والاقتصادية للأزمة.

كما شهد معدل التضخم تسارع من 2,4% عام 2020إلى 7,7% عام 2022، حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، نتيجة ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية ونوبة الجفاف في الجزائر، التي أثرت على القدرة الشرائية للمواطن.والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 1:تطور الناتج المحلي الحقيقي، معدل التضخم، والدين العام في الجزائر خلال الفترة 2020-2022

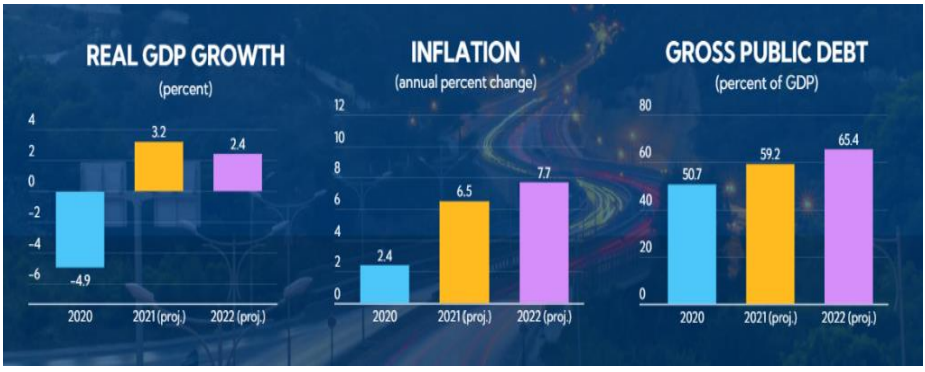

المصدر:صندوق النقد الدولي على الموقع:https://www.imf.org، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/15.

ومن المتوقع ان يتعافى الاقتصاد الجزائري عام 2022، مع تعافي الصادرات وارتفاع أسعار البترول، فعقب الانكماش في الناتج المحلي الحقيقي الذي بلغ 4,9% عام 2020، من المتوقع

أن يحقق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا ب 2,4% عام 2202، وتبقى التوقعات مرتبطة أساسا بتطورات أسعار النفطوالجائحة والبيئة الاجتماعية والجيوسياسية.

6. سبل مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا على المالية العامة

دفعت الأزمة مختلف الدول ومن بينها الجزائر إلى الاستجابة الفورية للتداعيات الناتجة عن الأزمة. سنستعرض من خلال هذا العنصر الإجراءات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية للحد من الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة على مستوى المالية العامة، مع استعراض أهم جوانب الإصلاح الواجب اتباعها على مستوى المالية العامة لمواجهة أي نوع من الأزمات.

1.6. الإجراءات المتبعة من طرف الدولة على مستوى المالية العامة لمواجهة الأزمة:

تمثلت هذه الإجراءات في:(ministere de la communication, 2020)

– إعلان السلطات عن تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد الحكومي من 41 إلى 31 مليار دولار، ووقف إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية لتوفير ما يقارب 7 مليارات دولار سنويا، وتأجيل إطلاق المشاريع المسجلة، أو قيد التسجيل، التي لم يشرع في إنجازها باستثناء تلك المنفذة في بعض المناطق.

– تكليف الشركة الوطنية للمحروقات –سوناطراك– بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف.

– أعلنت السلطات عن نيتها في خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30%، أي ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي (7,2% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور، وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم.(صندوق النقد العربي، 2020)

– أقرت الحكومة قانونا ماليا تكميليا للموازنة العامة لمواجهة الجائحة، يشمل مخصصات بقيمة 70 مليار دج للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية لأزمة كوفيد 19، يشمل قطاع الصحة، وإعانات للعاطلين عن العمل بسبب الجائحة.(صندوق النقد العربي، 2020)

– أقرت الحكومة الجزائرية منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررين من جائحة فيروس كورونا، بحيث حددت المنحة ب 30 ألف دينار جزائري في الشهر، تدفع لمدة ثلاثة أشهر تعويضا عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي، وتمنح هذه المساعدة عقب تقييم كل فئة مهنية لمدة الأربعة أشهر الماضية، كما أن هذه المساعدة أو المنحة لا تخضع للضريبة ولا

اشتراكات الضمان الاجتماعي.(المواد من 1 إلى 4 من الرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 30 جويلية 2020، صفحة 17)

– استجابة للأثر الاقتصادي لتدابير الإغلاق على الأسر المعيشية والمؤسسات، أعلنت السلطات الجزائرية عن تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات ودفعها، باستثناء الشركات الكبيرة.

– تخفيف المواعيد النهائية التعاقدية للمشروعات الحكومية المنفذة من قبل القطاع الخاص، وتعليق العقوبات المفروضة على الشركات التي تعاني التأخير في إنجاز العقود العامة.

كما اتجهت الحكومة في عام 2022 إلى تبني تدابير لدعم التعافي الاقتصادي، تشمل:(صندوق النقد العربي، 2020)

– إعادة النظر في سلم الضريبة على الدخل الإجمالي في قانون المالية لعام 2022 لتحسين معيشة المواطن.(المادة 31 من قانون المالية لسنة 2022، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، 2022، الصفحات 12-15)

– دعم الأسر المتضررة اجتماعياً واقتصادياً من الجائحة.

– تجفيف السيولة المتداولة خارج الدائرة المصرفية الرسمية.

– ضمان استدامة الخزينة العمومية عن طريق ضمان التوازنات المالية لحسابات الدولة.

– إعادة النظر في الوعاء الضريبي وتبسيط قواعد التحصيل الضريبي.

– تحيين متابعة ديون البنوك وتحصيلها تحت مراقبة سلطة بنك الجزائر.

– رقمنة الوثائق الضريبية، ومكافحة الغش والتهرب الضريبي.

– معالجة انعكاسات الأزمة الصحية وعدم استقرار أسعار النفط ببعديها "الهيكلي والظرفي."

2.6. أهم جوانب الإصلاح الواجب اتباعها على مستوى المالية العامة بالجزائر

تعتبر أزمة كوفيد 19 فرصة لإصلاح المالية العامة بالجزائر، ومواصلة جهود الدولة في هذا المجال.

أ– الإصلاحات الواجب اتباعها على مستوى الإيرادات العامة:

يجب التركيز على تنويع مصادر الإيرادات، من خلال:

- ✓ **مواصلة الإصلاح الضريبي:**لمواجهة التحديات التي تواجه النظام الضريبي، وتقديم أنظمة ضريبية أكثر فعالية وإنصافا وخضوعا للمساءلة، من خلال:

– إصلاح كفاءة الجهاز الإداري والفني المكلف بالتحصيل الضريبي وتوسيع إمكانياته، من خلال رقمنة الأجهزة الضريبية وربطها آليا مع شبكات معلومات وأجهزة الدولة، يتيح

هذا الإصلاح تغطية أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة، وبالتالي محاربة التهرب الضريبي.(صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 219)

- بناء ثقة المواطنين في الدولة، ركيزة أساسية لاستراتيجيات الامتثال الضريبي، فكلما كانت الثقة في الدولة قوية زاد استعداد المواطنين لدفع الضرائب ودعم الإصلاح.
- العمل على وضع تشريعات وقوانين كافية ومرنة تؤطر الأنشطة الجديدة وتخضعها للنظام الضريبي خاصة الأنشطة الرقمية.

✓ **تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة الحصيلة الضريبية:**من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب من إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي عبر إعفاء دائم في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، ومنح مزايا ضريبية لحفز حاضنات الأعمال من خلال إعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة سنتين وإعفاء التكوين الرأسمالي لها من الضريبة على القيمة المضافة.(صندوق النقد العربي، أفريل 2021، صفحة 57)

ب– الإصلاحات الواجب اتباعها على مستوى الإنفاق العام:

يمكن حصرها في:

✓ **حوكمة الميزانية (سياسة ترشيد النفقات):**من خلال ترشيد الإنفاق العام وجعله دعامة لتحفيز النشاط الاقتصادي، مع تحسين عملية تحصيل الإيرادات. حيث تسمح حوكمة القطاع العام بالمشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار والإدارة المثلى للموارد، وكذا شفافية المعلومات وتمكين مختلف الجهات الفاعلة والمواطنين من الوصول إليها، إضافة إلى تفعيل الشراكة.

✓ **حماية احتياطي الصرف:** من خلال وضع تدابير جمركية جديدة بهدف وضع حد لتهريب العملة للحفاظ على احتياطي الصرف، مع الإسراع في رقمنة قطاع التجارة والجمارك لتأطير عملية الاستيراد بطريقة شفافة.(صندوق النقد العربي، أفريل 2021، صفحة 58)

✓ **الرفع من حصص الإنفاق الاستثماري العام:** الذي يعد متواضعا في الأساس، وزادت الأزمة الحالية من تآكل حصته. مع توجيهه نحو النظم الصحية والبنى التحتية اللوجستية والمطارات والموانئ وأنظمة النقل والسكك، بهدف تحسين مناخ الأعمال والأنشطة التجارية الداخلية والخارجية.

- ✓ **إصلاح منظومة الدعم وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية:**من خلال التحول من الدعم العام للأسعار إلى الدعم الموجه للفئات الهشة. حيث تعد إصلاحات الدعم من بين الأولويات التي عززت أهميتها الجائحة في ظل تراجع الموارد المالية الحكومية. بهدف تحرير موارد يتم استخدامها في تعزيز نظام الحماية الاجتماعية لاسيما برامج المساعدة الاجتماعية، اعتمادا على دراسات علمية وبتعاون جميع القطاعات.(منه، 2020، صفحة 12)

ج- الإصلاحات الواجب اتباعها على مستوى الدين العام:

- ✓ إيجاد مصادر تمويل بديلة للاقتصاد مثل اصدار الصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادة إحياء (بورصة الجزائر وفق قواعد جديدة)(صندوق النقد العربي، أفريل 2021، صفحة 58) ، وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة.
- ✓ تطوير وتنشيط سوق السندات.(صندوق النقد العربي، أفريل 2021، صفحة 58)

7. خاتمة

تسببت جائحة كورونا (كوفيد 19) وعمليات الإغلاق العام التي صاحبتها، في اتخاذ إجراءات مالية غير مسبوقة،كان لها عواقب وخيمة على المالية العامة. حيث نتج عنها ضياع الإيرادات بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي، والتخفيضات الضريبية المؤقتة، إضافة إلى إنفاق إضافي، مما ساهم في ارتفاع العجز المالي لعام 2020 إلى 11,7% من إجمالي الناتج المحلي، كما تعدى الدين العام 50,7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

حاولت هذه الدراسة عرض مختلف الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على المالية العامة في الجزائر، وسبل مواجهة الآثار السلبية لها من خلال عرض الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية على مستوى المالية العامة لمواجهة الأزمة، وأهم جوانب الإصلاح الواجب اتباعها على مستوى المالية العامة لمواجهة أي نوع من الأزمات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة:

- تم تأكيد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن الإيرادات العامة بالجزائر عرفت انخفاضا في ظل جائحة كورونا، حيث انخفضت قيمتها من 6601,6 مليار دج عام 2019 إلى 5641 مليار دج عام 2020، نتيجة انخفاض كل من الإيرادات البترولية والجبائية.
- تم رفض الفرضية الثانية التي تنص على أن الإنفاق العام عرف ارتفاعا نتيجة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19) خلال سنة 2020،وذلك لتراجع إجمالي

النفقات العامة الفعلية بنسبة 10,83%، لتصل إلى 6902,8 مليار دج عام 2020 مقابل 7741,3 مليار دج عام 2019، بسبب سياسة التقشف وترشيد النفقات العامة التي اتبعتها الدولة للحد من الاسراف في استخدام الموارد وعقلنة نفقات التسيير والتجهيز.إلا أنه وفي ظل الظروف الاستثنائية لسنة 2020،ارتفعت النفقات العامة في نهاية مارس 2021 ب 8,67% حيث وصلت إلى 2738,9 مليار دج مقابل 2520,4 مليار دج في نفس الفترة من سنة 2020. ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية والنفقات الجارية خلال هذه الفترة والتي من المتوقع ارتفاعها أكثر في نهاية سنة 2021، وهو ما يبين صحة الفرضية الثانية خلال هذه السنة.

- تم تأكيد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن لفيروس كورونا (كوفيد 19) أثر كبير على رصيد الميزانية والدين العام في الجزائر، حيث ساهمت الجائحة في ارتفاع عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي وصل إلى 11,7% عام 2020، مقابل 5,62% عام 2019. كما أدى استمرار العجز في الميزانية العامة إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى الدين العام إلى الناتج المحليمن 45,8% عام 2019 إلى 50,7% عام 2020.حيث يعتبر الدين العام أحد أهم الأدوات التي لجأت إليها الدولة للتصدي لجائحة كورونا.
- تعد الأسعار العالمية للنفط أحد المحددات الرئيسية التي تستند إليها تقديرات الموازنة العامة في الجزائر، وهو ما يتطلب مراجعة موازناتها العامة نظرا للانخفاض المفاجئ لسعر برميل النفط إلى حدود 40 دولار للبرميل في عام 2020، فضلا عن حجم الانفاق الطارئ على المستلزمات الطبية والقطاع الصحي.
- انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب تراجع الطلب وتوقف العرض بفعل إجراءات الإغلاق مما انعكس على مداخيل مختلف القطاعات ودخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- نتيجة انتشار جائحة كورونا في الجزائر حدث ارتفاع مفاجئ في الطلب على المنتجات الغذائية، مع انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة شكل ذلك خللا في استقرار سوق السلع والخدمات، وتباطؤ عام في مستوى النشاط.

- شهد معدل التضخم تسارع من 2,4% عام 2020 إلى 7,7% عام 2022، نتيجة ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية ونوبة الجفاف في الجزائر، التي أثرت على القدرة الشرائية للمواطن.
- ساهمت الجائحة في إحداث مستويات مرتفعة من الديون، لمواجهة حالة الركود الاقتصادي، وهو ما قد يؤخر مسار التعافي الاقتصادي.

توصيات الدراسة:

- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة الكلية، لمواجهة تقلبات الظروف الاقتصاديةن وضمان استدامة الموارد المالية على المدى الطويل بعيدا على عائدات النفط.
- ضرورة ضبط الإنفاق العام وترشيده، وإصلاح نظام الدعم واستهداف الفئات المستحقة له.
- ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع الصحي، في ظل رؤية واضحة للبعد الزمني الذي تستلزمه هذه الجائحة.
- يجب مواكبة التحول الرقمي في جميع القطاعات في أسرع الآجال.

8. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. جمال لعمارة، (2004)،*أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة* (الطبعة الأولى)، القاهرة–مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
2. محمد عباس محرزي، (2015)،*اقتصاديات المالية العامة* (الطبعة السادسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المقالات:

1. أحمد بوشيخي، و رشيد سالمي، (2022)، تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2019-2021)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11(العدد1)، الصفحات 697-726.
2. سفيان خلوفي ، كمال شريط، (ديسمبر 2021)، أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الإقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8(العدد 3)، الصفحات 1650-1677.
3. عبد الرحمن بن عبد الله الشقير، (2020)، الأمن البيئي الصحي في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد: دراسة وصفية تحليلية لبعض الممارسات الصحية في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للدراسات الأمنية– جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 36(العدد 2)، الصفحات 143-157.

التقارير والدراسات:

1. بنك الجزائر، (ديسمبر 2021)، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2021، الثلاثي الثالث رقم 56. على الموقع الإلكتروني:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2021AR.htm (consulté le 31/05/2022)
2. صندوق النقد الدولي، (أبريل 2021)، آفاق الاقتصاد العالمي، إدارة مسارات التعافي المتباعدة. على الموقع الإلكتروني:
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/03/23/world-economic-outlook-april-2021(consulté le 10/06/2022)
3. صندوق النقد الدولي، (نوفمبر 2021)، تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.على الموقع الإلكتروني: https://www.imf.org(consulté le 10/07/2022)
4. صندوق النقد العربي، (2021)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2021، الإمارات العربية المتحدة. على الموقع الإلكتروني:www.amf.org.ae(consulté le 17/05/2022)
5. صندوق النقد العربي، (أفريل 2021)، آفاق الاقتصاد العربي – الإصدار الثالث عشر– الإمارات العربية المتحدة. على الموقع الإلكتروني:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/arab-economic-outlook(consulté le 05/07/2022)
6. صندوق النقد العربي، (يوليو 2021)، آفاق الاقتصاد العربي – الإصدار الرابع عشر– الإمارات العربية المتحدة. على الموقع الإلكتروني:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/arab-economic-outlook (consulté le 05/07/2022)
7. خالد منه، (جويلية 2020)، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في الجزائر. تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

المداخلات:

1. أبكر عبدالبنات آدم إبراهيم، (15 – 16 جويلية 2020)، كورونا (المستجد) وانعكاساتها على الروابط الأسرية. المؤتمر الإفتراضي الدولي الموسوم ب"جائحة كورونا كوفيد 19 بين حتمية الواقع والتطلعات. برلين –ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/wp-content/uploads/2020/09
2. فيصل غازي فيصل، وآخرون. (14–15 نوفمبر 2020)، تداعيات جائحة كورونا على الموازنة العامة للدولة العراقية. المؤتمر العلمي الإفتراضي الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، جامعة صبراته – ليبيا. على الموقع الإلكتروني:
https://sabu.edu.ly/sabuup/2021/03

القوانين:

1. المادة 2، من المرسوم الرئاسي رقم 21–143 ، (المؤرخ في 15 أبريل2021)، يتضمن تحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الجريدة الرسمية، العدد 30 الصادرة في 22 أبريل 2021.

2. المادة 31 من قانون المالية لسنة 2022، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، الجريدة الرسمية، العدد100 ، الصادرة في 30 ديسمبر 2021.

3. المادة 6 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 10 جويلية 1984.

4. المواد من 1 إلى 4 من الرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 30 جويلية 2020، المتضمن منح مساعدات مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19). الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة في 30 جويلية 2020.

مواقع الانترنيت:

1. *Ministere de la communication, disponible surle site internet:*https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8694 , (consulté le 15/06/2022)

2. صندوق النقد العربي، (2020)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة. على الموقع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae/ar/node/1552

المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages:

1. Duruel (D), & Buisson (J), (2001),*Finances publiques, budget et pouvoir financier,* Dalloz.

Rapports et études:

1. Bank of Algeria, (Novembre 2021),*Tendances monétaires et financières, premier semestre 2021, Note de conjoncture.* Alger. Disponible Sur le site internette :https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/nc1ersemestre2021.pdf (consulté le:31/05/2022)

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6/ العدد: 2/أكتوبر، 2022، ص ص149-164

الإبداع .....من الخطية إلى التأسيس
إشارة إلى المنظومة الجزائرية

innovation.....from linearité to establissement with reference to the algerian system of innovation

مسعي سمير*
Messai Samir
جامعة عباس لغرور، خنشلة_الجزائر
S_messai@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/11/29 تاريخ القبول: 2022/10/01 تاريخ النشر: 2022/10/10

الملخص :

لقد حاولنا من خلال هذا البحث تقديم نظرة حديثة للإبداع لا بوصفه عملية خطية تنشأ من طرف واحد، بل كشبكة متصلة ومستمرة من التفاعلات بين مختلف المعنيين بالنشاط الإبداعي داخل الدولة، إضافة إلى وصف أهم أشكال تدفق المعرفة داخل هذه الشبكة مع إشارة لحالة المنظومة الجزائرية. حيث توصلنا إلى محدودية الطرق التقليدية في قياس الأداء العلمي للدول ، وأن قياس الإبداعية العامة للاقتصاد يستدعي تطوير مؤشرات أكثر تعقيداً، تجسدت في مفهوم النظام الوطني للإبداع

الكلمات المفتاحية: الإبداع الخطي ، النظام الوطني للإبداع، شبكات المعرفة، البحث والتطوير، اقتصاد المعرفة

تصنيف JEL: O32, O33, B29

Abstract :

Through this research, we tried to present a modern view of the innovation, not as a linear process arising from one side, but rather as a continuous and continuous network of interactions between the various stakeholders in the creative activity within the state. Finally, we made sure the limitations of traditional methods in measuring the scientific performance of countries, and that measuring the general creativity of an economy requires the development of more complex indicators, embodied later in the concept of the national system of innovation

Key Words : Linear Innovation, National Creativity System, Knowledge Networks, Research and Development, Knowledge Economy

JEL Classification codes: O32، O33، B29

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إنّ من أهم المبادئ التي قام عليها النظام الصناعي السابق هو مبدأ النمطية وتوحيد القياس، وكانت إشاعة هذا المبدأ ضرورة أساسية لإنجاح عملية الإنتاج الصناعي الواسع، وعلى النقيض من هذا، تمارس المؤسسات الراهنة نشاطها في بيئة ديناميكية أهمّ ما يميزها هو العولمة وانفتاح الأسواق، والمنافسة المحتدمة؛ من حيث تجديد وتطوير القدرات الإنتاجية، وتثمين المهارات المتميّزة، والتنامي التدريجي لتشخيص الطلب. وأمام تعقد المشهد الاقتصادي العالمي، وتزايد طلب المؤسسات والحكومات على استخدام المدخلات المعرفية في مختلف ميادين العمل والحياة، أصبح استخدام ونشر المعرفة مقياساً يلقى الإجماع العام لمدى تقدّم وتطوّر المجتمعات والأمم على حد سواء. وأمام تزايد ارتباط الأفراد بمختلف أنواع ومفرزات المعرفة، أصبحت هذا الوضع سامحا للترويج لجملة من المقاييس والمؤشرات التي تهدف إلى رصد التقدم المحرز في بناء القدرات العلمية و الإبداعية للدول.

إشكالية الدراسة:

مما تقدم نطرح إشكالية الدراسة وهي: هل الإبداع عملية خطية أو عملية مؤسساتية عامة، وهل يمكن قياسها، و ما هي أشكال انتقال المعرفة داخل النظام الوطني للإبداع.

ومن هذا التساؤل الرئيسي يمكننا اشتقاق عدة تساؤلات فرعية هي:

- ما المقصود بالنظام الوطني للإبداع وما هي أهم العناصر التي تدخل في تكوينه،
- كيف تساعد التفاعلات بين مختلف مكوناته في نشر وانتقال المعرفة ؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تقديم مفهوم جديد للإبداع يتناسب والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال.
- معرفة أشكال تدفق المعرفة في النظام الجديد للإبداع.
- معرفة أهم معوقات النظام الجزائري للإبداع.

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة نقدم الفرضيات الآتية:

- يختلف مفهوم الإبداع في الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة عن نظيره التقليدي (الخطي)
- ساهمت العقلية الاشتراكية الموروثة عن نظام التخطيط السابق في الجزائر في تأخير ربط الدائرة الإنتاجية بمخرجات الدائرة البحثية.

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كضرورة أملتها علينا طبيعة الموضوع، حيث قمنا باستعراض وتحليل ومناقشة مفاهيم اقتصادية معاصرة على غرار اقتصاد المعرفة، الإبداع....الخ

خطة الدراسة: للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة اعتمدنا على العناصر الآتية:

1. مقدمة
2. التحولات المعرفية في بيئة الأعمال
3. مفهوم ومستويات الإبداع
4. النموذج التقليدي للإبداع
5. النموذج الحديث للإبداع
6. تدفقات المعرفة داخل النظام الوطني للإبداع
7. الإبداع في الاقتصاد الجزائري
8. الصلات بين نظام البحث والصناعة في الاقتصاد الجزائري
9. خاتمة

2. التحولات المعرفية في بيئة الأعمال

يشير Gary Hamel في كتابه Leading The Revolution إلى أنّ ثورة الأعمال في القرن الواحد والعشرين ستتميّز بالتعقيد والسلوك غير الخطّي للتكنولوجيا، إضافة إلى كثافة المنافسة والترابط العالمي للأسواق، ويفصّل في نفس الكتاب على أنّ التطور السريع الحاصل خلال الثلاث عقود السابقة قد مرّ بثلاث مراحل أساسية هي مثلما هو موضح في الشكل (01):(waltz, 2003, p. 9)

مرحلة تحسين المنتجات: وكانت خلال فترة السبعينات، وقد تميّزت بالتركيز على عنصر التطوير من خلال الابتكار والإبداع المستمرين لتحسين المنتجات والخدمات المقدمة، في حين ركّز الجانب الإداري على زيادة الأصول الإنتاجية المادية.

مرحلة تطوير عمليات الإنتاج: وكانت خلال فترة الثمانينات والتسعينات، أين تحول الاهتمام نحو الأصول المعنوية Intangible Assets، وذلك بترشيد العمليات الإنتاجية من خلال إعادة

هيكلة عمليات الإنتاج Business Process re-engineering، وقد تزامن هذا التوجه الجديد مع تزايد الاهتمام بتطوير المؤسسات التعليمية (البحث والتطوير).

مرحلة التغيير الكلي في مفهوم العمل: وهي الفترة الراهنة والمتميزة بالانتشار الواسع للتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، تعقيدات العولمة، المرونة الشديدة، الثورة غير الخطيّة للإبداع، وتزايد عدد المخاطر التي تهدد المنظمات، فأصبح تبنّي أجندة إبداعية غير خطيّة لمسايرة التغير الدائم في البيئة التشغيلية للأعمال مفتاح الصمود والنجاح في السوق، والحفاظ على التنافسية مستقبلاً.

الشكل (01): تطور مفهوم الإبداع في الأعمال

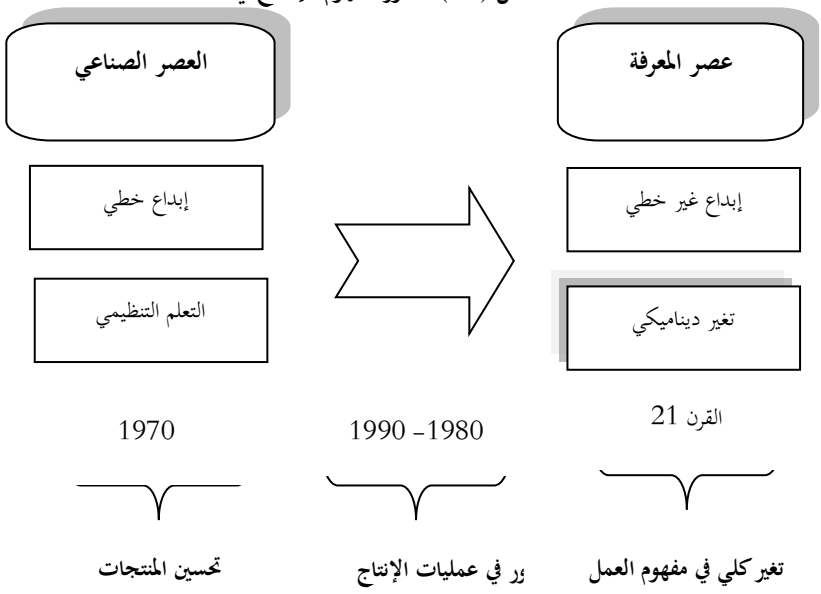

Source: (waltz, 2003, p. 9)

ووفقاً لـ: Hamel فإنّ روح الإبداع المستمر والمرونة الشديدة أصبحت هي المحدّدات الأساسية للحفاظ على تنافسية المنظّمات في عصر المعرفة الذي يتميّز بالثورة غير الخطيّة للإبداع، أين ستكون الكلمة الحاسمة للمفهوم الإبداعي للعمل Business Concept Innovative؛ والذي يقصد به القدرة على تغيير نماذج العمل الحالية إلى طرق وأساليب إنتاجية مبتكرة، تمكِّن المنظمات من خلق قيمة إضافية جديدة للمنتجات، وتحدث انقلاباً في طرق الإنتاج والاستهلاك، وستكون الميزة هنا أمام المؤسسات الصغيرة؛ لأنّه وبحسب نفس المؤلف لا علاقة

للإبداع في مفهوم العمل برأسمال، والخطر الكبير هنا سيحيط بالقوى العظمى والمؤسسات العملاقة، التي يمكن أن تكون ضحية تغيرات جذرية في مفاهيم العمل، وتشاطرNilmini هذه الفكرة عندما تؤكّد بأنّ اقتصاد المعرفة يقدم فرصاً هائلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة SME، ليس فقط لأجل إضافة قيمة لأنشطتها الحالية، بل لتطوير سلسلة جديدة من المنتجات والخدمات الإبداعية.(Wickramasinghe & Lubitz, 2007, p. 4)

3. مفهوم ومستويات الإبداع

كمقدمة لدراسة الإبداع ينبغي علينا أولاً أن نميّز بين مفهومي الإبداع innovation والابتكارcreativity؛ حيث يعرّف الابتكار على أنّه عملية التفكير الذهنية والضمنية الخارجة عن النطاق التقليدي، والتي تعمل على خلق الأفكار الجديدة بدرجة عالية من الأصالة والقيمة، وهي المرحلة الأولى للتحسين والإبداع، أمّا الإبداع فيعني تطبيق تلك الأفكار والحلول في الواقع الميداني حتى تظهر بأشكالها النهائية للمستفيدين(olav, 2008, p. 7) ، وكحوصلة لما سبق يمكننا القول بأنّ الإبداع هو نتيجة تطبيق الابتكار في الواقع العملي.

هذا وللإبداع أنواع مختلفة وأشكال عديدة يمكن أن يظهر من خلالها، حيث يصنّف Damanpour وEvan الإبداع بحسب المستوى العمودي الذي يحدث عنده بين الإبداع التقني؛ والمتمثل في منتج أو عملية أو تكنولوجيا جديدة[1]، والإبداع الإداري الذي يظهر في شكل أنشطة و وتنظيمات جديدة للفريق الإداري[2]. ووفقاً لدرجة الإبداع يقسّم Tidd الإبداع إلى أربعة أنواع رئيسية هي:الإبداع المشتت، الإبداع التدريجي، الإبداع المعقد، والإبداع الجذري. كما أنّ الإبداع ليس له مكان أو مستوى تنظيمي معين، فيمكن لهذا الأخير أن يحدث في مختلف المستويات التنظيمية التي تتراوح بين العامل البسيط في الورشة، وصولاً إلى المستويات الإدارية العليا high managerial levels.(ESCWA, 2003, p. 3)

4. النموذج التقليدي للإبداع

لقد ارتبط التقدّم في العديد من مسالك الحياة البشرية بالمعرفة وفعالية استخدامها، وخلال القرنيين المنصرمين اكتسبت المعرفة العلمية والتكنولوجية أهمية بالغة، وصلت ذروتها في النصف الأخير من القرن العشرين، خاصة مع تلاحق الابتكارات التي غيّرت من أنماط حياة الإنسان بطرق شتى. حتى ذلك الوقت ظلّت العناصر الأساسية للقدرات العلمية والتكنولوجية للدول والمجتمعات محصورة فقط في قدرة هذه الأخيرة على تدريب وتأهيل القوى العاملة،

وإخراج أفراد ذوي كفاءات علمية وتكنولوجية S&T manpower، قادرة على القيام بأبحاث تستهدف تطوير منتجات وعمليات جديدة. وحتى الخمسينات من القرن الحالي ظلّ الإبداع ينظر إليه على أنّه مجرد عملية خطيّة linear process، تبدأ بالتصور الأوّلي لفكرة معينة في مستوى البحث الأساسي، إلى غاية تجسيدها فعلياً على أرض الواقع، حيث يسمي Branscomp هذا التصوّر الخطّي للإبداع بنموذج خط الأنابيب pipeline model. ووفقاً لهذا النموذج يتمّ الإبداع في عملية أفقية موازية لعملية الإنتاج[3]، ولتكتمل فعاليّة هذا النموذج والنهوض وتطوير الإبداع داخل المؤسسة ينبغي على هذه الأخيرة تذليل الاختناقات bottlenechs، والحفاظ على التدفق السليم للمدخلات المتمثلة بشكل أساسي في الموارد المالية والبشرية المخصصة للبحث R&D Funds and Personnel، واستناداً لهذا النموذج الخطّي للإبداع تندرج غالبية المؤشرات العلوم والتكنولوجيا المعمول بها حالياً (ESCWA, 2003, p. 2)، والشكل (02) المدرج ضمن الملاحق يوضح آلية عمل النموذج التقليدي للإبداع.

الشكل (02): النموذج الخطّي للإبداع

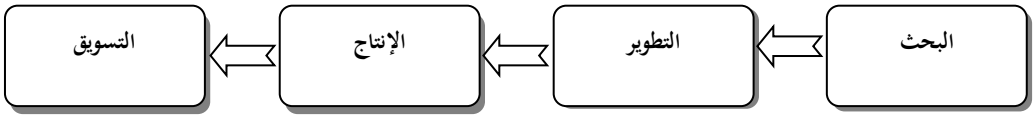

Source: OCDE, 1996, p.15

وعلى الرغم من أنّ هذا الاتجاه التقليدي للإبداع لا يخلو من الصحة، إلاّ أنّ قدرة هذه المؤشرات على قياس القدرة الإبداعية innovativeness للاقتصاد تبقى محدودة (OECD, 1997, p. 9)، إضافة إلى أنّها لا تكفي لوحدها لوصف الأبعاد المختلفة للإبداع، والتي تتعدى في حقيقتها مدخلات البحث والمخرجات التكنولوجية، إلى مجموعة واسعة من الأنشطة التي تشمل جميع القطاعات، كمشاركة المعرفة بفعالية effective knowledge sharing، والتفاعلات بين القطاعات interactivity التي يعتمدان بشكل أساسي على قدرة الاتصال. لهذه الأسباب فإنّ الاقتصاديين الآن يصرّون على ضرورة تحليل أعمّق للإبداع، والنظر إليه على أنّه نتاج شبكة واسعة من الصلات linkages (ESCWA, 2003, p. 3) ، فخلال دراسة قام بها المرصد الكندي للتنمية الاقتصادية عام 1999 تحت عنوان agir sur le développement قدّم الإبداع على أنّه عملية تفاعلية تعتمد على فاعلية نشر المعرفة والتعليم داخل شبكة العمل، وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى تحليل المحيط العام الذي ينهض

بالعملية الإبداعية ويقوي وسائلها، وهذا يقودنا إلى مفهوم أعمق وأشمل للإبداع هو النظام الوطني للإبداع.(jacob, 2000, p. 11)

5. النموذج الحديث للإبداع

تؤكّد أغلب الدراسات الحديثة على أهميّة التفاعلات والصلات linkages بين الأفراد والمؤسسات المشتركة في تطوير التكنولوجيا، وفي تحويل وترجمة مدخلات البحث إلى مخرجات تكنولوجية قابلة للتطبيق، وبالتالي فإنّ فهم حقيقة الأنظمة الوطنية للإبداع يرتكز على فهم الروابط والصلات التي تجمع بين مختلف الأطراف المشتركة في عملية الإبداع (ESCWA, 2003, p. 3)، وفي هذا السياق قدّمت مجموعة متنوعة من التعاريف، تم اختصارها في الجدول رقم (01).

الجدول (01): مختلف التعاريف المقدمة للنظام الوطني للإبداع

الباحث	التعريف
Lundvall 1992	هي العناصر والعلاقات التي تتفاعل لإنتاج، نشر، استخدام معرفة اقتصادية مفيدة داخل حدود دولة معينة.
Nelson 1993	مجموع المؤسسات التي تحدد تفاعلاتها الأداء الإبداعي للمنشآت الوطنية
Patel and Pavitt, 1994	وكفاءتها inventives structuresهي المؤسسات الوطنية ، التي تؤدي هياكلها المحفزة إلى تحديد معدل واتجاه التعلم التكنولوجي (حجم ومكونات النشاطات المولدة للتغيير) في الدولة.
Metcalfe 1995	التي تساهم منفردة أو مشتركة في distinct institutionهي مجموعة المؤسسات المميزة تساعد الحكومة على Frameworkتطوير ونشر تكنولوجيات جديدة، وتمنح بيئة تشكيل وتطبيق سياسات مؤثرة في العملية الإبداعية. كما أنّه نظام من المؤسسات لأجل خلق، تخزين، ونقل المعرفة والمهارات التي interconnectedالمتصلة فيما بينها تساعد على ابتكار تكنولوجيات جديدة.
ESCWA 2003	يشير النظام الوطني للإبداع إلى مجموع السياسات والأنظمة والترتيبات المؤسساتية والهيكلية المعنية بخلق، اكتساب، نشر، واستخدام المعرفة العلمية والتكنولوجية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- OECD, National Innovation Systems, 1997, p.10-11
- ESCWA, 2003, op.cit, p.3-4

نلاحظ من مجموعة التعاريف السابقة أن جلها يتفق على الطبيعة المركبة للنظام الوطني للإبداع بوصفه نتاج مجموعة منوعة من العلاقات بين مختلف الأطراف المنتجين، الموزعين، والمطبقين لمختلف أنواع المعرفة، وأنّ الأداء الإبداعي لأي دولة يعتمد بدرجة كبيرة على كيفية ارتباط وتفاعل هذه العناصر فيما بينها، وتؤكّد على ضرورة تحليل الإبداع بصفته محصلّة مجموعة

متعددة من الأنشطة، التي تعمل ضمن شبكة متشعبة من الصلات linkages، التي قد تشمل أيضاً جوانب أخرى تحيط بالعملية الإبداعية كالجوانب التشريعية والتنظيمية.مثلما يوضحه الشكل (03).

الشكل (03): النظام الوطني للإبداع

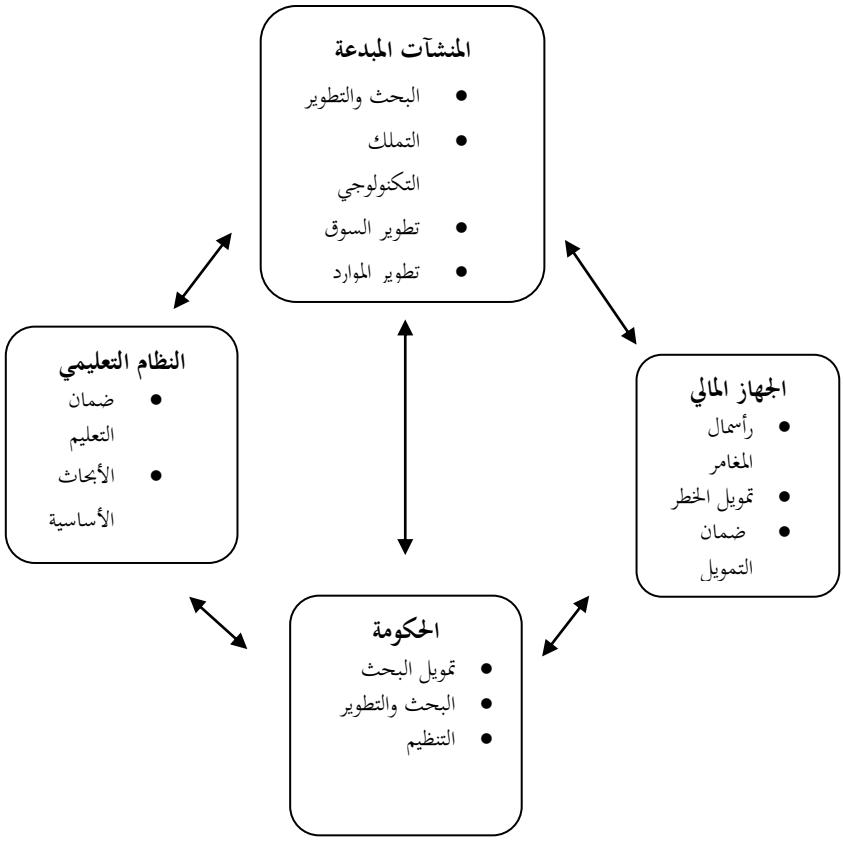

Source : (vincente, p. 18)

6. تدفقات المعرفة داخل النظام الوطني للإبداع

تتمثل أهمّ الأطراف الفاعلة في النظام الوطني للإبداع في المؤسسات الخاصة، الجامعات، ومخابر البحث الحكومية. أمّا عن طبيعة الصلات التي تربط بينها، فيمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة تتراوح بين الأبحاث مشتركة joint research، تبادل المستخدمين personnel exchange، براءات اختراع متقاطعة cross patenting....وغيرها من القنوات التي تتيح تبادل المعرفة، والتي يعتبر من أهمها هي شبكات الاتصال الداخلية، والخارجية internet

(OECD, 2015, p. 7). وفي هذا السياق تحدّد منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أربعة أشكال رئيسية لتدفق المعلومات والمعرفة داخل النظام الوطني للإبداع، هي (OECD, 1997, p. 7):

1.6. النشاطات الصناعية المشتركة joint industry activities

بما أنّ قطاع الأعمال هو المستفيد الرئيسي من أغلب أنشطة البحث والتطوير، فإنّ واحدة من أهم أشكال تدفق المعرفة في الأنظمة الوطنية للإبداع هي عقود الشراكات الفنيّة technical collaborations التي تتم بين المؤسسات، بما في ذلك التفاعلات الشكلية أو غير الرسمية informal interactions، حيث تؤكد أرقام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنّ شراكات البحث والتطوير بين المنشآت R&D collaborations، والتحالفات الفنية الإستراتيجية strategic technical alliances هي في تزايد مستمر خاصة في الحقول العلمية المتطورة كالتكنولوجيا الحيوية biotechnology، وتكنولوجيا المعلومات IT وغيرها من الصناعات التي تتميّز بالتكاليف المرتفعة للبحث، وهذا سعياً منها لتجميع المصادر الفنية pool technical ressources، والاستفادة من اقتصاديات الحجم economies of scale، وبشكل عام تعزيز قوتها من خلال الاستفادة من أصول فنيّة وبشرية إضافية.

كما تشير أيضاً الدراسات حول أهمية أنشطة التعاون بين المؤسسات إلى أنّ مثل هذه العمليات المشتركة تساعد في رفع الأداء الإبداعي للمنظمات، حيث أثبتت دراسات نظم الإبداع في كل من النرويج وفنلندا إلى أنّ حصة المنتجات الجديدة إلى إجمالي المبيعات في تزايد مستمر خاصة بالنسبة للمؤسسات المتعاونة فيما بينها، ودراسات مشابهة في ألمانيا تؤكد على أنّ الأبحاث والعمليات المشتركة ترتبط إيجابياً مع الأداء الإبداعي لغالبية القطاعات، كما أنّ تقييم برامج البحوث التعاونية للإتحاد الأوربي يشير إلى أنّ المؤسسات المتعاونة تستفيد من عوائد غير مباشرة ممثلة في شكل إضافات سلوكية Behavioral Additionality كزيادة المهارات والقدرات، التي تؤثر بدورها على القدرة الإبداعية لهذه المؤسسات(OECD, 1997, p. 9) .

ملاحظة: شكل آخر من أشكال التعاون هو التعاونات الشكلية (غير الرسمية) التي تعد من أهم المصادر لنقل المعارف والخبرات، والتي تتضمن العلاقة بين المستخدمين والمنتجين، ودور الشركات المنافسة في التحفيز على الإبداع، وهي عناصر صعبة القياس، ويتم تقديرها في الغالب

فقط باستخدام التحاليل العنقودية cluster analyses، واستطلاعات المؤسسات firm surveys.

2.6. التفاعلات العامة/الخاصة Public/private interactions

شكل رئيسي آخر لتدفق المعرفة داخل النظام الوطني للإبداع، هو الروابط والصلات بين مختلف قطاعات البحث العامة والخاصة[4] linkages between the public and private research sectors. حيث تعد جودة ونوعية هياكل البحث العامة، ومدى صلتها بالصناعة أو قطاع الأعمال من أهم الأصول الوطنية الداعمة للإبداع. وجدير بالذكر هنا أنّ معاهد البحث العامة والجامعات لا تنتج فقط شكلاً خاصاً من أشكال المعرفة الموجه لقطاع الأعمال(يخدم الصناعة)، بل هي مصادر فعّالة لإيجاد واستحداث الطرق الجديدة لأداء المهام new processes، أدوات العمل work tools، والمهارات القيمة valuables skills، هذا بالإضافة إلى مهمتها التقليدية في إنتاج البحوث العامة generic research، إذ تعد مستودع شامل over all repostory للمعرفة العلمية والتقنية في مختلف الميادين. بحيث أنّ قدرة ولوج القطاعات الصناعية إلى مثل هذه المعارف من خلال البيانات المسجلة Patent Data، المعلومات المنشورة حول الاكتشافات العلمية الحديثة، المعرفة المتضمنة داخل معدات العمل والطرق الجديدة، الاشتراك في الشبكات العلمية وحاضنات الأعمال...الخ يعد صمّام أمان للحفاظ على التنافسية المعرفية لمثل هذه القطاعات.

وعلى الرغم من غلبة الخاصية السابقة، ألاّ وهي التوجه العام والطابع الشمولي لأنشطة البحث التي تقوم بها المؤسسات العمومية، إلاّ أنّ الملاحظ في الفترة الأخيرة هو تزايد عدد البحوث الموجهة conducted research (الأبحاث المتخصصة)، التي تقوم بها هذه الهيئات في إطار رسمي لصالح المؤسسات الخاصة، وهذا من خلال إجراء مشاريع تكنولوجية مشتركة joint technology projects، إبرام عقود أبحاث متخصصة specific contracting researchs، تمويل البحوث...الخ.

يمكن قياس تدفقات المعرفة بين القطاع العام والخاص بطرق مختلفة، غير أنّ هناك أربع طرق أساسية يتم استخدامها في استطلاعات الإبداع الوطنية هي(OECD, 1997, p. 10)

- أنشطة البحث المشتركة،
- براءات الاختراع والمنشورات المشتركة،

- تحليل الاقتباس،
- استطلاعات المؤسسات.

3.6. نشر التكنولوجيا

يعتمد الأداء الإبداعي للمؤسسات بشكل متزايد على تطبيق التكنولوجيا الجديدة؛ إمّا عن طريق تطوير تكنولوجيا داخلية خاصة بها، أو عن طريق اقتناء واستخدام الإبداعات والمنتجات المطوّرة في أمكنة أخرى(خارجياً) ممثلة في شكل معدات وآلات جديدة[5]، حيث تظهر العديد من الدراسات أن النشر الواسع broad level dissemination للتكنولوجيا يؤثّر إيجابياً على الإنتاجية الصناعية، بل له في العديد من الحالات نفس القدر من أهمية بالبحث والتطوير بالنسبة للأداء الإبداعي[6]؛ حيث أنّ الاستخدام المكثف للآلات والمعدات المتطورة يساهم في الإنتاج أكثر من الإنفاق على البحث، وأيضاً لأن تكلفة النشر أقل بكثير من تكلفة البحث، وهذا يؤدي إلى إهمال تطوير نشر التكنولوجيا التي تعد شيئاً هاماً بالنسبة للنظام العام للإبداع، بفعل التركيز على البحث والتطوير أو الانشغال بالقطاعات العالية التقنية.

وفي هذا الصدد يشدّد الخبراء على عناصر ضرورية يجب توافرها في المؤسسة حتى تحقق هذه العملية أهدافها المرجوة، حيث تحتاج هذه الأخيرة إلى تشكيلة واسعة من المهارات إذا أرادت إنجاح عملية تبني التكنولوجيا، حيث تشير استطلاعات المؤسسات إلى أن عوائق الحصول على التكنولوجيا من طرف المؤسسات ترجع إلى العوامل الآتية: قلة التمويل، قلة المعلومات وقلة الخبرة الفنيّة، في حين تضيف الأبحاث الأكثر تخصصاً عامل سوء التنظيم والإدارة العامة.

4.6. حركية العمال personnel mobility

إنّ القدرة على تحديد وتعريف المعضلة، والقدرة على الولوج إلى شبكات الباحثين هي أصل معرفي ثمين بالنسبة للمؤسسات، حيث تشير غالبية الدراسات حول نشر التكنولوجيا إلى أنّ مهارات وقدرات المستخدمين على ولوج الشبكات هي عوامل هامة لتطبيق وتكييف التكنولوجيا الجديدة، حيث ينبغي أن تقترن عمليات الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة بالقدرة على التبني والتكييف التي تتحدد بشكل كبير على مؤهلات ومعارف الأفراد. وبالتالي فإنّ حركية الأفراد والمعرفة الباطنية التي يمتلكونها(خاصة الضمنية منها)، هي شكل رئيسي من

أشكال تدفق المعرفة داخل النظام الوطني للإبداع، حيث تمثّل التفاعلات الشخصية بين الأفراد العاملين سواء كانت رسمية أو شكلية، قناة هامة لتدفق المعرفة في المؤسسات.

إنّ الأداة الأكثر شيوعاً لقياس حركية الأفراد هي إحصائيات سوق العمل labor market statistics، وهذا للمزايا التي تضمنها من تتبع لحركية الأفراد بمختلف أصنافها ومؤهلاتها، وبين مختلف القطاعات.

7. الإبداع في الاقتصاد الجزائري

يشير التقرير السنوي لمؤشر التنافسية العالمي GCI لسنة 2019، والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، أن الجزائر تحتل المرتبة 89 من بين 141 دولة مصنفة في ما يخص القدرة على الإبداع capacity for innovation (على المستوى الجزئي الخاص بالمؤسسات)، حيث تواجه المؤسسات الجزائرية عدة مشاكل تحول دون النهضة الإبداعية المنشودة، آثرنا أن ندرجها في النقاط الآتية(schwab, 2019, p. 50) :

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وعدد كبير من المؤسسات العامة ضعفاً شديداً في القدرات الإبداعية، بسبب الانعزال عن السوق العالمية market isolation، والذهنية الموجهة للاقتصاد الجزائري، وكذا التقصير من جهة المسيّرين.
- إنّ العائق الأساسي للنشاط الإبداعي أمام المؤسسات الجزائرية يتمثل في كون هذه المؤسسات ذات صبغة محلية توجه إنتاجها فقط لمقابلة الطلب المحلي، دون تواجد منافسة عالمية، فمن الصعب إيجاد تحفيزات لتحسين أو تطوير الأداء الإبداعي للمؤسسات، حيث أنّ غالبية المؤسسات الجزائرية ليست لها أي دراية حول حصتها السوقية ومزاياها التنافسية، بسبب عدم توافر معلومات حول هذه المسائل، والكفاءة المتدنية لمسيّري هذه المؤسسات، ممثلةً في ضعف القدرة على تحسين الإنتاجية، وتخصيص الموارد، ونقص تدريب العمالة الفنيّة.
- من أهمّ المشاكل والعقبات التي تواجه المؤسسات التي تسعى للإبداع والتميز في الجزائر هي التباعد بينها وبين الجامعات ومراكز البحث المتخصصة، ونقص التحفيز والدعم من جانب الحكومة من ناحية التمويل وتسويق نتائج الأبحاث. أمّا المؤسسات الاستثمارية الأجنبية، والتي بمقدورها المساهمة في الإبداع بشكل فعّال، فقد أظهرت اهتماماً قليلاً بالإبداع المحلي، وتعتمد بشكل خاص على الإبداع في بلدانها الأصلية.

8. الصلات بين نظام البحث والصناعة في الاقتصاد الجزائري

على الرغم من وجود عدد معتبر من المؤسسات الهامة المدمجة نسبياً في المنظومة الجزائرية للإبداع، إلاّ أنّ أنشطة البحث والتطوير لا تزال متفرق بين مختلف الوزارات، الجامعات، الوكالات والمراكز المتخصصة. وبعض المؤسسات العامة الكبرى كصيدال، سونطراك، وسونلغاز، وجهوده مشتتة، بشكل منفصل ودون تنسيق. وعلى الرغم من توافر العديد من المؤسسات الحكومية التي تسهر على ربط مخرجات البحث العلمي بالصناعة، على غرار المجلس الوطني لتقييم مشاريع البحث الجامعي CNEPRU، الوكالة الوطنية لتثمين البحث ANVR، والمراكز التقنية الصناعية CETIM وCNTC، إلاّ أنّ مهمتها تنحصر فقط في مراقبة وتقييم أنشطة البحث، وبالتالي غيّرت تدريجياً وجهتها إلى مجالات أخرى كمنح التراخيص، وتقديم الاستشارات والخبرة، وهذا بسبب محدودية الدعم من طرف الحكومة، وفيما يلي أهمّ نقاط ضعف هذه الأجهزة: (Djeflat, 2017, p. 16)

- إنّ الوكالة الوطنية لتطبيق نتائج البحوث والتطوير التكنولوجي ANVREDET التابعة لوزارة التعليم العالي، تحاول ربط قطاع البحث بقطاع الأعمال على الرغم من أنّها ضعيفة من حيث التسيير والموارد.
- إنّ الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي التابعة هي الأخرى لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هي المسؤولة الأولى عن تطبيق نتائج الأبحاث الأكاديمية في الصناعة، لكنّها تكرّس جلّ جهودها الحالية إلى الترويج وترقية البحث.
- إنّ مهمّة مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة يتضمن تطوير تكنولوجيات جديدة وتطبيقها في مجالات حديثة كالنانوتكنولجيا nontechnology، الإلكترونيات الدقيقة، تكنولوجيا المعلومات، أنظمة الإنتاج الآلية...الخ، بحيث أنّ تطبيق نتائج هذه الأبحاث يتم في مؤسسة SATICOM، وهي مؤسسة تابعة للمركز لديها روابط متقطعة مع القطاع الصناعي.
- مركز البحث حول المعلومات العلمية والتكنولوجية، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية هي جميعها أطراف غير فاعلة في النظام الوطني للإبداع.
- إضافة إلى أّن الإصلاحات الجامعية التي تنتهجها الحكومة غير كافية وغير مدروسة، ومثال على ذلك المبادرة الأخيرة التي قامت بها جامعة عنابة حول الإبداع التكنولوجي، والذي يربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجامعة، التي كانت مجرد مبادرة عفوية، لم ينتج عنها أي آثار ملموسة.

9. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إماطة اللثام عن مفهوم النظام الوطني للإبداع، بوصفه الخريطة العامة لخلق المعرفة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يتميز بتعقّد المعارف والتكنولوجيات والتنامي التدريجي لتشخيص الطلب، وتزايد إدراج مخرجات العلم والمعرفة في التجارة والاقتصاد والأعمال، حيث توصلنا إلى النتائج الآتية :

- إنّ النظام الرأسمالي الصناعي الذي ظهر نهاية القرن الثامن عشر كنمط اقتصادي عام، والذي سمح بظهور مؤسسات الأعمال العملاقة، وتقنيات الإدارة الأساسية، والذي ارتكز بشكل أساسي على تعبئة رؤوس الأموال الضخمة اللازمة للقيام بالعمليات الإنتاجية، وباقي الأصول الأخرى اللازمة لعملية الإنتاج (معدات، عمالة بسيطة...الخ) لم يعد صالحاً الآن.
- تتميز ثورة الأعمال في اقتصاد المعرفة بالتعقيد والسلوك غير الخطّي للتكنولوجيا، إضافة إلى كثافة المنافسة والترابط العالمي للأسواق، فأصبح تبنّي المنظّمات لأجندة إبداعية غير خطيّة لمسايرة التغير الدائم في البيئة التشغيلية للأعمال مفتاح الصمود والنجاح في السوق، والحفاظ على التنافسية مستقبلاً.
- لقد أصبح الإبداع المستمر والمرونة الشديدة هي المحدّدات الأساسية للحفاظ على تنافسية المنظّمات في اقتصاد المعرفة، الذي يتميّز بالثورة غير الخطية للإبداع، وسيادة المفهوم الإبداعي للعمل Business Concept Innovative.
- إن الطبيعة المركبة للنظام الوطني للإبداع بوصفه نتاج مجموعة منوعة من العلاقات بين مختلف الأطراف المنتجين، الموزعين، والمطبقين لمختلف أنواع المعرفة، ضرورة تحليل الإبداع بصفته محصلّة مجموعة متعددة من الأنشطة، التي تعمل ضمن شبكة متشعبة من الصلات linkages، التي قد تشمل أيضاً جوانب أخرى تحيط بالعملية الإبداعية كالجوانب التشريعية والتنظيمية. (وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى)
- يعتمد الأداء الإبداعي لأي دولة بدرجة كبيرة على كيفية ارتباط وتفاعل عناصر النظام الوطني للإبداع فيما بينها، حيث تساعد التفاعلات والصلات linkages بين الأفراد والمؤسسات المشتركة في تطوير التكنولوجيا، وفي تحويل وترجمة مدخلات البحث إلى مخرجات تكنولوجية قابلة للتطبيق. (وهو ما يؤكد الفرضية الثانية)

- يعتمد نمط الإنتاج في اقتصاد المعرفة على الأصول المعرفية التي تعتمد بشكل كبير على الإبداع واستغلال القدرات المعرفية للعامل، وعلى مقدرته على الابتكار والإبداع واستنتاج الأفكار الجديدة غير التقليدية، وبالتالي فإن دراسة الأنظمة الوطنية للإبداع تفيد في معرفة وتمييز العوائق المؤسساتية institutional mis-matches التي من شأنها عرقلة مسار تدفق المعرفة.
- لقد ارتكز قياس الأداء العلمي في السابق على قياس المدخلات (حجم الإنفاق على البحث أو عدد الباحثين)، أو المخرجات (براءات الاختراع، والمنشورات العلمية)، وعلى الرغم من فعّالية هذه الطرق في كونها مصادر مهمة لجمع المعلومات حول المحتوى واتجاه المسعى التكنولوجي للدول، غير أنّ محدودية هذه الطرق في قياس الإبداعية innovativeness العامة للاقتصاد أصبحت شيء أكيد على مر السنين، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تطوير مؤشرات أكثر تعقيداً، تجسدت لاحقاً في مفهوم النظام الوطني للإبداع national innovation system.
- لا تزال الجزائر في مرحلة ضعيفة فيما يتعلق بربط الجامعة بالصناعةuniversity industry linkages،حيث لا تزال تعاني من الدور التقليدي لتخصيص البحث الموروث عن الاقتصاد الموجه والمساحة الكبيرة للاقتصاد العمومي، إضافة إلى الجودة المتدنية والتركيز الخاطئ لأنشطة البحث في المعاهد والجامعات، والمقدرة الفنّية الضعيفة للمؤسسات ونقص الطلب من جانب الصناعة. (وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية)

لقد سمح الدور المسيطر للدولة الجزائرية ومقاربتها المركزية (إضافة إلى تدني روابط وثقافة مشاركة المعرفة) إلى غياب هياكل تنسيق فعّالة، حيث أنّ الروابط بين الجامعة والصناعة تسير نمطياً بعقلية عمودية من الأعلى نحو للأسفل top down actions، ويتم تنفيذ غالبيتها على أساس شخصي بعيد كل البعد عن الرسمية، وبدون تخطيط وآثار ملموسة.

[1] –ويسمى أيضاً بالإبداع التكنولوجي، ويتضمن : إبداع المنتجات Product innovation (يتضمن ابتكار منتجات وخدمات جديدة)، وإبداع العمليات process innovation (ويتضمن طرق وأساليب جديدة في أداء العمل. أو الاستثمار في اقتناء معدات وآلات جديدة).

[2] – إن التعديلات في الهيكل الإداري والتنظيمي تعد شكلاً من أشكال الإبداع الذي يؤدي بدوره إلى إحداث إبداعات أخرى في العمليات والمنتجات، كما أن تطبيق أساليب الإدارة المتقدمة، وإحداث توجهات إستراتيجية جديدة للمؤسسات أو وسائل مبتكرة، لمشاركة المعرفة ونشرها داخل المؤسسة، يمكن اعتبارها إبداعات تنظيمية، شريطة أن تقدم للمؤسسة تحسينات ملموسة في الإنتاجية وجودة المنتجات.

[3]–لقد كان الإبداع في السابق يعتمد بشكل أساسي على مخابر وهياكل البحث والتطوير المتواجدة بمقر المنظمة، في حين يقوم المفهوم الجديدة للإبداع على فلسفة صيرورة الإبداع d'innovation processus، والقائم على فكرة أن الإبداع هو عملية دائرية متصلة تشترك فيها كل الأصول المعرفية المتواجدة داخل وخارج المؤسسة.

[4] تتمثل قطاعات البحث العامة أساساً في مخابر البحث والجامعات، والمعاهد الحكومية المتخصصة...وغيرها من المؤسسات العامة المعنية بإنتاج المعارف، أما قطاعات البحث الخاصة فتتمثل في المؤسسات والمخابر الخاصة.

[5] على الرغم من بطأ هذه العملية بسبب اختلاف معدل اقتناء المعدات الجديدة من قطاع لآخر، وبسبب خصائص المنشآت في حد ذاتها وطبيعة المحيط الذي تعمل بداخله، إلاّ أنّها أصبحت مصدراً مهماً لتطوير الأداء الإبداعي خاصة للقطاعات الصناعية الخفيفة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع القيام بأنشطة بحث وتطوير خاصة بها.

[6] في دراسة أجريت في اليابان امتدت من 1970 إلى 1993 وجد أنّ نشر التكنولوجيا في اليابان كان له تأثير على الإنتاجية أكبر من تأثير الإنفاق على البحث والتطوير.

قائمة المراجع:

1) ESCWA. (2003). *new indicators for science technology and innovation in the knowledge based society.* new york: united nations.
2) jacob, r. (2000). gerer les connaissances : un defi de la nouvelle compétitivite du 21 sciecle.
3) OECD. (1997). *national innovation systems.* paris: OECD.
4) OECD. (2015). *the economic and social benefits of open internet.*
5) olav, s. (2008). HRST data as innovation indicators the nordic experience.
6) vincente, j. (s.d.). economie de connaissance.
7) waltz, -E. (2003). *knowledge management in the intelligence entreprise.* london: arteck house.
8) Wickramasinghe, N., & Lubitz, D. v. (2007). *Knowledge-Based Enterprise: Theories and Fundamentals.* USA: Idea Group Publishing.
9) Abd-el-Kader Djeflat .(2017) .emerging innovation systems and take off issues in north african economies, evidence from algeria.
10) klaus schwab .(2019) .*the global competitiveness report .*,geneve: world economic forum.
11) Djeflat, A.-e.-K. (2009). Building Knowledge Economies for job creation, increased competitiveness, and balanced development,.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6/ العدد: 2/أكتوبر، 2022،ص ص165-184 .

الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة –دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية–

Startups' Tax Exemption: An Analytical Study of the Algerian Experience.

صفاء زايدي*
Safa Zaidi
جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي– الجزائر
مخبر الابتكار والهندسة المالية
zaidi.safa@univ-oeb.dz

سعاد قوفي
Souaad Goufi
جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي– الجزائر
souaad.goufi@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/07 تاريخ القبول: 2022/07/27 تاريخ النشر: 2022/10/10

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الإعفاءات الضريبية في دعم المؤسسات الناشئة انطلاقا من ارتباطها بالبيئة القانونية التي تمثل أحد عناصر النظام البيئي المقاولاتي وتحديد مختلف الخطوات اللازمة للاستفادة من مختلف هذه الإعفاءات وفق التشريع الجزائري. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن لهذه الإعفاءات دور مهم ومباشر حيث أنها تمثل وسيلة مساعدة تسمح لهذه المؤسسات بتكريس كل مواردها نحو النمو والتطور. كما وأن اهتمام الجزائر بتسهيل استفادة المؤسسات الناشئة من هذه الإعفاءات كان واضحا من خلال حركية إصدار النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة ، والسعي نحو إعفائها من الضرائب التي تمس مباشرة نشاط هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الإعفاءات الضريبية، المؤسسات الناشئة، البيئة القانونية، النظام البيئي المقاولاتي
تصنيف Jel: L26، M13

Abstract

This study aims to highlight the importance of tax exemptions in supporting start-ups based on their association with the legal environment, being one of the components in entrepreneurial ecosystem. This study evinces that these exemptions have a significant and direct role, as they are an instrument of assistance that allows these institutions to devote all their resources towards growth and development. Algeria's interest in facilitating access to such exemptions for start-ups is evident through the dynamism of issuing relevant legal and regulatory texts, and in seeking to exempt them from taxes that directly affect those institutions' activities.

Keywords: Entrepreneurship, tax exemptions, start-ups, legal environment, Entrepreneurial ecosystem.
JEL Classification Codes: M13. L26

* المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

أصبح مجال المقاولاتية عموما والمؤسسات الناشئة خصوصا من أهم المواضيع في بيئة الأعمال الجزائرية، حيث يمثل أحد أهم الحلول للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وبناء اقتصاد وطني قوي باعتباره مجالا واعدا يعتمد على المعرفة والابتكار ويرتكز على الشباب وحاملي الأفكار المبدعة.وبالرغم من الانطلاقة المتأخرة في الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الجزائر إلا أن صناع القرار أدركوا أهميته، وعلى ذلك الأساس بدأت الجزائر في هيكلة هذا القطاع من خلال وضع الأطر القانونية والتشريعية والهياكل الداعمة لخلق نظام بيئي فعال لإنجاح هذه المؤسسات.

ويمثل الجانب القانوني والتشريعي أحد أهم أجزاء النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، حيث يشكل حجر الأساس لتنظيم هذا القطاع وفتح المجال لنموه وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية.

وفي إطار تركيز الجزائر على السياسة الضريبية كأحد عوامل التأثير في النظام البيئي المقاولاتي، تمثل الإعفاءات الضريبية أحد أهم العناصر في هذه السياسة من أجل تسهيل خلق، انطلاق، نمو وتطور المؤسسات الناشئة .

إشكالية الدراسة: تمثل المؤسسات الناشئة قطاعا فتيا أولته الدولة خلال الخمس سنوات الأخيرة اهتماما كبيرا، وشكلت الإعفاءات الضريبية في إطار السياسة الضريبية حيزا مهما لدى المشرع الجزائري لدفع هذه المؤسسات نحو تكريس جميع مواردها المالية لتحقيق النمو والتطور.

– التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية : مما سبق يمكن طرح **التساؤل الرئيسي** التالي:

كيف تساهم الإعفاءات الضريبية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟ ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي جملة من **الأسئلة الفرعية** والتي تصاغ كما يلي:

– هل تساهم الإعفاءات الضريبية في تخفيض تكاليف إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة بصورة مباشرة؟

– ماهي أهم النصوص القانونية المنظمة لاستفادة المؤسسات الناشئة من إعفاءات ضريبية في الجزائر؟

– هل نجحت الجزائر في بناء بيئة قانونية وصياغة منظومة تشريعية تسهل نشاط المؤسسات الناشئة؟

– الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية:يمكن صياغة فرضيات الدراسة بإتباع أسس البحث العلمي وبناء على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية أعلاه كالآتي:

***الفرضية الرئيسية:** تساهم الإعفاءات الضريبية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال تكريس جميع مواردها المالية لتحقيق النمو والتطور ومنه تدعيم البيئة القانونية ضمن النظام البيئي المقاولاتي.

***الفرضيات الفرعية:** من خلال الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الفرعية كمايلي:

-تساهم الإعفاءات الضريبية في تخفيض تكاليف إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة مباشرة؛

- وضع المشرع الجزائري مجموعة متكاملة من النصوص القانونية تنظم استفادة المؤسسات الناشئة من إعفاءات ضريبية؛

- يحتاج الجانب القانوني والتشريعي إلى مزيد من التدعيم وكذا التوضيح في نصوصه لتسهيل نشاط المؤسسات الناشئة.

- أهداف الدراسة و أهميتها: يمكن صياغة **أهداف الدراسة** وفقا للنتائج المرجوة من هذه الدراسة، كمايلي:

- التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والمؤسسات الناشئة؛

- تحديد مدى مساهمة الإعفاءات الضريبية في دعم المؤسسات الناشئة عبر مختلف مراحلها؛

- تحديد الخطوات اللازمة لاستفادة المؤسسات الناشئة من إعفاءات ضريبية وفق القوانين السارية المفعول؛

- تجميع النصوص القانونية والتنظيمية بخصوص الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في بحث واحد حتى يسهل على الطالب الجامعي وأصحاب المؤسسات الناشئة والباحثين في الموضوع الاطلاع عليها.

أما بالنسبة **لأهمية الدراسة** فتكمن في أهمية المساعدة الحكومية للمؤسسات الناشئة في الجزائر بالتركيز على الإعفاءات الضريبية، في إطار تسهيل إنشائها وانطلاقها والتقليل من تكاليفها لما لها من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما وأن الكثيرين من أصحاب الأفكار المبدعة والمبتكرة يجهلون الطرق القانونية الواجب إتباعها لتحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة وتخفيض تكاليف انطلاقهم وعليه وجب البحث في هذه المواضيع لتسهيل ولوجهم إلى القطاع.

منهج الدراسة :تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداته التوصيف لتحديد ومعرفة المفاهيم المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والمؤسسات الناشئة، وبأداته التحليل لتحليل النصوص القانونية الخاصة بالإعفاءات الموجهة للمؤسسات الناشئة ضمن التشريع الجزائري.

محاور الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث محاور:

- الإطار المفاهيمي للإعفاءات الضريبية؛
- الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة؛
- تحليل لدور الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري.

2. الإطار المفاهيمي للإعفاءات الضريبية

يركز هذا المحور على توضيح أهم المفاهيم المرتبطة بالإعفاءات الضريبية والأهداف المرجوة منها.

1.2 تعريف الإعفاءات الضريبية

تسعى الدولة إلى تحقيق المنفعة العامة للمجتمع فتبحث عن سبل تساهم في تحقيق التوازن بين العدالة الجبائية والحصيلة الضريبية وعليه كانت الإعفاءات الضريبية أحد هذه السبل. وقبل التطرق لتعريفها وجب **تعريف الضريبة** أولا ومما ذكر يمكن تعريفها كالآتي:

-"استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة لتحقيق تدخل الدولة". (عليمات، 2013، صفحة 18).

ويمكن تعريف الإعفاءات الضريبية كالآتي :

- "هو عدم فرض الضريبة على دخل معين، بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون "؛ (بوقفة و اخرون، 2018، صفحة 88) .

- "أسلوب تتخذه الدولة تتنازل فيه عن حقها في تحصيل الضريبة، وذلك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، وبالشكل الذي يعود في النهاية بالنفع العام على الدولة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، وذلك بزيادة وتشجيع الاستثمارات التي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج". (البرشيشي، 2015، صفحة 258).

بالتالي يمكن تعريف الإعفاءات الضريبية عل أنها: أحد أنواع الحوافز الجبائية، تمثل استثناء في نظام فرض الضريبة، يتم من خلالها إسقاط حق الدولة في تحصيل إيرادات جبائية بصفة مؤقتة أو دائمة بغرض مساعدة المكلف بالضريبة من أجل تحقيق أهداف محددة .

2.2 خصائص الإعفاءات الضريبية

من خلال تحديد مفهوم الإعفاءات الضريبية يمكن حصر الخصائص التالية:

أ- **عبارة عن ميزة قانونية:** لا يمكن فرضها دون نص قانوني واضح غير قابل للتأويل معلن عنه؛

ب- **عبارة عن استثناء:** الأصل مساهمة الجميع في تمويل النفقات العمومية ضمن مبدأ القدرة على الدفع، لذا اعتبرت الإعفاءات الضريبية استثناء لأنها تسقط هذا الواجب؛

ج- **تفرض من قبل الدولة:** حيث تمثل السلطة العامة الجهة الوحيدة المخولة قانونا لفرضها؛

د- **تفرض لغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسة:** ضمن السياسة الضريبية.

3.2 الفرق بين الإعفاءات الضريبية وبعض المفاهيم الأخرى:

تمثل الإعفاءات الضريبية أحد أوجه التحفيزات الجبائية وقد يخلط الكثيرون بين بعض المفاهيم التي تقترب من مفهومها، وفيما يلي أهمها:

أ- **التخفيضات الضريبية:** تعني تقليص في معدلات اقتطاع الضريبة، أو تقليص الوعاء الضريبي، مقابل بعض الشروط التي يحددها القانون (لموشي، 2018، صفحة 08)؛

بالتالي يكمن الفرق بينها وبين الإعفاءات الضريبية أن هذه الأخيرة تتنازل فيها الدولة كليا وبصفة نهائية لمدة محددة عن فرض الضريبة بينما التخفيضات تمثل تنازل جزئي فقط.

ب- **العفو الضريبي:** إجراء يتضمن الصفح عن الالتزامات المترتبة عن المكلف بالضريبة، بسبب عدم صحة أدائه للضرائب أو عدم القدرة على دفعها (المحاميد، 2014، صفحة 02)؛

بالتالي يكمن الفرق هنا في أن الضريبة إنما فرضت ولم يلتزم المكلف بها بدفعها فتم إسقاط هذا الالتزام عليه لسبب محدد، بينما الإعفاءات الضريبية لم يفرض الالتزام بها أساسا.

ج- **تأجيل الضريبة:** عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة ، وإنما ستدخل في حساب الفترات اللاحقة، هذا الامتياز يمنح لتشجيع بعض القطاعات ومنح الفرصة للقطاعات التي لم تستفد من إعفاءات ضريبية لنفس المدة أو القضاء على بعض الظواهر السلبية كالتهرب الضريبي؛ (لموشي، 2018، صفحة 10).

بالتالي يكمن الفرق هنا في أن التأجيل يمثل تأخير استحقاق دفع الضريبة فقط ولا يلغيها كالعفو الضريبي أو يتنازل عنها كالإعفاء الضريبي.

3. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة

يركز هذا المحور على توضيح أهم المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الناشئة

1.3 تعريف المؤسسات الناشئة

- حسب القاموس الانجليزي المؤسسات الناشئة هي "مشروع صغير في بداية مهده، و كلمة start-upتتكون من جزأين "Start" ما يشير إلى فكرة الانطلاق "up" وهو ما يشير

إلى فكرة النمو القوي"؛ (خلف، 2021، صفحة 11)

- عرفها "Eric Ries" أحد رواد الأعمال على أنها: منظمة مصممة لخلق شيء جديد، في ظل ظروف عدم اليقين الشديد، بغض النظر عن حجمها أو قطاع نشاطها. تعتمد على الابتكار لنموها وتطورها"؛(Ries, 2011, p. 08) .

- "هي شركة أو مشروع يسعى من خلاله رائد الأعمال (المقاول) إلى بناء نموذج أعمال يقوم على الابتكار، قابل للتطور بشكل فعال، مربح ويمكنه التفوق فيه دون حواجز". (Carg & Gupta, 2021, p. 31)

- من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن المؤسسات الناشئة عبارة عن مؤسسات حديثة النشأة تقوم على توليفة الإبداع، الابتكار، المخاطرة وتعتمد على التكنولوجيا من أجل التطور، يُنشأها مقاول يتمتع بمهارات خاصة يسعى من خلالها إلى التفوق وتحقيق معدلات نمو عالية.

2.3 خصائص المؤسسات الناشئة

من خلال تحديد مفهوم المؤسسات الناشئة يمكن حصر الخصائص التالية (خلف، 2021، صفحة 13):

أ- **حديثة النشأة**: أي أنها مؤسسات لم يسبق لها الإنشاء سابقا، هي مؤسسات جديدة كليا وليست مؤسسات غيرت تسميتها أو طورت فروعها؛

ب- **سريعة النمو**: إحدى السمات الأساسية للمؤسسات الناشئة سرعة نموها مقارنة بأشكال المؤسسات الأخرى، حيث أنها تتمتع بإمكانية التطور بشكل تدريجي ومستمر؛

ج- **إمكانية تحقيق أرباح ضخمة**: لأنها تبنى على الإبداع والابتكار والإتيان بالجديد وتطوير منتجات بصورة متميزة ما يساهم في تحقيق عوائد مرتفعة، كما وأن التكاليف المنخفضة خاصة التكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء يدعم ذلك؛

د- **درجة عالية من المخاطرة**: إحدى الخصائص الأساسية للمؤسسات الناشئة هي العمل ضمن درجات عالية من المخاطرة، كما ومن السمات الأساسية للمقاولون الذين يديرونها هي القدرة على المخاطرة وإلا ستتحول لنوع نمطي من المؤسسات الموجودة؛

هـ- **الاعتماد على التكنولوجيا**: تعتمد المؤسسات الناشئة بدرجة كبيرة على التكنولوجيا، ما يساهم في استخدام تقنيات جديدة أقل تعقيدا، فهي تؤسس طرق جديدة للقيام بالأعمال ؛

ل- **تحقيق تنمية اقتصادية**: من خصائص المؤسسات الناشئة قدرتها على توفير فرص عمل

حقيقة حتى في المناطق النائية، ما يسمح بالاستثمار وولوج مختلف الصناعات ومنه تحقيق تنمية محلية وتوزيع الانتعاش الاقتصادي في مختلف المناطق؛

و- **الإبداع والابتكار:** حيث تقوم المؤسسات الناشئة بالتركيز على إشباع حاجات ما بطرق مبتكرة بأفكار مبدعة بطريقة ذكية وعصرية؛

ي- **نمط تمويل مختلف:** طرق تمويل المؤسسات الناشئة تختلف عن التمويل الذي تستفيد منه باقي المؤسسات، ذلك أن مجال المخاطرة فيها مرتفع ما يجعلها تتوجه لطرق أخرى من التمويل.

3.3 دورة حياة المؤسسات الناشئة

ترى Laura marino أن المؤسسات الناشئة تمر عادة بثلاث مراحل أساسية وهي: المرحلة المبكرة، مرحلة النمو المرتفع (المراهقة) ومرحلة البالغين، حيث يدعوها Steve Blank(رائد أعمال أمريكي) بمرحلة البحث ثم البناء ثم مرحلة النمو (Marino, 2018)

الشكل 1: مراحل دورة حياة المؤسسات الناشئة

المصدر: (Marino, 2018, p. 01)

أ- **المرحلة المبكرة (البحث):** تبدأ هذه المرحلة بالبحث عن الفكرة والتي يشترط أن تكون مبدعة ثم يبدأ تطبيقها، فتبحث المؤسسة الناشئة عن المنتج المناسب للسوق ونموذج الأعمال الذي يقبل التطور بسرعة، كما تتميز هذه المرحلة بالتواصل غير الرسمي حيث يمكن لمن يؤسسون مؤسسة ناشئة هنا لعب أي دور وسد مختلف الثغرات ؛

ب- **مرحلة النمو المرتفع (البناء):** في هذه المرحلة يتم الانتقال من مؤسسة ناشئة مبكرة إلى مؤسسة تنمو بسرعة، حيث تتوسع المؤسسة ويزاد عملائها ، حيث تثبت استجابة العملاء صحة فكرة المقاول (مؤسس المؤسسة الناشئة) وجهود التسويق؛

ج- **مرحلة البالغين (النمو):** في هذه المرحلة تصبح المؤسسات الناشئة ناضجة، حيث تتجاوز الهوة، كما وتحقق انتشارا واسعا.

وبالرغم من عدم وجود خط فاصل يحدد كيف تنتقل المؤسسات الناشئة من المرحلة المبكرة إلى مرحلة المراهقة، إلا أن هناك بعض المؤشرات من بينها : عدد الموظفين، حجم التمويل، والإيرادات. فقد يرتفع عدد الموظفين خلال المرحلة الأولى وصولا إلى 40 موظف في حين ممكن أن يصلوا في مرحلة المراهقة إلى 100 موظف. (Marino, 2018, p. 01)

وقد أجرت CB Insights (شركة خاصة مزودة بمنصة تحليل الأعمال وقاعدة بيانات عالمية، توفر معلومات بشأن المؤسسات، الأسواق والاستثمار) أحد أكثر الدراسات شهرة في واد السيليكون، حيث حددوا 1098 مؤسسة ناشئة تقنية انطلقت في التأسيس في الولايات المتحدة الأمريكية بين 2008 و2010، وتم تتبعها إلى غاية 2017، والشكل التالي يوضح النتائج التي وصلت إليها الدراسة:

الشكل 2: دراسة CBINSIGHTS لانتقال المؤسسات الناشئة عبر مراحل دورة حياتها

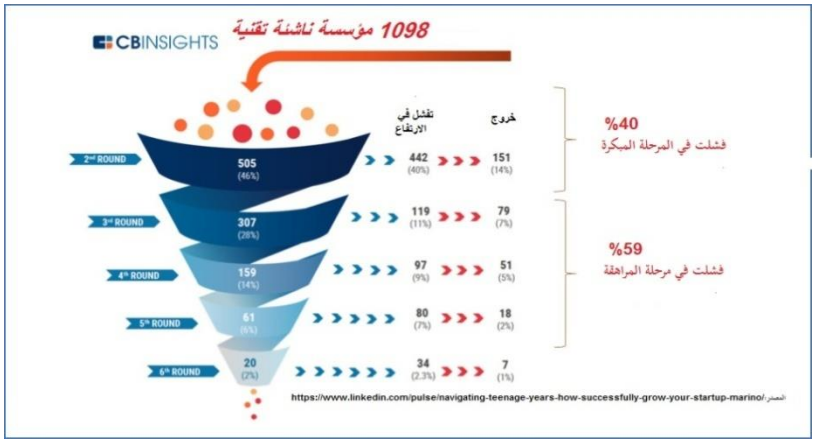

المصدر: (Marino, 2018, p. 01)

تظهر نتائج الدراسة أن 40 % من المؤسسات الناشئة فشلت في الانتقال إلى مرحلة المراهقة و59 % فشلت في الانتقال إلى مرحلة البالغين (النمو) ، تمثل كلتا المرحلتين تحديا لكن التحديات التي تواجه كل مرحلة مختلفة، كما ويوضح الشكل أن بين المرحلة المبكرة (البحث) والخروج من مرحلة المراهقة هناك عدة وضعيات تمر بها المؤسسات الناشئة يمكن إبرازها في الشكل الموالي(Sabet, 2018) :

الشكل 3: منحنى دورة حياة المؤسسات الناشئة

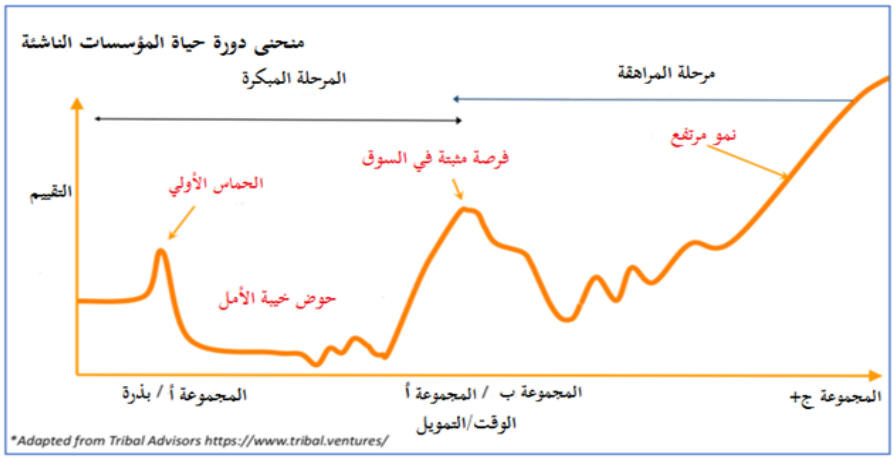

المصدر: (Sabet, 2018, p. 01)

توصلت شركة Tribal Advisors (شركة استشارية تختص بعمليات الاستحواذ والدمج ومساعدة المؤسسات الناشئة) إلى تحديد منحنى دورة حياة المؤسسات الناشئة والذي تم تطويره بناءا على منحنى دورة حياة المؤسسات الناشئة ل Paul Graham.(Marino, 2018)

أ- **الحماس الأولي**: ما لاحظته شركة Tribal Advisors أن اهتمام جهات التمويل يكون بداية عند مرحلة الحماس الأولي، فإذا تمكنت المؤسسة الناشئة من إظهار قيمة فكرتها ستحصل على التمويل. ، في هذه المرحلة قد تجني المؤسسة الناشئة أرباحا من قليلة جدا إلى مرتفعة، لكن عليها إثبات أنها لم تستهدف فئة قليلة بل مجموعة متزايدة من العملاء ممن يستعملون المنتج بصورة متكررة؛

ب- **حوض خيبة الأمل**: تنحدر المؤسسة الناشئة باتجاه حوض خيبة الأمل، هنا وجب عليها محاولة جذب اهتمام المستثمرين مرة أخرى والحصول على فرصة ثانية للتمويل من أجل تسلق المنحدر من جديد. العديد من المؤسسات الناشئة لا تصل إلى الذروة الثانية (حوالي 40٪ وفقًا دراسة CB Insights)، قد تنفذ كل أموالهم بينما لا يزالون يحاولون تحقيق التوافق بين السوق والمنتج وبالتالي يخرجون من السوق. أما المؤسسات التي وصلت إلى ذروة المنحنى الثانية، فقد أكملوا المرحلة المبكرة بنجاح؛

ج- **فرصة مثبتة في السوق**: وصول المؤسسة الناشئة لذروة المنحنى يؤكد بأن هناك فرصة مثبتة في السوق وتحصلها على التمويل في هذه الجولة يثبت أن هناك فرصة حقيقية ما عليها سوى

التوسع، الوصول إلى هذه النقطة يعني أن المؤسسة دخلت مرحلة المراهقة وهي مرحلة تختلف عما سبقها وتحتاج أساليب أخرى لإدارتها؛

فالاستراتيجيات ونقاط القوة والمهارات التي ساهمت في انتقال المؤسسة الناشئة من المرحلة المبكرة إلى مرحلة المراهقة قد تصبح عقبات في طريق المؤسسة، فالتواصل غير الرسمي، وأسلوب سد الثغرات الذي كان فعالا سيبدأ في الانهيار مع زيادة عدد الموظفين والعملاء وتعقد الأعمال، ما يستوجب عليها إحداث تغييرات وإلا ستقع في الحوض الثاني (تنحدر من جديد على منحنى دورة الحياة)، وقد تخرج من السوق إذا عجزت عن مواجهة التحديات الجديدة؛

د- **نمو مرتفع**: انتقال المؤسسة عبر مختلف التحديات بنجاح يجعلها تنتقل على خط المنحنى باتجاه النمو المرتفع، هذه النقطة التي تركز فيها المؤسسة على فرص التوسع وتحديد الاستراتيجيات بعيدة المدى وتنفيذ هذه الإستراتيجية يساهم في انتقال نحو مؤسسة ناضجة.

4. تحليل لدور الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري

سعت الجزائر إلى تهيئة البيئة المناسبة لإنشاء ونمو المؤسسات الناشئة وأدركت أهمية السياسة الضريبية ضمن هذه البيئة في تخفيف أعباء هذه المؤسسات، وكانت للإعفاءات الضريبية مساحة مهمة ضمن التشريع الجزائري كآلية لمساعدة المؤسسات الناشئة على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وهو ما سيتم توضيحه ضمن هذا المحور

1.4 مفهوم المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري

تعتبر المادة (21) من القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أول نص صريح ذكر فيه مصطلح المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري، ومن هنا انطلقت الجزائر في صياغة المنظومة القانونية الملائمة لتطوير النظام البيئي المقاولاتي وتسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة.

وقد عرّف المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 2020/09/15 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامات المؤسسات الناشئة والمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، في مادته الحادية عشر (11) المؤسسات الناشئة كمايلي:

تعتبر مؤسسة ناشئة، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير الآتية:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات؛

– يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛

– يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛

– أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛

– يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛

– يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

وفي هذا الخصوص تأتي الجزائر في المرتبة السادسة (06) إفريقيا خلال سنة 2022 ب 110 مؤسسة ناشئة حسب موقع https://www.startupranking.com (في ظل غياب إحصائيات رسمية من وزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة) والجدول يوضح ذلك:

الجدول 1 : عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر وترتيبها إفريقيا خلال سنة 2022

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
01	نيجيريا	773
02	مصر	609
03	جنوب افريقيا	463
04	كينيا	312
05	غانا	123
06	الجزائر	110
07	الكاميرون	97
08	أوغندا	95
09	المغرب	88
10	إثيوبيا	53

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاطلاع على الموقع : (https://www.startupranking.com/countries)

في حين أكد موقع jeuneafrique عبر مقال صحفي ، بأنه منذ بداية عام 2021، من بين 3516 طلبًا، تحصلت 751 شركة جزائرية على « علامة مؤسسة ناشئة»، وفقًا لما ذكره نور الدين عوضة، المدير العام لمديرية الشركات الناشئة وهياكل الدعم بوزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في تقرير للوزير الأول.(Songn, 2022)

بالتالي لا يوجد إحصائيات رسمية توضح عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر، فبين ما ذكره موقع startupranking وموقع jeuneafrique، تباين كبير وواضح.

2.4 تقييم تعريف المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري حددت الأدبيات النظرية عدة مفاهيم للمؤسسات الناشئة واستنتجت عدة خصائص وجب توفرها فيها، والجدول التالي يوضح مدى مطابقة مفهوم المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري لهذه الخصائص:

الجدول 2 : تقييم تعريف المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري

خصائص المؤسسات الناشئة	مدى مطابقتها لمفهوم المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري
حديثة النشأة	يرى المشرع الجزائري أن هذه أول خاصية يجب أن تتمتع بها المؤسسات الناشئة حيث حدد مدة 08 سنوات على الأكثر كعمر لها. كما حددت المادة (14) من المرسوم 254/20 أن علامة "مؤسسة ناشئة" تمنح لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
سريعة النمو	أكد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الناشئة على وجوب تحقيقها لإمكانيات نمو مرتفعة، وحددت المادة (12) من المرسوم التنفيذي رقم 254/20 كيفية تحديد درجة النمو من خلال تقديمها المؤسسة الناشئة في طلبها للحصول على العلامة: نسخة من الكشوف المالية، مخطط أعمال المؤسسة مفصلا والمؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة.
إمكانية تحقيق أرباح ضخمة	لم يتطرق تعريف المؤسسات الناشئة في المرسوم التنفيذي رقم 254/20 إلى إمكانية تحقيقها أرباح ضخمة، فقط ركز على رقم الأعمال السنوي.
الاعتماد على التكنولوجيا	تُكسب التكنولوجيا للمؤسسات الناشئة ميزة أساسية تساهم في نموها وتطورها، لكن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى هذه الخاصية في تعريفه لها.
درجة عالية من المخاطرة	لم يتطرق تعريف المؤسسات الناشئة في المرسوم التنفيذي رقم 254/20 إلى أنها تعمل ضمن درجات عالية من المخاطرة في بيئة سريعة التغير.
الإبداع والابتكار	من أهم خصائص المؤسسات الناشئة هي اعتمادها على الإبداع والابتكار وهو ما أشار إليه المشرع الجزائري في تعريفها على أن شرط الحصول على علامة مؤسسة ناشئة هو تقديم منتجات أو خدمات مبتكرة وإمكانية تحصلها على وثيقة ملكية فكرية حسب المادة (12) من المرسوم 254/20.
تحقيق تنمية اقتصادية	حدد المشرع الجزائري عدد العمال ب 250 عامل على الأكثر، وهو عدد مهم يدل على إدراكه لأهمية المؤسسات الناشئة في تحقيق فرص عمل حقيقية، بالتالي القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية.
نمط تمويل مختلف	تطرق المشرع الجزائري بهذا الخصوص إلى أن تمويل المؤسسات الناشئة يكون بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار أو مؤسسات ناشئة أخرى لأن طبيعة نشاطها مختلف ومن الصعب تسييره بطرق تمويل تقليدية.

المصدر: من إعداد الباحثتين، بالاعتماد على خصائص المؤسسات الناشئة المستخلصة من التعاريف المرتبطة بهذه المؤسسات، وبناء على تعريف المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 254/20 للمؤسسات الناشئة.

يشار إلى أن علامة "مؤسسة ناشئة" تمنح من طرف لجنة وطنية حدد المرسوم التنفيذي رقم 254/20 إنشائها، اختصاصاتها، تشكيلتها وسيرها، حيث حددت المادة (12) من هذا المرسوم أنه يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على هذه العلامة، تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مرفقا بوثائق معينة فصلت فيها هذه المادة. حيث يُبت في الطلب في أجل أقصاه 30 يوما ابتداء من تاريخ الإخطار المقدم من اللجنة الوطنية.

3.4 الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في قوانين المالية

بالرغم من إدراك السلطات الجزائرية لأهمية المؤسسات الناشئة للنهوض بالاقتصاد، إلا أن الانطلاقة الفعلية في تجسيد منظومة قانونية كان متأخرا، حيث تعتبر سنة 2020 أول اهتمام رسمي من السلطات الجزائرية من خلال إصدار القوانين والمراسيم ذات الصلة سواء ضمن قوانين المالية أو المراسيم التنظيمية لضمان نجاح إنشاء وتطور هذه المؤسسات. وكانت البداية من خلال التركيز عليها ضمن قوانين المالية والتي تمثل أهم القوانين في الدولة، ويمكن تلخيص الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في الجدول التالي:

جدول 3: الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة في قوانين المالية

قوانين المالية	العدد	رقم المادة	نص المادة
2020	**81** **صادر بتاريخ** **2019/12/30**	(**69**)	تعفى الشركات الناشئة من **الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة** بالنسبة للمعاملات التجارية.
2020 التكميلي	**33** **صادر بتاريخ** **2020/06/04**	(**33**) تعدل أحكام المادة (69)	تعفى "الشركات الناشئة" من **الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي** أو **الضريبة على أرباح الشركات**، لمدة ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ بداية النشاط. كما تعفى من **الضريبة الجزافية الوحيدة** وضمن نفس الشروط الشركات الناشئة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة. تعفى من **الرسم على القيمة المضافة**، المعدات التي تقتنيها الشركات الناشئة بعنوان انجاز مشاريعها الاستثمارية.
2021	83 صادر بتاريخ /12/31 2020	(**86**) تعدل أحكام المادة (33)	تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من **الرسم على النشاط المهني** و**الضريبة على الدخل الإجمالي** أو **الضريبة على أرباح الشركات**، لمدة أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة، مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد.

			تعفى من **الرسم على القيمة المضافة**، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5% التجهيزات التي تقتنيها المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" وتدخل مباشرة في انجاز مشاريعها الاستثمارية.

المصدر : من إعداد الباحثتين، بالاعتماد على قوانين المالية لسنة 2020 و2021.

الملاحظ من خلال قوانين المالية أن اهتمام المشرع الجزائري كان واضحا من خلال التعديلات التي تمس المواد المذكورة في الجدول أعلاه، من خلال التغيير المستمر في نوع الإعفاءات في كل قانون مالية، أيضا مدة الإعفاءات التي بصدور المرسوم التنفيذي رقم 254/20 وتحديد مدة منح علامة "مؤسسة ناشئة" ب 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، فقد تم تكييف مدة الإعفاء خلال قانون المالية لسنة 2021 بما يتناسب ومدة منح العلامة (04 سنوات أخرى) .

من ناحية أخرى صدور هذه الإعفاءات ضمن قوانين المالية يوضح أهميتها ودرجة تأثيرها على انطلاق ونمو المؤسسات الناشئة، والتغيرات المستمرة وتعديل أحكام المواد في كل مرة دليل على حرص المشرع الجزائري على تهيئة البيئة القانونية الملائمة لنمو واستمرار هذه المؤسسات.

وتتمثل الضرائب التي تمسها الإعفاءات بالنسبة للمؤسسات الناشئة حسب قانون المالية لسنة 2021 وهو آخر تعديل يخص الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة حاليا في:

أ- الضريبة على الدخل الإجمالي

تأسست هذه الضريبة بموجب القانون رقم 90-36 المتضمن قانون المالية 1991 المؤرخ في 1990/12/31 (لعلاوي، 2015، صفحة 55) .

و حددت المادة الأولى (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022 "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي"، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.

ب- الضريبة على أرباح الشركات

تأسست هذه الضريبة بموجب القانون رقم 90-36 المتضمن قانون المالية 1991 المؤرخ في 1990/12/31، (لعلاوي، 2015، صفحة 58) .

و حددت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022 أنه "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات".

ج- الرسم على النشاط المهني

أسس هذا الرسم بموجب أحكام المادة رقم (21) من الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1996. وقد تغير معدل الرسم منذ تأسيسه من 2.55% إلى 2% ابتداء من شهر جويلية 2001 بموجب أحكام المادة (06) من القانون01-12 المؤرخ في 2001/07/19 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001. (قطاف، 2008، صفحة 77)، ثم نصت المادة (222) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022 بأنه يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 1.5 % .بالتالي فقد تم خلال سنة 2022 تخفيض معدل هذا الرسم من 2 % إلى 1.5 % .

د- **الرسم على القيمة المضافة**

أسس الرسم على القيمة المضافة TVA في قانون المالية لسنة 1991 ، ثم صدر فيما بعد المرسوم التشريعي رقم 93- 18 المؤرخ في 1993/12/29 المتضمن فانون المالية لسنة 1994، حيث نصت المادة (94) منه على أنه "تعدل أحكام المادة (65) من القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31/ 1990/12 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991 وتحرر كما يلي:

يؤسس قانون يسمى "قانون الرسوم على رقم الأعمال "تلغى أحكامه أحكام الامر76-102 المؤرخ في 1976/12/09 والمتضمن قانون الرسوم على رقم الأعمال ويشمل: الرسم على القيمة المضافة والرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على عمليات البنوك والتأمينات" (سعاد و مسعودي، 2018، صفحة 242).

ويجب الإشارة إلى أن المؤسسات الناشئة لا تستفيد من إعفاء عام بخصوص هذا الرسم، بل إعفائها من الرسم على القيمة المضافة بخصوص التجهيزات التي تدخل مباشرة في انجاز مشاريعها الاستثمارية.

4.4 كيفية استفادة المؤسسات الناشئة من الإعفاءات الضريبية في التشريع الجزائري

مواصلة لجهود الجزائر نحو بناء منظومة قانونية ضمن النظام البيئي المقاولاتي للمؤسسات الناشئة، صدر المرسوم التنفيذي 170/21 المؤرخ في 2021/04/28، المحدد لشروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة".حيث نصت المادة (05) منه على أنه: يشترط للاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، تقديم المؤسسة المعنية للمصالح الجبائية المختصة إقليميا، قرار منح علامة "مؤسسة ناشئة"، تقوم المصالح الجبائية بعد الاطلاع على القرار بتسليم شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

يتضح من نص المادة أن شرط الاستفادة من الإعفاءات الضريبية هو تقديم وثيقة علامة "مؤسسة ناشئة" للمصالح الجبائية، وهو ما يمثل جانبا تسهيليا للحصول على هذه المزايا بعيدا

عن التعقيدات الإدارية، فيكفي تقديم وثيقة العلامة من أجل الاستفادة وهو ما يساهم في سرعة وسهولة التمتع بهذه الإعفاءات ما يؤثر مباشرة على انطلاق المؤسسات الناشئة ونموها.

علما أن الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة يخص التجهيزات المقتناة من طرف المؤسسات الناشئة والتي تدخل مباشرة في مشاريعها الاستثمارية، وطبقا للمادة (03) من المرسوم التنفيذي 170/21 المذكور أعلاه، فإن قائمة هذه التجهيزات يجب أن يصادق عليها المجلس العلمي والتقني المنصب لدى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة (ألجريا فونتير) التي أنشئت بناء على المرسوم التنفيذي رقم 356/20 المؤرخ في 2020/11/30 المتضمن أيضا مهامها وتنظيمها وسيرها.

أما باقي أنواع الإعفاءات الضريبية المذكورة ضمن قوانين المالية فلم يتطرق لها المرسوم 170/21 المحدد لكيفية الاستفادة من هذه الإعفاءات، بل ركز فقط على كيفية الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تخص الرسم على القيمة المضافة . في انتظار صدور نصوص تنظيمية أخرى توضح ذلك .

5.خاتمة

من خلال ما تقدم تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم الحلول للنهوض بالاقتصاد ووسيلة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ذلك أنها تتمتع بديناميكية خاصة ولديها القدرة على توجيه الشباب نحو الابتكار والإبداع، وبرغم الاهتمام المتأخر من صناع القرار في الجزائر بها إلا أنهم مواصلون في مسارهم نحو تحديد كل الوسائل والسبل لدعمها وإنجاحها، لذا كانت الإعفاءات الضريبية أحد هذه السبل خاصة مع التحديات الكبيرة التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر وعليه تم التركيز على الإعفاءات الضريبية في محاولة لدعم تكريس جميع موارد المؤسسات الناشئة وتخفيف الأعباء الضريبية عليها .

ومن بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- **خصوصية المؤسسات الناشئة تجعلها تواجه تحديات كبيرة:** حسب الدراسات التي أُنجزت في هذا الخصوص نسب عالية من المؤسسات الناشئة تفشل في الانتقال عبر مختلف مراحل دورة حياتها وتحتاج إلى طرق تمويل مختلفة ووسائل دعم ومساندة فعالة؛
- **تساهم الإعفاءات الضريبية في دعم المؤسسات الناشئة خلال مختلف مراحل نموها وتؤثر عليها مباشرة:** خصوصية هذه المؤسسات، تجعل من هذه الإعفاءات وسيلة مساعدة تسمح لها بتكريس مواردها عبر مختلف مراحل دورة حياتها خصوصا عند الانخفاض إلى حوض خيبة الأمل و الحاجة إلى السيولة، كما وأن هذه الإعفاءات تدفع هذه المؤسسات نحو إعادة استثمار ما كان سيكون نفقات في صورة ضرائب، هذه

الأخيرة التي تمثل عبئا ثقيلا على المؤسسات الناشئة خاصة في أولى مراحل انطلاقها ما يجعل تأثير هذه الإعفاءات مباشر وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- **للإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة فائدة مزدوجة:** تساهم الإعفاءات الضريبية في تخفيض تكاليف المؤسسات الناشئة من جهة، كما ولها فائدة على الدولة من ناحية أن القطاع الذي يستفيد من إعفاء ما يساهم في جذب الاستثمار نحوه بالتالي توفير فرص العمل وعليه تخفيض معدلات البطالة، ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- **اهتمام المشرع الجزائري بالإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة واضح:** من خلال التركيز عليها ضمن قوانين المالية وصدور المرسوم المحدد لشروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- **استفادة المؤسسات الناشئة من الإعفاءات الضريبية من الناحية القانونية النظرية يتسم بالسلاسة:** لتستفيد المؤسسات الناشئة من الإعفاءات الضريبية، ما عليها سوى تقديم وثيقة علامة "مؤسسة ناشئة" للمصالح الجبائية المختصة بالتالي لا يوجد تعقيدات إدارية للاستفادة من هذا الامتياز؛
- **البيئة القانونية المنظمة للمؤسسات الناشئة في حركية دائمة:** برغم الاهتمام المتأخر من السلطات الجزائرية بقطاع المؤسسات الناشئة إلى أنها عكفت على إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية خاصة بالمؤسسات الناشئة حصرا مثل :المرسوم 254/20 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامات المؤسسات الناشئة، المرسوم التنفيذي 356/20 المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، المرسوم التنفيذي 170/21 المحدد لشروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة" وهو ما يؤكد أيضا صحة الفرضية الثانية؛
- **تستفيد المؤسسات الناشئة في الجزائر من مجموعة من الإعفاءات:** تخص الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي أو أرباح الشركات، والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء التجهيزات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع الاستثماري للمؤسسة الناشئة؛
- **المرسوم 170/21 لا يعكس كل ما تطرقت إليه قوانين المالية من امتيازات جبائية لصالح المؤسسات الناشئة:** حيث أن المرسوم التنفيذي 170/21 المؤرخ في 2021/04/28، المحدد لشروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة

للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة" تطرق إلى كيفية الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تخص الرسم على القيمة المضافة فقط ولم يتطرق إلى الإعفاءات الضريبية الأخرى التي ذكرت ضمن قوانين المالية؛

- **جهود الجزائر عموما بخصوص المؤسسات الناشئة بحاجة إلى تدعيم**: برغم الاهتمام الواضح مؤخرا من السلطات الجزائرية بهذه المؤسسات إلى أن هذه الجهود لازالت بعيدة لبناء نظام بيئي مقاولاتي يساعد هذه المؤسسات على النجاح خاصة ما تعلق بالبيئة القانونية التي تحتاج مزيدا من الدعم، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تدعيم البيئة القانونية للمؤسسات الناشئة بالمزيد من القوانين خاصة ما تعلق بإنشائها واستفادتها من مختلف الامتيازات؛
- ضرورة تمكين أصحاب الأفكار المبدعة من التعرف على الامتيازات الممنوحة لإنشاء المؤسسات الناشئة، وتسهيل وصولهم إلى المعلومات المتعلقة بالإعفاءات الضريبية ووضع منصة الكترونية خاصة بذلك؛
- توسيع استفادة المؤسسات الناشئة من إعفاءات ضريبية أخرى، خاصة تعميم الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ليشمل كل عملياتها وليس فقط اقتناء التجهيزات التي تحتاجها؛
- تحديد السلطات الجزائرية عن طريق إحصائيات رسمية لأهمية هذه الإعفاءات من الناحية العملية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري على العموم؛
- العمل على تسهيل وصول الباحثين لمختلف الإحصائيات الرسمية من أجل الوصول إلى دراسات تحاكي الواقع، خاصة وأن المؤسسات الناشئة لديها وزارة خاصة بها .

6. قائمة المراجع

أ- الأطروحات

- محمد، لعلاوي. (2015). **دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.الجزائر

- قطاف، نبيل. (2008). **دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة 2000-2006**(مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.الجزائر

ب- المقالات

- البرشيشي، إسماعيل محمد. (2015). **الإعفاءات الضريبية في الفقه الإسلامي مفهومها، مجالاتها، وآثارها**. مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون. (01) 42.الأردن.255-282.

- بوقفة عبد الحق، عرابة الحاج، مايو عبد الله. (2018). **أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة ميدانية–**. المجلة العالمية للاقتصاد والإعمال. (02) 4. الأردن. 207-223.

- سعاد فاطمة الزهراء، مسعودي خيرة. (2018). **الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري–دراسة تاريخية –**. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة .(08).231-248.

- عليمات، خالد عيادة. (2013). **التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه**. مجلة الاقتصاد الجديد. (02) 04. 17-38.

- لموشي، زهية. (2018). **الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**. المجلة العلمية لجامعة الجزائر3. (11) 06. 01-23.

- موفق، سمور المحاميد. (2014). **العفو الضريبي وعدم موافقته لمبدأ المشروعية**. مجلة علوم الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية. (01) 11. الإمارات العربية المتحدة.01-24.

ج– المداخلات

-فاروق، خلف. (15 فيفري 2021). **الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال في التشريع الجزائري**. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال. الصفحات (08-31) الوادي:جامعة محمد لخضر . الجزائر.

د– القوانين

- قانون رقم 20-16 المؤرخ في 2020/12/31 المتضمن **قانون المالية لسنة 2021**. الجريدة الرسمية رقم 83 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2020.

- قانون رقم 20-07 المؤرخ في 2020/06/04 **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020**. الجريدة الرسمية رقم 33 الصادرة بتاريخ 04 جوان 2020.

- قانون رقم 19-14 المؤرخ في 2019/12/11 . **المتضمن قانون المالية لسنة 2020**. الجريدة الرسمية رقم 83 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

- قانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 .المتعلق **بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.

- قانون رقم 01-12 المؤرخ في 2001/07/19 المتضمن **قانون المالية التكميلي لسنة 2001**. الجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 21 جويلية 2001.

- قانون رقم 90-36 المتضمن **قانون المالية 1991** المؤرخ في 1990/12/31.الجريدة الرسمية رقم 57 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1990.

- أمر رقم 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 **المتضمن قانون المالية لسنة 1996**، الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1995.

- مرسوم تشريعي رقم 93- 18 المؤرخ في 1993/12/29 **المتضمن فانون المالية لسنة 1994**، الجريدة الرسمية رقم 88 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 1993.

– مرسوم تنفيذي 170/21 المؤرخ في 2021/04/28. المحدد **لشروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة"** الجريدة الرسمية رقم 33 الصادرة بتاريخ 05 ماي 2021.

– مرسوم تنفيذي رقم 20–356 المؤرخ في 2020/11/30 المتضمن **إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها**. الجريدة الرسمية رقم 73 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 2020.

– مرسوم تنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 2020/09/15 المتعلق **بإنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامات المؤسسات الناشئة والمؤسسات المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها**. الجريدة الرسمية رقم 55 الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

– باللغة الأجنبية

- Eric Ries. (2011). **THE LEAN STARTUP :How Constant Innovation Creates Radically Successful Businesses**.New York .USA.

-.Malvika Garg and Suman Gupta**. (**2021**). Startups and the Growing Entrepreneurial Ecosystem,** Journal of Intellectual Property Rights **.**Vol 26. 31-38

-.Marino Laura. (2018, Fevrier 27). **Navigating the 'Teenage Years': How to successfully grow your startup to the next level (Part 1)**. Consulté le Mars 12, 2022, sur https://www.linkedin.com/: https://www.linkedin.com/pulse/navigating-teenage-years-how-successfully-grow-your-startup-marino/

-.Sabet Mona. (2018). **Tribal Advisor's Startup Valuation Curve**. Consulté le Mars 09, 2022, sur https://tribal.ventures/: https://tribal.ventures/blog/2018/2/27/tribal-advisors-startup-valuation-curve

25.Songn, Maureen. (2022). **Algérie : plus de 750 start-up « labellisées »**. Consulté le mars 20, 2022, sur https://www.jeuneafrique.com/1324997/economie/algerie-plus-de-750-start-up-labellisees/?fbclid=IwAR1wLJZQ_moJmBB8m_XtmuHm9R6E4tVcEc4Hk188ClwIO__vqL_RAFFKdeo

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 6/ العدد: 2/أكتوبر، 2022، ص ص185-204

واقع و آفاق استغلال الطاقة الشمسية للحد من التبعية لقطاع المحروقات في الجزائر

The Reality and Prospects of Exploiting Solar Energy to Reduce Dependency on the Hydrocarbon Sector in Algeria

*منيعي فتيحة
MENIAI Fatiha
جامعة قسنطينة 02 – الجزائر
fatiha.meniai@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام:18/ 06/ 2022 تاريخ القبول:27/09/2022 تاريخ النشر:10/10/2022

الملخص :
ركزت هذه الدراسة في شقها الأول على توضيح مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وخطورة التبعية له، وبينت في شقها الثاني ضرورة الاستثمار في الطاقة الشمسية نظرا للإمكانيات الطبيعية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر.عرضت الدراسة كذلك مختلف المشاريع المنجزة لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر، كمشروع القرى الشمسية، مشروع المحطة الهجينة بحاسي الرمل، مشروع سولار1000. وتوصلت إلى ضرورة تشجيع البحث العلمي وتبادل الخبرات مع الدول الرائدة في هذا مجال، وتشجيع المؤسسات المحلية على الاستثمار في إنتاج مكونات استغلال هذه الطاقة لتفادي التبعية الخارجية عند تجهيز محطات الطاقة الشمسية.
الكلمات المفتاحية:التبعية للمحروقات،الطاقة الشمسية، مشاريع الطاقة الشمسية ، الجزائر
تصنف JEL: O2 ،O4، O20 ، O35، O42

Abstract :
This study focused on the importance of hydrocarbons in the Algerian economy and the consequences of dependency on it. It also presented the various projects exploiting solar energy in Algeria, such as the Solar Village Project, the Hassi Rmel Hybrid Station Project, and the Solar 1000 Project.It concluded that it is necessary to encourage scientific research and exchange experiences with themost developed countries in this domain, and encourage local firms to invest in producting components of technologies that exploit solar energy, to avoid external dependence when installing solar power plants
Key words, Dependance on Hydrocarbon, Solar Energy, Solar Power Plants, Algeria.
JEL classificationcodes:Q2 ,Q4, Q20 , Q35, Q42

*المؤلف المرسل

1.مقدمة:

يقوم الاقتصاد الجزائري أساسا و بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، فبرغم كل المحاولات والسياسات الرامية لتشجيع باقي القطاعات سواء الصناعية، الخدمية أو التجارية منها، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتبر قطاع المحروقات قطاعا أساسيا يعتمد على صادراته لضمان توفير الموارد المالية اللازمة لاستمرار سيرورة الاقتصاد، و تأمين كل الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين الجزائريين و الوسيطة منها لمختلف المؤسسات الاقتصادية من أجل ضمان استمرارية نشاطاتها، و هذا إن دل على شيء فهو يدل على تبعية الاقتصاد الجزائر بكل محتوياته لهذا القطاع الذي يمثل الركيزة التي إذا ما انهارت إنهارت معها كل المنظومة الاقتصادية الجزائرية، وانجر عنها عواقب اجتماعية وسياسية وخيمة قد تضع البلاد في ظرف يصعب معالجته إن لم يتم إيجاد بدائل فعالة لهذا القطاع في الوقت المناسب.

و لا يخفى عنا أن قطاع المحروقات لا يقوم على النفط الجزائري فقط. بل يشمل كذلك سوقا فعالا للغاز الطبيعي يعتبر من الأسواق الأكثر تأثيرا على المستوى العالمي نظرا لاستحواذ الجزائر على احتياطي كبير من الغاز الطبيعي، إضافة لموقعها الاستراتيجي الذي يسمح لها بأن تتعامل بكل أريحية مع الدول الأوروبية المستوردة للغاز الطبيعي، إلا أن بعض الاتفاقيات التي سبق و أن قامت بها في هذا المجال حدت من استغلالها لهذه الطاقة استغلالا أمثلا.

من جهة أخرى فإن زيادة الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي الناتج عن الزيادة في عدد السكان، و التوسع العمراني، و منه الزيادة في استهلاك الطاقة سواء الغازية أو الكهربائية، دون أن ننسى تنامي عدد المؤسسات الصناعية المستخدمة للطاقة في عملياتها الإنتاجية أدى إلى استهلاك واسع لكل من الغاز و الكهرباء و مشتقات البترول على حد السواء. ما يحتم على الدولة الجزائرية أن تعمل على إيجاد بدائل طاقوية تتماشى و كل هذه التطورات الاجتماعية والاقتصادية، و تنوع من مصادرها التمويلية لتضع اقتصادها في مأمن عن كل التقلبات الخارجية و الأزمات سواء السياسية، الاقتصادية و لما لا حتى الصحية منها.

إن توفر الجزائر على مساحات ساشعة، و تعدد أقاليمها و مناخها وتنوع طبيعتها يجعلها مرشحة للاعتماد على طاقات طبيعية نظيفة غير أحفورية، و يقدم لها فرصة التخلص والحد من التبعية لقطاع المحروقات. فموضوع الطاقة البديلة لقطاع المحروقات يضعنا أمام العديد من الخيارات بين مختلف الطاقات النظيفة المتجددة من بينها الطاقة الشمسية التي أصبحت واقعا

حتميا لابد منه، و أصبحت مركز اهتمام الكثير من الباحثين و المفكرين. و بات من الضروري تطويرها و استغلالها وتشجيع الاستثمار فيها، و إنشاء مختلف المشاريع الخاصة بها خاصة جنوب البلاد أين تتوفر الإمكانيات الطبيعية اللازمة لاستغلالها أحسن استغلال.

1.1.إشكالية البحث:

انطلاقا من الطرح السابق للموضوع وقع اختيارنا في هذا البحث على توضيح الرؤية حول التبعية لقطاع المحروقات و مخاطرها، واللجوء إلى الطاقة الشمسية كأحد البدائل الطاقوية الممكن الاعتماد عليها، و لأجل ذلك قمنا وضع إشكالية الدراسة التالية:

ما هو واقع و آفاق استغلال الطاقة الشمسية في الجزائر في ظل التبعية لقطاع المحروقات؟

و من صلب السؤال الرئيسي لهذا البحث يمكننا إدراج مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

-ما مدى مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؟

-ما هو واقع صادرات كل من النفط و الغاز الطبيعي الجزائري؟

-ما هي أهمية الطاقة الشمسية و تكنولوجيات استغلالها؟

-ماهي إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية؟

-ماهي مختلف برامج و مشاريع الطاقة الشمسية المنجزة أو قيد الانجاز في الجزائر؟

1 .2.فرضيات البحث:

و للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية و منه السؤال الرئيسي نضع فرضية البحث التالية:

تطمح الجزائر إلى استغلال الطاقة الشمسية للحد من التبعية لقطاع المحروقات

و يندرج من الفرضية أعلاه مجموعة من الفرضيات الفرعية جاءت كمايلي:

-تعاني صادرات كل من النفط و الغاز الطبيعي من الانخفاض في السنوات الأخيرة،

-للجزائر قدرات وإمكانيات طبيعية كبيرة لاستغلال الطاقة الشمسية،

-بدأت الجزائر في تطبيق عدة برامج خاصة باستغلال الطاقة الشمسية.

1 .3.أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح مدى خطورة التبعية لقطاع المحروقات رغم مساهمته الفعالة في الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى التعريف بالطاقة الشمسية كطاقة متجددة نظيفة يمكن الاعتماد عليها خاصة مع توفر الإمكانيات الطبيعية لذلك، وكذا لفت الأنظار لها كونها ذات تكلفة

استغلال رخيصة مقارنة باستغلال الطاقات الأحفورية المعتاد عليها، ضف إلى ذلك التعريف بمختلف المشاريع المنجزة و قيد الانجاز التي تقوم بها الدولة الجزائرية في هذا المجال.

1 .4.منهجية البحث:

وفقا للتساؤل الرئيسي المطروح آنفا، والفرضيات الموضوعة على أساسه و طبيعة البحث وأهدافه سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب في مثل هكذا بحوث، إذ سيتم تحليل بعض الإحصائيات الخاصة بكل من النفط و الغاز الطبيعي، كما سنعتمد على وصف كل ما يتعلق بالطاقة الشمسية بعد اطلاعنا على مختلف المراجع و الدراسات الخاصة بهذا الموضوع، لنقف على المشاريع المنجزة و قيد الانجاز من طرف الدولة الجزائرية والمتعلقة الطاقة الشمسية.

1 .5.الدراسات السابقة:

– شيلي الهام، دور سياسة الاعتماد على الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية النفطية –عرض حالة دولة الإمارات العربية المتحدة–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 01، خميس مليانة، الجزائر، 2021.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الطاقة الشمسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بهدف الخروج من التبعية النفطية، و تحسين مستويات المعيشة، كما توصلت الدراسة إلى كون الطاقة الشمسية لها دور مهم في الإمداد بالطاقة الكهربائية، وتمكنت دولة الإمارات من الاعتماد على الطاقة الشمسية في تحسين أدائها الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية.

–بن عبد العزيز سفيان، بن علي محمد، الطاقة الشمسية كخيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (الإشارة لتجربتي المغرب و الإمارات العربية المتحدة)، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد01، ، جامعة بشار، الجزائر، .2017

قامت هذه الدراسة بطرح تجربتي كل من المغرب والإمارات العربية المتحدة في مجال الاستثمار في الطاقة الشمسية، لتصل إلى ضرورة دعم وتبني المشاريع الخاصة بهذا المجال، خاصة وأنها وقفت على أهمية الاعتماد على الطاقة الشمسية كبديل للطاقات الأحفورية، و إمكانية الجزائر إتباع خطاهما خاصة و أنها تتوفر على قدرات كبيرة لذلك.

2.الاقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات:

يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بشكل كبير جدا، إذ يمثل كل من النفط والغاز أهم صادرات البلاد وركيزتها، ولذلك ارتأينا بداية بحثنا هذا بإعطاء نظرة وجيزة عن كل منهما

2 .1.مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري:

لا يزال الاقتصاد الجزائري إلى حد الآن يعاني من التبعية لقطاع المحروقات و يعتبره الركيزة الأساسية لتحقيق مداخليه و لتسيير مختلف الأنشطة الاقتصادية باعتباره المورد المالي الأول والمصدر التمويلي بامتياز للاقتصاد الجزائري، و يظهر ذلك جليا منذ الاستقلال في مساهمته بنسبة كبيرة في الإنتاج الداخلي الخام، إذ يظل على نفس الحال حتى في السنوات الأخيرة ويمكننا توضيح مدى الاعتماد على هذا القطاع من خلال الجدول رقم 01

جدول 01: مساهمة المحروقات في القيمة المضافة و الإنتاج الداخلي الخام (مليون دج)

السنوات	2017	2018	2019	2020
القيمة المضافة	3699650.7	4548756.2	3990371.4	2575136.6
المساهمة في إجمالي القيمة المضافة (%)	25.82	28.60	25.32	19.01
المساهمة في الإنتاج الداخلي الخام (%)	23.41	26.07	22.97	17.14
إجمالي القيمة المضافة	14326731.9	15905648.7	15760991.9	13548132.0
الإنتاج الداخلي الخام	15804189.4	17449508	17375500.3	15024828.9

المرجع: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: ONS, 2020,P 06

يتضح من الجدول أعلاه مدى مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة و الذي تقدر نسبته في المتوسط 24.38 %خلال الفترة الممتدة بين 2017إلى 2020. وبالنسبة لمساهمة هذا القطاع كذلك في الإنتاج الداخلي الخام فتقدر بنسبة 22.10% في متوسط نفس الفترة. وتعتبر هتين النسبتين مرتفعتين و الأكبر مقارنة بباقي القطاعات (18 قطاع عدا المحروقات حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصائيات) والتي تتقاسم ما تبقى من النسبة (اقل من 80%) كمساهمة في إجمالي كل من القيمة المضافة و الإنتاج الداخلي الخام.

كما يمكن أن تظهر أهمية قطاع المحروقات في الجزائر من خلال الجدول رقم 02 التالي:

جدول 02: تطور صادرات البترول في الجزائر 2012–2020(مليون USD)

السنوات	2012	2013	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صادرات للبترول	48271	44462	21742	18643	22355	26082	22674	13169
المساهمة في إجمالي الصادرات	62.60	63.84	62.90	55.82	58.93	58.59	59.58	62.44
إجمالي الصادرات	77107	69649	34566	33396	37937	44514	38059	21092

المرجع: إعداد الباحثة بالاعتماد على:OPEC, 2021, P20وOPEC, 2017, P18

يبين الجدول رقم 02 أعلاه مدى مساهمة صادرات البترول في إجمالي صادرات الجزائر، إذ يتضح أنها تمثل على العموم نسبة تفوق 60%من إجمالي الصادرات بالرغم من انخفاض قيمتها خلال السنوات الأخيرة. إذ أصبحت تساوي 13169 مليون دولار سنة 2020 بعد أن كانت تساوي 48271 مليون دولار سنة 2012، و قد يعود هذا إلى انخفاض في سعر البرميل خلال السنوات الأخيرة. هذه المساهمة تبين مرة أخرى مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات البترول كمصدر أساسي للتمويل من الخارج و ما يؤكد تبعيته لقطاع المحروقات.

لقد وضعت التبعية لقطاع المحروقات الاقتصاد الجزائري أمام خطر تقلبات أسعار النفط و التي لطالما جعلته رهين أزمات اقتصادية انجر عنها مختلف أنواع الأزمات الأخرى سواء اجتماعية أو سياسية ، خاصة و أن هذه الأسعار تراجعت بشكل حاد خلال السنوات القليلة الماضية، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم 03 الموالي لأسعار النفط الجزائري (صحارى بلاند)

جدول03: تطور سعر النفط الجزائري (صحارى بلاند) 2012-2020 (دولار/برميل)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السعر	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28	54.12	71.44	64.49	42.12

المرجع: من إعداد الباحثة بالاعتماد على OPEC, 2021, P66 و OPEC, 2017, P98

إن القارئ للجدول رقم 03 أعلاه يلاحظ مباشرة الانخفاض المستمر لسعر النفط الجزائري (صحارى بلاند) إذ سجل سعر 111.49 دولار للبرميل سنة 2012 و بدأ بالانخفاض بصفة مستمرة طوال الفترة المدروسة بالرغم من ارتفاعه الطفيف في كل من سنة 2018 وسنة 2019 إلا انه عاد إلى الانخفاض انخفاضا حرا خلال سنة 2020 حيث وصل سعر البرميل إلى 42.12 دولار للبرميل، علما انه كان يساوي 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 (prixdubari.com)، و هذا ما يؤكد ضرورة التحرر من تبعية قطاع المحروقات و البحث عن مصادر أخرى اقل تذبذبا و أكثر استقرارا،فانخفاض قيمة صادرات النفط الجزائري سنة بعد أخرى يجعل الاعتماد على هذا المصدر الطاقوي الأحفوري نقمة قد تؤدي إلى عواقب وخيمة، فلا يمكن الارتكاز عليه لبناء إستراتيجية تنموية مستقبلية تعمل على تطوير البلاد ومسايرة مختلف التطورات التكنولوجية، التسييرية والاقتصادية لباقي البلدان. فقد عرف تصدير المحروقات الجزائرية في السنوات الأخيرة انخفاضا مستمر و يمكن توضيحه من خلال الشكل رقم 01 الموالي:

شكل 01: تطور صادرات المحروقات في الجزائر 2012 -2020 (1000برميل /اليوم)

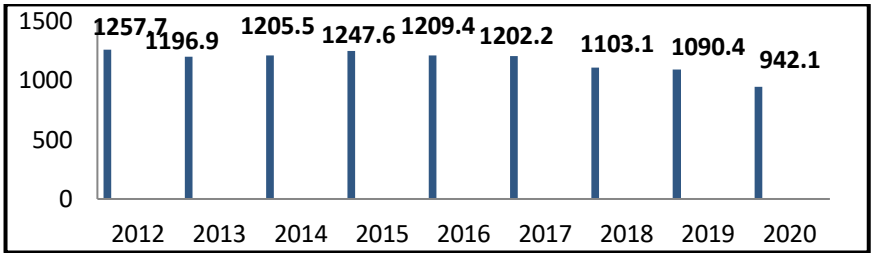

المرجع: من إعداد الباحثة بالاعتماد على OPEC, 2021, P53و OPEC, 2017, P67

لقد عرفت صادرات المحروقات تذبذبا خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2012 و 2020 إلا أنها عرفت انخفاضا مستمرا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة بالرغم من زيادة صادرات العالم لكل من النفط الخام و مشتقاته إذ وصل إلى 75508، 77371 و75595 ألف برميل لليوم سنة 2017، 2018 و2020 على الترتيب، بعد أن كانت لا تتعدى 66595 ألف برميل سنة 2014. إضافة إلى ارتفاع حجم إنتاج البترول في الجزائر إذ كان يقدر بـ 451.5 ألف برميل في اليوم سنة 2012 و ارتفع إلى أن وصل إلى 660 ألف برميل في اليوم سنة 2019(OPEC ,2021,P38)، فبالرغم من نشاط سوق المحروقات العالمي و الرفع من حجم إنتاج هذا القطاع في الجزائر إلا أن صادراته تبقى تعاني من التذبذب و الانخفاض خاصة في السنوات الأخيرة. وهذا ما يبين ضرورة عدم استمرارية الاعتماد على هذا القطاع و على صادراته ويجعل عدم استقرار هذا الأخير سببا إضافيا بعد تقلبات أسعار النفط الجزائري للتوجه نحو البحث عن مصادر جديدة للطاقة و لتمويل الاقتصاد الجزائري.

2-2-صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي :

وبالنسبة للغاز فيقدر احتياطي الغاز الجزائري بـ 4504مليارم^3 (Worldwid, 2017, P21) و الذي بات ثابتا لعدة سنوات ما يجعل الجزائر دولة غازية أكثر من كونها نفطية، إلا أن صادرات الغاز الجزائري تتعرض خلال السنوات الأخيرة إلى إنخفاض يمكن توضيحه في الشكل رقم 02

شكل رقم 02: صادرات الغاز الطبيعي الجزائري خلال الفترة 2012-2020 (مليون م^3)

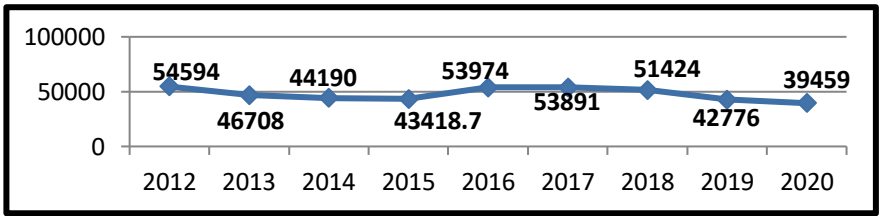

المرجع: إعداد الباحثة بالاعتماد علىOPEC, 2021, P80و OPEC, 2017, P126

يبين الشكل أعلاه تذبذب في صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي ما بين حوالي 54000 مليون م^3 و 43000 مليون م^3 إلى أن بدأ في الانخفاض منذ سنة 2018 إذ وصل سنة 2020 إلى قيمة 39459 مليون م^3 و هي أدنى قيمة لصادرات الغاز الطبيعي للجزائر خلال كل الفترة المدروسة، و قد يعود هذا الانخفاض إلى ضغوطات كبيرة يواجهها هذا القطاع في السوق نتيجة لدخول منافسين جدد للسوق التي تنشط فيها الجزائر في هذا المجال، مما أدى إلى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي الجزائري، و الشكل رقم 03 يبين ارتفاع صادرات كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا و روسيا خلال السنوات الأخيرة

شكل 03: صادرات بعض الدول الرائدة في مجال تصدير الغاز الطبيعي في العالم (مليون م^3)

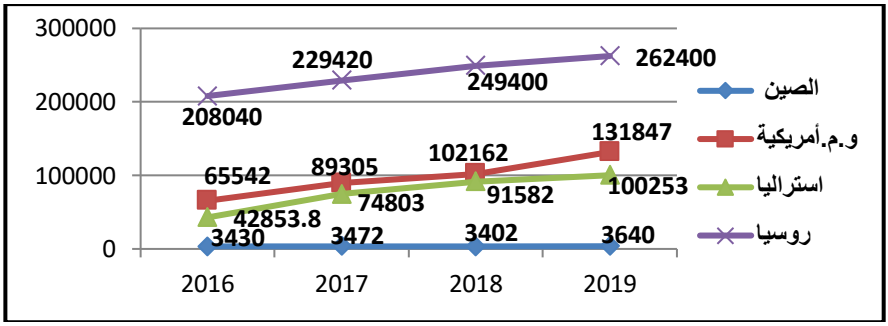

المرجع: من إعداد الباحثة بالاعتماد على OPEC, 2021, P80

يتضح من الشكل رقم 03 ارتفاع صادرات كل من الصين، روسيا استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الأخيرة وخاصة خلال سنة 2019، في حين انخفضت صادرات الجزائر من هذا المنتوج بنفس السنة، و هذا إن دل على شيء فانه يدل على ضعف مكانة الغاز الطبيعي الجزائري في السوق العالمية، وتراجع حصته السوقية فيها، ومنافسة هذه الدول الرائدة له في هذا المجال.

إن الاعتماد على البترول و الغاز كمصدر أول لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى التذبذبات المتتالية و المستمرة في أسعار البترول، و انخفاض صادراتها من الطاقة الأحفورية المعتمد عليها هاجسا يضع الاقتصاد الجزائري في حالة اللا أمن الاقتصادي و عدم الاستقرار، ضف إلى ذلك ضرورة التفكير في الحفاظ على استمرارية تأمين الطاقة كونها مصدرا أساسيا وضروريا للنشاط الاقتصادي. دون أن ننسى حماية حقوق الأجيال القادمة و الحفاظ عليها، ما يجعل الجزائر أمام ضرورة الانتقال الطاقوي و الاهتمام بمجال الطاقات المتجددة، و البحث عن خيارات جديدة خاصة بذلك، والتي تساعدها على تحقيق هدفها الاقتصادي المتمثل في التحرر

من التبعية لمداخيل قطاع المحروقات من جهة و تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة و المعايير الدولية الخاصة بالمناخ من جهة أخرى، خاصة وأن الجزائر صرحت بإمكانية التذليل من انبعاث الغازات الملوثة للمناخ بنسبة تتراوح ما بين 7 %و 22%إلى غاية سنة 2030 و كان ذلك وفقا لاتفاقية المناخ21 COP (INDC,2015,P06). و من أجل ذلك وضعت الجزائر برنامج الانتقال الطاقوي 2011-2030 بتاريخ 03 فيفري 2011 والذي يهدف إلى التنويع الاقتصادي، الحفاظ على الطاقات الأحفورية للأجيال القادمة، تنويع مصادر الطاقة، حماية البيئة من التلوث.و في خضم هذا البرنامج تم إنشاء صندوق للطاقة المتجددة بموجب قرار تنفيذي رقم 11-423 في ديسمبر 2011 و ذلك لدعم تمويل الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة (كسيرة، مستوري، 2015، ص162). و بما أن الطاقة الشمسية من أهم الطاقات المتجددة المساعدة على التحرر من التبعية للمحروقات، سنتمعن في دراسة جوانبها وآفاق تطبيقها في الجزائر.

3.الطاقة الشمسية:

ويمكن للطاقة الشمسية أن تحل محل الطاقات الأحفورية من خلال استخداماتها المتعددة الممكنة في حياتنا كتوليد الكهرباء، و استعمالها في الكهرباء الصناعية وجمع الحرارة، التسخين والتدفئة في المباني، النقل وإنتاج الوقود النظيف. و لأجل الوقوفعلى المعنى الحقيقي للطاقة الشمسية نضع تعريفا لها في النقطة الموالية.

3 .1.تعريف الطاقة الشمسية:

تعتبر الشمس المصدر الرئيسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة حتى أن البعض يطلق عليها شعار "الشمس أم الطاقات"، فهي تسخن سطح الأرض، و الأرض بدورها تسخن الطبقة الجوية التي توجد فوقها فتنشأ الرياح، كما تتبخر مياه البحار والأنهار بفعل حرارة الشمس فتتكون السحب فنحصل على الأمطار و الثلوج.(محمد مصطفى الخياط، 2006،ص06)

كما يمكن تعريفها على أنها الضوء المشع و الحرارة المنبعثة من الشمس و التي تم تسخيرها من قبل البشر منذ العصور القديمة باستخدام مجموعة من التقنيات المتطورة باستمرار أو هي التكنولوجيا المستعملة لتسخير الشمس و جعلها قابلة للاستخدام (بن زيان صالح،2019،ص149)

وتقوم الشمس بإمداد الأرض بطاقة تزيد عن إجمالي احتياجات العالم من الطاقة بنحو 5000 مرة، بحيث أن الطاقة التي يمكن الحصول عليها من أشعة الشمس لمدة 105 دقيقة تكفي احتياجات و استهلاك العالم لمدة 03 أعوام، و تعود معظم مصادر الطاقة المتجددة المتوفرة على سطح الأرض إلى الإشعاعات الشمسية، (شيلي الهام، 2021، ص 293)

3 .2. تطور الاهتمام بالطاقة الشمسية:

تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب ما دامت الشمس موجودة، كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأت أولا من الطاقة الشمسية، وهذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة و برودة وكهرباء و قوة محركة، وأشعة الشمس أشعة كهرومغناطيسية و طيفها المرئي يشكل 49%، وغير المرئي كالأشعة فوق البنفسجية يشكل 2% و الأشعة الحمراء 49%، و قد كان استخدام الطاقة الحرارية للشمس معروفا منذ آلاف السنين في المناطق الحارة، حيث استخدمت في تسخين المياه و في تجفيف بعض المحاصيل لحفظها من التلف، أما في الوقت الحالي فان الأبحاث و التجارب تقوم على محاولة استغلال طاقة الشمس في إنتاج طاقة كهربائية و في التدفئة و تكييف الهواء و صهر المعادن و غيرها(بن عبد العزيز سفيان، 2017، ص 99)و قد تطورت الطاقة الشمسية أساسا عبر ثلاث مراحل جاءت كمايلي:

3 .2 .1.مرحلة النمو:

بدأ التفكير في تطوير تكنولوجيا الطاقة الشمسية في ستينات القرن التاسع عشر نظرا للتوقع بندرة الفحم قريبا، و مع ذلك فإن تطوير تقنيات الطاقة الشمسية كان راكدا في أوائل القرن العشرين، حيث أشارت المعطيات في عام 1974، أن ستة منازل خاصة فقط في كل أمريكا الشمالية تم تسخينها أو تبريدها بالكامل بواسطة أنظمة الطاقة الشمسية الوظيفية.

ولقد تسبب الحظر النفطي لعام 1973 و أزمة الطاقة لعام 1979 في إعادة تنظيم سياسات الطاقة حول العالم و جلب الاهتمام المتجدد لتطوير تقنيات الطاقة الشمسية، حيث ركزت استراتيجيات الانتشار على برامج الحوافز مثل البرنامج الفيدرالي لاستخدام الطاقة الكهروضوئية في الولايات المتحدة و برنامج (sunshine) في اليابان، و شملت الجهود الأخرى تشكيل مرافق البحوث في الولايات المتحدة (SERI، NREL)، و اليابان (NEDO)، و ألمانيا(Fraunhofer ISE).(عظيمي و يحياوي، 2020، ص123)

3 .2 . 2.مرحلة التطوير:

لقد بدأ تطوير محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية على أسطح البنايات في منتصف التسعينات، و تم اعتماد سياسة تعريفية آلية في أوروبا تمنح الأولوية للطاقات المتجددة، وتحدد سعرا ثابتا للكهرباء المولدة بهذه التقنية، مما ساهم في نشر وتطوير الخلايا الضوئية أكثر فأكثر خاصة مع التذبذب في الإمدادات بالنفط و الغاز الطبيعي نتيجة لتداعيات الأزمة البترولية مع نهاية الثمانينات من جهة، والاهتمام بالبيئة نظرا لارتفاع الاحتباس الحراري في العالم جراء التلوث الناجم عن قطاع المحروقات من جهة أخرى.

3 .2 . 3. مرحلة التنافسية:

لعدة سنوات، كان النمو العالمي للطاقة الشمسية الكهروضوئية مدفوعا بالانتشار الأوروبي، لكنه انتقل بعد ذلك إلى آسيا و خاصة الصين و اليابان، و إلى عدد متزايد من الدول و المناطق في جميع أنحاء العالم بما في ذلك استراليا، كندا و شيلي والهند والمكسيك و جنوب إفريقيا و كوريا الجنوبية و تايلاند و الولايات المتحدة. و بلغ نمو الخلايا الفولطية الضوئية على مستوى العالم 40%سنويا منذ عام 2000، كما بلغ إجمالي القدرة المركبة 139 جيغاوات في نهاية عام 2013 مع وجود التركيب الأكثر تراكما في ألمانيا (35.7 جيغاوات) بأعلى نسبة من الكهرباء الناتجة عن الطاقة الكهروضوئية 07%(عظيمي و يحياوي، 2020، ص124)

3.3.أنواع الطاقة الشمسية:

تم اختراع أول خلية ضوئية بالاعتماد على السليكون عام 1954 من طرف ثلاث باحثين أمريكيين جيرالد بيرسون، وكالفين فولر ووادريل تشابين في مختبرات شركة بيل(greelane.com)، و بدءا من التسعينات القرن الماضي قامت الحكومات بتمويل البحث العلمي و تقديم حوافز ضريبية لكل من يستخدم الطاقات النظيفة مثل الطاقة الشمسية، وحقق العلماء تقدما في هذا المجال إلى أن طوروا هذه التكنولوجيا لنتمكن من الاعتماد عليها كمصدر طاقوي جديد في حياتنا اليوميةو عليه يمكننا أن نتطرق فيما يلي إلى أنواعها:

3.3 .1.الطاقة الكهروضوئية: (PV)

الخلية الشمسية، أو الخلايا الكهروضوئية (PV)، هي أداة تقوم بتحويل الضوء إلى تيار كهربائي باستخدام التأثير الكهروضوئي، و أول خلية شمسية شيدها تشارلز فريتس في ثمانينيات القرن التاسع عشر، و في عام 1931 طور المهندس الألماني برونو لانج خلية صور باستخدام سيلينيد

الفضة بدلا من أكسيد النحاس، كما قام ألباثون بإنشاء خلية السليكون الشمسية في عام 1954(عظيمي و يحياوي، 2020، ص122).

لقد ارتفع حجم إنتاج الخلايا الضوئية خلال سنة 2020 إذ بلغ معدل قياسي قدر بـ 821 تيراواط في الساعة، كما احتل ثاني مرتبة من حيث تطور مختلف الطاقات المتجددة بعد طاقة الرياح، و يعود ذلك إلى السياسات الاستثمارية في مجال الطاقات المتجددة ومنه الطاقة الشمسية المتبعة في كل من الصين و الولايات المتحدة والفييتنام إزاء هذا النوع من الطاقة، إذ تعتبر الطاقة الشمسية أفضل خيار طاقوي من حيث التكلفة المنخفضة في توليد الكهرباء، وهو ما ينبغي أن يحفز الاستثمار في هذا المجال من طرف مختلف الدول في المستقبل. والشكل رقم 04 الموالي يبين تطور إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في العالم.

شكل 04: تطور إنتاج الطاقة الكهروضوئية في العالم خلال 2008-2020 (تيراواط/سا)

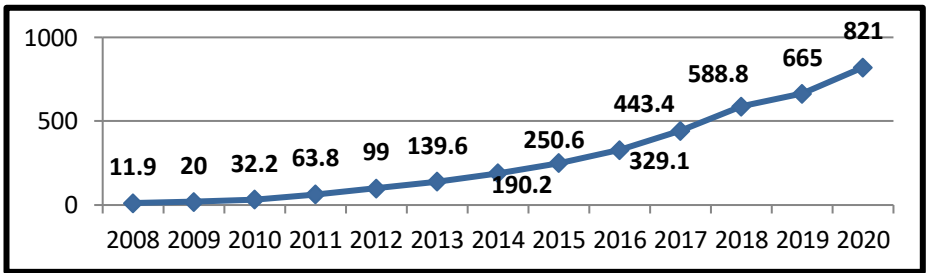

المرجع: https://www.iea.org/reports/solar-pv

على ضوء الشكل رقم 04 أعلاه نلاحظ ارتفاع محسوس و مستمر في حجم إنتاج الطاقة الكهروضوئية في العالم خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2008 و سنة 2020. فبعد أن كانت تساوي سوى 11.9 تيراواط في الساعة سنة 2008 ارتفعت إلى أن وصلت قيمة 821 تيراواط في الساعة سنة 2020، هذا الارتفاع و التطور المتزايد راجع إلى مختلف السياسات الاستثمارية المحفزة لهذا المجال، خاصة مع التلوث البيئي نتيجة لمختلف مصادر الطاقة الأحفورية و ما يترتب عليها من احتباس حراري، فنجد الصين هي الرائد الأول في هذا المجال خاصة سنة 2020 إذ زادت من قدراتها في إنتاج هذا النوع من الطاقة مقارنة بسنة 2019

3 . 3. 2. الطاقة الشمسية المركزة:

الطاقة الشمسية المركزة (CSP) و تسمى الطاقة الشمسية الحرارية، تستخدم العدسات أو المرايا و أنظمة التتبع لتركيز مساحة كبيرة من ضوء الشمس إلى حزمة صغيرة. وتستخدم هذه التقنية حرارة إشعاع الشمس لتوليد الكهرباء من التوربينات التقليدية المدفوعة بالبخار، وتوجد مجموعة

واسعة من تكنولوجيات التركيز من أشهرها الحوض شبه المكافئ، عاكس فريسنل الخطي المدمج، طبق ستيرلنغ وبرج الطاقة الشمسية (عظيمي و يحياوي، 2020، ص122).

ويمكننا كذلك إظهار مدى تطور إنتاج الطاقة الشمسية المركز في العالم من خلال الشكل رقم 05 الموالي:

شكل 05: تطور إنتاج الطاقة الشمسية المركزة في العالم خلال 2008-2020 (تيراواط/سا)

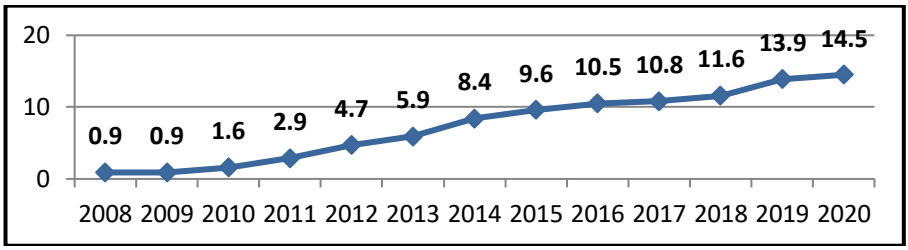

المرجع: https://www.iea.org/reports/concentrated-solar-power-csp

كما هو الحال بالنسبة للطاقة الكهروضوئية فالطاقة الشمسية المركزة تعرف تزايدا ملحوظا ومستمرا خاصة في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى نفس الأسباب السابق ذكرها بالنسبة للطاقة الكهروضوئية من ارتفاع الاستثمارات في هذا المجال، و البحث عن المصادر الجديدة للطاقة خاصة تذبذبات سوقها العالمي ناهيك عن مختلف المخلفات البيئية الناجمة عنها.

4. واقع و آفاق الطاقة الشمسية في الجزائر:

من اجل التعرف على مختلف البرامج و المشاريع الخاصة بالطاقة الشمسية في الجزائر نستهل عملنا بتقديم نظرة عن الإمكانيات الجزائرية فيما يخص هذا النوع من الطاقة.

4. 1.إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر:

تسعى الحكومة الجزائرية للبحث عن سبل بديلة لاستغلال الطاقة لما بعد عهد النفط، فقد كشفت عن خطة طموحة لإنتاج (10%) من الكهرباء من موارد متجددة بحلول 2020، خاصة و أن الجزائر تتوفر على إمكانات هائلة من الطاقة الشمسية نظرا لشاسعة مساحتها ولموقعها الجغرافي، فقد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة قامت بها أن الصحراء الجزائرية أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة (عيساني معامير، 2017، ص 392) و تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم نظرا لكمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع منها على معظم أجزاء التراب الوطني وتصل أحيانا إلى (7 كيلو واط/سا/ م^2)، هذه الإمكانات الهائلة تسمح بتغطية 60 مرة

احتياجات أوروبا الغربية، وأربع مرات الاستهلاك العالمي حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية. كما تسمح بتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء. (زيوش ويوسفي، 2018، ص124)و الجدول رقم 04 التالي يبين قدرات الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر

الجدول رقم04: القدرات الشمسية في الجزائر

المناطق	المناطق الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة بالنسبة المئوية	4	10	86
قدرة الشمس في المتوسط (سا/عام)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط (كيلو واط/م^2/العام)	1700	1900	2650

المرجع:

http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=petentiels-national-des-energies-renouvelables

تتوفر الجزائر على إمكانيات ضخمة تؤهلها أن تكون من أوائل البلدان في إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق استثمارات في الطاقات المتجددة و منها الطاقات الشمسية نظرا لموقعها الجغرافي و شساعة مساحتها. خاصة و أن الصحراء الجزائرية تعتبر من أكبر خزانات للطاقة الشمسية في العالم، وذات أعلى مستوى إشراق الشمس على المستوى العالمي.

4. 2.أهم برامج استغلال الطاقة الشمسية في الجزائر:

و تعتمد الجزائر خطة وطنية لتطوير نظام الطاقة الشمسية لتحل تدريجيا محل النظام التقليدي للطاقة و التنفيذ جاري من قبل الصندوق الوطني لكفاءة الطاقة بنسبة 45%، كما قامت المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى بعرض نموذجها الخاص بطاقة تقدر بحوالي 200 لتر ودرجة حرارة قصوى تصل إلى 90 درجة مئوية في ظرف (03) ساعات من الشعاع الشمسي، و يعتمد برنامج تطوير سخان الماء الشمسي على مخطط بحث طويل المدى يمتد إلى غاية 2050، و ذلك لاكتساب الخبرة و تطور المعارف التكنولوجية وتحسين الكفاءة الطاقوية، وتعتبر القدرة الشمسية الأهم في الجزائر، بل هي الأهم في كل الحوض المتوسطي، حيث يقدر مجموع أشعة الشمس الساقطة في حدود التراب بـ 169440 تيراواط ساعي /السنة، بما يعادل 5000 مرة من الاستهلاك الجزائري للكهرباء، و 60 مرة استهلاك دول أوروبا الـ 15 المقدرة بـ 3000 تيراواط ساعي/ سا (زيوش ويوسفي، 2018، ص125)

4. 2. 1. مشروع القرى الشمسية (مشروع الجنوب الكبير):

و هو برنامج مخصص لولايات الجنوب الكبير كأدرار، بشار، الوادي، إليزي، تمنراست، وغيرها، و هو يهدف إلى توفير الماء الشروب لساكني هذه المناطق (الضخ و التحلية)، توفير الإنارة،

تبريد الهواء داخل المباني في فصل الصيف وذلك بالاعتماد على الطاقة الشمسية، إذ أبرزت نتائج البرنامج الوطني للكهرباء أن البديل الفعلي لتزويد قرى الصحراء الجزائرية بالكهرباء يتمثل في الطاقة الشمسية الفوتوفلطية، وتشير الإحصائيات التي تمت في الثلاثي الأول من سنة 1994 إنشاء 6300 مركز يحتوي على 270 ألف ساكن، ويتطلب أكثر من 40 ألف كيلومتر من الشبكة الخاصة لسد احتياجاتها الضرورية،كما يختص هذا البرنامج بإيصال الكهرباء لـ 20 قرية نائية في ولايات الجنوب التي سبق ذكرها ذات المعيشة القاسية و البعد على الشبكة الكهربائية، وتعتبر شركة سونلغاز المؤسسة المسؤولة عن انجاز هذا البرنامج، لذلك بادرت بفتح مجال المشاركة أمام الشركات الأجنبية وكذا مراكز البحث و التنمية بحكم أن لها الأولوية لخوض مهمة تطبيق التقنيات التي تستجيب للتكنولوجيات الاقتصادية و المشاكل المتعلقة بتزويدها للمناطق النائية. (زيوش ويوسفي، 2018، ص126)

4. 2. 2.مشروع المحطة الهجينة في حاسي الرمل:

عملت الجزائر على إنجاز مشروع محطة هجينة تجمع بين إنتاج الطاقة الشمسية وحرق الغاز كما تعتبر المحطة الأولى من هذا النوع في العالم وأولى التجارب التي تعمل على تنويع مصادر الطاقة، وتطوير نظام الطاقة التي تدعمه الطاقة الشمسية المتواجدة بكمٍّ هائل في الجزائر.فالمشروع هو مشروع انجاز محطة هجينة تجمع بين الشمس و الغاز، إذ يتم استعمال الغاز كمكمل للطاقة الشمسية لضمان الحصول على الكهرباء أثناء الليل أو عندما يكون الجو غائما هو المشروع الأول من نوعه في العالم ويعتبر معلما هاما في سياسة ترويج الطاقات المتجددة و اقتصاد الطاقة المبنى على تنويع المصادر و الوقود الأحفوري، و تطوير نظام طاقوي مستدام.

لقد تم إمضاء عقد مع الشركة الاسبانية ابينير بتاريخ 16 ديسمبر 2006 لإنشاء محطة هجينة لتوليد الكهرباء، و قد حددت مدة الإنتاج بـ33 شهرا، و تعد هذه المحطة جزءا من برنامج يصبو لبناء أربع محطات هجينة أخرى في الجزائر. و تتربع هذه المحطة على مساحة تقدر بـ152 هكتار، و تستعمل مرايا عملاقة مقعرة على مساحة 18 هكتار مع لوحات شمسية مساحة الواحدة 100 م^2 لتوليد الكهرباء، كما أن المحطة عبارة عن قطب تقني لدراسة وسائل تخفيض كلفة الطاقة الشمسية.

إن هذا المشروع الأول من نوعه في العالم الذي يشرك الغاز بالطاقة الشمسية، يجعل الجزائر تطمح منذ انطلاق الأشغال هذا المشروع (في سنة 2007) و إلى غاية هذا العام 2015 في أن

يكون نصيبها 6 % من إنتاج الطاقات المتجددة في ميدان الإنتاج الكهربائي، كما تم في فيفري2008 إطلاق مشروع بين الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة و الشركة الاسبانية ابينير وهو عبارة عن مشروع بناء محطة بكلفة 350 مليون دولار للإنتاج الكهربائي بنظام هجين يجمع بين الغاز الطبيعي و الطاقة الشمسية قرب ولاية أدرار.

4. 2. 3.البرنامج الجزائري طموح للطاقة الشمسية:

سيسمح هذا البرنامج في حدود 20 سنة بإنتاج الكهرباء انطلاقا من طاقات متجددة بنفس كميات الكهرباء المنتجة حاليا انطلاقا من الغاز الطبيعي، إذ يشمل انجاز 60 محطة شمسية كهر وضوئية و شمسية حرارية و حقول لطاقة الرياح و محطات مختلطة، و قد مهد هذا المشروع لديناميكية الطاقة الخضراء بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية، ويقوم على ثلاث مراحل تتمثل الأولى في كونها مرحلة تجريبية تمتد على ثلاث سنوات من 2011 إلى 2014 وتتعلق بالتكفل و تأطير البرنامج، ثم مرحلة تحسين التسيير في مجال البحث و التنمية و تمتد من 2014 إلى 2020، أما المرحلة الأخيرة فتكون خلال الفترة الممتدة ما بين 2020 و2030. ويتألف البرنامج من تركيب ما يصل إلى (22000 ميجا واط) في أفق 2030 أي ما يعادل 40% من القدرة على توليد الطاقة من المصادر المتجددة في الفترة ما بين عامي 2011 و 2030، كما تستخدم 12000 ميجا واط من طاقة المشروع لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة الكهربائية، و 10000 ميجا واط سيتم توجيهها للتصدير (سعيدة طيب، 2015، ص 17).

4. 2. 4.مشروع سولار 1000 (أولى مشاريع شركة شمس):

مشروع ''سولار1000 "SOLAR1000" هو أولى مشاريع شركة ''شمس'' الجزائرية، والذي سيمكن من إنتاج طاقة متجددة نظيفة تقدر بـ1000 ميجا واط حسب ما ذكر بيان الوزارة، وهو مشروع مقرر إطلاقه قبل نهاية عام 2021، والمتمثل في إطلاق أول طلب عروض للمستثمرين لهدف انجاز محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية بطاقة إجمالية تقدر بـ 1000 ميجا واط.

ويشمل هذا مشروع محطة كهرباء بشار بقدرة 50 ميجا واط في منطقة بني ونيف بمساحة 150 هكتار، و محطة فرعية 30/60 كيلوفولط على بعد 2.9 كيلومتر. و محطة كهرباء ورقلة بقدرة 100 ميجا واط في منطقة عين البيضاء بمساحة 200 هكتار، ومحطة فرعية 220/60

كيلوفولط على بعد 04 كيلومتر. كما يضم محطة كهرباء تقرت بقدرة 250 ميجا واط في منطقة تماسين على مساحة 500 هكتار و محطة فرعية 220/60 كيلوفولط على بعد 25 كيلومتر، وحددت محطة الأغواط بقدرة 300ميجاوات في منطقة حاسي دلاعة على مساحة 600 هكتار و محطة فرعية 400/200كيلوفولط، على بعد 21 كيلومتر. ومحطة كهرباء الوادي بقدرة 300 ميجا واط في منطقة فولطية على مساحة 600 هكتار ومحطة فرعية 400/220 كيلوفولط على بعد 4 كيلومترات. (attaqa.net)

وقد أوكل إلى شركة شمس تسيير هذا المشروع لأجل إنجاز محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة 1000 ميجا واط في شكل حصص تتراوح سعتها بين 50 و300 ميجا واط لكل واحدة. وبفضل هذه المشروعات ستتمكن الجزائر من تحقيق إنتاج سنوي يفوق 2000 جيغاواط من الطاقة الكهربائية وتوفير 549 مليون متر مكعب من الغاز، كما يمكننا تجنب انبعاث مليون طن من الكربون و يسهم في توفير أكثر من 5 آلاف وظيفة مباشرة.

5.خاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها نجد أن الطاقة تعتبر نعمة و نقمة في نفس الوقت و يعود ذلك إلى طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف كل دولة، فتكون نقمة إذا ما وضعت رهينة مختلف التقلبات الاقتصادية و السوقية و شتى الأزمات بكل أنواعها، و نعمة إذا ما اعتبرت بديلا من البدائل التمويلية للاقتصاد تعمل إلى جانب القطاعات الأخرى للدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

و لقد توصلنا إلى أن الاعتماد على قطاع المحروقات في الجزائر و اعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد انجر عنه تبعية اقتصادية لهذا القطاع تضع الاقتصاد الجزائري رهينا لتقلبات السوق من حيث تصدير منتجاته وتقلب أسعارها، ما جعل الدولة الجزائرية تطمح إلى تغيير وجهتها الطاقوية كباقي البلدان، و تحاول تخفيف ضغط الاعتماد على قطاع المحروقات بالاستثمار في الطاقة الشمسية.

إن جهود الجزائر في مجال استغلال الطاقة الشمسية سواءا على مستوى الساحل، الهضاب العليا أو الجنوب مازال محتشما ولازال في بداياته، إلا أن الدولة الجزائرية بدأت في بعض مشاريع الطاقة الشمسية، و انطلقت فيها كمشروع القرى الشمسية (مشروع الجنوب الكبير) الذي انطلق فيفيفري2008 من خلال شراكة بين الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة و الشركة

الاسبانية ابينير. كذلك مشروع المحطة الهجينة في حاسي الرمل و التي تجمع في إنتاج الكهرباء بين كل من الطاقة الشمسية وحرق الغاز و الذي سينجز بالقرب من ولاية أدرار وهو برنامج مخصص لولايات الجنوب الكبير. إضافة إلى مشروع ''سولار1000 "SOLAR1000" وهو أولى مشاريع شركة ''شمس'' الجزائرية، والذي سيمكن من إنتاج طاقة متجددة نظيفة تقدر بـ1000 ميجا واط

إن البحث على إيجاد بدائل للطاقات الأحفورية والشروع في انجاز مشاريع خاصة بذلك ما هو إلا دليل على خالص نية الدولة الجزائرية في تطبيق حلول للخروج من التبعية لقطاع المحروقات. والاستثمار في مشاريع استغلال الطاقة الشمسية ماهو إلا جزء من تطبيق الإستراتيجية العملية لذلك، واستمرارية جهود الدولة في تطوير الاقتصاد الجزائري وتحسين ظروف المعيشة للجزائريين خاصة في المناطق النائية والجنوب من خلال توفير و تقريب الطاقة منهم، و إرساء متطلبات الأداء البيئي من جهة، و لما لاتصدير الطاقة الشمسية للخارج خاصة و أن الجزائر تعتبر العملاق النائم في مجال الطاقة الشمسية والواجب استيقاظه. ومن اجل نجاح هذه الإستراتيجية و الوصول إلى الأهداف المرجوة من الاستثمار في الطاقة الشمسية و مواكبة بقية العالم في هذا المجال يجب الأخذ بعين الاعتبار مايلي:

-تشجيع البحث العلمي في مجالات الطاقة الشمسية

-تبادل الخبرات مع الدول الرائدة في مجال الطاقة الشمسية كالصين مثلا

-إنشاء بنك معلومات حول القدرات والإمكانيات الطبيعية للطاقة الشمسية

-تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاستثمار في إنتاج مكونات تكنولوجيات الطاقة الشمسية لتفادي استرادها من الخارج فيكون استغلال و إنتاج الطاقة الكهروضوئية 100% جزائري فلا نقع في التبعية الخارجية لتجهيز محطات الطاقة الشمسية

-تسهيل كل الإجراءات الإدارية و الحد من البيروقراطية و الشروط التعجيزية التي تفشل العملية الاستثمارية في هذا المجال.

6.قائمة المراجع:

المقالات:

- بن زيان صالح، ديسمبر 2019، مساهمة الطاقة الشمسية في الاقتصاد الجزائري، مجلة المقريزي الاقتصادية والمالية، المجلد3، العدد 3، ص 149.

- بن عبد العزيز سفيان، بن علي محمد، فيفري 2017، الطاقة الشمسية كخيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (الإشارة لتجربتي المغرب والإمارات العربية المتحدة)، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد01، ص 99.

- زيوش عبد الرؤوف، يوسفي علاء الدين،2018، الإطار التنظيمي للطاقة الشمسية بين إرهاصات الواقع ورهانات التنمية المستدامة: حالة الجزائر، مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد02، عدد خاص، ص124، ص125، ص126.

- عظيمي و يحياوي، جوان 2020، صناعة الطاقة الشمسية ما بين الفعالية الاقتصادية و الفعالية البيئية: مقاربة نقدية، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 05/ العدد01، ص ص 122- 124

- عيساني عامر، معامير سفيان، جوان 2017، صناعة الطاقات المتجددة في الجزائر و آليات أنظمة الطاقة الشمسية في إيجاد تنمية محلية مستدامة، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الإدارية، العدد 07، ص 392

- شيلي الهام، 2021،دور سياسة الاعتماد على الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الخروج من التبعية النفطية- حالة دولة الإمارات العربية المتحدة-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد01، ص239

- كسيرة سمير، مستوي عادل، 2015،الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة و مشروع الطاقة المتجددة في الجزائر رؤية تحليلية آنية و مستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، العدد 14، ص162

- محمد مصطفى الخياط، أفريل2006 ، الطاقة البديلة ... تحديات و آمال، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد، 146، ص06.

المداخلات:

- سعيدة طيب، 2012، ترقية الطاقات المتجددة في ظل التنمية المستدامة، مداخلة خلال الملتقى الدولي الأول حول علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات، الطبعة الأولى ، جامعة جيجل، الجزائر.

مواقع الانترنيت:

- http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=petentiels-national-des-energies-renouvelables (consulté le 14/02/2022)
- attaqa.net (consulté le 15/02/2022)
- greelane.com (consulté le 09/03/2022)
- prixdubaril.com (consulté le 03/02/2022)
- https://www.iea.org/reports/concentrated-solar-power-csp(consulté21/02/2022)
- https://www.iea.org/reports/solar-pv(consulté le 21/02/2022)
-

المراجع باللغة الأجنبية:

- Intended Nationally Determined Contribution INDC, September 2015,Algeria, P06.
- ONS, Aout 2020, Les comptes économiques de 2016 à 2019, N° 899,P 06
- ONS, Aout 2020, Les comptes économiques de 2016 à 2019, N° 933, P09
- OPEC, 2021, Annual statistical bulletin, 56th edition, P20,21,53, 66, 80.
- OPEC,2017, Annual statistical bulletin, 52th edition, P 18,27,38, 67, 98.
- Worldwid, December 2017,Worldwid look at reserves and production, oil and gas journal, worldwid report, P21.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6/ العدد:2/أكتوبر،2022،ص ص205-224.

التامين من المخاطر السياسية والتجارية كإستراتيجية لتنمية الصادرات في المنطقة العربية

Insurance from political and commercial risks as a strategy for export development in the Arab region

عبد الحفيظ مسكين
Abdelhafid Meskine
جامعة جيجل_الجزائر
مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة
ah.meskine@univ-jijel.dz

مليكة بلفتحي*
Malika Belfethi
جامعة جيجل_الجزائر
مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة
malika.belfethi@univ-jijel.dz

صفية درويش
Safia Derrouiche
جامعة جيجل_الجزائر
مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة
Derrouiche.safia@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/16 *تاريخ القبول: 2022/09/28* *تاريخ النشر: 2022/10/10*

الملخص :
هدفت الدراسة إلى تقييم الدول العربية من حيث درجة الخطورة حسب مؤشرات الخطورة الصادرة عن هيئات مختصة، ومدى توفر التغطية التأمينية اللازمة من المخاطر في المنطقة العربية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: لم تتحصل الدول العربية على تصنيف جيد، إلا انه تفاوت بين المتوسط والأعلى خطورة، كما تباينت النتائج حسب المؤشرات بين الاستقرار والتحسن في درجة الخطورة، تركز الالتزامات المؤمنة في المدى الطويل والمتوسط على قطاع الطاقة والبنية التحتية، أما التعويضات المستردة كانت في قطاع البنية التحتية والتصنيع، التعويضات المستردة ارتكزت في قطاع البنية التحتية والتصنيع والطاقات المتجددة، النسبة الأكبر من التأمين السياسي كانت لقطاع الطاقة والبنية التحتية والتصنيع.
الكلمات المفتاحية: مخاطر سياسية، مخاطر تجارية، تامين الصادرات، الصادرات
تصنيف JEL: D81, K14

Abstract :
The study aimed at evaluating the Arab countries in terms of the degree of risk according to the risk indicators issued, and the availability of the necessary insurance coverage against risks in the Arab region. The results also varied according to indicators between stability and improvement in the degree of risk. The insured obligations in the long and medium term focus on the energy and infrastructure sector, while the compensations recovered were in the infrastructure and manufacturing sector, the compensations recovered were focused on the infrastructure, manufacturing, the largest percentage of Political insurance was for the energy sector.
Key words: political risks, commercial risks, export insurance, exports
JEL classificationcodes: D81, K14

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تسعى الدول إلى تنمية معاملاتها التجارية وخاصة الصادرات لمساهمتها في تنمية اقتصادياتها، وفي ظل التطورات السياسية والتجارية الراهنة أدت إلى ظهور العديد من المخاطر التي تؤثر على عمليات التصدير، فهي تؤدي إلى عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزامها وقدرتها على تسديد الديون في الآجال المتفق عليها، لذلك زاد الاهتمام بدراسة وتقييم هذه المخاطر لكل دولة قصد معرفة أفضل الدول للتعامل وضمان حقوق المصدرين، حيث ظهرت عدة مؤسسات دولية تقوم بدراسة وتقييم تلك المخاطر باستخدام مجموعة من المؤشرات تحدد تصنيف كل دولة من حيث درجة الخطورة، حتى تسهل عملية اتخاذ القرار التصديري الآمن وتسهيل معالجة مكامن الخطورة لكل دولة.

في ظل المخاطر السياسية والتجارية التي تعرقل المعاملات التصديرية في المنطقة العربية، تم وضع إستراتيجية هدفها توفير الحماية من تلك المخاطر، بهدف توسيع النشاط التصديري لمختلف القطاعات في المنطقة وضمان القدرة على التسديد، وذلك من خلال تامين القرض عند التصدير الذي يعزز القدرة التنافسية للمصدرين، بتوفير الحماية الكافية من المخاطر السياسية والتجارية بشكل يسمح باستقطاب المصدرين في المنطقة العربية رغم تلك المخاطر.

وتبعا لما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة التامين من المخاطر التجارية والسياسية في ضمان الحماية اللازمة لتنمية الصادرات في المنطقة العربية ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي درجة خطورة الدول العربية حسب مؤشرات مخاطر الدول ؟
- ✓ ما هو واقع تامين الالتزامات والتعويضات للصادرات الموجهة للمنطقة العربية ؟
- ✓ هل يغطي تامين القرض عند التصدير كل القطاعات من المخاطر؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على معرفة درجة خطورة الدول العربية، ومدى تطبيق تامين التصدير من المخاطر في المنطقة العربية،وأهميته في تحقيق الحماية الكافية من المخاطر التجارية،والسياسية لمختلف القطاعات في ظل المخاطر التي تتسم بها الدول العربية.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على مفهوم آلية تأمين قرض الصادرات؛
- ✓ معرفة وضعية الدول العربية حسب مؤشرات المخاطر؛
- ✓ دراسة عمليات التأمين من المخاطر السياسية والتجارية في المنطقة العربية ؛
- ✓ معرفة واقع تأمين مختلف قطاعات التصدير في المنطقة العربية.

هيكل البحث

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية؛وهي:

- ✓ قراءة نظرية لتامين الصادرات من المخاطر؛
- ✓ تقييم الدول العربية حسب مؤشرات تقييم المخاطر الدولية؛
- ✓ تحليل واقع تطبيق تأمين القرض عند التصدير من المخاطرفي الدول العربية.

2.قراءة نظرية لتامين المخاطر السياسية والتجارية

1.2.تعريف تامين القرض عند التصدير

إن حماية المصدرين من المخاطر التجارية والسياسية يكون عن طريق آلية يطلق عليها تامين القرض عند التصدير وقد صدرت عدة تعاريف لها أشهرها:

عرفهLarroument. Ch أنه:" عقد مثل بقية عقود التأمين الأخرى الذي يتم بين طرفين وهما الدائن أي المؤمن له، شركة التأمين، بحيث تلتزم هذه الأخيرة بتقديم ضمان ضد خطر ضياع القرض من طرف المدين الدائن مقابل دفع هذا الأخير لأقساط." (Larromet, 2000, p. 6)

كما عرفهHenri Loubergé و Pierre Maurer انه: "عقد يوافق بموجبه المؤمن الحصول على قسط لتعويض المؤمن له عن الخسارة التي يعاني منها، نتيجة لعدم استرداد ديونه المتعلقة بأسعار البضائع أو الخدمات المصدرة، أو للتعويض عن عواقب انقطاع أو توقف نهائي لسوق التصدير، أو قلة ربحية ذلك السوق، أو فشل مجهودات البحث واكتشاف الأسواق الخارجية، وأصل هذه المخاطر هو تحقق أخطار ذات طبيعة اقتصادية جزئية أو كلية، سياسية أو عرضية."(Louberge & Maurer, 1985, p. 220)

أماJean Bastinفقد عرفه: "أذات تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لهيئة التأمين أو الضمان (قد تكون هيئة حكومية أو خاصة أو مختلطة) من تغطية مخاطر عدم تسديد الديون الناتجة عن الأشخاص العاجزين."(Bastin, 1978, p. 9)

وPeter M. Jones عرف تأمين قرض الصادرات بأنه:" أحد منتجات التأمين وإدارة المخاطر التي تغطي مخاطر السداد الناتجة عن تسليم البضائع أو الخدمات، ويغطي عادة مجموعة من المشترين ويدفع نسبة متفق عليها من فاتورة أو مستحقات لا تزال غير مدفوعة نتيجة للتقصير المطول أو عدم الملائمة أو الإفلاس، ويتم شراء تأمين قروض التصدير من قبل الشركات التجارية لضمان حساباتها المدينة من الخسارة بسبب عدم سدادها من قبل المستوردين، ويمكن توسيعها لتغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر السياسية مثل عدم إمكانية تحويل العملات، الحرب والاضطرابات المدنية، المصادرة ونزع الملكية والتأميم.(Peter, 2010, p. 3)

وعليه يمكن القول أن تامين القرض عند التصدير هو آلية لتامين الصادرات من المخاطر السياسية والتجارية التي تؤدي إلى عدم قدرة المستورد على التسديد.

2.2. المخاطر التجارية والسياسية

يتمثل الخطر لبلد معين في المخاطر التي تنتج عن عوامل سياسية واقتصادية تؤدي إلى عدم الرغبة في التسديد، فتحديد مستوى المخاطر يساهم بشكل كبير في اتخاذ قرار التعامل التجاري لبلد معين دون الآخر فهو يعكس مدى الاستقرار السياسي، الاقتصادي،وجود موارد وتسهيلات كافية تنعش المعاملات التجارية وتضمن الوفاء بالتسديد (بورحومة و برباش، 2013، الصفحات 233-235). فالخطر يؤدي إلى حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالنتائج المراد تحقيقها والتي تؤثر على أداء المؤسسات (العمار، اسماعيل، و اسماعيل، 2020، صفحة 37).

أ-الأخطار التجارية:تتمثل في:

- ✓ إفلاس أو إعسار المستورد مما يؤدي إلى عدم قدرته على تسديد قيمة الصادرات المتفق عليها في العقد؛(سعيدي، 1997، صفحة 47)
- ✓ تدهور الأوضاع المالية للمستورد بسبب الانخفاض المالي لأعماله، التي تؤدي إلى عجزه عن تسديد ديونه للمصدرين؛(شربي، 2012، صفحة 156)
- ✓ عدم دفع المستورد لمستحقاته في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه في العقد، سواء بسبب عجزه أو رفضه التسديد بالرغم من تنفيذ المصدر لكل التزاماته المتفق عليها؛(قمر طيبة، 2016، صفحة 25)

- ✓ رفض المستورد استلام البضاعة والوثائق الخاصة بها، بالرغم من تنفيذ المصدر لكل التزاماته المحددة في العقد.(قارح و شربي، 2019، صفحة 221)

ب. الأخطار السياسية في:(طارق جمعة، 2008، الصفحات 41-43)

- ✓ إجراءات وقرارات صادرة عن البلد المصدر أو بلد المستورد تعرقل من تنفيذ العقد؛
- ✓ التدابير والسياسات العسكرية في الدولة المستوردة ودول أخرى تعيق تنفيذ العقد؛
- ✓ وضع دولة المستورد لأحكام تتعلق بإلغاء أو وقف أو عدم تجديد لتراخيص الاستيراد، أو منع دخول البضاعة عبر الحدود، أو إلغاء عملية الاستيراد كليا؛
- ✓ عدم وصول البضاعة للمستورد بسبب مصادرة دولته للبضاعة المصدرة أو تأميمها؛
- ✓ عدم تسديد المستورد العمومي لقيمة البضاعة المصدرة؛
- ✓ رفض المستورد العمومي لاستلام وثائق البضاعة أو دفع قيمتها؛
- ✓ سن دولة المستورد لقوانين أو وضع إجراءات تعرقل المستورد في تسديد حقوق المصدر؛
- ✓ الرفض التعسفي لبلد المستورد أو المصدر من التعامل وفق إجراءات العقد؛
- ✓ قرار حكومة بلد المصدر بعدم إتمام عمليات التصدير للبلد المستورد؛
- ✓ الحروب، الثورات، الانقلابات التي تؤدي إلى إتمام عملية التصدير.

3. تقييم الدول العربية حسب مؤشرات تقييم المخاطر الدولية

1.3مؤشر فيتش لمخاطر الدول:

يقيس هذا المؤشر المخاطر الناتجة عن عدم قدرة الدولة على التسديد أو الوفاء بالتزامها المالية للشركات ومدى تأثرها بالأوضاع الاقتصادية والسياسية (مسعداوي ي.، 2007-2006، صفحة 300)، يصدر هذا المؤشر عن وكالة فيتش الدولية حيث يقيس مخاطر 200 دولة عالمية، حيث يقيس ثلاث أبعاد للمخاطر مخاطر سياسية واقتصادية وتشغيلية، ويكون المؤشر من أعلى درجة خطورة وهي 0 إلى أقل درجة وهي 100، باستخدام 5 مؤشرات فرعية تساعد على ذلك وهي: المخاطر السياسية الطويلة المدى والقصيرة، المخاطر الاقتصادية الطويلة المدى والقصيرة، والمخاطر التشغيلية، حسب هذا المؤشر تصدرت الإمارات الدولة العربية حيث احتلت المرتبة 27 عالميا، تلتها كل من السعودية وقطر، عمان ،الكويت، البحرين، المغرب الأردن، مصر على التوالي، حيث تحسن ترتيبها مقارنة بسنة 2020، أما الجزائر فقد تحسن ترتيبها حيث احتلت المرتبة 145 سنة 2021 و141 سنة 2022، أما كل من الكويت،

البحرين، لبنان، موريتانيا، فلسطين، ليبيا، سوريا، الصومال، السودان، اليمن، شهدت بعض الدول العربية تراجع في ترتيبها العالمي ما بين سنتي 2020و 2021. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 21).

2.3مؤشر المركب PRS لمخاطر الدول:

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة يطلق عليها اسم مجموعة خدمات المخاطر السياسية، تقوم بقياس المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية ل 142 دولة كما تقوم بتقديم تنبؤات لهذه المخاطر مابين سنة إلى 5 سنوات، وهذا يساعد على تكوين فكرة مستقبلية أو اتخاذ قرار بشكل أعمق، يتكون هذا المؤشر من 50% مخاطر سياسية، و 50% مناصفة بين المخاطر المالية والاقتصادية، حيث كلما ارتفع المؤشر دل ذلك على انخفاض خطر الدولة حسب هذا المؤشر(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 26). يقيس هذا المؤشر المخاطر الاستثمارية والتجارية والقدرة على الوفاء بالالتزام وتسديد المستحقات (مسعداوي ي.، 2007، صفحة 163).

حسب هذا المؤشر نلاحظ أن السعودية تتصدر الدول العربية حيث حققت 79.3%، شهدت 14 دولة عربية تحسن في نسبة المخاطر، أما كل من سوريا والسودان فتعتبران أكثر خطورة عربيا وسجلا تراجع حسب هذا المؤشر، كما سجلت 10 دول عربية نسبة أعلى من المتوسط المقدر ب 63.3%، و8 دول عربية دون المتوسط، فحسب هذا المؤشر تعتبر كل من اليمن، لبنان، الصومال، سوريا، السودان ذات مخاطر مرتفعة مقارنة بباقي الدول.

شكل رقم 1:وضع الدول العربية في مؤشر PRS المركب للمخاطر

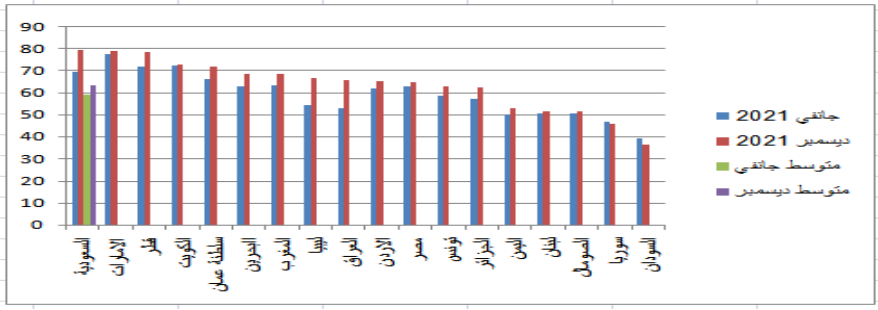

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2022، ص 26.

3.3.مؤشر ايلير هيرميس لمخاطر الدول: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، الصفحات 30-31)

يصدر هذا المؤشر عن شركة ايلير هيرميس، حيث يقيس عدم قدرة الشركات على الوفاء بالالتزام المتفق عليه، أو عدم القدرة على التسديد لأسباب خارجة عن إرادتهم.

حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2022، نجد أن الإمارات تصدرت الدول العربية حيث تعتبر الأقل خطورة عربيا، وذلك بحصولها على تصنيف BB2 ، يليها 4 دول عربية تحصلت على تصنيف B هي الكويت، السعودية، قطر، المغرب و6 دول عربية تحصلت على تصنيف C هي على التوالي مصر، البحرين، الأردن، سلطنة عمان، الجزائر، و10 دول عربية تحصلو على تصنيف D وهم جيبوتي، جزر القمر، العراق، لبنان، ليبيا، موريتانيا، الصومال، السودان، سوريا، اليمن. والملاحظ أنه لم تتحصل أية دولة عربية على تصنيف A أي أقل خطورة، كما أنه شهدت 4 دول تحسن في درجة الخطورة ما بين سنتي 2020-2021 وهي السعودية، قطر، الجزائر، جيبوتي.

4.3.مؤشر كوفاس للمخاطر التجارية وفقا للقطاع:(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 33)

تقوم كوفاس بتقييم مخاطر 13 قطاع كل ثلاثة أشهر، بالاعتماد على ثلاثة أساسيات أولها الخبرة والمعلومات التي تمتلكها كوفاس حول دول العالم، والثانية تتعلق بتوقعاتها بالبيانات المالية، أما الثالثة فتشمل المعايير الرئيسية كتوقعات تقلبات الأسعار، والمخاطر المرتبطة بالتغييرات الهيكلية...الخ.وحسب تقييم كوفاس لمخاطر القطاعات في المشرق الأوسط لسنتي 2020-2021 نجد أن قطاع المواد الكيميائية والمنتجات الورقية والأدوية قد حقق مخاطر متوسطة ستة 2021 وقد شهد تحسن مقارنة بسنة 2020 الذي كان يتصف بمخاطر مرتفعة، أما قطاع كل من المنتجات الزراعية، السيارات، الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، المعادن، تجارة التجزئة، قطاعي المنسوجات والملابس المواصلات، المنتجات الخشبية فقد سجلت مستوى مخاطر مرتفعة، في حين شهد قطاع البناء في المشرق الأوسط مخاطر مرتفعة جدا.

6.3.مؤشر كريديندو للمخاطر السياسية القصيرة الأجل في معاملات التصدير

مجموعة كريديندو هي مجموعة أوروبية تنشط في مجال تأمين الائتمان لجميع قطاعات، ويقيس هذا المؤشر المخاطر السياسية التي تؤثر على معاملات التصدير في المدى القصير، وذلك

بالتركيز على مدى توفر السيولة في الدول بشكل يسمح بالوفاء بالالتزام والقدرة على التسديد للمصدرين، تصنف الدول حسب سبعة فئات، تبدأ من الفئة 1 وهي الأقل خطورة إلى غاية السابعة وهي الأكثر خطورة.(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 34)

من خلال الشكل أدناه يتضح أن الكويت تحتل المرتبة الأولى عربيا، حيث حصلت على التصنيف 1 أي هي من الدول الأقل خطورة سياسيا على المدى القصير، كما حصلت 4 دول على التصنيف 2 وهي الإمارات قطر المغرب السعودية، أما الجزائر وجيبوتي فقد صنفا ضمن الفئة الثالثة، ثم تأتي سلطة عمان، البحرين، مصر، موريتانيا ضمن الفئة الرابعة، والملاحظ أنه هناك 6 دول عربية صنفت ضمن الفئة 7 وهي الأكثر خطورة من الناحية السياسية في المدى القصير وهي كل من: لبنان، السودان، اليمن، الصومال، ليبيا، كما تعتبر كل من سلطنة عمان وموريتانيا قد حققا تحسنا في المخاطر السياسية في معاملات التصدير مابين شهر فيفري إلى غاية ديسمبر.

شكل2: وضع الدول العربية في مؤشر كريديندو للمخاطر السياسية على المدى القصير لمعاملات التصدير

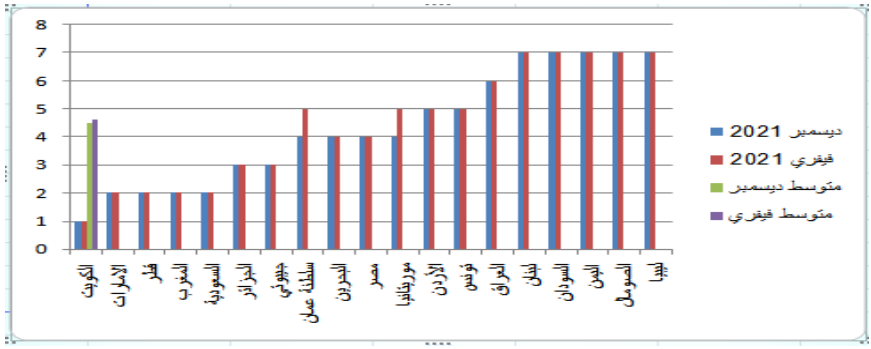

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2022، ص 34.

7.3.مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير

يقيس هذا المؤشر المخاطر التجارية فقط التي تعيق معاملات التصدير من خلال عدم القدرة على التسديد، حيث يتم قياس درجة الخطورة من خلال تصنيف الدول إلى 3 فئات، أولها Aوهي الأقل خطورة، B خطورة متوسطة، C خطورة عالية. وحسب هذا المؤشر تحصلت 20 دولة عربية على صنف C وهو الأعلى خطورة من حيث المخاطر التجارية المؤثرة على

معاملات التصدير سنة 2021. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 35).

8.3.مؤشر نيكسي الياباني لمخاطر التجارة

يصدر هذا المؤشر عن شركة نيبيون لتأمين الصادرات والاستثمار من خلال تقييم 139 دولة، من قرارات اجتماعات خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي تعتبر شركة نيبيون عضو فيه، يتم تصنيف الدول إلى 8 فئات أولها من A وهي الأقل خطورة إلى غاية فئة H وهي الأعلى خطورة، وحسب هذا المؤشر لسنة 2021 لم يتم تصنيف الدول العربية ضمن الفئة A الأقل خطورة، حيث تحصلت 3 دول عربية على التصنيف C وهي على التوالي الإمارات، الكويت، السعودية محتلة بذلك المرتبة الأولى عربيا، تليها في المرتبة الثانية كل من قطر والمغرب بتصنيف D، ثم في المرتبة الثالثة الجزائر، الأردن مصر بصنف F، أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب مصر، البحرين سلطنة عمان بتصنيف G،وفي المرتبة 5 والأخيرة فقد صنفت 9 دول عربية ضمن الفئة H وهي الأعلى خطورة في المعاملات التجارية وعدم القدرة على التسديد بالإضافة إلى تذبذب الأوضاع الاقتصادية المالية وهي على التوالي العراق، موريتانيا، جيبوتي، السودان، ليبيا، الصومال، لبنان، اليمن، سوريا.(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 39)

9.3.تصنيف دان أند براد ستريت لمخاطر الدولة

يصدر هذا المؤشر عن شركة دان وبراد ستريت، حيث تقوم بدراسة وتقييم بيئة الأعمال ل 132 دولة قصد تحديد درجة خطورة الدولة من حيث المعاملات التجارية عبر الحدود، كما تقوم بتوقع الأحداث التي تؤدي لحدوث مخاطر تؤثر وتقلل من فرص المعالات التجارية في المدى القصير والمتوسط لدولة معينة، ويعطي تصنيف للدول حسب 7 مستويات أفضل مستوى هو DB1 أي أقل خطورة إلى أسوء مستوى هوDB7 بمعنى خطورة عالية(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 40). وبالتالي نجد أن الوكالة تركز على المعاملات التجارية وليس على قدرة التسديد، وهي تساعد على توفير معلومات للمصدرين عن المستوردين (مسعداوي ي.، 2007-2006، صفحة 299).

حسب الشكل أدناه استطاعت دولة قطر أن تحتل الصدارة بحصولها على تصنيف 2، تلتها الإمارات بتصنيف 3، أما المرتبة الثالثة كانت من نصيب الكويت، السعودية، المغرب بتصنيف

4، بعدها سلطنة عمان والبحرين بتصنيف 5 أي مخاطر عالية في معاملاتها وحصول 5 دول عربية على تصنيف 6، كما حصلت 5 دول عربية على أسوء تصنيف من حيث الخطورة أي التعامل معها على درجة كبيرة جدا من الخطورة ويستحيل توقع العوائد. كما نلاحظ أن أغلب الدول العربية شهدت استقرارا في تصنيفها بين سنتي 2020 و2021 ولم تسجل أي تحسن ملحوظ من حيث معاملاتها التجارية.

شكل 3: وضع الدول العربية في تصنيف دان أند ستريت لمخاطر الدول 2020-2021

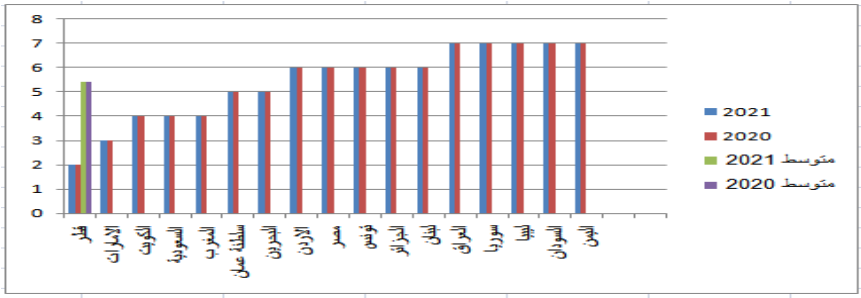

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2022، ص 40.

4.تحليل واقع تطبيق القرض عند التصدير بين الدول العربية

بعد استعراض لأهم مؤشرات المخاطر للوكالات التي تقيم المخاطر في الدول العربية، حيث يتضح جليا أن المنطقة العربية على قدر من الخطورة، لذلك سعت هيئات تامين الصادرات في تفعيل وزيادة أنشطتها التأمينية الموجهة للتصدير في المنطقة العربية، بهدف خلق مناخ آمن للمعاملات التجارية في ظل تلك المخاطر، وضمان الالتزام بالتسديد ورفع الصادرات الموجهة للمنطقة، لذلك سوف نعالج في هذا المحور أهمأنشطةالاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (إتحاد بيرن) من خلال التطرق لعملياته القصيرة والمتوسطة والطويلة والسياسية منها والتأمينات الخاصة بعدم التسديد.

1.4.حصة الدول العربية من إجمالي التزامات والتعويضات لتأمين القرض عند التصدير في العالم

لقد شهدت حصة الدول العربية من إجمالي الالتزامات القائمة في العالم استقرارا ما بين سنتي 2019 و2020 حيث بلغت حصتها 7.1%، كما استقرت نسبة تأمين المخاطر السياسية 2.8% خلال نفس الفترة، أما تأمين القرض عند التصدير على المدى المتوسط

والطويل فقد تحسن من 14.9% سنة 2019 إلى 15.6% سنة 2020، أما على المدى القصير فقد انخفضت حصتها عالميا من 4.5% سنة 2019 إلى 4.2% سنة 2020.

شكل 4: حصة الدول العربية من الالتزامات القائمة في العالم حسب نوع الأعمال

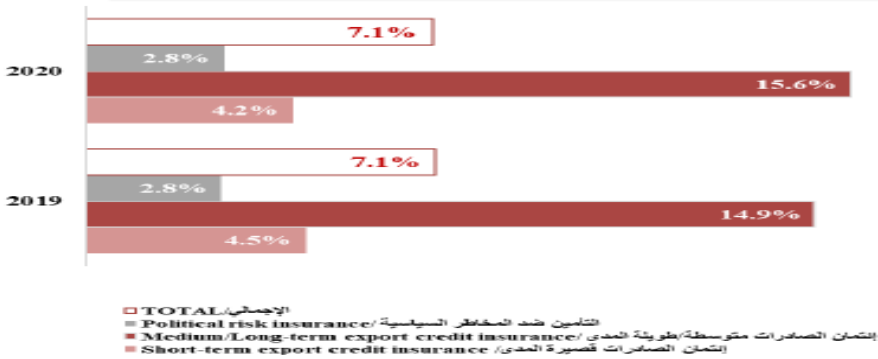

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 18.

أما حصة الدول العربية من التعويضات المدفوعة عالميا فقد شهدت ارتفاعا من 4.6% سنة 2019 إلى 9.6% سنة 2020، وقد سجلت ارتفاعا ملحوظا في حصتها العالمية من التامين ضد المخاطر السياسية، حيث ارتفعت من 0.2% إلى 30.6% ستة 2020، أما تامين القرض عند التصدير في المدى القصير ارتفع من 6% إلى 14.1% سنة 2020، وفي المدى المتوسط والطويل ارتفع التامين من 3.3% إلى 5.5%.

وتجدر الإشارة أن حصة الدول العربية من التعويضات المستردة عالميا حققت ارتفاعا من 12.6% إلى 23.4% سنة 2020، وكان لحصتها التأمينية من المخاطر السياسية في المنطقة العربية الارتفاع الأكبر حيث بلغ سنة 2019 نسبة 2% ليبلغ نسبة 41.2% سنة 2020، كما ارتفعت التعويضات المستردة الخاصة بالتامين على المدى المتوسط والطويل من 14.3% سنة 2019 إلى 24.1 % سنة 2020، وارتفعت كذلك على المدى القصير من 9% إلى 20.8% سنة 2020 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2022، صفحة 18).

شكل 5: حصة الدول العربية من التعويضات المدفوعة القائمة في العالم حسب نوع الأعمال لعامي

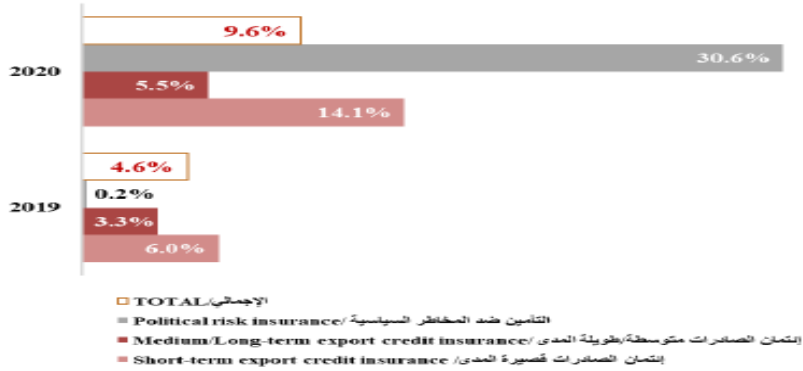

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 18.

2.4.التزامات والتعويضات القائمة لتأمين القرض عند التصدير في المنطقة العربية

حسب الاحصائيات الواردة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فالالتزامات والتعويضات في المنطقة العربية كما يلي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2022، الصفحات 20-27)

أ.الالتزامات القائمة في المنطقة العربية:

من الشكل أدناه يتضح أن هناك استقرار في الالتزامات القائمة في الدول العربية ما بين 2017-2021، وكانت أكبر حصة خاصة بالالتزامات متوسطة وطويلة الأجل كما أنها حققت تحسن مستمر، ثم تأتي القصيرة الأجل حيث سجلت أكبر قيمة سنة 2019 ب78.3 مليار دولار، أما التأمين من المخاطر السياسية بالرغم من حصصه الضعيفة مقارنة بالتأمينات الأخرى إلا أنه سجل تحسن حيث حقق أكبر قيمة سنة 2021 ب 14.9 مليار دولار، أما المنتجات الإضافية (تشمل التأمين ضد عدم سداد المدين للديون) فقيمها ضعيفة حيث كانت أكبر حصة سنة 2018 ب6.7 مليار دولار، غير أنها انخفضت سنة 2021 لتصل إلى 2 مليار دولار.

أما توزيعها على الدول العربية سنة 2020 فقد كانت أكبر حصة من نصيب الإمارات بنسبة 17.2%، تلتها في المرتبة الثانية كل من السعودية ومصر بنسبة 17.1%، ثم قطر ب 14.3%، سلطنة عمان ب 7.5%، ثم باقي الدول.

خلال سنة 2020 شهدت 11 دولة انخفاضا في التزاماتها على رأسها السودان بأكبر انخفاض قدر 51.6%، تليها لبنان ب 44.3%، ثم اليمن ب23.9%، سوريا 19.2%، الجزائر 14.4% ثم باقي الدول العربية. كما حققت 10 دول عربية تحسن في التزاماتها من بينها الصومال 26.8%، فلسطين 49%، مصر 21.9%، العراق 12%، البحرين 8.3%، السعودية7.6%.

الشكل 6: الالتزامات القائمة لعمليات التامين في الدول العربية (مليار دولار)

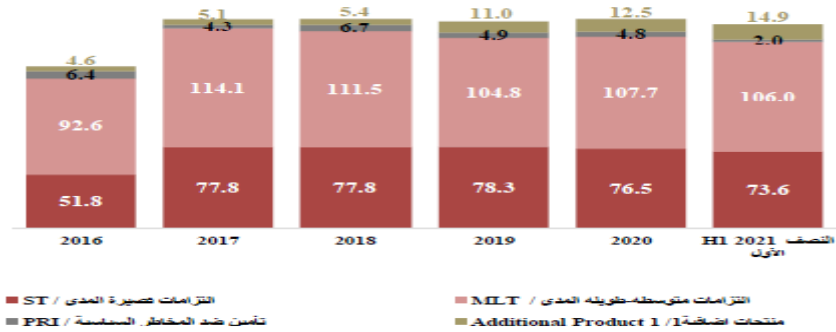

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 16.

ب.التعويضات المدفوعة القائمة في المنطقة العربية:

التعويضات المدفوعة لم تشهد استقرار في المنطقة العربي خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2020 بقيمة 641.9 مليون دولار منها 428.5 مليون دولار خاصة بتامين قصيرة المدى، و193.4 مليون دولار في المدى المتوسط والطويل و12.1مليون دولار، 7.9 مليون دولار خاص بالتأمين السياسي، غير أنها انخفضت لأدنى مستوى سنة 2021 ب 182.1 مليون دولار وينعدم التامين السياسي خلال هذه السنة وهذا ما يتضح من خلال الشكل أدناه.

حصلت الإمارات على أكبر حصة من التعويضات المدفوعة سنة 2020 بنسبة40.2%، تلتها السعودية بحصة 21.8%، ثم جيبوتي 9.1%، لبنان 5.8%، ثم الجزائر 4.7%، وباقي الدول العربية 18.4%، شهدت الدول العربية ارتفاعا في التعويضات المدفوعة سنة 2020 باستثناء كل من فلسطين وسوريا تراجعا بنسبة 100%، تونس 48.4%، المغرب 5.7%.

الشكل07: التعويضات المدفوعة لعمليات التامين في الدول العربية (مليون دولار)

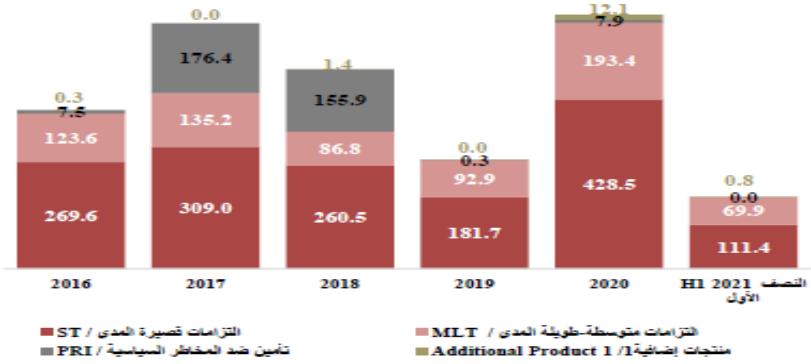

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 17.

ج.التعويضات المستردة في المنطقة العربية:

التعويضات المستردة في المنطقة العربية حققت اكبر قيمة سنة 2016 ب 1119.3 مليون دولار، موزعة بين التعويضات القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، لكنها انخفضت لتستقر مع بداية 2021 حيث بلغت 551.5 مليون دولار، أكبر حصة من نصيب المنتجات الإضافية ب319.7 مليون دولار، ثم تعويضات مستردة في المدى الطويل 187.4 مليون دولار، والمدى القصير ب44.4 مليون دولار، كما أنه لم تسجل أية تعويضات مستردة من مخاطر السياسية وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

كانت أكبر حصة من التعويضات المستردة سنة 2020 لدولة العراق ب47.5%، السعودية 23.2%، مصر ب13.7%، وأخيرا باقي الدول العربية بنسبة 15.6%. كما حققت 10 دول عربية تحسن في التعويضات المستردة وانخفضت قيمتها ب 8 دول عربية، أكبر انخفاض حققته السودان بنسبة 96.2%، ثم موريتانيا 82.5%، وبعدها جيبوتي 53.4%، تليها تونس 50%، السعودية 49.2%، ثم كل من سوريا، المغرب، الإمارات.

الشكل 08: التعويضات المستردة لعمليات التامين في الدول العربية (مليون دولار)

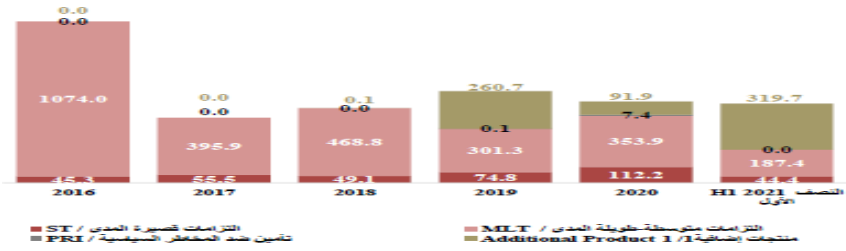

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 17.

3.4. الصادرات العربية في ظل الالتزامات القائمة والتعويضات

من خلال الشكل رقم 09يتضح وجود تباين في تطور قيمة الصادرات العربية (منتجات وخدمات) حيث كانت منخفضة سنة 2016 قدرت ب 781.5 مليار دولار، لتتحسن بشكل تدريجي سنة 2017 حيث بلغت901.3 مليار دولار، أما سنة 2018 سجلت أعلى مستوياتها بقيمة 1305.7 مليار دولار، ثم تعود للانخفاض سنة 2019 حيث بلغت 1237.7 مليار دولار، أما سنة 2021 فقد انخفضت بشكل كبير حيث بلغت 881 مليار دولار، لتعود للارتفاع سنة 2021 بقيمة 997.1 مليار دولار.

إن تراجع الصادرات العربية كان له العديد من الأسباب من بينها أزمة كوفيد وانعكاسها على التجارة العالمية، فحسب الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية فقد أثرت على أسعار السلع الأساسية بنسبة 9% وصاحبه انخفاض في أسعار النفط(ذياب و المشرخ، صفحة 1)، كما أن للتوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ سنة 2018 لها أثر على التجارة العربية بشكل عام والصادرات بشكل خاص إضافة إلى انخفاض أسعار النفط بنحو 10% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018(العربي، 2021، صفحة 160). حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية والصين أكبر الدول المصدرة للدول العربية(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 9).كذلك الحروب منها الحرب بين روسيا وأوكرانيا فالصادرات العربية لروسيا بلغت 1.8 مليار دولار كمتوسط سنوي من 2011 إلى 2020 قبل أن تتراجع إلى بنسبة 5.6% مقارنة بالمتوسط إلى1.7 مليار دولار سنة 2020(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 12).كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة المخاطر السياسية والتجارية مما أدى إلى ضرورة توفير التغطية التأمينية للصادرات في الدول العربية، والملاحظ أنه في ظل انخفاض الصادرات للأسباب السابق ذكرها زادت معه الالتزامات التأمينية لارتفاع المخاطر، كذلك ارتفاع في التعويضات المدفوعة سنتي 2017 و 2020، والتعويضات المستردة التي شهدت ارتفاعا منذ سنة 2017، وبالتالي كلما ارتفعت المخاطر زادت معها حصص التامين لتوفير الغطاء التأميني اللازم.

الشكل 09: الصادرات العربية مقارنة بالتغطيات التامينية لإتحاد برن (مليار دولار)

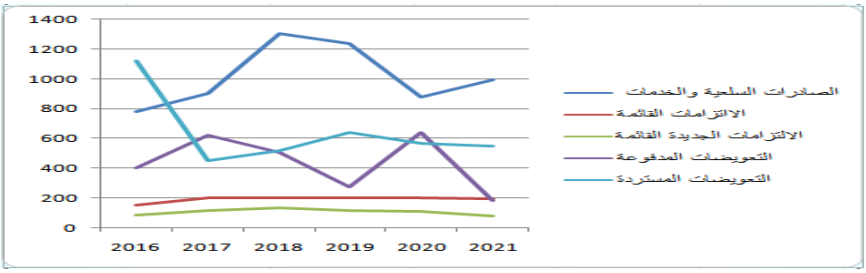

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا: على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتجاهات التجارة الخارجية في العالم والدول العربية 2021، ص ص13-19.تقرير صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص160. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص17.

4.4.عمليات التأمين في الدول العربية حسب القطاع

أما عمليات التامين من التزامات وتعويضات مسترجعة ومدفوعة في الدول العربية؛ فهي كما يلي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 30)

تصدر قطاع الطاقة المرتبة الأولى بقيمة 24.2 مليار دولار من إجمالي الالتزامات القائمة في الدول العربية سنة 2020، والمرتبة الثانية قطاع البنية التحتية ب 15.7 مليار دولار، يليها قطاع النقل بقيمة 8.8 مليار دولار، ثم قطاع الموارد الطبيعية ب 7.7 مليار دولار، قطاع التصنيع 6.1 مليار دولار، وأخيرا الطاقات المتجددة 0.3 مليار دولار.

لقطاع البنية التحتية قيمة كبيرة من إجمالي التعويضات المدفوعة سنة 2020 مقارنة بباقي القطاعات حيث بلغ 86.1 مليار دولار، أما قطاع النقل بلغت قيمة التعويضات 19 مليار دولار، يليها قطاع التصنيع ب18.1 مليار دولار، ثم الطاقات المتجددة ب 6.6 مليار دولار.

أما التعويضات المستردة لسنة 2020 فقد تحصل قطاع البنية التحتية على أكبر قيمة 24.5 مليار دولار، وحل بعده قطاع التصنيع بقيمة 19.5 مليار دولار، ثم قطاع الطاقات المتجددة 13.5 مليار دولار، يليها قطاع الموارد الطبيعية ب 5.5 مليار دولار، ثم قطاع النقل بقيمة 1.1 مليار دولار، وفي الأخير قطاع النقل بقيمة 1.1 مليار دولار.

أما التوزيع القطاعي لتأمين المخاطر السياسية في الدول العربية لسنة 2020 فقد ارتكز على قطاع الطاقة بقيمة 0.4 مليار دولار، والبنية التحتية بقيمة 0.39 مليار دولار، يليه قطاع التصنيع ب0.28 مليار دولار، ثم قطاع الموارد الطبيعية 0.09 مليار دولار، ثم كل من

الطاقات المتجددة ب 0.08 مليار دولار والنقل 0.04 مليار دولار وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

لقد شهد تامين المخاطر السياسية لقطاع الطاقة تحسن، حيث ارتفع في الربع الأول من سنة 2021 إلى 0.6 مليار دولار، كذلك قطاع التصنيع قدرت قيمته 0.3 مليار دولار، كما ارتفع قطاع الموارد الطبيعية من 0.09 مليار دولار إلى 0.32 مليار دولار، غير انه هناك قطاعات سجلت انخفاضا في قيم المخاطر السياسية المؤمن من بينها قطاع البنية التحتية انخفض ليبلغ قيمة 0.14 مليار دولار، وقطاعي الطاقات المتجددة والنقل بقيمة 0.1 مليار دولار لكل منهما. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادارت، 2022، صفحة 33)

شكل 10: الالتزامات الجديدة لتأمين المخاطر السياسية في الدول العربية وفقا للقطاع سنة 2020 (مليار دولار)

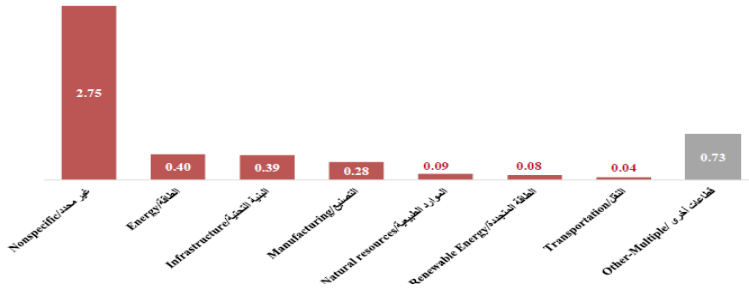

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 33.

5.خاتمة:

من خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل ودراسة تصنيف مخاطر الدول العربية حسب مؤشرات المخاطر، ثم قمنا بتحليل التامين من المخاطر السياسية والتجارية لإبراز دورها الحمائي في ظل المخاطر التي تواجهه من خلال استعراض إجمالي الالتزامات العربية القائمة والتعويضات المدفوعة والمستردة، ونصيب مختلف القطاعات من التامين، بالاستناد على أحدث إحصائيات الهيئات الدولية الفاعلة في مجال تأمين قروض الصادرات؛ وتوصلنا إلى النتائج التالية:

لم تتحصل أية دولة عربية على تصنيف أقل خطورة حسب مؤشرات المخاطر، تصدرت دول الخليج الدول العربية من حيث قلة الخطورة في جميع المؤشرات، وسجلت الدول العربية تحسن حسب مؤشري فيتش وPRS من حيث المخاطر السياسية والاقتصادية والتشغيلية،

وكذلك مؤشري كوفاس واليز هيرمس من حيث ملائمة بيئة الأعمال والتجارة،واستقرار الدول العربية في مؤشرات نيكسي لمخاطر التجارة وكريديندو لمخاطر التصدير ودان أند براد ستريت.

سجلت الدول العربية استقرارا في حصتها من الالتزامات القائمة في العالم والمخاطر السياسة المؤمنة وتحسن في تامين صادراتها في المدى المتوسط والطويل وانخفاضها على المدى القصير؛

ارتكزت الالتزامات التأمينية في المدى المتوسط والطويل على قطاع الطاقة والبنية التحتية والنقل في المنطقة العربية، أما التعويضات المستردة فكانت تخص بشكل كبير قطاع البنية التحتية والتصنيع والطاقات المتجددة، والتامين من المخاطر السياسية كان بشكل كبير في قطاع الطاقة والبنية التحتية والتصنيع.

التوصيات:

بعد معرفة واقع تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات التصنيف الدولية، ومدى تطبيق التأمين من المخاطر السياسية والتجارية من أجل تنمية الصادرات في المنطقة العربية، وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها والمذكورة أعلاه نقدم الاقتراحات التالية:

- ✓ استحداث هيئة عربية خاصة بتقييم المخاطر في الدول العربية تعطي تقييما دوريا للمخاطر السياسية والتجارية وسبل معالجتها؛
- ✓ ربط هيئة تقييم المخاطر العربية المستحدثة بالمؤسسات التأمينية من اجل تحقيق مرونة في المنتجات التأمينية التي تغطي تلك المخاطر؛
- ✓ إقامة شراكة عربية في إطار التعاون من أجل تبادل المعلومات وتسهيل إجراءات التصدير في المنطقة العربية وتأمينها؛
- ✓ إقامة تعاون عربي من اجل تركيز الجهود حول القطاعات التي لها اثر كبير على تحقيق التنمية وإنعاش التجارة العربية، والبحث في سبل تنميتها وتسويقها.

6. قائمة المراجع

1.Bastin, j. (1978). *L´Assurance Credit dans le Monde Contemporain.* Paris.

2.Larromet, C. (2000). *Les Pools Bancaires(Aspect Juridiques, La Tribure de l´assurance).*

3.Louberge, H., & Maurer, P. (1985). *Financement et Assurance des Crédits à L´exportation : Aspects théoriques et Pratiques en vigueur dans les pays européens.* DROZ.

4.Peter, J. (2010). *Trade Credit Insurance.* The World Bank.

5.العمار ,ر ,.اسماعيل ,ل& ,.اسماعيل ,ز .(31 12 ,2020) .دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر الائتمانية وكل من مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية .*مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*.37 .p ,(2) *7* ,

6.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادارت. (2022). *تأمين إئتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية*. الكويت .

7.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات . (2020). *التجارة العربية السمات والاتجاهات* . الكويت.

8.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات . (2022). *تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية*. الكويت .

9.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات . (2022). *تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار من المخاطر السياسية والتجارية*. الكويت.

10.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). *التجارة العربية السمات والاتجاهات*. الكويت.

11.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). *التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية*. الكويت: الكويت.

12.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). *تأمين إئتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية*. الكويت.

13.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). *علاقات الاستثمار والتجارة و التمويل بين الدول العربية وروسيا*. الكويت.

14.أمين قارح، و محمد الأمين شربي. (2019). أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 06* (02)، صفحة 221.

15.سيف طارق جمعة. (2008). *تأمينات التجارة الخارجية تأمين ائتمان الصادرات-ضمان سداد الضرائب الجمركية- تأمينات رفض السلطات*. الاسكندرية: دارف الفكر الجامعي.

16.صندوق النقد العربي. (2021). *الفصل الثامن التجارة الخارجية للدول العربية*. الإمارات العربية المتحدة : صندوق التقد العربي.

17.عبد الحميد بورحومة، و عنترة برباش. (12 12, 2013). مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012. *مجلة العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم تجارية ، 6* (13)، الصفحات 233-235.

18.عبد الكريم أحمد قمر طيبة. (2016). ، دور تأمين حصيلة الصادرات في تنمية الصادرات رسالة ماجستير. كلية الدراسات التجارية، السودان.

19.محمد الأمين شربي. (2012). أهمية ودور تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة.

20.وصاف سعيدي. (1997). نظام تأمين القرض عند التصدير دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر رسالة ماجيستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الاردن.

21.يرسف مسعداوي. (2007-2006). دور تأمين القروض في تمويل الصادرات دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية اطروحة دكتوراه. 299. الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

22.يوسف ذياب، و بدر المشرخ. *ملخص تقرير الاونكتاد حول كيف لفيروس كوفيد-19 تغيير العالم: من المنظور الاحصائي*. الإمارات العربية المتحدة.

23.يوسف مسعداوي. (31 12, 2007). معايير ومؤشرات تقييم خطر البلد وفقا لوكالات التصنيف الائتماني. *مجلة الابحاث إقتصادية ، 2* (1)، صفحة 163.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6/ العدد: 2 أكتوبر، 2022، ص ص225-242.

التجمعات الصناعية العنقودية كاستراتيجية لدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري- دراسة قياسية للفترة الزمنية (2007- 2016) -

Clusterindustrial clusters as a strategy to support the competitiveness of the Algerian economy- Standardized study for the period of time (2007-2016) –

ربيع بلايلية*
Rabie Belailia
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس_الجزائر
مخبر النمذجة والتحليل الاجتماعي- الاقتصادي في علم المياه
ra.belailia@univ-soukahras.dz

الشريف بوفاس
Cherif Boufas
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس _الجزائر
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
c.boufas@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام:2022/07/03 تاريخ القبول:2022 /10/01 تاريخ النشر:2022/10/10

الملخص :

تعتبر العناقيد الصناعية من استراتيجيات التغلب على المعوقات التي تواجه الصناعات خاصة الناتجة عن صغر الحجم، ذلك أنها أساس لتحقيق التكامل الاقتصادي، ودعم التنافسية الصناعية والتصديرية. نهدف من خلال بحثنا إلى إبراز التجارب الدولية في مجال العناقيد الصناعية، والتي يمكن الاستفادة منها لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع الاقتصاد الجزائري، وقد توصلنا إلى وجود علاقة سلبية بين تطور العناقيد الصناعية وتنافسية الاقتصاد الوطني لغياب الشروط الأساسية للنجاح.

الكلمات المفتاحية:التجمعات الصناعية العنقودية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنافسية الاقتصادية.

تصنيف JEL: L16، E02، O11.

Abstract :

Industrial clusters are considered strategies to overcome the obstacles facing industries, especially those resulting from small size, as they are the basis for achieving economic integration and supporting industrial and export competitiveness.Our research aims to highlight international experiences in the field of industrial clusters, which can be used to support the competitiveness of small and medium enterprises as the fundamental solution of the Algerian economy. We have reached a negative relationship between the development of industrial clusters and the competitiveness of the national economy in the absence of the prerequisites for success.

Keywords : Cluster industrial clusters, small and medium enterprises, economic competitiveness.

JEL classificationcodes:L16, E02, O11.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تتبنى الدول تنمية العناقيد الصناعية كاستراتيجية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة التنافسية وهي تعد من أبرز أنواع البيئات المشجعة لتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة،حيث تتضمن برامج تطوير العناقيد تنمية كافة الجهات و الشركات العاملة ضمن سلسلة القيمة المضافة في إنتاج المنتج النهائي من المؤسسات العاملة في توريد المواد الأولية إلى غاية المؤسسات العاملة في تسليم المنتج النهائي للزبون، و بهذه الطريقة فإن العنقود يتمكن من ردم أي فجوة في السلسلة قد تعيق نمو و ازدهار هذه الصناعة أو المؤسسات العاملة فيها. فالعناقيد الصناعية توجد أساسا من أجل دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة في أسواقها المحلية والعالمية وتحقيق المزايا على مستوى منظمات الأعمال وعلى مستوى الاقتصاد ككل، إضافة إلى زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، وتقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية ومن ثم تقليل تكاليف الإنتاج بصورة عامة، بالإضافة إلى رفع المزايا التنافسية بين المنتجات وتحسين فرص التصدير بما ينعكس بصفة إيجابية على الاقتصاد برمّته.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة المرتبطة بانخفاض أسعار النفط و توجه الدولة الجزائرية إلى العمل على إرساء النموذج الاقتصادي الجديد القائم على التنويع، و فسح المجال للمقاولاتية و دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصعيد المحلي، الوطني و العالمي تتضح لنا معالم إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

– ما هو الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تقدمه التجمعات الصناعية العنقودية لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري؟

تتفرع على هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

– ماهي العناقيد الصناعية و ما هي أهم خصائصها و مراحل تكوينها؟

– ما هو دور التجمعات الصناعية العنقودية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

– ما هو واقع التجمعات الصناعية العنقودية في الجزائر و ماهي الآليات و الاجراءات الضرورية لتفعيل دورها في تنويع الاقتصاد الوطني؟

فرضيتي الدراسة:

– تساهم التجمعات الصناعية العنقودية في تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، ومن ثم رفع المزايا التنافسية بين المنتجات وتحسين فرص التصدير ما ينعكس إيجابا على الاقتصاد بالكامل؛

– إن تبني استراتيجية العناقيد الصناعية يعد من أهم المداخل و الأساليب التي تقوي العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشروعات الكبيرة لتحقيق قاعدة صناعية قوية تساهم في التصدير و اقتحام الأسواق العالمية.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز خصائص و مزايا التجمعات الصناعية العنقودية، و أهم علاقات التعاون و التكامل الصناعية التي تدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الإشارة إلى بعض التجارب، إضافة إلى تحديد السياسات الداعمة لنشأة و تنمية هذه التجمعات في إطار تحقيق غايات النموذج الاقتصادي القائم على التنويع.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتلاءم و طبيعة الموضوع من حيث الاحاطة بالمفاهيم النظرية الأساسية ذات الصلة بكل من التجمعات الصناعية العنقودية، التوطن الصناعي وكذا التنافسية الاقتصادية، أما من الناحية التطبيقية فقد اعتمدنا على بعض الأساليب الاحصائية كاختبار استقرارية السلاسل، اختبارات التكامل المشترك (اختبار منهج الحدود، طريقة ARDL للتكامل المشترك)، اختبارات الجودة الإحصائية (اختبارات الارتباط الذاتي، اختبار تجانس التباين، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار استقرار معالم النموذج) لتحديد الآثار الفعلية لتطوير العناقيد الصناعية على تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2007-2016.

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الأدبيات و مختلف الدراسات التي تطرقت للموضوع يمكن أن نستعرض بعضها كما يلي:

– **الدراسة الأولى:** الطيبي عبد الله (2016): تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير، هدفت الدراسة إلى محاولة المساعدة في معرفة كيفية تحديد الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من أجل إنشاء المناطق الصناعية و أثرها فيما بعد على البيئة و المجتمع و التوافق مع مبادئ التنمية الصناعية، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن العناقيد الصناعية تعد النواة الأساسية لتحقيق الاستراتيجية الصناعية المستدامة من أجل اقتصاد أخضر و عادل، كما أن الاقتصاد الجزائري يمتاز بخصوصيات سلبية

أثرت على نموه و تطوره باعتباره اقتصاد ريعي، و عدم التكامل بين القطاعات الاقتصادية و عدم وجود استقرار في تنظيم التجمعات الصناعية من طبيعية تسير وفق نظام اشتراكي و تخطيط مركزي إلى تجمعات مدمجة، إلى مناطق جديدة استشرافية للفترة 2011-2017.

– **الدراسة الثانية:** زايري بلقاسم (2016): التجمعات الصناعية الحديثة كآلية لتعزيز التكامل ما بين المشاريع الكبيرة و المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري (أي نموذج اقتصادي للجزائر؟)، و قد أشارت الدراسة إلى أن عملية الترابط و التشابك ما بين القطاعات خاصة المشاريع الكبيرة و المشاريع الصغيرة لم تكن مطروحة بنفس القوة، إلا أنها أصبحت في ظل الوضع الجديد كعامل من عوامل النجاح الحقيقية لكل الأطراف، كما أشارت الدراسة إلى إمكانية استفادة الجزائر من التجارب العالمية الناجحة و العمل على إيجاد آليات و إجراءات قانونية من شأنها أن تدفع نحو تحفيز القطاعات الاقتصادية نحو هذا المجال بتوفير البيئة الحاضنة لمثل هذه الأفكار.

– **الدراسة الثالثة:**طرشي محمد (2015): العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة الشلف، و قد توصلت الدراسة إلى أن من أهم أشكال الدعم غير المباشر الذي يمكن توفيره هو مساهمة السلطات العمومية في تحقيق التكامل بين مختلف أنواع المؤسسات بالاعتماد على استراتيجية العناقيد الصناعية لتحقيق التقارب في سبيل تكوين قاعدة صناعية تستمد قوتها من وحدات قادرة على الحصول على ميزة تنافسية لتحقيق هذه التنمية الاقتصادية.

مساهمة الدراسة: تتطرق هذه الدراسة لموضوع التجمعات الصناعية العنقودية بصفة خاصة و المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بصفة عامة، في ظل أوضاع اقتصادية متغيرة على الصعيد الدولي خاصة مع تراجع أسعار النفط، هذا من جهة و من جهة أخرى تركز الدراسة الحالية على تحليل الاستراتيجية الوطنية القائمة على الاتجاه للتنويع الاقتصادي والتصدير من خلال البحث على أسواق عالمية و ما يتطلبه ذلك من تحديات و رهانات لهذه المؤسسات.

2.الإطار النظري للعناقيد و التجمعات الصناعية

1.2. مفهوم العناقيد الصناعية

تعرف الأدبيات الاقتصادية العنقود على أنه تجمع يضم مجموعة من الشركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية

ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية، (مصطفى محمود محمد ، 2007، ص 15) ويتجاوز هذا المفهوم فكرة التجمع المجردة إلى إرادة حقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وهي الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبط غالبا بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها.

كما تعرف العناقيد الصناعية على أنها تجمعات جغرافية قد تكون محلية، إقليمية، أو عالمية للشركات و المؤسسات المرتبطة فيما بينها في منظومة من الأنشطة الصناعية و التي تصب في صالح و دعم التنافسية للمشروعات المكونة لهذه العناقيد. (مسعد، 2011، ص 31)،وطبقا لدويرنجيرو و تركلا (Doeringer&Terkla) فليس هناك تعريف واحد للعناقيد الصناعية و التعريف الأساسي لها هو أنها: "عبارة عن تركيز جغرافي للصناعات يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك" (Doeringer&Terkla, 1995,p 225)

إذ من الجدير بالذكر أن العنقود كما تم تعريفه سابقا قد يكون الشكل الأكثر نضجا للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما، في حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل في جوهرها عنقودا محتملا ، وهي الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لواضعي السياسة في الدول النامية. فمعرفة ما يمكن أن يكون عنقوداً ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فاعل في توجيه السياسات التنموية، لحفزه للانتقال إلى عنقود ناضج.(مصطفى محمود محمد،2007، ص 10)

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الرائدة تتميز بأنها قادرة على توليد قدرات إنتاجية فريدة من نوعها، وانتهاز الفرص لتطوير منتجات جديدة مما يحدو بالشركات الأخرى بالعمل على زيادة آفاق تخصصها في العنقود. ولا يتوقف دور بعضها عند هذا الحد، وإنما يتعداه ليلعب دورا مفصليا في تنمية الاقتصاد بشكل عام وتطوير القدرات والمهارات التكنولوجية في العنقود، وتسمى هذه المؤسسات بالمؤسسات التنموية.(الطيبي، 2016، ص 88)

2.2. خصائص العناقيد الصناعية

يمكننا توضيح أهم خصائصها في النقاط التالية: (زايري، 2007، ص 173)

أ.قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج و بتكاليف أقل نسبيا من استيرادها، مما سيؤثر إيجابيا على القدرة التنافسية للصناعة على مستوى الأسواق المحلية و العالمية. و كلما كان اتجاه الصناعات المدعمة و المرتبطة نحو إنتاج بعض الأجزاء المحددة و المتخصصة من مدخلات الإنتاج كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور و المنافسة عالميا. فنجد مثلا بأن هناك العديد من الصناعات التي تدعم صناعة الأحذية الإيطالية و ترتبط بها مباشرة مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة و التميز عالميا؛

ب.هي عبارة عن تجمع جغرافي لمؤسسات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضاعفة و علاقات رابطة رأسية (أمامية و خلفية) و أفقية مبنية على تبادل السلع و الخبرات و الموارد البشرية، كذلك توافر خلفية اجتماعية و سلوكية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية، أيضا شبكة من المؤسسات و المعاهد العامة والخاصة التي تساعد الكيانات الاقتصادية المختلفة، و التي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية كالجامعات و المعاهد التعليمية؛

ج.من أجل ضمان نجاح العناقيد الصناعية و مساعدتها على النمو و التطور و الاستقرار المتواصل فيجب تحقيق الترابط بين المؤسسات الموجودة في العنقود، إضافة إلى تحقيق هذا الترابط مع جهات أخرى من المجتمع بصورة تخدم العناقيد و ترفع من كفاءتها الإنتاجية و فرصها التسويقية، و هو ما يتطلب مستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتحقيق هذا الترابط بين كافة المؤسسات و الهيئات التي لها دور في تنمية نشاط العناقيد المتكونة؛

كما يساهم القرب الجغرافي داخل العنقود و المشاركة في نفس سلسلة التوريد في زيادة الآثار الإيجابية للإبداع و القدرة التنافسية، حيث يمكن اعتماد ممارسات الإبداع و الابتكار المستمر لتنفيذ إجراءات مشتركة بين مجموعة من الشركات لزيادة دعم و تعزيز التعاون و الروابط و تبادل المعلومات بين المؤسسات، كما تساعد تلك الممارسات على تنمية ثقافة و كفاءة العنقود. (العايب، 2017، ص 731).

3.أنواع العناقيد الصناعية و مراحل تكونها

1.3أشكال العلاقات الصناعية داخل العنقود الصناعي:

تشتمل على الصور المختلفة للعلاقات الصناعية و من أهمها:(زواش،2014،ص 69)

أ. التعاقد من الباطن: أي أن تقومأحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى وفقا للمواصفات التي تحدده الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها، وهو نمط من أنماط العلاقات الأفقية، و يأخذ العديد من الأشكال نذكر منها:التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية،التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص،التعاقد من الباطن مع المورد؛

ب. التزويد الخارجي: يعني قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلاً من إنتاجها داخليا وهي نوع من العلاقات الرأسية، و في هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات الصغيرة أو المتوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأم؛

ج. التحالفات الاستراتيجية:هو نوع آخر من أشكال التعاون و العلاقات المتطورة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وبرامج التدريب و التسويق المشترك وتهدف هذه التحالفات إلى تخفيض التكاليف والاستفادة من تنوع الخبرات في ظل وجود بنية أعمال ناضجة ومتطورة.

3.3 أنواع العناقيد الصناعية و آلية عملها:

أ. أنواع العناقيد الصناعية: تختلف الأنواع باختلاف المعايير التي ينظر إليها فيمكن أن نميز نوعين أساسيين من العناقيد الصناعية حسب درجة الترابط: (ممدوح، 2004، ص 19)

– عناقيد مندمجة بشكل رأسي:عبارة عن عناقيد مكونة من الصناعات التي ترتبط من خلال علاقة البائع/المشتري؛

– عناقيد مندمجة بشكل أفقي: و هي عناقيد تتكون من الصناعات التي من الممكن أن تتشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية، و تستخدم تكنولوجيا متشابهة أو مهارات متشابهة للقوى العاملة، أو التي تحتاج إلى موارد طبيعية متماثلة؛

ب. آلية عمل العناقيد الصناعية: تقوم آلية عمل العنقود الصناعي على أربعة مبادئ أساسية هي: التركز الجغرافي، التخصص، الابتكار، و المنافسة (التعاون)، و من خلال تظافر هذه المبادئ يمكن للتجمع أن يصل إلى التنافسية المطلوبة. و في ما يلي نقدم توضيحا لهذه المبادئ و تأثيرها في العنقود و المؤسسات المكونة له: (الطيبي، 2016، ص 104)

– التركز الجغرافي: هو أول مبدأ تقوم عليه آلية عمل العناقيد الصناعية حيث تجتمع المؤسسات في مكان ما نتيجة لوجود ميزات ملموسة، و تشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية، و تنظم

المؤسسات إلى هذا العنقود رغبة منها في تخفيض التكاليف والحصول على مزايا الحجم، أو لوجود المتخصصين في دعم عوامل الإنتاج من موردين، ماليين، تقنيين، عمالة ماهرة و تكنولوجيا؛

– **التخصص**: العنقود الفعّال بحاجة إلى مؤسسات قوية في تخصصها تتكامل في إنتاج منتجات أكثر تخصصا و تميزا، و بمقدار ما تكون هذه المؤسسات متمكنة من تخصصها وسباقة في طرح و تطوير منتجاته بقدر ما يكون التجمع قادرا على النجاح، و هذا لا يعني انغلاق التجمع على نفسه بل أن ارتباطه بعلاقات مع تجمعات أخرى قد يعمل على تطوير هذا العنقود و ربما يثمر عن إيجاد منتجات و عناقيد جديدة متخصصة فيها؛

– **الابتكار**: هو المقياس الحقيقي لحيوية العنقود و تنافسيته فعندما تبتكر مؤسسة منتجا ما، يسارع المنافسون للبحث عن إنتاج منتج منافس بينما يقوم المقلدون بإنتاج المنتج نفسه بتكلفة أقل، و قد يتضمن ذلك قليلا من التحسينات على المنتج، هذا الوضع يدفع المؤسسة المبتكرة إلى تطوير منتجاتها أو ابتكار منتجات جديدة أخرى للتغلب على المقلدين و المنافسين، و تستمر هكذا هذه الدورة مما يؤدي إلى مزيد من الابتكارات و يحقق تنافسية العنقود؛

– **المنافسة**: تعد المنافسة بين المؤسسات من أهم مبادئ العنقود و هو الذي يحافظ على زخم النشاط فيه، و هو الحافز الذي يدفعها نحو البحث عن المزيد من الابتكارات و تطوير المزيد من التقنيات، وهو ما يؤدي إلى إيجاد تخصصات و نشاطات جديدة وينشط حركة البحث العلمي، كما أنه يسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها و على برامجها التدريبية، ولمحدودية المنافسة أثر سلبي في تنافسية العنقود و التكلفة الكبيرة على المستوى البعيد حيث يقلل عدد المؤسسات و الوظائف و مستوى التقدم التكنولوجي؛

– **التعاون**: هو مبدأ لا يتناقض مع المبدأ السابق فنمو مؤسسة ناجحة و تنافسية يحفز الطلب من قبل هذه المؤسسة على منتجات المؤسسات الموردة لها، و مع تطور العنقود تتعزز علاقات التبادل بين مؤسساته و تتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف و العكس، كما أن الروابط التي يوجدها العنقود بين المؤسسات من التحالفات و الإنتاج المشترك و غيره من أنواع التعاون يعود عليها بنفع أكبر من عملها مستقلة من خلال مشاركتها في منتجات جديدة و خفض تكاليف الإنتاج أو رفع الجودة أو الحصول على أسواق و عملاء جدد.

3.3 مراحل تَكوُّن العناقيد الصناعية

أثناء نمو العنقود الصناعي يزداد الاعتماد المتبادل بين المؤسسات والموردين المحليين، و خلال مرحلة الإقلاع تزداد درجة التفاعل بين المؤسسات و المجتمع المحلي و المؤسسات البحثية و العلمية و يستمر العنقود في النمو المطرد حتى يصل إلى مرحلة النضج و الاستقرار و التي يصبح بعدها غير قادر على ضم مزيد من المؤسسات، وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الحرجة و هي درجة التشبع من حيث المعرفة و المهارات والمعلومات خلال العنقود الصناعي. (ممدوح، 2004، ص 21).

4.3 تمييز العناقيد الصناعية:

يمكن تمييز العناقيد الصناعية بإقليم معين من خلال استعمال تقنيات التحليل الكمي مثل: معامل التوطن و جداول تحليل المدخلات و المخرجات، فمعامل التوطن يتعقب التركز النسبي للصناعات في الإقليم، بينما تحليل المدخلات و المخرجات يوضح الروابط بين البائع و المشتري، ومن الضروري أن تستكمل التحليلات الكمية بتحليلات أخرى نوعية مثل: المقابلات الشخصية والمسوحات الميدانية والاستطلاعات و المقابلات الشخصية مع المسؤولين عن الصناعات القائدة في الإقليم. (مصطفى محمود محمد، 2007،ص 15)

أ. معامل التَوطُّن: من الناحية المثالية فإنه لتحديد عنقود العمل بإقليم ما فإنه من المفترض تحديد حجم صادرات هذا الإقليم من البضائع و الخدمات إلى خارج حدوده، و لكن في الغالب فإن هذه البيانات تكون غير محددة لذا تعوض بقيمة معامل التوطن الذي يميز الصناعات التي تستخدم عدد عمال أكبر مما يدل على كمية أكبر من العمل و الإنتاج في صناعة ما عن الأقاليم الأخرى بالدولة، و عن طريق حساب معدلات الاستهلاك من هذا المنتج بالنسبة لتعداد السكان بالإقليم فإنه يتم حساب الفارق كمنتجات يصدرها الإقليم خارج مساحته. و يمكن مقارنة نسبة هذا المعامل بنظيره على المستوى الوطني فإذا كانت نسبة العمالة في هذا القطاع على المستوى الوطني تساوي 0.1و كانت نسبته في الإقليم تساوي 0.3 فإن هذا يعني أن هذه الصناعة تعادل ثلاث مرات المعدل الوطني أي أنها تتركز في هذا الإقليم و هذا يدل على القوة التصديرية لهذا الإقليم بالنسبة لهذه الصناعة.

ب. شبكات الأعمال: بالرغم من أن المنافسة هي طابع مناخ الأسواق الحرة إلا أنه مؤخرا وجدت شركات الأعمال أنه من الضروري لها التعاون مع بعضها البعض، فاستراتيجيات المشاركة والتراخيص قصيرة الأجل و العلاقات التعاقدية، كلها عبارة عن أنواع من الشركات

البينية صممت لتبادل واقتسام المنفعة ومع اضطراد زيادة العولمة في الاقتصاد العالمي فإن الإبقاء على الميزة التنافسية يتطلب المرونة والإدراك والتكيف مع المتغيرات المتسارعة، فالروابط بين الممول/المنتج /المستهلك عبارة عن سلسلة يجب أن تكون مشدودة باستمرار، و منظمات القطاع الخاص مترابطة بواسطة أنواع متعددة من الطرق، حيث لا يوجد شركة تستطيع أن تتحكم في جميع الموارد اللازمة لبلوغ النجاح، فالمنتجون يحتاجون الخامات من الممولين و المنتجات تتطلب مستهلكين، و أيضا العلاقة مع الجامعات و المؤسسات البحثية و أنشطة التنمية مساحات إضافية للتعاون. و التفاعل داخل هذه الأنواع من الشبكات للأنشطة المتعاونة هو حالة غالبة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني مثل: التعليم و العمالة و غيرها. (مصطفى محمود محمد،2007،ص 15).

4. طرق التقدير المتبعة:

سنقوم أولا باختبار استقرارية السلاسل مستعملين اختبار فيليبس بيرون 1988، والذي يعتمد على نفس منهجية اختبار ديكي فولر المطور، و يعالج مشكلة التحيز الناتجة عن التذبذبات العشوائية بواسطة طريقة تصحيح غير معلمية تأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، الأمر الذي يجعل نتائج هذا الاختبار فعالة بالمقارنة مع اختبار ديكي فولر المطور. (Phillips, &Perron, 1988, p-p 335-346)

بعد اختبارات الاستقرارية سنقوم بإجراء اختبارات التكامل المشترك مستعملين اختبار:

أ. منهج الحدود: والمقدم من طرف بيساران وأخرون (2001)، والذي يوفر ميزة هامة وهي قدرته على تحديد علاقة التكامل المشترك لمزيج من السلاسل المستقرة عند المستوى والفرق الأول فقط. (Pesaran, shin, & Smith, 2001, p-p 289–326)

إن النماذج التي تحتوي على علاقة تكامل مشترك سنقوم بتقريرها بواسطة:

ب. طريقة ARDL للتكامل المشترك: والمقدمة من طرف بيساران وآخرون 1999، والميزة التي توفرها هذه الطريقة هي عدم اشتراطها تكامل المتغيرات من نفس الدرجة، وبالمقابل تشترط أن لا تكون المتغيرات متكاملة عند درجة أعلى من الواحد، كما تعتبر هذه الطريقة الأكثر ملائمة بالنسبة للعينات الصغيرة نظرا لاتسامها بعدم التحيز والكفاءة وتتحاشى مشاكل الارتباط الذاتي، تمكننا هذه الطريقة أيضا من فصل تأثيرات المدى القصير عن المدى الطويل،

كما تحدد أيضا العلاقة التكاملية بين المتغيرات في الأجل الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. (Pesaran, and (Shin,1999, p 24

وبعد تقدير النموذج سنتأكد من الجودة الإحصائية له عن طريق الاختبارات التالية: (bourbonnais, 2018,chapitre :2, 5 et 9)

ج. اختبارات الارتباط الذاتي: من أجل التحقق من عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء سنقوم اختبار Breusch-Godfrey، فإذا كانت الاحصائية المحسوبة والتي تتبع توزيع كاي مربع لهذا الأخير أقل من الجدولية عند مستوى معنوية 5 % مثلا نقول أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء.

د. اختبار تجانس التباين: من أجل التحقق من وجود تجانس تباين الأخطاء سنقوم باختبار هذه الفرضية بواسطة اختبار White، فإذا كانت الاحصائية المحسوبة والتي تتبع توزيع كايمربع لهذا الأخير أقل من الجدولية عند مستوى معنوية 5 % مثلا نقول أن النموذج لا يعاني عدم تجانس تباين الأخطاء.

هـ. اختبار التوزيع الطبيعي: من أجل التحقق من هذه الفرضية نقوم باختبارها بواسطة اختبار جاك بيرا J-B، فإذا كانت الاحصائية المحسوبة والتي تتبع توزيع كاي مربع لهذا الأخير أقل من الجدولية عند مستوى معنوية 5 % مثلا نقول أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

و. اختبار استقرار معالم النموذج: من أجل اختبار وجود تغير هيكلي في النموذج سنقوم باختبار هذه الفرضية بواسطة اختبارCUSUM Test فإذا كانت المعالم المقدرة للنموذج تقع داخل مجال الثقة عند مستوى معنوية 5 %، نقول بأن معالم النموذج مستقرة.

1.4 قياس أثر تطوير العناقيد الصناعية على التنافسية في الجزائر:

أ. متغيرات الدراسة: إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد آثار تطوير العناقيد الصناعية على تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2007-2016، ومن أجل إيجاد حل لهذه الاشكالية، سيتم اعتماد متغير مؤشر التنافسية الكلي المقدم من طرف تقرير التنافسية العالمي، أما بخصوص المتغيرات المستقلة في النموذج سوف نعتمد في هذه الدراسة على نوعين منها وهي:

– متغيرات العناقيد الصناعية: والمتمثلة في حالة تطوير العناقيد، اتساع سلسلة القيمة؛

– **متغيرات الرقابة:** و المتمثلة في درجة حرية التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، درجة تركز الصادرات و مؤشر الابتكار، والجدول 1 يقدم لنا بصورة أكثر تفصيلا المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة.

وبالمقابل وبسبب صغر حجم العينة من جهة وكثرة عدد المتغيرات المستقلة ارتأينا توسيع حجم العينة وتحويل المعطيات من القيم السنوية إلى قيم نصف سنوية بواسطة برنامج Eviews 10

الجدول 1:متغيرات الدراسة

التصنيف	المتغير	الوصف	الرمز
المتغير التابع	مؤشر التنافسية الكلي	يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية: المؤشر الفرعي الموسوم بالمتطلبات الأساسية، المؤشر الفرعي لمعززات الكفاءة، أما المؤشر الفرعي الثالث يتمثل في الابتكار وعوامل التطور	**GCI**
متغيرات العناقيد الصناعية	حالة تطوير العناقيد		**SCD**
	اتساع سلسة القيمة		**VCB**
متغيرات الرقابة	درجة حرية التجارة	وهو مؤشر محصور بين الـ 0 والـ 100حيث أن الدرجة القريبة من 100 تعني أن التداول أمر سهل، ودون الكثير من القيود التشريعية أو التنظيمية. في حين الدرجة القريبة من 0 تعني أن الحرية التجارية منخفضة أو غير موجودة. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 1973 من قبل صحيفة وول ستريت جورنال بالتعاون مع مؤسسة التراث؛ التي تتمثل مهمتها في وضع وتعزيز سياسات المحافظة على أساس مبادئ الاقتصاد الحر.	**FTD**
	الاستثمار الأجنبي المباشر	ويقاس بالنمو السنوي لاستثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من جانب كيان مقيم في اقتصاد واحد. وتشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخارجة رأس المال (سواء مباشرة أو من خلال مشاريع أخرى ذات صلة) من جانب مستثمر أجنبي مباشر إلى مؤسسة استثمار أجنبي مباشر، أو رأس مال يتلقاه مستثمر أجنبي مباشر من مؤسسة استثمار أجنبي مباشر. وتعرض البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صافي (اعتمادات المعاملات الرأسمالية ناقصا الديون المستحقة بين المستثمرين المباشرين والشركات التابعة لها الأجنبية).	**FDI**
		والذي يدعى أيضا مؤشر HErfindahl-HirschmannIndexHHI)، وهو مقياس لدرجة	

	درجة تركز الصادرات	تركيز المنتج، ويتم استخدامه من أجل الحصول على قيم بين:0 و1. وتشير قيمة المؤشر الأقرب إلى الرقم 1 إلى أن صادرات البلد أو وارداته تتركز بدرجة كبيرة على عدد قليل من المنتجات. على العكس من ذلك، فإن القيم الأقرب إلى 0 تعكس الصادرات أو الواردات وهي أكثر توافقا بشكل موحد بين سلسلة من المنتجات.	**EXPC**
	مؤشر الابتكار		**GII**

المرجع: من إعداد الباحثين.

بعد تقديم متغيرات الدراسة سنقوم باختبارات الاستقرارية وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: نتائج اختبار استقرارية السلاسل

المتغير	المستوى	الفرق الأول	النتيجة	المتغير	المستوى	الفرق الأول	النتيجة
GCI	0.1140	-2.8352***	I(1)	SCD	0.1068	-2.1437**	I(1)
FTD	-0.2563	-1.7565*	I(1)	VCB	- 0.9558	-2.1753**	I(1)
FDI	-0.8724	-2.6633**	I(1)	EXPC	- 2.8561***	-	I(0)
GII	0.4781	-2.0456**	I(1)	-	-	-	-

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أظهر اختبار فيليبس بيرون 1988 استقرار مؤشر التنافسية عند الفرق الأول، أما بخصوص المتغيرات المستقلة فقد أظهرت النتائج استقرار جميع المتغيرات عند الفرق الأول، ماعدا متغير درجة تركز الصادرات والذي أثبت الاختبار استقرار المتغير عند المستوى. (سنقوم باختبارات التكامل المشترك مستعملين اختبار منهج الحدود والذي يشترط أن تختلف درجة استقرارية السلاسل من جهة وعدم تجاوز درجة التكامل الواحد).

الجدول 3: نتائج اختبار التكامل المشترك

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

المتغير التابع	عدد المتغيرات المستقلة	F stat	I(1) 10%	I(0) 10%	I(1) 5%	I(0) 5%	I(1) 1%	I(0) 1%
DY	6	9.254904***	2.94	1.99	3.28	2.27	3.99	2.88

لقد أظهر اختبار منهج الحدود وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج التنافسية لذا سنقدر النماذج التي تحتوي على علاقات تكامل مشرك بواسطة طريقة ARDL للتكامل المشترك.

5. تحليل نتائج التقدير:

الجدول 4: نتائج تقدير نموذج التنافسية

المدى الطويل		المدى القصير			
المعلمة	المتغير	المعلمة	المتغير	المعلمة	المتغير
-0.039419***	FTD	-0.027880***	FTD(-1)	4.703942***	C
5.93E-05*	FDI	4.19E-05*	FDI	-0.707271***	GCI(-1)
0.367551	EXPC	0.001286	GII(-1)	0.259958	EXPC
0.001818	GII	0.218426*	VCB(-1)	-0.327829**	SCD
-0.463512**	SCD	0.007290	D(GII)	-0.050788***	D(FTD)
0.308829*	VCB	-0.707271***	CONT	0.395429**	D(VCB)
6.650831***	C	Obs.	Test White	J-B	Breusch-Godfrey
-	-	18	6.998506	0.084780	2.834607

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

فيما يتعلق بسلامة النموذج من الناحية الإحصائية، فلقد أبرزت النتائج تمتع معامل تصحيح الخطأ بالمعنوية والإشارة السلبية، الأمر الذي يفسر بأن النموذج يحتوي على قوة إرجاع نحو التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل. أما بخصوص عنصر البواقي فقد تبين من خلال اختبار Breusch-Godfrey عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، في حين أثبت اختبار White أن هذه البواقي تتمتع بميزة ثبات التباين، بينما أوضح اختبار J-B أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، ومن خلال نتائج هذه الاختبارات نستنتج أن بواقي النموذج عبارة عن تشويش أبيض يتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل 1: اختبار استقرارية معالم النموذج CUSUM

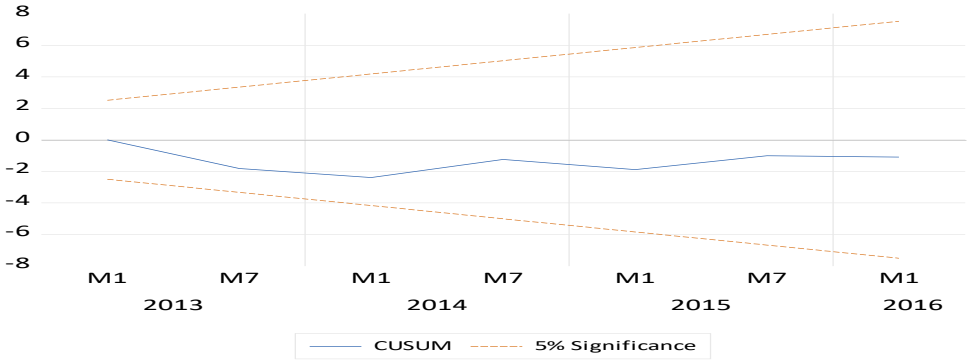

المرجع: مخرجات برنامج Eviews 10

وفي الأخير أثبت اختبار CUSUM وجود استقرارية معالم النموذج، الأمر الذي يدل على صلاحية النمو من الناحية الإحصائية.

1.5 تفسير نتائج التقدير:

يمكننا تفسير نتائج التقدير من حيث المدى الزمني إلى مدى طويل و مدى قصير كالتالي:

أ. التفسير على المدى الطويل:

– وجود علاقة عكسية بين درجة حرية التجارة والتنافسية عند درجة معنوية 1%مع عدم تحقق الانفتاح التجاري الكلي؛

– اعتماد الاقتصاد الجزائري على نسبة كبيرة من مداخيل المحروقات مع عدم فعالية التجمعات الصناعية في خلق تنويع اقتصادي حقيقي يقلل من الاعتماد على المحروقات، حيث أنه من المفترض أن تساهم العناقيد في تنويع الاقتصاد وهو الأمر الذي ينعكس على حرية التجارة و التأثير على التنافسية؛

– وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية وهو ما يتفق مع مضمون الأدبيات الفكرية؛

– عدم معنوية مؤشر تركز الصادرات مع التنافسية الأمر الذي يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي لا يعتمد على تنويع المنتجات وبالتالي فإن العناقيد الصناعية ليس لها دور في عملية التصدير والتنويع؛

– عدم معنوية مؤشر الابتكار مع التنافسية الأمر الذي يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي لا يعتمد على ابتكار العمليات وتنويع المنتجات وبالتالي فإن العناقيد الصناعية ليس لها دور في عملية التصدير والتنويع؛

– وجود علاقة سلبية عند 10% بين حالة تطور العناقيد الصناعية وتنافسية الاقتصاد الوطني.

ب. التفسير على المدى القصير:

– تعتبر مؤشرات التنافسية، درجة حرية التجارة وتطور العناقيد الصناعية للسنة n في علاقة عكسية مع نفس المؤشر في السنة الموالية n-1، بينما مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة n في علاقة موجبة مع نفس المؤشر في السنة الموالية n-1.

6. خاتمة:

بالاعتماد على دراسة أثر تطوير العناقيد الصناعية على تنافسية الاقتصاد الجزائري و تنويعه خلال الفترة الزمنية 2007-2016 توصلنا إلى وجود علاقة سلبية بين تطور العناقيد

الصناعية وتنافسية الاقتصاد الوطني وهو ما ينفي صحة فرضيتي الدراسة والتي تؤكدها النتائج الواردة في النقاط التالية:

– وجود علاقة عكسية بين درجة حرية التجارة و التنافسية وهو ما يدل على عدم وجود انفتاح تجاري حقيقي واكتفاء الاقتصاد الوطني بمداخيل الريع بدرجة كبيرة؛

– العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر التنافسية الكلي (درجة الحرية 10 %) ما يدل على إلى أن هذا المؤشر الأعمق تأثيرا مقارنة بالمؤشرات الأخرى، وذلك راجع لإمكانية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وهو ما ينعكس على زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني على الرغم من أن القدرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية لا تزال غير كافية، وعليه فإن تحسين مناخ الاستثمار من أجل استقطاب و تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري والتقليل من التبعية للمحروقات على اعتبار أن هذه الاستثمارات تعمل على تنويع الاقتصاد الحقيقي؛

– عدم وجود علاقة بين درجة تركيز الصادرات ودرجة التنافسية و مؤشر الابتكار مع التنافسية، و ذلك راجع لعدم معنوية درجة تركز الصادرات بسبب اعتماد الجزائر على المحروقات بنسبة كبيرة (حوالي نسبة 97،2 % من الصادرات محروقات) مع غياب تركز الصادرات في السلسلة المدروسة، أما بخصوص الابتكار فتعزى عدم معنويته إلى عدم قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استقطاب التكنولوجيات وتوطينها لا سيما الحديثة منها، وذلك راجع لغياب سياسة واضحة بخصوص الشراكات الاستراتيجية بين المؤسسات المتعاقدة على خلاف أحجامها (المؤسسات الكبيرة والمتوسطة و الصغيرة) فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وتجسيدها في أرض الميدان، وكذلك لتراجع دور المناولة الصناعية ونقص المشاريع الاستثمارية في مجال البحث و التطوير على مستوى المخابر والجامعات، في حين توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين حالة تطوير العناقيد الصناعية وتنافسية الاقتصاد الوطني بما يخالف النظرية الاقتصادية للنماذج العالمية الناجحة (كالتجربة الأمريكية والايطالية)، و يرجع ذلك لضعف التبادل داخل الفرع لغياب استراتيجية ناجعة للتكامل الاستراتيجي الأمامي، ولغياب نظام معلوماتي فعال يوفر قاعدة من المعلومات الحديثة اللازمة لاتخاذ القرارات الصحيحة؛

– تميل العناقيد الصناعية إلى التسيير العائلي و التوزيع الجغرافي العشوائي المبني على المناطق الصناعية عند مستوى معنوية 5 %؛

– على المدى القصير يتأثر مؤشر التنافسية الحالي بمؤشر التنافسية السابق وهو ما يدل على أن انخفاض تنافسية الاقتصاد الوطني في مرحة معينة، الأمر الذي ينبئ بالخطر وبالتالي يقود صانعي السياسة الاستثمارية إلى إعادة النظر في بعث المنافسة من جديد من خلال خلق مناخ تنافسي محفز قائم على الامتيازات الممنوحة للمؤسسات الناجحة و القادرة على المنافسة الوطنية و الدولية.

إلا أن السبيل لتحقيق ما هو أفضل يبقي على الحاجة الملحة لتقديم اقتراحات جادة من شأنها معالجة بعض الاختلالات و تعزيز التوجه المستقبلي لتوفير شروط النجاح لتجمعات صناعية عنقودية واعدة والتي نوردها على النحو التالي:

– إعادة النظر في بنود التحرير التجاري المفروضة من طرف المنظمة العالمية للتجارة والتي لا تتوافق وخصوصية الاقتصاد الوطني، ما يستدعي ضرورة فتح باب التفاوض فيها وطنيا وإقليميا؛

– بسبب هشاشة الاقتصاد الجزائري القائم بالأساس على الصناعة الاستخراجية بدل الصناعة التحويلية لا تحقق التجمعات الصناعية الهدف الأساسي من تشكيلها و المتمثل في التنويع الاقتصادي، وعليه فإنه من الأجدر توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مسبق نحو الصناعات الخفيفة وكسر عقدة أحادية الدخل؛

– مراجعة قانون الاستثمار الحالي لاسيما في شقه المتعلق بالتحفيزات الضريبية والتشجيع على التصدير المتنوع والابتكار في العمليات والمنتجات؛

– التدقيق أكثر في مركزة العناقيد الصناعية بناء على دراسات معمقة يراعى فيها مبدأ التراجع التنموي الجغرافي والعمل أكثر على التوطين الفعلي للتكنولوجيات الحديثة.

7. قائمة المراجع:

1- زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 07، 2007؛

2- زواش زهير، العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – حالة الجزائر –، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 42، ديسمبر 2014؛

3- الطيبي، عبد الله. (2016). *تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر*. مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر؛

4- العايب ياسين، حوكمة أداء العناقيد المتكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، مخبر المالية، المحاسبة، الجباية و التأمين، العدد السابع، جوان 2017؛

5- مختار مسعد، العناقيد الصناعية و دورها في التنمية الصناعية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الصناعة القطرية، العدد 111، ديسمبر 2011؛

7- مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة (خبرة دولية)، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 2007، جامعة الزيتونة،الأردن؛

8- ممدوح، محمد مصطفى. (2004). *استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر – دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد*. رسالة مقدمة للحصول على الدكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني، جامعة عين شمس، القاهرة؛

9- M. HashemPesaran, Yongcheol Shin, Richard J. Smith, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Volume 16, Issue 3, June 2001.

10- Pesaran, M.H. and Shin,Y, An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis. Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Cambridge University Press, (Great Britain, Cambridge University Press,1999).

11- Peter c. b. Phillips, Pierre perron,Testing for a unit root in time series regression, Biometrika, Volume 75, Issue 2, June 1988.

12- peterDoeringer& David G. Terkla, Business Strategy and cross industry clusters, Economic Development Quarterly, Volume 9, Issue 3, 1995.

13- R.bourbonnais, économétrie, Dunod, (France,Dunod,2018).

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 6/العدد: 2/أكتوبر، 2022،ص ص243-262

التسويق عبر المنصات الرقمية كاستراتيجية لتعزيز أداء الوكالات السياحية نحو تنشيط السياحة الجزائرية –دراسة ميدانية لعينة من الوكالات السياحية لولايتي عنابة وقالمة–

Digital Marketing as a strategy to enhance the performance of tourism agencies towards the activation of Algerian tourism a field study of asample of tourist agencies in the states of Annaba and Guelma-

فريحة ليندة* | **ثوامرية ريم** | **براهمية نبيل**
Friha linda | Touamria rym | Brahmia nabil
جامعة 8 ماي1945 ،قالمة–الجزائر | جامعة 8 ماي1945 ،قالمة–الجزائر | جامعة 8 ماي1945 ،قالمة–الجزائر
Friha.linda@univ-guelma.dz | thouamria.rim@univ-guelma.dz | brahmia.nabil@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام:2021/10/30 تاريخ القبول:2022/07/08 تاريخ النشر: 2022/10/10

الملخص:
تهدف الدراسة إلى تحديد اهمية التسويق عبر المنصات الرقمية كاستراتيجية لتعزيز أداء الوكالات السياحية نحو تنشيط السياحة الجزائريةوقد تم جمع البيانات من عينة عشوائية تقدر بـ 120إطار في الوكالات السياحية عن طريق استبانة تم تصميمها لهذه الغاية ولتفريغ وتحليل الاستبيان تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) .
وتشير نتائج الدراسة إلى مساهمة الوكالات السياحية في تنشيط حركية السياحة في الجزائر من خلال: زيادة الحصة السوقية للوكالات في سوق الخدمات السياحية، التطوير في الخدمات السياحية المقدمة، تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية.
الكلمات المفتاحية: التسويق عبر المنصات الرقمية، تعزيز الاداء، صياغة استراتيجية، تنشيط السياحة الجزائرية، الوكالات السياحية.
تصنيف jel:M310, M31, M3

Abstract:
the study aimed to determine the importance of marketing through digital platforms as a strategy for improving the performance of tourism agencies towards the revitalization of Algerian tourism.
The data were collected from a random sample of 120 executives in tourism agencies by means of a questionnaire designed for this purpose, to empty and analyze the questionnaire. Statistical analysis software (SPSS) was used.
The results of the study indicate the contribution of tourism agencies in the revitalization of the tourism movement in Algeria through: increasing the market share of agencies in the tourism services market, development of tourism services provided, activation of the tourist destination promotion strategy.
Keywords: Marketing through digital platforms, performance improvement, strategy,revitalization of Algerian tourism, tourist agencies
JEL Classification:M310, M31, M3

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعرف العالم اليوم تغيرات عديدة، احتلت فيه الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مكان الصدارة في اهتمامات مختلف قطاعات الأعمال والخدمات، وصناعة السياحة من أولى الصناعات التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتقدم في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات وخاصة الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية، باعتبار السياحة صناعة خدمية غير ملموسة، وأصبحت التعاملات الإلكترونية السياحية صيحة عالمية وشرطا مهما من شروط تقديم خدمة سياحية تنافسية ذات جودة عالمية في بيئة تسويقية جديدة ألغي فيها عنصري المسافة والوقت بين عارض الخدمة السياحية وطالبها.

والوكالات السياحية الجزائرية ليست بمنأى عن هذه التغيرات لذلك عمدت الى تبني إستراتيجية وثقافة التسويق السياحي الإلكتروني، للتمكن من المنافسة في هذه البيئة التسويقية الجديدة؛ أين تغيرت مصطلحات التسويق التقليدية في ظل الاتجاه إلى الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا الرقمية والتجارة الإلكترونية ومصادر المعلومات الالكترونية والتفاوض الالكتروني في مجال الأعمال السياحية والخدمية والتجارية ذات الصبغة الدولية.

1.1. إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما سبق تتبلور لنا مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة التسويق عبر المنصات الرقمية في تعزيز أداء الوكالات السياحية نحو تنشيط السياحة الجزائرية؟**

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى استدلال علمي ومنطقي يمكن من بلورة إطار نظري وفكري، نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية يؤثر على الحصة السوقية في سوق الخدمات السياحية؟
- هل استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية يساهم في تطوير الخدمات السياحية المقدمة؟
- هل استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية يزيد من فعالية الترويج للخدمة السياحية؟

2.1. الفرضيات: بناءا على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين تعزيز أداء الوكالات السياحية نحو تنشيط السياحة.

وقد تم تقسيمها الى:

الفرضية الفرعية الاولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين زيادة الحصة السوقية في سوق الخدمات السياحية.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين تطوير الخدمات السياحية المقدمة.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية.

3.1. أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة وذلك لعدة اعتبارات:

- مكانة التسويق عبر المنصات الرقمية في منظومة التكنولوجيات الحديثة.
- أثر التسويق عبر المنصات الرقمية على توسيع قاعدة السياح.
- أثر التسويق عبر المنصات الرقمية كاستراتيجية للرفع من مستوى حركية السوق السياحي الجزائري.

4.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة العلمية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحديد مدى أهمية التسويق عبر المنصات الرقمية في ظل الممارسات الجديدة.
- تحديد اتجاهات الوكالات السياحية نحو التسويق عبر المنصات الرقمية.
- تحديد مدى مساهمة التسويق عبر المنصات الرقمية في تنشيط السياحة الجزائرية.

5.1. محددات الدراسة:

الحدود الزمانية: وهي الفترة التي تم تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة البالغة 120 مفردة وذلك في الفترة الممتدة من مارس 2019 الى جوان 2019.

الحدود المكانية:الوكالات السياحية في ولايتي عنابة وقالمة.

الحدود البشرية: وتمثلت بالإطارات العاملين في الوكالات السياحية التي ورد ذكرها في الحدود المكانية.

6.1. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة اما بشكل مباشر او غير مباشر ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة (مهمل،2019) بعنوان واقع وكالات السياحة والأسفار في الجزائر ودورها في التنشيط السياحي دراسة حالة:** هدفت هذه الدراسة لمعرفة مكامن الخلل التي تحول دون مساهمة هذه الوكالات في النهوض بالقطاع السياحي، باعتبارها أحد الآليات التي تسهم في ترقية القطاع السياحي منجهة وفي جذب وإقناع السائح بالوجهة السياحية لاحتكاكها المباشر به منجهة أخرى، استخدمت الدراسة اداة المقابلة، وتوصلت الدراسة الى ان الإقبال ضعيف من قبل السياح على الوجهة الجزائرية، تفضيل السياح الجزائر يين للوجهة السياحية الخارجية على الوطنية، تسجيل ضعف كبير في الترويج للوجهة الجزائرية.

- **دراسة(عزام، 2010) بعنوان: أثر استخدام التجارة الإلكترونية كأداة تغيير على أداء صناعة وكلاء السياحة والسفر "حالة الأردن "**، هدفت الدراسة الى التعرف على أثر استخدام التجارة الالكترونية كأداة تغيير على قدرة شركات وكلاء السياحة والسفر في تطوير خدماتها، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة، توصلت الدراسة إلى أنه هنالك علاقة وثيقة بين استخدام التجارة الالكترونية كأداة تغيير على أداء شركات وكلاء السياحة والسفر من حيث أنها ساهمت في تطوير خدماتها بشكل متسارع، سهولة تقديمها، زيادة فاعلية الترويج للخدمات، وزيادة الحصة السوقية لهذه المنظمات.

- **دراسة(Nakhleh وAdnan Al-Tit,2014) بعنوان** – **The Role of E . Marketing in the Development of Internet User Attitudes TowardTourist Sites in SaudiArabia**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التسويق الالكتروني في تنمية اتجاهات مستخدمي الإنترنت تجاه المواقع السياحية في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة الاستبانة، أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية تجاه المواقع السياحية في المملكة العربية السعودية قد ارتفع، واتجاهات مستخدمي الإنترنت نحو المواقع السياحية في المملكة العربية السعودية إيجابية.

- **دراسة (Almir وMuris) بعنوان Pratical aspects of E-marketing application in tourismdevelopment in bosnia and Herzegovina**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطبيق التسويق الإلكتروني من منظور كبار المديرين ومديري التسويق للشركات السياحية في البوسنة والهرسك، واستخدمت الدراسة الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات، أشارت نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من استخدام

شركات السياحة في البوسنة والهرسك للتسويق الالكتروني في مستواه الأول (الاعلان والترويج، استخدام البريد الالكتروني...) الان انه بدون استراتيجية واضحة ومازال لم يصل الى مستوى الدفع الالكتروني.

ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها:

ركزت الدراسات السابقة على جانب او جوانب مهمة من عمل الوكالات السياحية في مجال جذب السياح داخليين كانوا ام أجانب، ولكنها لم تتناول تطوير الخدمات السياحية من خلال تسويق الوكالات للوجهات السياحية المعنية، ولم تتناول الوجهة السياحية للوطن ككل، وهو ما حاولت دراستنا التطرق اليه من خلال اعتماد استراتيجية ترويجية الكترونيا لتحسين الخدمات المقدمة، كما ان دراستنا حاولت الاهتمام بالوجهة الجزائرية والتي تعاني من منافسة شديدة من جيرانها خاصة تونس والمغرب واللتان لهما باع طويل في مجال السياحة.

2. متغيرات الدراسة:

1.2. أداء الوكالات السياحية: تعددت تعاريف وكالة السياحة إلى أنها تصب في معنى واحد فعرفت على أنها "هي جهة تساعد الناس على تنظيم الرحلات والعطل عن طريق عمل تدابير استعدادهم للسفر، فهي تحجز لهم غرفا في الفنادق، ومقاعد في وسائل النقل، كما تنظم لهم رحلات سياحية، وتعين لهم مرشدين يساعدونهم في الحصول على جوازات السفر والتأشيرات التي يحتاج إليها المسافرون إلى البلاد الأخرى وتنظم الرحلات السياحية للأفراد والجماعات" (عبدالعزيز، 2019، صفحة 106).

ويعرف الأداء التسويقي للوكالة السياحية أيضا على أنه: " المخرجات أو النتائج التسويقية التي تسعى وظيفة التسويق إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة"، ولما كانت المخرجات أو النتائج التسويقية هي انعكاس لمدى نجاح أو فشل وظيفة التسويق في الوكالات السياحية كغيرها من المؤسسات الأخرى في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، و يتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية و التي تتعلق بالربحية و المبيعات و النمو و البقاء و الاستمرار و الأهداف الاجتماعية، و كذلك تلك المتعلقة بالانطباعات الذهنية. (بوكريطة، 2011، الصفحات 120-122)

2.2. مؤشرات قياس الأداء:

- **الحصة السوقية للوكالات السياحية:** هي نسبة ما تحققه الوكالات السياحية من زيادة في أعداد العملاء، وجذب أكبر قدر منهم في الأسواق الحالية للخدمة الفندقية من خلال الموقع الإلكتروني نسبة إلى اجمالي الحجوزات الإجمالية.

- **تطوير الخدمات السياحية:** يعني ما يمكن أن تضيفه الوكالات السياحية من خلال تعاملها بالتسويق عبر المنصات الرقمية على خدمة السياحة في سبيل المنافسة العالمية، والتي يمكن أن تكون من خلال استجابة أسرع في تقديم الخدمة، وسهولة عمليات الحجز، وسهولة آلية الدفع، وتوفير معلومات بشكل أفضل فيما يتعلق بالخدمات السياحية. (مهمل، 2019، صفحة 5)
- **الترويج للخدمة السياحية:** يعرف ترويج الخدمة السياحية بأنّه "عملية إحداث المعرفة لدى السائح عن الشركة وبرامجها وإحداث تفاعل إيجابي بين السائح وبين المعلومات التي حصل عليها عن طريق الجهود الترويجية وتشجيعه وتحفيزه على القيام بسلوك إيجابي محوره التعاقد على أحد البرامج السياحية التي تقدّمها الشركة أو خلق طلب كامن لديه يظلّ يشعره بالتوتر والقلق حتى يقوم بإشباعه". (منير، 2003، صفحة 75)
- **تنشيط السياحة الجزائرية:** أصبح من الضروري في الجزائر إعادة النظر على المستوى الاستراتيجي للسياسات الترويجية المتعلقة بالمنتوج السياحي وتطويرها بما يضمن تحقيق أهداف ترقية وجهة الجزائر السياحية داخليا وخارجيا للوصول إلى سياحة مستدامة تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال صياغة إستراتيجيةترويجية للرفع من مستوى حركية السوق السياحي في الجزائر خاصة أمام المفارقة بين المقومات والمؤهلات المعتبرة التي تزخر بها الجزائر من جهة والمؤشرات التي تضعها في مراتب متأخرة في هذا المجال من جهة أخرى . (فريحة و خروف، 2016، صفحة 174)

3.2. التسويق عبر المنصات الرقمية: نشاط يستخدم خدمة الانترنت، والخدمات الاتصالية الأخرى؛(Nakhleh, 2014, p. 6) لإيصال المنتج إلى المستهلك؛ حيث تستخدم المؤسسة هذا النشاط من أجل زيادة المبيعات، لأكبر عدد من المستهلكين. (العلاق بشير، 2006)

- **اهمية التسويق عبر المنصات الرقمية في القطاع السياحي:**تكمن اهميته في العوامل التالية: صار متاحا للمستهلك السياحي الحصول على جميع البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها عن مواعيد رحلات الطيران وأسعارها، وعن الفنادق وأسعارها، وكذلك أماكن تأجير السيارات وأسعارها.. الخ، وكل ذلك من خلال الإنترنت. (عزام، 2010، الصفحات 18-20)
- يعتبر المنتج السياحي منتج ذو تكلفة مرتفعة إذا ما قورن بالمنتجات الأخرى المعروضة على شبكة الإنترنت إن الخدمة السياحية تتميز بسهولة نقلها وتسليمها من المنتج إلى المستهلك عبر شبكة الإنترنت. (Pestek, 2010, p. 3)

- يعتبر كل من السعر والخدمات المقدمة للعميل أثناء عملية الحجز هي من العوامل المهمة للتنافسان امتلاك موقعا إلكترونيا يمتاز بالحداثة والابتكار سوف يمكنك من الدخول إلى الأسواق العالمية.

3.الدراسة التطبيقية:

1.3. منهجية الدراسة: لمعالجة مشكلة البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي نظراً لما تقتضيه طبيعة الدراسة القائمة وذلك لوصف طبيعة متغيرات الدراسة وتحديد العلاقة بينهما، كما تم الاعتماد على المنهج الاحصائيالذي يهدف الى جمع المعطيات الإحصائية باستخدام الاستبيان ثم عرض هذه المعلومات بطريقة منظمة وتحليلها وتفسيرها للوصول الى نتائج علمية.

2.3. عينة الدراسة: تفرض طبيعة مجتمع الدراسة انتهاج أسلوب العينات غير الاحتمالية (عدم توفر إطار للعينة)، وتضم هذه الفئة من العينات أنواع عديدة، أهمها العينة الصدفية، العينة الميسرة، العينة التحكمية، العينة الحصصية.

وبما أن الغرض من الدراسة هو استطلاع أراء الوكالات السياحية الجزائرية، فان العينة الأنسب هي العينة الغرضية (ذلك لتوفر هذه المفردات على خصائص تخدم أغراض موضوع الدراسة ولا تتوفر في غيره)، حيث تقتضي المعاينة وفق هذا الأسلوب اختيار عينة الدراسة على أساس اختيار مفرداتها اختيارا حرا على أساس أنها تحقق غرض البحث، وقد بلغ حجم العينة 120اطارابالوكالاتالسياحية.

3.3. أداة جمع البيانات: تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث ضمت مجموعة من الأسئلة على شكل فقرات، حيث صيغت الاستمارة ورتبت في اربعة أجزاء أساسية:

الجزء الأول: مدى استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية

الجزء الثاني:مدى تغير الحصة السوقية للوكالات في سوق الخدمات السياحية.

الجزء الثالث: مدى التطوير في الخدمات السياحية المقدمة.

الجزء الرابع:مدى تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية.

وذلك من خلال مقياس سلم ليكارت الخماسي، اذ يشير الرقم 1 الى عدم الموافقة التامة والرقم 5 الى الموافقة التامة.

وعند عملية التحليل للبيانات المجمعة تم تقييم المتوسطات الحسابية لإجابات الأفراد، حيث تم تقسيم المقياس إلى ثلاثة مجالات متساوية لتحديد مستوى الموافقة.

يتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى القيمة العليا لبدائل الإجابة في أداة الدراسة – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة في أداة الدراسة على عددالفئاتالمراد الحصول عليها: $\frac{1-5}{3}$=1.33، وهذه القيمة تساوي طول الفئة بين المستويات الثلاثة (كبيرة، ومتوسطة، ومنخفضة).

1.00 + 1.33= 2.33 (انحراف معياري واحد عن المتوسط الحسابي)

2.33+ 1.33 = 3.66 (المتوسط)

3.66+ 1.33 = 5.00 (انحراف معياري واحد عن المتوسط الحسابي)

وذلك على النحو الموالي تعد **قيم المتوسطات الحسابية المرجحة لمستوى الموافقة**التي تتراوح ما بين:

من [1 الى [2.33 منخفض.

من [2.33 الى 3.66 [متوسط.

من [3.68 الى 5] مرتفع.

3.4. الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة: لقد استخدمت الأساليب الإحصائية التالية لأغراض التحليل:

- ✓ إيجاد الوسط الحسابي، وإيجاد الانحراف المعياري لإجابات المستهلكين، وذلك بهدف استخدام الانحرافات المعيارية في استخراج قيمة T.
- ✓ إيجاد الثبات حيث جرى من خلاله حساب معامل (كرونباخ ألفا) بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.
- ✓ **ثبات أداة الدراسة**:للتأكد من ثبات أداة الدراسة، أستخرج معامل الثبات بطريقة (كرو نباخ ألفا) معامل كرو نباخ ألفا الكلي لجميع فقرات الأداة والجدول (01) يوضح ذلك.

جدول 01: معامل الثبات (ألفا كرو نباخ)

Statistiques de fiabilité	
عدد الفقرات	الفا كرونباخ
37	,962

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 20

يظهر من الجدول (01) ان معامل (كرونباخ ألفا) للأداة ككل (0.962) وهي نسبة ممتازة في مثل هذا النوع من الدراسات، والاستبانة تتميز بالصدق والثبات.

4. التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة:

4.1. التحليل الاحصائي لمدى استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات:

يوضح الجدول رقم (02) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات **مدى استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية**، وتضمن 08 أسئلة موجهة لعينة من الوكالات السياحية بهدف التعرف على **مدى استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية**.

جدول (02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات مدى استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات:

الأبعاد والعبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
المواقع الالكترونية للوكالة نشطة وعلى تواصل دائم مع العملاء.	4.155	0.748	4	مرتفعة
الحجز الالكتروني يسهل عملية اقتناء الخدمة.	4.352	0.614	2	مرتفعة
العروض والامتيازات المقدمة عبر الإنترنت تتماشى مع تطلعات العملاء	4.522	0.500	1	مرتفعة
توفر انظمة وبرامج الحماية للموقع ساهم في رفع درجة ثقة الزبون في الوكالات.	3.985	0.365	6	مرتفعة
يتم تأهيل الجانب البشري من اجل استخدام البرامج الالكترونية الجديدة	3.698	0.652	8	مرتفعة
يعد وسيلة مناسبة لتسهيل معاملات العملاء عبر صفحة الويب الخاصة بوكالتك	4.289	0.425	3	مرتفعة
يتم تحديث الخدمات الالكترونية للوكالة بصفة دورية	3.822	0.852	7	مرتفعة
تتوفر بالوكالات برامج حماية تصعب اختراق الفيروس للموقع الالكتروني للوكالة	3.988	0.1205	5	مرتفعة
المتوسط العام لعبارات التسويق عبر المنصات الرقمية	**4.101**	**0.532**	/	مرتفعة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS .20

يتضح من الجدول أن بعد استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية قد حصل على موافقة مرتفعة عند وسط حسابي 4.101 وانحراف معياري، 0.532، حيث حصلت الفقرة الثانية والخاصة بالعروض والامتيازات المقدمة عبر الإنترنت والتي تتماشى مع تطلعات العملاء، على أعلى

متوسط حسابي بلغ4.522 وهو ما يدل على أهمية تضمين هذا البعد على هذه الفقرة. بينما جاءت الفقرة الخامسة، والخاصة بتأهيل الجانب البشري من اجل استخدام البرامج الالكترونية الجديدة، بالمرتبة الأخيرة بدرجة موافقة مرتفعة حيث حصلت على متوسط حسابي 3.698 وانحراف معياري، 0.652 لذلك يجب على الوكالات السياحية الاهتمام أكثر بتأهيل المورد البشري في أي تحديث يخص تكنولوجيات المعلومات.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ان:

- العروض والامتيازات المقدمة من قبل الوكالات السياحية عبر الإنترنت تتماشى مع تطلعات العملاء، وبذلك فهي تعمل على استمالة السائح المحلي والأجنبي نحو المنتجات السياحية الوطنية.
- النشاط المستمر للمواقع الالكترونية للوكالات السياحية يضمن التواصل الدائم وتوطيد العلاقات مع العملاء.
- توفر الوكالات السياحية بدرجة متوسطة على متطلبات الخصوصية والأمان من خلال توفر برامج حماية تصعب اختراق الفيروس للموقع الالكتروني للوكالة، وهذه المتطلبات تضمن ثقة الزبون واستعداده للتعامل الدائم مع الوكالات.
- توفر الوكالات السياحية على موارد بشرية مؤهلة لاستخدام البرامج التكنولوجية الجديدة، لكن يجب التأهيل الدوري لهذه الكفاءات البشرية في ظل متطلبات التكنولوجيات الحديثة.

4.2. التحليل الإحصائي لمدى تغير الحصة السوقية للوكالات في سوق الخدمات السياحية.

يوضح الجدول رقم (03) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات مدى تغير الحصة السوقية للوكالات في سوق الخدمات السياحية، وتضمن 05 أسئلة موجهة لعينة من الوكالات السياحية بهدف التعرف على مدى تغير الحصة السوقية للوكالات في سوق الخدمات السياحية.

جدول (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات مدى تغير الحصة السوقية للوكالات في سوق الخدمات السياحية.

الأبعاد والعبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
تقديم الوكالات للخدمات السياحية الالكترونية مكنها من زيادة عدد العملاء	1,784	,6270	1	مرتفعة
ادراج السعر في موقع الوكالات عامل جذب للزبائن.	4.534	0,100	5	مرتفعة
توفر وسائل اتصال حديثة لدى الوكالات مكنها من تسهيل الاتصال بالعملاء.	2,764	,7830	2	مرتفعة

توفير الوكالات خدمات وفق رغبات وتفضيلات الزبون مكنها من استهداف زبائن جدد.	0,564	,6730	4	مرتفعة
تسعى الوكالات من خلال موقعها الالكتروني الى جذب أكبر قدر ممكن من السياح	4,584	0,839	3	مرتفعة
المتوسط العام لبعد الحصة السوقية	4.562	0.684	/	مرتفعة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS .20

يتضح من الجدول أن **بعد الحصة السوقية** قد حصل على موافقة مرتفعة عند وسط حسابي 4.562 وانحراف معياري، 0.684، حيث حصلت الفقرة الاولى والخاصة بتقديم الوكالات للخدمات السياحية الالكترونية مكنها من زيادة عدد العملاء على أعلى متوسط حسابي بلغ4.781 وهو ما يدل على أهمية تضمين هذا البعد على هذه الفقرة. بينما جاءت الفقرة الرابعة، والخاصة ادراج السعر في موقع الوكالات عامل جذب العملاء، بالمرتبة الأخيرة بدرجة موافقة مرتفعة حيث حصلت على متوسط حسابي 4.534. وانحراف معياري، 0.100 لذلك يجب على الوكالات السياحية الاهتمام أكثر بعناصر المزيج التسويقي الأخرى لان السعر في هذه الحالة لا يعتبر عاملا تنافسيا تستطيع الوكالات الاعتماد عليه في التنافس.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ان:

- تقديم الوكالات للخدمات السياحية الالكترونية مكنها من زيادة عدد العملاء من خلال ما تمنحه من عروض مكنها من جذب العملاء وتكوين علاقات قوية معهم.
- تسعى الوكالات من خلال موقعها الالكتروني الى جذب أكبر قدر ممكن من السياح، حيث يعمل الموقع الالكتروني على زيادة شهرة الوكالة السياحية مما يضمن استقطاب العملاء.
- بتبني الوكالات السياحية للمنصات الرقمية كاستراتيجية للترويج لخدماتها تعمل على زيادة عدد العملاء المحتملين، لذا فان اتباع استراتيجية تسعيرية تنافسية لخدماتها الالكترونية وتحديث عروضها كلما ساهم ذلك في زيادة حصتها السوقية.

4.3. التحليل الاحصائي لمدى التطوير في الخدمات السياحية المقدمة من طرف الوكالات:

يوضح الجدول رقم (04) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات مدى التطوير في الخدمات السياحية المقدمة، وتضمن 10 أسئلة موجهة لعينة من الوكالات السياحية بهدف التعرف على مدى التطوير في الخدمات السياحية المقدمة.

جدول (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات مدى التطوير في الخدمات السياحية المقدمة

الأبعاد والعبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
يسمح الموقع الالكتروني للوكالة من الاستجابة السريعة في تقديم الخدمة.	4.166	0.674	5	مرتفعة
يسهل الموقع الالكتروني للوكالة من تسهيل عمليات الحجز	4.550	0.554	2	مرتفعة
يضمن الموقع الالكتروني للوكالة من توفير سهولة في الدفع	3.987	0.616	8	مرتفعة
يضمن الموقع الالكتروني للوكالة توفير معلومات بشكل أفضل فيما يتعلق بالخدمات السياحية	4.852	0.532	1	مرتفعة
تطوير واستعمال التكنولوجيات الحديثة من شأنه تقديم خدمات سياحية متنوعة.	3.744	0.511	10	مرتفعة
تطوير واستعمال التكنولوجيات الحديثة من شأنه تحسين العرض السياحي	4.1205	0.651	6	مرتفعة
يتم تحديث الخدمات الالكترونية للوكالة بصفة دورية	3.887	0.674	9	مرتفعة
توفير الوكالات خدمات سياحية اضافية مناسبة يساهم في زيادة الطلب السياحي.	4.221	0.542	4	مرتفعة
إدخال وجهات سياحية جديدة تساعد على زيادة الطلب السياحي.	4.333	0.354	3	مرتفعة
إدخال عروض سياحية متميزة تساعد على زيادة الطلب السياحي.	3.988	0.256	7	مرتفعة
بعد التطوير في الخدمات المقدمة	**4.105**	**0.544**	/	مرتفعة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS .20

يتضح من الجدول أن **بعد التطوير في الخدمات المقدمة** قد حصل على موافقة مرتفعة عند متوسط حسابي 4.105 وانحراف معياري، 0.544، حيث حصلت الفقرة الرابعة والخاصة بضمان الموقع الالكتروني للوكالة توفير معلومات بشكل أفضل فيما يتعلق بالخدمات السياحية على أعلى متوسط حسابي بلغ4.852 وهو ما يدل على أهمية تضمين هذا البعد على هذه الفقرة. بينما جاءت الفقرة الخامسة، والخاصة بتطوير واستعمال التكنولوجيات الحديثة من شأنه تقديم خدمات سياحية متنوعة، بالمرتبة الأخيرة بدرجة موافقة مرتفعة حيث حصلت على متوسط حسابي 3.744 وانحراف معياري، 0.511 لذلك يجب على الوكالات السياحية الاهتمام أكثر بالمورد البشري الذي من شانه ان يكون عاملا حاسما في تنافسية وتطوير الخدمات السياحية.

مدى تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية يوضح الجدول رقم (05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات مدى تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية. وتضمن عشر أسئلة موجهة لعينة من إطارات الوكالات السياحية بهدف التعرف مدى تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ان:

- تتمحور أهمية الموقع الالكتروني للوكالات السياحية في: توفير أمثل للمعلومات المتعلقة بالخدمات، تسهيل عملية الحجز، الاستجابة السريعة في تقديم الخدمات، ضمان سهولة الدفع.
- الإعلان الالكتروني لوجهات سياحية جديدة ومتميزة تساعد على زيادة الطلب السياحي، ولا يتطلب تكاليف مشابهة لتكاليف التسويق التقليدي.
- الحاجة الى الاستثمار في تطوير واستعمال التكنولوجيات الحديثة من شأنه تحسين العرض السياحي.

4.4. التحليل الاحصائي لمدى تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية من قبل الوكالات:

يوضح الجدول رقم (05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات مدى تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية من قبل الوكالات السياحية، وتضمن 10 أسئلة موجهة لعينة من الوكالات السياحية بهدف التعرف على مدى تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية من قبل الوكالات السياحية.

جدول (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات مدى تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية من قبل الوكالات السياحية:

الأبعاد والعبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
يساعد الترويج الداخلي والخارجي للمواقع السياحية في تنمية الطلب السياحي.	4.100	0.738	4	مرتفعة
استخدام أدوات الشبكات الاجتماعية بما في ذلك الفيس بوك وتويتر يزيد المبيعات والحجوزات	4.552	0.421	1	مرتفعة
تسمح الحملات التسويقية المكثفة من خلال الشبكات الاجتماعية الالكترونية مثل فيسبوك والإعلان على جوجل، الى الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المهتمين بالجزائر	3.989	0.562	5	مرتفعة

تسمح الحملات التسويقية المكثفة من خلال الشبكات الاجتماعية الالكترونية الى الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المهتمين بالمنتج السياحي الجزائري.	3.788	0.958	6	مرتفعة
الترويج الإلكتروني يعد أقل تكلفة وأكثر فاعلية في الوقت الراهن لتوصيل المعلومات للسياح ومختلف شرائحهم وثقافاتهم من مختلف دول العالم.	4.1201	0.694	3	مرتفعة
يسمح الموقع الالكتروني للوكالة من اكتشاف الخريطة السياحية في الجزائر عبر باقة واسعة من الخدمات والتطبيقات والأدوات التفاعلية المتطورة	3.326	0.651	7	متوسطة
يوفر الموقع الالكتروني للوكالة معلومات وافية عن معالم الجزائر وتجاربها السياحية والثقافية والتراثية وفعالياتها ومرافقها الترفيهية.	3.142	0.552	9	متوسطة
تطلق الوكالات حملات موسعة عبر إعلانات «جوجل»، تركز على رسائل سياحية موجهة في الأسواق الرئيسة، إلى جانب التعاون الترويجي مع المواقع السياحية العالمية الرائدة، بما في ذلكbooking.com الذي يساهم في استقطاب قطاعات جديدة من الزوار.	2.363	0.354	10	منخفضة
اثبت الترويج الالكتروني فاعليته في تحقيق نتائج عملية ملموسة في توصيل رسالته السياحية بدقة للقطاعات المستهدفة وعلى نطاق واسع وبصورة فورية	4.235	0.684	2	مرتفعة
يعد الترويج الالكتروني للوكالة فرصة للتعرف إلى آراء وانطباعات المستخدمين عن تجربتهم في الجزائر، التي يتم دراستها وتحليلها والاستفادة منها في خطط التطوير السياحي.	3.256	0.621	8	متوسطة
بعد تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية	3.6872	0.674	/	مرتفعة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.20

يتضح من الجدول أن **بعد تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية** قد حصل على موافقة مرتفعة عند وسط حسابي 3.6872 وانحراف معياري، 0.674، حيث حصلت الفقرة الثانية باستخدام أدوات الشبكات الاجتماعية بما في ذلك الفيس بوك وتويتر يزيد المبيعات والحجوزات على أعلى متوسط حسابي بلغ4.552 وهو ما يدل على أهمية تضمين هذا البعد على هذه الفقرة، بينما جاءت الفقرة الثامنة، والخاصة بإطلاق الوكالات حملات موسعة عبر إعلانات «جوجل»، تركز على رسائل سياحية موجهة في الأسواق الرئيسة، إلى جانب التعاون الترويجي مع المواقع السياحية العالمية الرائدة، بما في ذلكbooking.com الذي يساهم في استقطاب قطاعات جديدة من الزوار، بالمرتبة الأخيرة بدرجة موافقة منخفضة حيث حصلت على

متوسط حسابي 2.363 لذلك يجب على الوكالات السياحية الاهتمام أكثر باطلاق حملات موسعة عبر إعلانات «جوجل»، تركز على رسائل سياحية موجهة في الأسواق الرئيسة، إلى جانب التعاون الترويجي مع المواقع السياحية العالمية الرائدة، بما في ذلكbooking.com الذي يساهم في استقطاب قطاعات جديدة من الزوار.

من خلال ما سبق نستنتج:

- تعتبر الشبكات الاجتماعية منصة قوية وذات فعالية كبيرة للوكالات السياحية من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء المحتملين، لذلك كلما استخدمت هذه الأدوات وتمت ادارتها بكفاءة كلما مكن ذلك مكن الوصول الى الأهداف الاستراتيجية المخطط لها.
- الترويج الإلكتروني يعد أقل تكلفة وأكثر فاعلية في الوقت الراهن لتوصيل المعلومات للسياح ومختلف شرائحهم وثقافاتهم من مختلف دول العالم.
- يسمح الموقع الالكتروني للوكالات من اكتشاف الخريطة السياحية في الجزائر عبر باقة واسعة من الخدمات والتطبيقات والأدوات التفاعلية المتطورة كما معلومات وافية عن معالم الجزائر وتجاربها السياحية والثقافية والتراثية وفعالياتها ومرافقها الترفيهية.
- يعطي الترويج الالكتروني للوكالة فرصة للتعرف على آراء وانطباعات المستخدمين عن تجربتهم في الجزائر، التي يتم دراستها وتحليلها والاستفادة منها في خطط التطوير السياحي.
- ان إطلاق الوكالات لحملات موسعة عبر إعلانات «جوجل»، تركز على رسائل سياحية موجهة في الأسواق الرئيسة، إلى جانب التعاون الترويجي مع المواقع السياحية العالمية الرائدة، بما في ذلكbooking.com يساهم في استقطاب قطاعات جديدة من الزوا، مما يساعد على تنمية السوق السياحي وزيادة الطلب السياحي.

5. اختبار الفرضيات:

1.5. اختبار الفرضية الأولى والتي مفادها: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين زيادة الحصة السوقية في سوق الخدمات السياحية، لاختبار الفرضية الأولى سوف نستخدم تحليل الارتباط البسيط.

جدول (06): اختبار تحليل الارتباط البسيط لقياس دور التسويق عبر المنصات الرقمية على الحصة السوقية

			التسويق عبر المنصات الرقمية	الحصة السوقية
ارتباط سبيرمان	التسويق عبر المنصات الرقمية	معامل الارتباط	1,000	,897**
		الدلالة الإحصائية	.	0,000
		حجم العينة	120	120
	الحصة السوقية	معامل الارتباط	,897**	1,000
		الدلالة الإحصائية	0,000	.
		حجم العينة	120	120

** الارتباط مهم عند مستوى 0.01 (ثنائي الذيل)..(**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.20

نلاحظ من الجدول ان **معامل الارتباط** بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين زيادة الحصة السوقية في الوكالات **يساوي 0.897 والقيمة الاحتمالية sig تساوي 0.000**، وبذلك توجد علاقة موجبة طردية وقوية بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين زيادة الحصة السوقية في الوكالات وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية **ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين زيادة الحصة السوقية في الوكالات.**

2.5. اختبار الفرضية الثانية والتي مفادها ان: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين تطوير الخدمات السياحية المقدمة.،لاختبار الفرضية سوف نستخدم تحليل الارتباط البسيط.

جدول (07): اختبار تحليل الارتباط البسيط لقياس دور التسويق عبر المنصات الرقمية على تطوير الخدمات السياحية المقدمة.

			التسويق عبر المنصات الرقمية	الخدمات السياحية المقدمة
ارتباط سبيرمان	التسويق عبر المنصات الرقمية	معامل الارتباط	1,000	,755**
		الدلالة الإحصائية	.	0,005
		حجم العينة	120	120
	الخدمات السياحية المقدمة	معامل الارتباط	,755**	1,000
		الدلالة الإحصائية	0,005	.
		حجم العينة	120	120

** الارتباط مهم عند مستوى 0.01 (ثنائي الذيل)..(**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.20

نلاحظ من الجدول ان **معامل الارتباط** بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبينتطوير الخدمات السياحية المقدمة **يساوي 0.755 والقيمة الاحتمالية sig تساوي 0.005**، وبذلك توجد **علاقة موجبة طردية وقوية** بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين تطوير الخدمات السياحية المقدمةوبالتالي نرفض الفرضية الصفرية **ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين وبين تطوير الخدمات السياحية المقدمة.**

3.5. اختبار الفرضية الثالثة والتي مفادها ان: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية. لاختبار الفرضية الثالثة سوف نستخدم تحليل الارتباط البسيط

جدول (08): اختبار تحليل الارتباط البسيط لقياس دور التسويق عبر المنصات الرقمية في تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية.

			التسويق عبر المنصات الرقمية	الترويج للوجهة السياحية
ارتباط سبيرمان	التسويق عبر المنصات الرقمية	معامل الارتباط	1,000	,614**
		الدلالة الإحصائية	.	0,009
		حجم العينة	120	120
	الترويج للوجهة السياحية	معامل الارتباط	,614**	1,000
		الدلالة الإحصائية	0,009	.
		حجم العينة	120	120

** الارتباط مهم عند مستوى 0.01 (ثنائي الذيل).0,01 La corrélation est significative au niveau .**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.20

نلاحظ من الجدول ان **معامل الارتباط** بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية **يساوي 0.614 والقيمة الاحتمالية sig تساوي 0.009**، وبذلك توجد علاقة موجبة طردية ومتوسطة بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية.

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية **ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية وبين تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية.**

6. النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة **إلى تحديد اهمية التسويق عبر المنصات الرقمية كاستراتيجية لتعزيز أداء الوكالات السياحية نحو تنشيط السياحة الجزائرية.** وقد تم جمع البيانات من عينة تقدر بـ 120 اطار في الوكالات السياحية عن طريق استبيان تم تصميمه لهذه الغاية، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتفسير بياناتها واختبار فرضياتها الموزعة على اربعة ابعاد رئيسية: يتعلق البعد الأول بالتحليل والكشف عن مدى استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية في الوكالات السياحية، بينما يحاول البعد الثاني إبراز مدى مدى تغير الحصة السوقية للوكالات في سوق الخدمات السياحية وجاء البعد الثالث لإبراز مدى التطوير في الخدمات السياحية المقدمة، اما البعد الرابع فحاول ابراز مدى تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- **تستخدم الوكالات السياحية التسويق عبر المنصات الرقمية استخداما فعالا وقد برز ذلك في النواحي التالية:**
  - ✓ العروض والامتيازات المقدمة عبر الإنترنت تتماشى مع تطلعات العملاء
  - ✓ المواقع الالكترونية للوكالة نشطة وعلى تواصل دائم مع العملاء.
- **يضمن استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية زيادة الحصة السوقية للوكالات في سوق الخدمات السياحية ويبرز ذلك في النواحي التالية:**
  - ✓ تقديم الوكالات للخدمات السياحية الالكترونية مكنها من زيادة عدد العملاء.
  - ✓ تسعى الوكالات من خلال موقعها الالكتروني الى جذب أكبر قدر ممكن من السياح
- **يضمن استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية التطوير في الخدمات السياحية المقدمة ويبرز ذلك في النواحي التالية:**
  - ✓ يضمن الموقع الالكتروني للوكالة توفير معلومات بشكل أفضل فيما يتعلق بالخدمات السياحية

✓ تطوير واستعمال التكنولوجيات الحديثة من شأنه تقديم خدمات سياحية متنوعة.

- **يضمن استخدام التسويق عبر المنصات الرقمية تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية ويبرز ذلك في النواحي التالية:**

✓ تسمح الحملات التسويقية المكثفة من خلال الشبكات الاجتماعية الالكترونية مثل فيسبوك والإعلان على جوجل، الى الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المهتمين بالجزائر

- تساهم الوكالات السياحية في تنشيط حركية السياحة في الجزائر من خلال:

✓ **زيادة الحصة السوقية للوكالات في سوق الخدمات السياحية.**

✓ **التطوير في الخدمات السياحية المقدمة**

✓ **تفعيل استراتيجية الترويج للوجهة السياحية**

في ضوء النتائج السابقة، نوصي بعدد من الاقتراحات، أهمها:

- تأهيل المورد البشري من اجل استخدام البرامج الالكترونية الجديدة، التحديث المستمر للبرامج المضادة للفيروسات مع تركيب جدار ناري بين المستفيدين ومصادر المعلومات.

- توفير خدمات وفق رغبات وتفضيلات الزبون تمكنها من استهداف زبائن جدد، ادراج عوامل تحفيزية اخرى كجودة الخدمات مبينة في الآراء الايجابية لطالبي الخدمة وكذا اراء الجماعات المرجعية بالإضافة الى السعر في موقعها الالكتروني كعوامل جذب العملاء.

- يجب على الوكالات السياحية التأكيد على: تحديث الخدمات الالكترونية للوكالة بصفة دورية، دخال وجهات سياحية جديدة تساعد على زيادة الطلب السياحي، إدخال عروض سياحية متميزة تساعد على زيادة الطلب السياحي.

- **من اجل تحقيق مساهمة فعالة للوكالات السياحية في تنشيط حركية السياحة في الجزائر يجب:** دعم وزارة السياحة للبرامج السياحية للوكالات،مساعدة المعاهد السياحية بتخريج موارد بشرية سياحية كفؤة، دعم كل الاطراف الفاعلة واتخاذ إجراءات دعم النوعية من خلال اللجوء إلى منح شهادات النوعية المعتمدة دوليا للوكالات السياحية.

المراجع:

1. Nakhleh, A. A.-T.-H. (2014, April). The Role of E - Marketing in the Development of Internet User Attitudes Toward Tourist Sites in Saudi Arabia. *Journal of Administrative and Economic Sciences Qassim University,, 7*(2), 6.
2. Pestek, M. C. (2010). Pratical aspects of E-marketing application in tourism development in bosnia and herzegovina. *Conference: International Conference "ICES - Economic Development Perspectives of SEE Region in Global Recession Context", School of Economics and Business in SarajevoAt: Sarajevo*, (p. 3). Sarajevo. Récupéré sur https://www.researchgate.net/publication/326837112

3. الديوان الوطني للسياحة .(2009) .منشورات الديوان الوطني للسياحة .الجزائر.
4. العلاق بشير .(2006) .*الاتصالات التسويقية الالكترونية*.الاردن: الطبعة الأولى. دار الوراق للنشر.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .(2000) .مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية .المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
6. بوكريطة, ن .(2011) .أثر الاتصال في رفع الأداء التسويقي للمؤسسة الخدمية –دراسة حالة وكالة السفر والسياحة .-TRAVELS WINDS FOUR الجزائر, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص تسويق, جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
7. عبدالعزيز, ر. ف .(2019) .دور وكالات السياحة والأسفار في تشجيع السياحة الداخلية د ا رسة حالة وكالة النجاح للسياحة والأسفار بولاية الشلف .*مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ,المجلد 8*)العدد 3.(
8. عزام, ز. أ .(2010) .أثر استخدام التجارة الإلكترونية كأداة تغيير على أداء صناعة وكلاء السياحة والسفر _حالة الأردن .*الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة يومي 13/12 ماي 2010*.
9. فريحة, ل& .,خروف, م .(2016) .إشكالية صياغة استراتيجية ترويجية للرفع من مستوى حركية السوق .*حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية*.*14* ,
10. منير, حـ. مـ .(2003) .*الاعلام السياحي*.القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
11. مهمل, ع. أ .(2019) .واقع وكالات السياحة والأسفار في الجزائر و دورها في التنشيط السياحي دراسة حالة . *مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية بحوث ودراسات، مخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية– جامعةالبليدة02*.5 ,(02)*06* ,

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6/ العدد:2/أكتوبر،2022، ص ص263-280

التمويل الجماعي بديل فعال لتمويل الشركات الناشئة
دراسة تحليلية للتجربة الفرنسية (2015-2021)

Crowdfunding as an effective alternative for startups funding - Analytical Study of the French Experience (2015-2021)-

* شوقي جباري
Chaouki Djebbari
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تاريخ الاستلام:2022/08/10 تاريخ القبول: 2022/09/27 تاريخ النشر: 2022/10/10

الملخص :
تهدف الدراسة إلى تبيان أهمية منصات التمويل الجماعي في تمويل الشركات الناشئة الفرنسية، لاسيما في ظل اعتبارها من أهم مصادر التمويل الحديثة التي توفر بديل تنافسي و منخفض التكلفة مقارنة بمصادر التمويل التقليدية، كما يتيح هذا التمويل فرصة الاختيار بين منتجات ائتمانية جديدة تتمتع بالمرونة، وسرعة الحصول عليها دون ضمانات ولا إجراءات إدارية معقدة فيكفي إقناع الجمهور بالمشروع وكسب دعمهم المادي كمستثمرين وعملاء مخلصين.لقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الجماعي في فرنسا وفر فرصة ثمينة لسد الفجوة التمويلية للشركات الناشئة مقارنة بالبدائل التمويلية المتاحة، وفي الأخير توصي الدراسة بضرورة الاستفادة من التجربة الفرنسية في توفير الحماية للمستثمرين والعمل على إدراج مكاتب الاستشارة والتدقيق بهدف تحقيق الكفاءة الاستثمارية، وتقديم الاعتماد للمنصات التي تتمتع بالخبرة الكافية في مجال حسن إدارة حملات الترويج للمشاريع وتجميع الأموال.
كلمات مفتاحية: التمويل الجماعي، الشركات الناشئة،منصات التمويل الجماعي،التجربة الفرنسية.
تصنيفاتJEL : O53,O14,G21.

Abstract :
The study aimed to highlight the role of crowd funding platforms in meeting the needs of French startups, as one of the most important modern low-cost sources of financing, and this financing provides the opportunity to choose between new flexible credit products, quickly without guarantees or complex administrative procedures by convincing the public and gaining its financial support as an investor and client faithful.
The study concluded that crowd funding in France bridged the financing gap for emerging companies compared to the available financing alternatives, In conclusion, the study recommends benefiting from the French experience in providing protection to investors, including consulting and auditing offices, and providing accreditation to platforms that have experience running project promotion.
Keywords: crowd funding, start-ups, crowd funding platforms, French Experience.
JEL classification codes: O53,O14,G21

* المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

تحتل الشركات الناشئة أهمية كبيرة في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد السواء و ذلك للدور الكبير الذي تلعبه في تفعيل استراتيجيات النمو، من خلال زيادة فرص التوظيف ومواجهة الفقر والبطالة وإعادة توزيع الدخل والمساهمة في زيادته.

ورغم ما تتمتع به الشركات الناشئة، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات خلال مراحل تطورها، والتي يأتي على رئسها التمويل،حيث تتميز المشاريع الناشئة بعائد كبير لأنها تعتمد على الابتكار في ظهورها وتطوير أعمالها. وفقا للتناسب بين العائد والمخاطرة فان الابتكار المصاحب لظهورها سيكون المتسبب الحقيقي في ارتفاع درجة المخاطرة، وبالتالي أحجام البنوك على تمويل هذا النوع من المشاريع ولتدارك هذا الأمر عملت العديد من الدول على تطوير سياسات وبرامج تسهل نفاذ التمويل لهذا النوع من الشركات.

ولقد سمحت الثورة الرقمية للقرن الواحد والعشرين من ابتكار بديل تمويلي يمكن له المساهمة بفعالية أكبر في سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها الشركات الناشئة والذي يعرف بمنصات التمويل الجماعي؛ حيث تعتبر أداة تمويلية مبتكرة تسمح بالتواصل المباشر بين أصحاب الأفكار الإبداعية والمستثمرين. و تسعى فرنسا في هذا المجال إلى تحقيق الاستفادة القصوى من منصات التمويل الجماعي في سد الاحتياجات التمويلية للشركات الناشئة خاصة في مراحل الإنشاء والتطوير. لذا عملت على تنظيم السوق بالشكل الذي يسمح بتوفير الحماية اللازمة لحقوق المستثمرين، ويسرع وتيرة التمويل.

1.1.أسئلة الدراسة:

وتأسيسا على ما سبق، تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى فعالية التمويل الجماعي في سد الفجوة التمويلية للشركات الناشئة الفرنسية؟

ويمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية للدراسة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تعمل منصات التمويل الجماعي؟ وما هي أشكال التمويل التي تتيحها؟
- ما هي التركيبة القطاعية لأشكال التمويل الجماعي في فرنسا؟
- كيف يسهم التمويل الجماعي في ترميم سلسلة التمويل المتقطعة بالنسبة للشركات الناشئة الفرنسية؟

2.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من حداثة البحث و تعاظم مشكلة التمويل التي تعاني منها الشركات الناشئة ، فضلا على تزايد التزامات الدولة التنموية اتجاه مواطنيها، وعدم قدرتها على توفير الاحتياجات المالية والدعم للمشاريع الناشئة وبالتالي تقويض فرص الابتكار والنمو، ويمثل التمويل الجماعي في هذا المجال بديل مبتكر للتمويل التقليدي، تنافسي منخفض التكلفة يلبي تطلعات الدولة وأصحاب المشاريع الابتكارية.

3.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على مفهوم وخصائص الشركات الناشئة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على معضلة التمويل التي تعاني منها.

-محاولة الوقوف على واقع منصات التمويل الجماعي في فرنسا وتحليل نشاطها، وإبراز الدور الذي تضطلع به في تمويل الشركات الناشئة.

-الاستفادة من التجربة الفرنسية في صياغة اقتراحات من شأنها مساعدة الدول النامية، على تعظيم مكاسب هذا المصدر التمويلي في دعم الشركات الناشئة.

4.1. منهج الدراسة:

حتى نتمكن من التوصل إلى الإجابة الواضحة للإشكالية المطروحة وأسئلة البحث، وبلوغ الأهداف المرجوة وتماشيا وطبيعة الموضوع فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب للدراسة، والذي يستعرض كافة المفاهيم والأفكار النظرية، ويقوم على تجميع المعلومات والبيانات وترتيبها وتصنيفها ثم تحليلها وتفسيرها ومحاولة الربط بينها قصد الوصول إلى نتائج وصياغة توصيات.

5.1. الدراسات السابقة:

-دراسة أسماء بللعما .التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة – اشارة المنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا-" (بللعما، 2020، الصفحات 1-20) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وضعية التمويل الجماعي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومدى قدرة هذا الأخير على سد الفجوة التمويلية للشركات الناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى اثبات

أسهامات منصات التمويل الجماعي المتواجدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تمويل عدد كبير من الشركات الناشئة.

– دراسة : *G, Usha. CrowdFunding For Startups in India* (Usha, 2013, pp. 50-54) تناقش هذه الورقة أهمية التمويل الجماعي كبديل لتمويل الشركات الناشئة؛ حيث يوفر التمويل الجماعي أشكالا مختلفة على التمويل التقليدي يسمح استخدامها ببدء المشروع في الأيام الأولى. كما يقدم هذا البحث تحليلا للمزايا والمخاطر التي ينطوي عليها التمويل الجماعي. فضلا على عرض معايير اختيار التمويل الجماعي من وجهة نظر الشركات التي تسعى للحصول على رأس المال مثل الشركات الناشئة. وتوصي الدراسة بضرورة اعتماد الاقتصاد الهندي على استراتيجية مدروسة من أجل تحفيز المستثمرين على استخدام التمويل الجماعي. وبالتالي تحقيق نجاح للشركات الناشئة والتخفيف من قيود التمويل التي يفرضها عليها التمويل المصرفي.

–دراسة : (Sophie & Sattin, 2016, pp. 1-15)

Le développement des start-up françaises : un problème de financement ?

الهدف من الدراسة يكمن في تقديم لمحة عامة عن أدوات التمويل المتاحة للشركات الناشئة ، ومناقشة فعاليتها من أجل تحقيق الاستمرارية في نمو هذه الشركات. بالأخص ضمن المراحل الأولى من وجودها. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الناشئة يمكن أن تستعين بمجموعة من الممولين في القطاعين العام والخاص الفرنسية. والتي تقدم مجموعة مختلقة من الروافع المالية. كما بينت الدراسة وجود فجوة تمويلية تقيد نمو الشركات الناشئة الفرنسية في مرحلة الانشاء. وأخيرًا توصي الدراسة بضرورة اعتماد التمويل الجماعي في المستقبل فهو يمثل أداة مبتكرة يعول عليها من أجل سد الفجوة التمويلية للشركات الناشئة الفرنسية .

وتنطلق الدراسة الحالية من آخر نقطة قد تم اقتراحها، أي أنها ستبحث على مدى فعالية التمويل الجماعي في سد الفجوة التمويلية للشركات الناشئة، وعلى الرغم من درجة التشابه الموجودة مع الدراسات السابقة إلا أن الدراسة تتميز عن غيرها في انفرادها بتحليل سوق التمويل الجماعي الفرنسي من خلال التعرف على أشكال التمويل الجماعي والقطاعات المهيمنة على كل شكل، بالإضافة إلى العمل على الكشف عن مواطن القوة في التجربة و تقديم مقترحات من شأنها النهوض بالتمويل الجماعي والشركات الناشئة في الدول النامية عامة والجزائر خاصة.

6.1. محاور الدراسة:

من أجل تحقيق مختلف أهداف الدراسة والتمكن من الإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، حيث سيتناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للتمويل الجماعي، في حين سنتطرق إلى دور التمويل الجماعي في تمويل الشركات الناشئة، أما المحور الثالث فقد خصص لتحليل و عرض تجربة التمويل الجماعي في فرنسا خلال الفترة 2015-2021.

2.الإطار المفاهيمي للتمويل الجماعي:

1.2.تعريف التمويل الجماعي: لقد تم تقديم العديد من التعاريف لمصطلح التمويل الجماعي وذلك من طرف الهيئات الدولية ، وفيمايلي يمكن إيجاز أهمها في :

يعرف البنك الدولي التمويل الجماعي Crowd Funding بأنه وسيلة ممكنه عبر الانترنت للشركات أو المؤسسات الأخرى لجمع الأموال تتراوح قيمتها عادة من حوالي ألف دولار إلى مليون دولار أمريكي في شكل تبرعات، أو استثمارات من عدة أفراد. (World Bank, 2013, p. 14)

وعرفته المفوضية الأوروبية بأنه: بديل حديث للتمويل يربط أولئك الذين يمكنهم تقديم الأموال أو إقراضها أو استثمارها بشكل مباشر، مع أولئك الذين يحتاجون إلى تمويل لمشروع معين، ويتم ذلك عادة من خلال المكالمات العامة عبر الانترنت للمساهمة في تمويل مشاريع محددة.(European, 2016, p. 8)

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن التمويل الجماعي عبارة عن عملية جمع مبالغ صغيرة من الأموال من عدد كبير من الممولين وتوجيهها إلى عدد كبير من المقترضين أو المستثمرين باستخدام التقنيات الرقمية.

2.2. أنواع التمويل الجماعي: يمكن تصنيف التمويل الجماعي إلى أربعة أنواع بما يتناسب مع الأهداف التي تسعى منصات التمويل الجماعي إلى تحقيقها:

(أ).**النموذج القائم على الهبات (التبرعات):** والذي يتم فيه تشجيع الأشخاص على التبرع بالمال لتمويل المشروعات الإبداعية ،والمشروعات ذات الطابع التعليمي أو الثقافي أو الاجتماعي الخيري، وعليه غالبا ما يتم الحصول على هذا التمويل من طرف المنظمات غير الربحية أو المؤسسات الخيرية التي ترمي إلى مساعدة الأفراد لإقامة مشاريعهم دون تلقي عائد مالي يذكر. (Usha, 2013, p. 51)

(ب).النموذج القائم على المكافئات : يعتبر هذا النوع تقنية مبتكرة بشكل خاص في أدوات تمويل المشروعات و أسلوب مميز لبدء أعمال وأشغال المؤسسات الناشئة،وقد بات أكثر أشكال التمويل الجماعي شعبية ،فهو قائم على المكافأة ليتيح للأشخاص المساهمة و المشاركة في المشروعات الحصول على عوائد مالية. وقد يكون شكل المكافأة غير ملموس كعشاء مع المبدعين أو شيء بسيط مثل بطاقة شكر.

(ج).النموذج القائم على الإقراض: شهد هذا النوع نموا كبيرا مقارنة بباقي أنواع التمويل الجماعي الأخرى ، حيث تكون صيغة التمويل هنا مبنية على مبدأ الإقراض التجاري، إذ يقوم المقرض بدعم صاحب المشروع مقابل فائدة، وذلك بهدف تلبية احتياجات المادية لشراء أصول معينة أو تمويل مشاريع معينة،أو حتى سداد الفواتير محددة القيمة،تختلف نسب الفائدة باختلاف سمعة المقترض، الهدف من وراء عملية التمويل ،طبيعة السوق،وجدولة عملية التسديد.

(د).النموذج القائم على الاستثمار(حقوق الملكية): تتيح المنصات التي تتبنى هذا النموذج لمستخدمي الانترنت فرصة تمويل مشروعات مختارة من قبل لجنة من الخبراء، وقد تكون هذه المشروعات موجودة في الأصل أو في طور الإنشاء، لذا ضمن هذا التمويل يقوم المستثمرون بشراء أسهم مشروعات مقترحة على الانترنت، على أن يصبحوا مساهمين و مشاركين في هذه المشروعات الممولة، و يعد هذا النوع من التمويل هو موجه بالأساس إلى تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الأعمال الناشئة.(GERMON & MAALAOUI, 2015, pp. 799-801)

3.2.مخاطر التمويل الجماعي : على الرغم من المزايا العديدة الخاصة بمنصات التمويل الجماعي إلا أن الأمر لا يخلو من وجود عيوب ومخاطر تهدد كافة المتعاملين في السوق، يمكن إيجازها من خلال النقاط التالية:

-مخاطر التخلف عن السداد: رغم الجهود المبذولة فان معدل التخلف عن السداد الفعلي في كثير من الحالات يعد غير معروف. إلا أن بعض الدراسات قدرت معدلات التخلف عن السداد للتمويل الجماعي القائم على الإقراض من نظير إلى نظير ب: 30٪ في عام 2009.

- مخاطر إغلاق أو فشل المنصة: على الرغم من قصر عمر تجربة التمويل الجماعي عالميا، إلا أن هذه الصناعة شهدت بالفعل حالة إغلاق منصة إقراض من نظير إلى نظير دون ترك أي بيانات عن العقود، مما أدى إلى خسارة استثمارية بنسبة 100٪.

- مخاطر الاحتيال: يتفاقم هذا الخطر في كل من الإقراض من نظير إلى نظير والتمويل الجماعي للأسهم، وذلك بسبب عدم الكشف عن هوية منشئ التمويل عبر الإنترنت.

– مخاطر عدم السيولة: لا يمكن للمستثمرين بيع مساهماتهم حيث لا توجد سوق ثانوية للتداول. هذا النقص في السيولة في التمويل الجماعي قد يكون من مخاطر الاستثمار للمستثمرين إذا لم يكونوا على علم بذلك.

– مخاطر الهجمات الإلكترونية: نظرا لطبيعة هذا التمويل وارتباطه الوثيق بالإنترنت، فان جميع الحشود الموجودة ضمن المنصات تكون عرضة لخطر الهجمات الإلكترونية السيبرانية.

– الافتقار إلى الشفافية والإفصاح عن المخاطر: تميل الكثير من المنصات إلى عدم الإفصاح عن المخاطر الاستثمار التي يتكبدها المقرض أو المستثمر حتى يصبح عضوًا في المنصة(Eleanor & Shane, 2014, p. 4) .

–مخاطر متعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية: أن الكشف على فكرة المشروع في فترة مبكرة من عمره يجعل الفكرة عرضة للسرقة أو التقليد، فضلا عما يتمتع به المستثمرين المقلدين من قدرات مادية تمكنهم من تطوير الفكرة وتحويلها إلى مشروع رائد. (الصالحين، 2016، صفحة 632)

3. التمويل الجماعي بديل لتمويل الشركات الناشئة:

1.3. تعريف الشركات الناشئة: تطلق تسمية مشروع ناشئ start up على المنشآت الشابة أي تلك التي تكون في المراحل المبكرة من نموها، كما أنها تعبر عن تلك المنشآت التي تكون في مرحلة دراسة القابلية للانطلاق التي تشهد البحث والتطوير، والتي تهدف لإثبات قابليتها التقنية والسوقية، والمنشآت التي تكون في مرحلة انطلاقها أو السنوات الأولى من حياتها. (بختي و بوعوينة، 2020، صفحة 536)

وحسب Eric Ries المؤسسة الناشئة : "هي عبارة عن كيان بشري صمم لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة في بيئة الأعمال المحيطة بها" (Eric, 2011, p. 37)

كما يعرف آخر على أنها: "مؤسسات تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، بغض النظر عن حجمها أو قطاع أو مجال نشاطها، فضلا عن تميزها بارتفاع عدم التأكد والمخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها. وبالتالي فان المؤسسات الناشئة هي مؤسسات تراهن على قيمة الابتكار ".(Marty, 2015, p. 6)

بناء على ما سبق، يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لابتكار وطرح منتج أو خدمة جديدة وتسويقها،كما أنها تتميز بارتفاع المخاطرة وحالة عدم التأكد، في مقابل تحقيق نمو سريع وقوي مع احتمال تحقيقها لأكبر عائد ممكن في حالة نجاحها.

2.3.دورة حياة الشركات الناشئة: وتمر دورة حياة هذا النوع من الشركات بست مراحل: (بوالشعور، 2018، الصفحات 421-422)

(أ).**المرحلة الأولى:** و تبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما،أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث،ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك للتأكد من إمكانية تنفيذها على ارض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

(ب).**المرحلة الثانية** : مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة،،حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يواجه المقاول يكمن في أن تجد الفكرة من يتبنها على ارض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجا رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى المؤسسين والأصدقاء والعائلة أو ما يعرف ب (FFF).(Fools,Family,Friends) بوصفهم المصدر الأول الذي يلجا إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية.

(ج).**المرحلة الثالثة**:مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو:يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع ،ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هذه المرحلة؛ يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل فيبدأ الضغط السلبي؛ حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

(د).**المرحلة الرابعة**: الانزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا انه يستمر في التراجع حتى تصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الموت،وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك وخاصة أن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

(هـ).**المرحلة الخامسة:** تسلق المنحدر ،يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة،لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره،وتسويقه على نطاق أوسع.

(و).**المرحلة السادسة:**مرحلة النمو المرتفع، في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل النهائي ويخرج من مرحلة التجريب والاختبار إلى مرحلة التسويق المناسب. وفي هذه المرحلة تبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح.

3.3. أهمية التمويل الجماعي بالنسبة للشركات الناشئة : يشكل التمويل الجماعي أحدى مصادر التمويل الخارجية والتي يعول عليها من أجل تمويل الشركات الناشئة خاصة، وفيما يلي المزايا الرئيسية التي يوفرها التمويل الجماعي لها: (khodheir & Ougunoune, 2021, pp. 424-425)

– تساعد منصات التمويل الجماعي الشركات الناشئة في الوصول إلى عدد كبير من المستثمرين الذين سيدعمون أفكارهم ومشاريعهم، على عكس البنوك التي تضع حواجز أمام هذه الشركات بسبب ملاءتها المالية،

– يتيح التمويل الجماعي للشركات الناشئة الفرصة لاختيار منتجات ائتمانية جديدة، على عكس المصادر المالية التقليدية ، التي غالبًا ما تكون غير مجدية أو غير راغبة في تقديم عروض لمنتجات تتمتع بالمرونة.

– من الأسهل على المؤسسات الناشئة التفكير في التمويل الجماعي من حيث الإجراءات بدلاً من اختيار مصادر التمويل التقليدية ، حيث إن أخذ الضمانات غائب في التمويل الجماعي.

– تساعد منصات التمويل الجماعي على الترويج لفكرة الشركات الناشئة في جميع أنحاء العالم عبر الإنترنت، مع توفر ميزة أكبر تتمثل في سرعة الحصول على التمويل. حيث يتم الحصول على تمويل في غضون أسابيع قليلة مقابل عدة أشهر في حالة التمويل المصرفي. عادةً ما توفر منصات التمويل الجماعي إمكانية إجراء الحملة الترويجية للحصول على التمويل خلال مدة تتراوح بين 20 و 90 يوما كحد أقصى .

– حقيقة إن الشركات الناشئة قد نجحت في إقناع جمهور كبير بدعم منتج أو خدمة ما. يعني أنها يمكن أن تعتبر هؤلاء المستثمرين أول العملاء المخلصين الذين سيدعمون المشروع؛

– طالما أن قائد المشروع على اتصال مباشر مع الجمهور فهذا سيساعده كثيرًا، حيث أنه سيستمع إلى عملائه قبل الإطلاق الرسمي للمشروع، لذلك سيعرف ما إذا كان المشروع سيكون مربحًا من خلال آراء ونصائح المساهمين.

– سيحصل المستمرين المعتمدين على التمويل الجماعي على فرصة الحصول على تنويع في مصادر تمويلهم ، بتكلفة منخفضة وتنافسية مقارنة بأدنى مساعدة من البنوك في المستقبل.

– سيسمح التمويل الجماعي بإنشاء الأعمال التجارية الصغيرة دون مساعدة مباشرة من الدولة، لأنه حتى الآن يتم توفير جميع المساعدات لإنشاء الأعمال التجارية من قبل الدولة. لاسيما بالنسبة للدول الأوربية التي تعاني من فجوة تمويلية كبيرة تحتاج إلى بدائل تمويلية مبتكرة لسدها.

– سيعزز التمويل الجماعي ريادة الأعمال، التي تظل مفتاح التنمية الاقتصادية المستدامة لأي بلد، من خلال تشجيع رواد الأعمال الشباب على تحقيق مشاريعهم أي إنشاء شركات ناشئة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة.

4.عرض التجربة الفرنسية في مجال التمويل الجماعي للشركات الناشئة

لقد دفع البروز المفاجئ والسريع للعديد من منصات التمويل الجماعي في فرنسا إلى قيام السلطات المشرفة على التدقيق في طبيعة الجوانب القانونية للأنشطة التي تقوم بها. وحماية المستثمرين وهو ما دفع السلطات الوصية إلى تحديد إطار تنظيمي جديد بموجب الأمر رقم 2014-559 المؤرخ في 30 مايو 2014 وكذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2014-1053 المؤرخ في 16 سبتمبر2014، وتعنى القوانين السابقة ب: (الصالحين، 2016، صفحة 652)

– تنظم عمل منصات التمويل الجماعي ويعفيها من بعض الاشتراطات القانونية التي تنص عليها بعض القوانين السارية لاسيما مسالة الاحتكار العمل المصرفي وخدمات الدفع.

–استحداث وضع قانوني لمنصات التمويل الجماعي تحت مسمى، مستشار الاستثمار الجماعي.

–يضفي قانون التمويل الجماعي صفة الوسيط على منصات التمويل الجماعي مما يعفيها من جملة من الاشتراطات القانونية.

1.4.حجم التمويل الجماعي في فرنسا: لا يزال التمويل الجماعي وسيلة فعالة لتمويل المؤسسات، حيث تحضا هذه الصناعة العالمية بنموا ثابتًا. وفي فرنسا يشهد هذا النوع من التمويل نموا منقطع النظير ويبين الشكل البياني التطور الحاصل في هذا التمويل الجماعي.

الشكل رقم (1): تطور حجم التمويل الجماعي في فرنسا خلال الفترة 2015–2021.

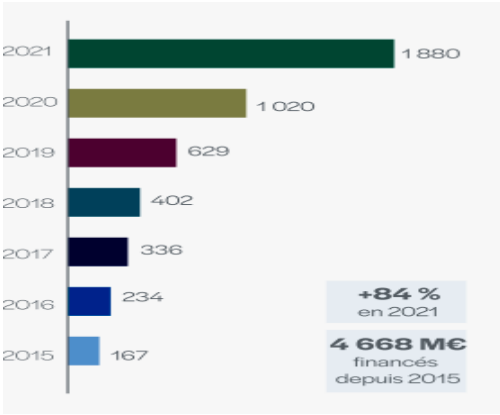

Source : (Mazars, 2021, p. 3)

لقد استطاعت منصات التمويل الجماعي الفرنسية خلال سنة 2021 من تجميع 1880 مليون يورو، أي بزيادة قدرها 84٪ مقارنة بسنة 2020، وعلى العموم فان هذا النوع من التمويل قد تضاعفت الأرقام التي حققها بمقدار 11.2 منذ سنة 2015 ، ليصل مجموع التمويل الجماعي التراكمي للفترة 2015–2021 إلى ما يقارب 5 مليارات .

ويرجع الكثير من المختصين نمو التمويل الجماعي خلال سنة 2021 إلى الأسباب التالية:

– مصداقية التمويل الجماعي في دوائر تمويل الاقتصاد.

–تطابق حقيقي بين مطالب مروجي المشروع وتوقعات المدخرين.

–تنويع آليات الجمع (الإيداع الخاص ، صناديق الاستثمار ، .....الخ) الناتجة عن تهجين التمويل الجماعي وإدارة الأصول.

– ثقل سوق العقارات الذي يستمر في النمو؛ حيث مثل هذا العام 61٪ من التدفقات الإجمالية وبالتالي فقد تجاوز حد المليار يورو لوحده.

– دعم الدولة للشركات التي تواجه صعوبات مالية، من خلال عمل وسطاء التمويل الجماعي (IFP) على توزيع القروض التي تضمنها الدولة بنسبة تصل إلى 90٪.

2.4.أشكال التمويل الجماعي في فرنسا: يمكن تحديد أشكال التمويل الجماعي التي تم تجميعها من منصات. والذي إبرازه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2): تطور أشكال التمويل الجماعي في فرنسا خلال الفترة (2015–2021)

الوحدة : مليون أورو

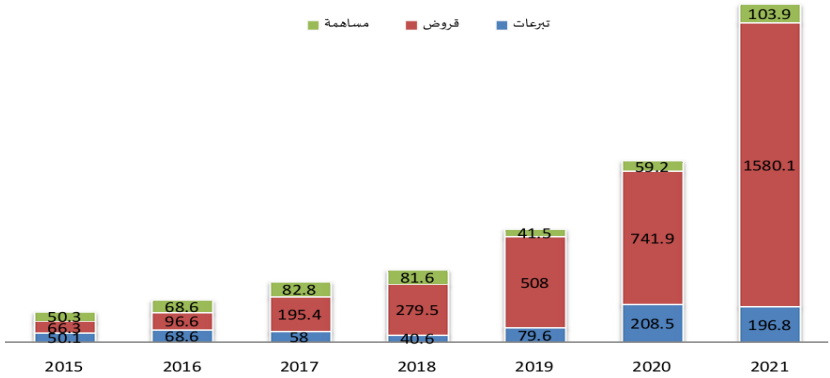

Source: (Mazars, 2021, p. 4) (KPMG, 2018, p. 3) (KPMG, 2016, p. 3)

من خلال الشكل البياني السابق يظهر أن أشكال التمويل الجماعي قد عرفت تحولاً جوهرياً في تركيبتها بداية من سنة 2017،حيث أن القفزة التي شهدها التمويل الجماعي ترجع في الأساس إلى النمو المحقق في التمويل القائم على الإقراض الذي زاد ب102% مقارنة بالسنة الماضية. وقد استمرت هيمنة التمويل الجماعي القائم على الإقراض بمعدلات نمو متزايدة ليحقق أعلى نسبة نمو خلال سنة 2021 والمقدرة ب : 113%. حيث بلغ 1580.1 مليون أورو أي ما يمثل نسبة 84 % من إجمالي التمويل الجماعي.أما خلال ثلاث سنوات الأخيرة 2019-2021 ، فقد شهد كل من التمويل الجماعي القائم على التبرعات والاستثمار (المساهمة) استقرارا في النمو .

وعموما يمكن تجزئة كل شكل من أشكال التمويل الجماعي إلى تركيبته الجزئية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3): تجزئة أشكال التمويل الجماعي في فرنسا خلال الفترة 2018-2021

Source : (Mazars, 2021, p. 4)

(أ).**التمويل الجماعي القائم على التبرع:** يعد 2020 عام التبرعات القياسية للتمويل الجماعي الذي بلغ 218.5 مليون يورو حيث قدم المواطنين دعما قويا منقطع النظير للمشاريع الإنسانية والاجتماعية، بالمقابل تظل سنة 2021 عامًا جيدًا ومحافظة على نفس النسق الذي أنتهجه المجتمع الفرنسي، حيث تم تجميع ما قدره : 196.8 مليون يورو من أجل 165555 مشروع. وبإجراء تحليل القطاعي على الأموال التي تم تجميعها نجد تركزها في قطاع الثقافة الذي تحصل على نسبة 53.8% (لاسيما الفنون والفعاليات ، العروض الحية مقابل 60.4 مليون يورو)، يليها القطاع الاجتماعي بنسبة 25.8٪ من التبرعات (بما في ذلك المشاريع الإنسانية والتضامنية التي تمثل 32 مليون يورو)، ثم القطاع الاقتصادي بنسبة 20.4٪ من الإجمالي.(Mazars, 2021, p. 7)

(ب).**التمويل الجماعي القائم على الاستثمار:** خلال عام 2021 تم تجميع 103.5 مليون يورو من أجل الاستثمار(عن طريق المساهمة في رأس المال أو الاستثمار الملائكي الذي يقوم به رواد الأعمال والمستثمرين الكبار)، ويلاحظ أن هذا النوع من التمويل قد نما بنسبة 75٪ تقريبًا مقارنة بعام 2020. وبإجراء تحليل القطاعي على الأموال التي تم تجميعها نجد هيمنة القطاع الاقتصادي بنسبة 98.3% ، وضمن هذا الأخير يواصل قطاع البيئة والطاقة المتجددة أخذ زمام المبادرة حيث بلغت نسبته 50 %من التمويل الإجمالي أي ما يعادل : 50.9 مليون يورو ، ثم يليه – لأول مرة – قطاع التكنولوجيا والرقمنة بنسبة 28 % أي ما يعادل 28.5 مليون يورو . (Mazars, 2021, p. 8)

(ج).**التمويل الجماعي القائم على الإقراض:** جمعت منصات التمويل الجماعي القائم على الإقراض مقدار: 1.58 مليار يورو في عام 2021 مقارنة بـ 741 مليونًا يورو في عام 2020 ،حيث بلغت نسبة النمو 113%+ والتي توصف بالانفجار في التمويل الجماعي القائم على القروض مقارنة بالسنوات السابقة. وبإجراء تحليل القطاعي على الأموال التي تم تجميعها نجد هيمنة القطاع الاقتصادي بنسبة 99.4 %بشكل أساسي (1570.6 مليون يورو)، وضمن هذا الأخير يتصدر قطاع العقارات بنسبة 73 % حيث بلغ التمويل الجماعي : (1146.5 مليون يورو) وذلك بسبب النمو المستمر لسوق العقارات نظرا لاعتباره استثمار أكثر أمانا في ظل تزايد معدلات التضخم في الاتحاد الأوربي كنتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، ثم يليها قطاع البيئة والطاقات المتجددة بنسبة 12% (188.5 مليون يورو) وذلك كنتيجة للتوجه الذي انتهجته الحكومة الفرنسية بعد غلق الكثير من المفاعلات النووية فضلا على اتفاقية باريس للتغير المناخي

2015، ويحل قطاع التجارة والخدمات في المرتبة الثالثة بنسبة 10 % أي بمبلغ يعادل :157.1 مليون يورو.

3.4.دور التمويل الجماعي الفرنسي في تمويل الشركات الناشئة : غالبًا ما تسلط الدراسات الاقتصادية الضوء على وجود فجوة تمويل في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتكمن هذه الفجوة في عدم وجود تمويل بالمبالغ الصغيرة التي يقدمها أصحاب رؤوس الأموال، التي تخصص للشركات في المراحل الأولى من نموها، لاسيما في ظل استنفاد مصادر التمويل غير الرسمي المتمثلة في : المؤسسين والأصدقاء والعائلة أو ما يعرف بـ: (Fools,Family,Friends).(FFF) بوصفهم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل اللازم . هذا النقص في التمويل يقلل من معدل البقاء على قيد الحياة للشركات الناشئة في مرحلة الإنشاء ويحد من نموها للوصول للمرحلة الثانية، وبالتالي في هذا التوقيت بالذات تتزايد احتمالات حدوث فجوة التمويل الثانية.

والجدير بالذكر أن فجوة التمويل تظهر في أوقات مختلفة حسب البلد، لأن عتبة الاستثمار الدنيا لأصحاب رؤوس الأموال تختلف من بلد إلى آخر. ويتيح بديل الاستثمار الملائكي إمكانية سد "فجوة التمويل" جزئيًا في جميع البلدان، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة .ومع ذلك ، فإن المبالغ المستثمرة من قبل رواد الأعمال ليست كافية لسد الفجوة بين المصادر الأولى للتمويل غير الرسمي واستثمارات رأس المال المخاطر .

وفقًا لكثير من المختصين، تنبع فجوة التمويل في أوروبا من حقيقة مفادها أن شركات الناشئة تفقد جاذبيتها للاستثمار بشكل متزايد في المراحل الأولى من تطوير الأعمال نظرا لضعف معدل العائد على الاستثمار. هذه النقطة تبدو صارخة بشكل خاص في فرنسا. ولتبيان ذلك يمكن النظر للجدول التالي الذي يمثل المبالغ المستثمرة من قبل شركات رأس المال المخاطر . (WILSON & SILVA, 2013)

الجدول رقم (1): حجم التمويل برأس المال المخاطر في الشركات الناشئة الأوربية والأمريكية خلال الفترة 2007-2014 :

	فرنسا[1]		المملكة المتحدة[1]		الولايات المتحدة الأمريكية[2]	
	2007	2014	2007	2014	2007	2014
المرحلة الأولي البذور	24	6	4	6	1832	828
المرحلة الثانية الإنشاء	364	370	557	268	6298	16136
مشروع المرحلة اللاحقة التطوير	569	370	1080	495	141075	33880
المجموع	957	746	1641	769	149205	50844

(1): الوحدة : مليون يورو (2): الوحدة : مليون دولار

Source : (Sophie & Sattin, 2016, p. 8)

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أنه منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، تم إهمال المراحل الأولى من تطوير الأعمال إلى حد كبير من قبل شركات رأس المال المخاطر في جميع البلدان الأوروبية دون استثناء. بالمقابل فقد قام مشغلي شركات رأس المال المخاطر على إنفاق 50 مليار دولار من المرحلة الأولى إلى مرحلة التطوير في عام 2014، ولم ينفق المشغلون الفرنسيون سوى 746 مليون يورو لتمويل المراحل الثلاثة الممثلة لنمو الشركات الناشئة في فرنسا.

عموما فان فجوة التمويل تتزايد بالأخص في المراحل الأولى لتأسيس الشركات الناشئة، بسبب انخفاض العائد وارتفاع حجم المخاطر، مما يستدعي ضرورة تدخل السلطات العامة الفرنسية من أجل سد الفجوة التمويلية.وبهدف تحقيق ما تصبو إليه الحكومة الفرنسية فقد تم التوجه للتمويل الجماعي من خلال منصات الانترنت التي تمكنها من جمع الأموال للمشاريع المحفوفة بالمخاطر (الشركات الناشئة، الابتكار ، البحث والتطوير ....الخ) حيث أصبحت البنوك. أو المستثمرين الماليين التقليديين (رأس المال المخاطر، الاستثمار الملائكي) غير قادرين بالضرورة على تمويل احتياجاتها، بالإضافة إلى تزايد التزامات الدولة التنموية. وعدم قدرتها على خلق التوازنات في أسواق التمويل . ولعل أحدى أبرز مزايا التمويل الجماعي يكمن في كونه سوق ابتكاري تتنوع فيه الآراء بين المتدخلين. على عكس التمويل من خلال وسيط مالي حيث يتم تفويض قرار الاستثمار إلى شخص ما .وقد تمكنت سوق التمويل الجماعي الفرنسية من توفير بديل تمويلي فعال بالنسبة للشركات والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (2): عدد المشاريع الممولة من طرف منصات التمويل الجماعي الفرنسية خلال الفترة (2015–2021)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المشاريع	17775	21375	24126	33381	19954	115616	168712

Source: (Mazars, 2021, p. 5), (Mazars, 2020, p. 6), (KPMG, 2018, p. 3)

من خلال الجدول نلاحظ أن الدراسات المسحية التي تم إعدادها حول منصات التمويل الجماعي قد بينت حجم النمو الذي شهده مؤشر عدد الشركات الممولة بهذا البديل التمويلي، حيث بلغت نسبة نمو الشركات الممولة من طرف المنصات خلال عام 2021 : 46 %أي أنه قد تم تمويل ما مقداره 168712 مشروعا. كما يلاحظ تزايد عدد الشركات الناشئة الممولة عن طريق منصات التمويل الجماعي، فقد بلغ عددها : 4508 شركة خلال عام 2021 مقارنة بسنة 2020 الذي كان عددها : 2950 شركة.(Mazars, 2021, p. 5) (Mazars, 2020, p. 6)

5. خاتمة

يحظى التمويل الجماعي باعتباره أحد الأدوات التمويلية الحديثة المبتكرة رواجا كبيرا لدى المستثمرين والمتبرعين (أصحاب الفائض) وأصحاب الأفكار والمشاريع (أصحاب العجز)، بل أنه أصبح يمثل بديلا فعالا لا يستهان به في توفير مصدر تمويل تنافسي للشركات الناشئة، مقارنة بمصادر التمويل التقليدي الأكثر تعقيدا وصعوبة، وذلك لانخفاض تكاليفه، وتنوع المنتجات المالية التي يطرحها فهي تتمتع بالمرونة، وسرعة الحصول عليها دون ضمانات.

1.5. نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها أهمها في النقاط التالية:

-يعتبر التمويل الجماعي فكرة قديمة بحلة جديدة، حيث أنه عبارة عن عملية حشد للأموال عبر منصات رقمية وذلك من أجل تقديم دعم اجتماعي للمنظمات الخيرية أو لدعم الشركات الناشئة على وجه الخصوص، فهو يتيح لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة الفرصة لتمويل مشروعاتهم.

-تتوزع أشكال التمويل الجماعي ما بين : التمويل الجماعي القائم على الإقراض، التمويل الجماعي القائم على الاستثمار في الأسهم، التمويل الجماعي القائم على التبرعات ،و التمويل الجماعي القائم على المكافآت.

- على رغم من المزايا العديدة التي يوفرها التمويل الجماعي إلا انه لا يخلو من بعض المخاطر والعيوب والتي تنحصر في استهلاك وقت أكثر من اللازم لجمع الأموال، وأحياناً لا تستطيع الحصول على المبلغ المطلوب، أو التعرض للاحتيال أو الهجوم السبيراني الالكتروني، عدم قدرة المستثمرين على استرجاع أموالهم، فضلا على انعدام الشفافية والكشف عن المخاطر، بحيث لا يتم الإفصاح عن المخاطر إلى بعد أن يصبح المقرض أو المستثمر عضواً في المنصة.

- لقد استجاب المشروع الفرنسي إلى النداءات السريعة المتكررة المؤيدة لضرورة وضع إطار قانوني مستقل ينظم منصات التمويل الجماعي، بهدف توفير الحماية للمستثمرين وتنظيم كافة الجوانب القانونية المتعلقة بعمل منصات التمويل الجماعي والمحصلة النهائية تجلت في تحديد إطار تنظيمي جديد بموجب الأمر رقم 2014-559 المؤرخ في 30 مايو 2014 وكذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2014-1053 المؤرخ في 16 سبتمبر2014. حيث أعفاها القانون من بعض الاشتراطات التي تنص عليها بعض القوانين السارية لاسيما فيما يتعلق بمسألة احتكار

العمل المصرفي وخدمات الدفع. كما أضفى القانون على منصات التمويل الجماعي صفة الوسيط ومستشار الاستثمار الجماعي .

– أثبتت التجربة الفرنسية، أن التمويل الجماعي قد تمكن من سد الفجوة التمويلية للشركات الناشئة بفعالية مقارنة بالبدائل التمويلية الأخرى، وبالتالي يعتبر القناة التمويلية الأنسب والأمثل لهذا النوع من الشركات لاسيما أنه لا يفرض تقديم ضمانات لرأس المال المستثمر الذي يمثل التحدي الأكبر لأصحاب المشاريع الناشئة، فضلا على سرعة الحصول عليها دون إجراءات إدارية معقدة.

–بين تحليل سوق التمويل الجماعي لفرنسا هيمنة التمويل القائم على الإقراض خلال فترة الدراسة وذلك لانخفاض المخاطرة وتركز أغلب استثماراته في قطاع العقارات الذي يشهد نموا متزايداً، أما التمويل الجماعي القائم على الاستثمار فقد سيطر عليه القطاع الاقتصادي، بالأخص قطاع البيئة والطاقة المتجددة. في حين التمويل الجماعي القائم على التبرعات فقد حاز القطاع الثقافي والاجتماعي على جل استثماراته.

2.5. توصيات الدراسة:

وفي الأخير يمكن الاستفادة من تحليل التجربة الفرنسية في تقديم التوصيات التالية:

– ضرورة الاستفادة من الإطار القانوني التنظيمي للتمويل الجماعي الفرنسي الخاص بالشركات والأفراد سواء كانوا متبرعين أو مقترضين أو مكتتبين في الأوراق المالية.

–استغلال كافة وسائل التواصل الاجتماعي بهدف التسويق الجيد للحملات الترويجية لعملية جمع التمويل عبر منصات التمويل الجماعي، ونشر الوعي المالي لدى صغار المدخرين، وتقديم حوافز للدخول لهذه الصناعة بوصفها أحدى الأساليب التمويلية المبتكرة.

–العمل على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة سرعة تدفق الانترنت، وذلك بهدف توسع دائرة انتشار المنصات وقدرتها على جذب المتبرعين أو المستثمرين، فضلا عن توسيع وتعميم دائرة استخدام وسائل الدفع الالكتروني.

–نشر و تعزيز ثقافة التمويل الجماعي والشركات الناشئة لدى كافة الفئات المستفيدة، عن طريق استخدام كافة قنوات التواصل المتاحة وذلك من أجل استثمار الأموال الراكدة في الاقتصاد وجعلها تحرك دواليب التنمية وتسهيل عملية تنفيذ أفكار الشباب المبدعين.

6. قائمة المراجع.

-Chang, J. (2022). *80 Crowdfunding Statistics You Must See: 2022 Platforms, Impact & Campaign Data*. Consulté le 07 24, 2022, sur https://alternatives.financesonline.com/crowdfunding-statistics/#5.

-Eleanor, K., & Shane, W. (2014). Crowd-funding: An Infant Industry Growing Fast. *Staff Working Paper of the IOSCO* .

-Eric, R. (2011). *The Lean Startup: How Today's Entrepreneurs Use Continuous Innovation to Create Radically Successful Businesses.* New York.

-European, C. (2016). *Crowdfunding in the EU Capital Markets Union.* Brussels.

-GERMON, R., & MAALAOUI, A. (2015). *Le crowdfunding une nouvelle voie de financement pour les PME.* Paris: le grand livre de l'économie pme.

-*Islamic Crowdfunding Platforms in Malaysia*. (2021, December 16). Consulté le 07 27, 2022, sur https://ethis.co/blog/islamic-crowdfunding-platforms-malaysia/.

-khodheir, l. S., & Ougunoune, H. (2021). Crowdfunding As An Alternative Financing Solution For Smes In Algeria. *Dirassat Journal Economic , 12* (2), 415-413.

-KPMG. (2016). *BAROMÈTRE DU CROWDFUNDING EN FRANCE 2016.* FRANCE.

-KPMG. (2018). *BAROMÈTRE DU CROWDFUNDING EN FRANCE 2018.* FRANCE.

-Marty, o. (2015). La Vie De Start-Up (S') Investir Dans Les Entreprises Innovantes.Gérer et Comprendre. *Annales des Mines* (67), 4-15.

-Mazars. (2020). *Baromètre du crowdfunding en France 2020.* France.

-Mazars. (2021). *Baromètre du crowdfunding en France 2021.* France.

-Sophie, P., & Sattin, J.-F. (2016). le developpement des start-up Françaises: un probleme de financement? *ISTE openScience* , 1-12.

-Usha, G. (2013). CrowdFunding For Startups in India. *IOSR Journal of Business and Management , 2*, 50-54.

-WILSON, K., & SILVA, F. (2013). Policies for Seed and Early Stage Finance: Findings from the 2012 OECD Financing Questionnaire. *Science, Technology and Industry Policy Papers* .

-World Bank. (2013). *Crowdfunding's Potential for the developing world.* Washington.

-أسماء بللعما. (2020). التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة-اشارة المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، 5* (2)، 1-20.

-شريفة بوالشعور. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية ، 4* (2)، 418-430.

-علي بختي، و سليمة بوعوينة. (2020). المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع والتحديات. *مجلة الدراسات والأبحاث ، 12* (1)، 521-552.

-محمد العيش الصالحين. (2016). الحوكمة والتمويل الجماعي (قراءة في التجربة الفرنسية). *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، 4* (1)، 623-657.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد:6/ العدد:.2/أكتوبر،2022 ،ص ص281-299.

انعكاسات العوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي على إدارة أرباح الشركات–دراسة آراء مجموعة من المهنيين والأكاديميين

Implications of personal factors related to external audit quality in earnings management-study of a group of auditors and academics viewpoints

*ط.د.حمزة بولعراس
HAMZA BOULAARES
مخبر حاضنات المؤسسات والتنمية المحلية
جامعة خنشلة_الجزائر
Boulaares.hamza@univ-khenchela.dz

د.عصام سليماني
AISSAM SLIMANI
مخبر حاضنات المؤسسات والتنمية المحلية
جامعة خنشلة_الجزائر
Aissam_slimani@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/05/12 تاريخ القبول: 2022/09/28 تاريخ النشر: 2022/10/10

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات العوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي على إدارة أرباح الشركات، حيث تم اعتماد ثلاثة عوامل مرتبطة بجودة التدقيق وهي استقلالية المدقق، أتعاب المدقق، سمعة المدقق، ومن أجل قياس هذا الانعكاس تم تصميم استبانة وزعت على عينة من المهنيين والأكاديميين.

وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي على إدارة أرباح الشركات، حيث أن العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي تفسر ما نسبته (23%) من التغير الحاصل على إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية:جودة التدقيق، استقلالية المدقق، أتعاب المدقق، سمعة المدقق، إدارة الأرباح.

تصنيفJEL: M41، M42 .

Abstract :

This study aimed to know the implication of personal factors related to the external audit quality in the corporate earnings management, where three factors related to the external audit quality were adopted; the auditor's independence, auditor's fees and auditor's reputation. In order to measure this reflection, a questionnaire was designed and distributed to a sample of auditors and academics.

The study concluded that there is a statistically significant impact of personal factors related to external audit quality in earnings management, as personal factors explain 23% of the change in earnings management.

Key words: external audit quality,auditor's independence, auditor's fees, auditor's reputation,earnings management

JEL classificationcodes : M41 , M42.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتمد الأطراف المعنية بالشركة على القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية، وذلك من أجل معرفة أداء المؤسسة، التي تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات، وعلى الرغم من أن العمل المحاسبي تحكمه المبادئ المحاسبية، إلا أن المسيرين غالبا ما يستخدمون المرونة المحاسبية التي يتيحها النظام المحاسبي للتحكم أو التلاعب في رقم الأرباح، وهنا تظهر أهمية التدقيق الخارجي، الذي يعتبر عملية منتظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالأحداث الاقتصادية للشركات وتقييمها بطريقة موضوعية، فالمدقق الخارجي يقوم بإبداء رأيه بأن المعلومات المحاسبية المقدمة خالية من التلاعبات والتحريفات، وهذا بدوره يمثل أساسا لكسب ثقة مستخدمي القوائم المالية، لكن بعد الأزمات المالية وإفلاس العديد من الشركات بسبب تواطؤ مكاتب التدقيق مع تلك الشركات بإصدارهم لتقارير مغلوطة لجذب المستثمرين، فقد المدقق ثقة الأطراف المعنية بالشركة، لذلك أصبحت الحاجة ماسة بأن تتم عملية التدقيق وفق ضوابط ومعايير معينة تحسن من جودتها، وتحديد مختلف العوامل المؤثرة على هذه الجودة، والتي تؤدي بدورها إلى التقليل من ممارسات إدارة الأرباح.

فقد قام العديد من الباحثين بدراسة العوامل التي تؤثر على جودة التدقيق الخارجي، حيث صنفت هذه العوامل إلى عوامل تتعلق بمهمة التدقيق، وعوامل أخرى ترتبط بالبيئة المحيطة بالمدقق، وأخرى شخصية تتعلق به، ولقد ركز الباحثان في هذه الورقة على العوامل الشخصية كونها تعد أهم العوامل التي تؤثر في جودة التدقيق وكذا ارتباطها بشخصية المدقق وانعكاساتها على ممارسات إدارة أرباح الشركات، من وجهة نظر ممارسي المهنة والأكاديميين.

1.1. الإشكالية

بناءا لما تم الإشارة إليه، يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل التالي:

إلى أي مدى تنعكس العوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي على إدارة أرباح الشركات؟

2.1. الأسئلة الفرعية

للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك أثر للعوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي على إدارة أرباح الشركات؟

- هل هناك أثر لاستقلالية المدقق على إدارة أرباح الشركات؟
- هل هناك أثر لأتعاب المدقق على إدارة أرباح الشركات؟
- هل هناك أثر لسمعة المدقق على إدارة أرباح الشركات؟

3.1. الفرضيات

تتمثل فرضيات الدراسة في:

- **الفرضية الرئيسية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($sig\leq0.05$)للعوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي (استقلالية المدقق، أتعاب المدقق، سمعة المدقق) على إدارة أرباح الشركات.
- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($sig\leq0.05$)لعامل استقلالية المدقق على إدارة أرباح الشركات.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($sig\leq0.05$) لعامل أتعاب المدقق على إدارة أرباح الشركات.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($sig\leq0.05$) لعامل سمعة المدقق على إدارة أرباح الشركات.

4.1. أهداف البحث

لقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها فيمايلي:

- التعرف على العوامل الشخصية للمدقق والمرتبطة بجودة التدقيق؛
- التعرف على دوافع الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح ودور التدقيق الخارجي في الحد منها؛
- معرفة تأثير العوامل الشخصية للمدقق على إدارة الأرباح.

5.1. الدراسات السابقة

تطرق العديد من الباحثين إلى موضوع إدارة الأرباح وجودة التدقيق الخارجي، وفيما يلي بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع:

- دراسة (غزالي، ذوادي، 2019) بعنوان **"أثر جودة التدقيق الخارجي على ممارسات إدارة الأرباح"**: هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير جودة التدقيق الخارجي على إدارة الإرباح في مجموعة من الشركات الجزائرية، وذلك بتوزيع استمارات على مجموعة من محافظي الحسابات

وخبراء المحاسبة، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق الخارجي على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح؛

- دراسة (أبو عجيلة، 2008) بعنوان "**أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح**": هدفت الدراسة إلى فحص احدى العوامل المؤثرة في جودة التدقيق على ممارسات إدارة الأرباح، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر لكل خصائص أو متغيرات جودة التدقيق التي تم استخدامها في الدراسة على إدارة الأرباح؛
- دراسة (رجب، 2016) بعنوان "**علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح**": هدفت هذه الدراسة إلى محاولة اكتشاف علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح في قطاعي شركات التأين وشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان لإيجاد علاقة الارتباط بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح لشركات التامين، ووجود علاقة سلبية بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح لشركات قطاع البنوك.

وما يميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة، هو التركيز على العوامل الشخصية للمدقق وانعكاساتها على إدارة الأرباح، من وجهة نظر المهنيين (محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة) والأكاديميين من أساتذة جامعيين في التخصص.

2. إدارة الأرباح

إن رغبة الإدارة في زيادة الدخل السنوي للشركة والوصول إلى الأهداف الموضوعة، أدى بها إلى التركيز على إدارة الأرباح، والتلاعب بالأرقام المحاسبية الموجودة في القوائم والتقارير المالية، وعليه سيتم التطرق إلى مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها.

1.2. تعريف إدارة الأرباح

تناولت العديد من الأدبيات المحاسبية تعاريف مختلفة لإدارة الأرباح، وسنحاول تقديم مجموعة من التعاريف كما يلي:

تعرف إدارة الأرباح على أنها "تحكم المديرين بالأرباح والتلاعب بها لتحقيق أهداف خاصة، وعدم إظهار الصورة الحقيقية عن الدخل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقديم أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب"؛(الفار، 2010، صفحة 23)

وتعرف أيضا على أنها "تحدث عندما يستعمل المدراء أحكاما شخصية في إعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي، ليضللوا المساهمين حول الأداء الاقتصادي الكامن وراء نشاط الشركة أو التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأعداد المحاسبية المنشورة"؛(الحارثي و عبد الرحمان، 2020، صفحة 59)

وتعرف كذلك على أنها "عملية قيام الإدارة باستغلال الثغرات أو حالات الغموض في المعايير المحاسبية بهدف تقديم صورة متحيزة عن الأداء المالي للمؤسسة، وعادة ما يتم ذلك دون الإخلال بنصوص القواعد والمبادئ المحاسبية بل الإخلال بجوهرها"؛(منصر و وآخرون، 2019، صفحة 43)

فوفقا لمنظور إدارة الأرباح، فإن المديرين يقومون بتضليل المستثمرين عن طريق التلاعب بالأرباح من أجل زيادة قيمة الشركة عندما ترفع رأسمالها,Gottardo & Moisello, 2019) (p. 77، حيث لاحظ مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة أم مصطلح إدارة الأرباح يغطي مجموعة واسعة من الإجراءات المشروعة وغير المشروعة من قبل الإدارة والتي تؤثر على أرباح الشركات.(Franceschetti, 2018, p. 17)

من خلال التعاريف السابقة حاول الباحثان إعطاء تعريف لإدارة الأرباح، حيث تعرف على أنها مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها الإدارة لتعديل أو تغيير المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية من أجل التأثير على مستخدمي القوائم المالية سواء باستخدام المرونة المحاسبية التي يتيحها النظام المحاسبي أو باستخدام أساليب التحايل وتحريف التقارير المالية.

1.2. دوافع إدارة الأرباح

على الرغم من تعدد دوافع إدارة الأرباح، إلا أنها تشترك في قيام المسيرين بإظهار التقارير المالية على غير حقيقتها، وسيتم التطرق إلى مختلف الدوافع كما يلي:

أ. الدوافع التنظيمية

تتمثل الدوافع التنظيمية في محاولة الإدارة التهرب أو تجنب بعض التكاليف، وتتمثل فيما يلي:(الصائغ، 2019، الصفحات 108-109)

- **تفادي التكاليف السياسية**

تضم التكاليف السياسية الأعباء التي تتحملها المؤسسات نتيجة القوانين والأنظمة التي تفرضها الحكومة مثل معدلات الضرائب، لذلك تقوم المؤسسات بتبني مجموعة من الآليات لتخفيض التكاليف ومن ثم تخفيض الربح المعلن عنه؛

- **تخفيض المدفوعات الضريبية**

تسعى الإدارة الضريبية إلى زيادة الحصيلة الضريبية من المؤسسة، وذلك باحتسابها من خلال القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة، لذلك تقوم المؤسسة بتغيير أو تعديل القوائم المالية والتلاعب بالأرباح للاستفادة من فترة الإعفاء الضريبي أو التخفيف منه.

ب. الدوافع التعاقدية

ينتج لدى الإدارة الدافع لإدارة الأرباح عندما يكون التعاقد بين المؤسسة والأطراف الأخرى مبنيا على النتائج المحاسبية، وتتمثل في:(بوسنة، 2018، الصفحات 14-17)

- **زيادة مكافآت وتعويضات الإدارة**

يقوم المساهمون بإبرام اتفاقيات مع الإدارة تتضمن تحقيق مؤشرات أداء معينة كصافي الربح مقابل الحصول على حوافز معينة، والهدف منها الحد من قدرة الإدارة على تعظيم منفعتها الشخصية، إلا أن الإدارة أصبحت تتلاعب بالأرقام المحاسبية لزيادة المكافآت؛

- **التوافق مع شروط عقود الدين**

يهتم الدائنين بمؤشر الربح من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، حيث تتضمن عقود الدين شروطا تقوم على أساس أرقام محاسبية من أجل متابعة الأداء المالي للمؤسسة، فعدم توافق هذه الشروط يتولد عنه شروط تقييدية جديدة، وهذا ما يدفع بالإدارة إلى التلاعب بالأرباح من أجل التخفيف من هذه الشروط،لتحسين موقفها التفاوضي أمام المقرضين؛

- **الاحتفاظ بالمراكز الوظيفية**

إن الأداء السيئ للمؤسسة يزيد من احتمال تخلي مالكي المؤسسة عن الإدارة، لذلك تقوم المؤسسة بانتهاج سلوك إدارة الأرباح من أجل الاحتفاظ بالمركز الوظيفي.

ج. دوافع تتعلق بالسوق

يستخدم المستثمرون والمحللون الماليون المعلومات المحاسبية من أجل معرفة وتقييم قيمة الأسهم، لذلك تلجأ المؤسسة للتلاعب بأرقام الأرباح للتأثير على أداء السهم، وتصنف الدوافع المتعلقة بالسوق إلى:(طرفاوي، 2021، الصفحات 07-08)

- **درجة تركيز الملكية**

يؤدي تركيز الملكية إلى صراعات بين كبار المساهمين والمساهمون الأقلية، فتركيز ملكية الشركة في يد عدد قليل من المساهمين يساهم في تخفيض نسبة ممارسات إدارة الأرباح بسبب الرقابة

على الإدارة، والعكس، فتشتت رأسمال الشركة في يد عدد كبير من المساهمين يضعف الرقابة ويشجع على ممارسات إدارة الأرباح؛

- **موافقة توقعات المحللين**

يعتمد مستخدمو القوائم المالية على أرقام الربح المنشورة لبناء تقديراتهم بالنسبة لربح الشركة في المستقبل، هذه التوقعات والتقديرات عادة ما يكون مصدرها المحللين الماليين، لذلك تقوم الإدارة بالتلاعب بالأرباح للتوافق مع توقعات المحللين أو تتجاوزها للحفاظ على ثقة مستخدمي القوائم المالية؛

- **التأثير على أسعار الأسهم**

لدى المسيرين حوافز ودوافع لإدارة الأرباح من شأنها رفع أداء المؤسسة، حيث تعمل إدارة الأرباح على خلق فجوة وفارق بين أسعار الأسهم والقيمة الحقيقة (الأصلية)، والتي تعتبر عنصرا مجهولا لدى معظم المستثمرين، ومنه يتضح أن المديرين يتلاعبون بالأرباح لتحسين تقييم سوق رأس المال لشركتهم. (Diri, 2018, p. 76)

3. جودة التدقيق الخارجي

حظي مفهوم جودة التدقيق باهتمام أكاديمي ومهني كبيرين، لما تشكله من أهمية كبيرة في ظل الانتقادات الموجهة لمهنة التدقيق بسبب تواطؤ العديد من مكاتب التدقيق مع الشركات، لذلك تم إصدار مجموعة من المعايير التي تهدف إلى استرجاع ثقة مستخدمي القوائم المالية في المدقق، وتزيد من جودة عملية التدقيق، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى مفهوم جودة التدقيق وأهميتها وكذا العوامل المؤثرة فيها.

1.3. مفهوم جودة التدقيق الخارجي

سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف الخاصة بجودة التدقيق الخارجي كما يلي:

عرف (De Angelo)جودة التدقيق الخارجي على أنها احتمالية أن يكتشف المدقق الخارجي أي تجاوز أو خرق في نظام محاسبة المؤسسة، ومنه التبليغ عن هذه التجاوزات لمستخدمي القوائم المالية.(Trischler, 2014, p. 10)

كما عرفت أيضا على أنها "الالتزام بمعايير التدقيق ومعايير الأداء من طرف الأفراد داخل مكاتب التدقيق، حيث تتعلق معايير الأداء بمكاتب التدقيق بمجموعة من الخصائص الشخصية

الواجب توافرها في العاملين بمكاتب التدقيق، كالنزاهة، الموضوعية والاستقلالية".(معمري و وآخرون، 2020، صفحة 38)

وعرفت أيضا على أنها "ضمان المدقق أن المعلومات التي تم عرضها في التقارير المالية السنوية أو الفصلية، تعكس حقيقة واقع المؤسسة، وإعدادها تم وفق لما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتفق عليها".(طويل، 2021، صفحة 14)

ولقد حاول الباحثان إعطاء تعريف يشمل مختلف الزوايا سالفة الذكر، فجودة التدقيق الخارجي هي قيام المدقق الخارجي بفحص القوائم والتقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية، والإبلاغ عن أي تجاوزات لمستخدمي القوائم المالية في حالة اكتشافها بالإضافة إلى ضمانه أن المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة تعكس حقيقة أدائها.

2.3. العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي

تطرقت العديد من الدراسات إلى مختلف العوامل التي تحدد جودة التدقيق، و يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

أ. كفاءة المدقق

تعرف على أنها قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والنقائص في القوائم المالية التي يتم تدقيقها، فيجب على المدققين أن يمتلكوا المعارف والتأهيل والخبرة المهنية الكافية كي تكون عملية التدقيق ذات جودة عالية.(تليلي و سويسي، 2019، صفحة 374)

ويعتبر التأهيل العلمي والمهني للمدقق من بين العوامل التي تؤثر على جودة عملية التدقيق، فجودة التدقيق الخارجي ترتبط بقدرة المدقق على تحمل مسؤولية عمله، والتي ترتبط بالكفاءة الذاتية والتطوير المهني.(شدري و رشام، 2022، صفحة 48)

ب. حجم مكتب التدقيق

يعتبر حجم مكتب التدقيق من أهم العوامل التي تؤثر على جودة عملية التدقيق، حيث أشارت الدراسات إلى أن مكاتب التدقيق الكبرى تتميز بجودة تدقيق عالية، لذلك تهدف إلى تعزيز مكانتها من خلال جودة الخدمات المقدمة للعملاء(القضاة و آخرون، 2017، صفحة 182).

ج. استقلالية المدقق

تعرف الاستقلالية على أنها قيام المدقق بعمله في جميع مراحل التدقيق، بأمانة وموضوعية ودون تحيز لجهة معينة، فهي التزام المدقق بالعدالة تجاه الشركة التي يدقق حساباتها والمساهمين، وكذا تجاه مستخدمي القوائم المالية.(السرطاوي، 2008، صفحة 42)

د. أتعاب المدقق

تعرف أتعاب التدقيق على أنها "المبالغ أو الأجور أو الرسوم التي يتقاضاها المدقق نظير قيامه بعملية التدقيق لحسابات مؤسسة ما".(رجب، 2016، صفحة 25)

ولقد اختلفت نتائج الدراسات التي بحثت في العلاقة بين أتعاب المدقق وجودة التدقيق الخارجي، حيث توصلت دراسة (Zhao & Lobo, 2013) و (Caramanis & Lennox, 2008) أنه يوجد علاقة إيجابية بين أتعاب المدقق وجودة التدقيق، فمن خلال زيادة أتعاب التدقيق سيقوم المدقق ببذل مزيد من الجهد في عملية التدقيق وهذا سيؤدي إلى تحسين جودة التدقيق، بينما توصلت دراسة (Chung & Kallapur, 2003)أنه توجد علاقة سلبية بين جودة التدقيق وأتعاب المدقق، وذلك بسبب انخفاض استقلالية المدقق عند ارتفاع أتعاب التدقيق، وهذا منافي لتعريف (De Angelo) لجودة التدقيق.

هـ. سمعة المدقق

تعتبر سمعة المدقق أحد العوامل الشخصية المرتبطة به، والتي يكتسبها عن طريق الممارسة وتقديم خدمات التدقيق بجودة عالية، حيث يتحصل المدقق على مزايا اقتصادية نتيجة حصوله على سمعة جيدة لمكتبه، لذلك ترتبط سمعة المدقق بجودة التدقيق(تليلي و سويسي، 2019، صفحة 375).

4.تحليل النتائج

تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة عوامل مرتبطة بجودة التدقيق الخارجي وهي استقلالية المدقق، أتعاب المدقق، وسمعة المدقق.

1.4. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والأساتذة الجامعيين في التخصص، حيث تم توزيع الاستبيان على 30 مهنيا وأكاديميا.

2.4. جمع البيانات

تم الحصول على البيانات من خلال الاعتماد على الاستمارة (الاستبيان)، كأداة رئيسية في إعداد الدراسة الميدانية، حيث تم توزيعها على العينة المستهدفة، ثم تفريغها وتحليلها باستخدام

برنامج (SPSS.v26)، بالإضافة إلى استعمال مختلف الاختبارات الإحصائية المناسبة، حيث يتكون الاستبيان من ثلاثة محاور:

أ.المحور الأول: المعلومات الشخصية والوظيفية، حيث صمم هذا المحور من أجل معرفة الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، المسمى الوظيفي)؛

ب.المحور الثاني: يتعلق بالعوامل المؤثرة بجودة التدقيق الخارجي، واشتمل على 12 عبارة؛

ج.المحور الثالث: يتعلق بإدارة الأرباح، واشتمل 12 عبارة.

3.4.تحليل المعلومات الشخصية والوظيفية

تتمثل المعلومات الشخصية في الجنس والعمر والمؤهل الوظيفي والخبرة والمسمى الوظيفي، وقد تم تحليل هذه المعلومات كالتالي:

الجدول 1: تحليل المعلومات الشخصية والوظيفية التكرارات والنسب

البيـــــان		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	23	76.7
	أنثى	7	23.3
العمر	أقل من 30 سنة	0	0.00
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	18	60.0
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	5	16.7
	من 50 سنة فأكثر	7	23.3
المؤهل العلمي	تكوين مهني	0	0.00
	ليسانس	2	6.7
	ماستر	6	20.0
	دراسات عليا	22	73.3
الخبرة	أقل من 5 سنوات	9	30.0
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	13	43.3
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	2	6.7
	من 15 سنة فأكثر	6	20.0
المسمى الوظيفي	محافظ حسابات	8	26.7
	خبير محاسبي	6	20.0
	أستاذ جامعي	16	53.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.v26)

من الجدول رقم 1 يتضح:

- **الجنس:** بلغت نسبة الذكور (76.7%) أما الإناث (23.3%)، حيث أن معظم محافظي الحسابات وخبيري المحاسبة هم ذكور، وهذا راجع إلى طبيعة عملهم؛
- **العمر:** يتضح أن الفئة العمرية (من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة) عرفت أكبر نسبة ب(60%) وهو ما يدل على أن المهنيين والأكاديميين هم من العنصر الشباني، تليها الفئة العمرية (من 50 سنة فأكثر) بنسبة (23.3%)، حيث أن هذه النسبة تدل على أن محافظي الحسابات والخبراء المحاسبة لديهم خبرة في الميدان؛
- **المؤهل العلمي:** يتضح أن معظم أفراد العينة هم من أصحاب الشهادات العليا، حيث بلغت النسبة (73.3%)، وهذا يدل على توجه أصحاب هذه الفئة إلى البحث العلمي، أما أصحاب شهادة الماستر والليسانس فقد بلغت (26.7%) نظرا لطبيعة المهنة، حيث يشترط شهادة جامعية لمزاولة نشاط التدقيق؛
- **الخبرة:** نلاحظ أن أصحاب الفئة (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات)، بلغت نسبتها (43.3%) وهذا دليل على أن أفراد العينة لديهم خبرة في الميدان، والتي تجعل إجابات العبارات أكثر موثوقية
- **المسمى الوظيفي:** يتضح أن نسبة الأساتذة الجامعيين بلغت (53.3%)، وما نسبته(46.7%)، هم محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة.

4.4. تحليل وتفسير عبارات الدراسة

تم تحليل عبارات المحور الثاني والمحور الثالث كما يلي:

الجدول 2: تحليل عبارات المحور الثاني المتعلقة بالعوامل المرتبطة بجودة التدقيق

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	تعيين المدقق من طرف الجمعية العامة للمساهمين يمنحه استقلالية أكثر	4.03	1.066	3
02	تعيين المدقق وفق علاقات شخصية يؤثر على استقلاليته	4.47	0.571	1
03	تقديم المدقق لتنازلات يؤثر على استقلاليته ومن ثم التأثير سلبيا على جودة عملية التدقيق	4.43	0.568	2
04	تقديم المدقق لخدمات استشارية بجانب خدمة التدقيق لنفس المؤسسة يتعارض مع استقلاليته	2.70	1.208	4
البعد الأول:استقلالية المدقق		**3.91**	**0.437**	
01	تؤثر قيمة الأتعاب التي يتقاضاها المدقق على جودة عملية التدقيق	3.70	0.988	3

02	تخفيض المدقق لأتعابه بهدف جلب العملاء يؤثر سلبا على جودة عملية التدقيق	3.90	0.923	2
03	هناك صعوبة في تحديد أتعاب المدقق في بداية التعاقد بسبب الجهل بطبيعة نشاط المؤسسة وإجراءات التدقيق فيها	4.40	0.498	1
04	تتناسب أتعاب عملية التدقيق مع تكلفتها من حيث الوقت والجهد	3.57	1.278	4
البعد الثاني: أتعاب المدقق		**3.89**	**0.532**	
01	يحرص المدقق دائما على الالتزام بأخلاقيات المهنة	4.43	0.679	2
02	تؤثر السمعة الحسنة للمدقق ايجابيا على جودة عملية التدقيق	4.40	0.563	4
03	تعرض المدقق لدعاوى قضائية يؤثر سلبيا على سمعته	4.43	0.626	2 مكرر
04	اختيار المدقق لفريق عمل من ذوي الخبرات والمهارات المتنوعة يؤثرإيجابا على جودة عملية التدقيق	4.63	0.490	1
البعد الثالث: سمعة المدقق		**4.47**	**0.362**	
المحور الثاني: العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي		**4.09**	**0.232**	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.v26)

من خلال الجدول رقم 02 يتضح أن عبارات البعد الأول"استقلالية المدقق" كانت بمتوسط حسابي(3.91) وانحراف معياري (0.437)، حيث جاءت العبارة المتعلقة بـ " تعيين المدقق وفق علاقات شخصية يؤثر على استقلاليته" في المرتبة الأولى في هذا البعد بمتوسط حسابي (4.47)، واتجهت اجابتها نحو الموافقة بشدة، والعبارة المتعلقة بـ "تقديم المدقق لخدمات استشارية بجانب خدمة التدقيق لنفس المؤسسة يتعارض مع استقلاليته" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.70)، حيث اتجهت اجابات هذه العبارة نحو الحياد.

أما عن عبارات البعد الثاني "أتعاب المدقق" فقد كانت بمتوسط حسابي (3.89) وبانحراف معياري(0.532)، حيث جاءت العبارة رقم (03) والمتعلقة بـ" هناك صعوبة في تحديد أتعاب المدقق في بداية التعاقد بسبب الجهل بطبيعة نشاط المؤسسة وإجراءات التدقيق فيها " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.40)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (04) والمتعلقة ب " تتناسب أتعاب عملية التدقيق مع تكلفتها من حيث الوقت والجهد " بمتوسط حسابي (3.57).

وبالنسبة لعبارات البعد الثالث "سمعة المدقق" فقد بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (4.47)و(0.362) على الترتيب، حيث جاءت العبارة رقم (04) والمتعلقة بـ" اختيار المدقق لفريق عمل من ذوي الخبرات والمهارات المتنوعة يؤثرإيجابا على جودة عملية التدقيق " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.63)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (02) والمتعلقة ب " تؤثر السمعة الحسنة للمدقق ايجابيا على جودة عملية التدقيق " بمتوسط حسابي (4.40).

وبصفة عامة فإن نسبة القبول جاءت مرتفعة حسب مقياس الدراسة، فمتوسط إجابات أفراد العينة على جميع عبارات المحور الثاني (المتغير المستقل) يمثل قبولا مرتفعا من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي(4.09)، وانحراف معياري (0.232)، وهذا يدل على أن العوامل الشخصية تحسن من جودة التدقيق الخارجي.

الجدول 3: تحليل عبارات المحور الثالث المتعلقة بإدارة الأرباح

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	تعتبر ممارسات إدارة الأرباح تقنية تستخدم من أجل التلاعب المحاسبي	3.70	0.988	12
02	يؤثر استخدام إدارة الأرباح على محتوى القوائم المالية للمؤسسة	4.17	0.648	9
03	تعتمد بعض المؤسسات على إدارة الأرباح لتغطية ضعف أدائها	4.30	0.535	3
04	تعبر ممارسات إدارة الأرباح على قدرة المؤسسة في تسيير أرباحها	4.00	0.871	10
05	التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد من أهم أساليب إدارة الأرباح	3.87	1.042	11
06	هناك اختلاف في أساليب ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية العمومية عنها في المؤسسات الخاصة	4.30	0.535	3 مكرر
07	ضعف الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية يعزز من استخدام ممارسات إدارة الأرباح	4.43	0.568	1
08	الالتزام بقواعد ومبادئ المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق يساعد في تحديد ممارسات إدارة الأرباح	4.30	0.651	3 مكرر
09	تلجأ المؤسسات المتعثرة إلى ممارسات إدارة الأرباح بهدف تحسين صورتها المالية	4.37	0.556	2
10	تقوم ممارسات إدارة الأرباح على استغلال الثغرات في القوانين والقواعد المحاسبية المختلفة	4.23	0.626	7
11	يعد تضارب المصالح بين الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من أهم الدوافع لممارسة إدارة الأرباح	4.23	0.728	7 مكرر
12	تتميز ممارسات إدارة الأرباح بالصعوبة والتعقيد، مما يصعب اكتشافها وقياس درجة تأثيرها	4.30	0.702	3 مكرر
المحور الثالث: إدارة الأرباح		**4.18**	**0.331**	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.v26)

من خلال الجدول رقم 3 يتضح أن عبارات المحور الثالث كانت بمتوسط حسابي(4.18)، وهذا يدل على أن نسبة القبول جاءت مرتفعة حسب مقياس الدراسة، وتشتت إجابات أفراد

العينة ضعيف حيث بلغ الانحراف المعياري (0.331)،وهذا يدل على أن العوامل الشخصية تحسن من جودة التدقيق الخارجي.

حيث جاءت العبارة رقم (07) المتعلقة بـ " ضعف الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية يعزز من استخدام ممارسات إدارة الأرباح" في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي 4.43، حيث اتجهت اجابات هذه العبارة إلى الموافقة بشدة، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت للعبارة الأولى المتعلقة بـ " تعتبر ممارسات إدارة الأرباح تقنية تستخدم من أجل التلاعب المحاسبي" بأدنى متوسط حسابي (3.70) ولكن نحو الموافقة، واجمالا فإن عينة الدراسة يوافقون على عبارات المحور الثالث.

5.4 اختبار فرضيات الدراسة

قام الباحثان باختبار الفرضية الرئيسية بدمج جميع العوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي لمعرفة تأثيرها على إدارة الأرباح، ثم تم اختبار كل عامل على حدى وأثره على إدارة الأرباح.

أ.اختبار الفرضية الرئيسية

تم اختبار الفرضية الرئيسية باستخدام المؤشرات الموضحة في الجدول رقم (04).

الجدول 4: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	الثبات	معامل الانحدار	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)
العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي	1.372	0.687	0.481	0.231	5.422	2.902	0.003

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.v26)

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (2.902) بقيمة احتمالية دالة إحصائيا (0.003) وهي أقل من مستوى الدلالة (sig≤0.05) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (H0) وهي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig≤0.05)للعوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي (استقلالية المدقق، أتعاب المدقق، سمعة المدقق) على إدارة أرباح الشركات، ويتم قبول الفرضية البديلة (H1) وهي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig≤0.05)للعوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي (استقلالية المدقق، أتعاب المدقق، سمعة المدقق) على إدارة أرباح الشركات.

بالإضافة إلى أن قيمة معامل الارتباط (R)هي (0.481) وقيمة معامل التحديد (التباين) (R^2) هو (0.231)، وهذا يدل على أن العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي تفسر ما نسبته (23%) من التغير الحاصل على إدارة الأرباح.

ب.إختبار الفرضية الأولى

تم اختبار الفرضية الأولى باستخدام المؤشرات الموضحة في الجدول رقم (05).

الجدول 5: نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغير المستقل	الثبات	معامل الانحدار	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)
استقلالية المدقق	1.273	0.418	0.512	0.262	3.006	2.715	0.011

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.v26)

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (2.715) بقيمة احتمالية دالة إحصائيا (0.011) وهي أقل من مستوى الدلالة (sig≤0.05) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (H0) وهي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig≤0.05) لعامل استقلالية المدقق على إدارة أرباح الشركات"، ويتم قبول الفرضية البديلة (H1) وهي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig≤0.05) لعامل استقلالية المدقق على إدارة أرباح الشركات".

بالإضافة إلى أن قيمة معامل الارتباط (R)هي (0.512) وقيمة معامل التحديد (التباين) (R^2) هو (0.262)، وهذا يدل على أن عامل الاستقلالية يفسر ما نسبته (26%) من التغير الحاصل على إدارة الأرباح.

ج. إختبار الفرضية الثانية

تم اختبار الفرضية الثانية باستخدام المؤشرات الموضحة في الجدول رقم (06).

الجدول 6: نتائج اختبار الفرضية الثانية

المتغير المستقل	الثبات	معامل الانحدار	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)
أتعاب المدقق	1.121	0.573	0.596	0.355	4.541	3.219	0.013

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.v26)

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (3.219) بقيمة احتمالية دالة إحصائيا(0.013) وهي أقل من مستوى الدلالة (sig≤0.05)وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (H0) وهي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig≤0.05) لعامل أتعاب المدقق على إدارة أرباح الشركات"، ويتم قبول الفرضية البديلة (H1) وهي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig≤0.05) لعامل أتعاب المدقق على إدارة أرباح الشركات".

بالإضافة إلى أن قيمة معامل الارتباط (R) هي (0.596) وقيمة معامل التحديد (التباين) (R^2)هو (0.355)، وهذا يدل على أن عامل الأتعاب يفسر ما نسبته (35%) من التغير الحاصل على إدارة الأرباح.

د.اختبار الفرضية الثالثة

تم اختبار الفرضية الثالثة باستخدام المؤشرات الموضحة في الجدول رقم (07).

الجدول 7: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المتغير المستقل	الثبات	معامل الانحدار	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)
سمعة المدقق	1.284	0.201	0.492	0.242	4.738	3.278	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.v26)

يتضح من الجدول رقم (7) أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (3.278) بقيمة احتمالية دالة إحصائيا (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (sig≤0.05)وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (H0) وهي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig≤0.05)لعامل سمعة المدقق على إدارة أرباح الشركات"، ويتم قبول الفرضية البديلة (H1) وهي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (sig≤0.05) لعامل سمعة المدقق على إدارة أرباح الشركات".

بالإضافة إلى أن قيمة معامل الارتباط (R)هي (0.492) وقيمة معامل التحديد (التباين) (R^2) هو (0.242)، وهذا يدل على أن عامل السمعة يفسر ما نسبته (24%) من التغير الحاصل على إدارة الأرباح.

5.خاتمة

تعتبر جودة التدقيق الخارجي من أهم الآليات التي تعمل على اكتشاف الانحرافات والأخطاء وممارسات الاحتيال التي يمكن أن تحتويها التقارير المالية خاصة فيما تعلق بالأرباح،

من خلال المساهمة في خلق قرارات رشيدة من قبل المدقق، لذلك تعتبر العوامل الشخصية للمدقق محدد أساسي لجودة عملية التدقيق، التي تسمح بزيادة موثوقية القوائم المالية وبالتالي الحد من إدارة الأرباح التي تمارسها الإدارة من أجل التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه.

1.5.النتائج

حاولت هذه الدراسة إبراز انعكاسات العوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح، وذلك بتوزيع الإستبانة على مجموعة من المهنيين (محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة)، والأكاديميين (الأساتذة الجامعيين) حيث تم التوصل إلى:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الشخصية المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي (استقلالية المدقق، أتعاب المدقق، سمعة المدقق) على إدارة أرباح الشركات، حيث أن العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي تفسر ما نسبته (23%) من التغير الحاصل على إدارة الأرباح؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل استقلالية المدقق على إدارة أرباح الشركات، حيث أن عامل الاستقلالية يفسر ما نسبته (29%) من التغير الحاصل على إدارة الأرباح؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل أتعاب المدقق على إدارة أرباح الشركات، حيث أن عامل الأتعاب يفسر ما نسبته (35%) من التغير الحاصل على إدارة الأرباح؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل سمعة المدقق على إدارة أرباح الشركات، حيث أن عامل السمعة يفسر ما نسبته (24%) من التغير الحاصل على إدارة الأرباح.

2.5.التوصيات

- توفير مناخ عمل للمدققين ذو جودة عالية، يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛
- ضرورة توعية مستخدمي القوائم المالية بانعكاسات إدارة الأرباح على القرارات الاستثمارية.

6. قائمة المراجع

أولا: اللغة العربية

1-أسامة معمري، و وآخرون. (2020). متطلبات تحسين جودة التدقيق وتفعيل الرقابة عليها في شركات أو مكاتب التدقيق وفق المعيار الدولي لتدقيق 220. *مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، 03* (02).

2-اسماعيل طويل. (2021). أثر تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 610 "استخدام اعمال المدققين الداخليين" على جودة التدقيق الخارجي- دراسة حالة محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين لولاية الجزائر. *مجلة المدبر، 08* (01).

3-حمزة بوسنة. (2018). العوامل المؤثرة في جودة الأراح المحاسبية من منظور ممارسات ادارة الأرباح- دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة- (أطروحة دكتوراه). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

4-رجب مصطفى رجب. (2016). علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين- (رسالة ماجستير). غزة، كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.

5-سعاد شدري، و كهينة رشام. (2022). أثر كفاءة المدقق الخارجي على تحسين جودة التدقيق بالإعتماد على أعمال التدقيق الداخلي- دراسة ميدانية من وجهة نظر محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، 12* (01).

6-طارق تليلي، و هواري سويسي. (2019). محددات جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الجزائر- دراسة ميدانية. *مجلة الباحث، 19* (01).

7-عبد العالي منصر، و وآخرون. (2019). دور المراجعة الجبائية في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي. *مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، 02* (04).

8-عبد المجيد الطيب الفار. (2010). *إدارة الأرباح*. عمان، الأردن: دار جليس الزمان.

9-عبد المطلب محمد علي السرطاوي. (2008). مدى امكانية مساهمة تعليمات الاستقلالية الواردة بقانون سيربنس-أوكسلي في تعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي الأردني وأثرها في المساعدة على تقليل فجوة التوقعات (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم المالية والمصرفية، الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

10-فاطمة الحارثي، و نجلاء عبد الرحمان. (2020). أثر حوافز المديرين التنفيذيين على ممارسة إدارة الأرباح-دراسة تطبيقية على قطاع البنوك السعودية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 07* (01).

11-ليث أكرم مفلح القضاة، و آخرون. (2017). أثر حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل في الحد من ممارسات ادارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. *مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، 10* (02).

12-محمد دفع الله حسن الصائغ. (2019). دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية -دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان- (أطروحة دكتوراه). كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

13-محي الدين طرفاوي. (2021). أثر إدارة الأرباح على الربح الضريبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة تطبيقية للشركات التابعة للمجمع الصناعي اسمنت الجزائر للفترة الممتدة بين 2010-2016- (أطروحة دكتوراه). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

ثانيا: اللغة الانجليزية
14-Caramanis, C., & Lennox, C. (2008). Audit effort and earnings Management. *Journal of Accounting and Economics, 45* (01).
Chung, H., & Kallapur, S. (2003). Clint Importance, non audit Services and Abonormal accurals. *The Accounting Review, 78* (04).
15-Diri, M. E. (2018). *Introduction to earnings Management.* Swtzerland: Springer.
16-Franceschetti, B. M. (2018). *Financial Crises and Earnings Management Behavior.* Switzerland: Springer.
17-Gottardo, C., & Moisello, M. (2019). *Capital Structure, Earnings Management, and Risk of financial Distress- A Compirative Analysis of family and non-family firme.* Switzerland: Springer.
18-Trischler, J. (2014). *Audit Quality- Association between published reporting errors and audit firm characteristics.* Germany: Springer Gabler.
19-Zhao, & Lobo. (2013). Relation between audit effort and financial report Misstatement; evidence from Quartely and restatements. *The Accounting Review, 88* (04).

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 2/أكتوبر،2022، ص ص300-317

تشخيص واقع القطاع المصرفي الجزائري وآليات تفعيل دوره في تحقيق النمو الاقتصادي

The Diagnostic of the Algerian Banking Sector and the Mechanisms to Activate its Role in Achieving Economic Growth

تافساست خديجة
Tafsast khadidja*
جامعة باتنة 1 –الجزائر
yakinechahd@gmail.com

تاريخ الاستلام: 02 /09/ 2022. *تاريخ القبول:2022/10/03* *تاريخ النشر:2022/10/10*

الملخص:

يتقاطع دور الجهاز المصرفي وأهمية تأثيره في العملية التنموية اليوم مع جملة من التحديات التي صاغها الواقع المالي والاقتصادي الجديد، كما يأخذ هذا الدور صفة الأهمية الخاصة بالنسبة للدول النامية في ضوء معطيات أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية يعد هذا الموضوع مهما بالنسبة لها خاصة في ظل غياب النشاط في السوق المالية الجزائرية، فبالرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية لإصلاح الجهاز المصرفي إلا أنه لا يزال يعاني العديد من العقبات التي تعيق أداء دوره في عملية تمويل التنمية وهو ما أظهرته النتائج التي تم التوصل إليها، لذلك من الضروري إتباع مجموعة من الخطوات لتفعيل هذا الدور ومضاعفة الجهود بأكثر إرادة وجدية من أجل تجاوز نقائص الوضع القائم وفي نفس الوقت مسايرة التطورات الحاصلة في هذه البنوك.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري.

تصنيفات JEL: E44، E52، E58، G21،G32، O01، O04.

Abstract :

The role of the banking system and its influence on the development process with several challenges that were penned by the new financial and economic world, and this role is crucial to developing countries based on their economic and social systems.

This issue mattersto Algeria, as it is one of these developing countries, especially the financial activities are scarce in the Algerian financial market. Despite the efforts made by the government to reform the banking system, it still suffers from many obstacles that hinder its role of financing as showed in the results. Therefore, it is necessary to follow group of procedures to overcome this issue and the shortcoming, and at the same time to keep up with the development that is happening related to the banks.

Keywords: Financial system, economic growth, economic development, Algerian's economy.

JEL Classification codes: E44;E52, E58, G21, G32, O01,O 04..

* المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

بعد الاستقلال ورثت الجزائر جهازا مصرفيا قائما على الأساس الليبيرالي الذي يخدم المصالح الفرنسية، لكن بعد رفض هذا الجهاز تمويل المشاريع التنموية التي شرعت الجزائر في تطبيقها عجلت السلطات الجزائرية باتخاذ القرارات اللازمة لإقامة جهاز مصرفي وطني، إلا أن النتيجة كانت قيام جهازين، فبالإضافة للجهاز الليبرالي كان هناك جهاز آخر قائم على الأساس الاشتراكي وسيطرة الدولة وبالتالي العجز عن تسييرهما، وبعد بروز طموحات التنمية بدأ التفكير في إعادة تنظيم هذا الجهاز وكان لابد من تأميم البنوك وتحديد نشاطاتها للتحكم فيها من أجل إرساء نظام مصرفي جديد يتوافق وطموحات التنمية المخططة، فتم إنشاء بنوك عمومية استرجعت من خلالها الدولة كامل سلطتها النقدية في هذا القطاع.

وقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري مراحل ومحطات مختلفة منذ نشأته وإلى غاية اليوم، كنتيجة لما شهدته وتشهده الساحة الوطنية من أحداث أفرزتها المخلفات الاستعمارية أو تبعا للاعتبارات والتوجهات التي تحكم السياسات الإستراتيجية للبلاد، وتسعى الجزائر إلى تحديث جهازها المصرفي باعتباره حجر الزاوية في أي إصلاح اقتصادي شامل، ومن خلال ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي آفاق تطوير الجهاز المصرفي الجزائر لتفعيل دوره في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- إبراز العراقيل والعقبات التي يواجهها القطاع المصرفي الجزائري على مستويات مختلفة.
- توضيح الطرق الواجب إتباعها لتفعيل دور القطاع المصرفي الجزائري في تحقيق النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في إقتصاديات الدول وما يواجه هذا الجهاز من تحديات في ضوء التغيرات والتطورات التي تشهدها الساحة المصرفية، وهو ما ينطبق على حالة القطاع المصرفي الجزائري سيما أن الجزائر تواصل جهودها لزيادة إنفتاح إقتصادها والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

منهجية الدراسة: لقد تم التقيد بقواعد المنهج العلمي،والذي يبدأ باختبار المشكلة وصياغتها في صورة سؤال أو أكثر، ومن ثم تجزئتها إلى أسئلة فرعية (المنهج التحليلي لديكارت)

هيكل الدراسة: وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى عنصرين، تناول العنصر الأول أهم معوقات القطاع المصرفي الجزائري، في حين جاء العنصر الثاني بعنوان طرق تفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري

2. أهم معوقات القطاع المصرفي الجزائري

2-1 هيكل ملكية البنوك العمومية والتركز المصرفي:

رغم القوانين الصادرة التي تنص على استقلالية المؤسسات المالية والمصرفية إلا أن هذه البنوك لا تتمتع بالاستقلالية المطلوبة فهي لا تزال تستخدم من طرف الدولة لتنفيذ مشاريعها بعيدا عن دراسة جدوى المشاريع والجدارة الائتمانية حيث تم إلزامها بتقديم قروض للمؤسسات العمومية غير القادرة أو العاجزة عن تسديد ديونها.

ورغم الإصلاحات المتتالية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي الجزائري وتبني سياسة التحرير المالي وتخفيف قيود الدخول للقطاع المالي والمصرفي منذ أكثر من 26 سنة غير أن القطاع العام يبقى مسيطرا على هيكل ملكية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الأمر الذي أثر بدوره سلبا على مستوى المنافسة. "فمن ضمن 19 بنكا مرخصا في الجزائر تمتلك الدولة ستة بنوك عمومية وتبقى مهيمنة بحصة نسبية تقدر بـ 85.9% سنة 2013 مقابل 14% للصالح البنوك الخاصة." (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، صفحة 102،100)

2-2 صغر حجم رأس مال البنوك الجزائرية:

رغم رفع الحد الأدنى لرأس المال من قبل السلطات النقدية بموجب القرار 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ديسمبر 2008، صفحة 34) إلى 10 مليار دج بالنسبة للبنوك و3.5 مليار دج للمؤسسات المالية بعدما كان محددا قبل وفق النظام 04-01 الصادر في 04 مارس 2004 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 28 أفريل 2004، الصفحات 37-38)بـ 2.5 مليار دج للبنوك و0.5 مليار دج للمؤسسات المالية. فإن رؤوس أموال البنوك الجزائرية لا تزال صغيرة الحجم وفقا لمعيار رأس المال مقارنة بالبنوك الأجنبية وما ينجم عن ذلك من مشاكل مالية ترجع بآثار سلبية على هذه البنوك

ويحد من قدرتها التنافسية في ظل ما تشهده الصناعة المصرفية العالمية من تطورات في شكل تكتلات اقتصادية واندماج المؤسسات وغيرها والتي لها انعكاس سلبي على البنوك الجزائرية صغيرة الحجم.

إن ضعف حجم رأس مال البنوك الجزائرية يحرمها من توسيع الخدمات والمنتجات التي تقدمها ويؤثر على قدرتها في خلق الائتمان المصرفي طويل الأجل.

2-3 ضعف سياسة إدارة المخاطر:

يواجه القطاع المصرفي العديد من المخاطر المصرفية الداخلية والخارجية والتي تعرقل السير الحسن لنشاطه من بينها مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الائتمان وغيرها. وتعد هذه الأخيرة من بين أهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك وترجع درجة هذه المخاطر والإجراءات المتخذة للتخفيف منها إلى فعالية أنظمة الرقابة التي يتم وضعها من طرف البنك لمواجهة التغيرات والاختلالات التي من الممكن أن تطرأ على المحيط.أما بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري فإنه بسبب مشاكل التسيير التي يعاني منها وعدم الشفافية والدقة في الحسابات المقدمة إليه وسوء انتقال المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال وعدم استقرار المحيط وضعف نشاط مؤسساته وانخفاض قدرتها الإنتاجية كل هذا صعب وعقد من عملية تقدير المخاطر في القطاع المصرفي وإيجاد أفضل الطرق لمواجهتها.ومن بين أهم المشاكل التي تواجه البنوك الجزائرية في تقييم المخاطر ما يلي:

- عدم جدية البنوك في تقييم المشاريع الطالبة للتمويل باعتبار أن معظم معاملاتها مع المؤسسات العمومية، وكذا محدودية المؤسسات التي تستوفي شروط الحصول على الائتمان بالأخص الائتمان الطويل.
- هناك نوع آخر من الائتمان تقدمة البنوك من أجل تمويل الاستثمارات خاصة الموجه إلى مشاريع دعم الشباب وغيرها والتي لا يطلب فيها ضمانات كافية.
- بالرغم أن قانون النقد والقرض أكد على ضرورة الالتزام بحد أدنى لرأس المال، غير أنها لم تلتزم بذلك خاصة وأنها مرغمة على التدخل لإنقاذ حالات العسر المالي التي تواجه بعض المؤسسات العمومية.

2-4 ضعف القدرة على تعبئة المدخرات:

يعاني القطاع المصرفي الجزائري من ضعف كبير في ممارسة نشاطه بالإضافة إلى العجز على مستوى دراسة جدوى المشاريع ومنح الائتمان. فهو يعاني على مستوى تعبئة المدخرات المالية بسبب غياب سياسة ادخارية محفزة لضعف أسعار الفائدة ما سمح بفتح المجال أمام السوق غير الرسمية لإتاحة فرص الاستثمار والحصول على مردود وعوائد مالية أفضل من الاستثمار في البنوك خاصة مع التهرب الضريبي وإمكانية الاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة في المحيط غير الرسمي. وكذا غياب أدوات مالية جديدة تساعد في جذب رؤوس الأموال وبالأخص أن هذه الأدوات غير فعالة في ظل غياب النشاط في بورصة الجزائر، بالإضافة إلى نقص الأدوات البديلة للائتمان المصرفي لتمويل الاستثمارات كالتمويل الإيجاري ما يستوجب على البنوك أن تعمل على تنويع الأدوات المالية لتحصيل أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية.

2-5 ضعف فعالية القطاع المصرفي:

إن عدم اعتماد البنوك الجزائرية على مراكز البحث والتطوير وضعف مستوى التكنولوجيا التي تستخدمها وتشكيلة الخدمات المالية التي تقدمها وغياب المنافسة الحقيقة في السوق المصرفية، أدى إلى ضعف الفعالية المالية للقطاع المصرفي والتي يمكن قياسها بتكلفة الخدمات التي توفرها هذه البنوك لزبائنها. ومن ناحية أخرى فإن الضعف الذي تعاني منه البنوك الجزائرية في توزيع الموارد المتاحة لديها على الاستخدامات المختلفة بطريقة تضمن التوافق بين احتياجات السيولة وتحقيق الربحية وهذا ما يعبر عنه بالتخصيص الأمثل للموارد، وضعف تسيير وسائل الدفع هذه العوامل مجتمعة أدت إلى عدم الفعالية الاقتصادية للقطاع المصرفي الجزائري. (زقرير عادل، 2014-2015، صفحة 131)

2-6 تدني مستوى كفاءة رأس المال البشري:

الاستثمار في العنصر البشري من بين أهم مقومات التنمية وأحد العوامل الأساسية في قطاع الخدمات خاصة في مؤسسات القطاع المالي حيث أن تكوينه وتسييره أضحى يحتل جانبا هاما خصوصا وأن مقتضيات المحيط الحالي تستوجب التحلي بصفات الاحترافية ووجود مسيرين محترفين ذو كفاءة وخبرة تسمح لهم بتقديم خدمات بجودة عالية من شأنها تعظيم أرباح القطاع المالي، لهذا يتعين أن يمتثل العنصر البشري للمعايير العالمية الشائعة لضمان التسيير المصرفي المنسجم والمتوافق مع المحيط العالمي.

ورغم الجهود المبذولة التي تقوم بها السلطات الجزائرية من أجل تكوين العنصر البشري في المجال المصرفي غير أنها تبقى تعاني من ندرة الكادر الإداري والتنفيذي ذو الخبرة اللازمة بالعمل المصرفي فالبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية تتميز بضعف المردود البشري فيها لعدم تحكمه في التكنولوجيا والوسائل والأساليب الإدارية المستخدمة ونقص الاطلاع على التطور الحاصل في هذه الأساليب والأدوات والتقنيات الحديثة في التسيير وما لذلك من انعكاس سلبي على أساليب التسيير المتبناة وطرق صياغة المنتجات المالية وتقديمها.ورغم أن هناك نسبة كبيرة من الشباب المؤهلين مبدئيا للخوض في هذا المجال والحصول على المناصب الشاغرة إلا أن أغلب اليد العاملة غير مؤهلة وغير مختصة وذلك نتيجة لعدم الجدية في تحديد وانتقاء العمال الضروريين لهذه المناصب، وبالتالي من الضروري على المؤسسات المالية العمل على دعم رأس المال البشري من أجل تحقيق التقدم في مجال العمليات المصرفية والمنتجات المالية الجديدة.

أما عن التكوين الذي يتم توفره للموظفين من أجل تأهيلهم أو تطوير مستوياتهم ففي الغالب يكون عبارة على تكوين في الوسائل العامة والأمانة والمحاسبة على حساب التكوين في الوظائف العملياتية ذات الصلة المباشرة بالعمل المصرفي.

2-7 الديون غير المسترجعة:

من غير الممكن أن يضمن البنك استرجاع مجموع القروض التي تمنح لزبائنه حتى وإن قام بجميع الخطوات التي تسبق منح الائتمان حيث يبقى احتمال عدم استرجاع جزء منه قائما لعدة أسباب منها وجود أخطاء في دراسة الجدوى للمشروع المقدم، أو عدم التزام المقترض بتوجيهات البنك، أو التضليل في تقديم المعلومات للبنك حول المشروع الممول أو المقترض وغيرها من الأسباب.

وبهدف تمويل المشاريع الاستثمارية المتبناة في الجزائر فقد انتهجت سياسة اقراضية توسعية وعملت البنوك على اتباعها دون إتباع خطوات جدية من أجل معرفة جدوى هذه المشاريع ودون الاحتكام إلى قواعد الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية للمشاريع التي حصلت على الائتمان، وهذا يتناقض مع ربحية البنوك ومبدأ التخصيص الأمثل للموارد المالية بناء على الجدارة الائتمانية، إضافة إلى أن أغلب هذا الائتمان كان للمؤسسات الاقتصادية العمومية، خذه الأخيرة ونتيجة للعجز الذي تعاني منه تسببت ارتفاع نسبة الديون المتعثرة وهكذا استمرت نسبة الائتمان الممنوح في الارتفاع وتفاقمت معها مشكلة الدين المتعثر نتيجة فشل هذه

المشاريع من جهة والتسيير الإداري للقضايا المالية والمصرفية من جهة أخرى، ما فاقم من وضعية هذه البنوك فأصبحت هياكلها تعاني تدهورا مستمرا، إضافة لضعف تسييرها الإداري وعدم قدرتها على إتباع سياسة صارمة في استرجاع هذا الائتمان ونقص المؤونة المكونة من أجل مواجهة مثل هذه المخاطر، وهي العناصر التي أدت إلى تفاقم نسبة الديون المتعثرة وأصبحت معها وضعية البنوك الجزائرية حرجة.

2-8 التكنولوجيا المصرفية والابتكار المالي:

لقد ساهمت عمليات التحرير المالي وإزالة القيود والتغيرات الهيكلية والمنافسة الحادة في سرعة نقل التكنولوجيا المرتبطة بالأعمال المصرفية، بالإضافة للتطورات المتزامنة في عصر العولمة خاصة في مجالات الاتصالات الأمر الذي أسهم في الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإلكترونية.

وتعبر التكنولوجيا فرصة أمام البنوك للرفع من مستوى خدماتها المالية والمصرفية المقدمة مما يسمح باكتساب عملاء جدد والدخول في الأسواق العالمية وتطوير أنشطتها المرتبطة بالتجارة الإلكترونية. أما تكنولوجيا الاعلام والاتصال فهي أيضا نقطة مهمة في العمليات المصرفية الحالية لانعكاساتها الايجابية على زيادة كفاءة وفعالية هذه العمليات وتوسيع وتطوير وتنويع الخدمات المالية المقدمة وتنويع الأسواق وفتح آفاق واعدة للمنافسة، ما يضمن استمرار هذه البنوك والمؤسسات المالية، غير أنه من الضروري مواكبة هذا التطور الحاصل في التكنولوجيا بصفة مستمرة ما ينجم عنه تكاليف باهظة خاصة بالنسبة للدول المستوردة لها.

وبالنسبة للبنوك الجزائرية وبالأخص العمومية منها لا تزال الأعمال والأساليب المصرفية التقليدية تهيمن على نشاطها بسبب جمود القوانين والتشريعات المصرفية وتدني نوعية الكفاءات المهنية ونقص مستوى التدريب وتركز انتشار الفروع في المدن الكبرى مما أدى إلى تدني مستوى الخدمات المصرفية المقدمة واقتصارها على التقليدية من إيداع وسحب وتحويل وائتمان قصير الأجل. ومعظم التسهيلات المصرفية المقدمة هي على العمليات الجارية قصيرة الأجل وتمويل الصفقات العقارية وعمليات المضاربة على حساب التمويل المتوسط وطويل الأجل للقطاعات الإنتاجية والخدماتية، الأمر الذي أدى إلى جمود الوضع الاقتصادي والمصرفي.أما عن الصيرفة الإلكترونية فإن البنوك الجزائرية تعاني من قصور واضح في تطبيق التكنولوجيا المصرفية الحديثة المرتبطة بها، فالإعلام الآلي وحده والبرامج المستخدمة في المالية والمحاسبة لا تعد كافية للنهوض

بالقطاع المصرفي فأبسط العمليات والتي تعد أساسية لدى البنوك العالمية لا تتوفر عليها هذه البنوك، وإلا فهي توفرها بمستوى متدني من الجودة كاستخدام الشبابيك الآلية والبطاقات الالكترونية وربط البنوك بشبكة معلومات تسمح بتحويل الأموال بين مختلف الزبائن، بالإضافة إلى عدم توفر تشريعات قانونية تنظم الأعمال الإلكترونية وكذا عدم توفر البنية التحية الضرورية لمثل هذا النوع من الخدمات المصرفية.

2-9 الائتمان الموجه والمدعوم:

إن الائتمان الموجه لقطاعات معينة دون الأخرى كالقطاع الزراعي والصناعي...إلخ، والذي يعمل على تشجيع نشاطات معينة على حساي أخرى يؤدي إلى تجزئة النشاط المصرفي وتخفيض درجة المنافسة وتقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها وتخفيف المخاطر المترتبة عليها. (مايح شبيب هدهود، 2008، صفحة 14).

3. طرق تفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري

يعتمد تفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية على مجموعة من الاعتبارات الرئيسية التي تتصل بهيكل وطريقة عمل هذا النظام وكذا طبيعة علاقته مع محيطه.

3-1 تبني الصيرفة الشاملة:

من السمات المميزة للصناعة المصرفية الحديثة ما يعرف بالصيرفة الشاملة والتي تلعب دورا هاما وفعالا في تمويل النشاط الاقتصادي وتنمية الاقتصادات الوطنية. وأهم ما يميز البنوك التي تعتمد هذا الأسلوب هو ممارستها لوظائف عديدة كتداول الأوراق المالية بيعا وشراءً، والتعامل في العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المبادلات، وتوظيف الابتكارات والأساليب الحديثة في تسيير محفظة قروضها ما يساهم في تقليل درجة المخاطر الائتمانية التي تواجهها.

ونتيجة لتراجع عوائد الصيرفة التقليدية وفي إطار سعي البنوك وراء تعظيم العائد وتخفيض المخاطر فقد تزايد اتجاهها نحو نموذج البنوك الشاملة في ظل التوجه نحو العولمة المالية وسياسة التحرير المالي، لذلك على البنوك الجزائرية توسيع نطاق نشاطها الحالي الذي يشمل على الوظائف التقليدية من جمع للودائع المصرفية ومنح للائتمان المصرفي والتوجه نحو المفهوم الواسع للأنشطة المالية من خلال تقديم تشكيلة متنوعة وحديثة من الخدمات المصرفية والمالية بهدف جذب إلى جانب المدخرات المحلية تحويلات مالية أجنبية ما يساعدها وفق مبدأ اقتصاديات

الحجم من تحقيق وفرات مالية وتخفيض التكاليف. لكن توجه البنوك نحو الصيرفة الشاملة ليس هينا بالنظر لما يتطلبه الأمر من مهارة وكفاءة عالية في جوانب عدة منها الجانب الإداري والجانب المالي وما يتعلق برأس المال البشري والأساليب والتقنيات الحديثة التي تساعد على دراسة السوق واتخاذ القرار في الوقت المناسب، وهذا ما تفتقر إليه البنوك الجزائرية.

3-2 خوصصة البنوك العمومية الجزائرية:

على السلطات الجزائرية أن تعتمد بصفة جدية برنامج زمني محدد من أجل التدرج في تطبيق عملية خوصصة مؤسسات القطاع المصرفي والإعلان عليه والتعريف به وتحديد الآثار الإيجابية التي يمكن أن تقدمها العملية في حال نجاحها، مع مراعاة تجارب الدول الناجحة في ذلك والاستفادة منها، خاصة أن هناك ضرورة حتمية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ما سينعكس عليها سلبا في حال بقاء السيطرة للبنوك العمومية.

إن ظهور البنوك الخاصة في الجزائر كان بفضل التحرير المالي، فبعد صدور قانون النقد والقرض استطاعت البنوك الخاصة فرض نفسها في فترة وجيزة إلى جانب البنوك العمومية، خاصة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري حيث تمكنا من تحقيق نتائج إيجابية غير أنها لم تدم طويلا بسبب المشاكل التي واجهت البنوك الخاصة ما دفع ببنك الجزائر لسحب الاعتماد منهما وإعلان إفلاسهما. ويعود سبب إفلاس هذين البنكين إلى العديد من العوامل الداخلية تتمثل في عوامل اجتماعية وثقافية ومؤسسية وأخرى تتعلق بسوق التسيير والغش ولكن أيضا حتى السلطات النقدية تتحمل جزء من المسؤولية لأن تحركها لم يكن في الوقت المناسب كما أنها لم تفرض على البنوك احترام إجراءات السلامة كتغطية المخاطر خاصة نسبة الملاءة ونسبة السيولة. (العقريب كمال، 2011-2012، صفحة 347)

3-3 تأهيل وتطوير رأس المال البشري:

يعد العنصر البشري الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع المصرفي وبأي قطاع آخر في الاقتصاد فهو الثروة التي تقوم بها الأمم، ورغم العدد الهائل للموظفين الذي تحوزه المؤسسات المصرفية الجزائرية إلا أنه لا يزال يعاني من عدم تطور مستواه وضعف درجة كفاءته ومستوى أدائه بسبب العديد من المشاكل التي سبق توضيحها، حيث يعد عدم التكوين أو ضعفه

السبب الرئيسي في ذلك، ونظرا لأهمية هذا المورد لابد من المسارعة في تطبيق الإجراءات الضرورية لتأهيله ومن أهمها ما يلي:

- اعتماد دورات تدريبية على المستوى الوطني وخارجه والاستعانة بكفاءات محلية وخبرات أجنبية بهدف رفع مستوى الأداء والتحكم في الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة وصقل مهارات التخطيط والتفاوض واتخاذ القرار. بالإضافة إلى إرسال الموظفين في بعثات وتربصات خارج الوطن من أجل الاستفادة من طرق وأساليب التسيير والإدارة الحديثة وكل ما يخدم المؤسسات المصرفية، مع اعتماد تقييم مستمر لتربصات الموظفين المستفيدين بعد عودتهم ومطالبتهم بتطبيقات وممارسات على أرض الميدان تثبت استفادتهم من التربص وهذا بهدف الحصول على نتائج ملموسة.
- تشجيع الموظفين وتقديم أجور تحفيزية لا يتساوى فيها جميعهم بل كل على حسب إمكانياته وما يقدمه للمؤسسة المصرفية التابع لها وهكذا يتوافق نظام التحفيزات مع المردود الذي يقدمه الموظفون.
- تنمية روح المسؤولية لدى الموظفين بالشعور بالانتماء للمؤسسة وبأهمية مكانتهم ودورهم في بلوغ الأهداف المحققة عن طريق مشاركتهم في صنع القرار على مستويات أقسامهم والوحدة المصرفية التابعين لها وفتح المجال أمامهم لتقديمهم آرائهم وتطبيق ما يستحق منها.

وإجمالا فإن على مؤسسات القطاع المالي الجزائري أن تبادر إلى تنمية رأسمالها البشري من خلال وضع خطة استراتيجية نيرة تسمح بجذب أفضل المهارات وتنميتها والمحافظة عليها، وإتباع أنظمة لتدريب وتطوير المهارات تحفز على الإنجاز وتؤكد على معايير الاحترافية.

3-4 تطوير وتوسيع المؤسسات المصرفية الإسلامية:

شهدت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية نموا واسعا وأصبحت العديد من المنتجات الملتزمة بأحكام الشريعة متاحة في الأسواق بل وأصبحت تغطي طيفا واسعا من المنتجات التي تمنحها المؤسسات المالية والأسواق التقليدية، واقترن هذا بتنامي عملاء الخدمات المالية ذات الطابع الإسلامي منهم حكومات ومؤسسات وأفراد.

ونجد أن من أهم الأسباب التي تحد من توجه الأفراد والمؤسسات للتعامل مع مؤسسات القطاع المصرفي بشكل يسرع وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر هو العامل الديني. فالكثير من

العملاء يتهرب من هذه المعاملات خوفا من الوقوع في التعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو الأمر الذي يستوجب العمل على توسيع نشاط المؤسسات المالية الإسلامية من أجل جلب المدخرات المالية الكامنة التي كان يفضل أصحابها اكتنازها بدلا من توجيهها للاستثمار في البنوك التجارية مقابل معدل فائدة.

ففي ظل التغيرات الدولية والتوسع الهائل الذي شهدته البنوك الإسلامية على مستوى الساحة المصرفية العالمية ومع ضعف المبادرة المحلية لتوسيع الخدمات المالية الإسلامية بسبب الافتقار للخبرة اللازمة أصبح لزاما السماح بدخول المزيد من البنوك الإسلامية خاصة الشركات الدولية القابضة لما تحمله من خبرة واسعة في الميدان، كما أضحى يتعين على المؤسسات المصرفية الجزائرية توسيع نشاطاتها في هذا المجال. وكما هو معروف فإن للبنوك الإسلامية الإطار الخاص بها سواء من ناحية القوانين التي تحكمها أو قوانين التعامل معها لذا يتعين أولا تأييد فكرتها في الجزائر وإدراجها ضمن الإصلاحات المصرفية والاستفادة من تجارب الدول السباقة التي قطعت أشواط لا بأس بها، وتهيئة المناخ والظروف الملائمة بإتباع استراتيجية واضحة ومتكاملة تضمن بنسبة كبيرة نجاح المشروع. فبالرغم من أنه سيتم تشجيع أفراد المجتمع والمؤسسات على الإقبال على ما لا يتعارض ومبادئهم الإسلامية لكن في الوقت نفسه فإنه ليس بالهين تحويل الموارد الاقتصادية من النشاطات التقليدية التي تهدف إلى تحقيق الربح نحو النشاطات التي يعد هدفها الرئيسي تشجيع الاستثمارات الحقيقة خاصة وأن: (سليمان ناصر، 2006، الصفحات 28-29)

- تزايد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر سوف يطرح إشكالية للتعامل مع البنك المركزي وهنا يمكن سن قوانين خاصة بهذا النوع من البنوك كما حدث في دول أخرى ذات الازدواجية في القوانين المصرفية. وسيلجأ بنك الجزائر لاستبدال الأدوات القديمة بأخرى جديدة تصلح للتطبيق مباشرة على البنوك الإسلامية وتوافق ومبادئها.
- تستلزم مواكبة التطورات المستمرة في العمل المصرفي الإسلامي توافر الإطارات ذات الخبرة والكفاءة في المجالات الاقتصادية والمالية ومجال الشريعة الإسلامية وهذا ما لا تتوفر عليه الجزائر بالقدر الكافي، وحتى تلك المتوفرة منها فإنها تفتقد للخبرة اللازمة.

وفي ظل تحرير القطاع المصرفي الجزائري ستواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات خاصة وأن التحرير يزيد من وتيرة وحدة المنافسة المصرفية. وبما أنه يسمح للبنوك الإسلامية بالدخول في السوق المصرفية العالمية فهذا يفتح المجال للبنوك التجارية لمنافسة نظيرتها الإسلامية مما يصعب الأمر عليها بسبب ما تتميز به البنوك التجارية من كبر حجمها وحصتها في السوق وخبرتها، لهذا يستلزم على البنوك الإسلامية في الجزائر رفع مستوى نشاطها وكفاءتها بالموازاة مع إنشائها وتواجدها.

3-5 حوكمة مؤسسات القطاع المصرفي وتدعيم سلامتها:

الحوكمة المؤسسية الجيدة هي أحسن دليل على شفافية مؤسسات القطاع المالي. ما يبرز أهمية خضوع المؤسسات المالية للحوكمة بطريقة تضمن حماية أصحاب المصلحة في القطاع المالي. وعلى مستوى القطاع المصرفي يسند للبنك المركزي دور فعال في إرساء مبادئ الحوكمة على مؤسساته من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية لأصول مؤسسات هذا القطاع وضمان حقوق المودعين وسلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري. فدور البنك المركزي مهم في تعزيز الحوكمة في البنوك التجارية باعتبار أن التطبيق الجيد لها يقع ضمن مسؤولياته فضلا عما تتميز به هذه البنوك من ارتفاع لدرجة المخاطر مقارنة بغيرها من المؤسسات وعملها على الحفاظ على أموال المودعين.

ورغم الإصلاحات التي عرفتها مؤسسات القطاع المصرفي الجزائري في هذا المجال فإنه لا زال يتعين بذل مزيد من الجهود في سبيل تبني حقيقي لمبادئ الحوكمة من أجل الارتقاء بالعمل المصرفي وتأهيل المؤسسات المصرفية والمالية الجزائرية للاندماج عالميا. ولعل أزمة البنوك الخاصة التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري هي أحد الدوافع الرئيسية لتطبيق المبادئ السليمة للحوكمة وهذا يعني أن سوء تطبيق هذه الأخيرة في القطاع المصرفي كان عاملا رئيسيا في نشوء هذه الأزمة كما يتحمل بنك الجزائر بدوره قدرا معتبرا من المسؤولية بصفة المشرف الأول على هذه البنوك. ومن بين المؤشرات التي تجسد ضعف الحوكمة في القطاع المصرفي في الجزائر ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي، وعدم الالتزام بنشر المعلومات المحاسبية وميزانيات البنوك والتقارير في الوقت المحدد.

وبالرجوع إلى الجهود التي تم تبنيها في الجزائر بهدف تعزيز حوكمة البنوك والتي تنسجم مع مقررات بازل 1 و2 فإنها تتمثل فيما يلي:

- النظام 02-03 الصادر في 14 نوفمبر 2002 المتضمن قيام البنوك بالرقابة الداخلية لأنشطتها، حيث تم وضع نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من أجل السهر على مراقبة هذه الأنشطة والمتمثلة في مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية ووضع أنظمة تقدير المخاطر والنتائج وأنظمة المراقبة والتحكم في هذه المخاطر. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 18-12-2002، الصفحات 25-31)
- النظام 04-03 الصادر في 4 مارس 2004 الذي يتعلق بنظام الودائع المصرفية، حيث تم ضع نظام للإعلام والتوثيق ونظام لمركزية المخاطر ونظام لضمان الودائع المصرفية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، جوان 2004، الصفحات 22-24)

وبالرغم من هذه الجهود لا يزال تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات القطاع المصرفي في الجزائر ضمن مراحله الأولى، إذا لابد على الجهات المعنية من وضع معايير في حوكمة مؤسسات القطاع المالي بناء على المعايير الخاصة بالمنظمات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، لجنة بازل للإشراف المصرفي (PIS)، الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين (IAIS)، والمنظمة الدولية لهيئات سوق المال (IOSCO)، واتخاذ التدابير المناسبة للحرص على التوفيق بين ممارسات الحوكمة وأفضل الممارسات الدولية.

أما فيما يخص مواكبة المؤسسات المصرفية للمعايير الاحترازية العالمية وفقا لمقررات بازل الدولية على فإن على بنك الجزائر مسايرتها، إذ على الرغم من تطبيق معايير بازل 1 بإصدار التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، (Journal officiel de la République algérienne، 29 November 1994)وإصدار النظام رقم 14-01 الصادر في 16 فيفري 2014 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية المواكبة لمقررات بازل 2 في إدراج مخاطر السوق والتشغيل في حساب كفاية رأس المال، ومواكبة اتفاقية بازل 3 ورفع الحد الأدنى لتلك النسبة حتى وإن لم ترفع للحد المعلن عنه دوليا، إلا أن على بنك الجزائر إصدار تعليمات أكثر وضوحا لكيفية التطبيق. فالقطاع المصرفي من جهة أخرى يسجل تأخرا

في تطبيق معايير بازل الدولية، وفي الوقت الذي باشرت فيه المؤسسات المصرفية العالمية والعربية تطبيق مقررات بازل 3 بحلول سنة 2013، نجد أن المؤسسات المصرفية الجزائرية بقيت إلى وقت قريب تطبق النظم الاحترازية التي جاءت بها مقررات بازل 1، وقد حاول التنظيم الاحترازي مؤخرا مواكبة اتفاقية بازل 2 وبازل 3 من خلال إصدار تنظيم خاص بذلك، إلا أن الأمر يتطلب إصدار تعليمة تفصيلية تبين كيفية تطبيق التنظيم بشكل أكثر وضوحا. (سليمان و حديدي، جوان 2015، صفحة 26) (Journal officiel de la République algérienne، 29 November 1994)

كما أنه بالرغم من التعديلات التي عرفها حجم رأس مال البنوك الجزائرية فإنه يبقى ضعيفا مقارنة بالبنوك العربية والأفضل أن يتم العمل مستقبلا من أجل إجراء تعديلات أخرى بهدف رفع رأسمالها. كذلك على السلطات النقدية مسايرة التطورات الحاصلة في معايير بازل الدولية بإصدار قوانين تفصيلية عن كيفية تطبيق هذه المعايير لتحصن البنوك الجزائرية من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في ظل الانفتاح، والعمل على تجديدها باستمرار وفي الوقت المناسب ما يضمن سلامتها.

3-6 تطوير التكنولوجيا المصرفية ومسايرة الابتكار المالي:

رغم التحسينات التي مست القطاع المصرفي الجزائري في مجال التكنولوجيا وتحديث الخدمات المصرفية فإنه مازال ينتظره الكثير على مستوى تحديث نوعية الخدمات الإلكترونية وتفعيل الشبكة ما بين فروع البنوك. فتحرير القطاع المصرفي يعني ضرورة مسايرته للتغيرات الحاصلة في الصناعة المصرفية الدولية في جانب التكنولوجيا والابتكار المالي من خلال توسيع نطاق الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطوير وتنويع الخدمات المالية المعاصرة والتوجه نحو الصيرفة والتجارة الإلكترونيتين وإحلال الوسائل الحديثة بدل التقليدية ومسايرة البرامج والأنظمة الحديثة والمعاصرة، ما يدفع لتحقيق ميزة تنافسية خاصة في السوق المحلية، كما يتيح تحسين جودة الخدمات المصرفية وتوفير المعلومات والتقارير المالية بطريقة تسمح بجذب المستثمرين، من جهة أخرى تسمح تكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي للبنوك بالوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من العملاء وتوفير فرص تسويقية جديدة. وتعد هذه التوجهات ضرورية في ظل الانفتاح حيث تسمح بمواجهة أفضل للمخاطر وزيادة سلامة القطاع المصرفي وتخفيض التكلفة.

3-7 تعزيز البيئة التشريعية والقانونية:

لإصلاح القطاع المصرفي لابد من إجراء إصلاحات قانونية وتشريعية إلى جانب إصلاح السياسات الاقتصادية. حيث يتعين أن تتناسب الإصلاحات التشريعية للبنية المالية مع التطورات الحالية والمحتملة للهياكل المالية القائمة ومستوى نشاطها، إذ تعد التشريعات الموجودة حاليا غير كافية لمجاراة انفتاح محتمل للقطاع المالي الجزائري. فالدخول ضمن السوق العالمية يتطلب حد أدنى من التشريعات الحديثة في مجالات النقد ونشاط البنوك والضرائب، وتشريع شركات التأمين وصناديق الادخار والاستثمار والتقاعد وغيرها. ويجب أن يكون إصدار هذه القوانين وفقا للواقع والظروف والإمكانيات المتاحة وما يتلاءم مع توجهات تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي. وعموما يتطلب الإصلاح المصرفي وضع بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة لعمل القطاع الخاص. (مايح شبيب هدهود، 2008، صفحة 30)

وعليه يستلزم الأمر ضرورة تأسيس بيئة تشريعية فعالة تسودها المساواة والشفافية والعقلانية في التطبيق على أرض الواقع، فلا يكفي وجود مجرد مراسيم تشريعية ونصوص قانونية وأوامر شكلية فقط، فالجوانب القانونية والتشريعية تلعب دورا مهما في تشجيع الادخار وتغيير مسار أكبر قدر ممكن للأموال من الاكتناز وإيداعها في البنوك التي تحولها إلى استثمارات حقيقة تدفع بعجلة النمو والتنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى أنها تساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر وتدفقات رؤوس الأموال نحوها، كما تفتح المجال أمام المؤسسات المصرفية الأجنبية للاستثمار في الجزائر من خلال إقامة فروع لها أو من خلال الشراكة مع البنوك الجزائرية. وفي نفس السياق ينبغي كذلك تهيئة البيئة القانونية الملائمة للصيرفة الإلكترونية خاصة في ظل التوجه نحو الأنشطة التي تعتمد بشكل متزايد على الوسائط الإلكترونية.

4. خاتمة:

وفي هذا الإطار سعت الجزائر جاهدة للنهوض بإقتصادها لتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي، حيث قامت بعد الاستقلال بعدة إصلاحات متتالية لجهازها المصرفي غير أنها لم تأت بالنتائج المرغوب فيها وصولا إلى قانون النقد والقرض الذي مكن البنك المركزي من استعادة الصلاحيات المخولة له والتدخل من خلال السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما منحت البنوك مفهوم العمل المصرفي الشامل والمبادرة إلى تمويل الاقتصاد استنادا إلى معايير الربح والمردودية.

غير أن الجهاز المصرفي الجزائري وبالرغم من الجهود المبذولة لإصلاحه فإنه لا يزال يعاني العديد من العقبات التي تعيق أداء دوره في عملية تمويل التنمية خاصة إذا ما تم مقارنته بالأجهزة المصرفية العالمية وحتى العربية منها، لذا فمن الضروري العمل على تفعيل أدائه ودوره بما يكفل رفع قدرته على المساهمة في إحداث ودعم وتمويل العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ويمكن إبراز أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة على النحو الآتي:

- يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما ورئيسيا في تمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يقدمه من خدمات والتي من دونها لا يستطيع أي اقتصاد تأدية وظيفته بكفاءة وفعالية، ويمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة والضرورة إلى توفر جهاز مصرفي متطور وقادر على توفير الخدمات اللازمة، وهذا ما يفسر الترابط الموجود بينه وبين عملية التنمية والذي أكدته العديد من الدراسات الاقتصادية.
- بعد الاستقلال قامت الجزائر بعدة إصلاحات مست الجهاز المصرفي بدءا بتأميم البنوك الأجنبية، ووصولا إلى إصدار قانون النقد والقرض الذي أعاد للبنك المركزي والبنوك التجارية الوظائف التي أنشأت من أجلها بعدما كانت محتكرة من طرف الخزينة العمومية.
- رغم هذه الإصلاحات إلا أن الجهاز المصرفي الجزائري لم يؤد دوره بالشكل المطلوب في تمويل عملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظل غياب النشاط في السوق المالية وسيطرة البنوك العمومية على الجزء الأكبر من التمويل واعتمادها بشكل كبير على الائتمان قصير الأجل الذي ينخفض دوره في التنمية الاقتصادية.
- هنالك العديد من التحديات والعقبات التي تقف حائلا أمام تطور الجهاز المصرفي الجزائري وتحقيق دوره في تمويل التنمية ومن أهمها عدم استقرار التشريعات القانونية، فقدان الاحترافية في أداء العمل المصرفي، علاقة الدولة بالبنوك ومشكلة القروض المتعثرة، ضعف استخدام التكنولوجيا والافتقار إلى أجهزة متطورة، ضعف سياسة إدارة المخاطر، ضعف مردودية العنصر البشري في المجال المصرفي، ضيق السوق المالي والنقدي وعولمة الخدمات المصرفية.
- لتفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية لابد من مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية وتطبيقها على أرض الواقع، مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية، تطبيق

معايير بازل، إعطاء دور فاعل للبنك المركزي والارتقاء بالعنصر البشري والتوجه نحو الصيرفة الشاملة.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها فإنه يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري من خلال تقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها وتنويعها، والتوجه نحو نموذج البنك الشامل وكذا بحث إجراء عمليات اندماج بنكي مع دراسة الأسلوب الأمثل لخوصصة البنوك العمومة لزيادة قدرتها التنافسية على المستوى العالمي وتحقيق معدلات نمو أكبر في ظل المنافسة العالمية.
- تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية من جانب السلطات ودعم الأساليب الرقابية عليها لضمان السلامة المصرفية، وهو ما يزيد القدرة على مواجهة تأثيرات العولمة.
- وضع إطار قانوني يكفل للبنوك العامة الاستقلالية التامة اتجاه الدولة مع تحفيزها على تحسين خدماتها المصرفية في ظل اعتبارات المنافسة مع فروع البنوك الأجنبية.
- توظيف مستخدمين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية والمعلوماتية والاتصال والحرص على إعداد برامج تكوين وتنظيم دورات تدريبية لتحسين مستوى العمال لتمكينهم من التقنيات المصرفية الحديثة، عن طريق نقل التكنولوجيا المصرفية إلى الجزائر بما يمكن من مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.
- تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في البنوك بما يساعد على جلب نسبة كبيرة من مدخرات الأفراد الذين لا يتعاملون مع البنوك الربوية لمخالفتها الشريعة الإسلامية.
- تقوية آليات تحصيل الديون المتعثرة بمساعدة الأطر التشريعية لتمكين البنوك من تحصيل ديونها في وقت ملائم.
- إدخال نظم الإنذار للتنبؤ بالمخاطر البنكية قبل حدوثها وتنمية إمكانيات البنوك في مجال إدارة الأزمات، الأمر الذي يعزز من قدرتها على التنبؤ المبكر بأزمات قد تحدث مستقبلا.
- الاهتمام بتطوير وتنشيط بورصة الجزائر خاصة أن توفر سوق مالي يساهم في تطوير البنوك ويعتبر كأحد محددات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تأسيس بنوك الاستثمار متوسط وطويل الأجل في الجزائر إلى جانب الاستثمار قصير الأجل، وعليها أن توفر مواردها المالية لتعزيز دورها في تمويل التنمية الاقتصادية إما بتقديم قروض مباشرة أو المساهمة في إقامة مشروعات التنمية.

- إقامة شراكة بين البنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية العالمية للاستفادة من خبرات وتكنولوجيا هذه الأخيرة.

5. قائمة المراجع:

- Journal officiel de la République algérienne 29) .November 1994 .(Instruction N: 74-94 relative a fixation des regles prodentielles de gestion des banqueset tablissement financiers.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (28 أفريل 2004). المادتين 2 4 من النظام 04-01 الصادر في 04 مارس 2004 المتعلق بالحد الادنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. *(27)* ، 37-38.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (ديسمبر 2008). المادتين 2 و 4 من النظام 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 المتعلق بحد الادنى لرأس المال والمؤسسات المالية في الجزائر. *(72)* ، 34.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (جوان 2004). النظام 04 03 الصادر في 4 مارس 2004 يتعلق بنظام الودائع المصرفية. *(35)* ، 22-24.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (18-12-2002). النظام رقم 02-03 الصادر في 14 نوقمبر 2002 المتضمن تطبيق الرقابة الداخلية والمؤسسات المالية. *(84)* ، 25-31.
- العقريب كمال. (2011-2012). الفطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الأموال وتحدي الأزمات المالية دراسة نماذج من الدول العربية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* ، 347. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بنك الجزائر. (التقرير السنوي 2013). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر.
- زقرير عادل. (2014-2015). أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي بالجزائر. *دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012* ، 131. جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- سليمان ناصر. (2006). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر واقع وآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة. *مجلة الباحث* (04)، 28-29.
- مايح شبيب هدهود. (2008). القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح – دراسة في أقطار عربية مختارة. *الغري للعلوم الإقتصادية والادارية ، 2* (9)، 14.
- ناصر سليمان، و آدم حديدي. (جوان 2015). تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة في دور بنك الجزائر. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (02)، 25-27.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 6/ العدد : 2/أكتوبر،2022،ص ص318-331.

تقويم الأداء التدريسي الجامعي من منظور جودة التعليم العالي: وجهة أعضاء هيئة التدريس– جامعة خنشلة.

Evaluation of University Teaching Performance From The Perspective of Higher Education Quality: Orientation of Faculty Members - Khanchela University

حرنان نجوى*
Harnane nadjoua
جامعة عباس لغرور خنشلة– الجزائر–
harnane.nadjoua@univ-khenchela.dz

مخزومي لطفي
Lotfi Mekhzoumi
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي– الجزائر–
Mekhzoumi-lotfi@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام:2022/02/07 تاريخ القبول:2022/06/20 تاريخ النشر:2022/10/10

الملخص :
تهدف هذه الورقة البحثية تقويم الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي في ظل معايير جودة التعليم العالي من وجهة نظر الهيئة التدريسية بكليتين بجامعة خنشلة، مع التركيز على مكانة الجامعة خصوصا باعتبارها نموذجا لتطبيق مفهوم جودة التعليم ومعايير الاعتماد والجودة، وقد كشفت هذه الورقة محاولة تنمية المعرفة العلمية والتطبيقية الموجهة لحل مشكلات المجتمع في مجالات الأنشطة الرئيسية (الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والفكرية). كما تعمل الجامعة على تحديد المشكلات التي تعوق جودة الأداء الجامعي، ودراسة اثر تطبيق الجودة والاعتماد على تحصيل الطلبة الأكاديمي، واكتسابهم المعارف والمهارات والقيم المهنية اللازمة للعمل.
الكلمات المفتاحية:الأداء التدريسي ؛ تقويم الأداء؛جودة التعليم العالي ؛ عضو هيئة التدريس
تصنيفJEL: I23,H11,

Abstract :
This research paper aimed is to evaluate the teaching performance of a professor under the standards of the quality of higher education from the point of view of the teaching staff of two colleges of Khanchela University, with a particular focus on the University's status as a model for the application of the concept of quality of education, accreditation standards and quality. The University is also working to identify problems that impede the quality of university performance, to study the impact of applying quality and relying on student academic achievement, and to acquire the professional knowledge, skills and values necessary for work
Keywords: Teaching performance; Evaluation of performance; Quality of higher education; Faculty member
Code JEL; I23,H11,

*المؤلف المرسل

1. مقدّمة

لقد لقي تقييم الأداء الأكاديمي بالجامعات اهتماما متزايدا، خاصة في ظل الأخذ بنظام الاعتماد وضمان الجودة التعليم العالي، ويشمل التقييم جميع عناصر النظام الجامعي من مدخلات ومخرجات، بينما يركز تقييم الأداء على وظائف الجامعة الأساسية كالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ولعل من بين الأسباب التي أدت إلى اهتمام بجودة الأداء الجامعي اتساع دائرة المنافسة بين الجامعات على استقطاب الطلبة ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى العالمي، خصوصا مع استثمار التعليم العالي لممكنات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس ، حرص المؤسسات التعليمية على شهادات الجودة العالمية في الأداء الجامعي كشهادة الاعتماد الأكاديمي وشهادة الايزو هذا يعني إخضاع الجامعة لرقابة الجهة المانحة لشهادة الجودة.

إن درجة فاعلية المؤسسات في تقديم خدماتها هو نتيجة التفاعل مستويات الأداء التنظيمي ولعملياتي والفردي وتكاملها ويمكن قياس جودة أداء التعليم العالي بالنماذج التالية: نموذج الإنتاج الذي يهتم بدراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات ، نموذج منحى القيمة المضافة الذي يقيس ما تم تحصيله من خبرات لدى الطلبة، نموذج خبرة الجودة الشاملة يهدف الى تحديد ما تم انتزاعه من خبرات تعليمية من قبل الطلبة أثناء وجودهم في الجامعة.

ولقد تم طرح العديد من الأساليب الحديثة للإدارة التعليم العالي، ورفع مستوى أدائه كإعادة الهندسة وتقييم الجامعة حسب ترتيب الجامعات Ranking Systems

وعليه يتم طرح التساؤل الرئيسي الآتي: **ما مدى ممارسة تقويم الأداء التدريسي لدى الاستاذ الجامعي في ظل تطبيق جودة التعليم العالي؟**

وعليه يتم طرح تساؤلات فرعية كالآتي :

-ما معنى تقويم الأداء التدريسي في مؤسسات التعليم العالي؟

- هل تختلف درجة مؤشرات جودة الأداء الجامعي لدى عضو هيئة التدريس وعدد سنوات عمله؟

فرضيات الدراسة:

.1هناك درجة ممارسة لجودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لدى اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكلية العلوم التكنولوجية بجامعة خنشلة

.2هناك اختلاف لدرجة مؤشرات جودة الأداء الجامعي تبعا لمتغيرات الدراسة درجة عضو هيئة التدريس وعدد سنوات عمله لدى اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكلية العلوم التكنولوجية بجامعة خنشلة

أهمية الدراسة: تتمهذه الدراسة إلى:

- تقييم أداء جودة التعليم العالي من وجهة أعضاء هيئة التدريس من خلال تحديد درجة ممارسة العاملين لمؤشرات جودة الأداء الجامعي
- اهمية التقييم في المؤسسة التعليمية يساعد في بناء البرامج التعليمية وتحقيق اهدافها
- الاستاذ الجامعي يعد احد الركائز الاساسية في تطوير التعليم العالي ويهد الاداء التدريسي لعضو هيئة التدريس الاساس في تحيق الكفاءة في التدريس
- التقييم ضرورة ملحة لتحقيق التطور المستمر لعضو هيئة التدريس والمنهج وكل الوسائل الاخرى التي تستخدم لتحقيق اهداف الجامعة ورسالتها.
- العملية التدريسية تستلزم عملية فحص وتقييم للأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس، اذ تعد عملية تقييم الاداء من اهم المجالات التي ينبغي الاهتمام بها والتركيز عليها لما لها من اهمية في تحسين مستوى الاداء وزيادة فاعليته.

نموذج الدراسة: تمثل في :

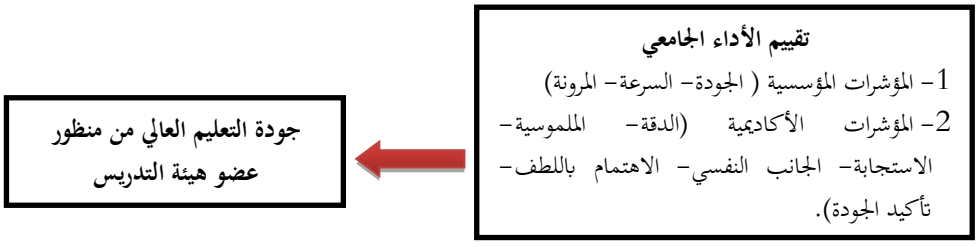

الدراسات السابقة:

-دراسة (Tao Ding, Jie Yang, Huaqing Wu, Yao Wen, Changchun, 2020, p. 03)استهدفت هذه الدراسة التعرف على تقييم الأداء للجامعات أو المؤسسات البحثية موضوعًا ساخنًا في السنوات الأخيرة. ومع ذلك نادرًا ما تبحث الأعمال السابقة في أداء الأقسام المتعددة للجامعة ، وعلى وجه الخصوص ، لا يعتبر أي منها عدم التجانس بين أقسام الجامعات. في هذه الورقة ، نقوم بتطوير نماذج تحليل (DEA)لتقييم أداء وحدات اتخاذ القرار

العامة غير المتجانسة (DMUs) مع هياكل الشبكة ذات المرحلتين ومن ثم تطبيقها على إحدى الجامعات في الصين. على وجه التحديد ، المرحلة الأولى عملية بحث على أعضاء هيئة التدريس ، والمرحلة الثانية هي عملية بحث الطلاب. نطبق أولاً كل وحدة DMU (أي قسم) في مجموعة من عدة مجموعات فرعية ذات مدخلات قصوى متبادلة ومجموعات فرعية للمخرجات من حيث تجانسها في كليهما. ثم تم اقتراح نموذج DEA مضاف لتقييم أداء الكفاءة الكلية لوحدات DMU غير المتجانسة مع هيكل شبكة من مرحلتين .من خلال تحليل النتائج التجريبية يتم توفير بعض الآثار لدعم الجامعة لتعزيز الأداء البحثي لكل قسم وكذلك الجامعة بأكملها.

-**دراسة**(Felipe Machorro & María V. Romero, 2021, pp. 03-10):هدفت هذه الدراسة البحثية الى دراسة تأثير رأس المال البشري على الأداء التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي في المكسيك. أفاد عدد من الدراسات التجريبية السابقة بوجود علاقة مباشرة ، لكن البعض الآخر أفاد بوجود علاقة غير مباشرة من خلال رأس المال الهيكلي والعلائقي. المنهجية المستخدمة قائمة على الارتباط. تم تطبيق دراسة استقصائية حول تصور رأس المال الفكري والأداء على 149 مديرًا ومديرًا. يتم تحليل تأثير أبعاد رأس المال البشري على الأداء باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية للمربعات الصغرى الجزئية. تظهر النتائج أن هناك تأثيرا مباشرا لتنمية رأس المال البشري وتأثير غير مباشر لقدرة رأس المال البشري على الأداء التنظيمي. وفي الختام أكدت النتائج أهمية رأس المال البشري في أداء مؤسسات التعليم العالي .

-**دراسة** (Pupung Purnamasari, Ratih Hurriyati, Disman, & Lili Adi Wibowo, 2020, p. 649) نظرًا لأن تقدم التعليم العالي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمرور الوقت ، يجب أن تركز كل كلية على التكيف مع الأوقات المتطورة في العصر الحديث مع الاستمرار في تحسين نتائجها. تقيس هذه الدراسة تأثير نموذج الإستراتيجية المدفوعة بالقيمة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي في جاوة الغربية بإندونيسيا. تم استخدام الأسلوب الكمي كتصميم بحث شمل 167 جامعة في مقاطعة جاوة الغربية كعينات.أشار تحليل البيانات إلى نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) لاختبار الاستراتيجية المبنية على القيمة على أداء الكلية. أظهرت نتائج الدراسة أن أداء مؤسسات التعليم العالي يتأثر بشكل أساسي بمستوى الإستراتيجية المدفوعة بالقيمة

2. الادبيات النظرية حولتقييم الأداء الجامعي وعضو هيئة التدريس.

يمكن القول أن عضو هيئة التدريس هو المحرك الأول لعجلة التنمية في كل مجالاتها، من خلال إعداده وتكوينه لإطارات موجهة للنهوض بمجتمعاتها، مساهمة بذلك في إحداث وتحريك التنمية من خلال المنصب الوظيفي الذي ستشغله بمجرد استكمال تكوينها الجامعي لتصبح قوة عمل فاعلة، كذلك من خلال الاهتمام بقضايا المجتمع وحل مشاكله عن طريق ما يجود به من أبحاث ودراسات .وعليه تبرز أهميته من خلال المهام المسندة إليه والأدوار التي يؤديها؛ إذ يعتبر الوسيلة التي تكاد أن تكون الوحيدة التي تحمل على عاتقها مسؤولية بناء العقول وإعداد الكفاءات البشرية للمجتمع في مختلف التخصصات، فهو حجر الزاوية في البناء الجامعي ومفتاح التنمية والتطوير المجتمعي، حيث يؤدي الوظيفة التدريسية التي تمكنه من نشر المعارف والحفاظ عليها والبحث عن الجديد فيها، كما أنه دائم النشاط في مجال البحث العلمي الذي يعتبر أهم ما تسعى المؤسسة الجامعية إلى تحقيقه.فعضو هيئة التدريس من خلال الوظيفة الذي يؤديها والأداء الذي يحققه داخل جامعته وخارجها، مما ألزمنا البحث تناول أداء عضو هيئة التدريس.

1.2. الاداء التدريسي : يعرف على انه " كل مل يقوم به عضو هيئة التدريس من مهام ومسؤوليات داخل قاعات المحاضرات او أي موقف او نشاط تعليمي ويراه اقرانه او رؤسائه او طلابه لأحداث تغيرات مرغوبة في شخصية طلابه في ضوء اهداف وتوقعات جامعته ومجتمعه" (علاء حاكم الناصر، محسن عبد الزهرة،، 2016، الصفحات 63-87)

كما يقصد به ايضا" مجموع العمليات والاجراءات والاساليب التي يقوم بها الاستاذ اثناء التدريس، وهي تشكل في مجموعها نمطا مميزا لسلوك الاستاذ في التدريس"(محمود سمايلي، سعيد بن عمارة، و نعيم بن عمارة، 2019، الصفحات 05-23)

الا ان **تقويم الاداء التدريسي** هو وسيلة لدراسة قدرة الجامعة على انجاز اهدافها وتحقيق ما هو مطلوب منها خلال فترة وجيزة، اذن هو الحكم على الاداء التدريسي الصحيح لدى عضو هيئة التدريس بما يتوافق مع معايير انظمة الجودة المعتمدة لدى النظام الداخلي لضمان الجودة في المؤسسة التعليمية ومواصفاتها ومؤشراتها وفقا للكفايات التدريسية المعتمدة، بهدف رفع مستوى جودة الاداء التدريسي باقل جهد واقل تكلفة(سمير جوهاري، 2021، الصفحات 361-391).

2.2. **الاداء الاكاديمي لعضو هيئة التدريس:** إن ما يميز المؤسسة الجامعية عن غيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى هو البحث العلمي، فغيابه عنها يجعلها تفقد ميزتها الأساسية في بناء المعارف وتجـديدها، فـوظيفة الأستـاذ من وظيفة الجامعة والبحث العلمي أهم ما يميزها، لأن انصراف الأستاذ للتدريس يضعف فيه نزعته الابتكارية، بعكس البحث العلمي الذي يساعده على تنشيط عقله ونمو فكره وبذلك يساهم في خدمة مجتمعه، ويقصد به "ما يقوم به عضو هيئة التدريس من مهام ونشاطات داخل الجامعة او خارجها لتحقيق الاهداف وتوقعات المجتمع"(محمود سمايلي، سعيد بن عمارة، و نعيم بن عمارة، 2019، الصفحات 05-23) وعليه نرى ان الاستاذ الجامعي هو المسؤول عن تحقيق الانسجام بين الوظائف في الجامعة من خلال اثراء المعرفة وتنميتها عن طريق البحث العلمي ونقل المعرفة من خلال عملية التدريس من اجل تنمية المجتمع.

2. 3. **الأداء الإداري لعضو هيئة التدريس:** يشكل الأستاذ الحجر الأساس في البناء التنظيمي الجامعي، مما يخوله بالإضافة إلى مسؤولياته التعليمية والبحثية أن يلعب دورا هاما في إدارة الجامعة والتنسيق بين وحـداتها، باعتلائه لبعض المنـاصب فيها كـرئيس جـامعة، عميد كلية، رئيس قسم وغيرها من المنـاصب التي تمكنه من تسيير شؤون الجامعة ودفعها نحو الأفضل في إطـار تحسيني وتطويري لمختلف مستوياتها الإدارية، ضمن التزاماتها وفي حدود مسؤولياتها التي يشكل فيها الطالب أولى أولوياتها.وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به الأستاذ الجامعي عند توليه للمنصب الإداري، إلا أن ذلك يؤثر على عدد الساعات التدريسية القائم بها، هذا التأثير يختلف من أستاذ لآخر حسب درجته العلمية، حيث تقل كلما ارتفعت الـدرجات العلمية للأستـاذ، هـذا يؤدي إلـى التقليل من الكفاءة العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، لاعتمادهم على خبرات أقل في العملية التعليمية، مما ينتج عنها خريجين ذوي مستوى متواضع لعدم الاستفادة من خبرات الأستاذ في تدريس الطلاب.

4.2.**جودة التعليم العالي:** يمكن القول بان الجودة في التعليم تتعلق بكافة السمات والخصائص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر جودة للنتائج المراد تحقيقها وهي ترجمة احتياجات توقعات الطالب إلى خصائص محددة تكون أساسا في تعليمهم وتدريبهم لتعميم الخدمة التعليمية وصياغتها بأهداف بما يتوافق مع تطلعات الطلبة المتوقعة وتلائم البيئة الأكاديمية(حرنان نجوى،

2012، صفحة 05) فهي عبارة عن تطابق عناصر او مكونات المنظومة التعليمية مع المعايير الاكاديمية المتفق عليها محليا وعالميا مع حاجات المجتمع ومتطلباته.

فجودة التعليم العالي تعبر عن قدرة الخدمة التعليمية المتعلقة بكافة الخصائص والسمات المرتبطة بالتعليم، التي تهدف من خلالها إلى تأهيل الطلبة في الجامعات وتزويدهم بالمعارف والمهارات والخبرات اللازمة، من اجل تحقيق أفضل الخدمات التعليمية والبحثية الاستشارية بأكفأ الأساليب وأقلالتكاليف، وإعدادهم في صورة خريجين جامعيين قادرين على تحقيق أهدافهم وأهداف المجتمع التنموية، لتشمل جميع فروع المنظومة التعليمية ومستوياتها لإشباع حاجاتهم وخدمة المجتمع. فهي لا ترتبط بتحقيق جودة واحدة بل مجموعة جودات تشمل جميع مكونات النظام التعليمي، فقد تكون المؤسسة الجامعية عالية الجودة في أحد الأبعاد ولكنها منخفضة الجودة ببعد آخر، وغير قابلة القياس لان هناك عدة طرق كمية كيفية كما ترتبط برضا المستفيدين (الطلاب- المؤسسات الخارجية). وهناك ثلاثة ابعاد للجودة في التعليم العالي منها(زليخة جقيدل و محمد بوفاتح، 2021، الصفحات 210-222):

أ- البعد الاكاديمي: هو تمسك المؤسسة بالمعايير والمستويات المهنية والبحثية الاكاديمية

ب- البعد الاجتماعي: تمسك المؤسسة بإرضاء حاجات القطاعات الهامة المكونة للمجتمع الذي توجد فيه وتخدمه

ج- البعد الفردي: هو تمسك مؤسسة التعليم العالي بالنمو الشخصي للطلبة من خلال التركيز على حاجاتهم المتنوعة.

تعود اسباب الاهتمام بجودة التعليم العالي الى(حرنان نجوى، مساهمة ادارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي:دراسة عينة من الجامعات الجزائرية، 2014، صفحة 26):

- زيادة الطلب المجتمعي المستمر للتعليم العالي بأشكاله المختلفة والمتطورة.
- اتساع سوق العمل وازدياد احتياجاته المتغيرة باستمرار التخصصات الجديدة والمتنوعة، الأمر الذي استدعى إلى توفير التدريب المستمر في مجالات مهنية وتكنولوجية وإدارية حديثة، يترتب على مؤسسات التعليم العالي تحديث أساليبها وأنشطتها وبرامجها التعليمية.
- الانفجار العلمي المتواصل الذي أدى إلى تطور وتنوع التخصصات الأكاديمية، وظهور تخصصات فرعية جديدة نتيجة التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وانسجامها الكامل مع وظائف التعليم العالي واحتياجاته.

- وجود المنافسة الشديدة الحالية والمتوقعة في ظل العولمة بين المؤسسات التعليمية.
- إيجاد ثقافة تنظيمية تتوافق مع مفاهيم الجودة مما أدى إلى الحاجة لتحقيق أداء عال في العملية التعليمية.
- امتداد الحاجة المستمرة في التعليم وتحصيل المعرفة إلى ما بعد التخرج (التعلم مدى الحياة)، مما يتطلب تعليم الطلاب في كيفية الاعتماد على النفس في تحصيل المعرفة

3. الدراسة الإحصائية لتقييم جودة الأداء الجامعي: قد جاءت هذه الدراسة لتقييم مختلف جوانب الأداء الجامعي المتمثلة في بالمؤشرات المؤسسية والأكاديمية لإحدى كليات جامعة خنشلة

– مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم 180 عضو، بينما بلغ عدد أفراد العينة 125 عضو وهي عينة عشوائية قصدية، موزعة كما يلي:

الجدول01: متغيرات الدراسة حسب الجنس المؤهل والسن

المتغير	الفئات	العدد	المجموع
الدرجة العلمية	أستاذ التعليم العالي	07	125
	دكتوراه	101	
	ماجستير	17	
الجنس	ذكر	57	125
	أنثى	68	
عدد سنوات العمل	اقل من 5سنوات	54	125
	من 5– 10 سنوات	40	
	أكثر من 10 سنوات	31	
السن	من 25–35سنة	73	125
	من 36–45 سنة	45	
	أكثر من 45 سنة	7	

المصدر: إعداد الباحثين

- **أداة الدراسة:** تم استخدام الاستبانة تكونت من 20 فقرة توزعت إلى محورين المحور الأول حول تقييم الأداء الجامعي من خلال المؤشرات المؤسسية (الجودة– السرعة– المرونة) ، المحور الثاني من خلال المؤشرات الأكاديمية (الدقة– الملموسية– الاستجابة– الجانب النفسي– الاهتمام باللطف– تأكيد الجودة). وللتأكد من أداة الدراسة تم إجراء عمليات الصدق والثبات.

- **ثبات الأداة:** للتأكد من ثبات الأداة تم حساب معامل الثبات باستخدام ألفا كرونباخ وحساب معاملات الارتباط لمحوري الدراسة.

الجدول02: معامل الثبات لمحوري الأداة والأداة ككل

المحور	معامل الثبات	مستوى الدلالة
المحور الأول	0,831	دال عند مستوى 0,05
المحور الثاني	0,849	دال عند مستوى 0,05
الأداة ككل	0,901	دال عند مستوى 0,05

المصدر:إعداد الباحثين

كما تم حساب معامل الثبات حيث بلغ معامل الارتباط للمحور الأول 0,831 ومعامل الثبات للمحور الثاني 0,849 وكلتا القيمتين دلالتين عند مستوى الدلالة 0,05

- **إجراءات الدراسة:** بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها تم توزيعها على 180 عضو هيئة التدريس في الأقسام المختلفة، من ثم استرجاعها وكان عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 125 استبانة، ولتحديد درجة ممارسة جودة الأداء الجامعي فقد تم حساب فترة كل من البدائل كما يلي (5-1/5=0,8) وعليه أصبحت درجة الممارسة كما يلي:

الجدول 03: درجة ممارسة جودة الأداء الجامعي

المتوسط الحسابي	درجة الممارسة
1 -1,8	**منخفضة جدا**
1,8-2,6	**منخفضة**
2,6-3,4	**متوسطة**
3,4-4,2	**كبيرة**
4,2-5	**كبيرة جدا**

المصدر: إعداد الباحثين

- **نتائج الدراسة ومناقشتها:** للإجابة على السؤال : ما درجة ممارسة مؤشرات جودة الأداء الجامعي بجامعة خنشلة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة لجميع فقرات الأداة.

الجدول 04: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ودرجة الممارسة لمحوري الدراسة والأداة ككل

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
المحور الأول	2,81	0,73	متوسطة
المحور الثاني	2,85	0,70	متوسطة
الأداة ككل	2,83	0,71	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول 04: بان درجة ممارسة جودة الأداء الجامعي قد تعود إلى:

* عدم تخصيص موازنة لأنشطة وبرامج الجودة في الجامعة، ضعف مهارات العاملين في أقسام الجودة

* ضعف بيئة نظام المعلومات في الجامعة بشكل عام وعدم توفر البيانات اللازمة لتصميم متطلبات العملية التعليمية والبحثية في الجامعة.

* أن متوسط ممارسة محور المؤشرات المؤسسية ومحور المؤشرات الأكاديمية تقريبا متساوي هذا راجع إلى سهولة وضبط ومتابعة المؤشرات الإدارية وامتياز بعض العمليات الأكاديمية كالتعليم.

المحور الأول: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور المؤشرات المؤسسية

الجدول05: المتوسط الحسابي– الانحراف المعياري ودرجة ممارسة لجميع فقرات المحور لمؤشرات المؤسسية

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	05	هناك مدة زمنية محددة لإنجاز الامتحانات الفصلية	3,45	1,01	كبيرة
2	10	يتمتع الإداريون في الكلية بمهارات جيدة	3,21	1,30	متوسطة
3	08	ملائمة الوقت لإتمام إجراءات تخرج الطلبة	3,09	1,15	متوسطة
4	01	استراتيجية أمانة الكلية في الإدارة واضحة وواقعية ويتم تعاملها بنجاح مع جميع العاملين	2,72	1,14	متوسطة
5	06	مراجعة أسس تقييم الطلبة في الكلية بطريقة دورية	2,72	1,13	متوسطة
6	09	الدقة في الالتزام بالوقت المحدد لإجراءات القبول والتسجيل بالكلية	2,66	1,39	متوسطة
7	07	سماع أمانة الكلية والقسم إلى اقتراحات وأراء الطلبة وإعادة تقييم العمل بما يتلاءم معها	2,66	1,17	متوسطة
8	04	سعي الكلية لاستقطاب أساتذة من ذوي الاختصاصات المتميزة	2,65	1,22	متوسطة
9	02	اعتماد أمانة الكلية على معايير محددة واضحة لرفع مستوى التدريس	2,54	1,05	منخفضة
10	03	تتابع أمانة الكلية مدى التقدم الذي تحرزه في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لجودة التدريس	2,43	1,027	منخفضة

المصدر: إعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول05 ما يلي:

* أن الفقرة05 تمارس بدرجة كبيرة ، مما يعني توفر مؤشرات ايجابية تتعلق التقويم للإدارة الكلية بالجامعة

* اقل فقرات من محور مؤشرات المؤسسية الفقرة 10-08-01-06-09-07-04، تتوفر بدرجة متوسطة مما يشير ذلك إلى وجود ترهل في الإجراءات الإدارية وعدم تنسيقها مع إدارة الكلية لتوفير الوقت المناسب، كما يعني ضعف في التعاون في أمانة الكلية

* في حين الفقرتين 02-03 تتوفر بدرجة منخفضة نتيجة عدم اعتماد الكلية إلى معايير محددة واضحة التي تحقق أهدافها

الجدول 06: المتوسط الحسابي- الانحراف المعياري- درجة الممارسة لجميع فقرات مجال المؤشرات الأكاديمية

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	13	معاملة الإداريين في الكلية للطلبة باحترام	3,40	1,032	كبيرة
2	12	رغبة الأساتذة في الاستماع والإصغاء للطلبة والتعامل معهم	3,39	1,015	متوسطة
3	16	ملائمة الوقت لإتمام إجراءات تخرج الطلبة	3,18	1,095	متوسطة
4	11	إجراءات الترقية للأساتذة تتم بشكل منتظم	2,97	1,143	متوسطة
5	14	الدافعية لدى العاملين في الكلية نحو العمل المكلف فيه	2,93	1,03	متوسطة
6	15	درجة التزام الإداريين بالمواعيد العمل الرسمي	2,75	1,148	متوسطة
7	17	التوافق والانسجام بين مرافق الكلية وطريقة توزيع المستلزمات الخدمية	2,69	1,08	متوسطة
8	20	تعتمد إدارة الكلية والأقسام على التقنيات الحديثة في تقديم خدماتها	2,54	1,125	منخفضة
9	18	حداثة التقنيات التعليمية المستخدمة	2,46	1,181	منخفضة
10	19	وجود برامج تطوير مهني لرؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس	2,26	1,00	منخفضة

المصدر: إعداد الباحثين

نلاحظ من الجدول: 06 ما يلي:

* تشير الفقرة13 إلى درجة كبيرة من الممارسة هذا يعود إلى التعامل باللطف مع الطلبة من قبل الإداريين

* الفقرات 12-16- 11- 14- 15- 17 إلى درجة متوسطة هذا يشير إلى وجود خلل في توفر البيئة الحديثة للأداء الجامعي

* الفقرات 20- 18 – 19 تشير إلى درجة منخفضة هذا راجع إلى عدم وجود تقنيات حديثة في إدارة الكلية.

- للإجابة على السؤال الثاني: هل تختلف درجة ممارسة مؤشرات جودة الأداء الجامعي تبعا لدرجة عضو هيئة التدريس تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما هو مبين في الجدول الاتي:

الجدول07: نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسط استجابات عينة الدراسة عن محوري الأداة تبعا لمتغير رتبة عضو هيئة التدريس

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	وسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
المحور الأول	الرتبة	0,995	2	0,498	0,916	0,403
	الخطأ	0,6586				
	الإجمالي	67,232	124			
المحور الثاني	الرتبة	1,148	2	1,151	1,151	0,320
	الخطأ	0,6325				
	الإجمالي	62,004	124			

المصدر: اعداد الباحثين

نلاحظ من الجدول عدم وجود فروق إحصائيا بين استجابة عينة الدراسة تعزى لمتغير رتبة عضو هيئة التدريس لكل محور من محاور الدراسة، ولفحص دلالة الفروق بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس بجودة الأداء تبعا لمتغيرات مؤهل عضو هيئة التدريس- عدد سنوات عمله في الكلية، فقد تم استخدام اختبار "ت" والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 08: اختبار "ت"

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	وسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
المحور الأول	الرتبة	**0,995**	**2**	**0,498**	**0,916**	**0,403**
	الخطأ	**0,6586**				
	الإجمالي	**67,232**	**124**			
المحور الثاني	الرتبة	**1,148**	**2**	**1,151**	**1,151**	**0,320**
	الخطأ	**0,6325**				
	الإجمالي	**62,004**	**124**			

المصدر: اعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير المؤهل العلمي وسنوات العمل

4. خاتمة:

من اجل تعزيز فرص التعليم المستمر لتحقيق جودة الاداء التدريسي للأستاذ الجامعي في الكليتين محل الدراسة ومنه تتحقق جودة في التعليم في اية جامعة، توصلت الدراسة الميدانية بالنتائج كالاتي:

- ان تقييم جودة اداء عضو هيئة التدريس في الكليات محل الدراسة تكون في اطار وظائف البحث العلمي وخدمة المجتمع والتدريس.
- تعد عملية التقويم ضرورية لأنها جزء من قطاع التعليم العالي.
- يعتمد نجاح عملية تقييم اداء عضو هيئة التدريس على دقة المعايير في الكليات محل الدراسة
- تعتمد عملية التقييم على مختلف اساليب التقييم للحصول على تقييم فعال يسمح بإبراز معلومات صحيحة.
- تشكل مواصفات هيئة التدريس النفسية والشخصية والمهنية معيارا هاما في جودة التدريس في الكليات محل الدراسة.

لقد توصلنا الى جملة من التوصيات:

- الاستمرار في توفير الالتزام لدى الهيئتين الإدارية والتدريسية في تطبيق معايير الجودة والاعتماد على مستوى الكليات والجامعة
- تزويد الكليتين بمستلزمات ضرورية مثل شبكة الانترنت داخلية، ومستلزمات الدراسة في بداية الموسم الجامعي
- تحديد نتاجات محددة يجب تحقيقها عند تكليف أمين اللجنة العلمية بممارسة منصبه الجديد
- توفير برامج تطوير مهني مستمر دراسة اثر تطبيق الجودة والاعتماد على رضا العاملين
- تحديد المشكلات التي تعوق جودة الأداء الجامعي
- الاهتمام بالتقييم المستمر لجودة اداء عضو هيئة التدريس والاستفادة من الخبرات والتجارب الرائدة

5. قائمة المراجع.

Felipe Machorro, & María V. Romero. (2021, october). Influence of human capital on the organizational performance of technological higher education institutions in Mexico. *La Serena, 14*(05), pp. 3-10.

Pupung Purnamasari, Ratih Hurriyati, Disman, & Lili Adi Wibowo. (2020). . The Value-Driven Strategy Models in Improving Higher Education Institutions' Performance. . *Advances in Economics Business and Management Research, 187*, 649.

Tao Ding, Jie Yang, Huaqing Wu, Yao Wen, Changchun. (2020). Research performance evaluation of Chinese university: a non-homogeneous network DEA approach. *Journal of Management Science and Engineering*, p. 03.

حرنان نجوى. (ديسمبر, 2012). مقاربة لإدماج مضامين إعادة الهندسة وستة سيجما في مؤسسة التعليم العالي: حالة الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*(08)، صفحة 05.

حرنان نجوى. (2014). مساهمة ادارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي:دراسة عينة من الجامعات الجزائرية. 26. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر http://thesis.univbiskra.dz/3108/1/Th%C3%A8se_lmd_gestion_.2014.pdf.

زليخة جقيدل، و محمد بوفاتح. (سبتمبر, 2021). قياس الاداء التدريسي للاستاذ الجامعي في ضوء معايير جودة التعليم من وجهة نظر رؤساء الاقسام ونوابهم دراسة ميدانية بجامعة عمار ثليجي الاغواط. *مجلة العلوم الاجتماعية، 15*(02)، الصفحات 210-222.

سمير جوهاري. (جوان, 2021). تقويم الاداء التدريسي للاستاذ الجامعي في ضوء معايير ضمان جودة التعليم من وجهة نظر الطلبة. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 07*(02)، الصفحات 361-391.

علاء حاكم الناصر، محسن عبد الزهرة،. (2016). تطوير الكفايات التدريسية للاستاذ الجامعي في ضوء معايير دورة ديمنغ للجودة. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*(50)، الصفحات 63-87.

محمود سمايلي، سعيد بن عمارة، و نعيم بن عمارة. (ديسمبر, 2019). الاساليب الحديثة في تقويم الاداء التدريسي للاستاذ الجامعي بين المامول وواقع التنفيذ في الجزائر. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 5*(02)، الصفحات 05-23.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 6/ العدد: 2/أكتوبر،2022، ص ص332-352

تقييم التجربة الجزائرية لدعم و ترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة على المستوى المغاربي،العربي، الافريقي والدولي

Evaluation of the Algerian Experience to Support and Promote Business Incubators for Emerging Enterprises at the Maghreb, Arab, African and international levels.

*بن عمار حسيبة
Benammar Hassiba
جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2-
Hassiba.benammar@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/10 تاريخ القبول :2022/10/01 تاريخ النشر2022/10/10

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع وآليات دعم وترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر. اعتمدنا على المنهج الوصفي لتسليط الضوء على السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية لتجسيدها ميدانيا. كما استخدمنا المنهج التحليلي لتقييم التجربة الجزائرية منخلال تحديد مدى قوة النظام البيئي الذي تنشط فيه تلك المؤسسات. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر لم تظهر في التصنيف الدولي لمدى قوة وصلابة النظام البيئي للمؤسسات الناشئة على كافة المستويات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، حاضنات الأعمال، النظام البيئي،التجربة الجزائرية.

تصنيفjel: O33،L26

Abstract :

This study aims to show the reality and mechanisms of supporting and promoting business incubators for emerging institutions in Algeria. We relied on the descriptive approach to shed light on the policies and procedures adopted by the Algerian state to embody them in the field. We also used the analytical method to evaluate the Algerian experience by determining the strength of the ecosystem in which these institutions operate. The study concluded that Algeria did not appear in the international classification of the strength and solidity of the ecosystem for emerging enterprises at all levels.

Keywords: startups, business incubators, the ecosystem, the Algerian experience.

Jel classification:L26,O33

*المؤلف المرسل

1- مقدمة

تسعى الجزائر على غرار دول العالم تحقيق التنمية الاقتصادية، ولذلك فهي تعمل على خلق نموذج اقتصادي جديد يعتمد على إنعاش وتنويع مصادر الدخل الوطني في محاولة منها الاستغناء عن الريعالمتأتي من جباية الطاقات غير المتجددة، وبالنظر للنتائج الايجابية التي حققتها دول العالم المتقدم وبعض البلدان النامية فيما يتعلق بخلق نظام بيئي قوي مدعم لإنشاء شبكة واسعة من المؤسسات الناشئة –باعتبار هذه الأخيرة المحرك الاقتصادي الرئيسي الذي يخلق الثروة ويدعم الناتج الداخلي الخام ويساهم في توليد فرص العمل- كان لزاما على الجزائر إرساء الدعائم الأساسية لترقية وتطوير المؤسسات الناشئة، حيث أظهرت اهتماما فائقا خاصة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتدعيم الشباب المبادر والراغب في انشاء مؤسسته بما يعرف بـ "المؤسسة الناشئة" ،ولعل ذلك يظهر جليا من خلال ملامح السياسة الجزائرية عبر التدابير والآليات القانونية، التشريعية ،التنظيمية والمالية التي تم إرساؤها منذ سنة 2003بهدف تدعيم وترقية المؤسسات الناشئة كإنشاء حاضنات الأعمال كمؤسسات داعمة ومرافقة لها، باعتبارها الهيئة القادرة على تهيئة مناخ الاستثمار للمؤسسات الناشئة ذات المردودية العالية والقادرة على التطور والاستمرارية.وفي سنة 2020أين تم ولأول مرة إرساء أول وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، كما تم استحداث لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة " وكذا تدابير مالية و جبائية تحفيزية اخرى، وضمن هذا السياق يمكن لنا طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع التجربة الجزائرية لدعم وترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة على المستوى المغاربي، العربي، الإفريقي والدولي وفق المؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن لنا طرح **التساؤلات الفرعية** الآتية:

-كيف يمكن تقييم التجربة الجزائرية لدعم وترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة؟

- ما هو الموقع الفعلي للجزائر لمدى صلابة وقوة النظام البيئي للمؤسسات الناشئة؟

الفرضيات:

1- تعد التجربة الجزائرية لدعم وترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة تجربة فتية و واعدة يتخللها الكثير من التحديات.

2- تحتل الجزائر مراتب متأخرة في التصنيف الدولي فيما يخص قوة النظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من اهتمام الجزائر المتزايد للأدوار الاستراتيجية التي تلعبها حاضنات الأعمال في دعم وترقية ومرافقة المؤسسات الناشئة ،حيث انالجزائر كغيرها من دول العالم أدركت الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق خلق القيمة المضافة والمساهمة في الرفع من الناتج الداخلي الخام وتوفير فرص العمل، ولذلك فقد تبنت كل التوجهات التي تمكنها من تحقيق أهدافها التنموية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– تحديد العلاقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة.

– تبيان واقع حاضنات الأعمال في الجزائر والمهام التي تقوم بها من أجل تدعيم وترقية المؤسسات الناشئة.

– تبيان النتائج الميدانية المتوصل إليها فيما يتعلق بواقع وأداء المؤسسات الناشئة ومنه تحديد موقع الجزائر مغاربيا، عربيا، إفريقيا، دوليا في التصنيف الدولي للمؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

دراسات سابقة:

دراسة بوالشعور شريفة، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups: دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد2، 2018 تهدف هذه الدراسة إلى تحري دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، وقد خلصت الدراسة إلى أن فكرة حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في البلدان النامية بما فيها الجزائر تواجه عددا من التحديات تتعلق بالابتكار والاستمرارية، حيث يتوجب كل الاهتمام لهذه التحديات.

دراسة مفروم برودوي، "المؤسسات الناشئة في الجزائر – الواقع والمأمول"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد7، العدد 3، 2021، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوءعلى واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال الكشف عن واقع أهم مكونات النظام البيئي الخاص بهذه المؤسسات في الجزائر وخلصت الدراسة إلى أن النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة لا يوفر الدعم الكافي والمرافقة اللازمة لإنجاح هذا النوع من المؤسسات.

2- علاقة حاضنات الأعمال بالمؤسسات الناشئة:ترتبط حاضنات الأعمال ارتباطا وثيقا بالمؤسسات الناشئة و يمكن تبيان ذلك في العناصر الموالية.

2-1- نشأة وتطور حاضنات الأعمال:

تعد حاضنات الأعمال أحد أهم الأدوات المستخدمة لخلق مؤسسات ناجحة وترجع نشأتها إلى أول مشروع أقيم في مركز التصنيع Batavia في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1959، حيث قامت عائلة بتحويل مقر المؤسسة المتوقفة عن العمل لمركز أعمال عن طريق تأخير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريعهم مع توفير الإرشادات والاستشارات لهم. وقد لاقت الفكرة رواجا كبيرا وبخاصة أنها في منطقة أعمال وقريبة من البنوك، ومناطق التسويق، وتحولت الفكرة إلى الحاضنة،وهي مستوحاة من الحاضنة التي يوضع فيها الأطفال غير مكتملي النمو من أجل تخطي الصعوبات.(سمية ا.، 2020، صفحة 47). ولم تنتشر حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع الى ان أنشئت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال لحاضنات الأعمال NBIA سنة 1985، ثم انتقلت الفكرة إلى الدول الأوروبية سنة 1970 في كل من بريطانيا، ألمانيا وفرنسا،وانتقلت بداية من سنة 1990 إلى الدول النامية بدعم من الدول المتقدمة وبعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

2-2- تعريف حاضنات الأعمال:تعرفها الجمعية الأمريكية الوطنية لحاضنات الأعمال بأنها: "هيئات أو مؤسسات لها كيان قانوني تهدف إلى مساعدة المؤسسات الناشئة ورواد الأعمال الجدد عن طريق توفير لهم الوسائل والدعم اللازمين من الخبرات، الفضاءات، الدعم المالي و الإداري والفني لتخطي صعوبات مراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق منتجاتها.(حنفي ش.، 2020، صفحة 3).إن حاضنات الأعمال هي إحدى مكونات النظام البيئي الجزئي (المنظومة الجزئية) وهو يشمل كل من البحث العلمي التطبيقي،الأسرة والأصدقاء،حاضنات الأعمال ورأس المال المخاطر.الجهات الراعية والداعمة والمرافقة.(وهيبة، كروك، و بوعلاقة ، 2020، الصفحات 102-103).ولقد شهدت حاضنات الأعمال تطورا كبيرا و خاصة ابتداء من سنة 1998م، حيث تعد نقطة التحول الجوهرية نحو العولمة وتسمى بحاضنات الجيل الثالث، حيث تم التحول إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح مستفيدة من التطور الحاصل في ثقافة المعلومات والاتصالات. (لطيفة و سيد، دور حاضنات

الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الاشارة للتجربة الجزائرية، 2016، الصفحات 220-221). كما تميزت هذه المرحلة بكثرة الحاضنات الخاصة، وانتشار حاضنات الأعمال الأكاديمية و التابعة لمراكز البحث العلمي بفضل السياسات الجديدة للابتكار، وكذا انجذاب الباحثين إلى خلق المؤسسات الناشئة، وكذا انخراط عدد كبير من الفاعلين لاهتمامهم باحتضان المؤسسات من أجل تعزيز وتنويع نشاطاتهم.(albert, bernasconi, & gaynor, 2002, pp. 09-10)

أما بالنسبة **للمشرع الجزائري** الذي استقى تعريف حاضنات الأعمال من التشريع الفرنسي فهو يعرف حاضنات الأعمال بمشاتل المؤسسات تطبيقا للمادة 12 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 حيث تقوم هذه الأخيرة بالتكفل وبمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وفي سنة 2003 صدر الإطار القانوني المنظم لنشاط الحاضنات وهو المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

تعرف مشاتل المؤسسات بأنها:" مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي وتدعى في صلب النص بالمشاتل وتأخذ إحدى الصور التالية:

المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.**ورشة الربط**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات التقليدية والمهن الحرة.**نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث. (حورية و بن حمادي، 2020، الصفحات 298-299)

2-3-أهمية وأهداف حاضنات الأعمال: يمكن تبيان أهمية حاضنات الأعمال من خلال النقاط التالية:

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير جميع أنواع الدعم المادي، الإداري ،التسويقي، الفني ،المالي والاستشاري، ومرافقة المؤسسات وربطها بمراكز البحث والتطوير على مستوى الجامعات لاكتساب الخبرة، وكذا المساهمة في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات في شكل تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج.

- دعم التنمية الاقتصادية من خلال تهيئة مناخ الاستثمار للمؤسسات الناشئة ذات المردودية العالية والقادرة على الاستمرارية والتطور مستقبلا، خاصة تلك العاملة في مجال الصناعة

والخدمات، لتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير خارج قطاع المحروقات ورفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام .PIB(نفيسة، برباوي ، و بن شلاط، 2021،صفحة 236)

– تربط المؤسسات الناشئة و المبتكرة بالقطاعات الإنتاجية ومتطلبات السوق.

– تؤهل جيلا من رجال الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس مؤسسات جديدة مما يساهم في خلق فرص عمل والنهوض بالاقتصاد. (الجليل، عدناني، و بحوصي ، 2021، صفحة 154)

– تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

– توفر حاضنات الأعمال برامجا متخصصة لتمويل المؤسسات الجديدة من خلال شركات رأس المال المخاطر أوبرامج عمومية أو شبكة من رجال الأعمال أو المستثمرين.(لطيفة، واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية، 2013، صفحة 297).

كما تهدف حاضنات الأعمال تحقيق ما يلي:– الرفع من معدلات نجاح المؤسسة عن طريق تشجيع الأفكار المبتكرة وانتاج أصناف جديدة من المنتجات.

– إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة وكذا دعم التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المحتضنة.

– تسويق الأبحاث التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي وكذا نقل التقنية من تلك المؤسسات وتبنيها للأغراض التجارية.

– إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الرفع من عدد المؤسسات، مما يساهم في خلق فرص العمل خاصة بالنسبة لذوي الكفاءات.(احمد، 2016، الصفحات 143–144)

2–4–تعريف المؤسسات الناشئة: يعرف القاموس الإنجليزي المؤسسة الناشئةStartUpعلى أنها مؤسسة صغيرة بدأت حديثا وهي كلمة مكونة من جزأين: كلمة Start يشير إلى فكرة الانطلاق وUpتشير إلى فكرة النمو القوي. أما القاموس الفرنسي فيعرفها على أنها المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة.كما عرفها Paul Graham على أنها مؤسسة صممت لتنمو بسرعة، وحسبه النمو الجيد يكون بين 5% و 7% أسبوعيا (شريفة، 2018، صفحة 420). إن المؤسسة الناشئة هو مصطلح يستخدم لتحديد المؤسسات الحديثة النشأة والتي نشأت من فكرة إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والتطور السريع (سليم، بوقنة، و قاوي ، 2021، صفحة 221).

2–5–أهمية المؤسسة الناشئة: تكتسي المؤسسات الناشئة أهمية كبيرة من خلال:

– الابتكار في البحث والتطوير خاصة في المجال التكنولوجي من خلال القدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة أقل، واستخدام تقنيات إنتاجية حديثة تساهم في التخفيض من التكاليف والرفع من جودة المنتج.

– استثمار الادخار عن طريقتوظيف مدخرات صاحب المؤسسة بدلا من اكتنازها مما يسمح بإحداث تراكم رأس مالي.

– المساهمة في النمو الاقتصادي عن طريق خلق مناصب عمل جديدة، ونمو الدخل السنوي الذي يساهم في خلق الثروة ومنه المساهمة في الناتج الداخلي الخام.

– إنتاج السلع والخدمات التجارية تساهم في التنويع في المنتجات و ولوج الأسواق العالمية. (يوسف و صديقي، 2021، الصفحات 71-73)

2-6-دور حاضنات الأعمال في تعزيز إطلاق ودعم المؤسسات الناشئة:يمكن توضيح الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال من أجل تعزيز ودعم المؤسسات الناشئة في آليتين رئيسيتين وهما:

2-6-1-مراحل حضانة المشاريع (المؤسسات الناشئة): تمر عملية حضانة المشروعبثلاث مراحل أساسية وهي:

أ- مرحلة ما قبل الحضانة: تتعلق بكل الأنشطة الضرورية لتدعيم رائد الأعمال المحتمل في تطوير الفكرة والنموذج وخطة العمل بهدف تعزيز فرص الوصول إلى إنشاء مؤسسة فعالة، وتوفير له كل الظروف الملائمة لذلك.

ب- مرحلة الحضانة: تتعلق بمختلف أنواع الدعم المقدمة إلى رائد الأعمال من الانطلاقة وحتى مرحلة التوسع، وهي غالبا ما تمتد لثلاث سنوات الأولى من نشاط المؤسسة الناشئة، وهي المدة التي يكون فيها من الآمن تحديد ما إذا كان المشروع الجديد ناجحا وله فرصة كبيرة للتطور و النمو، ومن أهم الإجراءات في هذه المرحلة هي الوصول إلى التمويل والتكوين المباشر وخدمات المرافقة والتوجيه إضافة إلى خدمات الاستضافة.

ج- مرحلة ما بعد الحضانة: تتعلق بالأنشطة الواجب القيام بها عند وصول المؤسسة مرحلة النضج، وبالتالي استقلاليتها عن حاضنة الأعمال.(براهمي، 2021، الصفحات 696-697).

وتعد هذه المرحلة بمثابة المرحلة النهائية بالنسبة للمشروع داخل الحاضنة بعد تحقيق الأهداف المسطرة وتوسع نشاط المؤسسة، حيث يتم وضع خطة للخروج يحددها برنامج الحاضنة، ويكون

ذلك وفق مجموعة من الشروط على غرار عوائد المؤسسة ومستوى التوظيف(عثمان و العرابي، 2021، صفحة 478)

2-6-2-الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال: تقوم حاضنات الأعمال بتوفير المرافق المتعلقة بالبنية التحتية من مخابر وتجهيزات وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكة الاتصالات بواسطة التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث العلمي. كما تعمل على تقديم الخدمات الفنيةعن طريق توفير بنية محفزة لنقل التكنولوجيامثل برامج التعاون والتنسيق بين هيئات نقل التقنيات الفنية والحاضنات، والاستفادة من قواعد المعلومات والاستعانة بالخبراء والمتخصصين. كذلك تساعد الحاضنات في توفير مصادر التمويل وتعزيز رأس المال المخاطر و تسهر على توفير الخدمات القانونيةمثل تسجيل براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية، اضافة الى بناء شبكات التواصل فيما بينها عن طريق تنظيم الملتقيات للمشاركة في تناقل الخبرات و التجارب الناجحة.(نفيسة، برباوي، و بن شلاط، 2021، الصفحات 238-240)

3- واقع وأليات دعم وترقية حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

سنتطرق في هذا المحور إلى واقع وأداء حاضنات الأعمال في الجزائر وكذا محاولة تبيان أهم ملامح السياسة الجزائرية الداعمة لترقية وتطوير المؤسسات الناشئة.

3-1- السياسة الجزائرية المنتهجة في مساعدة ومساندة ومرافقة المؤسسات الناشئة: إثر المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة الذي تضم في بداية أكتوبر 2020بمشاركة رئيس الجمهورية والوزير الأول، وكذا 1000 مشارك من مؤسسات ناشئة وممثلين لهيئات حكومية ومالية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء وممثلي جمعيات وجامعات ومراكز البحث العلمي وقد أسفر على نتائج جد هامة.

3-1-1-الأليات والتدابير والإجراءات القانونية والتنظيمية: لقد تم استحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة بهدف ضبط احتياجات القطاعات المختلفة وتحديد الطلب والعروض قصد منحها للمؤسسات الناشئة، ولتسهيل العملية ثم استحداث لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة " و" مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" من أجل تسهيل الحصول على الامتيازات والتمويل وكذا على عروض القطاعات والمؤسسات العمومية. تتشكل هذه اللجنة الوطنية لمنح علامة من ممثلي عن وزارات لها علاقة مباشرة بالأنشطة الاقتصادية والتطور التكنولوجي والبحث العلمي. دون منحها الشخصية

المعنوية والاستقلال المالي. فهي مصلحة مركزية من مصالح الوزارة الوصية، تتكفل بتقديم خدمة عمومية وطنيا لصالح المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة وحاضنات الأعمال. تهدف هذه اللجنة إلى المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها.(خلف، 2021، صفحة 14).إن هذه الوزارة المنتدبة من شأنها أن تتكفل بإنشاء نظام بيني يرتكز على سهولة تمويل المشاريع المبتكرة للشباب وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة (ثورية، بلعابد، و لمطوش، 2021، صفحة 64) .وقد حددت بعض الشروط والإجراءات لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومن أهمها:

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري .-ألا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات، تحتسب بداية من حصولها أول مرة على علامة مؤسسة ناشئة.-يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو أي فكرة مبتكرة.-يجب ألا يتجاوز رقم الاعمال السنوي المبلغ المحدد من طرف اللجنة الوطنية .-أن يكون رأس مال المؤسسة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.- أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية، من أجل تسريع خروجها من مرحلة الحضانة والمساهمة في بعث المشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور . (خلف، 2021، صفحة 07).إضافة إلى جملة من التدابير المهمة وهي:
- وضع إطار قانوني جديدStart Up Nationalمخصص لتطوير المؤسسات الناشئة، يحدد تعريف المؤسسة الناشئة، ويكرس نظاما تسهيليا يشجع على ترقيتها.
- إنشاء الحاضنات في جميع المدن الكبرى، وكذا ترقية دورها على مستوى النظام البيئي المدمج ويتعلق الأمر بكل من الجامعات والحاضنات المتخصصة، الوسطاء المسهلون، حاضنات المؤسسات الناشئة، المؤسسات والمتعاملين العموميين، المؤسسات المصرفية، مراكز البحث العلمي، وفضاءات التطوير وكذا إنشاء 3 مناطق تكنولوجية لفائدة الشباب أصحاب المؤسسات الناشئة .
- دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة على مستوى الجامعات عن طريق الحاضنات الجامعية(حورية ،بن حمادي، 2020، صفحات 307-308)
- انضمام الجزائر إلى Africa Smart مطلع سنة 2020، و كذاإنشاء محافظة للطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية.

- ضرورة تغيير عقلية أصحاب المؤسسات من خلال اعتماد الدفع الالكتروني والإدارة والخدمات الالكترونية لرقمنة النشاط بكامله. (ثورية، بلعابد، و لمطوش، 2021، صفحة 62).

3-1-2-آليات تمويل المؤسسات الناشئة: لم تعتمد الجزائر في تمويلها للمؤسسات الناشئة على التمويل التقليدي المرتكز على القروض البنكية بل اعتمدت على أسلوب المرافقة والمشاركة الميدانية عن طريق إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة تحت تسمية **صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة**.(عثمان و العرابي، 2021، صفحة 481) بحسب قانون المالية التكميلي لسنة 2020، حيث يعتمد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال، كما يعتمد هذا الصندوق على طبيعة المشروع وقطاع النشاط والحاجة في حد ذاتها للتمويل، كما يقوم هذا الصندوق بتقدير درجة المخاطر، وهو بمثابة شريك للمؤسسة حيث يتقاسم معه الأرباح والخسائر، ويقوم باستثمار المشروع مقابل 10%، ويتولى مرافقة المؤسسة الممولة حتى الانطلاق وبلوغها نسبة النمو المستهدف.كما تم إنشاء **مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة** ويحدد مهامها وتنظيمها. وتساهم هذه المؤسسة في تمويل ودعم المؤسسات الناشئة.وحتى يستطيع صاحب المؤسسة الناشئة من الاستفادة من التمويل من الصندوق لابد أن يكون لدى صاحب المشروع علامة مؤسسة ناشئة(خلف، 2021، الصفحات 15-16). إن إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة يعد حلا مؤقتا ، لأن القوانين الخاصة بصيغة التمويل بالمخاطرة لم يتم استصدارها بعد، نتيجة وجود تداخلات بين البنوك وبورصة الجزائر إضافة الى التخلف الكبير في القطاع المصرفي الجزائري .وتسعى الجزائر بدورها فتح رأس المال أمام القطاع الخاص من أجل تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق رأس مال المخاطر لمساعدة بورصة الجزائر، وذلك لاستحالة استمرار الخزينة العمومية في تمويل ودعم تلك المؤسسات لأنه يعتبر استنزافا لمواردها مثل ما حدث سابقا مع مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.Ansej، وفي نفس الوقت نجد استحالة تمويل المشاريع المبتكرة بالاعتماد على القروض البنكية بما انها تشترط ضمانات عينية وتكاليف باهظة نتيجة خدمة القروض، وهو مايعتبر حجر عثرة في وجه أصحاب المؤسسات الناشئة، ولذلك فإن التمويل عن طريق رأس مال المخاطر من قبل الخواص مقابل الحصول على عوائد مرتفعة أو الفشل دون مطالبة هؤلاء الشباب بتقديم ضمانات عينية عاجزين عن امتلاكها يعد من بين الحلول الناجعة للتمويل . (برودي،2021، الصفحات 353-354).كما دعمت الدولة الجزائرية تدابيرها المالية بمجموعة من الإجراءات الأخرى ومنها:

- إرساء الاعفاء الضريبي على الأرباح وعلى الرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان أدائها و كذا الإعفاء الضريبي والجمركي في فترة الاستغلال كتدابير تحفيزية من أجل حث المتعاملين العموميين والخواص على اللجوء إلى الحلول المبتكرة التي تقدمها المؤسسة الناشئة .
- إقرار مختلف التسهيلات لهذه المؤسسات للحصول على العقار الصناعي لتوسعة مشاريعهم.

تسهيل ولوج المؤسسات الناشئة للطلب العمومي عبر تكييف دفتر الشروط الذي يلزم بضرورة التعامل مع المؤسسات الناشئة، وحث القطاعات الوزارية الأخرى، الجماعات الإقليمية والمؤسسات الاقتصادية على ترقية الشراكة المالية مع المؤسسات الناشئة والشباب حاملي المشاريع المبتكرة .(عثمان و العرابي، 2021، صفحة 481)

3-2- مهام حاضنات الأعمال: تتولى حاضنات الأعمال القيام بمجموعة من المهام مثل توطين المؤسسات المحتضنة وتزويدها بمساحات عمل مهيأة ومرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة وكذا مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق والخطط التمويلية ،اضافة الى توفير تكوين نوعي خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية و المحاسبية .كما تعمل على علاوة على مرافقة المؤسسات الناشئة المحتضنة لإيجاد مصادر التمويل والتوسع في السوق.(أميرة، 2022، صفحة 419) .كانت الجزائر تحصي أربعة حاضنات أعمال في سنة 2009 ثم ارتفعت لتصبح 13 حاضنة أعمال سنة 2014، أين شملت الولايات التالية: أم البواقي-ميلة-بسكرة-باتنة-أدرار، البيض، خنشلة، سيدي بلعباس، ورقلة، وفي سنة 2016 أصبحت16 حاضنة وذلك بكل من ولاية تيارت وبشار والبويرة (سلمى، 2022، صفحة 377).وفي الوقت الحاضر يوجد 17 حاضنة بالجزائر.

3-3-عدد المشاريع المحتضنة في حاضنات الأعمال الجزائرية: يمكن توضيح عدد المشاريع التي تم احتضانها من قبل حاضنات الأعمال في الجزائر، وكذا عدد المؤسسات التي أنشأت فعلا، وعدد مناصب العمل المستحدثة في الفترة (2014-2021) حسب الجدول التالي:**الجدول البياني رقم 01: توزيع المشاريع المحتضنة والمنشأة في الفترة (2014-2021)**

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*
عدد المشاريع المحتضنة	120	135	158	161	186	85	79	69
عدد المشاريع المنجزة	75	70	84	83	93	61	41	30
عدد مناصب العمل المستحدثة	-	-	-	546	539	463	169	106

%المشاريع المنجزة بالنسبة للعدد الكلي للمشاريع	62،5	51،85	53،16	51،55	50	71،76	51،89	43،47
%نمو والمشاريع المحتضنة	–	12،5	17،03	1،89	15،52	54.3–	7،05–	12.7–
%نمو المشاريع المنجزة	–	6.7–	20	–1.19	12،04	34،4–	32.8–	26،8–
%تطور عدد المناصب	–	–	–	–	1–	14.1–	63.5–	37.3–

***إحصائيات السداسي الأول لسداسي 2021**

Ministère de l'industrie et des mines,2016-2021,p:19,27,24,30,29,22

– يتبين لنا جليا من الجدول أعلاه ما يلي:ارتفاع عدد المشاريع المحتضنة التي تم إخضاعها للمرافقة من حاضنات الأعمال في الفترة (2014-2018) ثم انخفاض عددها الى أكثر من النصف في سنة 2019 واستمر في الانخفاض حيث بلغ في السداسي الأول سنة2021، 69 مشروع مرافق فقط. بالنسبة لعدد المشاريع التي تم تجسيدها فهي تشهد تذبذبا في فترة 2014-2021 ولها اتجاه نحو الانخفاض، حيث بلغ عددها41 مشروعا منجزا فقط لسنة 2020 ، كذلك بالنسبة لمناصب العمل المستحدثة فهي شهدت انخفاضا متواصلا في فترة 2017-2021لتنخفض بذلك من 546مشروع منجز سنة 2017 إلى 106 في السداسي الأول من سنة2021. وبالنظر لنسبة المشاريع المنجزة من إجمالي المشاريع المرافقة فهي تسجل نسبا متوسطة حيث بلغت في الفترة (2014-2021) في المتوسط54.52% ويمكن تفسير ذلك إلى ضعف الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع المرافقة. وبالنظر لنسبة نمو المشاريع المحتضنةفقد شهدت نموا سلبيا متواصلا- 54.3%ابتداء من سنة 2019. أما بالنسبة لتطور المشاريع المنجزة فهي تشهد نمواسلبيا متواصلا -34.4% ابتداء منسنة2019.وبالنسبة لتطور المناصب المستحدثة فما نلاحظه هو الاتجاه السلبي للنمو ابتداء من سنة 2018،و بخاصة سنة 2020 حيث شهدت نسبة نمو سالبة 63.49-%، يمكن تفسير كل تلك المؤشرات الكمية السلبية بالاضطرابات السياسية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 2019 فضلا عن الأزمة الصحية العالمية لانتشار فيروس كورونا المستجد، اضافة الى أن تجربة المؤسسات الناشئة في الجزائر مازالت تجربة فتية بالرغم من الإجراءات القانونية والمالية التي تم ارساؤها من طرف الدولة الجزائرية لدعم وترقية المؤسسات الناشئة. وكذا ضعف النظام البيئي المحيط بتلك المؤسسات الناشئة .

4– تصنيف الجزائر دوليا وفق المؤشر الاجمالي للنظام البيئي المؤسسات الناشئة:

من أجل تحديد وتقييم الموقع الفعلي للجزائر بالنسبة للنتائج المحصل عليها فيما يخص دعم وترقية المؤسسات الناشئة Start up، لابد من تبيان مركز الجزائر على عدة مستويات منها: المغاربي،

العربي، الافريقي والدولي ولذلك سيتم الاعتماد على المؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة The Global Start upeco system Index

4-1-ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات الناشئةStart Up: و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول البياني التالي:

الجدول البياني رقم 02:ترتيب البلدان بحسب عدد المؤسسات الناشئة الافريقية والعربية:

البلد	نيجيريا	الا ع م	مصر	ح إفريقيا	كينيا	غانا	الجزائر	الكاميرون	أوغندا	الأردن
عدد المؤسسات الناشئة	776	772	614	466	314	124	113	98	93	90
الترتيب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
البلد	المغرب	السعودية	تونس	لبنان	تنزانيا	الكويت	الكونغو	البحرين	قطر	ساحل العاج
عدد المؤسسات الناشئة	89	88	49	45	44	42	34	26	25	19
الترتيب	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20

المصدر:www.startuppranking.com/countriesتم الاطلاع عليه يوم 4 جوان 2022 على الساعة h23.20

من خلال التقرير السنوي لمؤسسة Start Up Blinkالدولية التي تهتم بتقييم مدى قوة النظام البيئي للمؤسسات الناشئة منذ سنة 2017، فقد قامت بإصدار ترتيب الدول بحسب عدد المؤسسات الناشئة التي يمتلكونها ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

حسب التقرير السنوي لسنة 2022 للمؤسسة ذاتها صنفت الجزائر في المرتبة 62 عالميا من أصل 150 دولة من حيث عدد المؤسسات الناشئة (113) مؤسسة ناشئة مع العلم أن الولايات المتحدة الامريكية تحتل المرتبة الأولى ب2756 مؤسسة ناشئة.

يتبين لنا جليا من الجدول أعلاه: احتلال الجزائر لمرتبة لا بأس بها مقارنة مع جيرانها المغرب وتونس، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 1 مغاربيا ب 113 مؤسسة ناشئة مقابل 89 مؤسسة للمغرب و49 مؤسسة لتونس.وكذلك تحتل الجزائر مرتبة لا بأس بها على المستوى العربي، حيث صنفت في المرتبة 3عربيا (ب113 مؤسسة ناشئة) بعد كل من الامارات العربية المتحدة ومصر ب 772 و614 مؤسسة ناشئة على الترتيب.أما على المستوى الافريقي فقد احتلت الجزائر المرتبة 7 بعد كل من نيجيريا والامارات العربية المتحدة ومصر التي تحتل المراكز الثلاثة الأولى إفريقيا بحسب تقرير2022 ب 776 و772و 614 مؤسسة ناشئة على التوالي. ولكن وبالرغم من النتائج

التي تبدو للوهلة الأولى جيدة بالنسبة للجزائر من حيث عدد المؤسسات الناشئة، الا أن هذا غير كافي للتقييم الحقيقي للتجربة الجزائرية.

4-2-ترتيب الجزائر بحسب المؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة The Global Startup EcosystemIndex

إن تحديد مدى نجاح تجربة دعم وترقية المؤسسات الناشئة من عدمها، لا تعتمد فقط على عدد المؤسسات الناشئة المتواجدة في دولة ما ولكنها تتحدد كذلك بمدى قوة النظام البيئي الذي تنشط فيه تلك المؤسسات الناشئة ،ولذلك حرصت مؤسسة Start Up Blinkالدولية والمتخصصة في تصنيفات وتقييم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة Startup EcosystemRankings على إعداد تقارير سنوية ابتداء من سنة 2017 وذلك لتقييم مدى تطور النظام البيئي للمؤسسات الناشئة ل100دولة و1000 مدينة حول العالم وحددت لكل نظام بيئي مؤشرا إجماليا مكونا من 3 معايير أساسية وهي: **عدد الشركات الناشئة**:ان النظام البيئي القوي لا يشتمل فقط على عدد المؤسسات الناشئة ولكنه يضم كذلك المؤسسات الداعمة وشبكات التواصل ومدى الوصول إلى مصادر التمويل، يحسب هذا المعيار على مستوى النظام البيئي.- **جودة المؤسسات الناشئة**: ويهتم هذا المعيار بالعديد من المؤشرات الكمية ومن بينها عدد العمالة في كل مؤسسة ناشئة، العدد الكلي لقطاع الاستثمار الخاص في 100 مؤسسة ناشئة، وجود فروع من المؤسسات المتعددة الجنسيات، تواجد مراكز البحث والتطوير الدولية للتكنولوجيا.- **بيئة الاعمال**: وتضم كل من سياسات تحسين مناخ الاعمال، البنية التحتية، التشريعات والقوانين المعمول بها وسرعة تدفق الانترنت، الاستثمار في البحث والتطوير، مدى توفر الخدمات التكنولوجية المتطورة. (blink، 2022، الصفحات 14-16) ،ويعطى لكل معيار تقييم محدد ثم تجمع التقييمات للمعايير الثلاث وتكون لنا المؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة.ويمكن تبيان ترتيب بعض الدول العربية والافريقية بحسب هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:**الجدول رقم 03: ترتيب بعض الدول الافريقية والعربية بحسب المؤشر الإجمالي للنظام البيئي للمؤسسات:**

البلد	الترتيب	عدد startup	جودة startup	بيئة الأعمال	التنقيط الكلي
الو. م. أ	1	27.56	164.15	3.66	195.370
الا.ع. م	27	2.19	4.30	2.92	9.412
جنوب إفريقيا	49	4.47	0.65	1.34	4.466

نيجيريا	61	2.15	0.38	0.97	2.145
كينيا	62	2.10	0.49	0.54	2.101
البحرين	64	1.90	0.55	0.30	1.903
مصر	65	1.78	0.50	0.51	1.777
الأردن	66	1.65	0.34	0.52	1.647
العربية السعودية	72	0.28	0.16	0.51	0.943
لبنان	77	0.38	0.10	0.23	0.709
المغرب	79	0.09	0.18	0.32	0.594
غانا	82	0.14	0.19	0.25	0.581
تونس	83	0.21	0.09	0.24	0.548

المصدر: Startup Blink,2022,pp:29-36

- من خلال الجدول أعلاه تبين لنا جليا بأن: التجربة الأمريكية هي أول تجربة رائدة عالميا أين تم استحداث وتطوير مفهوم حاضنات الأعمال، ولعل من أهم أسباب نجاحها هي الاهتمام الكبير بتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا، ولقد اعتمدت الو. م. أعلى مبدأ تنوع حاضنات الأعمال إلى حاضنات دولية، إقليمية، تكنولوجية، صناعية، حاضنات الانترنت وغيرها وكذا حاضنات الأعمال الخاصة التي يتم تمويلها من طرف المستثمرين، أو مجموعة من الشركات الصناعية الكبيرة (زودة و بوكفة، 2014، الصفحات 63-64).
- وجود الجزائر خارج التصنيف الدولي بالرغم من تصنيفها ضمن الثلاث دول العربية الأولى بحسب عدد المؤسسات الناشئة، وكذا تصنيفها ضمن المراتب السبعة الأولى إفريقيا، والأولى مغاربيا، مما يبين لنا ضعف النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، ويمكن تفسير ذلك كون فكرة تكوين المؤسسات الناشئة تعد فكرة حديثة وفنية في مراحلها الأولى في الجزائر، ولكنها واعدة اذ ان مدينة الجزائر العاصمة صنفت ضمن 1000 مدينة الأولى في التصنيف الدولي للمدن حسب قوة النظام البيئي حيث احتلت المرتبة 771بفيمة مؤشر اجمالي 0.299و يرجع ذلك الى مجموعة من النقائص ومنها :

– نقص عدد المؤسسات الداعمة لهذه المؤسسات كونها تنشط ضمن درجة مخاطر كبيرة .

– صعوبة التمويل حيث لا تعتمد على الميكانيزمات التقليدية، وهذا بالرغم من التسهيلات والإجراءات التي أرستها الدولة الجزائرية في دعم وترقية المؤسسات الناشئة وكذا المشاركة المحتشمة للقطاع الخاص في الاستثمار في إنشاء المؤسسات الناشئة .

– نقص مراكز البحث والتطوير الخاصة بالميدان التكنولوجي والراعية للمشاريع الابتكارية.

– احتلت الجزائر المرتبة 157 من190 دولة في التقرير السنوي لمؤشر سهولة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي، أي أنها تفتقر لبيئة عمل جذابة للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

– ضعف البنية التحتية لإنشاء المؤسسات الناشئة، مثل نقص عدد حاضنات الأعمال والتأخر في إنجازها.

– حداثة التشريعات والقوانين المنظمة لدعم وترقية المؤسسات الناشئة حيث تشوبها بعض الثغرات القانونية، فمثلا التشريع الجزائري لا يحمي الخدمات المبتكرة، حيث لا يمكن للمؤسسة الناشئة المطالبة بحقوقها عن طريق اللجوء إلى القضاء حال عدم تسديد المؤسسة المتعامل معها لمستحقاتها المادية.

– تخوف الشباب من فكرة إنشاء المؤسسات الناشئة لأنه مجال يتميز بدرجات عالية من المخاطرة.و كذانقص ثقة مسيري المؤسسات العمومية في جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الناشئة وذلك بسبب عدم إدراكهم لأهمية التكنولوجيا والخدمات المبتكرة على مستوى تلك المؤسسات

– عدم الانخراط الفعلي لكل من مراكز البحث العلمي والمؤسسات الجامعية في تدعيم المؤسسات الناشئة، بالرغم من وجود بعض الحاضنات التقنية على مستواها، ولكنها في بدايتها وكذا عدم مساهمة المؤسسات البنكية في دعم المؤسسات الناشئة فضلا عن ضعف النظام المصرفي الجزائري و نقص فعاليته.

– انخفاض تنافسية المنتجات في عدد كبير من المؤسسات الناشئة، مما يصعب عملية تسويقها.

– البيروقراطية الإدارية وطول وتعقد الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات، وكذا ضعف الرقمنة وخدمات الانترنت، حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة سواء فيما يخص تدفق الانترنت أو الرقمنة التي لا تمس إلا قطاعات قليلة فقط.

وبالمقابل نجد أن هناك عددا من الدول العربية مصنفة في هذا التقرير ومن أهمها الامارات العربيةالمتحدة المصنفة في المرتبة 27دوليا بمؤشر إجمالي 9.412، وهي تدل على مدى قوة النظام البيئي الذي تنشط فيها المؤسسات الناشئة. وتعد التجربة الإماراتية من أنجح التجارب العربية في مجال حاضنات الأعمال، حيث عملت على توفير بيئة العمل المساعدة على تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة، ويرجع ذلك التفوق الذي أحرزته الامارات العربية المتحدة

الى انخراط القطاع الخاص في الاستثمار في المؤسسات الناشئة وكذا منح كل التسهيلات والتحفيزات المالية والجبائية لأصحاب المشاريع المبتكرة، إضافة إلى تواجد مختلف الشركات المتعددة الجنسيات وكذا تطور البنية التحتية سواء فيما يتعلق بتطور شبكات التواصل أو تطور الخدمات التكنولوجية.وكذلك **مصر** تحتل تصنيفا لا بأس به (65 دوليا) بمؤشر إجمالي1.777،و ذلك نظير اهتمامها بمجال تطوير المؤسسات الناشئة حيث أنشات أول حاضنة أعمال سنة 1998.وتعد التجربة المصرية ناجحة كونها اعتمدت على الحاضنات التي تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات كما أنها قامت بالاشتراك الفعلي للمؤسسات الجامعية والمراكز العلمية والتكنولوجية لتدعيم المؤسسات الناشئة (زودة و بوكفة، 2014، الصفحات 65-66).

مما يلاحظ كذلك هو تصنيف كل من المغرب (73 دوليا) وتونس (83 دوليا) وبالرغم من أنها مراتب متأخرة الا أنهما ضمن التصنيف الدولي. حيث قامت المغرب بتأسيس أول حاضنة أعمال سنة1998 برعاية البنك الشعبي كما قامت بتوفير مركز خاص بالنصح والمشورة حول مرحلة تأسيس المؤسسات الناشئة. كما ركزت على نشر ثقافة فكرة الحاضنات ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة الناشئة، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المقاولاتية وكذا تدعيم النظام البيئي من خلال تعزيز الاستثمار الأجنبي.(blink, , 2022, p. 256)

أما بالنسبة لتونس فقد لعبت حاضنات الأعمال دورا مهما في تأهيل المؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية، كما قامت بربط الحاضنات بالجامعات التونسية وتدعيم المشاريع الصغيرة في مجال التكنولوجيا المتطورة، ووفرت كل وسائل الدعم والخدمات لترقية المؤسسات الناشئة.(لطيفة، 2013، الصفحات 301-302).كما عززت الاستثمار في الابتكار و التكنولوجيا و تطوير الطاقات غير المتجددة،و كذا التحول الرقمي و تنمية التجارة الالكترونية. (blink, 2022, p. 263)

– وجود 10 دول إفريقية ضمن التصنيف ومن أهمها: جنوب إفريقيا (49 دوليا)، ويرجع ذلك الى دعم كل من القطاعية العمومي والخاص لإنشاء وترقية المؤسسات الناشئة وكذا نجاحها في استقطاب الاستثمار الأجنبي وتطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة عن طريق تنمية شبكات الاتصال الرقمي.(Blink, , 2022, p. 194)، وكذا، نيجيريا (61دوليا) وكينيا (62دوليا)

4-3-تحديات دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر:تنشط حاضنات الأعمال في الجزائر في نظام بيئي تنقصه الكثير من الكفاءة والفعالية، ولهذا فهي بعيدة عن

المواصفات الدولية فيما يتعلق بتدعيم وترقية المؤسسات الناشئة StartUpولعل ذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:

-حداثة دخول حاضنات الأعمال إلى النظام البيئي الجزائري في سنة 2009 وكذا محدودية فكرة إنشاء المؤسسات الناشئة، وكذا نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة نتيجة ضعف تأهيلهم وعدم إدراكهم للتحديات المتعلقة بكيفية تسيير مؤسساتهم وكذا مختلف التحديات المعرفية والتكنولوجية و التمويلية.

- ضعف التمويل بسبب اعتماده بشكل أساسي على رأس المال المخاطر وطول وتعقد الإجراءات الإدارية المصاحبة لإنشاء هذه المؤسسات.
- صعوبة ولوج المنتج الجزائري السوق الدولية نتيجة بعده عن المواصفات الدولية وضعف تنافسيته.
- ضعف انفاق الدولة على البحث العلمي ،وعدم المساهمة الفعلية للمؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي في تدعيم الأفكار الابتكارية وتحويلها إلى منتجات حقيقية، وضعف فعالية حاضنات الأعمال التقنية .
- عدم مواكبة التطور التكنولوجي والتقني سواء فيما يخص وسائل الدفع الالكتروني أو التجارة الالكترونية .(سميرة و عثماني مريم، 2021، صفحة 128)
- **الخاتمة:**لقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا في سبيل تحفيز وتشجيع الشباب الراغب في إنشاء مؤسسته، حيث انتهجت سياسة واضحة المعالم، وجسدتها من خلال مختلف الآليات القانونية، التشريعية والتنظيمية بداية من خلق وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة مرورا باستحداث لجنة وطنية مكلفة بمنح علامة" مؤسسة ناشئة"، ثم ارساء الصندوق الخاص بتمويل المؤسسات الناشئة تحت مسمى " صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسة الناشئة". كما اعتمدت كذلك إنشاء حاضنات أعمال كهيئات مكلفة بتوفير البيئة الضرورية للاستثمار من أجل مرافقة ودعم وترقية المؤسسات الناشئة من كافة النواحي المالية، التكنولوجية، اللوجستية والقانونية. وإن كانت الجزائر لم تتمكن بعد من تحقيق الأهداف المسطرة في استراتيجيتها، حيث أنها لم تستطع بناء شبكة واسعة من المؤسسات الناشئة القادرة على التنافسية والاستمرارية في السوق الدولية، إلى جانب ضعف فعالية وكفاءة حاضنات الأعمال في القيام بالأدوار الاستراتيجية المنوطة بها، وكذا عدم القدرة على توفير بيئة العمل المناسبة للاستثمار، كل هذه العوامل مجتمعة حالت دون ظهور الجزائر ضمن التصنيف

الدولي لمدى قوة وصلابة النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، إلا أنه لا يمكن الحكم بفشل أو نجاح التجربة الجزائرية كونها مازالت فتية وفي أولى مراحلها، ولكنها واعدة وتحتاج الكثير من الإرادة والمثابرة لمحاولة بناء نظام بيئي قوي يدعم المؤسسات الناشئة ويساهم في ترقيتها وتطويرها من خلال التفاعل الإيجابي بين كل مكوناته من المؤسسات، العملاء،الجامعات ومراكز البحث العلمي، القطاع المصرفي و المالي،القطاعات العمومية والخاصة وكذا الحكومات والمجتمع.

التوصيات:

– تشجيع الدولة للقطاع الخاص للانخراط في تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق منح بعض الامتيازات المالية والجبائية.

– تشجيع البحث العلمي ومحاولة تحفيز المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي على الانخراط الفعلي الاستثمار في البحث والتطوير والتركيز على ضرورة حماية الابداع والابتكار وكذا دعم وترقية المؤسسات الناشئة عن طريق احتضان الأفكار الابتكارية وحمايتها من أجل تحويلها إلى منتج تنافسي.

– العمل على تحسين بيئة الأعمال من خلال توفير مناخ أعمال جاذب للاستثمار المحلي والاجنبي .

– توفير بنية تحتية ملائمة ومحفزة لخلق المؤسسات الناشئة من خلال تحسين خدمات شبكة الانترنت وخدمات الدفع الالكتروني و التجارة الإلكترونية و كافة الخدمات التكنولوجية المتطورة وكذا العمل على خلق أكبر عدد ممكن من حاضنات الأعمال وتدعيمها بكل الوسائل التكنولوجية واللوجستية المتطورة.

– نشر الوعي المجتمعي سواء بين المتعاملين الاقتصاديين وكذا المؤسسات العمومية والمؤسسات المصرفية لمدى أهمية المؤسسات الناشئة في خلق الثروة وتوليد مناصب العمل وتدعيم الناتج الداخلي الخام ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- قائمة المراجع:

5-1-قائمة المراجع باللغة العربية:

1-احمد ,ب .ق .(2016) .دور برامج احتضان الأعمال في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة دراسة بعض التجارب العالمية مع الاشارة لتجربة الجزائر .*مجلة الاقتصاد الجديد*.144-143 ,pp. ,(14)1 ,

2-الجليل ,م .ع .,عدناني ,خ& .,بحوصي ,م .(2021) .دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة . *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.154 .p ,(3)7 ,

3-أميرة ,ط .(2022) .حاضنات الأعمال كألية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -دراسة حالة محضنتي بسكرة وميلة .*دراسات اقتصادية*.419 .p ,(1)16 ,

4-براهمي ,ص .(2021) .حاضنات الأعمال العربية من النموذج التقليدي الى النموذج الافتراضي .*مجلة المقدمة للدراسات الانسانية و الاجتماعية*.697-696 .pp ,(2)6 ,

5-برودي ,م .(2021) .المؤسسات الناشئة في الجزائر -الواقع و المامول .-*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.348-346 .pp ,(1)8 ,

برودي ,م .(2021) .المؤسسات الناشئة في الجزائر -الواقع و المأمول .-*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* , .354-353 .pp ,(3)7

6-بوالشعور شريفة. (2018). دور حاضنات الاعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة startups دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية، 4*(2)، صفحة 420.

7-ثورية ,ب .,بلعابد ,ف& .,لمطوش ,ل .(2021) .دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالاشارة الى واقعها في الجزائر . *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.64 .p ,(1)8 ,

8-حنفي ,ش .أ .(2020) .حاضنات الأعمال كألية فعالة لدعم رواد الأعمال في مصر .*مجلة نماءللاقتصاد و التجارة* , .3 .p ,(2)4

9-حورية ,ب& .,بن حمادي ,ع .(2020) .حاضنات الأعمال في الجزائر بين التحديات و الرهانات .*مجلة المالية و الأسواق*.299-298 .pp ,(2)7 ,

10-خلف ,ف .(2021) .الاطار القانوني للمؤسسات الناشئة -حاضنات الأعمال في التشريع الجزائري .*المؤسسات الناشئة و الحاضنات* .(14 .p)الوادي :كلية الحقوق و العلوم السياسية -جامعةالوادي.-

11-زودة ,ع& .,بوكفة ,ح .(2014) .حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء و ارتقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة لمشاتل الجزائر .*مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الادارية*.64-63 .pp ,(2)1 ,

12-سلمى ,ص .(2022) .دراسة واقع حاضنات الأعمال في دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. *مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة*.377 .p ,(1)5 ,

13-سليم ,ب .,بوقنة ,ب& .,قاوي ,م .(2021) .حاضنات الأعمال كاداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر . *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.221 .p ,(3)7 ,

14-سمية ,ا .م .(2020) .دور حاضنات الأعمال في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -حالة الجزائر .-*الأفاق للدراسات الاقتصادية*.47 .p ,(2)5 ,

15-سميرة ,ن& .,عثماني مريم .(2021) .المؤسسات الناشئة في الجزائر بين متطلبات الاستقرار و تحديات الاستمرار . *المؤسسات الناشئة و الحاضنات* .(128 .p)الوادي :كلية الحقوق و العلوم الانسانية -جامعة الوادي.-

16-عثمان ,و& .,العرابي ,م .(2021) .التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر و اليات دعمها و مرافقتها .*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.478 .p ,(3)7 ,

17-لطيفة ,ك .(2013) .واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية .*دراسات اقتصادية*.297 .p ,(2)7 ,

-لطيفة ,ك .(2013) .واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية .*دراسات اقتصادية*-301 .pp ,(2)7 , 302.

-لطيفة ,ك& ,.سيد ,ح .(2016) .دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الاشارة للتجربة الجزائرية . *التكامل الاقتصادي*.221-220 .pp ,(1)4 ,

18-نفيسة ,ب ,.برباوي ,ك& ,.بن شلاط ,م .(2021) .حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم و مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر -الواقع و التحديات .-*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*-238 .pp ,(3)7 , 240.

-نفيسة ,ب ,.برباوي ,ك& ,.بن شلاط ,م .(2021) .حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم و مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر -الواقع و التحديات .-*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.236 .p ,(3)7 ,

19-نورة ,خ .و .(2020) .التجارب العالمية الرائدة في مجال اقامة حاضنات الأعمال .*مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال*.103-102 .pp ,(1)2 ,

20-وهيبة ,خ ,.كروك ,ك& ,.بوعلاقة ,ن .(2020) .التجارب العالمية الرائدة في مجال اقامة حاضنات الأعمال - الاشارة لحالة الجزائر .-*مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال*.103-102 .pp ,(1)2 ,

21-يوسف ,ح& ,.صديقي ,ا .(2021) .دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر .*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.73-71 .pp ,(1)8 ,

5-2-قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

22--Albert, p., bernasconi, m., & gaynor, l. (2002). *les incubateurs - émergence d'une nouvelle industrie-*. nice: chambrede commerce et d'industrie.

23-Blink, S. (2022). *Global Startup Ecosystem Index.* international. https://www.startupblink.com/startupecosystemreport https://www.startupranking.com/countries تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/1 على الساعة 22.00

24-Blink, S. (2022). *Global Startup Ecosystem Index-startup ecosystem overview OF South Africa.* international. تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/1 على الساعة 22.00

25-blink, s. u. (2022). *Global GlobalEcosystem Index-startup ecosystem overviewof morroco.* international.

26-corporation, s. u. (2022). *Global Startup Ecosystem index- start up ecosystem overview of tunisia.* international.

27-Ministère de l'industrie et des mines Algérien : Bulletins d'informations statistiques: n39,38,36,34,32,30,28- Nombre de projets accompagnés , Nombre de projets crées ,Nombre d'emplois créés. https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/02 على الساعة 23.00

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

المجلد:6/ العدد:2/أكتوبر2022، ص ص353-370

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

دور التسويق الالكتروني في تفعيل تنافسية المؤسسات الاقتصادية

The role of e-marketing in activating the competitiveness of economic institutions

د. فاطمة الزهراء بوطورة*
Dr. Fatma el zohraboutora
جامعة العربي التبسي – تبسة
fatmaboutora1986@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/25. تاريخ القبول:2022/09/28 تاريخ النشر:2022/10/10

الملخص :
تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء حول التسويق الالكتروني كأحد أهم مداخل دعم وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية من خلال القيام بمختلف عمليات البيع والشراء وتوفير مختلف المعلومات حول الخدمات والمنتجات المقدمة من خلال مختلف المواقع الالكترونية عبر شبكات الانترنت، حيث تحاول المؤسسات الاقتصادية الحديثة مواجهة التحديات التنافسية والتغيرات البيئية العالمية من خلال التسويق الالكتروني بجذب عملاء جدد وتسهيل الدخول إلى أسواق جديدة وتحقيق ميزة تنافسية.

الكلمات المفتاحية:التسويق الالكتروني، الميزة التنافسية، المؤسسة الاقتصادية.
تصنيفJEL:.M31, M13.

Abstract :
This research paper aims to shed light on e-marketing as one of the most important entrances to support and enhance the competitiveness of economic institutions through carrying out various buying and selling operations and providing various information about services and products provided through various websites over the Internet, as modern economic institutions try to meet competitive challenges. And global environmental changes through e-marketing by attracting new customers and facilitating entry into new markets and achieving a competitive advantage.

Key words: E-Marketing, Competitive Advantage, Economic Institution
JEL classification codes:M31, M13.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن ما يشهده العالم اليوم من تغييرات في جميع المجالات خاصة في مجال المعلوماتية والتقنيات التكنولوجية أدى بالمؤسسات الاقتصادية الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الرقمي، هذا الاقتصاد الجديد الذي ركز اهتمام الكثير من المؤسسات الاقتصادية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصال الفعالة للتعامل مع الزبائن، حيث ظهر مايعرف بالتسويق الالكتروني. فالتسويق الالكتروني أصبح من أهم الآليات والحقائق المتفق عليها في تحقيق التميز والريادة في المؤسسات الاقتصادية من خلال تقديم الخدمات والمنتجات بطريقة سهلة ويسيرة بالنسبة للمستهلك والمنتج من خلال شبكات الانترنت ومختلف المواقع الإلكترونية فقد أصبح التسويق الالكتروني وظيفة شائعة التطبيق في معظم المؤسسات الاقتصادية اليوم مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها تسعى من خلالها هذه الأخيرة إلى تحقيق الارتقاء بمنتجاتها وخدماتها وتحقيق ميزة تنافسية تضمن من خلالها نموها واستقرارها في الأسواق المحلية منها والدولية.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تتضح إشكالية موضوع البحث، المطروحة في التساؤل الرئيسي التالي:**كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية الاستفادة من التسويق الالكتروني في تحقيق ميزة تنافسية؟**

2.1. أهمية الدراسة: يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال حداثة الموضوع، حيث يعتبر التسويق الالكتروني من أهم الأساليب الحديثة التي ترتكز أساسا على البحث عن ماهو أفضل من خلال تقديم المنتجات والخدمات والقيام بمختلف الأنشطة التسويقية عن طريق شبكات الانترنت ، فالتسويق الالكتروني يتيح للمؤسسات الاقتصادية فرصة استغلال إمكاناتها الداخلية في الاستفادة من المزايا التي تتيحها التقنيات التكنولوجية الحديثة وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

3.1.أهداف الدراسة: تتعدد أهداف الدراسة ويمكن ذكر أهمها فيمايلي:

- التعرف على مفهوم التسويق الالكتروني ودوره في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.
- تحديد الإطار لمفاهيمي للتنافسية بمؤسسات الأعمال.
- بيان مدى حاجة المؤسسات الحديثة لتبني التسويق الالكتروني لتحقيق ميزة تنافسية.

2. مفاهيم أساسية حول التسويق الالكتروني

1.2. ماهية التسويق الالكتروني: تشهد بيئة الأعمال اليوم العديد من التغيرات المتسارعة والمتعددة في كافة المجالات خاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال حيث أدى ظهر التطور

إلى ظهور العديد من الآليات والتقنيات التسييرية الحديثة، حيث ظهر مايعرف بالتسويق الالكتروني عم طريق شبكات الانترنت والذي يتجاوز عمليات البيع التقليدية.

أ. مفهوم التسويق الالكتروني: يعرف على أنه:" عملية إنشاء والمحافظة علي علاقات العملاء من خلال الأنشطة الالكترونية المباشرة بهدف تسهيل تبادل الأفكار والمنتجات والخدمات التي تحقق أهداف الطرفين"(زحاف، 2018، صفحة 30).

كما يعرف أيضا على أنه:" الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية بما في ذلك تقنيات المعلومات والاتصالات لتفعيل إنتاجية التسويق وعملياته المتمثلة في الوظائف التنظيمية والنشاطات الموجهة لتحديد حاجات الأسواق المستهدفة وتقديم السلع والخدمات إلى العملاء وأصحاب المصلحة في المؤسسة"(الطائي، 2006، الصفحات 338-339).

ويعرف التسويق الالكتروني أيضا على أنه:" عملية استخدام شبكة الأنترنت والتكنولوجيا الرقمية لتحقيق الأهداف التسويقية للمؤسسات وتدعيم المفهوم التسويقي الحديث"(رشيد، 2013، صفحة 129).

من خلال ماسبق يمكن القول أن التسويق الالكتروني هو: استخدام مؤسسات الأعمال لتكنولوجيا الاعلام والاتصال لتسهيل القيام بمختلف أنشطتها التسويقية مع زبائنها من خلال المواقع الالكترونية لتحسين جودة المنتجات والخدمات وتحقيق ميزة تنافسية.

ب. خصائص التسويق الالكتروني: يمكن حصر أهمها فيما يلي:(زيادات و درمان سليما ، 2009، الصفحات 127-128)

- قابلية التحديد: حيث يمكن لرواد الشبكة من تحديد أنفسهم وتقديم معلومات عن رغباتهم.
- يمكن التسويق الالكتروني المستهلك من مقارنة الأسعار قبل عملية الشراء بشكل أفضل وأسرع مما هو عليه عند التجول عبر المحلات التجارية لمقارنة الأسعار.
- التكامل: فالتسويق الالكتروني يعطي صورة جيدة للتسويق المتكامل من خلال مايمده للمسوقين من إجابات عن الفضايا المتعلقة بالمسؤولية والعائد على الاستثمار ومدى اتساق الرسالة مع حاجات العملاء.
- يساعد التسويق الإلكتروني المستهلكين على التسوق على مدار 24 ساعة، كما يوفر مدى واسع أو تشكيلة كبيرة من المنتجات أو العلامات التجارية وذلك خلاف التسويق التقليدي.
- التفاعل مع العملاء بصورة فردية وكأنها حوار بين فرد وفرد، مما يساعد على بناء العلاقات مع العملاء بطريقة شخصية لمدة طويلة.

ج. أهداف التسويق الالكتروني: يمكن حصر أهمها فيما يلي:(الصميدعي و رديئة ، 2012، صفحة 88)

– تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة وللمنتجات المعروضة.

– تسهيل التعامل مع المؤسسات الكبرى والعالمية من خلال المواقع الإلكترونية وشبكات الأنترنت.

– البحث عن مستهلكين جدد.

– تلبية احتياجات وتوقعات المستهلكين من السلع والخدماتبسرعة أكبر وتكلفة أقل.

– زيادة نطاق السوق وانتقالها من سوق محلية إلى أسواق عالمية ومواكبة التطورات التكنولوجية في مجال التسويق الالكتروني بما يساهم في تحقيق ميزة تنافسية.

2.2. عوامل نجاح التسويق الالكتروني: تتجه معظم المؤسسات اليوم إلى التسويق عبر الأنترنت لعدة أسباب أهمها:(الصيرفي، 2008، صفحة 33)

– تحقيق التواجد الإلكتروني عبر الأنترنت من خلال توفر موقع للمؤسسة به العديد من مختلف المعلومات الخاصة بالمؤسسة وأنشطتها وكذا وسائل الاتصال الخاصة بها.

– توفر المعلومات عن المؤسسةعبر شبكات الأنترنت يمكن المستهلكين من الحصول على الاجابات على مختلف تساؤلاتهم من خلال موقع المؤسسة عبر الأنترنت بدون أن تتحمل المؤسسة الوقت الذي قد يضيعه موظفيها في الرد على الأسئلة المختلفة.

– تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسهولة ربط جميع بلدان العالم بشبكة متكاملة.

– الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال شبكة الأنترنت التي تلغي الحدود الجغرافية وتمكن من الوصول إلى المستهلكين في أماكن لا تستطيع الوصول إليه من خلال التسويق التقليدي.

– توفير الكتالوجات والصور والفيديو والأصوات بالموقع على الأنترنت بدون أي تكاليف إضافية كالتكاليف التي كانت تتحملها المؤسسة لإرسال الكتالوجات إلى المستهلكين بالبريد العادي.

– تسمح الأنترنت بالتفاعل بين المنتج والمستهلك وتوفر للمؤسسة الحصول على تغذية مرتدة من العملاء حول المنتج.

3.2. المزيج التسويقي الالكتروني: يعرف المزيج التسويقي على أنه: مجموعة الأدوات التي هي بحوزة المؤسسة والتي تساعدها في الوصول إلى تحقيق أهدافها في الأسواق المستهدفة من خلال

استخدام التقنيات الجديدة للاعلام والاتصال(بختي، 2005، صفحة 85)، ويتمثل في العناصر الآتية:(رشيد، 2013، الصفحات 133-134)

أ. المنتج: يساعد هذا العنصر التسويق الالكتروني على تدقيق المعلومات حول المنتجات المختلفة من خلال شبكات الأنترنت مما يعطي الفرصة للمستهلكين من البحث عن أفضل العروض حيث تتم مختلف العمليات الخاصة بالمنتج أوالخدمة من خلال الوسائل الالكترونية، مثل: الخدمات المصرفية الالكترونية، السفر الالكتروني، التعليم الالكتروني أو عن بعد...الخ.

ب. التسعير: توفر الشبكة الالكترونية العديد من المزايا للعملاء والمستهلكين من التسعير ومن أهمها التعرف على قوائم التسديد لكافة المنتجات وبذلك يوفر االمستهلك حرية اختيار الأسعاروحسب المواصفات للبيع، وفي نفس الوقت يعطي الفرصة للمنتجين أيضا لاجراء مقارنة بين تكاليف منتجاتهم والمنتجات المنافسة.

ج. التوزيع: إن القيام بتوزيع المنتجات عبر الرسائل الالكترونية يؤدي إلى القضاء المسافات بين المنتج والعميل وتهدف إدارة قناة التوزيع إلى توصيل المنتجات المناسبة إلى المواقع المناسبة وبالكميات الملائمة وفي الوقت المناسب وبأقل تكلفة، وذلك عن طريق استخدام شبكة الأنترنت والاكسترنت.

د. الترويج: إن الغاية من عمليات الترويج عبر الأنترنت هو جذب انتباه العملاء باستخدام الشبكات العنكبوتية العالمية حيث تكون خطوط الاتصال مفتوحة بين المعلنيين ومستخدمي الانترنيت في أن يقدم المعلنون عملا أفضل وأكثر كفاءة لترويج منتجاتهم مع تقديم حزمة من الأدوات التحضيرية قصيرة الأجل والمهمة لتنشيط عملية البيع في مدة زمنية معينة.

ويمكن تلخيص المزيج التسويقي الالكتروني في الشكل التالي:

الشكل 1: عناصر المزيج التسويقي الالكتروني

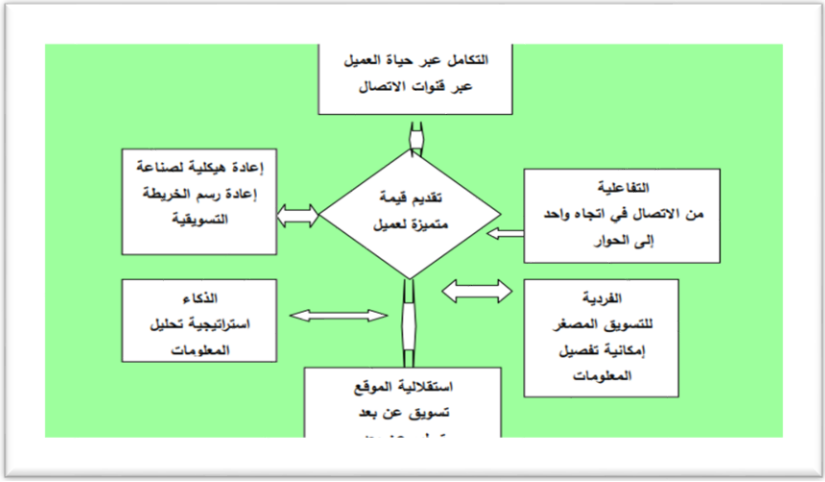

المرجع: (زيادات و درمان سليما ، 2009، صفحة 127)

إن المزيج التسويقي الالكتروني يختلف عن المزيج التسويقي التقليدي من حيث استخدام شبكات الانترنت في القيام بمختلف الأنشطة التسويقية الخاصة بالمنتجات والخدمات من خلال تكامل وترابط بين مجموعة من العناصر، فاستخدام تقنيات الإعلام والاتصال تعطي ديناميكية للإستراتيجية التسويقية التي تعطي للمستهلك الفرصة في التسوق إلكترونيا والمقارنة بين مختلف الأسعار والمنتجات والحصول على مختلف المعلومات والبيانات الخاصة بالمنتجات والخدمات المقدمة.

3. الإطار المفاهيمي للميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

1.3. ماهية التنافسية: أصبح مصطلح التنافسية يشكل حلقة أساسية لدى المفكرين والاقتصاديين في إدارة الأعمال والمؤسسات، حيث أصبحت الأخيرة حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامتها والمشاركة في التقدم العالمي، يتحتم على المؤسسات أن تحافظ على تنافسيتها وتحاول تطويرها للتطلع للريادة في الأسواق.

أ. مفهوم التنافسية: تعرفبأنها:" قدرة المؤسسة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا للمؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، وتعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور والمعتمد على الجودة خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة دوليًا"(رضوان، 2011، صفحة 21).

كما تعرف أيضا على أنها:" قدرة المؤسسة على الحصول على نصيب في السوق، أي القدرة على الفوز برضا المستهلك، وهذا لن يتحقق إلّا على توفير منتجات وإيصالها للمستهلك بكفاءة وفعالية تسمح بالتغلب على المنافسين الآخرين في السوق الدولية"(زغدار، 2011، صفحة 28).

كما تعرف القدرة التنافسية على أنها:"هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميّز الذي يسمح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للزبائن تزيد عما يقدمها لمنافسون"(أحمد، 2009، صفحة 318).

وهي أيضا:" القدرة على إنتاج منتجات بالنوعية الجيّدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى"(رشيد، 2013)

ب. أهمية التنافسية: تكمن أهمية التنافسية في مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:(رزيق و مسدور، 2007، صفحة 105)

–تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميّزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة حيث تعطي التنافسية المؤسسات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحاب السوق العالمي.

–تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيزها والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار.

–تساعد في القضاء على أبرز عقبة تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية هي عقبة ضيق السوق المحلي التي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

– وسيلة رئيسية لتطوير القدرات الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية وزيادة فرص التعايش في ظل بيئة دولية متسمة بالعولمة والانفتاح الاقتصادي، وتحرير الأسواق.

ج. أهداف التنافسية: تهدف التنافسية وسياستها إلى تشجيع المنافسة وخلق البيئة المناسبة للمنافسة في الأسواق المحلية والدولية وذلك من خلال تعزيز مستوى المنافسة السوقية وتحقيق الفعالية في توظيف الموارد وعدالة الدخول إلى الأسواق والخروج منها، إضافة إلى حماية المستهلك من الاحتكار.

ويتم تحقيق تلك الأهداف عبر عدد من العناصر يتلخص أهمّها (بوبعة، 2012، صفحة 71):

–توفير البيئة السوقية التي يتساوى فيها السعر مع النفقة الحدية للإنتاج.

–تحقيق الشركات لمستوى إنتاج بأقل التكاليف الممكنة.

–منع التركيز المفرط وعدم تشجيع هياكل الإنتاج غير المرنة.

–حماية المستهلك من الاحتكار الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار وتقليص العرض.

وترتبط هذه الأهداف ارتباطا وثيقا مع التنظيم الاقتصادي، والذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنافسية، خاصة فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية ورفاهية المستهلك في إطار عمل آلية السوق، لكن تلك الآليات لوحدها غير كافية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة خاصة في الدول النامية، الأمر الذي يتطلب دخول الحكومات بوضع قيود تنظيمية لعمل السوق، سواء إن كان ذلك متعلّق بالمستهلك أو المؤسسة أو بآليات توزيع الموارد

ويقصد بالتنظيم الاقتصادي القوانين والنظم والأنشطة التدخلية للهيئات الحكومية المختصة في آلية السوق بشكل مباشر عبر التأثير على العرض، الطلب، المنافسة والتوزيع، ومما يدفع الحكومة إلى التدخل بحماية المنافسة سببين هما :

–التركيز الطبيعي للأسواق ويدخل ضمن هذا السبب المنتجات التي تتميّز بالتكاليف العالية في الدعاية والترويج والمنتجات ذات المخاطر العالية والوفورات في الحجم، بحيث يتطلب نوع من التركز حتى تصبح النشاطات ذات جدوى اقتصادية كما هو الحال في قطاع الكهرباء، المياه ... إلخ، والتي يصبح معها التدخل الحكومي ضروري وإلا سيتم عرض سلع بأسعار تفوق التكلفة الحدية أو التقليل من عرض السلع لحقيق أكبر قدر من الأرباح.

–التضارب بين نتائج عمل الأسواق وأهداف السياسة العامّة: ومن الأسباب الداعية إليه نحو سوء توزيع الثروة، تدني مستوى الدخل والبنى التحتية مما يدفع إلى تدخل الدولة لوضع القيود والحواجز مثل: القيود على الواردات لتوفير المواد اللازمة لاستيراد أدوات الإنتاج بدلا من إغراق السوق بالسلع الكمالية رغم تعارض ذلك مع سياسة دعم المنافسة والتحرر الاقتصادي.

ويتطلب تحقيق تلك الأهداف سن التشريعات اللازمة الخاصة بقانون المنافسة مثل دعم المنافسة في أسواق السلع والخدمات وأسواق عناصر الإنتاج إضافة لسن قوانين محاربة الاحتكار وحماية المستهلك ووضع معايير وآليات التنظيم الخاصة بالتدخل الحكومي لضبط آليات السوق وتوجيهها بما يخدم المصالح الإستراتيجية وخلق المناخ الملائم للاستثمار.

2.3. أنواع التنافسية:توجد أنواع عديدة من التنافسية يمكن توضيحها حسب المعيار المعتمد في التصنيف فيما يلي:

أ. وفقا لمعيار الزمن: يمكن تقسيمها إلى(نور، 2019، الصفحات 03-04):

– التنافسية اللّحظية: تعتمد هذه التنافسية على النتائج الايجابية المحققة خلال دورة محاسبية، والتي قد تنتج عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية وهي تكون في المدى القصير.

– القدرة التنافسية: وهي تلك التي تستند لمجموعة من المعايير، تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروري، لأنّه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، ويبقي المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة، تتميز تلك القدرة التنافسية بأنّها طويلة المدى وتستمر خلال عدّة دورات محاسبية.

ب. وفقا لمعيار مصدر التنافسية: وتبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم التنافسية إلى(رضوان، 2011، صفحة 34) :

– التنافسية السعرية: تعني أنه يمن للبلد ذي التكاليف الأقل من التصدير واختراق السوق والسيطرة عليها، علما أن سعر صرف العملة الوطنية له تأثير كبير على تنافسها.

– التنافسية غير السعرية: وتشمل التنافسية النوعية التي تعني الملائمة وتسهيلات التقديم، وعنصر الإبداع، فالمؤسسة ذات المنتجات الإبداعية وذات النوعية والأكثر ملائمة للزبائن تحوز على سمعة حسنة في السوق تمكنها من تصدير منتجاتها حتى ولو كانت أعلى سعرا من منتجات المنافسين، إلى جانب التنافسية النوعية هناك التنافسية التقنية حيث تتنافس المؤسسات من خلالها باستخدام النوعية في الصناعات عالية التكنولوجيا.

ج. وفقا لمعيار درجة الكمون: تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيمها إلى(بوشمال و حريز ، 2014، صفحة 138):

– التنافسية الظرفية (أو الجارية): ترتكز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات واستراتيجياتها سميت بالظرفية نظرا لسهولة تغيرها وتقليدها.

– التنافسية المستدامة (أو الكامنة): وترتكز هذه الأخيرة على الإبداع ورأس المال البشري والفكري وسميت بالكامنة نظرا لصعوبة تقليدها من المنافسين.

3.3. محددات الميزة التنافسية: تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

أ. المؤسسات: إن الهيكل الأساسي له صلة قوية بالتنافسية والنمو الاقتصادي لأنه يشكل الحافز في أي اقتصاد، ويؤثر في كيفية تداخل المشاريع والتركيبة السياسية وباقي المجتمع مع بعضها البعض، ومن ثم تحدد البنية المؤسسية بالإطار القانوني والإداري الذي من خلاله يمارس الأفراد والمؤسسات والحكومة نشاطاتها لتوليد الدخل والثورة، وقد زادت أهمية دور هذه المؤسسات خلال الآونة الأخيرة في ظل الأزمة المالية العالمية، وما نتج عنها من دور أكثر فعالية للحكومة والتنظيم الاقتصادي(خنطيط، 2017، صفحة 139).

ب. البنية التحتية:إن جودة البنية التحتية تؤدي إلى تخفيض تكلفة الاتصالات والنقل والطاقة، وتساهم في ارتفاع كفاءة عمليات المشاريع وتقليل تكلفة القيام بها، ومن ثم يعتبر توفير بنية تحتية شاملة تتميز بالكفاءة محددا رئيسيا للتنافسية، لما لها من أهمية في ضمان قيام نشاطات اقتصادية فعالة في الأماكن والقطاعات الاقتصادية المختلفة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي(خنطيط، 2017، صفحة 37).

ج. الاستقرار الاقتصادي: يعتبر استقرار البيئة الاقتصادية الكلية من العوامل الهامة لنشاطات الأعمال وبالتالي تنافسية الاقتصاد ككل ،ففي حالة عدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية بسبب عجز الموازنة أو المديونية الخارجية العالية،فإن ذلك يلحق الضرر بالأداء الاقتصادي الكلي نظرا لعدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة بشكل فعال أو حتى استخدام سياساتها الاقتصادية لمواجهة التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي(حمران، 2019، صفحة 01).

د. التعليم العالي والتدريب:إن الارتفاع بمستويات التعليم وكذلك الارتقاء بنوعية التدريب، يعتبر متطلبا رئيسيا للوفاء بمتطلبات العمليات الإنتاجية الحديثة،ذلك أن التعليم العالي والتدريب للتقدم على وسائل الإنتاج الحديثة يعتبر متطلبا رئيسيا للتحول للاقتصاديات الحديثة القادرة على استخدام أحدث الطرق الإنتاجية الفنية التكنولوجية.

كما أن ظروف العولمة والمنافسة تستدعي توفر المهارات العالية والمتنوعة القادرة على التكيف السريع لتغيرات الأسواق وديناميكيتها، كما أن التدريب والتأهيل العلمي للقوى العاملة يعتبر ضروريا لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المستمرة(حمران، 2019، صفحة 01).

هـ. كفاءة سوق السلع: يعتبر وجود ظروف تنافسية ملائمة ومناسبة في السوق المحلية عاملا مهما ومساعدا لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ودعم إنتاجية منشآت الأعمال.

ومن ثم فإن الدول التي تتمتع بأسواق سلعية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية تكون مؤهلة لإنتاج المزيج الملائم من السلع والخدمات وذلك بما يتلاءم مع ظروف الطلب والعرض، هذا وتتطلب بيئة الأعمال الفعالة والتي تتمتع بالكفاءة أقل معوقات حكومة تكون مؤثرة في نشاط منشآت الأعمال، كوجود الأعباء الضريبية المرتفعة أو السياسات الحكومية التمييزية ضد الاستثمار الأجنبي أو التجارة الخارجية بشكل عام(رضوان، 2011، صفحة 38).

و. كفاءة سوق العمل: تعتبر كفاءة سوق العمل خير دليل على تخصيص العمال إلى الوظائف والاستخدامات المثلى، هذا وتعتبر مرونة الأجور عامل ضروري لتمكين العمال من الانتقال بسهولة من قطاع أو نشاط إلى آخر، كما أن سوق العمل الذي يتمتع بالكفاءة يجب أن يكفل وجود حوافز تشجيعية وتقديرية للقوى العاملة على ما يبذلوه من جهد لزيادة معدلات الإنتاجية(السعدون، 2019، صفحة 01).

ز- تطور السوق المالي: إن وجود قطاع مالي متطور قادر على تجميع المدخرات القومية وتوجيهها نحو النشاطات الاقتصادية والمشاريع الأكثر ربحية يمثل أحد العناصر المدعمة لتنافسية الدولة على الصعيد العالمي.هذا وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة جدوى وجود قطاع مالي قوي ومحصن ويعمل بكفاءة، يعمل على دعم الاقتصاد الوطني والاستخدام الكفء لمدخراته، دون الاستناد لمعايير المحسوبية والواسطة والنفوذ السياسي (حمران، 2019، صفحة 01).

ح. الاستعداد التقني: نتيجة لما تقدمه التكنولوجيا من وفورات إيجابية تعود على الأنشطة الاقتصادية، أصبح قياس مدى مقدرة الدولة التقنية، أي مقدرتها على استيعاب واستخدام التطورات التكنولوجية الحديثة تطوير وتحسين مستوى الإنتاجية لصناعاتها المختلفة أحد محددات تنافسية الدولة عالميا، ذلك أنه أصبح للتكنولوجيا دور هام في تحديد مقدرة المنشآت على المنافسة والتطور، وبشكل خاص تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا حيويا في جميع النشاطات الاقتصادية وتحقق وفورات اقتصادية إيجابية تعود بالنفع على مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية (رضوان، 2011، صفحة 39).

ط. حجم السوق: يعتبر حجم السوق أحد المحددات الرئيسية للتنافسية، حيث يؤثر حجم السوق على التنافسية، وذلك لأن الأسواق كبيرة الحجم تمكن المؤسسات من الاستفادة من ظاهرة وفورات الحجم الكبير، هذا ولقد عادت العولمة الاقتصادية بتلك الفائدة على الأسواق صغيرة الحجم وذلك من خلال اقتصاد الأسواق العالمية، حيث هناك كثير من الدلائل التي تربط

بين درجة الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاديات صغيرة الحجم (رضوان، 2011، صفحة 40).

ي. درجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها: هناك علاقة طردية بين درجة تطور نشاطات الأعمال وتشابكاتها المعقدة وبين الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات وبالتالي تنافسية الاقتصاد ككل، فكلما كانت نوعية شبكات الأعمال وكذلك نوعية مؤسسات الأعمال وانتشارها الجغرافي أكثر تعقيدا وتطورا كلما وفر ذلك ميزة تنافسية وخاصة في مراحل التنمية المتقدمة، حيث يتم استنفاذ عناصر المزايا التقليدية القائمة على التخصص والإنتاجية الفردية، فعندما تتواصل المؤسسات في تجميع صناعي من خلال شبكات اتصال ذات كفاءة عالية، فإن ذلك يوفر بيئة أعمال أكثر سلاسة وأقل كلفة وداعمة للتطوير والابتكار(السعدون، 2019، صفحة 01).

ك. الابتكار والتطوير: بالرغم من أن الكثير من التطوير والمكاسب يمكن تحقيقها من خلال تحسين نوعية المؤسسات والبنية التحتية والاستقرار الاقتصادي الكلي ورفع الإنتاجية من خلال التعليم والتدريب، إلا أن جميع هذه المزايا قابلة للنفاذ والاستنزاف مع مرور الزمن وتقدم مراحل التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن المحرك الأساسي للنمو والارتقاء بمستويات المعيشة والرفاهية في الأجل الطويل، ينحصر في الاعتماد على الابتكار والتطوير والتجديد، فالمؤسسة الاقتصادية حيث تصل إلى مرحلة النضوج والتشبع الاقتصادي تصبح غير قادرة على تطوير منتجاتها وقدرتها التنافسية إلا إذا استطاعت أن تنتج منتجات جديدة توفر لها ميزة تنافسية جديدة، وهذا يعني ضرورة وجود بيئة مساندة وصديقة للابتكار والتطوير والابداع ومدعومة من القطاع العام والخاص على حد سواء (السعدون، 2019، صفحة 01).

4.3. الاستراتيجيات العامة لبورتر: تتمثل الإستراتيجيات التنافسية حسب بورتر في ثلاث إستراتيجيات تمكن المؤسسة من التكيّف مع المتغيرات تتمثل فيما يلي :

أ. إستراتيجية قيادة التكلفة: تلعب التكلفة دورا هاما كسلاح تنافسي فلا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، حتى أن كثيرا من المؤسسات المتميّزة تنافسيا تستهدف أن تكون القائدة أو الرائدة في تخفيض عناصر التكلفة بين منافسيها في نفس المجال الصناعي(KotlerPhilip, 2006, p. 65)

ولتحقيق هذه الإستراتيجية يتطلب ذلك(السيد، 2008، صفحة 224):

– تحقيق اقتصاديات الحجم، أي إنتاج بحجم كبير يؤدي إلى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة.

– الاستفادة من تراكم الخبرة والتعلّم في تنمية وتطوير مهارات الموارد البشرية.

– استغلال الطاقة وعدم هدرها بتوقيفها أو تغييرها.

– تخفيض تكاليف الأنشطة المترابطة فيما بينها، فكلّما كان هناك ترابط واشتراك بين الوظائف في بعض التكاليف كالتوزيع، قوى البيع مثلا، كلّما كان هناك انخفاض في التكاليف.

– إمكانية الحصول على الموارد بتكلفة أقل.

– أثر التجديد والتطور التكنولوجي: نظرا لأهمية التجديد فإنّ وظيفة البحث والتطوير تكتسي أهمية كبيرة داخل المؤسسة، خاصة في اكتشاف طرق جديدة تسمح لها بإنتاج بتكاليف أقل.

ب. إستراتيجية التميّز: تتلخص هذه الإستراتيجية في تقديم المؤسسة لمنتج أو مجموعة من المنتجات المميّزة عن مثيلاتها من المنتجات، من حيث النوعية، الشكل، التسليم ... بحيث تجعل المستهلك يرتبط بها أكثر، ويحقق هذا الأمر عندما تتمكن المؤسسة من التفوّق الفني من خلال امتلاك التكنولوجيا رائدة تسمح لها بتحقيق سبق في مجال الإنتاج، إنتاج منتوج ذو جودة عالية، والعمل على تقديم خدمات مساعدة للمستهلك، وان يضمن المنتوج للمستهلك قيمة أعلى من قيمة بقية المنتجات المتشابهة له(رشيد، 2013، صفحة 132)، وهناك عدّة شروط تضمن نجاح هذه الإستراتيجية نذكر منها:

– تخفيض درجة المخاطرة والتكلفة التي يتحمّلها المستهلك عند شراء السلعة.

– تقديم منتوج فريد في الأداء مقارنة بمنتجات المنافسين.

– جعل عملية الصيانة للمنتوج أسهل وأقل تكرارا.

– مرونة المنتوج لتلبية حاجات المستهلك.

ج.إستراتيجية التركيز: هي إستراتيجية تنافسية موجهة إلى قطاع محدود من السوق المستهدف، أو إلى مجموعة معيّنة من المشترين دون غيرهم، وذلك بدلا من التعامل مع السوق ككل، وتسعى الشركة التي تتبع هذه الإستراتيجية إلى الاستفادة من ميزة تنافسية في قطاع السوق المستهدف من خلال تقديم منتجات ذات أسعار أقل من المنافسين بسبب التركيز على خفض التكلفة، أو من خلال تقديم منتجات متميزة من حيث الجودة أو المواصفات أو خدمة العملاء ... الخ، ويتم تحقيق هذه الإستراتيجية من خلال:

– تمييز المنتوج بشكل أفضل بحيث يشبع حاجات القطاع السوقي المستهدف.

– تخفيض تكاليف المنتوج المقدّم لهذا القطاع السوقي(السيد، 2008، صفحة 224).

والجدول 1يبين متطلبات تحقيق كل إستراتيجية حسب بورتر.

الجدول 1: متطلبات تحقيق الاستراتيجيات التنافسية العامة لبورتر

الإستراتيجية	متطلبات المهارات	المتطلبات التنظيمية
قيادة التكلفة	- امتلاك رأس المال ووجود استثمار رأسمالي وإمكانية الوصول إليه. - مهارات هندسية عالية ووجود إشراف على العمل - منتجات مصممة بصيغة يسهل إنتاجها ووجود أنظمة توزيع منخفضة التكاليف.	- رقابة محكمة على التكاليف. - تقارير رقابية مفصلة ومستمرة (دائمة) - تنظيم المسؤوليات وتحديد الصلاحيات - قابلية الأهداف للقياس الكمي.
التمييز	- قدرات تسويقية متميزة. - مهندسي إنتاج (أفراد مبدعين). - قدرات جيّدة في مجال البحوث. - سمعة جيّدة للشركة في مجال النوعية. - امتلاك مهارات فريدة وخبرات في مجال الصناعة - تعاون قوي من قبل القنوات التوزيعية.	- تنسيق قوي بين الوظائف في البحث والتطوير. - تطوير المنتج والتسويق. - القدرة على جذب القوى العاملة التي تملك 0المهارات العالية. - استقطاب الباحثين المبدعين والمتميزين.
التركيز	مزيج من السياسات السابقة موجهة نحو هدف استراتيجي.	مزيج من السياسات السابقة الموجهة نحو هدف إستراتيجي محدد.

المرجع:(الحسيني، 2006، صفحة 196)

4. دور التسويق الالكتروني في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية

1.4. فاعلية التسويق الالكتروني في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية: إن التطور الحاصل في مجال تقنيات الإعلام والاتصال أدى لدخول العالم إلى العصر الرقمي، حيث أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الجديد من خلال الاستجابة للتغيرات الجديدة في البيئة الاجتماعية من خلال الاستجابة لرغبات واحتياجات الزبائن المتغيرة والمتجددة وفقا للتغيرات التقنية والتكنولوجية بالشكل الذي يضمن للمؤسسة بقاءها واستمرارها وتحقيق الريادة في السوق وذلك من خلال الاستعانة بالتسويق الالكتروني الذي يتم من خلاله القيام بمختلف النشاطات التسويقية باستخدام شبكة الأنترنت والمواقع الالكترونية للتعرف على أذواق الزبائن ومختلف المعلومات الخاصة بالمؤسسات المنافسة واستراتيجياتهم ومحاولة الحصول على أسواق جديدة وهذا لا يتحقق إلا من خلال وضع استراتيجيات تنافسية، فاستخدام الشبكة يوفر السرية الكاملة للمعلومات الخاصة بالمنتج والمستهلك وتخفيض التكاليف للجميع.

فالاعتماد على التسويق الالكتروني من طرف المؤسسات الصغيرة والكبيرة يساهم في تحقيق ميزة تنافسية من خلال تخفيض التكاليف عن طريق تقليل الأعمال الورقية والاهتمام أكثر بحاجة الزبون مما يساهم في تخفيض ميزانية التسويق وتقديم خدمات جديدة. فالمؤسسات الاقتصادية يمكنها تحقيق ميزة تنافسية من خلال عدة طرق تعمل من خلالها المؤسسات إلى كسب رهانات المنافسة وتحقيق ميزة تنافسية بالاعتماد على مؤشرات محددة أهمها: السرعة، الزمن، تكنولوجيا الإعلام والاتصال ووسائل الدفع الالكترونية.

وتتمثل أهم مداخل تحقيق الميزة التنافسية من خلال التسويق الالكتروني عن طريق المداخل الآتية:

أ. إستراتيجية قيادة التكلفة: تركز المؤسسات الاقتصادية من خلال هذه الإستراتيجية على ترشيد تكاليفها خاصة تكاليف تسويق منتجاتها وذلك لاكتساب ميزة تنافسية عن طريق تخفيض الأسعار حيث تصبح المؤسسة قائدا في مجال نشاطها بسبب تميزها من ناحية التكاليف.

ب. إستراتيجية التركيز: تركز المؤسسات الاقتصادية في هذه الإستراتيجية على خدمة قطاعات محدودة من السوق، حيث تعمل المؤسسات من خلال برنامجها التسويقي على إشباع حاجات ورغبات القطاعات المستهدفة من خلال تقديم منتجات وخدمات متميزة بالمقارنة مع المنافسين أو أقل تكلفة.

ج. إستراتيجية التمايز: وهنا يمكن للمؤسسة الاقتصادية تقديم وتسويق خدماتها الكترونيا بصفة منفردة عن مايقدمه المنافسين وبطريقة يصعب تقليدها من خلال تعميم وسائل اتصالات تتناسب مع أنواع مختلفة من العملاء والمستهلكين.

فالتسويق الالكتروني أصبح أحد أهم مستلزمات الحياة اليومية الحديثة وأحد أهم الأشكال الحديثة في الوصول إلى العملاء وتحقيق الريادة في الأسواق. فالمؤسسات الاقتصادية تعمل على تطبيق القاعدة التسويقية الأساسية التي تقول: ''قم بالتسويق في المكان الذي يتواجد به عملاءك المحتملين''، فليس هناك مكان أنسب أو أفضل أو أكثر فاعلية من الإنترنت لتوجيه الجهود التسويقية، حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في 2019 حوالي 4.4 مليار نسمة حول العالم، أي أكثر من نصف سكان العالم يستخدمون الإنترنت بشكل يومي.

2.4. معوقات التسويق الالكتروني: توجد مجموعة من العقبات تحد من نجاح عملية التسويق الإلكتروني تتمثل فيما يلي(رشيد، 2013، صفحة 132):

أ.اللغة والثقافة:وتحد من التفاعل بين العملاء والمواقع المختلفة لذا هناك حاجة ملحة لتطوير البرمجيات التي من شأنها إحداث نقلة نوعية في ترجمة النصوص إلى اللغات المختلفة ليفهمها العملاء، وضرورة مراعاة الاختلافات الثقافية والعادات والتقاليد بين الأمم بحيث لا يكون هناك عائقاً نحو استخدام المواقع التجارية.

ب.الإدارة الجيدة:يحتاج التسويق الإلكتروني إلى إدارة جيدة وخطط واضحة لمواجهة التغيير المستمر في حركة السوق المحلي أو العالمي. ولا يمكن للتسويق الإلكتروني أن ينجح إن لم يتوفر المختصون في هذا المجال.

ج. السرية والخصوصية:وهي تحد أيضاً من عملية التسويق الإلكتروني وخصوصاً وأنه يفترض الحصول على بعض البيانات المتعلقة بالعميل مثل الاسم، النوع، الجنسية، العنوان، طريقة السداد، أرقام بطاقات الائتمان وغيرها وهذا ما يفترض استخدام البرمجيات الخاصة للحفاظ على السرية وتأمين الصفقات والدفع الإلكتروني الذي يتم عبر الإنترنت.

د. القوانين والتشريعات: وهي ضرورية لتنظيم عمليات التسويق الإلكتروني وحماية حقوق الملكية والنشر على شبكة الإنترنت فضلاً عن تطوير الأنظمة المالية والتجارية لتسهيل عمليات التسويق الإلكتروني.

5. خاتمة

إن تطبيق التسويق الالكتروني في مختلف الأنشطة الالكترونية في المؤسسات الاقتصادية لمواكبة التطورات في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يعزز من مكانة مؤسسات الأعمال التنافسية ويمكنها من الريادة ورفع قدرتها في استثمار الفرص التسويقية وزيادة الأرباح، فالتسويق الالكتروني أداة فعالة في نجاح المؤسسات الاقتصادية وتسهيل دخولها للأسواق العالمية مما يضمن بقاء المؤسسة واستمرارها.

نتائج الدراسة:

يمكن إدراج العديد من النتائج، ونوجز أهمها فيما يلي:

– يسهل التسويق الالكتروني الاتصال بالعملاء في أي مكان وفي أي وقت من خلال التواصل معهم عبر المواقع الالكترونية مما يساهم في زيادة المبيعات والأرباح ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية.

– يفتح التسويق الالكتروني آفاقا جديدة في عالم التسويق ومن أهم المساهمات التي جاء بها التسويق الالكتروني هو منح المؤسسات فرصة استهداف الزبائن بصورة فردية.

– يعد التسويق الالكتروني من أحدث الظواهر التكنولوجية ذات الأبعاد التجارية والاقتصادية والتي يتجسد من خلاله استخدام تكنولوجيت المعلومات في الممارسات الاقتصادية.

– التسويق الالكتروني يوفر للمشترين والبائعين معلومات كثيرة حول خصائص المنتج وأسعارها وشروط الدفع وغيرها من المعلومات والتي يمكن ضخها عبر الاعلانات الالكترونية اعلاما وتحفيزا.

– يعتبرالتسويق الالكتروني سمة العصر في تسهيل المعاملات التجارية والخدمية للزبائن عن طريق المواقع الالكترونية على شبكة الأنترنت.

توصيات الدراسة:

من خلال ماسبق يمكن إدراج بعض التوصيات أهمها:

– اعتماد التسويق الالكتروني في المؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التفوق والريادة.

– ضرورة تطوير المواقع الالكترونية وجعلها أكثر أمان لتلبية احتياجات ورغبات المستهلكين.

– تطوير وسائل وقنوات توزيع الكترونية ووضعها تحت تصرف العملاء بطريقة ترضيهم وتحقق التميز للمؤسسة.

– ضرورة اهتمام بتطوير مداخل تحقيق الميزة التنافسية من خلال الاهتمام بالتسويق الالكتروني لما له من دور فعال في ذلك.

– ضرورة تنظيم دورات تكوينية وتدريبية للرفع من كفاءة الموظفين وتحسين مستواهم في التعامل مع مختلف أنشطة التسويق الالكتروني بطريقة تلبي احتياجات ورغبات وتوقعات الزبائن وتحقق ميزة تنافسية للمؤسسة.

6. قائمة المراجع

المراجع العربية:

أ. المؤلفات:

– إبراهيم بختي، **التجارة الالكترونية: مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، (2005)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

– إسماعيل محمد السيد، **الإدارة الإستراتيجية، مفاهيم حالات تطبيقية**، (2008)، الدار الجامعية، الإسكندرية.

– الطائي وآخرون، **الأسس العلمية للتسويق الحديث– مدخل شامل**، (2006)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن.

– زغدار أحمد، **المنافسة – التنافسية والبدائل الإستراتيجية–**،(2011)، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

– عبد الرحمان بوشمال، هشام حريز، **التسويق كمدخل إستراتيجي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة**، (2014)، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى.

– محمد الصيرفي، **التسويق الالكتروني**، (2008)، دار الفكر الجامعي، القاهرة.

– محمد سمير أحمد، **الإدارة الإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية**، (2011)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

– محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان، **التسويق الالكتروني**، (2012)،
دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن.

ب. الأطروحات:

– بوبعة عبد الوهاب، **دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس (2012)، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة.

– خديجة خنطيط، **دور الإبداع في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، (2017)، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي.

ج. المقالات:

– عاكف يوسف محمد زيادات، درمان سليما صادق النمر، **تأثير التسويق الالكتروني على عناصر المزيج التسويقي للخدمة المصرفية من وجهة نظر الإدارة المصرفية**، (2009)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد23، العراق.

– عامر حسين رشيد، **تنافسية منظمات الأعمال وفق التسويق الالكتروني– دراسة استطلاعية لعينة من شركات التأمين**، (2013)، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد31، العراق.

د. الملتقيات:

– كمال رزيق، فارس مسدور، **مفهوم التنافسية**، (2013)، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة بسكرة.

المراجع الأجنبية

- Philip Kotler et autres, **Marketing Mangement** ,(2006), Pearson, france ,education.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد:6/العدد:2/أكتوبر،2022،ص ص371-388

دور نظام الاستخبارات التسويقية في تفعيل سياسة الترويج لمؤسسة كوندور ببرج بوعريريج

The role of the marketing intelligence system in activating the promotion policy of the Condor Foundation in Bordj BouArreridj

حفيزة شخاب*
Hafiza chekhab
جامعة عباس لغرور–خنشلة
Hafiza.chekhab@univ-khenchela.dz

شرف الدين زديرة
Zedira Charef eddine
جامعة عباس لغرور–خنشلة
Zedira.chaefeddine@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/02 *تاريخ القبول: 2022/09/28* *تاريخ النشر:2022/10/10*

الملخص :
تهدف الدراسة إلى التعرف على مساهمة نظام الاستخبارات التسويقية في تفعيل سياسة الترويج بمؤسسة كوندور ببرج بوعريريج، ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استمارة ووزعت على عينة من المسيرين في المؤسسة البالغة 35 استبيان، وتم استرجاع 30 استبيان صالحة للتحليل والدراسة، حيث تم الاعتماد على الحزمة الاحصائية في العلوم الاجتماعية spss في تحليل البيانات.وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين نظام الاستخبارات التسويقية وتفعيل سياسة الترويج بالمؤسسة محل الدراسة.
الكلمات المفتاحية: نظام الاستخبارات التسويقية؛ مكونات نظام الاستخبارات التسويقية؛ سياسة الترويج.
تصنيف JEL:**M31**

Abstract :
The study aims to identify the contribution of the marketing intelligence system in activating the promotion policy of the Condor Foundation in BordjBouArreridj. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed to a sample of managers in the institution of 35 questionnaires, And 30 questionnaires valid for analysis and study were retrieved, where the statistical package in social sciences spss was relied on to analyze the data. The study concluded that there is a positive relationship between the marketing intelligence system and the activation of the promotion policy of the Foundation under study.
Keywords: marketing intelligence system; promotion policy;Components of a marketing intelligence system.
JEL classificationcodes:M31.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر نظام الاستخبارات التسويقية أحد النظم الفرعية لنظام المعلومات التسويقية، وازدادت أهميته نتيجة لإزدياد أعداد المستهلكين وتنوع حاجاتهم واشتداد المنافسة بين المؤسسات، وأن بيئة المؤسسة تتسم بالتغير والتعقيد، الأمر الذي يستلزم توفير معلومات مستمرة ومتواصلة عن السوق والزبائن، والمنافسين، لمواكبة واستباق التطورات من أجل الاستجابة السريعة لها، واقتناص الفرصة المتاحة في السوق ومواجهة المخاطر والتهديدات ومعالجتها بشكل مبكر.

ولا يأتي ذلك إلا بتفعيل سياسة الترويج، فالترويج هو الذي يوصل للعملاء ما تقوم به المؤسسة لإشباع حاجاتهم ورغباتهم، من خلال إمدادهم بالبيانات والمعلومات الخاصة بمنتجاتها، باعتبار الدور الجوهري الذي يلعبه المزيج الترويجي في إيصال المعلومات إلى الزبائن إلى جانب نقل المعلومة إلى المؤسسة وخاصة المتعلقة بتطور حاجات الزبائن وأنشطة المنافسين وتحركاتهم، وعليه لجأت المؤسسات إلى نظام الاستخبارات التسويقية كأداة لتزويدها بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لتفعيل سياسة الترويج من أجل البقاء والاستمرار في السوق.

1.1.الإشكالية الرئيسية:من خلال ماسبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للإشكاليةكمايلي:

ما مدى مساهمة نظام الاستخبارات التسويقية بالمؤسسة محل الدراسة في تفعيل سياسة الترويج؟

2.1. الأسئلة الفرعية: نحاول في ثنايا هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي، مرورًا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق نظام الاستخبارات التسويقية؟
- ماهي درجة الارتباط بين نظام الاستخبارات التسويقية وسياسة الترويج بالمؤسسة محل الدراسة؟

3.1. فرضيات الدراسة:لكي يتم القيام بدراسة يراعى فيها كل من الإشكالية المطروحة أعلاه والهدف المذكور سلفًا، فقد تمت صياغة الفرضية العامة للدراسة على الشكل التالي: يساهم نظام الاستخبارات التسويقية في تفعيل سياسة الترويج لمؤسسةكوندور ببوعريريج.

وبغرض دراسة هذه الفرضية والحصول على إجابات واضحة للأسئلة الفرعية، فقد تمت تجزئتها إلى فرضيات فرعية على النحو المبين أدناه:

– **الفرضية الفرعية الأولى**: التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق نظام الاستخبارات التسويقية.

–**الفرضية الفرعية الثانية (علاقة الارتباط)**: هناك علاقة ارتباطيه ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (نظام الاستخبارات التسويقية) والمتغير التابع(سياسة الترويج).

4.1.أهداف الدراسة:نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ الأهداف الآتية:

- التعرف على الإطار النظري لنظام الاستخبارات التسويقية وسياسة الترويج؛
- تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تتضمن نظام الاستخبارات التسويقية وسياسة الترويج.

5.1. منهج الدراسة: تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك لإيجاد العلاقة بين نظام الاستخبارات التسويقية وسياسة الترويج، أما الفرضيات أخضعت لمجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، ومعامل الارتباط لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، أما النتائج تم الحصول على باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS.

6.1.الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى : دراسة للباحثتين **بزقراري عبلةوعتروس سهيلة** بعنوان الاستخبارات التسويقية كأداة لتحقيق الميزة التنافسية بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة–بسكرة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة ، العدد4، ديسمبر 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور الاستخبارات التسويقية في تحقيق الميزة التنافسية بمؤسسة مطاحن الزيبان –القنطرة–بسكرة، وذلك بالتطبيق على عينة31 استبيان للمسيرين محل الدراسة.

أكدت الدراسة إلى وجود دور ذو دلالة احصائية للاستخبارات التسويقية في تخفيض التكلفة للمؤسسة، وتحسين الجودة وتحقيق المرونة وسرعة التسليم، ولكن بينت النتائج بأنه لا يوجد دور معنوي للاستخبارات التسويقية في تحقيق الابداع.

الدراسة الثانية: دراسة للباحثين **وليد بشيشي وآخرون** بعنوان أثر سياسة الترويج في زيادة ربحية المؤسسة باستخدام نموذج التكامل المشترك ومنهج تصحيح الخطأ في مؤسسة ماونة للسياحة والسفر قالمة2004-2017، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد50، 2018.

تهدف الدراسة إلى التعرف على الترويج والربحية وتحديد العلاقة بينهما، وتوصلت الدراسة، في جانبها النظري: إلى التعرف على الدور الذي يلعبه الترويج في التأثير على أرباح المؤسسة وسلوك المستهلكين.

-أما الجانب التطبيقي، فقد تم التوصل إلى علاقة طردية قوية بينهما، وهذا في المدى القصير والطويل وفقا لنموذج أنجل وغرانغز للتكامل المشترك وتصحيح الخطأ وعلاقة سببية في اتجاه واحد، بحيث يؤثر الترويج على الربحية في مؤسسة الدراسة.

2- ماهية نظام الاستخبارات التسويقية:

نظام الاستخبارات التسويقية يعد من المفاهيم الحديثة قياسًا بالأنشطة التسويقية الأخرى، كما أن مفهوم نظام الاستخبارات التسويقية مازال موضع جدل بين الباحثين والمختصين في مجال التسويق.

2-1. مفهوم نظام الاستخبارات التسويقية: كما يطلق عليها كذلك تسمية "اليقظة التسويقية "و "نظام الذكاء الاقتصادي".

وتعرف الاستخبارات التسويقية: "بأنها المعلومات السرية التي تقوم إدارة التسويق بجمعها عن المنافسين لمؤسسة في السوق".(كورتل و لحمر، 2010، صفحة 112).

يتضح من هذا التعريف أن المؤسسة تقوم بتعديل خططها وبرامجها التسويقية بناءًا على المعلومات السرية التي تجمعها، وتزداد أهمية هذه المعلومات مع ازدياد حدة المنافسة.

يعرف **كوتلر** نظام الاستخبارات التسويقية بأنه: "مجموعة من المصادر والإجراءات التي تساعد مدير التسويق في الحصول على المعلومات التي تتعلق بالتطور أو التغيير الذي يحدث في البيئة الخارجية".(سعيداني ن.، 2009، صفحة 48).

ويركز هذا التعريف على أن نظام الاستخبارات التسويقية يحدد ماذا تحتاجه الإدارة من جمع المعلومات من خلال البحث المستمر في البيئة التسويقية وإيصال المعلومات إلى مديري التسويق التي يحتاجونها.

وعرف Kotler نظام الاستخبارات التسويقية على أنه: "الوسيلة التي بواسطتها تتمكن الإدارة من الاطلاع الدائم والمعرفة المستمرة بالظروف المستجدة داخل المنظمة وخارجها".(الطائي و العجارمة، 2008، صفحة 108)

يتضح من هذا التعريف أن نظام الاستخبارات التسويقية يعتمد على أسلوب التحري الذي يتم بشكل مستمر ومن قبل المتخصصين في هذا المجال، أي أن النظام يعتمد على مواصلة البحث والتحري عن المعلومات في السوق ومتغيرات البيئة الداخلية والخارجية.

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن نظام الاستخبارات التسويقية :بأنه المعلومات السرية والسريعة والمستمرة التي تقوم إدارة التسويق بجمعها عن زبائن، السوق والمنافسين،المنتجات،لتعديل خططها التسويقية وانتهاز الفرص التسويقية ومواجهة التهديدات التسويقية والحد من أخطار المنافسين.

2-2.مكونات نظام الاستخبارات التسويقية: إن نظام الاستخبارات التسويقية هو جزء من نظام المعلومات التسويقي في المؤسسة، أما بالنسبة للأنظمة الفرعية المكونة لنظام الاستخبارات التسويقية فيمكن تحديدها في العناصر التالية:

2-2-1فهم الزبون: يعتبر الزبون نقطة الانطلاق في المفهوم الحديث للتسويق، إذ يعتبر جوهر العملية التسويقية وملك السوق، وعلى المؤسسة تحديد حاجاته ورغباته قبل أن تقوم بإشباعها بطريقة أحسن من المنافسين الآخرين لكسب ولاء الزبون والمحافظة عليها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تكون مهمة إدارة المؤسسة هي استخدام كافة مواردها المادية والبشرية بصورة تضمن لها إرضاء الزبون، لذلك على المؤسسة إشراك الزبائن في تقديم المعلومات عن المتغيرات البيئية المختلفة، والحصول على فهم شامل للزبائن وسلوكياتهم سواء زبائن المؤسسة أو زبائن المنافسين، والذي من شأنه أن يعمل على تحقيق تكامل معلومات متخذ القرار.(دلال و نوري، 2017، صفحة 225)

2-2-2. فهم السوق: يعد السوق عنصرًا أساسيًا لنظام الاستخبارات التسويقية الذي يتعلق بتقديم المعلومات الخاصة بالأسواق ومدى تأثيرها في استراتيجية التسويق، ولكي تعمل المؤسسات بصورة منتظمة ومناسبة في داخل بيئتها المحيطة فإن حاجاتها للمعلومات عن السوق تظهر بصورة جلية لاتخاذ قراراتها الملائمة ومقارنة أدائها الحالي مع ماهو مخطط للمستقبل وتصحيح الأخطاء وتقويمها لتحسين أدائها في تقديم أفضل السلع لزبائنها(العزاوي، 2014، صفحة 64)

2-2-3. استخبارات المنتج: يلعب المنتج دورًا حيويًا ومهمًا في توجيه القرارات الاستراتيجية للمؤسسة وعملياتها، وذلك لما له من تأثير في تحديد نوع الصناعة التي قد تنتمي إليها المؤسسة،

وبالتالي طبيعة ونطاق الأسواق التي تنتمي إليها، إضافة إلى أنه الأداة التي تقدمها المؤسسة لتلبية حاجات ورغبات الزبون، وفي هذا الصدد فإن الاستخبارات التسويقية تلعب دورًا أساسيًا في صنع قرارات مزيج المنتج من خلال تقديم معلومات استخبارية عن احتمال مواجهة المؤسسة لتقادم المنتجات الحاضرة، أو عن طبيعة المنافسةوبخاصة غير السعرية، والتطورات التقنية والابتكارات الحديثة، وغيرها من المعلومات الاستخبارية التي تتعلق بمزيج المنتج.(دلال و نوري، 2018، صفحة 282)

2-2-4. استخبارات المنافسين: نظرًا لتزايد حدة المنافسة في الأسواق، أصبح من المحتم على المؤسسة أن تقوم بفهم دور المنافسة والمنافسين وتأثيرها في الأسواق من أجل البقاء والنمو، وبالرغم من أن فهم الزبون يمثل الأساس في بناء الأنشطة التسويقية ويقلل أو يضيق نطاق المنافسة إلا أنه لا يكفي بحد ذاته. بل على المؤسسة أن تراقب تصرفات المنافسين في الأسواق لتحديد مدخل تسويقي يتلاءم مع الموقف السائد. وبناء عليه أصبح من المهم للمؤسسة أن تقوم بتجميع معلومات وبيانات مستمرة عن المنافسين من أجل صياغة الاستراتيجيات التنافسية في السوق.(سعودي، صفحة 133)

2-3-أهمية نظام الاستخبارات التسويقية: يستمد نظام الاستخبارات التسويقية دوره وأهميته من قيمة المعلومات التي يقدمها لصانعي القرار، وتكمن أهميته كنظام أساسي في مؤسسة الأعمال من كونه: (بوفاس و بوخضرة، 2019، الصفحات 25-26)

-يمثل الحجر الأساس في نظام الإنذار المبكر أو بناء رادار مؤسسة يقوم باستلام الإشارات التحذيرية لإيصالها لمتخذي القرار من أجل وضع الإجراءات اللازمة .

-يمثل نظام وقائي يساعد في تقديم المعرفة و الإدراك الأفضل لمستخدمين حول ما يحيط بهم من تغييرات تسويقية بيئية مختلفة.

-يمثل منهجية واضحة تعتبر جسرًا بين كميات كبيرة من المعلومات غير المهيكلة و استراتيجيات الأعمال. من خلال معالجة هذه المعلومات و تحويلها لمعلومات استخبارية يمكن الاستفادة منها

-التعرف على قرب و بدقة على المتغيرات البيئية المختلفة (سواء كانت داخلية أم خارجية)وما قد يحدث فيها من تطور وتغير من خلال ما يقدمه هذا النظام من معلومات مستمرة حول تلك المتغيرات.

-يمثل نظرية جديدة يمكن من خلالها رسم استراتيجية وقائية(هجومية)لدخول الأسواق الجديدة وكسب الفرص التسويقية المحتملة .

-يمثل أحد المصادر الأساسية لتحقيق الإبداع و الابتكار في المؤسسة فقد أثبتت إحدى الدراسات بأن أغنى 1000 مؤسسة في العالم تستخدم نظام الاستخبارات التسويقية في تحقيق أنواع عديدة من الإبداع و الابتكار.

3- ماهية الترويج:

يعتبر الترويج من الأنشطة التسويقية الرئيسية والتي تعتمدها المؤسسات الحديثة من أجل تحقيق أهدافها.

3-1 مفهوم الترويج:

وعلى ذلك يمكن تعريف الترويج كأحد عناصر المزيج التسويقي بأنه: "عملية تعريف المستهلكين بالمنتج وخصائصه ووظائفه ومزاياه وكيفية استخدامه وأماكن وجوده بالسوق وأسعاره بالإضافة لمحاولة التأثير على المستهلك وحثه وإقناعه بشراء المنتج".(عنبه و اخرون، 2018، صفحة 166)

إن كلمة الترويج مشتقة من الكلمة العربية "روج للشيء "أي عرف به، وهذا يعني أن الترويج هو الاتصال بالآخرين وتعريفهم بأنواع السلع والخدمات التي بحوزة البائع. ويعرف الترويج أيضا ، بأنه التنسيق بين جهود البائع في إقامة منافذ للمعلومات بين تسهيل بيع السلعة أو الخدمة أو في قبول فكرة معينة.(رماس و وزاني، صفحة 30)

يعرف الترويج : "على أنه نشاط يتضمن استخدام أساليب وأدوات لنشر المعلومات الخاصة بالمشروع والسلع أو الخدمات المنتجة لديه في أسواق تصريف هذه لسلع والخدمات وإيصال المعلومات اللازمة بالزمن والكثافة الملائمة لمستهلكي هذه السلعة أو الخدمة وتعريفهم وإقناعهم بمميزاتها وذلك في سبيل زيادة حجم الطلب".(عزام و اخرون، 2008، صفحة 351)

يتضح من هذا التعريف أن الهدف من الترويج هو محاولة إقناع أكبر عدد ممكن من مستقبلي الرسالة الإعلانية بشراء السلعة أو الخدمة.

3-2-عناصر المزيج الترويجي: يتألف المزيج الترويجي من الإعلان، ترويج المبيعات، العلاقات العامة، البيع الشخصي.

3-2-1 -الإعلان: يعتبر الإعلان أكثر الوسائل استخدامًا لدى المؤسسات لترويج منتجاتها، وتحقيق الأهداف الاتصالية مع الأطراف التي تتعامل معها هذه المؤسسات. حيث عرفته جمعية

التسويق الأمريكية على أنه: "الوسيلة غير الشخصية لتقديم البضائع والخدمات والأفكار بواسطة جهة معلومة ومقابل أجر مدفوع".(حاجي و دولي، 2017، صفحة 216)

3-2-2-البيع الشخصي: هو التقديم الشخصي والشفهي لسلعة أو خدمة أو فكرة بهدف دفع المستهلك المرتقب نحو شرائها أو الاقتناع بها. كما أنها العملية المتعلقة بإمداد المستهلك بالمعلومات وإغرائه بشراء السلعة أو الخدمة من خلال الاتصال الشخصي في موقف تبادلي.(شارف، 2020، صفحة 112)

3-2-3-ترويج أو تنشيط المبيعات: هو نشاط لحث الطلب، يتم تصميمه لدعم الإعلانات ولتسهيل عمليات البيع الشخصي، ويعتبر حافز مؤقت بشكل متكرر لتشجيع البيع أو الشراء، كما يستخدم من قبل المصنعين لتشجيع تجار الجملة أو التجزئة أو المستهلك لشراء قوة المبيعات، ويشمل ترويج المبيعات على نطاق واسع من الأنشطة مثل :الخصومات، الكوبونات، العينات، العلاوات، المسابقات، العروض التجارية، وغيرها.(مقاطف و المومني، 2011، صفحة 38)

3-2-4-العلاقات العامة: تمثل عملية خلق علاقة قوية ذات قيمة بين المؤسسة ومحيطها درجة بالغة من الأهمية لدى رجال التسويق، وتعرف الجمعية الأمريكية للتسويق العلاقات العامة على أنها :"النشاط الذي يقوم به أية صناعة أو اتحاد، هيئة أو حكومة أو منظمة لإقامة وتدعيم علاقات طيبة مع فئات خاصة من الجماهير والعملاء والمشترين وكذلك مع الجمهور العام وذلك لغرض التماشي مع الظروف المحيطة بالمؤسسة ولتعريف المجتمع بها".(سعيداني و سعيد، 2019، صفحة 891)

4.الجانب التطبيقي للدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة وهي مؤسسة صناعة الأجهزة الالكترونية والكهرو منزلية ببرج بوعريريج، وعليه فإن عينة الدراسة تتمثل في مسيريهذه المؤسسة، حيث تم اختيار عينة عشوائية في المؤسسة المبحوثة، وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة على العينة (35) استبانة، تم استرجاع (31) منها، غير أن عدد الاستبيانات الصالحة لعملية التحليل الإحصائي(30) استبانه، أي بنسبة استجابة بلغت(86%).

2.4. أدوات الدراسة:تتمثل أدوات الدراسة فيما يلي:

1.2.4. أدوات جمع البيانات:لأجل تحقيق أهداف الدراسة،تم جمع البيانات من خلال:

أ. **الملاحظة:** تعد منطق أي بحث تسمح للباحث بفحص المحيط المؤسسي، وفي هذه الدراسة تم ملاحظة أسلوب العمل، نمط التسيير وتشخيص العلاقات التفاعلية داخل المؤسسة.

ب. **الاستبانة:** تعد الأداة الرئيسة في جمع البيانات والمعلومات بالنسبة لمتغيرات الدراسة، كما تضمنت ثلاث محاور رئيسية، وهي:

- **المحور الأول:**متعلق بالبياناتالشخصية لعينة الدراسة؛
- **المحور الثاني:** متعلقبنظام الاستخبارات التسويقية؛
- **المحور الثالث:** متعلق بسياسة الترويج ؛

2.2.4.الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة: حتى يتسنى لنا اختبار فرضيات الدراسة، تم إدخال البيانات إلى برنامج SPSS، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية التالية:

أ. **المتوسط الحسابي:** وهو من مقاييس النزعة المركزية لتحديدمستوىالإجابةحولالفقرات.

ب.المتوسط الحسابي الفرضي: نفرض أن العينة المدروسة لا يوجد فيها تحيز في الإجاباتسواء نحو القبول أو الرفض، فيتم توسط عدد الاختيارات بالعدد 03 كمتوسط فرضي.

ج.الانحراف المعياري: وهو لمعرفة مستوى تشتت إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

د. اختبار Z-test: وذلك لاختبار معاملات الدلالة الإحصائية لمعاملات التحديد المختلفة، وذلك بهدف تحديد معنوية المتغير المستقل واختبار قبول أو عدم قبول فروض الدراسة.

هـ. الانحدار الخطي البسيط: هو تقدير الصورة الرياضية للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع،حتى نستطيع التنبؤ بقيم المتغير التابع إذا علمنا قيم المتغير المستقل.

3.4. اختبار فرضيات الدراسة: ويتم من خلال تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة، وقياس درجة ثبات استبانة الدراسة، وصولا إلى اختبار فرضيات الدراسة، كما يلي:

1.3.4.تحليل المحور المتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة:وهي كالتالي:

الجدول 1: يوضح البيانات الشخصية لعينة الدراسة

البيانات الشخصية	المواصفات	التكرار	النسبةالمئوية(%)
الجنس	ذكر	22	73.3
	أنثى	8	26.7
	المجموع	**30**	**100**

سنوات الخبرة	ثانوي	12	40
	جامعي	17	56.7
	دراسات عليا	1	3.3
	المجموع	**30**	**100**
المستوى التعليمي	أقل من 5 سنة	3	10
	من 5-10 سنة	16	53.3
	أكبر من 10 سنة	11	36.7
	المجموع	**30**	**100**

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه يتبين مايلي:

- ✓ إن عينة الدراسة مكونة من 30 فردًا، منهم 22 ذكر و8 إناث، حيث بلغت نسبة الذكور73.3%، في حين قدرت نسبة الإناث حوالي 26.7%، وهي أقل من نسبة الذكور؛
- ✓ إنأغلبيةأفرادالعينةمن حيث المنصب همفئة الجامعينحيثبلغعددهم17 فردبنسبة 56.7%، تمثليهاأفرادمنفئةثانوي الذين بلغ عددهم 12 بنسبة40%،أمافيالأخيرأفرادالعينةمنمستوى تعليمي دراسات عليابلغعددهم 1 فردًابنسبةمئويةبلغت 3.3%.

2.3.4. قياس درجةثبات استبانة الدراسة:لاختبار صدق وثبات الأداة المستخدمة في الدراسة، يتم استعمال (ألفا كرونباخ) لقياس درجة الاتساق لمتغيرات الدراسة ككل، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 2: قياس ثبات الاستبانة

المحاور	عدد العبارات	الثبات
نظام الاستخبارات التسويقية.	10	0.766
سياسة الترويج.	12	0.713
المجموع	**22**	**0.813**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدولأعلاه:

- ✓ أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ0.813 وهي قيمة جيدة من الناحية الإحصائية، وكذلك فإن معاملات ألفاكرونباخ لجميع المحاور مقبولة إحصائيا، وبذلك تم

التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، وبالتالي صلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

3.3.4.قياس النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة: حتى يتسنى لنا وصف الدراسة بصور كاملة ومفصلة وجب أن يتم تنظيم وتلخيص ووصف البيانات وصفًا كميًا، وذلك من خلال أداتين وهما: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول3: يوضح قياس النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة

المحور	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	تسعى مؤسستكم إلى كسب زبائن جدد من خلال الحصول على معلومات استخبارية عن الزبائن باستمرار.	3.90	0.712
	تسعى المؤسسة لمعرفة احتياجات الزبائن قبل تقديم خدماتها.	4.03	0.414
	يقدم نظام الاستخبارات التسويقية معلومات كافية عن أسعار الخدمات المقدمة من قبل المنافسين.	3.67	0.711
	يتم الاستعانة بالمعلومات الاستخبارية في تحديد الحصة السوقية.	3.73	0.740
	من خلال ما يقدمه نظام الاستخبارات التسويقية من معلومات تساعد المؤسسة في إضافة خدمات جديدة ومميزة لا يقدمها المنافسين.	3.83	0.592
	يساعد نظام الاستخبارات التسويقية في تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة.	73,9	0.490
	تدرس المؤسسة شكاوي الزبائن واقتراحاتهم وهذا من أجل تطوير المنتج.	4.17	0.747
	المعلومات الواردة عن المنافسين تخدم المؤسسة في معرفة خططهم.	3.73	0.868
	حصول العاملين على حوافز مادية ومعنوية جراء جمع المعلومات الاستخبارية عن المنافسين.	3.97	0.850
	تقوم المؤسسة بتحديد نقاط القوة والضعف لدى المنافسين.	3.67	0.758
المحور الأول.		**3.855**	**0.688**
3	تقوم مؤسستكم بتقديم عروض جماعية و إغراءات سعرية.	633,	765,0
	تقوم المؤسسة بتقديم جوائز وهدايا لكسب الزبائن.	57,3	817,0
	تقوم المؤسسة بتدريب مندوبي المبيعات.	03,4	765,0
	يتمتع مندوبي المبيعات في المؤسسة بمظهر لائق.	20,4	551,0
	يتعامل مندوبي المبيعات في المؤسسة بشكل لبق ولطيف يشجع التعامل معهم.	27,4	583,0
	يقدم مندوبي المبيعات في المؤسسة معلومات كافية.	973,	669,0

	تشجعني الاعلانات على الشراء بسرعة	733,	91,60
	يتم تكرار بث الرسالة الإعلانية لمرات عديدة ولفترات طويلة.	603,	621,0
	تصميم الرسالة الاعلانية يعتمد على المعلومات التي يقدمها نظام الاستخبارات التسويقية.	3.73	0.640
	تستخدم اعلانات المؤسسة بطريقة مناسبة من حيث حجم ونوع المعلومات ولها أثر ايجابي في كسب الزبائن.	3.73	0.583
	تهتم مؤسستكم بترويج الأنشطة والفعاليات الرياضية والأعمال الخيرية.	3.90	0.662
	تساعد شكاوي وانتقادات الزبائن عن طريق الهاتف أو البريد الالكتروني من أكثر المصادر لتحسين الخدمات المقدمة.	3.97	0.669
قياس درجة العلاقة الارتباطية بين نظام الاستخبارات التسويقية بالمؤسسة محل الدراسة وسياسة الترويج.		**3.83**	**0.638**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- ✓ المحور الثاني للدراسة والذي مفاده" نظام الاستخبارات التسويقية "، قدرت قيمته المركزية ب(3.85) وبانحراف معياري قدر ب(0.638) وبتالي هناك تجانس حول استجابة أفراد العينة واتفاقهم على قيمة المتوسط الحسابي، وتدل قيمة كل من المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري على انخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة حول المتغير المستقل" نظام الاستخبارات التسويقية" ، ويشير ذلك إلى أن هناك موافقة من أفراد عينةالدراسة حول التزام المؤسسة بتطبيق نظام الاستخبارات التسويقية؛
- ✓ المحور الثالث للدراسة والذي مفاده" سياسة الترويج"، قدرت قيمته المركزية ب(3,83) وبانحراف معياري قدر ب(0,638)، وبتالي هناك تجانس حول استجابة أفراد العينة واتفاقهم على قيمة المتوسط الحسابي، وتدل قيمة كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على انخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة حول العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويشير ذلك إلى أن هناك موافقة من أفراد عينةالدراسة حول وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين؛

6.3.4. اختبار فرضية التأثير: تم استخدام الانحدار الخطي البسيط للتأكد من وجود دلالة إحصائية في إجاباتالأفراد حول مدى تأثيرنظام الاستخبارات التسويقيةبالمؤسسة محل الدراسةعلى تفعيل سياسة الترويج،وذلك من خلال الجدول الآتي:

Tableau :4 Expliquer récapitulatif des modèles

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,464[a]	,215	,187	3,56970

a. Prédicteurs : (Constante), المحورالاول

b. Variable dépendante : المحورالثاني

Source: Résultats du programme SPSS.

Tableau :5 Expliquer l'analyse de la variance

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	97,870	1	97,870	7,680	,010[b]
	Résidu	356,797	28	12,743		
	Total	454,667	29			

a. Variable dépendante : المحورالثاني

b. Prédicteurs : (Constante), المحورالاول

Source: Résultats du programme SPSS.

Tableau:6Expliquer Les Coefficients

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	28,511	6,464		4,411	,000
المحورالاول	,461	,166	,464	2,771	,010

a. Variable dépendante : المحورالثاني

Source: Résultats du programme SPSS

❖ **التحليل الإحصائي: من خلال نتائج الجداول أعلاه يتبين مايلي:**

– نتائج الجدول رقم(04) (récapitulatif des modèles): قدر معامل الارتباط ب($R=0,464$) وهو يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين، بينما قدر معامل التحديد ب($R^2=0,215$)،وهذا يعني نسبة 21%من المتغير حيث يفسر معامل

التحديد نسبة التغير في المتغير، والتي تعود إلى التغير في المتغير المستقل، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع(سياسة الترويج)، كما كان الخطأ المعياري للتقدير StdError of the Estimate قد بلغ 3,569 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل؛

– نتائج الجدول رقم(05) تحليل التباين (ANOVA): بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000،F=7,680) هذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وقد قدر مربع وسط البواقي Somme des carrés حوالي 454,666 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد؛

–نتائج الجدول رقم(06) المعاملات (Coefficients): معادلة الانحدار تمثلت فيما يلي:

سياسة الترويج=نظام الاستخبارات التسويقية *(0,461)+(28,51)

تمثل هذه المعادلة أثر نظام الاستخبارات التسويقية على سياسة الترويج بواسطة المعامل (B) وقيمته (0,461)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهما إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيري نظام الاستخبارات التسويقية وسياسة الترويج مما ينتج عنه معامل (Beta) البالغ (0,898)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في الجدول، كما تفسر (Sig=0,000،T=14,170) دلالة تأثير التدقيق الاجتماعي في المسؤولية الاجتماعية.

❖ **القرار**: إن نتيجة اختبار الفرضية الثانيةللدراسة والتي مفادها " توجد علاقة تأثير موجبة بين المتغير المستقل (نظام الاستخبارات التسويقية) والمتغير التابع (سياسة الترويج) بالمؤسسة محل الدراسة"، والتي قدرت قيمة F بها (7,680) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب(0,000)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغير المستقل(نظام الاستخبارات التسويقية) على المتغير التابع(سياسة الترويج) بالمؤسسة محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة (4,411) وهي دالة عند مستوى دلالة قدرها (0,000) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار(46,1%) في المتغير التابع وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد R^2 المقدر ب(0,215) من التباين في المتغير التابع، أيأن نسبة (21,5%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها تغيرات حاصلة في المتغير المستقل، ولهذهالنتائجنقبلالفرضية الثانيةللدراسة؛

❖ **التفسير الاقتصادي**: استنادًاإلىالنتائجالتيتمالتوصلإليها يمكن القول أنه توجد علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة،أيأن اهتمام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق نظام الاستخبارات التسويقية من خلال جمع معلومات عن المنافسين والبيئة الداخلية والخارجية واقتناص الفرص التسويقية ومعالجة المشكلات التسويقية وتجنبها قبل حدوثها وهذا بالاعتماد على عناصر المزيج الترويجي من إعلان وتنشيط المبيعات والبيع الشخصي والعلاقات العامة.

5. خاتمة:

تعرضنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى دور الاستخبارات التسويقية في تفعيل سياسة الترويج لمؤسسة كوندور ببرج بوعريريج، وقمنا بالاستعانة بأداة الاستبيان لمعرفة واقع هذا الدور في المؤسسة محل الدراسة وقد توصلنا إلى النتائج التالية :

1.5.نتائج الدراسة: منخلالهذاالبحث،سنعرضمختلفالنتائج والتوصياتالتيتمالتوصلإليهاكمايلي:

- ❖ وجود مستوى مرتفع لتطبيق الاستخبارات التسويقية حسب عينة الدراسة وذلك بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.688)وهذا ما يدل على تطبيق المؤسسة محل الدراسة لنظام الاستخبارات التسويقية؛
- ❖ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين نظام الاستخبارات التسويقيةوسياسة الترويجبنسبة(46.4%)في المؤسسة محل الدراسة؛
- ❖ تبين أن نظام الاستخبارات التسويقية قدأحدث تغيير فعلي من خلال تأثيره الايجابيفي أبعاد سياسة الترويج للمؤسسة محل الدراسة؛
- ❖ اختيار وتدريب وتحفيز ومكافئة رجال البيع الشخصي؛
- ❖ تحديد وسائل الترويج الملائمة، والرسالة الإعلانية الفعالة والهادفة التي يجب استخدامها؛
- ❖ تقديم إغراءات وعروض مغرية لتنشيط المبيعات كالهدايا والتخفيضات.. الخ؛
- ❖ محاولة الاستفادة من التجارب الدولية في تطبيق نظام الاستخبارات التسويقية.

6. قائمة المراجع.

1. ابراهيم بلحمير، و عبد الله سومر. (افريل, 2017). دور المزيج الترويجي في تفعيل خدمة النقل بالتراموي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*

2. احمد قايد نورالدين. (06-07 ماي 2012). دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات. *ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري*. الجزائر: جامعة بسكرة.
3. السعيد سعيداني، و محمد سعيد. (2019). دور نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات الخاصة بعناصر المزيج الترويجي للمنظمة. *مجلة البشائر الاقتصادية*
4. الشريف بوفاس، و مريم بوخضرة. (2019). دور نظام الاستخبارات التسويقية في تحقيق الريادة التسويقية -نماذج عالمية. *حوليات جامعة قالمةللعلوم الاجتماعية والانسانية*
5. . ايهاب نظمي ابراهيم،(2009) ،*التدقيق القائم على مخاطر الأعمال*. الأردن: مكتبة المجتمع العربي.
6. -بن الدين امحمد. (2014). أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية. *مجلة الحقيقة*، العدد30.
7. ..بورنان ،(2017)المراجعة الاجتماعية ودورها في تضييق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية .*مجلة دراسات* ,(27)
8. -زكريا احمد عزام، و اخرون. (2008). *مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق* . عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
9. سيما غالب مقاطف، و رائد احمد المومني. (2011). أثر عناصر المزيج الترويجي على الادمان الشرائي عند المرأة الاردنية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*
10. علالي مليكة. (2017). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية. *مجلة أبحاث اقتصادية وادارية*
11. فريد كورتل، و حكيمة لحمر. (2010). *نظم المعلومات التسويقية*. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
12. فيصل دلال، و منير نوري. (2017). دور نظام استخبارات التسويق الدولي في تطوير استراتيجية المنتج-دراسة حالة شركات السيارات الاجنبية. *مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الادارية*،
13. فيصل دلال، و منير نوري. (جوان, 2018). دور نظام الاستخبارات التسويقيةفي تطوير تنافسية المؤسسة من خلال بعد الجودة-دراسة حالة قطاع السيارات الجزائر. *مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الاداري*
14. كريمة حاجي، و سعاد دولي. (جوان 2017). دور الاتصالات التسويقية في تحقيق ولاء الزبون دراسة حالة مؤسسة موبيليس.
15. ليلى حقانة، و الزهراء سفيان. (جوان 2018). إستراتيجيات المزيج التسويقي للمنتوج المحلي – دراسة حالة مؤسسة كوندور. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية*.
16. محمد امين رماس، و محمد وزاني. (بلا تاريخ). تأثير عناصر المزيج الترويجي على سلوك المستهلك "دراسة حالة"
17. محمد عبد الوهاب العزاوي. (أيار 2014). دور نظام الاستخبارات التسويقية في تحسين العلاقة مع الزبون بحث استطلاعي لاراء عينة من المسؤولين في الشركة العامة للالبسة الجاهزة في نينوى. *مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة*

18. محمد عبد حسين الطائي، و محمد العجارمة. (2008). *نظم المعلومات التسويقية مدخل الى تكنولوجيا المعلومات*. عمان ،الاردن: إثراء للنشر والتوزيع.
19. محمد ,ب .م .(2018) .اشكال المسؤولية الاجتماعية الممارسة على المورد البشري في الشركات . *مجلة اقتصاديات المال والاعمال*.
20. مراد سكاك، فارس هباش. (20-21 اكتوبر 2009). دور التدقيق الاجتماعي فيطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي. *ملتقى دولي حول الازمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية* جامعة سطيف : الجزائر.
21. نبيلة سعيداني. (2009). نظام المعلومات التسويقية والتوجه السوقي –دراسة حالة لبعض المؤسسات بمنطقة باتنة(رسالة ماجستير).. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
22. نجوى سعودي. (بلا تاريخ). أثر نظام الاستخبارات التسويقية على استراتيجية التسويق–دراسة حالة شركة ماكستور (Maxtor) بولاية برج بوعريريج.
23. هالة محمد لبيب عنبه، و اخرون. (2018). *التسويق المبادئ والتطورات الحديثة*. كلية التجارة قسم ادارة الاعمال ، مصر.
24. وهيبة شارف. (أفريل, 2020). فاعلية عناصر المزيج الترويجي في إدراك الزبون لقيمة المنتوج – دراسة عينة من زبائن موبيليس. *مجلة إقتصاد المال والاعمال*.
25. وهيبة مقدم، بلقاسم زايبري. (2013). المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة لتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الدول العربية. *مجلة دفاتر الاقتصادية*

6- الملاحق:

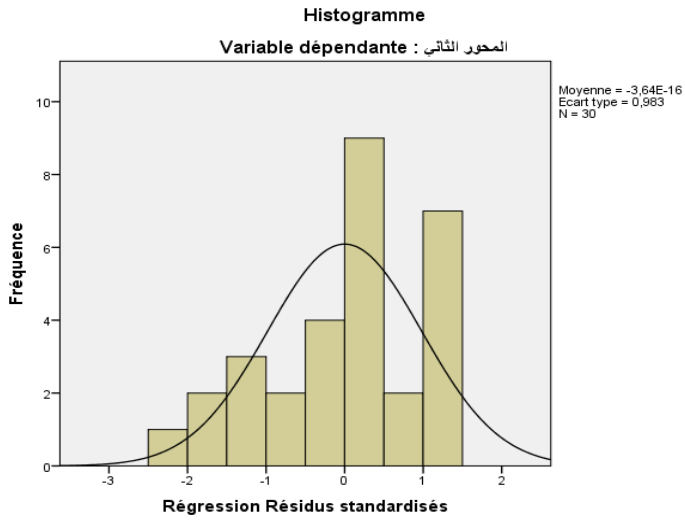

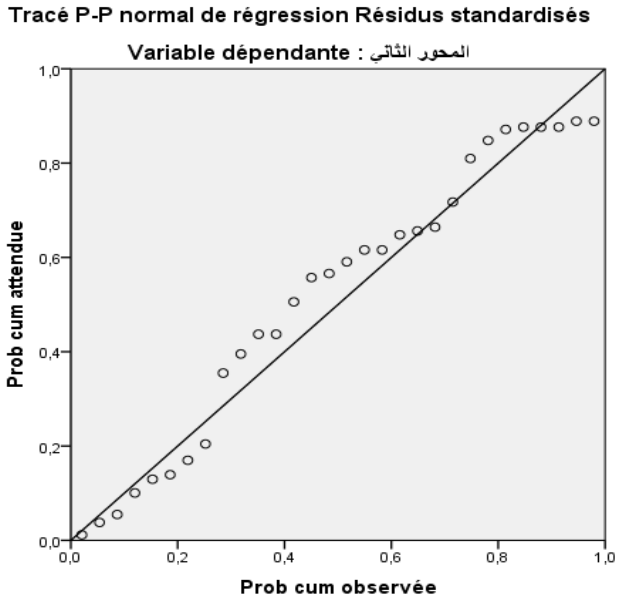

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *spss*.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 6/ العدد:2/ أكتوبر2022، ص ص389-408

البحوث في ميدان المحاسبة – دراسة ببليومترية للفترة 2010–2021

Researchs in the field of accounting - a bibliometric study for the period2010-2021

*د.نور الهدى حداد
Nourelhouda Haddad
جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي _ الجزائر
nourelhouda_haddad@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/13 تاريخ القبول: 2022/09/29 تاريخ النشر: 2022/10/10

الملخص :
يؤدي البحث المحاسبي دورًا أساسيًا في خلق معرفة جديدة، حيث تهدف دراستنا إلى الكشف عن الوضع الحالي للبحوث في المحاسبة ودراسة تطور النشر في هذا المجال، وذلك باستخدام التحليل الببليومتري،الذي يهدف إلى تحليل الدراسات وتصنيف المكونات الببليوغرافية كمياً في مجال معين؛ قمنا باستخراج البيانات من قاعدة بيانات Scopus، وتمت معالجتها بواسطة برنامج Vosviewer، حيث تم تحليل 8390 منشور لـ 13697 مؤلف و123 دولة. بينت الدراسة أن أهم موضوعات البحث هي:المعايير الدولية للتقارير المالية، جودة المعلومة المحاسبية، التعليم المحاسبي. يعتبر Carnegie, G.Dالمؤلف الأكثر نشرا في هذا المجال، ومن جهتها تهيمن و.م. أ والمملكة المتحدة وأستراليا على انتاج المنشورات.

الكلمات المفتاحية: بحوث المحاسبة، قاعدة البيانات، التحليل الببليومتري

تصنيف JEL: L15

Abstract : .
Accounting research plays a key role in creating new knowledge. Our study aims to reveal the current state of researchs in accounting, and study the development of publishing, by using bibliometric analysis, which aims to analyze studies, and quantitatively classify bibliographic components in a particular field. We extracted data from Scopus databas, Processing was done by Vosviewer software . 8390 publications were analyzed for 13697 authors and 123 countries. The study showed that the most important research topics are: IFRS, Accounting Information' Quality, Accounting Education.Carnegie, G.D. is the most publisher author .USA, UK and Australia dominate the publishing.

Key words: Accounting research, database, bibliometric analysis
JEL classification codes: L15

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يؤدي البحث المحاسبي دورًا أساسيًا في خلق معرفة جديدة، حيث يبحث في كيفية تأثير المحاسبة على العالم من حولنا وكيف يؤثر العالم على المحاسبة؛ فالمحاسبة تعتبر مجالا تكيفيا يستجيب للمواقف المتغيرة في العالم الذي يخدمه. حيث أن تخصص المحاسبة يعدّ موطنًا لمجتمع متنوع من العلماء المعترف بهم دوليًا والذين يسعون باستمرار لنشر أبحاث عالية المستوى في المجلات الدولية الرائدة.

ونظرا لما لهذه الأبحاث من أثر على المحاسبة كعلم وكممارسة أصبح من الأهمية بمكان دراسة وتتبع الاتجاه العام لهذه البحوث وذلك لتحديد المسار الذي تتجه فيه المحاسبة كونها تتأثر وتؤثر بالعالم الخارجي، ومن بين الطرق الحديثة لهذا النوع من الدراسات ما يسمى بالتحليل الببليومتري، والذي هدفه الأساسي هو تحليل الدراسات وتصنيف المكونات الببليوغرافية كمياً في مجال معين، فهو مفيد جدًا لتنظيم المعرفة المتاحة. وفي السنوات الأخيرة، أصبح من الشائع استخدام التحليل الببليومتري للدراسات، والأمر الذي ساعد في ذلك تطور أجهزة الكمبيوتر والإنترنت.

تم نشر العديد من المقالات التي ناقشت واستعرضت الأبحاثالخاصة بالمحاسبةمنها ما تم اتباع التحليل الببليومتري في إعداده مثل دراسة.*Hsiao et al* ، **(***2022***)** بعنوان *A review and synthesis of contemporary sustainability accounting research and the development of a research agenda*، والتي قدمت نظرة عامة على أبحاث محاسبة الاستدامة المعاصرة، حيث ضمت 1283 مقالة أكاديمية منشورة في 54 مجلة خلال الفترة 2014-2020؛ وقامت بمناقشة الموضوعات السائدة والنتائج التجريبية والتناقضات الواضحة، مما يعكس الاتجاهات الحديثة وحالة معرفة محاسبة الاستدامة ، ووضع جدول أعمال للبحوث المستقبلية. كذلك دراسة .*Secinaro*, et al (2021)، بعنوان *Blockchain in the accounting,gmb auditing and accountability fields: a bibliometric and coding analysis.*، تم تقديم بعض الأفكار المفيدة حول تعريف blockchainوخصائصه، ونماذج الأعمال، والعمليات المعنية، والاتصال بالتقنيات الأخرى والعلاقات مع نظريات المحاسبة. من بين الأفكار الأكثر إثارة للاهتمام،تأكيد النتائج أن التكنولوجيا كقوة خارجية يمكن أن تخلق تقاطعًا بين العديد من مجالات البحث: المحاسبة والتدقيق والمساءلة والأعمال والإدارة وعلوم الكمبيوتر والمجالات الهندسية. هناك أيضا دراسة,.Varma, et al، (2021) بعنوان *Big Data and Accounting: A Bibliometric Study*،وفيها تم استخدام التحليل الببليومتري لدراسة الأدبيات حول الموضوع ، حيث تم جمع البيانات باستخدام قاعدةScopusلتحليل المؤلفين والبلدان والكلمات الرئيسية والمجلات التي ساهمت بأكبر قدر في هذه المجموعة من المعرفة، وتم استخدام

برنامجVOSviewer؛ كشفت النتائج عن الحالة الحالية للمعرفة حول موضوع البيانات الضخمة والمحاسبة ، كما تم تسليط الضوء أيضًا على الفرص المحتملة للدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع. كذلك دراسة بعنوان: Rodrigues,et al , 2021 .
Dissemination of Social Accounting Information: A Bibliometric Review

استعرضت البحث حول الإفصاح عن المحاسبة الاجتماعية، حيث تم إجراءها عن طريق تحليل المقالات الـ 126 التي تم الحصول عليها باستخدام برنامجBibliometrix.كشفت النتائج الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع وحددت ثلاثة خطوط بحث متميزة : الإفصاحات المحاسبية الاجتماعية ؛ الشرعية مقابل الإفصاح عن المحاسبة الاجتماعية؛ الدوافع للكشف عن المحاسبة الاجتماعية.ودراسة Wang, et al. ، (2021)بعنوان Accounting and Management of Natural Resource Consumption Based on Input-Output Method: A GlobalBibliometric Analysis, ؛طبقت هذه الدراسة التحليل الببليومتري لإنجاز مراجعة منهجية للدراسات حول محاسبة وإدارة استهلاك الموارد الطبيعية على أساس طريقة المدخلات والمخرجات. وقد أشارت النتائج إلى أنه من حيث كمية ونوعية الإنجازات الأكاديمية والتعاون الدولي، تحتل الصين مكانة أكاديمية عالية وقد قدمت مساهمات كبيرة في التطوير في هذا المجال البحثي. إضافة إلى دراسة.vysochan et al(2021)، بعنوان Sustainability Accounting: A Systematic Literature Review and Bibliometric Analysis، هي تحليل ببليومتري لمفهوم محاسبة الاستدامة. تم استخراج المعلومات من قاعدتي بيانات Scopusو WebofScienceللكلمة الرئيسية "محاسبة الاستدامة" في الفترة بين 2010–2020. تم إجراء تحليل التصور والتجميع للدراسة وتم إنشاء الخرائط الببليوغرافية باستخدام أداة VOSviewer. أظهرت النتائج أن عدد المقالات المنشورة في هذا المجال خلال الفترة التي تم تحليلها قد زاد بشكل ملحوظ . أتاحت الخرائط والجداول والرسوم البيانية المبنية تحديد البلدان الرائدة بصريًا (مثل : المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا)، والعلماء الذين يتعاملون مع هذه المسألة ، والمجلات الأكثر إنتاجية (مثل: مجلة الإنتاج النقي، الاستدامة، مجلة إدارة وسياسة محاسبة الاستدامة)، بالإضافة إلى المجالات الرئيسية للبحث قريبًا (مثل: تقرير الاستدامة ، المسؤولية الاجتماعية للشركات ، التنمية المستدامة ، الإفصاح).كذلك نجد دراسة Charl and Pei-Chi (2018) تحت عنوان A review of accounting research in Australasia، حيث

درست الأبحاث المحاسبية الحديثة المنشورة في 10 مجلات بقيادة محررين مقرهم نيوزيلندا وأستراليا، وهي: Abacus؛ المحاسبة والتمويل(Accounting and Finance)؛ منتدى المحاسبة (Accounting Forum)، التاريخ المحاسبي (Accounting History)؛ مجلة المحاسبة والمراجعة والمسائلة (Accounting, Auditing and Accountability Journal)؛ مراجعة المحاسبة الاسترالية(Australian Accounting Review)؛ المجلة الدولية للتدقيق (International Journal of Auditing).Meditari Accountancy Research؛ مراجعة المحاسبة في المحيط الهادئ (Pacific Accounting Review)؛ والبحث النوعي في المحاسبة والإدارة (Qualitative Research in Accounting and Management). وقد حددت الورقة أحدث المقالات التي تم الاستشهاد بها خلال الفترة 2015-2017 ، وأكثر المؤلفين والجامعات والمناطق الجغرافية انتشارًا. وكشفت عن الاتجاهات في مجالات البحث وأهمية المقالات المحاسبية الحديثة. ودراسةAnridho and Anridho (2018)، بعنوان Bibliometric Analysis of Digital accounting Research، التي ساهمت في أدبيات نظم المعلومات المحاسبية من خلال تحليل المنهجية المستخدمة ، والمجالات المحاسبية الرئيسية ، ومساهمة المؤلفين والمؤسسات وكذلك تحليل الاقتباس لمنشورات المجلة الدولية لأبحاث المحاسبة الرقمية. تظهر نتائج هذه الدراسة أن برنامج المجلة الدولية لأبحاث المحاسبة الرقمية مناسب لجمهور واسع مثلاالأكاديميين وطلاب الدراسات العليا والممارسين وجميع المهتمين بأبحاث المحاسبة الرقمية. ودراسة Merigo and Yang(2017)، Accounting Research: A Bibliometric Analysis, قدمت هذه الدراسة نظرة عامة ببليومترية للبحوث المحاسبية باستخدام قاعدة بيانات Webof Science ، وتحديد الأبحاث الأكثر صلة في المجال والمصنفة حسب الأوراق والمؤلفين والمجلات والمؤسسات والبلدان. حيث توصلت إلى أن المجلات الأكثر تأثيراً هي: مجلة المحاسبة والاقتصاد، مجلة البحوث المحاسبية ، المراجعة المحاسبية والمحاسبة ، المنظمات والمجتمع. كما أن المؤسسات الأمريكية هي الأكثر نفوذاً في جميع أنحاء العالم. ودراسة Schaltegger, et al. ، (2013)،بعنوان Is environmental management accounting a discipline?Abibliometric literature review، والتي استخدمت التحليل الببليومتري لتحديد الاتجاهات في منشورات أبحاث المحاسبة الإدارية البيئية،حيث أظهر أنها قد تطورت كتخصص جديد ، لكنه لا يزال يواجه تحديات في التأسيس بشكل أفضل في

أبحاث المحاسبة والإدارة السائدة. ودراسة .Baldvinsdottiretal (2011) التي تحمل عنوان Accounting researchandtrust: a literature review والتي قدمت نظرة عامة منظمة للدراسات في العلاقة بين الثقة والمحاسبة، الأمر الذي يمكن أن يكون بمثابة أساس لبحوث مستقبيلة ، وبالتالي يوفر إطارًا لطرح أسئلة بحثية أكثر دقة وتركيزًا. حيث تم فحص جميع الأوراق المنشورة في مجلات محاسبية بارزة خلال فترة 15 سنة، وتصنيف الأوراق المتعلقة بمجال الثقة والمحاسبة وتحليلها بمزيد من التفصيل والتصنيف النوعي وفقًا للأبعاد المختارة. ركزت المراجعة على الأوراق التي تستكشف بوضوح الصلة بين المحاسبة والثقة.

هناك أيضا دراسةandChenhall,Smith(2010) بعنوان A review of Australian management accounting research: 1980–2009، استعرضت231 ورقة بحثية نشرتها 10 مجلات محاسبة إدارية رائدة بين عامي 1980 و 2009. وقد تم تنظيم المراجعة وفقًا لموضوعات البحث وإعدادات البحث ونظريات البحث وطريقة البحث وتقنية تحليل البيانات الأولية. حيث قدمت الورقة انعكاسات حول تطور أبحاث المحاسبة الإدارية الأسترالية على مدار الثلاثين عامًا الماضية وناقشت فرص البحث في المستقبل.

بالإضافة إلى دراسات أخرى غير ببليومترية كدراسة .Brendanetal(2020) بعنوان Measurement and assessment of accounting research, impact and engagement؛

والتي قامت بدراسة القضايا البارزة والمساهمات المعرفية من البحوث التي تستكشف قياس وتقييم البحوث المحاسبية ، والأثر والمشاركة التي تقدمها . حددت الدراسة ثلاثة موضوعات بحثية رئيسية في الأدبيات الموجودة: إنتاجية البحث لأكاديميي المحاسبة ؛ ظهور "جامعة الشركات" وتسليع البحث ؛ وفوائد وقيود تمارين تقييم البحث، حيث توصلت إلى نتائج لتحديد نطاق وفرص البحث المؤثرة في المستقبل في هذا المجال. كما أنها وفرترؤى مهمة في مسائل قياس المحاسبة والمساءلة والرقابة بشكل عام.

دراسة marston and shrives

بعنوانtheuse of disclosure indices in accounting research: a review article

حاولت قياس الإفصاح في التقارير المالية المنشورة. حيث تم فحص استخدام مؤشر الافصاح عن طريق مراجعة الأدبيات التي استخدمت تقنية القياس هذه. وذلك من خلال تجميع وتلخيص مجموعة مختارة من المشاريع التي استخدمت مؤشرات الإفصاح والتعليق على الأعمال التي تم تنفيذها.تهدف دراستنا إلى الكشف عن الوضع الحالي للبحوث في مجال المحاسبة، ودراسة تطور النشر في هذا المجال؛ وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: ما هي المجلات الأكثر نشرا؟ ما هي الدول الرائدة في مجال البحوث

المحاسبية؟ ما هي الموضوعات الرئيسية للبحوث الحديثة في المحاسبة؟ من هم العلماء البارزون الباحثون في هذا المجال؟ ما هي الأوراق البحثية الأكثر اقتباسًا والتي ساهمت بشكل كبير في تطوير مجال المحاسبة؟ حيث سنستخدم تقنيات التحليل الببليومتري لمعالجة هذه الأسئلة الرئيسية.

2.البيانات والطريقة

إن التحليل الببليومتري هو منهجية مراجعة علمية بمساعدة الكمبيوتر يمكنها تحديد الأبحاث أو المؤلفين الأساسيين، بالإضافة إلى علاقتهم، من خلال تغطية جميع المنشورات المتعلقة بموضوع أو مجال معين. (Hanetal.، 2020، p.2) ؛ كما يمكن للتحليل الببليومتري أن يوفر معلومات وفيرة وعلائقية حول الموضوع ، وبالتالي يمكن فهم التوجه الفكري العام.وفي دراستنا هذه قمنا باستخراج البيانات من قاعدة بيانات Scopus، كما هو موضح في الجدول1؛ حيث تم استخدام كلمة "Accounting" كموضوع بحث في عنوان المقال (Article Title) ، فكان لدينا 8390 منشور للفترة من 2010 إلى غاية 2021.

تمت معالجة البيانات المستخرجة بواسطة برنامج Vosviewer (نسخة 1.6.18) (www.vosviewer.com).حيث استعملت البيانات الببليوغرافية لتمثيل الظهور المشترك (Co-occurence) للكلمات المفتاحية للمؤلف، والدول؛ وكذلك تمثيل الاستشهاد بالمنشورات. استُعملَت البيانات النصية لتمثيل الظهور المشترك للمصطلحات في عنوان المنشور والملخص.

جدول 1: بيانات البحث وطريقته

طريقة البحث	التحليل الببليومتري
قاعدة بيانات سكوبس (Scopus) – موضوع البحث: " Accounting" في عنوان المنشور. – الإطار الزماني: من 2010 إلى 2021. – وسائل البحث: ● برنامج VOSviewer: لإعداد الخرائط ● برنامج Excel: لإعداد الجداول تاريخ استخراج البيانات: 2022 /6/01	**بيانات ببليوغرافية:** – الظهور المشترك: ● الكلمات المفتاحيةللمؤلف ● الدول – الاستشهاد: ● الاستشهاد بالمنشورات **بيانات النصية:** – الظهور المشترك للمصطلحات في العنوان والملخص

المصدر: من إعداد الباحثة

يوضح الجدول 2، أن تصنيف المنشورات المستعملة في التحليل الببليومتري متركز حول المنشورات في مجال الأعمال والإدارة والمحاسبة (42.5%)، ومجال الاقتصاد والاقتصاد القياسي والتمويل (26.6%)، والعلوم الإجتماعية(13.7%)، وعلوم اتخاذ القرار (5.2%).

جدول 2: توزيع المنشورات حسب الصنف

المنشورات					
التصنيف	العدد	النسبة	التصنيف	العدد	النسبة
الأعمال والإدارة والمحاسبة	7149	%42.5	علوم الكمبيوتر	197	%1.2
الاقتصاد والاقتصاد القياسي والتمويل	4478	%26.6	العلوم الزراعية والبيولوجية	119	%0.7
العلوم الاجتماعية	2301	%13.7	علم النفس	54	%0.3
علوم اتخاذ القرار	872	%5.2	الرياضيات	46	%0.3
الفنون والعلوم الانسانية	525	%3.1	علم الأدوية والسموم والصيدلانيات	39	%0.2
علوم بيئية	371	%2.2	علم المواد	25	%0.1
الهندسة	353	%2.1	طب	15	%0.1
الطاقة	237	%1.4	مجالات بحث أخرى	30	%0.2

المصدر: من إعداد الباحثة

3.النتائج والمناقشة

1.3. انتاج المنشورات وتطور النشر

يوضح الشكل 01 إنتاج المنشورات في مجال المحاسبة وتطوره بين سنة 2010 و 2021.يظهر من خلال الشكل أن عدد

الشكل 1: عدد المنشورات في المحاسبة خلال الفترة 2010-2021

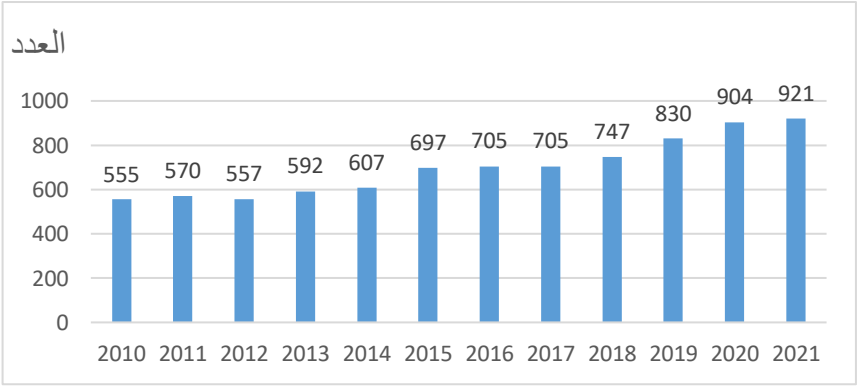

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجExcel

المنشورات في هذا المجال يمكن القول عنه أنه مرتفع، وأنه يأخذ منحنى متزايد خلال السنوات المعنية بالدراسة غير أنه كان ثابتا تقريبا خلال السنوات 2015، 2016، 2017، ليتزايد ثانية بداية من 2018، حيث كان أكبر عدد من المنشورات سنة 2021بـ921 منشور.

2.3. تعاون المؤلفين

لقد تم نشر 8390 مقالا في مجال المحاسبة خلال الفترة 2010-2021من طرف13697 مؤلف مختلف، والجدول رقم 3 يبين أكثر 15 مؤلف نشرا في مجال المحاسبة في هذه الفترة .

جدول3: أكثر 15 من المؤلفين إنتاجا في مجال المحاسبة

الرتبة	المؤلفون	عدد المنشورات	عدد الاستشهاد	الرتبة	المؤلفون	عدد المنشورات	عدد الاستشهاد
1	Carnegie, G.D.	23	587	9	Parker, L.D.	16	526
2	Funnell, W.	22	204	9	Zeff, S.A.	16	93
3	Fogarty, T.J.	21	202	9	Antonelli, V.	16	92
4	Dellaportas, S.	19	192	12	Dumay, J.	15	918
5	Schaltegger, S.	18	1460	12	Wood, D.A.	15	404
6	Lobo, G.J.	17	541	12	Jacobs, K.	15	328
6	delange p.	17	199	12	Sangster, A.	15	248
6	Susanto, A.	17	130				

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا إلى بيانات قاعدة Scopusونتائج برنامج VOSviewer

يعرض الجدول 3 الخمسة عشر مؤلفا الأكثر إنتاجا في مجال المحاسبة، حيث يستند الترتيب إلى إجمالي عدد المنشورات؛ فنجد أن .Carnegie, G.Dهو المؤلف الأكثر إنتاجا بثلاثة وعشرون منشورا، يليه.Funnell, Wبإثنان وعشرون منشور و.Fogarty, T.Jبواحد وعشرون منشورا؛ ويُلاحظ بالنسبة للمؤلفين الخمسة عشر أن هنالك نطاقا واسعا نوعا ما فيما يتعلق بمتوسط عدد الاستشهادات لكل منشور فهو يتراوح من 5.8 إلى 61.2.

تم تحليل نمط التعاون من خلال التأليف المشترك (co-authorship) للمؤلفين الذين نشروا في مجال المحاسبة وذلك من خلال برنامج VOSviewer؛ حيث يدرج في التحليل المؤلفون الذين نشروا على الأقل خمسة منشورات في هذا المجال، حيث كان عددهم 389 مؤلف تم تمثيل 211منهم، وترد نتائج شبكة تعاون المؤلفين في الشكل 02. تجدر بنا الإشارة هنا إلى أنه قد تم استعمال ملف قاموس المرادفات (Thesaurus) لتفادي استعمال تسميتين مختلفتين لمؤلف واحد، وكذلك الخلط بين المؤلفين متشابهي الأسماء، حيث يتم إعداد هذا الملف بالبحث عن مختلف التسميات الواردة للمؤلف في Scopus أو في مواقع المجلات أو باستعمال المعرف الخاص بالمؤلف ORCID مباشرة(جفال، 2019).يمثل حجم الدوائر في الشكل علاقة التعاون الكلية للمؤلف، والخط الرابط بين مؤلفين يمثل التعاون بينهما؛ حيث تمثل الألوان مجموعات التعاون.

في شبكة التعاون، نجد سبعة عشر مجموعة من المؤلفين. أكبر مجموعة هي باللون الأحمر وتضم عشرون مؤلفا من أهمهم .Carnegie, G.D، و .Biondiy، و.Parkerl.d؛ ثاني أكبر مجموعة هي باللون الأخضر وتضم تسعة عشر مؤلفا من أهمهم .Adhikarip و .Vanheldenj و .Cohens؛ لتليها المجموعة الثالثة باللون الأزرق و التي تضم 18 مؤلفا منهم .Wagenhofera، و .Moraa، و هكذا إلى أصغر مجموعة تعاون والتي هي باللون البني وتضم خمسة مؤلفين.أهم الباحثين في الشبكة هم .Carnegie, G.D، و .Funnell w و .Schaltegger, S، و .Antonelli vو .De lange pو.Dellaportas s؛حيث يرتبط باحثون آخرون بأحد هؤلاء الباحثين الرئيسين.

شكل 02: شبكة تعاون المؤلفين في بحوث المحاسبة

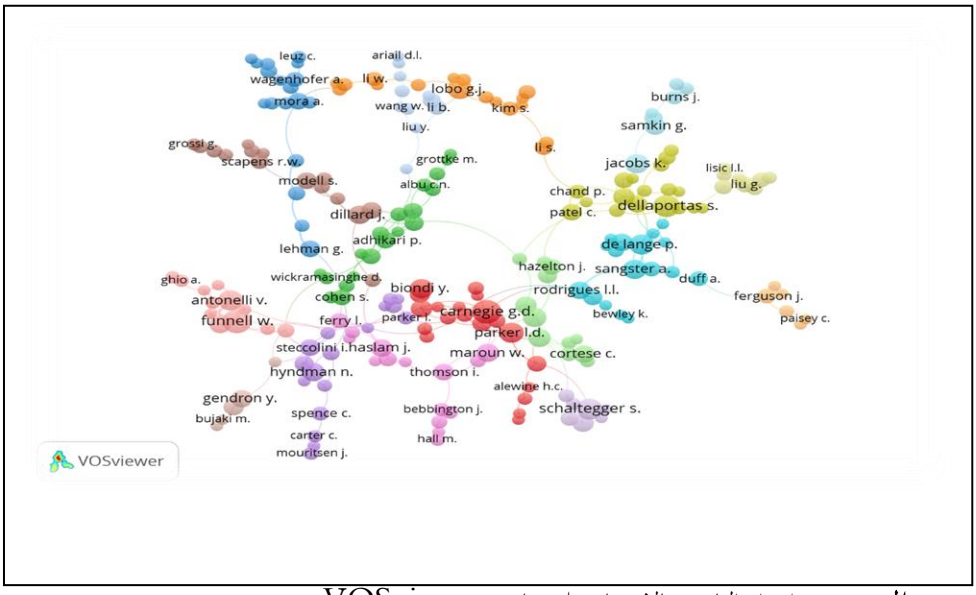

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد عل برنامج VOSviewer

3.3. التوزيع الجغرافي

بلغ العدد الإجمالي للدول التي تنشر في مجال المحاسبة 123 دولة،ويوضح الجدول رقم 4 أكثر خمسة عشر دولة من حيث عدد المنشورات في المحاسبة حيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر قدر من المنشورات 2124 منشور تليها المملكة المتحدة بـ 1072 منشور، ثم استراليا بـ 918منشور، مع العلم أنه يمكن لمنشور واحد أن يكتب من طرف عدة مؤلفين وبالتالي تتشارك في الظهور فيه أكثر من دولة.

أما فيما يخص تعاون الدول فقد تم تحليله من خلال التأليف المشترك حول موضوع المحاسبة باستعمال برنامج VOSviewer؛ حيث تم الأخذ بعين الاعتبار الدول التي لديها 5منشورات فأكثر فتم التحصل على 78 دولة تم تمثيل 77 منها.

جدول4: أكثر الدول نشرا في مجال المحاسبة

الرتبة	الدول	عدد المنشورات	النسبة	الرتبة	الدول	عدد المنشورات	النسبة
1	و. م. أ	2124	%29,1	9	اندونيسيا	280	%3,8
2	المملكة المتحدة	1072	%14,7	10	فرنسا	249	%3,4
3	استراليا	918	%12,6	11	نيوزيلاندا	214	%2,9
4	كندا	374	%5,1	12	ماليزيا	213	%2,9
5	ألمانيا	371	%5,1	13	البرازيل	189	%2,6
6	إيطاليا	339	%4,6	14	اكرانيا	165	%2,3
7	الصين	334	%4,6	15	روسيا	158	%2,2
8	اسبانيا	310	%4,2	16			

المصدر: من إعداد الباحثةاستنادا إلى بيانات قاعدة Scopusونتائج برنامج **VOSviewer**

ويمثل الشكل 03 شبكة تعاون الدول،حيث يمثل حجم الدوائر علاقةالتعاون الكلية للدولة مع باقي الدول، ويمثل سمك الروابط قوة التعاون، وتمثل الألوان مجموعات التعاون.

شكل03: شبكة تعاون الدول في مجال البحث المحاسبي

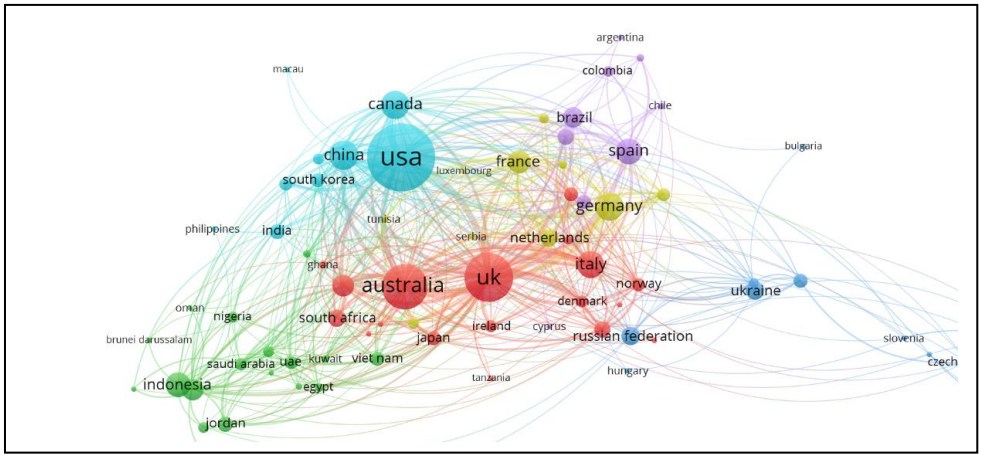

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد عل برنامج VOSviewer

يمكننا تمييز ست مجموعات رئيسة لتعاون الدول في مجال البحث المحاسبي، أكبر مجموعة هيباللون الأزرق وتجمع الو.م.أ وكل من كندا والصين والهند وتايوان؛ وثاني أكبر مجموعة باللون الأحمر وتضم بالأخص المملكة المتحدة وأستراليا وإيطاليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا؛ المجموعة الثالثة باللون الأصفر وتضم الدول الفرنكوفونية في أغلبها مثل ألمانيا وفرنسا والنمسا وهولندا، وربما يعتبر هذا الأمر الذي شجع التعاون فيما بينها؛ المجموعة الرابعة باللون البنفسجي وتضم بالأساس إسبانيا البرتغال والبرازيل والشيلي وكولومبيا؛ خامس مجموعة باللون الأخضر وتضم بشكل كبير دول عربية، ونجد فيها إندونيسيا والأردن و الإمارات العربية المتحدة ونيجيريا، المملكة العربية السعودية ومصر والعراق، أما المجموعة السادسة فهي باللون الأزرق الغامق، وتضم كلا من روسيا أكرانيا وبولندا وسلوفينيا.

الملاحظ في شبكة التعاون أن الدول الأكثر إنتاجا في مجال النشر حول المحاسبة تتجمع الدول الأخرى حولها، مشكلة شبكات تعاون؛ فكلما زاد عدد المنشورات زادت فرص التعاون بين الدول.

شكل04: خريطة التوزيع الزمني لتعاون الدول في مجال البحث المحاسبي

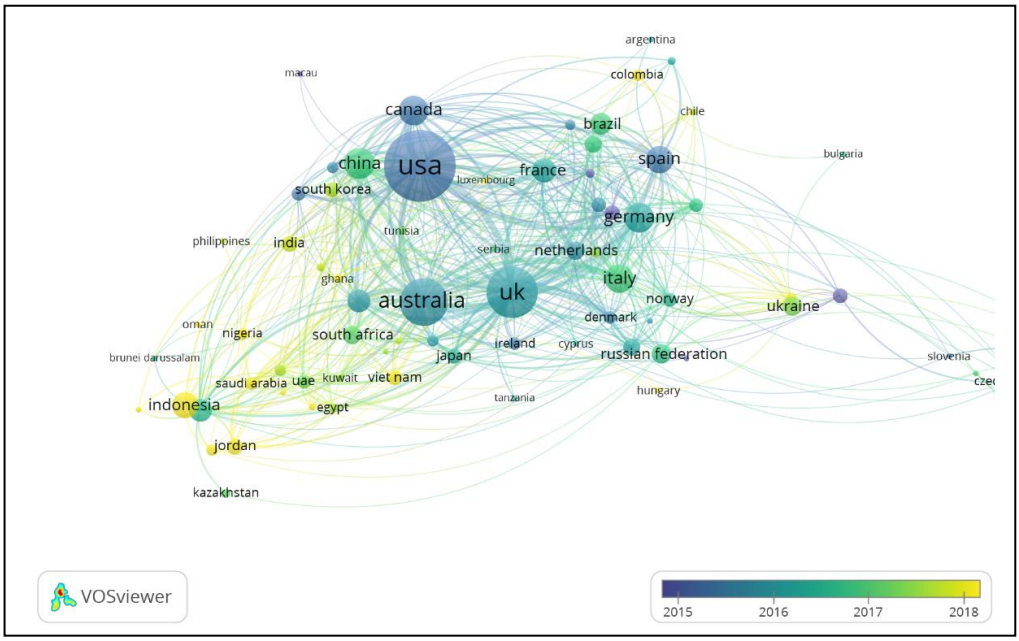

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد عل برنامج VOSviewer

4.3. تحليل المواضيع

سيتم تحليل المواضيع من خلال شقين هما تحليل الكلمات المفتاحية وتحليل البيانات النصية.

أ. تحليل الكلمات المفتاحية للمؤلف

لتحديد توجه البحث سيتم في هذا الجزء تمثيل الكلمات المفتاحية للمؤلف من خلال برنامج Vosviewer؛ حيث تم تحديد الحد الأدنى للظهور بخمسة (5) مرات، واستعمال قاموس المرادفات (Thesaurus)، تم تمثيل 978 كلمة من أصل 15491 كلمة، ويوضح الجدول 5 العشرون كلمة مفتاحية الأكثر ظهورا، وقوة ارتباط الكلمة مع باقي الكلمات، حيث كانت الكلمات الأكثر ظهورا هي "المحاسبة"، "المحاسبة الإدارية"، "معايير التقارير المالية الدولية"، "التعليم المحاسبي"، "التقرير المالي"، "القيمة العادلة". ومن أكثر الكلمات ارتباطا بغيرها، نجد كلمات: "حوكمة الشركات"، "المعايير المحاسبية"، و"المساءلة".

الجدول 5: العشرون كلمة الأكثر ظهور ضمن الكلمات المفتاحية للمؤلف في المنشورات المحاسبية

الرتبة	الكلمات المفتاحية	تكرارات	إجمالي قوة الأرتباط	الرتبة	الكلمات المفتاحية	تكرارات	إجمالي قوة الأرتباط
1	Accounting محاسبة	720	1681	11	earningsmanagement إدارة الأرباح	129	312
2	Management accounting (ma) المحاسبة الإدارية	341	747	12	valuerelevance قيمة الملائمة	123	300
3	ifrs معايير التقارير المالية الدولية	328	841	13	accountability المساءلة	122	329
4	accountingeducation التعليم المحاسبي	260	459	13	accountinginformation المعلومة المحاسبية	117	256
5	financialreporting التقرير المالي	197	508	15	accountinghistory تاريخ المحاسبة	103	189
6	fairvalue القيمة العادلة	184	399	17	sustainability الاستدامة	98	247
7	corporategovernance حوكمة الشركات	164	413	18	smallandmedium-sizedenterprises (smes) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	90	183
8	accountingconservatism التحفظ المحاسبي	151	234	19	accountingresearch البحث المحاسبي	88	158
9	accountingstandards المعايير المحاسبية	150	365	20	financialaccounting المحاسبة المالية	83	192
10	accountinginformationsystems أنظمة المعلومات المحاسبية	131	219	20	accountingquality جودة المحاسبة	82	171

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Vosviewer

الشكل 5:خريطة الظهور المشترك للكلمات المفتاحية للمنشورات في المحاسبة

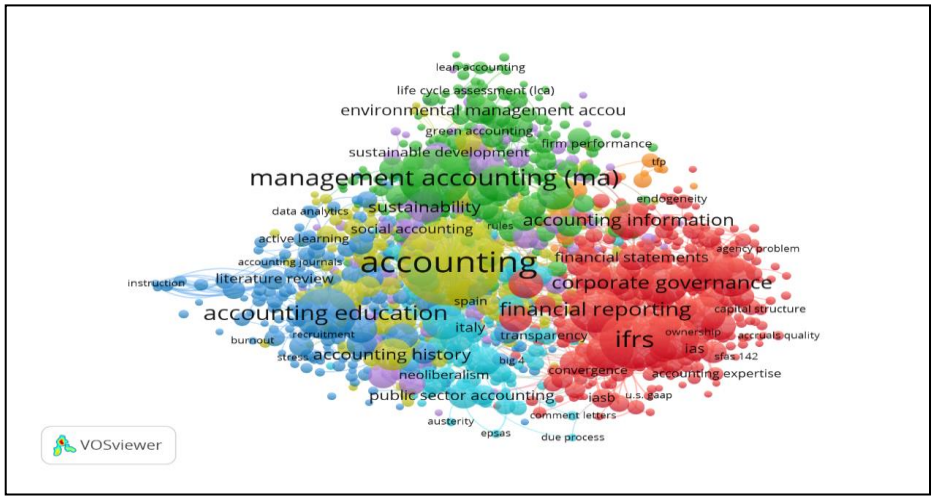

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد عل برنامج VOSviewer

لتمثيل العلاقات التي تربط الكلمات المفتاحية مع بعضها البعض يوضح لنا الشكل 05 خارطة الظهور المشترك للكلمات المفتاحية للمؤلف. تبين الخريطة أن هناك سبعة مجموعات أساسية، أكبر مجموعة هي باللون الأحمر وتضم كلمات مثل "معايير التقارير المالية الدولية IFRS"، "التقرير المالي"، "حوكمة الشركات"، "إدارة الأرباح"، "المعلومة المحاسبية"، حيث تضم هذه المجموعة الكلمات التي لها علاقة بالإفصاح المحاسبي، تليها المجموعة التي باللون الأصفر، والتي تنتمي إليها كلمة "المحاسبة" وهي تتوسط بقية المجموعات، وتضم كلمات مثل البحث المحاسبي، الأصول الثابتة، التدقيق، بلوكتشين، تاريخ المحاسبة، وغيرها من المصطلحات المرتبطة بكلمة محاسبة؛ ثالث أكبر مجموعة باللون الأخضر أهم كلماتها "المحاسبة الإدارية"،المحاسبة الإداريةالبيئية، الأداء المالي، المحاسبة اللينة، نظام معلومات المحاسبة الإدارية وغيرها فيما يتعلف بالمحاسبة الإدارية. المجموعة الزرقاء أهم كلماتها "التعليم المحاسبي"، "طلاب المحاسبة"، "الأخلاقيات"، "التعليم المختلط"، حيث أن هذه المجموعة تتطرق لموضوعات تعليم المحاسبة. أما المجموعات الثلاثة الأخرى فتضم كلمات مثل المساءلة، محاسبة القطاع العام، الاستدامة، الشفافية وغيرها.

الشكل 06يوضح خريطة التوزيع الزمني للكلمات المفتاحية في مجال المحاسبة، حيث يتبين أن أحدث الكلمات هي نظام المعلومات المحاسبية، الأداء المالي، الأداء البيئي، البيانات الكبيرة، محاسبة الاستدامة، بلوكتشين، معايير التقارير المالية الدولية للقطاع العام.

الشكل06: خريطة التوزيع الزمني للكلمات المفتاحية

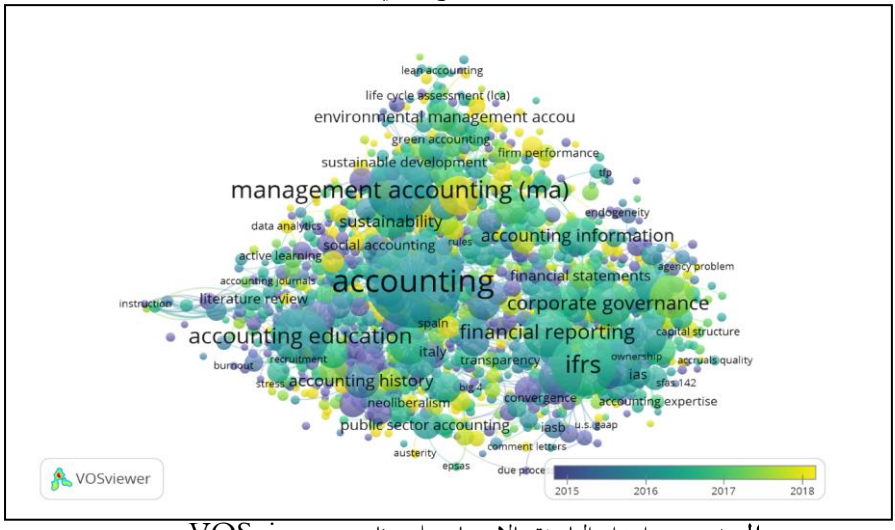

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد عل برنامج VOSviewer

ب. تحليل المصطلحات في البيانات النصية

الشق الثاني لتحليل المواضيع هو تحليل البيانات النصية، والمتمثلة في المصطلحات الواردة في عناوين المنشورات و/أو الملخصات. استعمل برنامج Vosviewer في التمثيل، بعد تحديد الحد الأدنى للظهور بعشرة (10) مرات واستعمال قاموس المرادفات، تم تمثيل 1831 كلمة من أصل 3051كلمة . يوضح الشكل شبكة الكلمات الأكثر ظهورا في عناوين المنشورات و/أو ملخصاتها، حيث نجد من أهم المصطلحات الدالة على المواضيع: "المعايير الدولية للتقارير المالية"، "التعليم المحاسبي"، "التدقيق"، "التحفظ"، "الانتاجية"، "التاريخ المحاسبي"، "المعايير الدولية للقطاع العام".

الشكل 07:خريطة المصطلحات في البيانات النصية

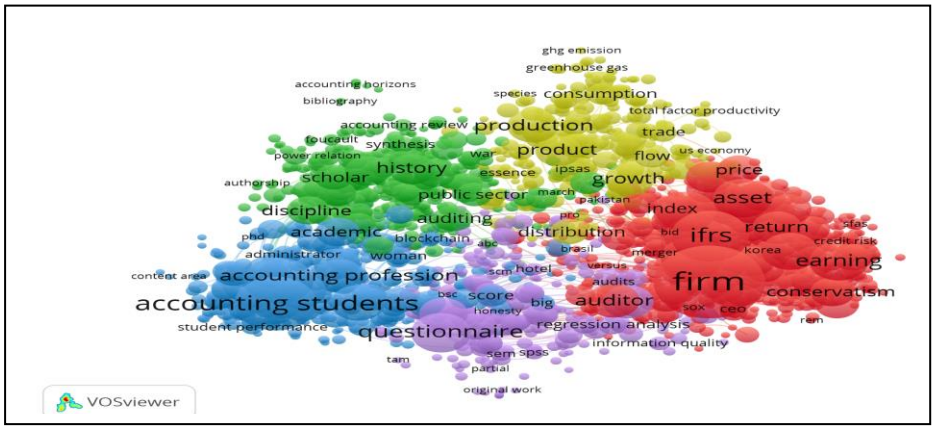

1.3. تحليل الاستشهاد

سيتم استخدام تحليل الاستشهاد لتحديد التوجه البحثي للمنشورات في مجال المحاسبة، حيث تمت معالجة تحليل الاستشهاد من خلال التطرق إلى مواضيع أكثر المنشورات استشهادا. بعد ترتيب المنشورات حسب عدد الاستشهادات، وتم اختيار العشرين منشورا الأولى كما هو موضح في الجدول06، إضافة إلى ذلك تم تحديد منهجية المنشور من حيث كونه نوعي أو كمي، وتحديد الهدف العام للمنشور.

نشرت المؤلفات في عدة مجلات متفرقة أهمها في مجلة Contemporaryaccounting reaserch (4 منشورات)،أما مجلة Journal of Accounting and Economics، ومجلة MarketingScience، و مجلة JournalofAccounting Research، ومجلة Accounting, Auditing &Accountability Journal(منشورين لكل مجلة). من ناحية المنهجية، كانت أغلب المنشورات كمية (13 منشور)، وأغلب المنشورات التي عالجت مواضيعها بالطريقة النوعية كانت عبارة عن مراجعة أدبيات. بالنسبة للمنشور الأكثر استشهادا فهو لـ LarckerD.F., Rusticus T.O.، و الذي نشر سنة 2010 تحت عنوان " حول استخدام المتغيرات الآلية في البحث المحاسبي " والذي تطرق لاستخدام طرق المتغير الآلي لفحص العلاقة بين الإفصاح وتكلفة رأس المال. بالنظر إلى متوسط الاستشهاد نجد أن مقال LoughranT., McdonaldB. المنشور سنة 2016 هو الأعلى استشهادا و الذي يحمل عنوان" التحليل النصي في المحاسبة والمالية: دراسة استقصائية" والذي كان عبارة عن مراجعة للأدبيات. أما بالنسبة لبقية المقالات الواردة في الجدول فيمكننا القول على العموم أن الاستهاد بها مرتفع، وقد في تطرقت مجملها لمواضيع مثل "جودة المعلومة المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية" ChaneyP.K., et al.(2010)، Kim J.-B., Zhang L (2016)، Ahmed A.S., et al.(2013)، BarthM.E., etal. (2012)، "المحاسبة الإبداعية والاحتيال" BrandtL. et al.(2012)، Dechow P.M., et al.(2011)، و Armstrong C.S., et al.(2010)، "محاسبة الاستدامة" Gray R.(2010)، و BurrittR.L., Schaltegger S.(2010)، و Bebbington J., Unerman J.(2018)، "المحاسبة عن الوسطاء" Johnson R.C., Noguera G. (2012)، "نماذج الاختيار في البحث المحاسبي" LennoxC.S., et al.(2012)، بالإضافة إلى مواضيع المحاسبة البيئية والأداء الإجتماعي ورأس المال البشري.

جدول06: العشرون (20) منشورا الأكثر استشهادا في مجال المحاسبة

الرقم	الكاتب/ السنة	العنوان	المجلة	المنهجية	الهدف	عدد الاستشهادات الإجمالي	متوسط الإستشهاد السنوي
1	Larcker D.F., Rusticus T.O. (2010)	On the use of instrumental variables in accounting research	Journal of Accounting and Economics	دراسة كمية	اقتراح سلسلة من الاختبارات للدراسات البحثية التي تستخدم طرقا لمتغير الآلي لفحص العلاقة بين الإفصاح عن الشركات وتكلفة رأس المال.	1007	83,9
2	Brandt L. et al. (2012)	Creative accounting or creative destruction? Firm-level productivity growth in Chinese manufacturing	Journal of Development Economics	دراسة كمية	تقديم أول مجموعة شاملة من تقديرات إنتاجية عوامل الإنتاج الإجمالية لقطاع التصنيع في الصين الذي يشمل دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية.	729	72,9
3	Johnson R.C., Noguera G. (2012)	Accounting for intermediates: Production sharing and trade in value added	Journal of International Economics	دراسة كمية	الجمع بين المدخلات والمخرجات وبيانات التجارة الثنائية لحساب محتوى القيمة المضافة للتجارة الثنائية، حيث أن نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي الصادرات هي مقياس لكثافة تقاسم الإنتاج عبر البلدان.	672	67,2
4	Dechow P.M., et al. (2011)	Predicting Material Accounting Misstatements	Contemporary Accounting Research	دراسة كمية	تطوير قاعدة بيانات شاملة للتحريف المالي وتحليل الخصائص المالية للشركات المضللة ووضع نموذج للتنبؤ بالتحريفات	640	58,2
5	Lennox C.S., et al. (2012)	Selection models in accounting research	Accounting Review	دراسة كمية	شرح التحديات المرتبطة بإجراء هيكمان (1979) للتحكم في تحيز الاختيار ، وتقييم جودة تطبيقه في البحث المحاسبي ، وتقديم إرشادات من أجل تنفيذ أفضل لنماذج الاختيار	627	62,7
6	Gray R. (2010)	Is accounting for sustainability actually accounting for sustainability...and how would we know? An exploration of narratives of organisations and the planet	Accounting, Organizations and Society	دراسة نوعية	الشروع في نقد ذاتي للمحاسبة من أجل الاستدامة من خلال فحص المعاني والتناقضات في التنمية المستدامة والتي بدورها تؤدي إلى اقتراح لتطوير روايات متعددة ومشروطة والتي بينما لم تعد واقعية أو شمولية ، تتحدى بشكل صريح الادعاءات المهيمنة لحركات الأعمال في مجال الاستدامة والتنمية المستدامة	603	50,2
7	Chintagunta P.K., et al. (2010)	The effects of online user reviews on movie box office performance: Accounting for sequential rollout and aggregation across local markets	Marketing Science	دراسة كمية	قياس تأثير التكافؤ والحجم والتباين لمراجعات المستخدمين عبر الشبكة الوطنية على أداء الأفلام على مستوى منطقة السوق المحددة	547	54,6
8	Loughran T., Mcdonald B. (2016)	Textual Analysis in Accounting and Finance: A Survey	Journal of Accounting Research	دراسة نوعية	مراجعة أدبيات التحليل النصي المعاصرة وإلقاء الضوء على مجالات البحث المستقبلي	521	85,3
9	Fiebig D.G., et al. (2010)	The generalized multinomial logit model: Accounting for scale and coefficient heterogeneity	Marketing Science	دراسة كمية	تطوير نموذج لوغاريتم متعدد الحدود معمم G-MNLيتداخل نموذج لوغاريتم متعدد الحدود S-MNL و نموذج اللوغاريتم متعدد الحدود المختلط MIXL. من خلال تقدير نماذج S-MNL و MIXL و G-MNL على 10 مجموعات بيانات	506	42,2
10	Chaney P.K., et al. (2011)	The quality of accounting information in politically connected firms	Journal of Accounting and Economics	دراسة كمية	إثبات أن جودة الأرباح التي أبلغت عنها الشركات المرتبطة سياسياً هي أقل بكثير من جودة الشركات المماثلة غير المرتبطة	497	45,2
11	Guthrie J., et al. (2012)	Reflections and projections: A decade of Intellectual Capital Accounting Research	British Accounting Review	دراسة نوعية	مراجعة ونقد مجال أبحاث محاسبة رأس المال الفكري، وتسليط الضوء على العديد من الأنماط المثيرة للاهتمام والاتجاهات المقلقة في مجال رأس المال الفكري.	423	42,3
12	Armstrong C.S., et al. (2010)	Chief Executive Officer Equity Incentives and Accounting Irregularities	Journal of Accounting Research	دراسة كمية	تبحث في ما إذا كانت المكتبات والتعويضات القائمة على حقوق المساهمين للرئيس التنفيذي توفر حوافز للتلاعب بالتقارير المحاسبية	392	32,7
13				دراسة نوعية	مناقشة التطور الحالي لبحوث محاسبة الاستدامة، وتحديد المسارات الخرجة والإدارية، وتقييم مستقبل محاسبة الاستدامة وإعداد التقارير	351	29,2
14				دراسة كمية	دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي و مخاطر انهيار أسعار الأسهم في السوق	332	55,3

15	Ahmed A.S., et al. (2013)	Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Preliminary evidence	Contemporary Accounting Research	دراسة نوعية	تقديم أدلة على الآثار الأولية للتبني الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSعلى جودة المحاسبة بمجموعة واسعة نسبيًا من الشركات من 20 دولة التي اعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام 2005 مقارنة بمجموعة مرجعية من الشركات من البلدان التي لم تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. متطابقة مع قوة الإنفاذ القانوني ، والصناعة ، والحجم ، والأداء المحاسبي.	325	36,1
16	Dhaliwal D., et al. (2010)	The association between accruals quality and the characteristics of accounting experts and mix of expertise on audit committees	Contemporary Accounting Research	دراسة كمية	دراسة كيفية تأثر دور الوكالة لخبراء المحاسبة بتركيز الاعتماد على الموارد للخبراء الماليين غير المحاسبين (الماليين والإشرافيين) في لجان المراجعة. باستخدام بيانات post Sarbanes-Oxley	321	26,7
17	Barth M.E., et al. (2012)	Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?	Journal of Accounting and Economics	دراسة كمية	تبحث فيما إذا كان تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل الشركات غير الأمريكية ينتج عنه مبالغ محاسبية مماثلة لتلك الناتجة عن تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة من قبل الشركات الأمريكية	309	30,9
18	Bebbington J., Unerman J. (2018)	Achieving the United Nations Sustainable Development Goals: An enabling role for accounting research	Accounting, Auditing and Accountability Journal	دراسة نوعية	إنشاء وتعزيز دور المحاسبة الأكاديمية في السعي لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ((SDGs، والتي تحدد أهم نقطة انطلاق لفهم وتحقيق طموحات التنمية البيئية والبشرية	302	75,5
19	Muller N.Z., et al. (2011)	Environmental accounting for pollution in the United States economy	American Economic Review	دراسة كمية	تقدم إطارا لتضمين العوامل الخارجية البيئية في نظام الحسابات القومية، حيث تقدر أضرار تلوث الهواء لكل صناعة في الولايات المتحدة. وتحدد نموذج التقييم المتكامل الأضرار الهامشية لانبعاثهما تلوث الهواء في الولايات المتحدة والتي تتضاعف أضعاف كمية الانبعاثات من قبل الصناعة لحساب الأضرار الإجمالية.	274	24,9
20	Garcia-Castro et al. (2010)	Does social performance really lead to financial performance? Accounting for endogeneity	Journal of Business Ethics	دراسة نوعية	دراسة العلاقة التجريبية بين الأداء الاجتماعي للشركة وأدائها المالي	274	22,8

المصدر: من إعداد الباحثة

4. خاتمة

قدمت هذه الدراسة ، نظرة تقييمية شاملة حول البحوث والنشر في مجال المحاسبة من خلال استخدام التحليل الببليومتري للفترة من 2010 إلى 2021، فشمل التحليل 8390 منشور في قاعدة بيانات Scopus، حيث كانت هذه المنشورات لـ13697 مؤلف، وغطت 123 دولة ؛ وقدمت الدراسة نتائج التحليل الببليومتري باستعمال برنامج VOSviewer.

بينت الدراسة أن إنتاج المنشورات في مجال المحاسبة، في تزايد مستمر خاصة منذ سنة2017، حيث أن هنالك تعاون كبير بين المؤلفين في مجال النشر، الأمر الذي يبرز الأهمية المتزايدة لهذه البحوث بالنظر إلى تزايد العدد التراكمي لها خلال فترة الدراسة. حيث تمت الإشارة إلى وجود الكثير من البحوث التعاونية في مجال المحاسبة كما ان هنالك شبكات تعاون كبيرة بين المؤلفين (سبعة عشر مجموعة).

بينت الدراسة كذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا تتصدر النشر في مجال المحاسبة، وهي أيضا الدول الرئيسة في شبكة تعاون الدول ، نظرا لعدة عوامل من

بينها عامل اللغة كون النشر في قواعد البيانات كقاعدة Scopus يكون باللغة الإنجليزية. تليها الدول غير الناطقة باللغة الإنجليزية.

بالنسبة لحداثة النشر والتعاون بين الدول فالنتائج التي تم التحصل عليها من خريطة التوزيع الزمني للمنشورات والتعاون تثبت النتيجة السابقة؛ حيث كانت المجموعة التي تضم الدول العربية تعتبر الأحدث من حيث النشر في المحاسبة والتعاون الدولي، على عكس المجموعة التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة وأستراليا.

المجلات الأكثر نشرا خلال هذه الفترة كانت

Contemporary accounting reaserch ،Journal of Accounting and Economics ،Marketing Science ،Journal of Accounting Research ، Accounting, Auditing & Accountability .

مجالات البحث الأساسية التي يمكن تمييزها في بحوث المحاسبة هي: المعايير الدولية للتقارير المالية، جودة المعلومة المحاسبية، التعليم المحاسبي، التاريخ المحاسبي، حيث إذا نظرنا إلى المنشورات في المحاسبة نجدها تنتمي لأحد المجموعات السابقة أو أكثر.

وأخيرا، تبقى نتائج هذه الدراسة مرتبطة بالقيود الخاصة بالتحليل الببليومتري المستخدم، إضافة إلى أننا أجرنا هذه الدراسة في إطار قاعدة بيانات Scopusفقط ويمكن أن تختلف النتائج بالنظر إلى قاعدة بيانات أخرى.

5. قائمة المراجع

جفال، خالد. (2019). درسة ببليومترية لخمس وثلاثين سنة من البحث في مجال التعليم المحاسبي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. المجلد 06. العدد 03. ص ص. 199-220.

Ahmed, A. S., Neel, M., & Wang, D. (2013). Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Preliminary evidence. *Contemporary accounting research*, *30*(4), 1344-1372.

Anridho, N. (2018). Bibliometric analysis of digital accounting research. *The International Journal of Digital Accounting Research*, *18*, 141-159.

Armstrong, C. S., Jagolinzer, A. D., & Larcker, D. F. (2010). Chief executive officer equity incentives and accounting irregularities. *Journal of Accounting Research*, *48*(2), 225-271.

Baldvinsdottir, G., Hagberg, A., Johansson, I. L., Jonäll, K., & Marton, J. (2011). Accounting research and trust: a literature review. *Qualitative Research in Accounting & Management*.

Barth, M. E., Landsman, W. R., Lang, M., & Williams, C. (2012). Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?. *Journal of accounting and economics*, *54*(1), 68-93.

Bebbington, J., & Unerman, J. (2018). Achieving the United Nations Sustainable Development Goals: an enabling role for accounting research. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*.

Brandt, L., Van Biesebroeck, J., & Zhang, Y. (2012). Creative accounting or creative destruction? Firm-level productivity growth in Chinese manufacturing. *Journal of development economics*, *97*(2), 339-351.

Burritt, R. L., & Schaltegger, S. (2010). Sustainability accounting and reporting: fad or trend?. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*.

Chaney, P. K., Faccio, M., & Parsley, D. (2011). The quality of accounting information in politically connected firms. *Journal of accounting and Economics*, *51*(1-2), 58-76.

Chenhall, R. H., & Smith, D. (2011). A review of Australian management accounting research: 1980–2009. *Accounting & Finance*, *51*(1), 173-206.

Chintagunta, P. K., Gopinath, S., & Venkataraman, S. (2010). The effects of online user reviews on movie box office performance: Accounting for sequential rollout and aggregation across local markets. *Marketing science*, *29*(5), 944-957.

de Villiers, C., & Hsiao, P. C. K. (2018). A review of accounting research in Australasia. *Accounting & Finance*, *58*(4), 993-1026.

Dechow, P. M., Ge, W., Larson, C. R., & Sloan, R. G. (2011). Predicting material accounting misstatements. *Contemporary accounting research*, *28*(1), 17-82

Dhaliwal, D. A. N., Naiker, V. I. C., & Navissi, F. (2010). The association between accruals quality and the characteristics of accounting experts and mix of expertise on audit committees. *Contemporary accounting research*, *27*(3), 787-827.

Fiebig, D. G., Keane, M. P., Louviere, J., & Wasi, N. (2010). The generalized multinomial logit model: accounting for scale and coefficient heterogeneity. *Marketing science*, *29*(3), 393-421.

Garcia-Castro, R., Arino, M. A., & Canela, M. A. (2010). Does social performance really lead to financial performance? Accounting for endogeneity

Gray, R. (2010). Is accounting for sustainability actually accounting for sustainability… and how would we know? An exploration of narratives of organisations and the planet. *Accounting, organizations and society*, *35*(1), 47-62.

Guthrie, J., Ricceri, F., & Dumay, J. (2012). Reflections and projections: a decade of intellectual capital accounting research. *The british accounting review*, *44*(2), 68-82.

Han, J., Kang, H. J., Kim, M., & Kwon, G. H. (2020). Mapping the intellectual structure of research on surgery with mixed reality: Bibliometric network analysis (2000–2019). *Journal of Biomedical Informatics*, *109*, 103516.

Hsiao, P. C. K., de Villiers, C., Horner, C., & Oosthuizen, H. (2022). A review and synthesis of contemporary sustainability accounting research and the development of a research agenda. *Accounting & Finance*.

Hsiao, P. C. K., de Villiers, C., Horner, C., & Oosthuizen, H. (2022). A review and synthesis of contemporary sustainability accounting research and the development of a research agenda. *Accounting & Finance*.

Johnson, R. C., & Noguera, G. (2012). Accounting for intermediates: Production sharing and trade in value added. *Journal of international Economics*, *86*(2), 224-236.

Kim, J. B., & Zhang, L. (2016). Accounting conservatism and stock price crash risk: Firm-level evidence. *Contemporary accounting research*, *33*(1), 412-441.

Larcker, D. F., & Rusticus, T. O. (2010). On the use of instrumental variables in accounting research. *Journal of accounting and economics*, *49*(3), 186-205.

Lennox, C. S., Francis, J. R., & Wang, Z. (2012). Selection models in accounting research. *The accounting review*, *87*(2), 589-616.

Loughran, T., & McDonald, B. (2016). Textual analysis in accounting and finance: A survey. *Journal of Accounting Research*, *54*(4), 1187-1230.

Marston, C. L., & Shrives, P. J. (1991). The use of disclosure indices in accounting research: a review article. *The British Accounting Review*, *23*(3), 195-210.

Merigó, J. M., & Yang, J. B. (2017). Accounting research: A bibliometric analysis. *Australian Accounting Review*, *27*(1), 71-100.

Muller, N. Z., Mendelsohn, R., & Nordhaus, W. (2011). Environmental accounting for pollution in the United States economy. *American Economic Review*, *101*(5), 1649-75.

O'Connell, B. T., De Lange, P., Martin-Sardesai, A., & Agyemang, G. (2020). Measurement and assessment of accounting research, impact and engagement. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, *33*(6), 1177-1192.

Rodrigues, M., do Céu Alves, M., Oliveira, C., Vale, V., Vale, J., & Silva, R. (2021). Dissemination of social accounting information: A bibliometric review. *Economies*, *9*(1), 41.

Schaltegger, S., Gibassier, D., & Zvezdov, D. (2013). Is environmental management accounting a discipline? A bibliometric literature review. *Meditari accountancy research*.

Secinaro, S., Dal Mas, F., Brescia, V., & Calandra, D. (2021). Blockchain in the accounting, auditing and accountability fields: a bibliometric and coding analysis. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*.

Varma, A., Piedepalumbo, P., & Mancini, D. (2021). Big Data and Accounting: A Bibliometric Study. *International Journal of Digital Accounting Research*, *21*.

VYSOCHAN, O., HYK, V., VYSOCHAN, O., & OLSHANSKA, M. (2021). Sustainability Accounting: A Systematic Literature Review and Bibliometric Analysis. *Quality-Access to Success*, *22*(185).

Wang, S., Tang, X., Zhang, B., & Wang, W. (2021). Accounting and Management of Natural Resource Consumption Based on Input-Output Method: A Global Bibliometric Analysis. *Frontiers in Energy Research*, *9*, 628321.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
المجلد: 6/ العدد2/ أكتوبر 2022، ص ص409-430
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

قياس عدم التماثل في أثر الادخار العائليعلى الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970- 2020)

Measuring the Impact of the Family Saving Asymmetry on Private Consumption in Algeria during the Period 1970-2020

شرون عزالدين*
Cherroun azzeddine
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة-الجزائر-
a.cherroune@univ-skikda.dz

بوالكور نورالدين
Boulkour noureddine
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة-الجزائر-
nboulkour@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/05/30 *تاريخ القبول:2022/09/28* *تاريخ النشر:2022/10/10*

الملخص :

سعت هذه الدراسة إلى البحث في قياس تحليل عدم التماثل في الأثر الذي يخلفه الادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2020)، باستخدام نموذج NARDL.

من خلال القيام بالدراسة القياسية تم التوصل إلى أن هناك أثرين للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص، أثر سالب والآخر موجب، وأن العلاقة بين الأثرين للادخار العائلي مع الاستهلاك الخاص في المدى القصير والمدى الطويل علاقة طردية،حيث أن زيادة الأثر السلبي للادخار العائلي بـ: 1% يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص بـ: 3,1%، بينما زيادة الأثر الايجابي للادخار العائلي بـ: 1% يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص بـ: 4,49%.

الكلمات الرئيسية: الاستهلاك الخاص، نموذج NARDL، الادخار العائلي، عدم تماثل الأثر.

تصنيف JEL: N03،E21

Abstract :

This study aims to analyze the impact of the family saving asymmetry on private consumption in Algeria during the period 1970-2020, using the NARDL model. The study suggested two effects of family saving on private consumption; negative and positive. The study also indicated that the relationship between the two effects and the private consumption in the short and long term is direct, where an increase of 1% in the negative impact of family saving leads to an increase of 3.1% in private consumption; while an increase of 1% in the positive effect of family saving leads to an increase of 4.49% in private consumption.

Keywords: Private Consumption, NARDL Model, Family Saving, , Asymmetry of impact.

JEL classification codes: E21,N 03.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر تعزيز النشاط الاقتصادي هدفا أساسيا تسعى إليه الحكومات والدول، ويعتبر الاستهلاك الخاص الأساس القاعدي الذي يلعب دورا محوريا في ذلك. ويتحقق ذلك من خلال دعمه للطلب الكلي الفعال الذي يحفّز العرض الإنتاجي الوطني، للرفع من النمو الاقتصادي في أي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية. حيث نجد بأن الاستهلاك الخاص يساهم في التأثير على القدرة الإنتاجية الوطنية في المدى الطويل، ويقدم لنا معلومات أنية عن مستوى النشاط الاقتصادي وتقلبات الاقتصاد الكلي، وهو محور الحلول المقترحة لمعالجة أهم القضايا المتعلقة بالدورة التجارية.

إن تشخيص ظاهرة الاستهلاك الخاص في الجزائر وتحديد العوامل المؤثرة فيه، يتطلب تحليل وفهم النظريات الاقتصادية المفسرة له، مما يسمح لنا بوضع نموذج اقتصادي دقيق، على أساس العوامل المؤثرة والمحددة له، فالمشكلة الجوهرية هنا تكمن في تعدد المتغيرات الاقتصادية المفسرة للاستهلاك الخاص في الجزائر، لذا ينبغي علينا التحقق واختبار العلاقة بين الاستهلاك الخاص والمتغيرات الاقتصادية، من جهة، ومعرفة العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير كبير عليه من جهة أخرى، مثل: الادخار العائلي. وبالتالي:

هل هناك اختلاف بين الآثار السلبية والإيجابية للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من جملة من الفرضيات أهمها على الإطلاق:

- توجد دلالة إحصائية بين الاستهلاك الخاص في الجزائر و الادخار العائلي؛
- هناك أثر واحد فقط للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر؛
- هناك أثرين للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر، أثر موجب والأخر سالب، والأثر الموجب أكبر من الأثر السالب في المديين الطويل والقصير؛
- العلاقة بين الاستهلاك الخاص في الجزائر والآثار الايجابية والسلبية للادخار العائلي هي وفق المنطق الاقتصادي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- اختبار الفرضيات التي تفسر طبيعة العلاقة بين الاستهلاك الخاص في الجزائر والادخار العائلي؛

– التحليل والكشف عن طبيعة واتجاه الآثار الذي تخلفه الادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2020)؛

– معرفة نسبة إسهام الادخار العائلي في الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ2020)؛

– معرفة فيما إذا كانت العلاقة بين الاستهلاك الخاص في الجزائر والآثار المختلفة للادخار العائلي هي وفق المنطق الاقتصادي أم لا.

أهمية الدراسة: لموضوع دراستنا أهمية بالغة، خاصة في ظل سعي الجزائر للنهوض بالقطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تحل محل القطاع النفطي، مما استدعي ضرورة دراسة العوامل المؤثرة في الطلب الكلي الفعال، والذي يشكل الاستهلاك الخاص أحد أهم العناصر التي يتجسد من خلالها في الاقتصاد الوطني، لذا كان لابد من دراسته وقياس العلاقة بينه وبين أهم محدداته من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية (الادخار العائلي). فهذه الدراسة تعطينا فكرة دقيقة ومتطورة عن أهم محددات الاستهلاك الخاص في الجزائر (الادخار العائلي)، وتقدم لنا تحليل قياسي حديث من شأنه أن يساهم بفعالية كبيرة في وضع الحلول الكفيلة من أجل الرفع من فعاليته وتحسين وترشيد مستوياته على المدى القصير والطويل، في فترات الانكماش والانتعاش الاقتصادي، كما تحدد لنا أولويات السياسات الاقتصادية الملائمة لدفع مستويات النشاط الاقتصادي.

الدراسات السابقة:إن الدراسات التي عالجت موضوع محددات الاستهلاك الخاص في مختلف دول العالم، كثيرة و متعددة، لكن ما يعاب على هذه الدراسة أنها تأثرت بالروتينية العلمية في معالجة هذا الموضوع وأهم هذه الدراسات نجد:

– دراسة (سمارة، 2015)، حول العلاقة بين الدخل المتاح والاستهلاك وتقدير دالة الاستهلاك في فلسطين خلال الفترة (1994 ـ 2013)، وقد توصلت الدراسة إلى أنه في المدى القصير كل زيادة بوحدة واحدة لكل من إجمالي الدخل المتاح والاستهلاك السابق فإن الاستهلاك الحالي يزداد على التوالي بمقدار 0.44 وحدة و0.62 وحدة، وفي المدى الطويل لا يختلف الأمر كثيرا عن المدى القصير، حيث نجد أن زيادة إجمالي الدخل المتاح والاستهلاك السابق بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الحالي على التوالي بمقدار 0.45 وحدة و0.55 وحدة.

– دراسة (الحسن، 2016)، حول تطبيق نماذج الانحدار المتعدد على دالة الاستهلاك في السودان للفترة (1985 – 2012)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك وكل من الدخل المتاح وحجم الاستهلاك، ووجود علاقة عكسية ذات

دلالة إحصائية بين الاستهلاك وكل من الادخار والتضخم وسعر الصرف، حيث أن النموذج المقدر خلال الفترة هو أفضل نموذج لدالة الاستهلاك في السودان.

– دراسة (الحمداني، 2014)، حول تقدير دالة الاستهلاك الكلية العراقية وقياس العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الاستهلاكي: دراسة استطلاعية في بغداد خلال الفترة (1990 – 2011)، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن الدخل يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك الكلي في العراق خلال فترة الدراسة، حيث أن كل زيادة في الدخل بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي بـ: 0.886.

– دراسة (بشرول، 2011)، حول تقدير الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2009) باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه إضافة إلى الدخل والثروة هناك محددات أخرى للإنفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال فترة الدراسة وهم: التضخم، الدخل المتوقع، الدخل العائلي المتاح لسنوات سابقة، استهلاك السنوات السابقة.

– دراسة (Zafar,Tanweer, 2017)، حول تحليل السلاسل الزمنية لدالة الاستهلاك الكلي في باكستان خلال الفترة (1973 – 2010)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مستقرة وطردية بين الدخل والاستهلاك وأن الاستهلاك الحالي يعتبر مؤشر جيد للتنبؤ بالاستهلاك المستقبلي.

– دراسة (Asmaddy, Abubaker, 2015)، حول العلاقة بين الدين الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص في ماليزيا خلال الفترة (1970 – 2012) في المديين القصير والطويل، باستخدام أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وكل من: الدخل العائلي المتاح، الاستهلاك العام في المدى الطويل، بينما توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وكل من: الدين الحكومي، الدخل العائلي المتاح، وعلاقة عكسية مع الاستهلاك العام في المدى القصير.

– دراسة (Alice, 2013)، حول تقدير دالة الاستهلاك باستخدام فرضية الدخل المطلق لكينز في كينيا خلال الفترة (1992 . 2011)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدخل المطلق هو المحدد الأساسي للاستهلاك العائلي في كينيا خلال فترة الدراسة.

– دراسة (Khan and al, 2015)،حول تقدير دالة الاستهلاك في كل من: بنغلادش، الهند، نبال، باكستان وسيريلانكا، خلال الفترة (1971 . 2013)، وقد توصلت الدراسة إلى أنه على المدى القصير فإن الدخل الحالي هو المحدد الرئيسي للاستهلاك العائلي في كل من:

بنغلادش، الهند، نبال، باكستان وسيريلانكا، بينما على المدى الطويل فإن الدخل الدائم هو المحدد الأساسي للدول المدروسة خلال فترة الدراسة.

– دراسة (Luke, 2012)،حول دالة الاستهلاك في مالطا ـ دراسة وتحليل ـ خلال الفترة (2002 ـ 2011) في إطار نموذج ECM باستخدام بيانات فصلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدخل و الثروة هما المحددان الأساسيان للاستهلاك العائلي في مالطا في المدى القصير خلال فترة الدراسة.

– دراسة (Josef, Siyan, 2018)، حول تحليل محددات الاستهلاك في نيجيريا، وكانت الدراسة تهدف إلى تحليل السلوك الاستهلاكي للأسر الفردية في مجتمعات نيجيريا في مقابل العوامل التي تؤثر بشكل ضعيف أو قوي على القرارات الاستهلاكية، وقد استخدمت الدراسة عينة تتكون من 500 عائلة، وقد توصلت إلى أن الأفراد لا يتصرفون وفق النماذج الاستهلاكية الأساسية، وإنما يعتمدون في استهلاكهم على أنماط الاستهلاك غير الدائم وعلى الضروريات.

– دراسة (Rostam, Mostafizur, 2015)، حول تحليل دالة الاستهلاك في المدى القصير وتعديليها مع بعض الافتراضات الخاصة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لتحديد الاستهلاك العائلي بشكل دقيق فإنه ينبغي تحديد مستوى الادخار والاستثمار الذي يعتمد بطبيعة الحال على مستوى الدخل، من أجل صياغة سياسة الاقتصاد الكلي بشكل دقيق، والتي تكون لها تأثير كبير في مستوى النشاط الاقتصادي.

– دراسة (Khan and al, 2015)، حول محددات دالة الاستهلاك في كل من الصين والدول السبعة الكبار خلال الفترة (1985 ـ 2013) باستخدام نماذج ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الثروة هي أهم المحددات الأساسية للاستهلاك في المديين القصير والطويل، كما أن لسعر الفائدة الحقيقي ومعدل البطالة تأثير سلبي على الاستهلاك الخاص في المديين القصير والطويل، في كل من الصين والدول السبعة الكبار خلال فترة الدراسة، بغض النظر عن كندا.

– دراسة (Behnam, Saman, 2016)،حول تقدير دالة الاستهلاك الخاص في إيران (1978 ـ 2012) باستخدام منهج الحدود للتكامل المشترك في إطار نموذج ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم هما المحددان الأساسيان للاستهلاك الخاص في إيران خلال فترة الدراسة في المديين القصير والطويل.

2.الجانب النظري للدراسة:

1.2.تطور الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2020)

لقد عرفت الفترة (1970 – 1973) استقرارا في الاستهلاك الخاص حيث تزامنت هذه الفترة مع تنفيذ المخطط الرباعي الأول، ثمليعرف مستوى الاستهلاك الخاص بعد ذلك ارتفاعا محسوسا خلال الفترة (1974-1978) والتي توافقت مع المخطط الرباعي الثاني. أما خلال الفترة الممتدة من (1980-1989) والتي تزامنت مع تنفيذ المخططين الخماسي الأول (1980 – 1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989)، فقد تحقق في الفترة الموافقة للمخطط الخماسي الأول نمو هامفي الاستهلاك الخاص، أما الفترة الموافقة للمخطط الخماسي الثاني فقد عرفت انخفاض في الاستهلاك الخاص.

عرفت الفترة الممتدة من (1990-1993) ارتفاع محسوس في مستوى الاستهلاك الخاص مقارنة بالفترة السابقة، بينما الفترة الموافقة لمرحلة التثبيت (1994-1995) فقد شهدت انخفاض في معدل نمو الاستهلاك الخاص، أما خلال الفترة الممتدة من(1999-2004) فقد انخفض خلالها متوسط نمو الاستهلاك الخاص ليعرف متوسط نمو الاستهلاك الخاص استقرارا خلال الفترة(2005- 2009). (بشرول، 2011: 43- 46). أما خلال الفترة (2010-2020)، بلغ الاستهلاك الخاص أقصاه في الجزائر وبوتيرة سريعة، وبقي الاستهلاك الخاص محافظ على نسق الارتفاع حتى عام 2019، إلا أنه سجل انخفاض محسوس سنة 2020،كما يوضحه الشكل الأتي:

الشكل رقم (01): تطور الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970 . 2020)

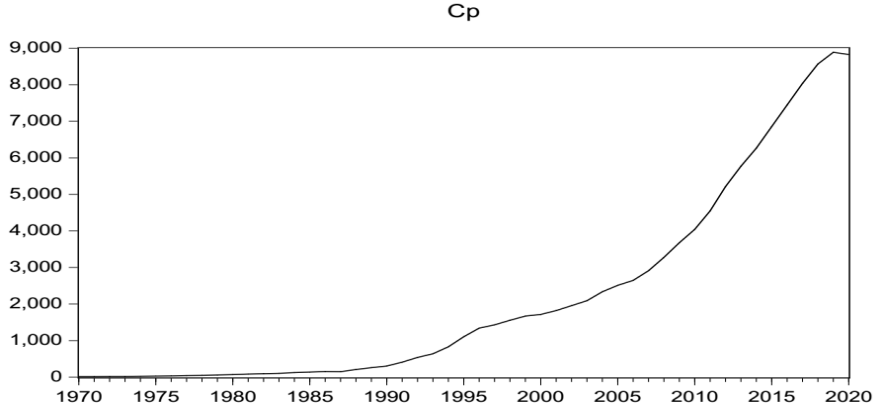

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 10

2.2.تطور الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2020)

يمكن تقسيم تطور الادخار العائلي في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

1.2.2.المرحلة الأولى وتمتد من سنة 1970 إلى سنة 1989:

حيث نجد أن الادخار العائلي بداية من عام 1970 كان يتطور بوثيرة ضعيفة بسبب ضعف الحوافز الادخار والأوعية الادخارية آنذاك، بداية 1979 عرف الادخار العائلي ارتفاع لابأس به نتيجة ارتفاع الدخل المتاح لدى غالبية أفراد المجتمع، واستمر هذا الانتعاش في الادخار العائلي حتى عام 1989.

2.2.2.المرحلة الأولى وتمتد من سنة 1990 إلى سنة 1999:

في سنة 1990 كان الادخار العائلي قد انخفض بسبب التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري من تحولات ومشاكل اجتماعية وأمنية، لكن بعد سنة 1990 ارتفع الادخار العائلي من جديد واستمر حتى عام 1994 أين عاود الانخفاض من جديد، بداية من سنة 1995 تحسن مستوى الادخار العائلي بشكل محسوس واستمر في ذلك حتى عام 1999 لكن بوتيرة أقل من الوتيرة الذي شهدها مابين 1990 و 1994.(سلامي، شيخي، 2008: 138).

3.2.2.المرحلة الثالثة وتمتد من سنة 2000 إلى سنة 2020:

خلال هذه المرحلة وبالضبط من سنة 2000 حتى عام 2014 بلغ الادخار العائلي أقصاه في الجزائر وبوتيرة سريعة،لكن في عام 2015 كان الادخار العائلي قد حقق انخفاض محسوس بسبب انخفاض أسعار البترول و ظهور بوادر لأزمة اقتصادية في الأفق واستمر ذلك حتى عام 2020. كما يوضحه الشكل الأتي:

الشكل رقم (02): تطور الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 . 2020)

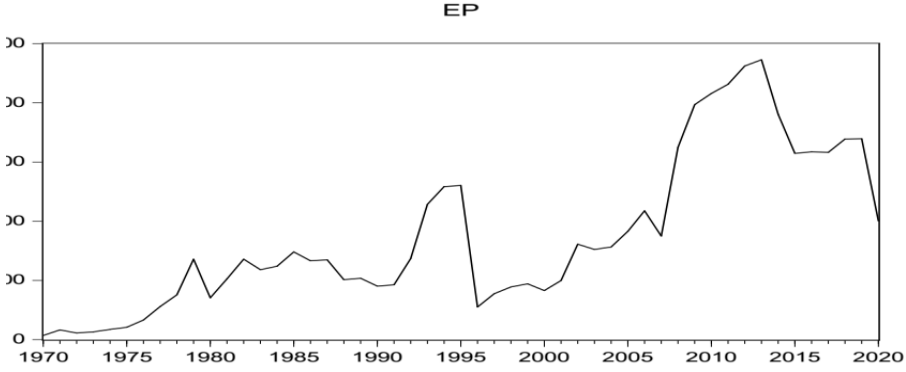

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 10

3.الجانب التطبيقي للدراسة:

1.3.نموذج الدراسة:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية (ARDL) الذي طورها كل من: Shinand and Sun(1998)، Pesaran (1997)، Pesaran et Al (2001).إذ أن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملاءمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 48 مشاهدة ممتدة من عام 1970 إلى 2020.

نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل.

تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في إتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة للاستقرار؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدودTest Bounds؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذجARDL ؛
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ARDL ـ ECM؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات.

1.1.3. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة للاستقرار:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها. لقد تم استخدام اختبار ديكى ـ فوللر المطور واختبار فيليب بيرون،لاختبار وجود جذر الوحدة أو الإستقرارية في جميع متغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية

العدم بان المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي انه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بان المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي انه مستقر.

2.1.3.منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

حسب (Pesaran) فإن اختبار الحدود في إطار نموذج (ARDL) يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)أو خليط من الاثنين.حيث يتمثل الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار في: أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، كما أن طريقة (Pesaran) تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك. ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار (UCEM) يقدم (Pesaran)نموذج لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود.

يتضمن اختبار نموذج (ARDL)في الأول، اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل بعدها إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج:

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5$$

3.1.3.تقدير نموذج التوازن في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL:

بعد التأكد من وجود فقط علاقة وحدة التكامل المشترك بين المتغيرات يتم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج (ARDL)، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقبل اعتماد نموذج (ARDL) لاستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

- اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقيBG؛

- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH؛

- اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية Jarque – Bera؛

- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey Reset.

4.1.3تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ARDL ـ ECM:

لغرض قياس العلاقة قصيرة الأمد، يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، حيث أن هذا النموذج له ميزتان: الأولى:هي قياس العلاقة قصيرة الأمد والثانية: هي أنهيقيس سرعة التعديل لإعادةالتوازن في النموذج الديناميكي.

5.1.3. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات Stability Test:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما: تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من: (CUSUM)و(CUSUM of Squares)داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95%. (طالبي، برقوقي، 2015: 13 ـ 23).

أما إذا توصلنا عند اختبارنا للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام منهج الحدود، إلى قبول الفرض الصفري بأنه لا توجد هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج،بمعنى:

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5$$

فإننا ننتقل إلى تقدير العلاقة غير الخطية بين متغيرات الدراسة باستخدام **نموذج (NARDL)** وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- تحديد فترات إبطاء النموذج باستخدام المعايير: HQ, SC, AIC, FPE, LR، بمعنى أخر تحديد النموذج الأمثل للتقدير بالاعتماد على معيار AIC، بالاعتماد على نتائج تقدير ARDL.

– تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة Make NARDL، المشتقة من التقدير بواسطة نموذج ARDL.

– تقدير نموذج الأجل الطويل لنموذجNARDL، باستخدام الصيغة Long Run Form.

– التأكد من جودة أداء هذا نموذج NARDL، بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

– اختبار التكامل المتزامن باستخدام اختبار Wald Test

– اختبار عدم التماثل أو عدم التناظر باستخدام (Wald Test)، للتأكد من وجود تماثل في العلاقة بين متغيرات النموذج وعليه نقبل H_0، أو عدم وجود تماثل في العلاقة بين متغيرات النموذج و بالتالي نقبل H_1 .

– اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقيBG

– اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH

– اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية Jarque – Bera

– اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey Reset.

– اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات: CUSUM وCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95%.

– تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج NARDL، NARDL ـ ECM، باستخدام الصيغة Error Correction Form.

2.3. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1.2.3. متغيرات الدراسة:

. الاستهلاك الخاص(Cp): مجمل إنفاق الأفراد أو العائلات والقطاع الخاص على السلع الاستهلاكية خلال فترة معينة، فهو يشمل مجمل السلع الاستهلاكية المشتراة التي يظل معظمها قابلا للاستهلاك والاستخدام بعد نهاية الفترة التي نحن بصددها.

. الادخار العائلي (EP): ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل للإنفاق على السلع الاستهلاكية، ويتم الاحتفاظ به في صور عدة مثل النقود السائلة، حسابات جارية وحسابات الادخار.

2.2.3. حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري والمتمثلة في: الاستهلاك الخاص(Cp)، الادخار العائلي (EP)، كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذين المؤشرين خلال الفترة (1970 ـ 2020).

3.2.3. مصادر البيانات: تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (الاستهلاك الخاص(Cp)، الادخار العائلي (EP)) من الجهات المتخصصة مثل: صندوق النقد العربي، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية. وقد غطت هذه البيانات الفترة (1970 ـ 2020).

4.2.3. معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EVIEWS10) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة.

3.3. تحليل نتائج الدراسة القياسية:

1.3.3.اختبار جذر الوحدة: يهدف اختبار جدر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم: اختبار فيليبس بارون، والجدول رقم (01) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

الخصائص / المتغيرات	P.P		intercept	Prob	Trend and intercept	Prob	None	Prob
CP	I(0)	t	4.822917	1.0000	0.516300	0.9991	6.989442	1.0000
	I(1)	t	-4.926833	0.0002	-5.462200	0.0003	-1.637638	0.0952
EP	I(0)	t	-1.774898	0.3884	-2.079602	0.5452	-0.648787	0.4312
	I(1)	t	-5.761722	0.0000	-5.720492	0.0001	-5.851395	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة بأن لها جذر الوحدة ويمكن رفض هذا الفرض بالنسبة للفرق الأول لهذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة(I(1، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

2.3.3. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحّد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرض البديل، ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ويوجد تكامل مشترك

بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود.(Pesaran, SHin, Richard, 2001, 300)

والجدول رقم (02) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة		مستوى المعنوية		
			1%	5%	10%
3.388928	الحد الأدنى I(0)		6.84	4.94	4.04
	الحد الأعلى I(1)		7.84	5.73	4.78

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 10

يتبين من الجدول رقم (02) أن قيمة إحصائية F المحسوبة جاءت أقل من قيمة الحد الأقصى للحدود (bounds test) التي حددها (Pesaran) في ظل وجود حد ثابت وعدم وجود اتجاه عام للدالة، ما يعني أنه يمكننا قبول فرض العدم (ورفض الفرض البديل)، القائل بأن الاستهلاك الخاصوالادخار العائلي، هما متغيرين غير متكاملين معا، وأنه لا توجد علاقة خطية بين هذين المتغيرين عند مستوى معنوية 1% 5% و 10 %، بمعنى أخر أنه هناك علاقة غير خطية وغير متناظرة بين هذين المتغيرين مما يفتح المجال لاستخدام نموذج NARDL في تقدير العلاقة بين الاستهلاك الخاصو الادخار العائلي، والإشكال الأخر الذي يمكن أن نواجهه الآن، هو فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين الاستهلاك الخاص والادخار العائلي بأثريه الإيجابي والسلبي، وهذا ما يمكن إثباته أو نفيه باستخدام اختبار Wald Test.

3.3.3. تقدير علاقات المدى الطويل في نموذج (Long-Run) NARDL:

من خلال هذا النموذج سوف نقوم بتقدير الأثرين السالب للادخار العائلي (EP_neg) والأثر الموجب للادخار العائلي(EP_ pos) على الاستهلاك الخاص في إطار نموذج NARDL، حيث أن معاملات المدى الطويل تمثل مرونات الاستهلاك الخاص بالنسبة للادخار العائلي بأثريه الإيجابي والسلبي، وهذا النموذج الأول يأخذ الشكل العام الأتي:

$$\Delta CP_t = \alpha_1 + \alpha_2 CP_{t-1} + \alpha_3 EP_pos_{t-1} + \alpha_4 EP_neg_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} \Delta CP_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \beta_{2i} \Delta EP_pos_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \beta_{3i} \Delta EP_neg_{t-1} + \mu_t$$

قمنا بتقدير المعادلة أعلاه باستخدام برنامج Eviews10 و كانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (03): نتائج تقدير علاقة المدى الطويل في إطار نموذج NARDL

المتغيرات	المعلمات المقدرة في الأجل الطويل	الاحتمال	الاختبارات التشخيصية	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
EP_pos	4,49121	0,0065	الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0,040188	0,9607
EP_neg	3,106879	0,0471		Chi-Square	0,106128	0,9483
			عدم ثبات التباين ARCH	F-statistic	0,308281	0,5817
				Chi-Square	0,320608	0,5712
			التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	1,065676	0,586937
			استقرار النموذج Ramsey-Reset	T-statistic	1,434551	0,1655
				F-statistic	2,057936	0,1655
			اختبار التكامل المتزامن Wald Test	F-statistic	87,36961	0,0000
				Chi-Square	174,7392	0,0000
			اختبار عدم التماثل Wald Test	T-statistic	5,612740	0,0000
				F-statistic	31,50285	0,0000
				Chi-Square	31,50285	0,0000

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 10

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة الآتية:

$$\mathrm{CP} = 4{,}49121 EP_{pos} + 3{,}106879\mathrm{EP_{neg}} + \mu_t$$

من خلال الجدول رقم (03)، نجد أن المرونات المقدرة كلها جاءت معنوية، لتدل على القدرة التفسيرية لكل من الأثر الإيجابي والأثر السلبي للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2020)، إلا أن الأثر السلبي للادخار العائلي يبقى معتبر على الاستهلاك الخاص في الجزائر، فزيادة الادخار العائلي بقدر ما يساهم في زيادة مصادر التمويل الوطني اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة المشاريع الاستثمارية

والاقتصادية الكبيرة، وما ينتج عنه زيادة في الدخول والأرباح والأثمان والاستهلاك الخاص في المستقبل، بقدر ما يساهم في انخفاض الاستهلاك الخاص الحالي وانخفاض الطلب على المنتجات الاستهلاكية مما يؤدي إلى حدوث نوع من الانكماش في الاقتصاد الجزائري، وهذه النتيجة المثيرة ترجع بالدرجة الأولى إلى ضعف دخول العائلات الجزائرية بصفة عامة والأجور الحقيقية بصفة خاصة، بسبب التضخم الكبير وارتفاع مستويات الأسعار، الاعتماد على الإصدار النقدي التقليدي وغير التقليدي في تمويل العجز المالي الداخلي، انخفاض قيمة العملة الوطنية، واعتماد الاقتصاد الجزائري في إشباع السوق المحلية من المواد الغذائية على الاستيراد، وضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم قدرته على مسايرة متطلبات الاقتصاد الوطني. إلا أن النتائج السلبية التي يخلفها الادخار العائلي على الاستهلاك الخاص والاقتصاد على العموم هي أقل من النتائج الإيجابية لذلك، ما يضعنا أمام حتمية الاعتماد على الادخار العائلي في رسم خطط التنمية الوطنية في ظل الظروف الحالية والظروف الشبيهة لها، أو بالأحرى أنه في ظل السياسة الأجورية الحالية، وعدم قدرة البنك المركزي الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، واستعادة قيمتها في سوق الصرف العالمية، وفشل السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعجزه عن تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، إلا أنه رغم هذه الظروف الصعبة،تبقىالآثار الإيجابية للادخار العائلي تطغى على الاقتصاد الوطني عن طريف قناة الاستهلاك الخاص والطلب الكلي.

4.3.3.الاختبارات التشخيصية:

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدىَ ملائمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل، وقد كان الهدف من هذه الاختبارات

-**أولا**: هو معرفة فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين الاستهلاك الخاص والادخار العائلي بأثريه السالب الموجب. إذ أن وجود تكامل مشترك بين الاستهلاك الخاص والادخار العائلي بأثريه السالب والموجب يعتبر شرط ضروري لصحة استخدام نموذج NARDL، لأننا بهذا سوف نرفض الفرض الصفري القائل بأن معالم الأجل الطويل متساوية، ونقبل الفرض البديل القائل بأن معالم الأجل الطويل غير متساوية وبالتالي يكون لدينا:

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5$$

وهذا سوف يتم إثباته عن طريق اختبار Wald Test.

– **ثانيا:** من أجل معرفة فيما أذا كان للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في المدى الطويل أثر متناظر أو متساوي، بمعنى أخر فيما إذا كان الأثر الإيجابي للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص يساوي الأثر السلبي، فإذا كان أثر الادخار العائلي على الاستهلاك الخاص متناظر أو متساوي فهذا دليل على وجود علاقة خطية بين المتغيرين وتقدير العلاقة بينهما يكون باستخدام نموذج أخر غير نموذج NARDL، أما إذا كان أثر الادخار العائلي على الاستهلاك الخاص غير متناظر أو غير متساوي، فهذا دليل على وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين وتقدير العلاقة بينهما يكون باستخدام نموذج NARDL، وهذا سوف يتم إثباته عن طريق اختبار Wald Test.

– **ثالثا:** هو معرفة فيما إذا كانت بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها تتوزعً توزيعا معتدلا، وتباينها ثابت، فضلا عن عدم وجود أخطاء في تعيين النموذج عند مستوى معنوية، وهذه الجوانب يتم إثباته من خلال إحصائية LM(BG)، إحصائية ARCH، إحصائية (JB)، إحصائية (Ramsey-Reset)، على الترتيب.

1.4.3.3. اختبار التكامل المتزامن باستخدام اختبار Wald Test:

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ بأن إحصائية F قد بلغت 87,36961 باحتمال أقل من 5%(0,0000)، كما بلغت إحصائية Chi-Square174,7392باحتمال أقل من 5% (0,0000)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة، وأن هناك علاقة غير خطية بين الادخار العائلي والاستهلاك الخاص، ما يدل على أن استخدام نموذج NARDL كان ملائم.

2.4.3.3. اختبار عدم التماثل باستخدام اختبار Wald Test:

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ بأن إحصائية F قد بلغت 31,50285 باحتمال أقل من 5%(0,0000)، كما بلغت إحصائية T قيمة 5,612740 باحتمال أقل من 5%(0,0000)، كذلك بلغت إحصائية Chi-Square31,50285باحتمال أقل من 5% (0,0000)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض البديل القائل بعدم وجود تماثل في التأثير الطويل الأجل الأثر السلبي والأثر الايجابي للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص.

3.4.3.3.اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey:

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ بأن إحصائية F قد بلغت 0,040188 باحتمال أكبر من 5%(0,9607)، كما بلغت إحصائية Chi-Square0,106128باحتمال أُكبر من 5% (0,9483)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض الصفري القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي وبالتالي فإن بواقي النموذج لا تعاني من ارتباط ذاتي أعلى من الدرجة الأولى، وبالتالي نقر بصلاحية النموذج للتقدير.

4.4.3.3. اختبار عدم ثبات التباين ARCH:

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ بأن إحصائية F قد بلغت 0,308281 باحتمال أكبر من 5%(0,5817)، كما بلغت إحصائية Chi-Square0,320608باحتمال أُكبر من 5% (0,5712)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض الصفري القائل بأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس، بالتالي هذا دليل قوي على صلاحية النموذج للتقدير.

5.4.3.3. اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera:

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ بأن إحصائية Jarque-Bera قد بلغت 1,065676باحتمال أكبر من 5%(0,586937)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض الصفري القائل بأن نموذج الدراسة يخضع إلى التوزيع الطبيعي، كدليل أخر على صلاحية النموذج للتقدير.

6.4.3.3. اختبار استقرار النموذج Ramsey-Reset:

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ بأن إحصائية F قد بلغت 1,434551 باحتمال أكبر من 5%(0,1655)، كما بلغت إحصائية T قيمة 2,057936 باحتمال أكبر من 5%(0,1655)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض الصفري القائل باستقرار النموذج وصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المذكور، ما يقودنا إلى القبول النهائي لنموذج الدراسة.

7.4.3.3. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج NARDL المقدر:

يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الآجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM)واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم

تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

يتضح من خلال الشكلين (03) و(04) أن المعاملات المقدرة لنموذج NARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (03): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUM

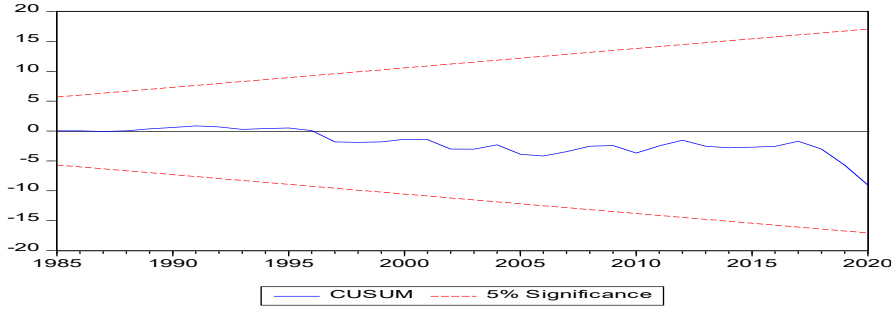

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 10

الشكل رقم (04): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUMSQ

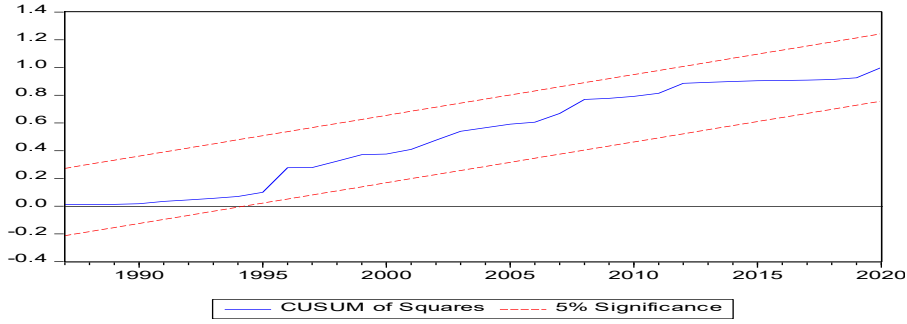

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 10

5.3.3. تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (NARDL(ECM-NARDLفي الأجل القصير:

تتمثل الخطوة الأخيرة في تحليل NARDLفي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين الاستهلاك الخاصوالادخار العائلي في الأجل القصير، إذ يتضح من الجدول رقم (04) إن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ معنوي ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، إذ بلغت (0,065343-)، أي أنه خلال شهر ونصف يتم

تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل (تقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل)، وأن المحددالمقترح للاستهلاك الخاصله أثر معنوي في الأجل القصير، وفي حقيقية الأمر العلاقة في الأجل الطويل هي التي يعتمد عليها في دراسة العلاقات بين الاستهلاك العائلي والمتغيرات المستقلة لإثبات فرضيات البحث لأن العلاقة قصيرة الأجل قد تنحرف أو تتذبذب فالمهم هو العودة إلى التوازن أي العلاقة في الأجل الطويل.

الجدول رقم (04): نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ في الأجل القصيرلنموذج NARDL

المتغيرات	المعلمات المقدرة		الاحتمال .prob
$D(EP_{pos})$	0,291372		0,0020
$D(EP_{neg})$	0,203012		0,0471
$CointEg(-1)$	-0,065343		0,0003
R^2	0,918005	DW	1,853647

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير، نجد بأن:

– الأثر الإيجابي للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص أكبر من الأثر السلبي للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص، حيث بلغت مرونة الاستهلاك الخاص بالنسبة للأثر الإيجابي للادخار العائلي (0,291372)، بينما بلغت مرونة الاستهلاك الخاص بالنسبة للأثر السلبي للادخار العائلي (0,203012)، وكانت العلاقة بينهم علاقة طردية، عكس ما جاءت به نظرية دورة حياة الاستهلاك، والتي ترى أن قرار تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار يعتمد على التفضيل بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، لكننا في الاقتصاد الجزائري وخلال فترة الدراسة توصلنا إلى العكس، هذا من جهة، من جهة أخرى كان للأثر السلبي للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص أقل من الأثر الإيجابي للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الأجل القصير، وهذا ما يفسر بارتفاع الميل الحدي للادخار العائلي في الجزائر مقارنة بالميل الحدي للاستهلاك الخاص.

4. خاتمة

من خلال تحليلنا للآثار غير المتماثلة للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970 . 2020) توصلنا إلى النتائج الآتية:

– المرونات المقدرة للاستهلاك الخاص بالنسبة للادخار العائلي جاءت معنوية، لتدل على القدرة التفسيرية لكل من الأثر الإيجابي والأثر السلبي للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2020).

– الأثر السلبي للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص أقل من الأثر الإيجابي للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر.

– العلاقة بين الأثر السلبي للادخار العائلي والأثر الإيجابي للادخار العائلي طردية مع الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة.

– زيادة الأثر السلبي للادخار العائلي بـ: 1% يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص بـ: 3,1%، بينما زيادة الأثر الايجابي للادخار العائلي بـ: 1% يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص بـ: 4,49%.

– من خلال التحليل السابق نستطيع أن نقول بأنمنطق نظرية دورة حياة الاستهلاك لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري.

ومن خلال النتائج السابقة توصلنا إلى أننا:

1– نقبل الفرضية القائلة بأن هناك دلالة إحصائية بين الادخار العائلي في الجزائر والاستهلاك الخاص في الجزائر.

2– نرفض الفرضية القائلة بأن هناك أثر واحد فقط للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر.

3– نقبل الفرضية القائلة بأن هناك أثرين للادخار العائلي على الاستهلاك الخاص في الجزائر، أثر موجب والآخر سالب، والأثر الموجب أكبر من الأثر السالب في المديين الطول والقصير.

4– نرفض الفرضية القائلة بأن العلاقة بين الاستهلاك الخاصفي الجزائر والآثار الايجابية والسلبية للادخار العائلي هي وفق المنطق الاقتصادي.

من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها أعلاه يمكن اقتراح يلي:

– ضبط النمط الاستهلاكي لدى أفراد المجتمع خاصة في فترات التفاؤل والانتعاش الاقتصادي، وتكييفه مع الهيكل الإنتاجي الوطني، وطبيعة المنتجات الوطنية؛

– العدالة في توزيع الدخل الوطني، وتحسين القدرة الشرائية لأفراد المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود، من أجل تدعيم الطلب الكلي الفعال في أوقات الانكماش الاقتصادي، باعتبار الطبقة محدودة الدخل ذات ميل استهلاكي مرتفع مقارنة بالطبقات الأخرى؛

– تنمية الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع، وتوفير القنوات والأوعية الادخارية المناسبة لاستقطاب وجذب مدخرات الأفراد خاصة ذوي الدخل المرتفع؛

– العمل على وضع السياسات المالية الكفيلة بالرفع من كفاءة الطلب الاستهلاكي الفردي خاصة في فترات الانكماش الاقتصادي؛

– العمل على وضع الآليات والبرامج التي تساعد من توجيه الطلب الاستهلاكي الفردي نحو تدعيم التنمية الاقتصادية؛

– إعادة النظر في سياسة الدعم الوطني، ووضع آليات بديلة لتطبيقها في إطار الاستهداف الحقيقي للمستفيدين منها، من أجل تدعيم الاستهلاك الفردي الفعال.

– العمل على وضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بزيادة عوائد الادخار العائلي وتخفيض الطلب الاستهلاكي للأفراد؛

– العمل علة وضع الآليات والبرامج التي تساعد على الرفع من كفاءة الادخار العائلي وتوجيهه نحو تمويل التنمية الاقتصادية؛

– تشجيع الأفراد على الادخار من خلال توفير الأوعية الادخارية الملائمة وتوسيعها، رفع معدل الفائدة عليها؛

– ترشيد الاستهلاك الفردي والحد من الإنفاق على السلع المستوردة وخاصة الكمالية منها، خاصة في فترات الرخاء الاقتصادي.

5. قائمة المراجع.

1. أ.سلامي ، م.شيخي، "**تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر للفترة (1970 – 2005)**"، مجلة الباحث، عدد 6، الجزائر، 2008، ص ص 129- 146.

2. ب. طالبي، ب. إبراهيم، "**نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية** *(ARDL)* **خلال الفترة** (1980 - 2014)"، مجلة العلوم التجارية، المجلد 15، العدد 2، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، 2015، ص ص 243- 250.

3. ح.الحسن أحمد محمد، "**استخدام الانحدار المتعدد لتقدير دالة الاستهلاك في السودان خلال الفترة** (1985 - 2012)"، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 2016، ص *15*.

4. ر.الحمداني شهاب أحمد، "**تقدير دالة الاستهلاك الكلية العراقية و قياس العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الاستهلاكي: دراسة استطلاعية في بغداد خلال الفترة (1990 – 2011)**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67 – 68، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ص ص 59 – 80.

5. ف. بشرول،"**تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر** (1970- 2009)"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2011، ص ص 13-17.

6-Alice. C., An Estimation of the Consumption Function for Kenya Using Keynes Theory (1992-2011), Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, Moi University, 4(1), 2013, pp. 103-105.

7-Asmaddy .H, Abubaker. M., Federal government debt and private consumption, Malaysia: Faculty of Economics and Muamalat, University Sains Islam, 2015, pp 64-69.
8- Behnam. N., Saman P., Estimation of Private Consumption Function of Iran: Autoregressive Distributed Lag Approach to Co-integration, International Journal of Economics and Financial Issues, 6(2), 2016, pp. 653-659.
9- Joseph. M. I. , Siyan. P., Analysis of the Determinants of Consumption in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag Approach, Global Journal of Management and Business Research: B Economics and Commerce, Volume 18 Issue 2 Version 1.0,2018, pp. 1-13.
10-Khalid. K., Sabeen. A., Manzoor. A., Muhammad. A.K., Estimation of Consumption Functions: The Case of BANGLADESH, INDIA, NEPAL, PAKISTAN and SRI LANKA, PAKISTAN, Business Review, 2015, pp. 113-124.
11- Khalid. K., Chen. F., Muhammad. A.K., Sarfaraz. A. S., Determinants of Consumption Function, In Case of China and G7 Countries, International Journal of Economics and Empirical Research, 2015, pp. 202-210.
12-Luke. S., A Consumption Function for Malta: Formulation and Analysis, University of Malta, 2012, pp 1-95.
13- Pesarn.H. M. , Shin.Y., Richard. J. S., Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, J. Appl. Econ. 16, 2011, p 300.
14- Rostam. A., Mostafizur. R., A Study of Short-run Consumption Function and its Modification with Some Special Assumptions, IOSR Journal of Economics and Finance, Volume 6, Issue 3,2015, pp15-25.
15-Tanweer.I,Zafar .Z. , A Time Series Analysis of Aggregate Consumption Function for Pakistan, Work Paper, Pakistan: National University of Sciences and Technology, Islamabad, 2017, pp 1-10.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

المجلد :6/ العدد:2/أكتوبر،2022،ص ص431-449

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

من الشراكة إلى الحرب التجارية: واقع وآفاق التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال افريقيا

From Partnership to Trade War: State of Play and Perspectives of China-USA Trade Competitiveness in North Africa

بلعابد دليلة*
Blaabed Dalila
جامعة خنشلة_الجزائر
Belaabed.dalila@univ-khenchela.dz

ناصري أبو بكر
Nasri Aboubakeur
جامعة خنشلة_الجزائر
nasriaboubakeur@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/25 تاريخ القبول: 2022/10/01 تاريخ النشر: 2022/10/10

الملخص :
تهدف الدراسة الحالية الى تحليل واقع وآفاق التنافس الاقتصادي الأمريكي الصيني في شمال افريقيا وعلاقته بالحرب التجارية بين البلدين، اعتمادا على المنهج الاستنباطي تم التوصل الى أن العلاقات بين الصين ودول شمال إفريقيا تعكس نموذجا إيجابيا للعلاقات الدولية، أن تغني الصين بمبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لايجب أن يكون أساسا للثقة في نوايها، بدل تشكيك حكوماتالولايات المتحدة الأمريكيةفي نوايا الصين الاستثمارية لا بد عليها من العمل على إيجاد استراتيجيات فعالة للانخراط في اقتصاديات دول شمال افريقيابما يعود بالفائدة على جميع الفاعلين.

الكلمات المفتاحية: المنافسة، الحرب التجارية، شمال افريقيا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية.
تصنيفJEL: F59. F51. F12

Abstract:
This current study aims to analyze the situation and the perspectives of China-USA economic competitiveness in North Africa and its relationship with the trade war between the two countries. Based on the deductive approach, this study found that the relationships between China and North African countries reflect a positive model of international relations. China's enrichment of the principle of equality, mutual benefit and non-intervention in the internal affairs of countries should not be the basis of confidence in the sincerity of Chinese intentions. The USA government must not doubt the Chinese investment intentions, but they instead is ought to try finding the most effective strategies to engage the economies of North African countries for all actors' benefit.
Key words: Competitiveness, Trade War, North Africa, USA, China.
JEL classification codes: F59. F51. F12

*المؤلف المرسل

1. مقدمة.

يشهد الاقتصاد العالمي تطور سريع وتغير جذري منذ عقود، خاصة فيما يخص التجارة الدولية والأنماط الاقتصادية المصاحبة لها، حيث تختلف السياسات التجارية من دولة إلى أخرى، فهناك من الدول من تتبنى سياسة التقييد بهدف حماية الاقتصاد المحلي، ومنها من تنتهج سياسة تحرير التجارة بغرض الاستفادة من الأسواق الأخرى. وكان لظهور العولمة دور كبير في الانفتاح العالمي على الأسواق وتحرير التجارة العالمية مما أدى إلى زيادة كبيرة في تدفق للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول.

وعلى غرار ذلك تعتبركل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية من أكبر اقتصاديات العالم اللتين كانت العلاقات الاقتصادية بينها تتميز بالتعاون والشراكة الاستراتيجية، وكان كل طرف منهما أكبر شريك للطرف الأخر هذا الذي ساهم في تطور وازدهار البلدين. إلاّ أنه في الفترة الأخيرة عرف البلدين سلسلة من النزاعات في العلاقات التجارية التي أدت الى الانذار باندلا ع حرب تجارية.

ومع تنامي دور الصين في شمال افريقيا خاصة في كل من الجزائر، المغرب ومصر أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الفراغ الذي تركته في هذه القارة، هذا الذي ساهم بشكل كبير في نشوب الحرب التجارية الحالية التي لقيت اهتماما عالميا كبيرا بسبب الدور الذي يلعبه البلدين في ريادة الاقتصاد العالمي.

وفقا لما سبق، تتمحور إشكالية الدراسة حول: **ما واقع وآفاق التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال افريقيا؟**

لمعالجة وتحليل الاشكالية قمنا بطرح جملة من التساؤلات التالية:

-ما هو واقع العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟

- ما أسباب الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟

-ما نتائج هذا الصراع على اقتصاد البلدين وعلى الاقتصاد العالمي؟

-هل أن الانتشار الصيني في شمال افريقيا سيسمح بترسيخ روابطها الاقتصادية مع دول المنطقة؟

- لماذا التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال افريقيا وما آفاقه؟

- هل التنافس التجاري الصيني الأمريكي هو تنافس في شمال افريقيا أم أنه تنافس عليها؟

استنادا الى واقع العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأهدافها في شمال القارة الافريقية، تستند الدراسة على ثلاث فرضيات رئيسية مقدمة على النحو التالي:

H_1-: التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال افريقيا سيؤدي الى زعزعة الاستقرار في الحوض المتوسط.

H_2-:النموذج الذي تنتهجه الصين للانخراط في شمال افريقيا يجلب الازدهار للطرفين.

H_3-:النموذج الذي تنتهجه الصين للانخراط في شمال افريقيا يجلب الاستقرار للحوض المتوسط.

بناء على ذلك فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها من حيث أنها تهدف الى تحليل وتقييم المفارقات بين الحقائق والآفاق، فمن جهة يعتبر البلدان (الولايات المتحدة الأمريكية والصين) الشريكان التجاريان اللذان ساهمت شراكتهما في تحقيق التنمية الاقتصادية لكليهما، ومن جهة أخرى أدت الزيادة في حدة الصراع التجاري وعدم تراجع البلدين عن فرض المزيد من التعريفات الجمركية الى إضرار كبير في باقي اقتصاديات الدول الأخرى خاصة في شمال افريقي.

لغرض إجراء دراسة علمية ومنهجية للموضوع والقيام بمعالجة إشكالية التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال افريقيا اعتمدنا على المنهج الاستنباطي بغية استيعاب الموضوع والخروج بنتائج فيما يتعلق بواقع وآفاق هذا التنافس.

❖ الدراسات السابقة

- وليد الطيب(2015)، **التنافس الامريكي الصيني افريقيا:** تهدف هذه الدراسة اعطاء الى رؤية واضحة لأبعاد العلاقة بين الصين وافريقيا، وتوضيح ردود الفعل الامريكية تجاه هذه العلاقة، وقد توصلت الدراسة الى أن الانتشار الصيني في شمال افريقيا ناجم عن عدة عوامل أهمها الرؤية التيتأسست لإفريقيا عن الصين، وأن العلاقة بين الصين وأمريكا لها بعد الصراع أكثر منه المنافسة.

- خالد عبد الوهاب الباجوري(2018)،**تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي:** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، وثم الخروج بنتيجة مفادها أن الحروب التجارية لها تأثير سلبي على كافة دول العالم بما فيها الدول العربية.

- Joshua P. Meltzer and Neena Shenai(2019), **The US-China economic relationship**: **A comprehensive approach**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مع الإشارة إلى أهمية منظمة التجارة العالمية في حل التوترات التجارية بين البلدين وتم التوصل الى أن

العلاقات الاقتصادية بينهما على المحك، وإذا ما استمر الوضع على حاله فستترتب عليه تكاليف وخيمة على كلا البلدين.

-Usha Kashyap& Neha Bothra(2019), **Sino-US Trade and TradeWar :** هذه الدراسة هي محاولة لمناقشة العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وكيف أدت إلى حرب تجارية توصل فيها الباحث الى أن التوترات التجارية بين الدولتين قد تستمر لبضع سنوات أخرى، وأن هناك معركة من أجل التفوق الاقتصادي والقيادة العالمية.

- حسان صادق حاجم(2020)،**التنافس الامريكي– الصيني على الطاقة في افريقيا،** تهدف الدراسة الى توضيح الآفاق المستقبلية لأمريكا والصين في إفريقيا والتعرف على ما جناه كل منهما من التنافس في هذه القارة وقد تم التوصل الى أن هناك تنوع في الهيمنة على مناطق النفود للقوتين لكن هناك تفوق نسبي واضح للصين في افريقيا.

تعد هذه الدراسات مرجعا أساسيا في هذه الدراسة وذلك من عدة جوانب خاصة تلك التي تناول من خلالها الباحثون الوضع التجاري والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وواقع العلاقة الاقتصادية بينهما.

2. السياسة التجارية بين الحرية والتقيد.

اعتمد اقتصاد الدول في القديم على تسويق الإنتاج وفائضه داخل إقليم الدولة وبين أفراد مجتمعها، لكن مع تزايد في احتياجات الأفراد وتنوعها، أصبح من الضروري الخروج من حدود البلد والولوج إلى الأسواق الخارجية من أجل البحث عن السلع والخدمات التي من شأنها إشباع حاجيات الأفراد، من هنا ظهرت العلاقات الاقتصادية بين الدول نتيجة التطور الاقتصادي الذي عرفته المجتمعات الدولية حينها، وهو ما يسمى بالتجارة الخارجية، وهي التي تعبر عن مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على مدى وتكوين واتجاه وارداتها وصادراتها من السلع والخدمات مع العالم الخارجي(Cohen, 1968, p. 20).بشكل عام، تعد السياسة التجارية جزء من السياسة الاقتصادية الخارجية التي تتبناها الدولة من خلال مجموعة من الإجراءات الحكومية من أجل التحكم في المعاملات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الدول الأخرى والتأثير على البيئة الاقتصادية الدولية، والسياسة التجارية المتبعة في البلدان مع العالم الخارجي تنقسم إلى نوعين وهما:(Krugman, 2006, pp. 217-218)

1.2.سياسة الحرية التجارية: تتمثل في عدم تدخل هيئات الدولة في المبادلات التجارية التي تقوم بها مع العالم الخارجي، بل تحريرها من القيود والحواجز على تدفقات المنتوجات.

2.2.سياسة حماية التجارة: يقصد بهاتدخل الدولة في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي.

3. لمحة عن واقع المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

عرفت المبادلات التجارية للسلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تطور كبير في السنوات الاخيرةحتى العام 2018، حيث اعتبرت الصين أكبر شريك تجاري لأمريكا أين سجل مجموع تجارة السلع بين البلدين حوالي 660 مليار دولار سنة 2018، وكانت قيمة الواردات في نفس السنة ما يقارب 540 مليار دولار، وهو ما جعل من الصين أكبر مصدر للولايات المتحدة الأمريكية، والجدول الآتي يوضح التدفقات السلعية بين البلدين خلال(2009-2010).

الجدول 1:مبادلات السلع بين أمريكا والصين بالمليون دولار أمريكي(2009-2019)

السنة	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	الميزان التجاري
2009	69,496.7	296,373.9	-226,877.2
2010	91,911.1	364,952.6	-273,041.6
2011	104,121.5	399,371.2	-295,249.7
2012	110,516.6	425,619.1	-315,102.5
2013	121,746.2	440,430.0	-318,683.8
2014	123,657.2	468,474.9	-344,817.7
2015	115,873.4	483,201.7	-367,328.3
2016	115,594.8	462,420.0	-346,825.2
2017	129,797.6	505,220.2	-375,422.6
2018	120,148.1	539,675.6	-419,527.4
2019	97,751.7	418,575.0	-320,823.4

المرجع:من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات مكتب الإحصاءالأمريكي، متاح على الموقع:
(https://www.census.gov/).

من الجدول أعلاه يتضح لنا صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمهورية الصين الشعبية تتميز بتذبذب خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019، وبلغت قيمة الصادرات أعلى مستوياتها سنة 2017 حيث قدرت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين ما يقارب 130 مليار دولار أي ما يعادل **7.21%**من إجمالي الصادرات السلعية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل من الصين ثاني أكبر سوق للولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين في التراجع، حيث بلغت في 2018 حوالي 120.2 مليار دولار أي تراجع بنسبة**7.4%** عن محطة 2017، وانخفضت الصادرات السلعية بشكل معتبر في العام الأخير حيث قدرت قيمتها بما يقارب 98 مليار دولار أي بتراجع كبير بلغت

نسبته 18.64%، وهذا راجع لاستجابات رد فعل الصين ضد القرارات والرسوم الامريكية التي فرضت ضد المنتوجات الصينية.

وقصد التعرف على نوعية المنتوجات التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصديرها إلى الصين وجب علينا قراءة التركيب السلعي للصادرات(أنظر الشكل رقم 1)، وإذا ما نظرنا إلى السلع المصدرة إلى الصين في سنة 2018 نجد أنها تتمحور بشكل كبير في الصناعات الاستراتيجية (سلع رأسمالية)، وهو ما يفسره الميزة النسبية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال على نظيراتها في العالم، بالإضافة إلى ذلك تحتل المنتوجات الزراعية مراتب متقدمة في التركيب السلعي للصادرات الأمريكية إلى الصين، إذ تعتبر أكبر رابع سوق للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمنتوجات الزراعية.

الشكل 1: التركيبة السلعية للمبادلات الأمريكية الصينية لسنة 2018(بالمليار دولار أمريكي)

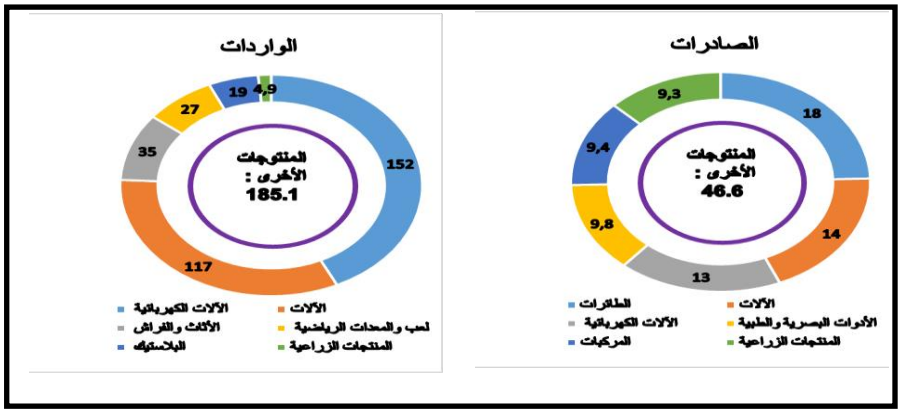

المرجع: من إعداد الباحث استناد إلى إحصائيات الممثل التجاري للولايات المتحدة (https://www.ustr.gov/)

بالنظر الى التركيب السلعي للواردات الأمريكية من الصينيين يتبين لنا أنها متنوعة ومرتبة حسب أهميتها، حيث عرفت ارتفاع جد مهم في السنوات العشر التي الاخيرة إلا في محطة واحدة (2016) والتي تميزت بانتكاسة وارداتها، حيث قدرت قيمة الواردات خلال هذه السنة 462.4 مليار دولار بـنسبة انخفاض4.5 % عن السنة السابقة(483.2 مليار دولار سنة 2015)، كما بلغت الواردات الأمريكية من الصين أعلى مستوياتها سنة 2018 وكانت قيمتها في هذه السنة ما يعادل 539.8 مليار دولار أمريكي لتصبح بذلك الصين أكبر مصدر للولايات المتحدة الأمريكية متفوقة على أعضاء الأليـنا (**ALENA**).

كان لهيكلة القطاع الخارجي الأمريكي مع الصين أثر في الميزان التجاري الأمريكي الذي عرف عجز كبير، لاسيما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية للسلع، وخلال العشر سنوات الأخيرة ارتفع حجم العجز في أغلب محطات الفترة إلا في سنة 2016 أين تم تبني سياسة تجارية حمائية، حيث بلغت قيمة العجز حينها حوالي 346,8 مليار دولار أمريكي، لكن سرعان ما تفاقم حجم العجز وبلغ أعلى مستوى له ما يقارب 420 مليار دولار سنة 2018، هذه النتائج جعلت العديد من التساؤلات في أوساط الاقتصاديين الأمريكيين وأثارت خوفهم من فقدان الزعامة والريادة للاقتصاد العالمي خاصة وأن الصين أصبحت نقطة بداية للعديد من الشركات المتعددة الجنسيات العالمية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول 2: تجارة الخدمات بين أمريكا والصين بالمليار دولار أمريكي(2010–2018)

السنة	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	الميزان التجاري
2010	22.3	10.5	11.8
2011	28.2	11.7	16.5
2012	32.8	13.0	19.8
2013	37.2	13.8	23.4
2014	43.8	13.9	29.9
2015	48.0	15.0	30.0
2016	53.7	16.0	37.7
2017	57.2	17.3	39.9
2018	58.9	18.4	40.5

المرجع: من إعداد الباحث اعتمادا على بياناتلجنة التجارة الدولية بالولايات المتحدة (https://www.usitc.gov/)

بالنظر لمعطيات الجدول نلاحظ أن الصادرات الأمريكيةقد عرفت ارتفاعا في جل محطاتها، ولكنها تميزت بقانون تناقص الغلة، ونفس الشيء بالنسبة للواردات التي عرفت بدورها ارتفاعا ولكن بمعدلات صغيرة نوعا ما،كما بلغ إجمالي التجارة الخارجية بين البلدين سنة 2018 أعلى قيمة لها بمقدار 77.3 مليار دولار، وحقق الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة أعلى مستوياته، فقد سجل فائضا في تجارة الخدمات مع جمهورية الصين الشعبية بقيمة 40.5 مليار دولار أمريكي، وهذه القيمة لم تحققها الولايات المتحدة الأمريكية مع أي بلد آخر.

الشكل 2: تركيبة الخدمات للمبادلات الأمريكية مع الصين لسنة 2017 (بالنسب المئوية)

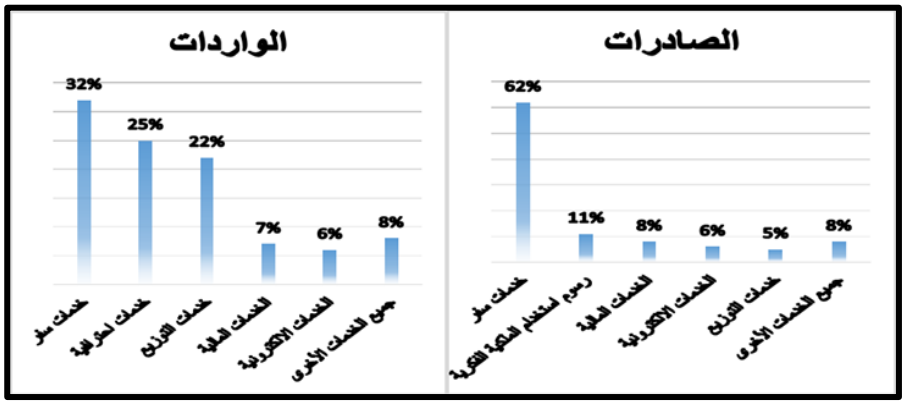

المرجع: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات لجنة التجارة الدولية بالولايات المتحدة (https://www.usitc.gov/)

بالنظر لتركيبة الخدمات فيما يتعلق بالمبادلات الأمريكية الصينية في عام 2017 نرى أن خدمات السفر استحوذت على الحصة الأكبر من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصـين حيث بلغت نسبتها 62% من إجمالي الصادرات في مجال الخدمات، والتي يمكن تفسيرها بعبور الأفراد الصينيين إلى حدود أمريكا من سياح وطلبة وعمال يبحثون عن فرص جديدة في أمريكا، تليها في المرتبة الثانية رسوم استخدام الملكية الفكرية بنسبة بلغت إلى 11%وهي نسبة منطقية كون أمريكا تعد الرائد العالمي في مجال البحث العلمي والابتكار، ثم تليها خدمات التوزيع والخدمات المالية والخدمات الالكترونية بنسب متقاربة (أنظر الشكل 02)، في المقابل سجلت خدمات السفر أيضًا الحصة الأكبر (32 %) من واردات الولايات المتحدة، ثم الخدمات الاحترافية بمعدل 25 %، تأتي بعدها خدمات التوزيع بنسبة تقارب 22%، وتليها الخدمات المالية (حوالي 7 %)، ثم الخدمات الالكترونية(بنسبة 6 %).

4. الحرب التجارية والتنافس الصيني الأمريكي في شمال إفريقيا بين الواقع والآفاق.

في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على فك ارتباطهابالشرق الأوسط وكانت الصين تسعى لترسيخ روابطها مع شمال القارة الأفريقية، شهد الوضع التجاري بين البلدين حالة حرجة تطورت الى تصعيد تجاري ومن ثم الى حرب تجارية شرسة كانت بمثابة منعطف مهم أثر ليس فقط على العلاقات بين الدول وإنما على الاقتصاد العالمي ككل، ليأتي دور النوايا الاستثمارية للبلدين في تشويش الصورة حول آفاق التنافس الأمريكي الصيني في شمال

أفريقيا، والتي تبدو في ظاهرها حسنة وتسعى لتحقيق المنفعة لمختلف الاطراف لكنها تحمل في طياتها الكثير من الغموض.

1.4. أسباب الحرب التجارية بين أمريكا والصين.

شملت أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأبعاد والجوانب التي يمكن تقسيمها كما يلي:

أ.الأسباب الاقتصادية: يتمثل السبب الرئيسي وراء الصراع التجاري بين البلدينفي اتساع الفجوة التجارية بينهما وزيادة العجز التجاري الأمريكي مع الصين بشكل مستمر، كما أن الصين تنتج سلع استهلاكية منخفضة التكلفة بسبب انخفاض تكلفة العمالة (Kashyap & Bothra , 2019, p. 3)

ب.الأسباب التكنولوجية: حيثعرفت الصين في السنوات الأخيرة تقدم وتطور تكنولوجي سريع خاصة في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس، (Huang & Smith, 2019).

ج.الأسباب الاستراتيجية: فقد وضعت الصين خطط صناعية في إطار ما سمته بالتحول من "صنع في الصين" إلى "صنع من طرف الصين" تهدف من خلالها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في البنية التحتية الرئيسية، وأصبحت تنتج نسبة 40%من المواد المطلوبة خلال 2020 على أن تضاعف هذه النسبة إلى70 %في حلول عام2025(SA, 2018, p. 4)، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الصينية في الخارج مع تقييد البلدان الأخرى منوضع قواعد تصنيع في الصين، ما أدى الى الاستفادة من الأسواق الخارجية وعلى رأسها الأسواق الأمريكية المفتوحة(Lawder, 2018).

د. الأسباب السياسية: لعل التعريفات الجمركية الامريكية التي شنهاعلى المنتوجات الصينية كانت تعد بمثابة الاعلان الرسمي عن بداية الحرب التجارية بين البلدين (Terence & Xiaoyang, 2019, p. 16).

2.4.الآثار الاقتصادية للحرب التجارية بين أمريكا والصين.

أسفر على زيادة حدة التوتر التجاري بين البلدين العديد من الآثار التي يمكن ايجازها في:

أ. أثر الحرب على الاقتصاد الأمريكي: كان للحرب التجارية بين البلدين أثر إيجابي على الواردات الأمريكية من الصين، حيث سجل العجز التجاري الامريكي أدنى مستوى له لأول مرة منذ عام 2014 وبلغت قيمته 320 مليار دولار سنة 2019 محققا تطورا عن سنة 2018

بحوالي 100 مليار دولار(Salinas, 2018).غير أن سياسة التقييد التي تبنتها أمريكا ضد المنتوجات الصينية أدت إلى الإضرار بمصالح الشركات والمستهلكين الأمريكيين، كما أن ارتفاع سعرالمواد الخام والسلع أثر سلبا على التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة الى أن فرض رسوم جمركية على المنتوجات الوسيطة الأمريكية من طرف الصين أفقدها القدرة على المنافسة من حيث الأسعار.

ب. أثر الحرب على الاقتصاد الصيني:يرى الاقتصاديون الصينيون أن التصعيد التجاري الأمريكي لن يغير من اتجاه النمو الاقتصادي الصيني لأسباب عديدة، حيث تمثل نسبة صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي 4 **%** وهي نسبة ليست بالمرتفعة، ما دفع بالصين الى تبني سياسة تجارية تحت شعار "حزام واحد طريق واحد " للبحث عن أسواق ناشئة تحل مكان السوق الأمريكي (Zeyan & al, 2018, p. 424).ومع ذلك فقد أدى هذا الصراع إلى انخفاض في أسواق أسهم الشركات الصينية بنسبة 20**%** في جوان 2018 مقارنة مع قيمتها قبل 6 أشهر، وهو نفس الحال بالنسبة إلى قيمة اليوان الصيني الذي سجل كذلك انخفاض لأدنى مستوياته مقارنة مع الدولار الأمريكي(Sujata, 2018).

ج. أثر الحرب على الاقتصاد العالمي: تتوجه العديد من الشركات العالمية إلى إنشاء قواعد تصنيع في الصين بهدف تحقيق ما يسمى بفعالية التكلفة، حيث تعتبر الصين منطقة غنية بالمورد البشري ما يوفر للشركات العالمية يد عاملة غير مكلفة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. غير أن اشتداد الصراع القائم بينها وبين أمريكا أدى إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية وبالتالي نقص الطلب العالمي، هذا وقد تسببت الرسوم الجمركية والتهديدات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها التجاريين في خفض النمو الاقتصادي العالمي(Behsudi, 2018)، لكن في المقابل استفادت مجموعة من الدول من هذا التصعيد حيث أنه من المتوقع أن تزيد صادرات الاتحاد الأوروبي بحوالي 70 مليار دولار، والصادرات اليابانية بأكثر من 20 مليار دولار، والصادرات الكندية بمقدار 20 مليار دولار(Coke-Hamilton, 2019).

4.3.من السياسة الحمائية الأمريكية إلى محاولة قمع النفوذ الصيني في شمال أفريقيا

شهد العالم الاقتصادي في الآونة الأخيرة احتدام الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومهد لبداية حرب تجارية بين البلدين خاصة بعد النفوذ الكبير الذي اكتسبته الصين كجهة

فاعلة جديدة في أنحاء شمال أفريقيا، الأمر الذي دفع بأمريكا إلى تبني سياسة حمائية ضدها والتي تمثلت في مجموعة من التعريفات الجمركية على المنتوجات الصينية.

أ. السياسة الحمائية الأمريكية ضد الواردات الصينية: تشهد الولايات المتحدة الأمريكية حاليا وضعية اقتصادية وتجارية حرجة، فبعد أن كانت القوة الاقتصادية الكبرى في العالم، أصبحت صاحبة المبادرة في تحرير التجارة بين الدول وإلغاء الحواجز الجمركية، وذلك للنهوض بأمريكا (تحت شعار " أمريكا أولا")،وإيجاد حلول للعجز التجاري مع مجموعة من شركائها الاقتصاديين وعلى رأسهم الصين، حيث عملت على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها:(Lawder & Blanchard, 2019)

– في سنة 2018 تم فرض جملة من الرسوم الجمركية على الواردات من الصين، وتمت مطالبة الحكومة الصينية بالتحرك لتخفيض فجوة العجز التجاري بمقدار 200 مليار دولار، كما تم الاعلان عن رسوم جمركية جديدة على العديد من البضائع الصينية بقيمة 50 مليار دولار، وهدد بزيادة التعريفات بمقدار 200 مليار دولار، ثم بنسبة 25 **%** في نهاية عام 2018.

– سنة 2019 تم الاتفاق بين البلدين على قيام الصين بمجموعة من الإصلاحات مقابل يتم تأجيل التعريفات الجمركية بنسبة 25 **%** على الواردات الصينية، بالإضافة إلى التعريفات الجمركية، قامت الإدارة الأمريكية من حظر العديد من الشركات الصينية على القيام بأعمال التجارة في أراضيها(Ramesh & Hernandez-Lagos, 2019).

ومع البدء بفرض التعريفات الجمركية وتبني سياسة تقييد التجارة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، اكتفت الصين بانتهاج مجموعة من الإجراءات حيث اعتمدت على سياسة عزل أمريكا من خلال البحث عن أسواق أخرى في كندا ودول أوروبا والترتيب مع دول منطقة المحيط الهادي من أجل تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها(Hedrick-Wong, 2018)، كما لجأت الحكومة الصينية إلى التأثير على أفرادها من الموظفين لدى الشركات الأمريكية وتشجيعهم على مقاطعة السلع الأمريكية وعدم السفر الى أمريكا، وهذا بهدف تخفيض التحويلات النقدية، كما قامت الحكومة الصينية بتخفيض قيمة اليوان من أجل تقليل من قيمة الصادرات الصينية إلى أمريكا والتخفيف من أضرار التعريفات الجمركية،كما لجأت إلى المنظمة العالمية للتجارة وقدمت شكاوى ضد ما تقوم به إدارة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة التقييد التجاري(Larisa Kapustina, 2020).

ب. من الاهتمام الى النفوذ الصيني في شمال أفريقيا: لعل اهتمام الصين بشمال القارة الأفريقية لا ينبع من كونها ستمثل الحدود الأخير لاستثماراتها ولكنها ستمثل بوابتها للتغلغل في قلب القارة، فهذه الاخيرة تتمتع بثروات وامكانات كبيرة وواعدة، يمكن ايجازها في النقاط التالية:(بوخريص، 2020، صفحة 4)

-تملك حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط مايشكل حوالي 12%من الاحتياطي العالمي.

-تملك حوالي 500 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي والذي يبلغ حوالي 10%من إجمالي الاحتياطي العالمي.

-تمتلك موارد طبيعية وأولية ضخمة أخرى، حيث تنتج حوالي 90%من البلاتين المنتج في العالم و40%من إنتاج الألماس، وتحوز 50%من احتياطي الذهب و30% من اليورانيوم الهام في الصناعات النووية، وتنتجما نسبته 9% من خام الحديد من إجمالي إنتاجه في العالم.

-تعتبر الزراعة أحد أهم الأنشطة لديها، لتنوع المناخ وكثرة الأنهار، إضافة إلى كونها أحد أكبر مصادر المنتجات الزراعية مثل البن والقطن والكاكاو.

-تتميز بوجود الكثير من الغابات التي تنتج منها الأخشاب بكميات كبيرة، علاوة على الثروة السمكية التي تبلغ قيمة صادراتها 2.7 مليار دولار أمريكي.

فبالإضافة الى هدف حصول الصين على هذه المواد الخام والأهداف السياسية والعسكرية الأخرى التي تعمل على تحقيقها، تسعى من جانب آخر الى:

- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للقارة وفرض نفوذها في المواقع المهمة فيها.

-توسيع أسواقها بالدخول الى أسواق واعدة المنافسة فيها ضعيفة والربح مضمون وعلى المدى الطويل.

-الاستفادة المساحات الزراعية الشاسعة والامكانات المائية الهائلة للقيام بمشروعات زراعية عملاقة تسمح احتياجاتها الغذائية.

في الوقت الذيكانت فيه أوروبا تلعب دور الشريك الاقتصادي الأساسي في شمال أفريقيا، كانت الصين تعمل على ايجاد موقعها في المكان الذي يسمح لها بالقيام بدور حيوي في الربط بين أفريقيا وآسيا وأوروبا وهو هدفها الأساسي منطريق الحرير الجديدة أو ما يعرف بمبادرة الحزام

والطريق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي بدوره يشكل جزءاً من استراتيجياتها للانتشار في المنطقة.

في الحقيقة لا يوجد جانب يعكس اهتمام الصين بشمال أفريقيا أكثر من مبادرة الحزام والطريق، فقد وقعت الصين على اتفاقيات هذه المبادرة مع كل دولة من دول شمال أفريقيا، وهي اتفاقيات تعاون اقتصادي وتقني من أجل التنمية، عنصرها الأساسي هو مشاريع البنى التحتية من طرقات وموانئ وتشمل على مجموعة متنوعة من المجالات، وفي مقابل كل ذلك تحرص الصين على الحصول على حصة من النفط والغاز الجزائري واللّيبي. وحيث أن رغبة دول شمال افريقيا في تقوية علاقاتها وتعاملاتها التجارية والاقتصادية مع الصين تنبع أساسا من نسب القروض المنخفضة التي تمنحها هذه الأخيرة والحجم المرتفع للاستثمارات الثنائية بين الطرفين، ما جعلها تدير ظهرها لدول أوروبية كانت قد تسببت في تراجع وتيرة نموها، حيث وجدت نفسها أمام حتمية توسيع رقعة الشركاء لضمان نموها وتطورها.فبعد أن فشلت السياسة الأوروبية في القارة الأفريقية وبمجرد تراجع نفوذها أصبحت الصين تتوغل اقتصاديا في القارة، وتحديدا في دول شمال إفريقيا حيث زاد انخراطها في المنطقة وخاصة في كل من الجزائر، المغرب ومصر كنقاط حيوية تربط بين كل من أفريقيا، البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وتحولت الصين بذلك إلى أهم الشركاء الاستراتيجيين في المنطقة.

لعل العلاقات بين الصين وشمال إفريقيا لم تصل إلى المستوى الذي يشبع طموحات الجانبين.إلاّ أنها بدأت مع الجزائر لتصبح شريكا رئيسيا لكل من مصر والمغرب، فمجهوداتها كانت تنصب على تعزيز روابط الصداقة والمنفعة المتبادلة مع هذه الدول وذلك بالاعتماد عدة مبادئ هي: حسن النية، الصداقة، المنفعة المتبادلة، التعاون المشترك، دعم التبادل المشترك، تعزيز مبدأ المعاملة بالمثل والتقاسم العادل لعوائد التنمية(بوخريص، 2020، صفحة 9).

ج. استراتيجية الحضور الأمريكي الجديد ومحالة الانخراط الفعال في شمال أفريقيا.

في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية التسعينيات غافلة عن الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا وتنظر إليها على أنها مجرد مناطق استعمارية وأكثر ما يصلح فيها هو الحروب، كانت الصين قد أدركت أهمية هذا المجال الحيوي الذي يتمتع بفرص اقتصادية واستثمارية هائلة وبدأت فعلا في السنوات الأخيرة تتوغل في أنحاء شمال افريقيا وتسعي للتعاون مع بلدانها في عدّة مجالات خاصة الاقتصادية منها.وحيث أن نهج الصين الذي لا يتدخل في

السياسات الداخلية، على عكس النهج الأميركي والأوروبي الذي يركز على حقوق الإنسان والحكم الرشيد، يجعلها شريكا مميزا لقادة شمال أفريقيا.(يركس، 2021، صفحة 9)، وفي الوقت نفسه، فإن ما تتمتع به المنطقة من ميزات، يجعلها منطقة أكثر من مهمة لاستراتيجية الصين التوسعية، ما يدفع بهذه الأخيرة الى العمل أكثر من أجل ترسيخ روابطها الاقتصادية، الثقافية والسياسية مع دول هذه منطقة، وفي مقدمتها الجزائر.حيث اخترقت الصين في السنوات الأخيرة السوق الجزائرية من خلال التركيز على تطوير البنى التحتية (انجاز مشروع الطريق السيار شرق غرب، جامع الجزائر الكبير، توسعة مطار الجزائر. مشروع ميناء الحمدانية...) وفي المقابل تعد الصين الشريك التجاري الأول لمصر، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية 10.58 مليار دولار في الأشهر العشرة الأولى من عام 2019(Xinhua, 2019).أما المغرب فقد وتركزت وارداته من الصين على القطاع التكنولوجي والخدمي والاستثمارات المالية، وعلى هذا الأساس تسعى الصين للمحافظة على مكانتها من خلال نقل التكنولوجيات الحيوية وتمويل المشاريع...، بل وتعزيزها بالتوقيع على عقود اقتصادية واستثمارية أخرى تشمل شتى المجالات، فهي تعمل لأجل تنشيط اقتصادها وجعله يتنامى بشكل أسرع وأقوى، حيث يتوقع أن تصل قيمة الأرباح المالية التي تجنيها الصين من هذه الاستثمارات إلى 440 مليار دولار بحلول عام 2025 ، أي بزيادة قدرها 144%(طاهر، 2018). ففي الوقت الذي كان النمط العام الذى يميز العلاقات بين أمريكا ودول شمال أفريقيا يتسم بالعزلة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كانت الاستثمارات الصينية في شمال أفريقيا تشهد نموا كبيرا، هذا الذي أثار انتقادات متزايدة من الغرب الذي ينظر إلى العلاقة الصينية الأفريقية الناشئة بنوع من التخوف خاصة وأن الأعمال التجارية الأفريقية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عرفت ركودا ملحوظا في السنوات الأخيرة. ففرنسا مثلا ترى تأثيرها الاقتصادي يتراجع بشكل كبير في الجزائر بعدما كانت الشريك التجاري الأول في منطقة شمال أفريقيا. نفس الشيء أيضا بالنسبة لدولتي المغرب ومصر اللتين بدأتا ترفعان من تبادلاتهما التجارية مع الصين (طاهر، 2018).

لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي في القارة الإفريقية، تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على عدد من الآليات التي تتمثل في(منصور عبدالوهاب، 2021، الصفحات 2-3):

-مواجهة ديبلوماسية للقاحات الصينية، حيث تروج الولايات المتحدة الأمريكية لدورها في دعم جهود الدول الإفريقية على إنتاج اللقاحات، ولعل هذا ما ينعكس بوضوح في "معهد باستور"

الذي تم انشاؤه من خلال دعم أمريكي وأوروبي على عكس الصين التي تستهدف نشر لقاحها في القارة الافريقية.

– تعزيز الاستثمار في البنية التحتية، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادرة "إعادة بناء عالم أفضل"، والتي تقوم على الشراكة لتوفير بنية تحتية من خلال دعم الاستثمارات عالية الجودة في مشروعات البنية التحتية الكبرى.

– زيادة مستوى التعاون الأمني، حيث بدأت الإدارة الأمريكية في إعادة صياغة خطة أمنية لتعزيز نفوذها في القارة، وقد تجلت أبرز ملامح هذه الخطة في مبادرة "منافسة إستراتيجية للقيادة الأمريكية في أفريقيا لعام2022" والتي تستهدف إرسال مساعدات عسكرية إلى أفريقيا.

–كما اعتمدت الولايات المتحدة سياسة جديدة تهدف من خلالها إلى تحدي ممارسات الصين الساعية إلى الحصول على "ميزة تنافسية"ليس فقط في شمال القارة الأفريقية وإنما في القارة ككل، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية(بوخريص، 2020، صفحة 8):

– تطوير العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا لصالح الطرفين، الأميركي والإفريقي.

– اعتماد الولايات المتحدة لإستراتيجية تهدف لمعالجة أي خطر قد يتعرض أمن القارة.

– تحديد الأولويات في المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة، والتوقف عن دعم بعثات حفظ السلام الأممية.

4. خاتمة

من خلال الدراسة قمنا بدراسة وتحليل موضوع من الشراكة إلى الحرب التجارية: واقع وآفاق التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال افريقيا وخلصنا الى النتائج والتوصيات التالية:

يعد فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشريكان التجاريان اللذان تهدف شراكتهما الى تحقيق التنمية الاقتصادية ليس فقط لكليهما، بل لباقي دول المعمورة خاصة في شمال افريقيا، غير أن هذه الشراكة تحولت الى حرب تجارية أعطت صورة مشوشة للآفاق الاقتصادية، السياسية وحتى العسكرية لهذا التنافس في شمال أفريقيا خاصة وأن النوايا الإستراتيجية طويلة الأمد للصين في شمال إفريقيا تبقى غامضة، حيث يتفق العديد من الباحثين حول صعوبة تحديد معالم واضحة لآفاق هذا التنافس غير أن الذي يمكن قوله بأن النظام العالمي سيتغير، وسيعرف نظام جديد يطلق عليه البعض بـ:"الثنائية القطبية".

1.4.نتائج الدراسة.

بالإضافة إلى جل الأبحاث الأكاديمية، توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مجموعة النتائج التالية:

– التوترات التجارية بين أمريكا والصين سيكون لها تأثير ملحوظ على ليس فقط على اقتصاد البلدين وإنما على الاقتصاد العالمي ككل، فضلا على أنه يمكن لها أن تلقي بضلالها على العلاقات السياسة بين دول العالم.

– إن المنحى الذي سلكه الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين قلص من احتمال التوصل إل اتفاق على المدى القصير، خاصة بعد أزمة "كوفيد 19" وما خلفته من دمار من حيث عدد الوفيات والركود الاقتصادي العالمي، فقد انطلقت جملة من الاتهامات بين الجانبين الأمريكي والصيني بحيث يرى كل منهما أن الفيروس مصطنع من الطرف الآخر.

– إن أسباب الحرب التجارية القائمة بين أمريكا والصين تكمن في المنافسة على الهيمنة الاقتصادية العالمية، وعدم التوازن في المبادلات التجارية بين البلدين، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الذي حققته الشركات الصينية.

– تعتبر المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سلاح فعال أمام البلدين يوقف النزاعات التجارية ويؤدي للوصول إلى اتفاق يحمي مصالح البلدين ويؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لكليهما وللعالم كله.

– أن الاهتمام الصيني بشمال أفريقيا لا ينبع من كونها دولة خيرية تسعى فقط لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدان هذه المنطقة، وانما تعكس مجهوداتها لتوسيع علاقاتها وترسيخ روابطها الأهمية الاستراتيجية للمنطقة.

– من المعروف عن الاستثمارات الصينية أنها لا توفر مناصب عمل لشباب الدول التي تستثمر فيها كونها تفضل اعتماد مستخدميها الصينيين، وهذا ما يطرح سؤال حول من المستفيد أكثر من هذه الشراكة من بمعنى أدق ما الذي تستفيده الحكومات والشعوب في دول شمال افريقيا من هذه الشراكة وما هدف حكومات هذه الدول من جعل شعوبها مستهلكة فقط.

– تعد مبادرة الحزام والطريق من أهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها الصين لترسيخ روابطها في شمال افريقيا والتي سمحت بتوسيع العلاقات والتعاون بشكل كبير.

– الى جانب الاهداف الاقتصادية للصين في شمال أفريقيا، فهي تعمل على تعزيز نفوذها من خلال استثمارها لنشر اللغة والثقافة الصينية هذا بالإضافة الى تطوير علاقاتها العسكرية مع دول المنطقة.

استنادا الى ما تم تقديمه آنفا يمكن القول بقبول الفرضيات الثلاثة:

H_1-: التنافس التجاري الصيني الأمريكي في شمال افريقيا سيؤدي الى زعزعة الاستقرار في الحوض المتوسط.حيث أدت الزيادة في حدة التنافس الى صراع ومن ثم الى حرب تجارية شرسة امتدت آثارها السلبية لتشمل نطاقا أوسع لتشمل مختلف العلاقات الاقتصادية، السياسية وحتى العسكرية، هذا الذي شأنه أن يهدد بشدة استقرار البيئة السياسية والاقتصادية ليس فقط في حوض البحر المتوسط بل في العالم ككل.هذا من جهة، ومن جهة أخرى ففي الوقت الذي ترحب فيه دول شمال افريقيا بالتنافس الصيني الأمريكي في أسواقها لأن ذلك سيجلب لها جودة أحسن وتكاليف أقل، إلاّ أنها تعمل أيضا على مراقبة ما قد ينجر عن الصراع بين البلدين لأجل غزو هذه الأسواق.

H_2-:النموذج الذي تنتهجه الصين للانخراط في شمال افريقيا يجلب الازدهار للطرفين.

ويظهر ذلك جليا من خلال مبادرات واتفاقيات التعاون الاقتصادي الصيني مع كل دولة من دول شمال أفريقيا، حيث تنصب مجهوداتها في شمال افريقيا على تعزيز روابط الصداقة والمنفعة المتبادلة مع هذه الدول

H_3-:النموذج الذي تنتهجه الصين للانخراط في شمال افريقيا يجلب الاستقرار للحوض المتوسط. فكما سبق وأشرنا فإن النموذج الذي انتهجته الصين يعتمد أساسا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ما يجعلها شريكا مرحبا به في شمال إفريقيا على عكس الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها.

2.4.التوصيات.

من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

– من أجل تجاوز الخلافات التجارية يتوجب على الجانبين الأمريكي والصيني تعزيز الحوار للوصول إلى اتفاق تجاري من شأنه أن يستحدث التعاون بين البلدين بشكل يعود بالمنفعة المتبادلة بين الطرفين وتحقيق الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية.

– يتعين على كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية بذل المزيد من الجهود ليس فقط على المستوى الحكومي، بل على مستوى الشركات ورجال الأعمال وذلك من أجل تشجيع الاستثمار بين الجانبين وتعزيز العلاقات الاقتصادية بدلا من الصراعات التجارية.

– للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في تطور وازدهار البلدان لكن لابد من التعامل مع هذا النوع من الاستثمار خاصة فيما يتعلق بعملية التمويل ومخاطر الديون.

5. قائمة المراجع.

1.5.المراجع باللغة العربية.

المؤلفات:

– أحمد بوخريص، (2020)، التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، اسطنبول.

– شادي عبد الوهاب منصور،(2021)، تحولات استراتيجية: دلالات الجولة الأفريقية لوزير الخارجية الأمريكي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبوظبي.

المقالات:

– سارةيركس،(2021)، النفوذ الصيني لن ينحسر من شمال أفريقيا في القريب العاجل، صحيفة العرب،العدد 9، الصفحات.24.

مواقع الانترنيت:

– طاهر هاني، (2018/09/03)،هل الصين بصدد بسط نفوذها في أفريقيا؟، متاح على الموقع:https://www.france24.com(2022/01/07)

1.5.المراجع باللغة الأجنبية

المؤلفات:

- Benjamin Cohen, (1968), American Foreign Economic Policy Essays and Comment, Harper and Row, New York.
- Chong Terence, Li Xiaoyang, (2019), Understanding the China–US trade war: causes, economic impact, and the worst-case scenario, Economic and Political Studies, Hong Kong.
- Krugman Paul ,(2006), Obstfeld Maurice, Economie internationale, Pearson, Paris.
- SA,(2018), Made in China 2025. Institute for Security & Development Policy, Stockholm.

المقالات:

- Kashyap, Usha, Bothra Neha,(2019), Sino-US Trade and Trade War, Management and Economics Research Journal,N° 5 (4),p.12.

المداخلات:

- Larisa Kapustina,(2020), US-China Trade War: Causes and Outcomes, Les Ulis Cedex France : EDP Sciences, SHS Web of Conferences , EDP Sciences:https://pdfs.semanticscholar.org(07/01/2022)
- Zhu Zeyan et al,(2018),Trade War between China and US, International Conference on Advances in Social Sciences and Sustainable Development, Beijing : Atlantis Press:https://www.atlantis-press.com(08/01/2022)

مواقع الانترنيت:

- Behsudi Adam,(2018), Farm groups go on anti-tariff blitz after Trump offers trade aid: https://www.politico.com(07/01/2022)
- David Lawder,(2019), Ben Blanchard, US, China 'on the cusp' of possible end to trade war: Mike Pompeo: https://economictimes.indiatimes.com(08/01/2022)

- David Lawder,(2018), IMF's Lagarde says China needs to do more to cut steel capacity: https://www.reuters.com(09/01/2022)
- Pamela Coke-Hamilton,(2019), How trade wars pose a threat to the global economy: https://www.google.com(09/01/2022)
- Ramesh Jagannathan, Pablo Hernandez-Lagos,(2019), Battle for tech dominance: China has appropriated the US economic playbook. Can the US reclaim it?:https://timesofindia.indiatimes.com (11/01/2022)
- Rao Sujata,(2018), GLOBAL MARKETS-Bears prowl world markets, maul Chinese stocks as trade tensions simmer: https://www.reuters.com(12/01/2022)
- Salinas Sara,(2018), Apple says Trump's China tariffs are going to hurt the company: https://www.cnbc.com(13/01/2022)
- Yukon Huang,(2019), Jeremy Smith, China's Record on Intellectual Property Rights Is Getting Better and Better: https://carnegieendowment.org(14/01/2022)
- Yuwa Hedrick-Wong,(2018), How The U.S.-China Trade War Will Transform The Global Economy:https://www.forbes.com(14/01/2022)
- Xinhua, (18/12/2019),Egypt, China share promising potentials for joint trade, investment: experts, China International Import.Expo:https://www.ciie.org/zbh/en/news/exhibition/News/20191218/20512.html(06/08/2022).

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

المجلد: 6/ العدد:2/أكتوبر،2022،ص ص450-468

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

دور المراقب المالي في ضبط نفقات الجماعات المحلية (دراسة حالة بلدية عين بوسيف للفترة 2017-2021)

The role of the financial controller in controlling the expenditures of local authorities (A case study of the municipality of AinBoucif for the period 2017-2021)

سوفطة مليكة*
Softa malika
مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي
المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة – الجزائر
softa.malika@cu-tipaza.dz

سمير عز الدين
Samir Azedine
جامعة الجزائر 3 – الجزائر
sellam.sam.dz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/18 تاريخ القبول: 2022/10/05 تاريخ النشر: 2022/10/10

الملخص :

تطرقنا إلى الدور المهم الذي يلعبه المراقب المالي في الرقابة على نفقات الجماعات المحلية، وأخذنا بلدية عين بوسيف كنموذجا تحليليا من خلال جمع مذكرات الرفض خلال الفترة الدراسة وتحليلها وتوضيح الإجراءات الواجب اتخاذها لتصبح النفقة قابلة للتنفيذ، تم توصلنا إلى أن المراقب المالي جهاز رقابة فعال في ضبط النفقات لذا وجب تعيين أشخاص أكفاء لتولي هذا المنصب لضمان السير الحسن للمالية المحلية.

الكلمات المفتاحية: المراقب المالي؛ النفقات ؛ الجماعات المحلية.

تصنيف JEL: H72؛ H75؛ P32؛ M42.

Abstract

We touched on the important role that the financial controller plays in controlling the expenditures of local communities, and we took the municipality of AinBoussef as an analytical model by collecting rejection notes during the study period, analyzing them and clarifying the actions to be taken to make the expenditure feasible. Therefore, it is necessary to appoint competent persons to take over this position to ensure the smooth running of local finances.

Key words: financial controller; expenses; Local groups

JEL classificationcodes:H72 ؛H75؛P32 ؛M42

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

شهدت الجزائر ارتفاع في النفقات منذ سنة 2009 بسبب ما خلفته الأزمة العالمية 2008 خاصة على الدول المصدرة للنفط، ترافق ذلك مع عدم التنوع وعدم إمكانية الزيادة في الإيرادات هذا ما سبب عجزا في الميزانية العامة، مما انعكس سلبا على ميزانية الجماعات المحلية وبالأخص البلديات ووضعيتها المالية، وكمحاولة لتفادي هذا العجز وإيجاد الحلول لمشاكل الجماعات المحلية انتهجت الدولة سياسة ترشيد النفقات عن طريق اخضاع البلدية لأليات الرقابة المالية، من بينها المراقب المالي الذي يلعب دورا أساسيا في تفادي الوقوع في الأخطاء قبل تنفيذ النفقة، وهو موظف تابع لوزارة المالية، وعمم هذا النوع من الرقابة منذ سنة 2010 في الجماعات المحلية وذلك من أجل الحفاظ على المال العام.

من خلال ما سبق نطرح **الإشكالية التالية: كيف يساهم المراقب المالي في ضبط النفقات المحلية قبل تنفيذها؟ وكيف كانت المساهمة في بلدية عين بوسيف؟**

الفرضية الرئيسية: يلعب المراقب المالي دورا فعالا في ضبط النفقات المحلية إلا أن هناك أسباب أخرى تساهم في الإسراف وتبديد المال العام.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم الرقابة المالية المسبقة لتنفيذ النفقات وخصوصا المراقب المالي مفهومه ووظائفه، وكذا التعرف على مفهوم النفقات المحلية وتقسيماتها ومراحل تنفيذها؟
- معرفة درجة مساهمة المراقب المالي في ضبط النفقات المحلية، بأخذ بلدية عين بوسيف نموذج من خلال تحليل مذكرات الرفض المؤقت خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي الذي يقوم على جمع البيانات، بهدف سرد الأفكار الأساسية المتعلقة بالموضوع وتحليل المعطيات، حيث قمنا بجمع مذكرات الرفض من المراقب المالي لنفقات البلدية لمدة خمس سنوات وقمنا بتحليلها وتوضيح الإجراءات الواجب اتخاذها من طرف البلدية لتصبح النفقة قابلة للتنفيذ.

2. الإطار النظري و المفاهيمي لنفقات الجماعات المحلية.

تتطلب تلبية حاجيات المجتمع المحلي مبالغ مالية معتبرة لتنفيذ المشاريع الضرورية من أجل تحسين ظروف معيشتهم عموما، وتقوم بتنفيذها الجماعات المحلية لأنها حلقة الوصل بين الفرد والسلطة، والأجدر في توجيه هذه المبالغ المالية حسب الأولوية من جهة، ومن جهة أخرى

تطبيقا لسياسة الحذر في الإنفاق أو سياسة ترشيد النفقات حيث قامت الدولة بتخفيض الاعتمادات المالية وكذا فرض أليات جديدة للرقابة على تنفيذها من بينها رقابة المراقب المالي.

1.2. مفهوم الجماعات المحلية:تعددت تعاريف الجماعات المحلية نذكر أهمها:

"تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية، مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" (عادل محمود حمدي، 1973، صفحة 17).

نصت المادة 16 من الدستور على: " أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية"، مما يستلزم منا أن نطلع على مفهوم البلدية والولاية.

أ. مفهوم البلدية: حسب الدستور فالبلدية هي الجماعة القاعدية أي أنها مقاطعة تابعة للدولة من جهة، ومن جهة أخرى تأخذ شكل دولة مصغرة تهدف لتلبية حاجيات أفراد إقليميها، ونظرا للأهمية البالغة لها فقد خضعت للعديد من التطورات القانونية وكان أول قانون لإنشاء البلدية هو الأمر رقم: 67-24 المؤرخ في: 18جانفي 1967، المتضمن قانون البلدية.

وتعرفها المادة01 و02من القانون رقم: 11- 10على أنها "الجماعة الإقليمية اللامركزية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية" (القانون رقم 11 - 10 ، 2011، صفحة 7)، فهي عبارة أيضا عن جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية لمشروعات تنموية، كما أنه أداة تحريك المجتمع بالإضافة إلى توفير البيئة الصحية التي تساعد المواطنين على استثمار مواردهم و حثهم للمشاركة في العملية التنموية في المدى القصير و على المدى الطويل (إسحاق بعقوب القطب، 2010، صفحة 2).

مما سبق نستخلص أن البلدية عبارة عن جماعة إقليمية مستقلة ماليا، مهمتها تنفيذ المشاريع التنموية لتحسين مستويات المعيشة لقاطنيها في كل المجالات، وذلك من خلال مشاركتهم في تحقيق السياسة التنموية المحلية.

ومن هيئاتها المجلس الشعبي البلدي المتمثل إطاره القانوني في القانون رقم: 11-10 المتعلق بالبلدية، فقد خصص له فصلين الأول والثاني من المادة 16 إلى المادة 99، بحيث ذكر

فيه سير المجلس الشعبي البلدي، لجانه، وضعية المنتخب فيه، أسباب حله وتجديده، نظام مداولاته، رئيس المجلس الشعبي البلدي والقانون الأساسي الخاص به.

أما تكوين المجلس الشعبي البلدي وانتخابه ذكرت في قانون الانتخابات الصادر بموجب الأمر رقم: 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات المعدل والمتمم (علاء الدين العشبي، 2011، صفحة 2)، فهو مجموعة من الأعضاء، ينتخبون لمدة 4 سنوات ويتغير عدد أعضاءه حسب تغير عدد سكان البلدية الناتج عن عملية الإحصاء العام للسكان كما ذكر في المادة 79 من (القانون رقم:12-01 ، 2012، صفحة 19):

- 13عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 10000 نسمة.
- 15عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10001 و 20000 نسمة.
- 19عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20001 و 50000 نسمة.
- 23 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50001 و 100000 نسمة.
- 33 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين100001 و200000. نسمة.
- 43 عضو في البلديات التي تساوي عدد سكانها ما بين 200001 نسمة أو يفوقه .

ب. مفهوم الولاية: تعتبر الولاية إدارة مركزية وهي الرابط بين الدولة والبلدية، وقد أنشأت بموجب الأمر رقم: 69-38 المؤرخ في: 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية.

وتعرفها المادة 1 في قانون الولاية على أنها" الجماعة الاقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة" (القانون رقم 12-07، 2012، الصفحات 8-9).

وهي وحدة ومجموعة إدارية لامركزية إقليمية جغرافية منحت لها الاستقلالية والشخصية المعنوية،كما منحت أيضا قسطا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي.

ومن أهم هيئاتها المجلس الشعبي الولائي الذي يتحدد أعضاءه وفقا لعدد السكان المحصيين وطنيا القاطنين بالولاية، وتكون لكل دائرة انتخابية عضو على الأقل وهذا طبقا لما جاء في قانون الانتخاب "يتغير عدد أعضاء المجالس الولائية حسب تغير عدد سكان الولاية الناتج عن عملية الإحصاء الوطني للسكن والسكان الأخير" وتكون كالآتي (القانون رقم:12-01 ، 2012، صفحة 19):

- 35 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250000 نسمة.
- 39عضو في الولايات التي تراوح عدد سكانها بين 250001 و 650000 نسمة.

- 43عضو في الولايات التي تراوح عدد سكانها بين 650001 و 950000 نسمة.
- 47عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 950001 و 1150000 نسمة.
- 51عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 1150001 و 1250000 نسمة.
- 51 55عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها 1250000 نسمة.

2.2.**مفهوم النفقات المحلية**:تعرف الميزانية على أنها ذلك الجدول التقديري الذي يتضمن كافة الإيرادات والنفقات المتوقعة خلال السنة المقبلة، أي أنها تحتوي على جانبين الإيرادات والنفقات في بحثنا هذا نركز على جانب النفقات لأن المراقب المالي يكمن دوره في الرقابة على النفقات فقط.

أ. تعريف النفقات المحلية: "هي النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي،كمجالس المحافظات والمدن والقرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات" (عادل أحمد حشيش، 2006، صفحة 79).

"وهي النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كال ولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل الماء والكهرباء والموصلات داخل الاقليم أو المدينة" (محمد عباس محرزي ، 2008 ، صفحة 79).

من خلال ما سبق نستخلص خصائص النفقة المحلية:

- النفقة مبلغ نقدي قابل للتقويم؛
- يصدر من هيئة عمومية وهي الجماعة المحلية(البلدية أو الولاية) ؛
- توجه لمنفعة سكان إقليمها من خلال تنفيذ المشاريع التنموية لتحسين ظروف معيشتهم؛

ب. تقسيم النفقات المحلية:تقسم النفقات المحلية لنفقات التسيير و التجهيز.

- **نفقات التسيير:** وهي النفقات العمومية التي تعني بالتسيَير العادي لشؤون الدولة، وإشباع الحاجات العامة بصورة طبيعية، وبالتالي فهي نفقات التي يترتب عليها زيادة في الرأسمال الاجتماعي أو زيادة في الرأسمال الإنتاجي للهيئات العمومية، ومن أبرز هذا النفقات الأجور التي تشكل الجزء الأبرز لمجموع نفقات التسيَير في أغلب الدول (عزري حميد و خوني رابح، 2021، صفحة 302).

- **نفقات التجهيز:** وهي تلك النفقات المتعلقة بتجهيز مختلف القطاعات بوسائل الإنتاج الضرورية قصد زيادة الإنتاج الوطني وتحسين تجهيزات الجماعات المحلية، وتتكون هذه النفقات

من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الوطنية، إضافة إلى اعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية،وإذا كانت نفقات التسيَير توزع على الدوائر الوزارية، فإن توزيع نفقات التجهيز يتم على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات الاقتصادية تبعا للخطة الإنمائية السنوية الموضوعة من قبل الدولة وفقا لقانون المالية (عزري حميد و خوني رابح، 2021، صفحة 302).

ت.مراحل تنفيذ النفقات: تمر النفقات طبقا للمواد 19، 20، 21، و22، من القانون 90-21 بمرحلتين الأولى المرحلة الإدارية هي من صلاحيات الآمر بالصرف أما المرحلة الثانية المحاسبية يقوم بها المحاسب العمومي ونذكرها كالآتي (قانون 90-21، 1990، صفحة 1133):

- **المرحلة الإدارية:** تنقسم إلى ثلاث خطوات وهي

✓ **الالتزام:** هو التصرف الذي بمقتضاه تنشأ هيئة عمومية ما وتثب عليها التزاماً ينتج عنه عبء أي هو الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين.

✓ **التصفية:** تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية بتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية.

✓ **الأمر بالدفع:** يعد الآمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذى يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية.

- **المرحلة المحاسبية(الدفع):** يعد الدفع الإجراء الذي يتم بموجبه إبرام الدين العمومي.

يقوم في هذه المرحلة المحاسب العمومي بالتأكد من أن المراحل السابقة للنفقة كانت وفق القوانين المعمول بها، وكذا يتأكد من هوية الدائن والوثائق الثبوتية الموجودة في حوالة الدفع. وعند تأكد من أن كل ما يتعلق بالنفقة قانوني يقوم بدفع النفقة للدائن سواء كان نقدا أو عن طريق حساب جاري بريدي أو بنكي أو خزينة.

3. الإطار النظري لدور المراقب على تنفيذ النفقات.

تساهم المراقبة المالية في ضبط نفقات البلدية، لذا نستعرض المفاهيم الأساسية حولها.

1.3. مفهوم الرقابة المالية:لقد تعددت تعريفها نذكر منها:

هي منهج علمي شامل يتطلب التكامل،والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبة والإدارية (عيسى أيوب الباروني، 1986، صفحة 11).

تعني التحقق من أن التنفيذ بتم وفقا للتوجيه المحدد في خطة العمل وضمن القواعد والأهداف المقررة وذلك بقصد تبيان نواحي الخط أو الضعف، والانحراف وإيجاد الحلول المناسبة لها لاجتناب تكرار وقوعها وتحديد المسؤولين عن ارتكابها ولضمان حسن تطبيق تلك الأهداف والقواعد وبيان مدى سلامتها و كفايتها والوصول إلى معدلات دقيقة في الأداء وفق المعايير تنسجم مع طبيعة الجهة الخاضعة للرقابة (عصفور محمد شاكر، 2008، صفحة 152)

تمثل هذه الرقابة رقابة إنفاق لا تحصيل، أي تخص عمليات الإنفاق العام دون الإيرادات العامة (بن داود ابراهيم، 2010، صفحة 138).

من خلال ما سبق نستنتج أن الرقابة المالية هي التأكد من أن النفقة تمر بمراحلها وفقا للقوانين المعمول بها، واكتشاف الأخطاء محاولين إيجاد الحلول وذلك بهدف تنفيذ السياسة المالية حسب ما هو مقرر.

وتنقسم الرقابة المالية من حيث الجهة إلى رقابة داخلية يقوم بها كل من المجالس المحلية المنتخبة والمراقب المالي والمحاسب العمومي والسلطة الوصية، ورقابة خارجية يقوم بها كل من مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية.

2.3.**دور المراقب المالي**: منذ سنة 2009 أصبحت الجماعات المحلية تخضع لرقابة المراقب المالي وذلك طبقا المرسوم التنفيذي رقم: 374 – 09 المؤرخفي: 16 نوفمبر2009، ثم أصدر القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 09 ماي 2010 المتعلق بالرقابة الملتزم بها، إلا انه لم تطبق هاته الرقابة إلا في سنة 2011 لتستمر العملية حتى عممت سنة 2014 على كل بلديات الوطن.

وهوعون من الأعوان المكلفين بالرقابة القبلية على تنفيذ النفقات العمومية، ويعين بقرار وزاري من طرف الوزير المكلف بالميزانية، ويخضع المراقب المالي للسلطة المباشرة لوزير المالية، وذلك وفق تنظيم إداري تمثله الأجهزة التالية على التوالي، المديرية العامة للموازنة ثم المديرية الجهوية للموازنة، وأخيرا المراقبة المالية للولاية، ويوجدجهاز المراقب مركزيا على مستوى كل وزارة،ومحليا على مستوى كل ولاية وبلدية (عقيلة حاج ميهوب سيدي موسى، 2020، صفحة 282)

تتمثل**مهامه** كما جاء في المادة 10 من (المرسوم التنفيذي رقم 11 – 381، 2011، صفحة 21):

- تنظيم مصلحة المراقبة المالية وإدارتها وتنشيطها؛
- تنفيذ الأحكام القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بمراقبة النفقات الملتزم بها؛
- القيام بأية مهمة أخرى مترتبة عن عمليات الميزانية؛
- تمثيل الوزير المكلف بالمالية لدى لجان الصفقات العمومية ولدى المجالس الإدارية ومجالس توجيه المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات الأخرى؛
- إعداد تقارير سنوية عن النشاطات وعروض الأحوال الدورية الوافية التي توجه إلى الوزير المكلف بالمالية؛
- تنفيذ كل مهام الفحص والرقابة المتعلقة بجوانب تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالمالية العمومية، بناء على قرار من الوزير المكلف بالمالية؛
- ممارسة السلطة السلمية على الموظفين الموضوعين تحت تصرفه وتأطيرهم؛
- المشاركة في تعميم التشريع والتنظيم المرتبط بالنفقات العمومية؛
- المشاركة في دراسة وتحليل النصوص التشريعية و التنظيمية المبادر بها من المديرية العامة للميزانية، والتي لها أثر على ميزانية الدولة و/أوعلى ميزانية الجماعات المحلية و الهيئات العمومية؛
- إعداد تقييم سنوي ودوري حول نشاط المراقبة المالية؛
- مساعدة أية مهمة رقابية أو تقييم لمصالحه في إطار البرنامج المسطر من المديرية العامة للميزانية؛
- تقديم نصائح للآمرين بالصرف على المستوى المالي قصد ضمان نجاعة النفقات العمومية وفعاليتها؛
- المساهمة في الأعمال التحضيرية للميزانية المعهودة إليه وضمان متابعتها وتقييمها وكذا اقتراح كل تدبير ضروري يسمح بتسيير ناجع وفعال للنفقات العمومية؛
- يحدد المراقب المالي مهام المراقب المالي المساعد الموضوع تحت سلطته، باستثناء بعض المهام وفق كيفيات تحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالميزانية؛

3.3. **المشاريع التي تخضع لتأشيرة المراقب المالي**: تخضع لتأشيرة المراقب المالي كل من المشاريع المذكورة في المادتين 5و 6 من المرسوم التنفيذي 414 – 92 وهي (المرسوم التنفيذي 92 – 414، 1992، صفحة 2102) :

1.3.3.مشاريع قرارات التعيين والترسيم والقرارات التي تخص الحياة المهنية ومستوى المرتبات للمستخدمين باستثناء الترقية في الدرجة ؛

2.3.3. مشاريع الجداول الاسمية التي تعد عند قفل كل سنة مالية؛

3.3.3. مشاريع الجداول الأصلية الأولية التي تعد عند فتح الاعتمادات وكذا الجداول الأصلية المعدلة خلال السنة المالية.

4.3.3. الالتزامات بنفقات التسيير والتجهيز أو الاستثمار؛

وأيضا جاء في المرسوم التنفيذي رقم: 374-09 تعدل وتتمم أحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم: 414-92 (المرسوم التنفيذي رقم:374-09، 2009، صفحة 04)؛

5.3.3.كل التزام مدعم بسندات الطلب و الفاتورات الشكلية والكشوف أومشاريع العقود،عندما لا يتعدى المبلغ المستوى المحدد من قبل التنظيم المتعلق بالصفقات العمومية،لأنه في حالة العكس يجب الخضوع إلى تأشيرة لجنة الصفقات أولا؛

6.3.3.كل مشروع مقرر يتضمن مخصصات ميزانياتية وكذا تفويض وتعديل الاعتمادات المالية؛

7.3.3.كل التزام يتعلق بتسديد المصاريف والتكاليف الملحقة وكذا النفقات التي تصرف عن طريق الوكالات والمثبتة بفاتورات نهائية؛

يقوم المراقب المالي **بفحص كل المشاريع السابق ذكرها** في العناصر الأتية طبقا لما ذكر في المادة 09 من (المرسوم التنفيذي 92 – 414، 1992، صفحة 2102):

صفة بالنسبة للآمر بالصرف:يعد آمرا بالصرف في مفهوم هدا القانون كل شخص يؤهل لتنفيذ عمليات الالتزام النفقة والتصفية وتحرير حوالة الدفع طبقا للمادة 23 من (قانون 90-21، 1990، صفحة 1134)، يعين مثل الوالي أو ينتخب مثل رئيس المجلس الشعبي البلدي، وهو آمرا بالصرف رئيسا يمكنه تفويض إمضائه إلى أحد النواب أو الموظفين للإمضاء على كل الوثائق المالية أو الإدارية باستثناء القرارات كما جاء في المادة 96 من (القانون رقم 11 - 10 ، 2011)، يقوم الآمر بالصرف بإرسال نموذج إمضاءه للمراقب المالي عليه الختم والإمضاء يكون واضحا عليه الاسم واللقب، حتى يتسنى له مطابقته مع الوثائق الثبوتية للنفقة، وفي حال تغييره يرسل نموذجا جديد.

- **مطابقتها التامة للقوانين والتنظيمات المعمول بها:** من الجيد أن يكون الآمر بالصرف مطلعا على كل القوانين والمناشير الجديدة الواجب احترامها في مراحل تنفيذ النفقة مثل قانون المحاسبة العمومية: 90-21 وقانون الصفقات العمومية: 247-15 وغيرها من المناشير المرسلة السلطات المركزية.

- **توفر اعتمادات كافية لتغطية الالتزام:** يقصد بالاعتماد المالي الترخيص القانوني الذي يسمح للسلطة المكلفة بتنفيذ النفقات العمومية، وبالتالي يجب على الآمر بالصرف في إطار قيامه بالالتزام بالنفقات سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز والاستثمار أن يستند إلى اعتمادات مالية مفتوحة في إطار الميزانية المصادق عليها (المرسوم التنفيذي 268 / 97 ، 1997)، وهذا ما يتحقق منه المراقب المالي في بطاقة الالتزام التي حررها الآمر الصرف.

أما فيما يخص ميزانية البلدية مثلا تبلغ للمراقب المالي فور المصادقة عليها للتكفل بها، ويقوم بالتأكد من تسجيل البرامج بالميزانية الأولية أو جدول البواقي، أما المخطط البلدي للتنمية تتم مراقبته من خلال التحقق من تسجيل العملية التي يقوم بها الوالي وفقا القانون المعمول به.

- **التخصص القانوني للنفقة:** يقوم المراقب المالي بتفحص النفقة الملتزم بها من طرف الآمر بالصرف والتأكد من مطابقتها لما هو مخصص لها قانونا فكل اعتماد مالي يخصص لتغطية نفقة معينة فلا يجب أن يغطي نفقة أخرى.

- **تطابق جميع الوثائق الخاصة بالالتزام مع مبلغ الالتزام:**تتضمن بطاقة الالتزام ملفا قد يتكون من وثائق خاصة بالصفقة أو بتعيين الموظف يعني الملف يكون حسب موضوع النفقة، ويراعى إن كانت نفقة تسيير أو تجهيز، ويتحقق من موافقتها للشكل القانوني متضمنة: الدمغة والطابع، السنة المالية ورقم البطاقة، رقم الأمر بالدفع ومكان تأشيرة المراقب المالي، وأيضا تحتوي على جدول يتضمن(الباب،المادة،الرصيد القديم،مبلغ العملية،الرصيدالجديد)، وصفةالآمر بالصرف وإمضائه والختم، وفي الأخير المبلغ بالأرقام والأحرف الذي يقوم بمطابقته مع الوثائق المرفقة لبطاقة الالتزام.

- **التأكد من وجود تأشيرات وترخيصات الآراء المسبقة التي سلمتها السلطة الادارية المؤهلة قانونا لهذا الغرض:** هناك حالات للنفقة تسبق تأشيرة المراقب المالي تأشيرات أخرى يجب التحقق منها، مثل الصفقات العمومية وملاحقها التي تؤشر عليها اللجان البلدية والولائية للصفقات العمومية، أو تأشيرة الوظيف العمومي في مقررات التعيين.

وهكذا نجد أن المراقب المالي يسعى للتأكد من وجود العناصر السابق ذكرها، فإن توافر تأثر على السجل أو الوثيقة المثبتة للالتزام بالنفقة أويقوم برفض التأشيرة لانعدام العناصر السابقة مع تعليل الرفض في مدة لا تفوق 20 يوم (بن داود ابراهيم، 2010، صفحة 55)، لكن تم تعديل المدة بـ 10 أيام كأقصى حد من تاريخ استلام المراقب المالي الملف حسب المرسوم التنفيذي 374-09.

4.3 **حالات الملفات المدروسة من طرف المراقب المالي**: في حالة موافقة النفقة للقوانين المعمول بها يقوم بالتأشير عليها، ويقدمها الآمر بالصرف للمحاسب العمومي لدفعها.

- **الرفض المؤقت** : يحرر المراقب المالي مذكرة رفض كتابية يرفض من خلالها منح تأشيرته مؤقتا وتتضمن ملاحظات المعاينة وكذا القوانين والمناشير التي اعتمد عليها في فحص الملف،تسمح هذه المذكرة للآمر بالصرف بتصحيح الأخطاء و الحالات مذكورة في المادة رقم: 11 من (المرسوم التنفيذي 92 – 414، 1992، صفحة 2102) كالآتي:

✓ حالة اقتراح مشوب بمخالفات للتنظيم قابلة للتصحيح؛

✓ انعدام أو نقص الوثائق الثبوتية المطلوبة؛

✓ نسيان بيان هام في الوثائق المرفقة؛

- **الرفض النهائي**:ذكرت حالات التي يعلل فيها المراقب المالي الرفض النهائي لمنح التأشيرة في المادة 12 من المرسوم التنفيذي 414- 92 وهي كالآتي: (المرسوم التنفيذي 92 – 414، 1992، صفحة 2102)

✓ عدم مطابقة اقتراح الالتزام للقوانين والتنظيمات المعمول بها؛

✓ عدم توفر الاعتمادات أو المناصب المالية، عدم احترام الآمر بالصرف للملاحظات المدونة على مذكرة الرفض المؤقتة؛

- **التغاضي**: يمكن للآمر بالصرففي حالة الرفض النهائي للالتزام بالنفقات المنصوص عليها في المادتين 6 و7 من المرسوم414 -92 المذكورة سابق، أن يتغاضى عن ذلك وتحت مسؤوليته بمقرر معلل يعلم به الوزير المكلف بالميزانية، يـرسل الملف الذي يكون موضوع التغاضي مباشرة حـسب كل حالةإلى الـوزيـر أو الـوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني (المرسوم التنفيذي رقم:374-09، 2009، صفحة 5)

4. دور المراقب المالي في الرقابة المسبقة على نفقات البلدية عين بوسيف للفترة 2017-2021

قبل التطرق على دور المراقب المالي نقوم بالتعريف بالبلدية.

1.4. التعريف بالبلدية: بلدية عين بوسيف منطقة تاريخية قديمة يعود تاريخها إلى ما قبل سنة 1830 والممتد إلى عهد الدولة الحمادية آشير، وعرفت بهذا الاسم منذ تاريخ 15 ديسمبر 1905 بسبب حادثة وقعت في القدم عند مرور قافلة من الرحل تمكن العطش منهم فقام أحدهم بضرب سيفه في الأرض فانفجرت منه عين فسميت منذ ذلك الوقت بعين بوسيف.

عين بوسيف كانت تعرف أيضا باسم أولاد إعلان وهي بلدية جزائرية تتبع إداريا لدائرة عين بوسيف،وتقع على تراب ولاية تيطري قديما التي تعرف الآن بولاية المدية.

تقع بلدية عين بوسيف في الجزء الجنوبي الشرقي لولاية المدية وتبعد عن الولاية بـ 75 كلم و170 كلم عن العاصمة. تعلو عن سطح البحر بـ 1280 م وهي مجابهة للأطلس التلي محاذاة الهضاب العليا وبالتحديد من الجانب الجنوبي لأعالي التيطري، وتضم عدة مرتفعات وجبال من الصخور وتقسم منطقة عين بوسيف إلى قسمين واضحين: الهضاب ويشمل الجهة الشمالية للبلدية والقسم الثاني فهو التل.

2.4. الرقابة المسبقة على نفقات ميزانية البلدية: يقوم المراقب المالي بالتكفل بالميزانية الأولية(فتح الاعتمادات المالية)، ثم يقوم بمراقبة النفقات المحلية من خلال بطاقة الالتزام المخصصة لكل نفقة، سواء كانت في قسم التسيير أو التجهيز والاستثمار، أو البرامج التنموية المخصصة للبلدية، فيقوم بالتأكد بمطابقتها للقوانين المعمول بها,

الجدول رقم 01: يبين الملفات المدروسة من طرف المراقب المالي

	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الملفات المراقبة من طرف المراقب المالي	26	58	30	20	48
عدد الملفات المرفوضة مؤقتا	26	20	26	08	22
عدد الملفات المرفوضة نهائيا	00	00	00	00	00
حالات التغاضي	00	00	00	00	00
النسبة المئوية للرفض	100	34,48	86,66	40	45,83

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مكتب الصفقات العمومية بالبلدية.

نلاحظ من الجدول أن سنة 2017 كانت نسبة الرفض المؤقت كاملة وذلك يفسر من جانبين الأول أن القائم بعملية تنفيذ النفقات غير متمكن من القوانين والتعليمات المنصوص عليها فيما يخص النفقات وتنفيذها لذا وجب تزويد الموظفين بحصص تكوينية بشكل مستمر وحثهم على الاطلاع على القوانين والمراسيم الحديثة، أما من جانب المراقب المالي فهذا جيد يعني أن عملية المراقبة تتم بشكل تفصيلي ودقيق مما يحفظ المال العام وينفق في أوجهه اللازمة، أما السنوات الأخيرة نلاحظ تذبذبا في نسبة الرفض مما يعني تحسن من مستويات موظفي مكتب المحاسبة والالتزام، نلاحظ أيضا أنه لا يوجد لحالات الرفض النهائي مما يعني أن كل حالات الرفض كانت مؤقتة أي أنها أخطاء قابلة للتصحيح كأخطاء في المبالغ أو الأرصدة نقص في بعض الوثائق الثبوتية ثم تصحح لتصبح نفقة مؤشر عليها من طرف المراقب المالي.

لا يوجد حالات للتغاضي لعدم وجود حالات الرفض النهائي، مما يدل على احترام الآمر بالصرف لملاحظات المراقب المالي واتباع تعليماته كعلاقة تشاركية للحفاظ على المال العام.

الجدول رقم 02: يبين بعض مذكرات الرفض من طرف المراقب المالي و إجراءات معالجتها.

السنة	الموضوع	سبب الرفض	الإجراء التصحيحي	ميزانية
2017	منحة المردودية	خطأ في مبلغ العملية خطأ في مبلغ بعض الموظفين	تصحيح المبالغ	التسيير
	توزيع مبلغ الخدمات الاجتماعية	تحيين محاضر الخدمات الاجتماعية (موظف أحيل على التقاعد)	تحيين المحاضر	التسيير
	أجور المستخدمين	خطأ في احتساب التعويضات لموظف	تصحيح الخطأ	التسيير
	التزام بفاتورة شكلية	غياب الوثائق الثبوتية المتعلقة بالالتزام	إرفاق الوثائق المطلوبة	التسيير
	التزام بفواتير لصالح الجزائرية للمياه	خطأ في الرصيد القديم خطأ في المبلغ	تصحيح الخطأ.	التسيير
	التزام بإعانة لصالح النادي الرياضي لكرة القدم	غياب المقرر المتضمن الاعانة لصالح النادي، غياب القانون الأساسي النموذجي المطبق على النادي, غياب تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016، غياب محضر اجتماع الجمعية العامة. غياب وصل ايداع ملف لدى الخزينة.	ارفاق الوثائق الناقصة للملف	التسيير

	إنشاء شبكة المياه الصالحة للشرب	توضيح في التقرير التقديمي كيفية اختيار المتعامل المتعاقد	اختيار المتعامل المتعاقد الأحسن والأقل عرض	PCD
	اقتناء الزيوت	التخصيص القانوني غير صحيح (يقصد به هو تسديد النفقة في باب غير الباب المخصص لها)	فقد تم تصحيح الخطأ وتسديد الفاتورة من بابها المخصص لها .	التسيير
2018	اقتناء الخبز	نشاط المتعامل المتعاقد حسب الختم لا بتوفر على نشاط الخبز(احضار شهاد ة من السجل الوطني للسجل التجاري مدون فيها نشاط الخبز)	تم احضار شهادة وتم المصادقة على الالتزام من طرف المراقب المالي بناء عليها	التسيير
	تحويل الاعتمادات	لا يمكن تحويل الاعتمادات من الاجتماعية للالتزام بفاتورة (اعتمادات الأجور والتكاليف الاجتماعية هي اعتمادات اجبارية)	تم التحويل من أبواب أخرى	التسيير
	التزام بفاتورة الماء	لا يمكن الالتزام بالفواتير الخاصة بالجزائرية للمياه للثلاثي الثالث لسنة 2017 كون السنة المالية أغلقت. لا يمكن الالتزام بفاتورة الماء على عاتق ميزانية البلدية بدون إرفاق شهادة تسجيل العقار المتعلق بالمنظمة الوطنية للمجاهدين تثبت ملكية البلدية للعقار وهذا حسب المراسلة 34443 بتاريخ 15-07-2014 عن المديرية العامة للميزانية	الترخيص من المديرية العامة للميزانية بالتسديد، مع ارفاق لشهادة العقار . (تسدد الديون المستحقة للغير من طرف هيئة عمومية في أجل أربع سنوات من اليوم الأول للسنة المالية التي تمت فيها مراحل النفقة)	التسيير
2019	ملحق بالنقصان	ذكر تاريخ و سبب توقف الأشغال	ارفاق تقرير توضيحي.	التجهيز
	الالتزام بملحق بالزيادة.	نقص تقرير مفصل تبررون فيه الأشغال الزائدة في إطار الصفقة وفقا للإجراءات المكيفة.	ارفاق تقرير	التجهيز
	الالتزام بفواتير	لا يمكن الالتزام بالفاتورتين وذلك بسبب عدم احترام مبدأ السنوية	في بعض السنوات الجهة الوصية تبعث رخص للقيام بعملية الالتزام في حالة انتهاء السنة ا لمالية	التسيير
	الالتزام بسند الطلب	لا يمكن الالتزام بسند الطلب باعتبار مبالغ السندات يفوق الاعتماد المالي	زيادة المبلغ عن طريق تحويل داخلي	التسيير

	الالتزام بمصاريف المهمة	لا يمكن الالتزام بمصاريف المهمة لموظف وذلك بسبب أن اليوم مصادف لعطلة أسبوعية	التزام يكون في أيام العمل الرسمية فقط	التسيير
2020	التزام اقتناء طاولات ومقتعد من الاسمنت	ارفاق شهادة إدارية توضح مكان وضع المقاعد الإسمنتية	تم الإرفاق	التجهيز
	التزام باتفاقية لصالح مركز التكوين المهني	إدراج تاريخ بداية ونهاية التكوين تفاصيل التكوين	تم إدراج التاريخ	التسيير
	التزام بمشروع ملحق بالنقصان	غياب الوثائق الثبوتية لتوقيف الأشغال بسبب سوء الأحوال الجوية ذكر الأسباب الموضوعية لتوقف الأشغال	ارفاق الوثائق الثبوتية	PCD
2021	الالتزام بالملحق بالناقص	غياب نسخة من نشرة الأحوال الجوية	إرفاق نسخة من نشرة الأحوال الجوية	PCD
	الالتزام بمقرر يتضمن إعانة مالية إضافية لفائدة المعوزين	غياب قائمة بأسماء المعوزين ممضي عليها من طرف الآمر بالصرف	إرفاق قائمة بأسماء المعوزين	التسيير
	الالتزام بمشروع صفقة	ادراج جميع الحصص وكيفية منحها ضمن التقرير التقديمي مفصل حسب قانون الصفقات 247-15	تم إدراج الحصص وقد تم منحها للأحسن من حيث الناحية الاقتصادية	التسيير
	الالتزام باقتناء عجلات	غياب وضعية حضيرة السيارات عند تاريخ 30-12-2020 توضيح المركبات المعنية بعملية اقتناء العجلات اعادة صياغة بنود الاتفاقية	ارفاق وضعية حضيرة السيارات، وتوضيح المركبات المعنية بعملية اقتناء العجلات	التسيير
	الالتزام باقتناء مستحضرات صيدلانية للمدارس	لا يمكن الالتزام بمشروع الصفقة باعتبار ان النفقة معفاة من الرسم على القيمة المضافة عكس ما طبق في الكشف الكمي و التقديري	تم تصحيح الخطأ	التسيير

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مكتب الصفقات العمومية بالبلدية.

تطرقنا في الجدول أعلاه لنماذج عن الرفض المؤقت للمراقب المالي والملاحظات المقدمة للآمر بالصرف، حيث كانت تتباين هذه الملاحظات وكانت قابلة للتصحيح جلها كان أخطاء في المبالغ أو الأرصدة أو غياب الوثائق الثبوتية، أو إضافة وثائق حسب نوع النفقة المحلية، فكان

المراقب المالي يتبع القوانين والمراسيم الضرورية مثل القانون 247-15 الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، أو المرسوم 414-92 خاصة المادة 09 , 10 منها.

والملاحظ من الجدول ومن عدد مذكرات الرفض المؤقت نجد أن هناك علاقة وثيقة بين رقابة المراقب المالي وضبط النفقات، فقد لاحظنا في الكثير من الحالات أخطاء في المبالغ أو أخطاء في تسديد أموال لغير مستحقيها أو سقوط الحق في الحصول عليها، مما يعني الحفاظ على الأموال العامة وتخصيص الأموال للأوجه الضرورية لها، هذا ما يجعل البلدية تقوم بتنفيذ السياسة المحلية بشكل جيد، ومع وجوب استمرارية و ديمومة الرقابة المالية وإعطاء للمراقب المالي صلاحيات أكثر سنجد دائما تحسن في عمل الإدارات المحلية وتنفيذها للسياسة المحلية بشكل أفضل وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، هذا من جهة لكن من جهة أخرى قد تؤثر إجراءات الرقابة على سيرورة وتنفيذ النفقات، فمثلا مدة دراسة ملف النفقة المحددة قانونا بـ 10 أيام قد يعطل التنفيذ في الحالات الاستعجالية والضرورية، فمن الأحسن ضبط المدة حسب أهمية واستعجالية النفقة لضمان تنفيذها في وقتها المحدد والضروري لأجل تحقيق أفضل الظروف المعيشية للأفراد.

يبدأ دور المراقب المالي عند مصادقة الجهات الوصية على الميزانية الأولية تقوم البلدية بإيداعها لديه مع بطاقات التزام للاعتمادات المفتوحة في قسمي التسيير والتجهيز، فيقوم بفحصها والتأكد من الوثائق المرفقة لها مثل ممتلكات البلدية وضعية حضيرة السيارات وغيرها، ويتأكد من المبالغ المفتوحة ويحسب المجاميع ويتأكد من التوازن بين الإيرادات والنفقات، ويتأكد من تراخيص البرامج في حالة التجهيز.

1.2.4 ملفات الالتزام المقدمة للمراقب المالي:

بعد الميزانية الأولية يقوم بفصح التزامات النفقات حيث يرفق لبطاقة الالتزام للصفقات العمومية سواء كانت في ميزانية التسيير, أو التجهيز الملف الآتي:

- الملف المرفق لبطاقة الالتزام(نسختين من الصفقة، 3 نسخ من التقرير التقديمي، ملف المتعامل المتعاقد، محضر فتح الأظرفة وتقييم العروض، المنح المؤقت، تأشيرة لجنة الصفقات حسب ما نصت عليه المادة 13 من قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام)؛
- صفة الأمر الصرف؛
- التأكد من الرصيد القديم للبطاقة التي قبلها؛
- احترام تسلسل الأرقام للبطاقة؛
- التقييد الميزانياتي الصحيح للنفقة؛
- تطابق مبلغ الحروف مع مبلغ الأرقام لبطاقة الالتزام مع المبالغ المدونة في الوثائق الثبوتية؛
- التأكد من مدى مطابقة طبيعة اللوازم المقتناة مع الإسناد القانوني للنفقة؛

- التأكد من نشاط المتعامل المتعاقد من خلال السجل التجاري والختم؛
- الاطلاع على الصفقة ودفاترها والتأكد من أنها تمت وفقا للقانون 247-15 .

فمثلا في حالة **تعيين الموظفين العمومين** عن طريق إجراء مسابقة على أساس الاختبار، أو الفحص المهني، أو على أساس الشهادة، أو عن طريق التوظيف المباشر، ويراعي في ذلك كون المنصب الشاغر ويتكون ملف الالتزام لقرار التعيين من:

- مداولة المجلس الشعبي البلدي الخاصة بالمناصب المالية الشاغرة؛
- محضر التنصيب؛
- شهادة تثبت وضعية المعني إزاءالخدمة الوطنية؛
- محضر اللجنة يحمل الإعلان النهائي عن نتائج المسابقة موقعة من طرف المسير،الهيئة المكلفة بالوظيف العمومي ومجموع أعضاء اللجنة؛

أما في حالة ملف الالتزام في **قسم التجهيز** يراعى دائما إن كانت برامج التجهيز في إطار التمويل الذاتي أو التمويل الخارجي، إضافة إلى الملاحظات المذكورة سابقا في ملف الصفقة، ومداولة المجلس الشعبي البلدي بفتح اعتماد مالي يحدد فيه مبلغ الإعانة وفقا لمقرر الإعانة من الولاية والقيد الميزانياتي.

أما إذا كان الالتزام بالنفقة ضمن **المخطط البلدي للتنمية** نضيف رقم البرنامج وفقا لمدونة الاستثمارات العمومية ومقرر تسجيل العملية.

4. خاتمة

يعتبر وجود المراقب المالي كجهاز من أجهزة الرقابة على تنفيذ الميزانية ذو أهمية كبرى في ضبط نفقات الجماعات المحلية، والحفاظ على المال العام وبالتالي تحسن الظروف المعيشية للأفراد، فمهمته تكمن من الميزانية الأولية حتى منح التأشيرة لصرف النفقة فيقوم بفحص ملفات الالتزام والتأكد من أنها تمت وفق القوانين المعمول بها وأنها خالية من الأخطاء، مما يعني تفادي لوقوع الأخطاء قبل التنفيذ، وهذا ما يقودنا لضبط النفقات المحلية وصرفها في التخصص القانوني لها وكذا حسب احتياجات المجتمع المحلي مرتبة حسب الأولويات.

نتائج الدراسة:

- لاحظنا تباين في الملاحظات المقدمة من طرف المراقب المالي، ومن بين الأسباب تباين المراقبين الماليين خاصة في الملاحظات المقدمة حول الشكل العام للنفقة، وكذا نقص القوانين والمناشير المنظمة للنفقة وتعقيدها وصعوبة فهمها في بعض الأحيان.

- في حالة إصدار المراقب المالي لمذكرة الرفض النهائي يمكن للآمر بالصرف تجاوزه بشروط محددة وتحت مسؤوليته،ويسمى هذا التصرف بإجراء التغاضي، لكن في بلدية عين بوسيف لم تكن هناك حالات الرفض النهائي ولا التغاضي خلال فترة الدراسة.
- المراقب المالي جهاز رقابي فعال إلا أنه لا يخضع لرقابة مجلس المحاسبة التي تقتصر على رقابة المحاسب العمومي والآمر بالصرف، ولا يخضع لرقابة الممتلكات كباقي الموظفين.
- رغم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة واستحداث أجهزة الرقابة إلا أنه بقي العجز في الميزانيات المحلية مستمر وذلك بسبب غياب الشفافية في المعلومات مما يستوجب منح صلاحيات أكبر للمراقب المالي محاولا التخفيف من العجز.
- رغم فعالية جهاز الرقابة إلا أنها أثبتت عدم قدرتها على الحفاظ على المال العام بشكل كامل، ومحاربة التبديد والاختلاس فمن وجهة نظري ليس السبب في جهاز الرقابة لأنه يقوم بمراجعة الوثائق المقدمة له حسب القوانين المعمول بها، السبب يكمن في مسيري الجماعات المحلية في أغلب الأحيان تكون مصالحهم الشخصية تسبق المصالح العامة ويقومون بتهيئة الوثائق حسب القانون ظاهريا، أما الحقيقة فهي عملية سرقة أو تبديد.

التوصيات:

- الرقابة المالية المسبقة هدفها الرئيسي تفادي وقوع الأخطاء قبل تنفيذ النفقات وذلك من أجل الحفاظ على المالالعام، لذ وجب توظيف مراقبين ماليين أكفاء في جانب المالية والقانون والقيام بدورات تكوينية مستمرة لهم، وتوعيتهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم خاصة الجزائية.
- تعديل القانون الخاص بالمراقبة المالية وإعطاء صلاحيات أكثر للمراقب المالي خاصة في الإجراءات التي تمر بها الصفقات العمومية والتي لا تخضع لرقابة لجنة الصفقات العمومية لأن من وجهة نظري الفساد المالي يكون في هذه المراحل.
- تعديل مدة دراسة الملفات المحددة قانونا ب10 أيام وجعلها متغيرة حسب ضرورة واستعجالية النفقة.
- تحديد لكل بلدية مراقب المالي خاص بها وذلك بسبب أن المراقب المالي حاليا توكل له مراقبة ملفات الالتزام لأكثر من بلدية وهذا قد يكون سببا في تعب المراقب المالي نظرا لكثرة الملفات وعدم تأدية مهامه بشكل جيد.

5. قائمة المراجع.

- المرسوم التنفيذي 92 – 414. (14 نوفمبر, 1992). المتعلق بالرقابة المالية السابقة على النفقات الملتزم بها ،. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 82، المؤرخة بتاريخ:14 نوفمبر1992.
- إسحاق بعقوب القطب. (2010). التطوير الإداري للمدن العربية. *مجلة المدينة العربية*.
- القانون رقم 11 - 10 . (22 جوان, 2011). المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 37، المؤرخة بتاريخ:03 جوان 2011.
- القانون رقم 12-07. (21 فيفري, 2012). المتضمن قانون الولاية، . الجريدة الرسمية الحمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 12 المؤرخة في 29 فيفري /2012.
- القانون رقم:12-01 . (12 جانفي, 2012). المتضمن نظام الإنتخابات. الجريدة الرسمية الحمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 49 المؤرخة في 14 جانفي2012.
- المرسوم التنفيذي 268 / 97 . (21 يوليو, 1997). يحدد الإجراءات المتعلقة الالتزام النفقات العمومية وتنفيذها ويضبط صلاحيات الآمرين بالصرف مسؤولياتهم. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 48 بتاريخ 23 يوليو 1997.
- المرسوم التنفيذي رقم 11 - 381. (21 نوفمبر, 2011). المتعلق بمصالح المراقبة المالية،. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 64، المؤرخة بتاريخ:27 نوفمبر2011.
- المرسوم التنفيذي رقم:374-09. (16 نوفمبر, 2009). المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها. الجريدة الرسمية الحمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم: 46 بتاريخ: 19 نوفمبر 2009.
- بن داود ابراهيم .(2010) .*الرقابة المالية على النفقات العامة*،دار الكتاب الحديث،مصر.
- عادل أحمد حشيش. (2006). *أساسيات المالية العامة*. دار الجامعية الجديدة للنشر الاسكندرية. مصر.
- عادل محمود حمدي. (1973). الإتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه. كلية الحقوق، مصر.
- عزري حميد، وخوني رابح. (2021). إجراءات تنفيذ النفقات الحكومية في الجزائر. *مجلة الباحث الاقتصادي المجلد 09 العدد 01*، 299-310.
- عصفور محمد شاكر .(2008) .*أصول الموازنة العامة*. دار المسيرة للنشر والتوزيع :عمان.
- عقيلة حاج ميهوب سيدي موسى. (30 6, 2020). دور المراقب المالي في الرقابة على النفقات العمومية الملتزم بها للجماعات المحلية ترشيدا لعملية تنفيذ السياسة المحلية. *مجلة أكاديميا للعلوم السياسية – المجلد 06 ، العدد 02*، الصفحات 278-291.
- علاء الدين العشبي. (2011). *شرح قانون البلدية*. دار الهدى للنشر والتوزيع: الجزائر.
- عيسى أيوب الباروني. (1986). *الرقابة المالية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين* . منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية: ليبيا.
- قانون 90-21. (15 أوت, 1990). متعلق بالمحاسبة العمومية،. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 35، المؤرخة بتاريخ:15 أوت 1990.
- محمد عباس محرزي .(2008) .*اقتصاديات المالية العامة*.ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية :الجزائر.